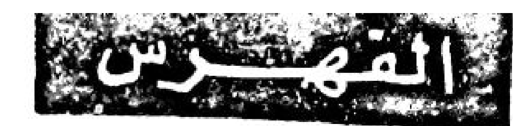
السياسة الدولية

العـــدد [٤٤]

ابـــريل ١٩٧٦م



الفهرس

■ الافتتاحية :

— الاستراتيجية الاطلسية الجديدة والعالم الثالث د. بطرس بطرس غالى ٤

■ الحوار العربى الافريقى فى ندوة الخرطوم | قسم خاص | ١٠

— التحرر العربى الافريقى ١٣
— التفرقة العنصرية ١٩
— التنمية والتعاون الاقتصادى ٣٦
— التعاون بين المنظمات العربية والافريقية ٤٣
— التعاون العربى الافريقى فى مجال الثقافة واعلام ٥٢

■ دراسات وتقارير :

— البعد السياسى للشركات متعددة الجنسية د. وهبى غبريال ٧٣
— الامم المتحدة ودمغ الصهيونية بالعنصرية نبيه الاصفهانى ٩٣
— الصراعات الدولية على أرض انجولا . . نازلى معوض ١٠١
— جولة أبو ظبى فى الحوار العربى الاوروبى انس مصطفى كامل ١١١
— الاستمرارية واحتمالاتها فى المصالحة فى لبنان عبد المنعم المشاط ١١٨
— صراع البقاء والتحرر الاقتصادى العالمى نزيرة الافندى ١٢٧
— اسرائيل والعرب والبحر المتوسط . . ابراهيم كردان ١٣٩
— تطورات السياسة الخارجية التركية كمال المنوفى ١٤٤

■ مكتبة السياسة الدولية :

— قضية الحظر العربى للبترول ١٥٠
— الرأى العام النرويجى والشرق الاوسط ١٥٣
— المؤلفات العربية السياسية ١٥٩

■ مجلات السياسة الدولية : ١٦١

■ شهريات الاحداث السياسية : ١٧٤

■ المنظمات الدولية : ١٩٩

■ النشاط الدبلوماسى : ٢١١

■ حرب الصحراء فى المغرب العربى [ملف وثائقى] . . ٢١٣

— تقديم الملف ٢١٤
— الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء" الاسبانية " ٢١٥
— قرارات الامم المتحدة ٢٢٦
— الوثائق الجزائرية ٢٣٤
— الوثائق المغربية ٢٣٩
— الوثائق الموريتانية ٢٤٣
— وثائق جبهة بوليساريو ٢٤٦
— قرارات المنظمات الافريقية ٢٥٣
— اهم المراجع العلمية حول قضية الصحراء ٢٥٤

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العدد ٤٤

السنة الثانية عشرة

أبريل ١٩٧٦

رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير
د. عبد الملك عوده

سكرتيرا التحرير
محمد يوسف القرشى
نبيه الأصفهانى

الإدارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات السنوية :

● داخل الجمهورية (جنيه مصرى واحد)
● للدول العربية بالبريد الجوى (٥ دولارات أو ما يعادلها)
● للدول الأجنبية بالبريد العادى (٧٫٥ دولار أو ما يعادلها)
● للدول الأجنبية بالبريد الجوى (١٥ دولارا أو ما يعادلها)

الثمن ٢٥ قرشا



الاستراتجية الاطلسية الجديدة والعالم الثالث

ان ما يجرى فى العالم العربى من تناقضات وأزمات وحروب دامية ، سواء فى فلسطين المحتلة ، او لبنان الممزقة ، او « الصحراء الاسبانية » المتنازع عليها ، لا يجعلنا نهتم بما يجرى خارج العالم العربى ، ونهمل متابعة القضايا الدولية . ولعل هذا الاهمال ، هو ما دفعنا الى تحليل المخططات المستقبلية للاستراتيجية الاطلسية فى هذه الافتتاحية ، لا سيما ان أهم موضوعات هذا العدد من المجلة ، يهتم بالشئون العربية والافريقية ، واضعة الاستراتيجية الدولية فى المرتبة الثانية ، من الاهتمام .

وفى مقدمة التنظيمات العسكرية السياسية التى ترتكز عليها السياسة الدولية ، حلف شمال الاطلسى ، او الناتو ، الذى يعتبر من أقدم الاحلاف العسكرية فى التاريخ السياسى المعاصر ، اذ تم التوقيع على ميثاق هذا الحلف منذ ٢٧ عاما ، أى فى ٤ أبريل ١٩٤٩ فى حفل كبير اقيم فى واشنطن ، حضره الرئيس ترومان ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى الحلف .

وكان حلف الاطلسى يتألف من عشر دول أوربية ، هى : انجلترا ، وفرنسا ، وبلجيك ، وهولندا ، ولوكسمبرج ، والدانمارك وايسلندة ، وايطاليا ، والنرويج ، والبرتغال ، ودولتين تقعان فى القارة الامريكية ، وهما الولايات المتحدة الامريكية وكندا . وكانت عضوية الحلف مقصورة على الدول الاوروبية ، بمعنى انه اذا ارادت دولة من دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل ، او دولة من دول آسيا ، مثل الباكستان ، ان تنضم الى الحلف ، فان قانونه الاساسى [المادة العاشرة من ميثاق الحلف] يحول دون هذا الانضمام . وكان من شروط الانضمام الى الحلف أيضا ، ان تكون الدولة الاوربية التى ترغب فى الانضمام اليه ذات نظام ديمقراطى برلمانى ، يأخذ بتعدد الاحزاب ، وحرية الفرد ، وسيادة القانون .

وكانت أول معركة دبلوماسية خاضها الحلف ، عندما حاولت كل من اليونان وتركيا الانضمام اليه ، فانقسم اعضاؤه الى فريقين : فريق على رأسه النرويج

« .. اذا كنت اعلم ان اكبر سلاح استخدمه عدوى ضدى طوال ربع قرن هو انحياز امريكا له فى اسرائيل انحياز امريكا الكامل لها .. أخطر سلاح استخدمته ضدنا ، لكن وكانت امريكا فى ذلك الوقت تعتقد ان اسرائيل لا تقهر وجه الطرف المنحاز تماما لاسرائيل وهى امريكا .. جاءت الينا تسعى .. هل اردها انا .. ؟ لمصلحة من ؟ لمصلحة بلدى أو لغير مصلحة بلدى ؟ هل كان عداؤنا لامريكا مذهبا اعتنقناه ! ام كان ضرورة سياسية لا مفر منها ! ومن الذى غير هذا العداء الذى وصل الى اقصى حدوده حين قطعوا معونة القمح وكل خطوطهم معنا ! ايه اللى غير موقف امريكا ؟

لم يغيره الرجاء ولا الكلام المعسول .. انما غيره ما اثبته الشعب العربى من انه مستعد لسفح دماء ورفع رايات واستخدام البترول .. والزج بكل شيء فى المعركة اذا كان لا بد من معركة .. »

من خطاب الرئيس انور السادات

١٤ مارس ١٩٧٦

والدانمارك يعارض هذا الانضمام على اساس ان هاتين الدولتين من دول البحر المتوسط ، وان لهم حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفيتى او الدول البلقانية المرتبطة به ، وان هذا من شأنه اضعاف الحلف ، واضعاف ترابطه .

اما الفريق الثانى من الدول ، وكانت تتزعمه الولايات المتحدة فكان يرى أن الاستراتيجية الاطلسية ، تتطلب انضمام هاتين الدولتين الى الحلف . وقد نشطت الدبلوماسية الامريكية ، وقبلت كلتا الدولتين اليه . وفى الاجتماع التاسع لمجلس حلف الاطلسى الذى انعقد فى مدينة لشبونة فى فبراير ١٩٥٢ ، اشتركت اليونان وتركيا بصفة العضوية الكاملة فى المجلس ، كما تقرر وضع قوات الدولتين البرية والجوية ، تحت قيادة الجنرال ايزنهاور ، الذى كان حينئذ القائد العام لجيوش حلف الاطلسى .

ان الذى جعلنا نستعرض هذه الخلفية التاريخية ، ان أحد اتجاهات الاستراتيجية الاطلسية الجديدة ، العمل على اخراج كل من اليونان وتركيا من الحلف ، لتضييق الرقعة الاقليمية للدفاع المشترك الاطلسى فى سبيل تقوية الحلف ، وتقوية الاواصر بين اعضائه .

ومن الحجج التى يسوقها انصار هذه الاستراتيجية الجديدة ، ان الخلاف العسكرى والسياسى بين تركيا واليونان بخصوص قبرص ، من شأنه اضعاف الحلف . واضعاف التضامن بين اعضائه .

ويرى انصار هذه الاستراتيجية ان اخراج كل من اليونان وتركيا من الحلف ، يجب أن يقابله انضمام اسبانيا اليه لاسيما بعد أن جددت معاهدتها العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية فى ٢٤ يناير ١٩٧٦ .

ان مؤيدى هذه الاستراتيجية ، يرفضون التخلص من المظلة الامريكية ، ويريدون تقوية الجناح الاوربى للحلف ، حتى تستطيع دول هذا الجناح ان تتعامل معاملة الند للند

مع الجانب الامريكى ، الذى لا يزال يهيمن سياسيا وعسكريا على الحلف الاطلسى .

ولا شك ان هذه الاستراتيجية الاطلسية فى مصلحة دول العالم الثالث ، لان خروج كل من اليونان وتركيا من حلف الاطلسى ، سوف يدفع هاتين الدولتين الى الانضمام الى مجموعة عدم الانحياز ، مما سوف يؤدى الى تقوية تلك المجموعة ، لان تركيا من اقوى الدول عسكريا فى منطقة الشرق الاوسط

ومن نتائج هذه الاستراتيجية الاطلسية ، تسهيل عملية تحييد البحر المتوسط نجعله منطقة سلام ، وهو هدف من اهداف سياسة عدم الانحياز .

وتقابل هذه الاستراتيجية الجديدة ، استراتيجيه اخرى تريد ان توسع الرقعة الاقليمية للحلف ، اذ أن المنطقة الجغرافية التى يسرى عليها الضمان الجماعى الاطلسى ، محددة بمنطقة شمال الاطلسى ، أى المنطقة الواقعة فى شمال مدار السرطان ، بمعنى ان الجزر او السفن الحربية الموجودة جنوب مدار السرطان ، غير مضمونة عسكريا بموجب ضمان حلف الاطلنطى ، حتى لو كانت تابعة لاى من أعضائه .

والاستراتيجية الجديدة ، تريد أن توسع الرقعة الاقليمية للحلف ، حتى يشمل المحيط الاطلسى كله ، شمال وجنوب مدار السرطان ، فبدلا من أن يسمى ناتو NATO تصبح تسميته أتو ATO

واذا كانت الديبلوماسية الامريكية والديبلوماسية الاوربية لاتزالان مترددتين ، فان الديبلوماسية البرازيلية ، وقد تساندها بعض الدوائر البحرية الانجليزية والامريكية ، تحبذ هذه الفكرة وتتحمس لها .

ان البرازيل تريد ان تنضم الى حلف الاطلسى ، باعتبارها أكبر دول امريكا اللاتينية المطلة على المحيط الاطلسى ، واقواها عسكريا واقتصاديا ، وباعتبارها دولة جعلت من فلسفتها السياسية ، الدفاع عن الحضارة الغربية المسيحية ، ومكافحة الشيوعية الدولية .

ومن الاسباب التى تدعو الديبلوماسية البرازيلية الى التفكير فى هذه الاستراتيجيه ، خوفها من تغلغل النفوذ السوفيتى فى انجولا ، ومنح هذه الدولة الامريقيه الجديده ، قواعد عسكرية بحرية على شواطئها للاسطول السوفيتى . وشواطئ انجولا تقع فى مواجهة شواطئ البرازيل ، بل ان المسافة بينهما أقصر من المسافة بين شواطئ الدول الاوربية وشواطئ الولايات المتحدة الامريكية المطلة على المحيط الاطلسى .

ان تغيير استراتيجية حلف الاطلسى بقصد ضم البرازيل ، ستكون له عدة نتائج سياسية خطيرة :

أولا ، سيعمل انضمام البرازيل الى الحلف ، على تخفيف النفوذ الامريكى عليها من ناحية ، وتقوية نفوذ الدول الاوربية فى مواجهتها لامريكا من ناحية اخرى . ومن المنتظر ان يزور الجنرال ارنستو جيسل ، رئيس جمهورية البرازيل ، كلا من بريطانيا وفرنسا ، وبعض الدول الاوروبية الاخرى فى مايو القادم ، تمهيدا لتنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة . يضاف الى هذا ، ان البرازيل قررت منذ عدة سنوات أن تشترى سلاحها البحرى والجوى من فرنسا وانجلترا ، وهذا القرار من العوامل التى سوف تساعد على انضمام البرازيل الى حلف الاطلسى .

ثانيا : يبدو ان الولايات المتحدة ، لاتمانع من هذا التقارب البرازيلى الاوربى ، الذى قد يؤدى الى توازن جديد فى القوى داخل الحلف ، مما يساعد على ازالة ازمة الثقة المستحكمة بين العملاق الامريكى من ناحية ، ودول اوربا ودول امريكا اللاتينية من ناحية اخرى .

ثالثا : من الناحية العسكرية المحضة ، لاشك ان الاسطول البرازيلى الذى يضم أكثر من ٤٠ ألف بحار ، يستطيع ان يواجه الاسطول السوفيتى الذى قد يوجد فى جنوب الاطلسى ، مستخدما التسهيلات التى قد تقدمها له انجولا . وترى بعض الدراسات العسكرية ، ان الاسطول البرازيلى الحربى ، سوف يصبح فى السنوات القادمة ، من أهم الاساطيل الدولية ، وذلك من الاسباب التى تجعل بعض الدول الاعضاء فى الحلف ، ترحب بانضمام البرازيل اليه .

بيد ان هناك صعوبتين تواجهان هذه الاستراتيجية الجديدة ، اولاهما ، ان بعض الدول الاوربية ، سوف تعارض انضمام البرازيل الى الحلف ، على أساس نفس الحجج التى عارضت بها انضمام اسبانيا اليه ، ومؤداها أن البرازيل دولة خاضعة لنظام عسكرى شمولى ، بعيد كل البعد عن الديموقراطية الغربية ، وهى الفلسفة السياسية التى قام حلف الاطلسى من أجل الدفاع عنها منذ ٢٧ عاما .

والصعوبة الثانية تنبع من داخل البرازيل ، اى من قبل العناصر التقدمية التى ترى ان مستقبل البرازيل ، يكمن فى انتهاج سياسة لا انحيازية ، والانضمام الى مجموعة دول العالم الثالث ، التى ينبغى أن تكون البرازيل عضوا بارزا فيها ، كما انهم يضيفون ، أن هذه الاستراتيجية الاطلسية الجديدة ، من شانها تاكيد تبعية البرازيل للعملاق الامريكى ، والاحتكارات الدولية الكبرى .

وهنا تتكشف لنا خطورة هذه الاستراتيجية الاطلسية الجديدة بالنسبة لدول العالم الثالث :

أولا ـ أن توسيع رقعة حلف الاطلنطى ، ليشمل منطقة جنوب المحيط الاطلسى ، حتى تقبل البرازيل فى الحلف ، ليس الا تمهيدا لقبول دول امريكية اخرى ، تطل على جنوب المحيط الاطلسى ، وفى مقدمتها المكسيك وفنزويلا والارجنتين . واذا تم ذلك ، فانه

سيعنى انهاء الجهود التى تبذلها مجموعة عدم الانحياز لادخال دول امريكا اللاتينية فى مجموعتها ، وتدعيم التضامن القائم بينها .

ثانيا – سيؤدى انضمام البرازيل وغيرها من دول امريكا اللاتينية الى المجتمع الاطلسى ، الى تفتيت مجموعة دول العالم الثالث الى مجموعات عديدة : الدول المتخلفة الغنية ، والدول المتخلفة الفقيرة ، والدول الاطلسية ، والدول غير الاطلسية ولهذا نتائج خطيرة من اهمها تشجيع الدول المتخلفة الغنية على التنكر للدول المتخلفة الفقيرة ، بسبب انضمامها الى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة . وسوف يؤدى ذلك الى تاكيد الطبقيه الدولية ، وتقسيم المجتمع الدولى الى كتلة من الدول من نصيبها الرخاء ، وكتلة من الدول ليس لها سوى الحرمان .

ثالثا – ستعنى الاستراتيجية الجديدة اذا طبقت ، أن حلف الاطلسى سيقبل انضمام الدول الافريقيه المطلة على جنوب المحيط الاطلسى . وفى مقدمة هذه الدول نيجيريا ، باعتبارها اكبر دولة افريقية ، واكثرها اثراء . واذا تحقق هذا الانضمام ، فان ذلك سوف يؤدى الى تقسيم القارة الافريقيه الى شطرين ، الشطر المطل على المحيط الهندى الذى قد يكون من نصيب النفوذ السوفيتى – وان كان من المتوقع أن تنافس الصين هذا النفوذ – ثم الشطر المطل على المحيط الاطلسى ، الذى ستنضم معظم دوله الى حلف الاطلسى الموسع . وبهذه المناسبة لا نستبعد وقوع انقلابات مفاجئة فى انجولا ، لادخالها مرة أخرى الى حظيرة المجتمع الغربى الامريكى ، لتنضم بعد ذلك الى حلف الاطلسى الموسع .

ومهما يكن من صحة هذه التوقعات ، فانها لو تحققت ، أو تحقق بعض منها ، فانها ستؤدى الى انهيار سياسه عدم الانحياز الافريقى ، وتفكك منظمة الوحدة الافريقية ، وتجزئة القارة وفقا لمقتضيات الحرب الباردة ، كما تمت تجزئه القارة الاوربية ، أو تجزئة القارة الاسيوية . وبذلك تفقد افريقيا استقلالها الذاتى ووحدتها وقدرتها على أن تنمو نموا ذاتيا منبثقا من وضعها الخاص . ولا شك أن كل ذلك سيؤثر أيما تاثير على العالم العربى ، لماله من ارتباطات وثيقة بالعالم الافريقى .

وقد يقال ان هذا التحليل التشاؤمى ، لايخرج عن كونه مجموعة تصورات مستقبلية قد لا تتحقق .

وردنا على هذا القول اننا لو أردنا حقا الا تتحقق هذه التصورات ، فيجب أن نستعد منذ الان لمواجهتها بالدراسة والتحليل والتخطيط ، والعمل السياسى والديبلوماسى المشترك .

وقد يقال أن مصر منهمكه فى قضايا عربية خطيرة ، كالاحتلال الاسرائيلى لسيناء والجولان والضفة الغربية ، وانها مشغولة بالمنازعات العربية ، وغارقة فى مسائل

▾

التنمية الاقتصادية ، وانه ليس لديها الوقت الكافى والاجهزة الضرورية ، والقيادات المتفرغة التى تستطيع ان تتابع وتواجه تلك التحركات السياسية الاجلة البعيدة عن الاهتمامات العربية العاجلة .

وردنا على هذا القول ان انشغالنا بقضايا الوطن العربى ، يجب ألا يجعلنا ننسى متطلبات السياسة العالمية ، والدور الذى يجب ان تلعبه الديبلوماسية المصرية على الصعيد الدولى ، والتى لا تستطيع ان تتهرب منه مهما كان عبء المسئوليات الديبلوماسية الاقليمية العاجلة .

وقد يقال ان مصر لا تستطيع بمفردها ، أو فى ظروفها السياسية الحاضرة ، أو بسبب الازمة الاقتصادية التى تجتازها ، أن تؤثر تأثيرا فعالا على مجرى الاستراتيجية الاطلسية الجديدة ، التى قد تخطط فى واشنطن أو لندن أو برازيليا .

وردنا على هذا القول ان مصر اذا ما وحدت كلمتها مع الدول العربية ودول عدم الانحياز ودول العالم الثالث ، فانها تستطيع أن تواجه المخططات الاطلسية المرتقبة ، وتحد من خطورتها ، وتقلل من نتائجها الضارة بدول العالم الثالث .

وقد يهمس أعداء مصر بأنها فقدت قدرا من زعامتها فى العالم العربى ، وقدرا من مكانتها بين دول عدم الانحياز ، وقدرا من هيبتها داخل المجموعة الافريقية ، بل انها فقدت قدرا من دفعها الثورى على الصعيد الدولى .

وخير ما نرد به على هذا الهمس الخبيث ، هو مزيد من العمل السياسى المكثف . ومزيد من التحرك الديبلوماسى مع دول العالم الثالث ، التى أهملناها قليلا ، متأثرين بجبروت العملاقين وسياستيهما ، ناسين أن دول العالم الثالث ، تستطيع وحدها ، بسبب ايديولوجيتها التحريرية ، ان تقدم للعالم الصناعى المتقدم المنقسم على نفسه ، الحلول والصيغ التى تستطيع ان توصل المجتمع البشرى بأمان الى السلام العادل ، والنظام الاقتصادى الجديد المنصف .

العالم الثالث وحده ، بسبب ما عاناه من فقر وتخلف ، وما كابده من التجربة الاستعمارية ، ومن التمييز العنصرى ، له الخبرة التى تؤهله لتقديم الحلول لانقاذ المجتمع الدولى من المجاعة والتلوث والدمار .

ولكن العالم الثالث ، لتحقيق كل ذلك ، فى حاجة الى استراتيجية مضادة للاستراتيجية الاطلسية الجديدة . وعلى مصر أن تسهم فى وضع أسس الاستراتيجية العالمثالثية ، ولا تجعلنا قضايانا المحلية ، ننسى قضايانا الكبرى ، وهى انتماؤنا الى العالم المتخلف وتضامننا معه ، لكى لا نحطم المستقبل تحت وطأة متطلبات الحاضر . ■

رئيس التحرير



الحوار العربى الافريقى في ندوة الخرطوم

عقدت في الخرطوم في المدة من ٧ الى ١١ يناير ١٩٧٦ . الندوة الافريقية العربية للتحرر والتنمية التى نظمتها جامعة الدول العربية وجمهورية السودان الديمقراطى في نطاق الحوار العربى الافريقى . وافتتح الندوة الرئيس جعفر محمد نميرى وحضر افتتاحها الامين العام لجامعة الدول العربية وممثل للامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد رأس الندوة الاستاذ محمد عبد الحليم وزير الثقافة والاعلام السودانى ، أما نائب الرئيس فكان السيد محمد سليم الباقى الامين العام المساعد ورئيس جهاز الاعلام بجامعة الدول العربية . وقد اشترك في الندوة ٩٥ عضوا من وزراء اعلام واساتذة جامعات ورجال سياسة وممثلى اتحادات ومنظمات وصحفيين ومراقبين توافدوا على العاصمة السودانية من كافة انحاء افريقيا والعالم العربى .

وقد تدارس المجتمعون القضايا والمسائل المعروضة في جدول الاعمال فى اطار مشروع الاعلان وبرنامج العمل الافريقى العربى المشترك الذى أقرته اللجنة الوزارية الافريقية العربية المشتركة في العاشر من يوليو ١٩٧٥ تمهيدا لعرضه على مؤتمر القمة العربى الافريقى المقبل



واشتمل جدول الاعمال على الموضوعات الرئيسة التالية :

١ ــ التحرر العربى الافريقى .
٢ ــ التفرقة العنصرية .
٣ ــ التنميه والتعاون الاقتصادى .
٤ ــ العلاقات العربيه الافريقية من خلال التعاون بين جامعه الدول العربيه ومنظمــة الوحــدة الافريقيه .
٥ ــ التعاون الافريقى فى مجال الثقافة والاعلام .

وتميزت النـــدوة بغــزارة الابحاث والدراسات (٤٣ بحثا ودراسة) التى تليت على الحاضرين ؛ وطرحت للمناقشة وصدر فى نهاية الندوة اعلان حول التعاون العربى الافريقى سجل . أهم الافكار والاتجاهات والتوصيات التى تمخضت عن المناقشة ، كما أوصى الاعلان جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات وان تدعو لندوات مماثله عامة ومتخصصة لتعميق التفاهم والتعاون بين افريقيا والعالم العربى .

وقد اخترنا للقارىء اهم ما جاء فى ابحاث ودراسات الندوة ــ نظرا لضيق الحيز ــ مكتفين فى ذلك باستخلاص عصارة ما طرح من أفكار ومقترحات خلال هذه الندوة .



القسم الاول

التحرر العربى الافريقى

ناقشت الندوة ، موضوع التحرر العربى الافريقى فى الجلسة الصباحية يوم الثامن من يناير ١٩٧٦ ، وراس الجلسة جمال محمد أحمد وزير الخارجية السودانى . وتحدث فى البداية ، يوسف السباعى وزير الثقافة والاعلام المصرى [آنذاك] مؤكدا ان وحدة الاهداف العربية الافريقيه فى مجالات التحرر ، تقتضى بذل الجهود المخلصة لتدعيم التعاون العربى الافريقى ، وتنسيق النضال ضد كافة أشكال الوجود الاستعمارى والعنصرى .

وقدم الدكتور عبد الملك عودة عميد كلية الاعلام بجامعة القاهرة ، الورقة الرئيسية للمناقشة تحت عنوان « قضايا التحرر العربى الافريقى » ، ثم جاءت حولها ورقة الدكتور أحمد صدقى الدجانى « منظمة التحرير الفلسطينية » عن التحرر العربى الافريقى فى عالم الغد ، ثم التحرر العربى الافريقى للدكتور محمد عثمان أبو ساق مساعد الامين العام للفكر والمنهجية للاتحاد الاشتراكى السودانى . وبعدها جاءت كلمة محمد عبد القادر أمين الاتحاد الاشتراكى السودانى ومحافظ مديرية كسلا ، حول تجربة الحكم الذاتى الاقليمى فى السودان . وتلت هذا كله ، كلمات وتعقيبات من محمد عمر بشير « جامعة الخرطوم » ، وتندرو ويو عضو المجلس الوطنى للتضامن والصداقة والسلم السودانى ، وعبد الواحد جمال الدين رئيس اللجنة الدائمة للاعلام العربى بجامعة الدول العربية ، والدكتور ابراهيم صقر أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وعلى أبو سن مدير الادارة الافريقية بجامعة الدول العربية ، والدكتور محمد العوينى مدرس الاعلام بجامعة القاهرة ، والدكتور أحمد الامين البشير بوزارة الخارجية السودانية ، والدكتور حسن عابدين بالمعهد الاشتراكى السودانى .

وفيما يلى موجز للورقة الاساسية للمناقشة التى قدمها الدكتور عبد الملك عودة ، وورقة كل من الدكتور احمد صدقى الدجانى ، والدكتور محمد عثمان أبو ساق ومحمد عبد القادر أمين .

(١) قضايا التحرر العربى الافريقى

د. عبد الملك عودة

ان مفهوم حركة التحرير العربى ، لا يقتصر على تحرير الارض والشعوب التى مازالت خاضعه للاستعمار ، ونظم التفرقه العنصريه فى فلسطين وزمبابوى ودميبيا وجنوب افريقيا وساحل عفر وعيسى « جيبوتى » وجزر سيشل وباقى جزر المحيط الهندى ، بل يمتد أيضا الى « التنمية القومية الشاملة » على اثر اعلان قيام الدولة المستقلة ، والى اعادة توزيع الدخل القومى لصالح القوى والطبقات والفئات الشعبية التى كافحت وتكافح ضد الاستعمار والاستغلال بكافة اشكاله القديمة والجديدة » .

« ... ان التفكير فى استراتيجية للتعاون بين التحرر العربى والافريقى ، موضوع متعدد العناصر والمتغيرات ، ولكن فى هذا البحث نختار عددا منها ، نراه اساسيا لضبط وتحديد المسار والاتجاهات والمحتوى الذى يتم حوله الاتفاق بين

الجانبين العربى والافريقى . وباختصار نعرض ما يلى :

اولا : ان الحديث عن التنمية القومية فى البلاد المتخلفة أو فى دول العالم الثالث ، ليس شيئا جديدا ، فبجوار مئات الكتب والمقالات والخطط الرسمية المعلنة ، نجد ان الامم المتحدة اعلنت فى الستينات عقد التنمية الاول ، ونجد ان مؤتمر القمة الافريقى المنعقد فى اديس ابابا فى مايو ١٩٧٣ قد اصدر الاعلان الافريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى . ونجد انه عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ بدأت اتصالات واجتماعات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، توصلت الى الاتفاق يومى ٩ ، ١٠ يوليو ١٩٧٥ فى اجتماع اللجنتين الوزاريتين العربية والافريقية ، على وثيقة اسمها « اعلان وبرنامج عمل بشأن التعاون العربى الافريقى » . وهذه الوثيقة مطروحة للنقاش وللموافقة فى الاجتماع القادم المزمع عقده فى الربع الاول من عام ١٩٧٦ بين وزراء الخارجية العرب ووزراء الخارجية الافارقة ، تمهيدا لعقد مؤتمر القمة العربى الافريقى عام ١٩٧٦ .

ثانيا : ان لافريقيا حصيلة منوعة من تجارب التنمية الناجحة والفاشلة ، ومن خطط التنمية الحقيقية والوهمية . وهذا ميراث تجب دراسته واستخلاص النتائج والعبر منه ، بعد مرور حوالى ١٥ عاما على اعلان استقلال أغلب دولها المستقلة حاليا . ويرتبط بهذا النقاش الفكرى والتجريب العملى حول اختيار نماذج التنمية وطرقها ، وهل هى تنمية اشتراكية أم تنمية على غير الطريق الراسمالى ، او تنمية بالاسلوب الراسمالى التقليدى . وفى داخل هذه التجارب والمناقشات ، تبرز أمامنا انواع عديدة من الفلسفات والنظريات الاقليمية والمحلية التى ينسبها مبتكروها الى الاديان والقارات والاجناس والقوميات .. !!

ثالثا : ان الاطار العالمى المعاصر الذى نعيش فيه الان فى السبعينات يشهد نكسة واضحة على طول وعرض العالم الثالث ، بعد الازدهار والنمو الذى عاشته حركة التحرر الوطنى فى الخمسينات والستينات ، خاصة عندما ربطت كفاحها وعملها بجبهة الفكر الاشتراكى ، وتجمع دول عدم الانحياز ، وتجمع الدول المنتجة للمواد الاولية الخام المعروفة بمجموعة السبعة والسبعين .

ان هذه الانتكاسة يصاحبها هجوم شرس واضح ، تقوده القوى الاستعمارية والاحتكارات العالمية متعددة الجنسيات والقوميات ، ضد قوى التحرر الوطنى ، وضد تجارب التنمية الاشتراكية ، وضد المواقف السياسية الاستقلالية لدول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . والهجوم ليس فقط فى صورة المؤامرات والانقلابات ، وانما فى صورة حصار اقتصادى ، واخيرا فى صورة تصدير الازمة الاقتصادية ، والاختلال النقدى والمالى ، والتضخم العالمى ، الى اقتصاديات المجتمعات والدول العربية والافريقية . ان تخريب اقتصاديات الدول العربية والافريقية ، يتم الان وفقا لمخططات استعمارية ورأسمالية ، وهدفه القضاء نهائيا على كل آمال وتطلعات هذه الشعوب العربية والافريقية فى التغيير الجذرى ، وفى التنمية القومية ، وفى التحرر الوطنى من اسار التبعية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى ورثتها هذه المجتمعات من عهود التخلف والاستعمار الاجنبى .

رابعا : ان التفكير فى استراتيجية للتعاون بين التحرر العربى والافريقى فى مرحلة التنمية القومية ، واعادة توزيع الدخل القومى ، ليس تخطيطا انعزاليا يهدف الى قطع الصلات والعلاقات بين التحرر العربى والافريقى ، وبين التحرر الوطنى فى باقى دول العالم الثالث ، وليس اجراءات لايقاف التعامل والتعاون مع مواقف الدول الفقيرة والمتخلفة فى نضالها ضد الدول الصناعية الغنية ، وليس ابتعادا عن الموقف المشترك والسياسة المشتركة التى تتخذها جبهة التحرر الوطنى والتقدم الانسانى والجبهة الاشتراكية ضد الاستعمار بكافة صوره واشكاله . انما الهدف من استراتيجية التعاون والتحرر العربى الافريقى ، هو التخطيط والتنسيق والترتيب فى مرحلة زمنية معينة ، وتحقيقا لاهداف مشتركة تتطلب منا تجميع الموارد وحسن استثمارها ، وتنسيق الطاقات ، واتخاذ المواقف المشتركة دفاعا عن قضايا مشتركة ، واهداف مشتركة ، ضد عدو مشترك .

خامسا : ان فكرة الاستراتيجية المقترحة ، تمثل الحد الادنى الذى يمكن الاتفاق حوله ، وهذا لان النظرة الفاحصة فى أوضاع الدول والمجتمعات العربية والافريقية ، توضح وجود اختلافات واسعة ، واتجاهات مختلفة فى مراحل النمو وفى

علاقات الانتاج ، وفى تركيب الطبقات والقيادات وفى الايديولوجيات والعقائد والسياسات المرسومة والمعلنة . ولذلك حرصا على الاستفادة من الميراث السابق للتعاون بين الجانبين العربى والافريقى ، ودفاعا عن تجارب هذه الشعوب ، وحقوقها المشروعة ، ورغبتها فى التحرر والتنمية ، فان المقترح هو الاتفاق على الحد الادنى من التخطيط والاتفاق ، علما بأن هذا الحد الادنى هو مجرد خطوة اولى ، او اساس لخطوات مستقبلة ، يكون منها بعد ذلك خطوات ومراحل اكثر نموا وتقدما فى اطار التعاون والوحدة .

وفى هذا المجال ، يجب توضيح نقطة اننا لسنا من دعاة الامر الواقع والدفاع عن بقاء الاشياء على ما هى عليه ، انما نحن نؤمن بالتغيير الاجتماعى الجذرى العام ، وبالتنمية القومية الشاملة فى كافة ميادين الحياة ، ومع ذلك نحن نستخدم الواقع ، ونبدأ منه تقدما الى خطوات وميادين اخرى فى المستقبل .

سادسا : ان فكرة الاستراتيجية المقترحة ، يجب أن تتصف بالمرونة وبتعدد مستويات الاتفاق والتنفيذ . ومعنى هذا انه يجب ان يكون من حق بعض الدول ، او بعض القيادات والشعوب ، ان تتخذ من الخطوات والسياسات التقدمية ما تشاء فى اطار هذه الوحدة التى تترتب على اقرار استراتيجية مشتركة للتعاون وللتحرر وللتنمية ، وهذه هى المرونة المطلوبة لمواجهة امال وتطلعات قيادات وتنظيمات وشعوب ، نرى ان اوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى حالة نضوج ، تسمح لها باتخاذ خطوات اندماجية او تكميلية او اجراءات داخلية اكثر تقدما مما يجرى او يحدث فى دول اخرى عربية وافريقية ، وهذا حتى نتجنب ان تتحول الاستراتيجية المتفق عليها الى قيد حديدى ، يستخدم ضد الشعوب ، وضد القوى الاجتماعية الجديدة فى الدول والمجتمعات العربية والافريقية .

ومن ناحية اخرى ، فان هذه الاستراتيجية المقترحة ليست فقط اتفاقا بين اعداد من الدول العربية والدول الافريقية على مستوى ثنائى او مستوى متعدد الاطراف . وانما يجب ان تكون وأن تتم فى صورة اتفاق والتزام بين منظمتين اقليميتين تضمان هذه الدول العربية والافريقية ، واقصد جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وسبب هذا الاقتراح ، هو ان استراتيجية التحرر المشترك ، والتنمية المشتركة ، لها جوانب وميادين تتم على مستويات ثنائية ومتعددة الاطراف ، وتتم أحيانا على مستويات جماعية يدخل فى تحديدها التنسيق العام او المشروعات العامة التى تعود بالفائدة وبالنفع العام على جميع هذه الدول . ومن ناحية التمويل والصناديق والارصدة المشتركة ، يمكن استخدام وتوظيف فكرة التنظيم الاقليمى بنجاح فى بعض الميادين والحالات .

سابعا : ان فكرة الاستراتيجية المقترحة لا تستبعد التعاون والدعم والمساندة لحركات التحرر الوطنى القائمة حاليا فى البلاد العربية والافريقية ، وهى حركات التحرر التى تعترف بها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وقد اتخذت كل من المنظمتين قرارا أخيرا بالاعتراف بحركات التحرير التى تعترف بها المنظمة الاخرى . وهذا أمر ضرورى لان الكفاح والتحرير سوف يؤدى الى تحرر هذه الدول والشعوب العربية والافريقية ، ومن ثم سوف تدخل فى دائرة تنفيذ وعمل هذه الاستراتيجية للتعاون وللتحرر وللتنمية العربية الافريقية .

ثامنا : يمكن اعتبار وثيقة « اعلان وبرنامج عمل بشأن التعاون العربى الافريقى » اساسا للنقاش حول التوصل لهذه الاستراتيجية المقترحة ، فقد تم اعداد هذه الوثيقة فى ضوء الظروف الاقتصادية الدولية التى اعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى ضوء التعاون العربى الافريقى والمواقف والكفاح المشترك بين الجانبين طوال سنوات الخمسينات والستينات من هذا القرن ، وفى ضوء التفاهمات والسياسات المشتركة التى جمعت بين الدول العربية والافريقية ومجموعة الدول المنتجة للمواد الخام ومجموعة دول عدم الانحياز الخ ... الخ ، وهذا واضح من ان هذه الوثيقة تمثل موقفا مشتركا عربيا افريقيا ، وانها ما زالت معروضة للنقاش وللدرس أمام الاجتماع المشترك الذى سيحضره فى الربع الاول من عام ١٩٧٦ وزراء خارجية الدول الافريقية والدول العربية ، وان من مهام هذا الاجتماع المشترك اعداد جدول اعمال مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول المقرر عقده ايضا خلال عام ١٩٧٦ .....

(٢) التحرر العربى الافريقى في عالـــم الغـــد

د. احمد صدقى الدجانى

ان الواقع الراهن للتحرر العربى الافريقى، يتضمن ٣ أهداف ملحه تتطلب جهدا خاصا :

– « أولا هدف القضاء على بقايا الاستعمار فى الوطن العربى وافريقيا وتحرير البقية الباقيه من الاجزاء التى ماتزال تحت نير الاستعمار وبلفت النظر ان الوطن العربى وافريقيا يشتركان فى بقاء اسافين وجيوب محليه استعمارية، تخلفت منذ عهد الاستعمار، ولم تصلها بعد موجة التحرير .. والمقصود هنا « الاستعمار الصهيونى فى فلسطين المحتله واحتلاله ايضا اراضى عربية فى سيناء والجولان . وهناك ايضا جيوب سبته ومليلة، وفى افريقيا هنـــاك على الخصـــوص كتلة افريقيـــا الجنوبية، فضلا عن جيوب هنا وهناك » ...

– « ... ثانيا هدف مقاومه اطماع الاستعمار، وخطر الاستقطاب فى الوطن العربى وافريقيا . وواضح ان هده الاطماع، تأخذ بعين الاعتبار الموقع الاستراتيجى الهام للوطن العربى وافريقيا والثروات الهائلة فيها .. » .

– « ثالثا هدف القضاء على التخلف الذى عانى منه الوطن العربى وافريقيا وتجاوز رواسبه وتحقيق التقدم اللازم للحاق بالعصر .

اما من حيث رؤية المستقبل لحريه التحرر العربى الافريقى، فانها تؤكد ان مستقبلها هو جزء من مستقبل ثورة التحرير العالمية والعالم الثالث، بدلالاته الحضارية والاقتصادية والسياسية والجعرافيه والعقيدية . « وتتحدد فى ضوء هذه الرؤية المجملة لمستقبل العالم الثالث، المهام الملقاة على عاتق حركة التحرير العربى الافريقى فى المرحلة القادمة .

« ... **فالمهمه الاولى** هى استكمال تحرير الوطن العـــربى وافريقيـــا والقضاء على بقايا الاستعمار واسافينه وجيوبه .. بعد أن اصبح التحرر روح العصر .

و « تقترن الحرب الشعواء على الوجـــود الاستعمارى فى الوطن العربى وافريقيا، بالحرب ضد التمييز العنصرى الذى يمارسه هذا الوجود،

٢٧٦

والذى تعانى منه على الخصوص جنوب افريقيا وفلسطين . وواضـــح ان نضال حركه التحرر العربى – الافريقى ضد العنصرية، واجب انسانى عظيم، يتجاوب مع الضمير العالمى، خصوصا بعد ان نجح العالم الثالث فى تعريه الانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا، والصهيونية فى فلسطين، امام الاسرة الدولية فى الامم المتحدة .

« كما يقترن النضال من اجل التحرر وهزيمة العنصريه، بالحرص على محاربة اشكال النفوذ العنصرية، بالحرص على محاربة اشكال النفوذ المختلفة، وحماية الوطن العربى وافريقيا مـــن الوقوع فى استقطاب دولة اخرى » .

وهذه المهمة الاولى « تعنى انشغال حـــركة التحرر العربى – الافريقى على الخصوص بتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى العنصرى الذى يجمع بين كونه استعمارا وكونه نظاما عنصريا وكونه اداه للاستعمار العالمى » . وقد اصابت مخططات الاستعمار الصهيونى بضربه فـــى السبعينات مع انكشاف طبيعه التغلغل الاسرائيلى للافريقيين . « وقد وقفت دول القارة وقفه واحدة فى حرب رمضان، وقطعت علاقاتها باسرائيل » . ولكن من المتوقع ان تحاول السياسة الاسرائيلية معاوده الكره، والتغلغل من جديد، مع الاخذ بعين الاعتبار أسباب الفشل الذى اصاب السياسة الاسرائيليه : من اهمها ان المساعدات الاسرائيلية كانت استعراضية، وكانت مساعدة رجل اوروبى أبيض، وارتبطت بالوجود الغربى فى القارة . لهذا من المتوقع ان تركز السياسة الاسرائيليه على البحث عن خلفاء اوربيين، وتهتم بـــالشباب والاعلام . ولكن فى الوقت نفسه، ستوثق علاقات اسرائيل بالكيانات العنصرية الشبيهة بها فـــى افريقيا « جنوب افريقيا وروديسيا » . ، لان ذلك على حد قول هرتزوج « السبيل الى كسر العزلة فى افريقيا » .

لهذا فان المعركة القادمة لحركة التحـــرر العربى – الافريقى ضد الصهيونية فى فلسطين، وضد الانظمة العنصرية فى جنوب افـــريقيا، ستكون حاسمة . وهى تقع ضمن المعادلة التى تختزل اساسيات الصراع فى المستقبل، والتى تقول أن مصير الامبريالية العالمية يتوقف على مصير العالم الثالث . ومصير العالم الثالث يتأثر الى حد كبير بمصير العالم العربى . ومصير

الوطن العربي يتوقف على مصير فلسطين . ومما لا شك فيه ، أن مصير الصهيونية سيحدد في نهاية المطاف مصير الامبريالية العالمية في كل من الوطن العربي وافريقيا . ومن هنا يتحدد دور الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربي ــ الافريقي بصورة عامة .

المهمة الثانية « هي السير في طريق الوحدة لتحقيق وحدة الوطن العربي والتقدم على طريق الوحدة مع افريقيا . والصله وثيقه بين النضال من أجل التحرير والنضال من أجل الوحدة ، كل منهما يدعم الاخر . كما أن هذا النضال من اجل الوحدة ، هو الذي سيمكن من التغلب على واقع التجزئة الذي حرص الاستعمار قبل خروجه أن يكرسه ، وسيقضي على ظاهرة تفتت الكيانات .

« ... والنضال من اجل الوحده ضمن حركة التحرر العربي ــ الافريقي ، يعني المباشرة في ايجاد الحقائق الوحدوية . ويستلزم الانطلاق في التخطيط للمستقبل في الوطن العربي وافريقيا من نظرة وحدوية تعي حقائق واقع التجزئه . وتدرك أبعاد عالم الغد ،وتسعى للوحدة . و ن غياب هذه النظرة عن التخطيط المستقبلي ،سيؤدي الى بروز مشكلات التضارب والتراكم . كما ان النضال سيستلزم تقوية المؤسسات الوحدوية واستكمالها لتكون قادرة على النهوض بمسئولياتها ، وهذا النضال يستوجب التوصل الى التعاون الدائم وطبيعي أن يركز التعاون العربي الافريقي على كل مجالات التنمية ولكن عليه بدايه ان يركز على التعاون الثقافي للنهوض بالثقافه العربيه الافريقية . ولتأصيل القيم الحضاريه التي العربية الافريقية ، ولتأصيل القيم الحضارية التي تحكمها ، ولدفع حركة اليقظة التي بدأت مع ثورة التحرير . وسيتطلب هذا الامر تحقيق الاتصال الوثيق بين قادة الفكر . وبين مراكزه في الوطن العربي وافريقيا .

« **المهمة الثالثة** . هي قيام حركة التحرير العربي الافريقي بدور عالمي . عن طريق الاسهام في حل المشكلات العالمية .وبلوغ السلام القائم على العدل وتحقيق التعاون الدولي من أجل الرخاء .

« وواضح أن القيام بهذا الدور . يقع ضمن حقيقة أن هذه الحركة جزء من ثورة التصحيح وجزء من العالم الثالث . وأن القيام بها مقترن بالنضال من أجل التحرير ومن أجل الوحدة والتقدم . وأن القيام به مرتبط بتحقيق التقدم الثقافي . وهو نابع أيضا من حاجة العالم لمعالجة أزمة القيم التي عانت منها البشريه ... » .

... « وقد حققت الحركة انتصار اعلان كلمة فلسطين في الامم المتحدة ، وانتصار بحث المواد الاولية ، وانتصار ادانة العنصرية والصهيونية كحركة عنصرية ، ولايزال امامها الكثير لتحقيقه في عالم يعاني الكثير من أزمة القيم ... » .

٣ التحرر العربي الافريقي

د. محمد عثمان أبو ساق

ان أهم الملامح لما يسمى بالتبعيه للاستعمار هي :

أولا : استمرار النفوذ الاستعماري الذي يسيطر على شئون الدولة التي حصلت على استقلالها السياسي . وهو وضع جاء نتيجة لتطور دستوري يقود فعليا الى الابقاء على المؤسسات التي وضعها الاستعمار ، بل والاخطر من ذلك ، الى خلق مؤسساتسياسية ودستورية غريبة عن واقع البلد المستقل حديثا .

ثانيا : اهمال التعليم في عهد الاستعمار ، وهو يؤدي الى تأكيد الاعتماد على الخبره الاجنبيه ، خاصه تلك التي تبذلها الدولة المستعمره ، مما يؤدي الى نقص حاد ولمدة طويلة في الخبرات الفنيه والعلمية التي لا غنى عنها لتحقيق التنميه .

ثالثا : ترسيب القاعده الاجتماعيه التي دابت السلطات الاستعمارية على خلقها وتنميتها بالامس . تمهيدا منها لتوطيد علاقاتها بالدولة الجديده . مما يساعد على قيام نظام « تتزاوج فيه السيطرة الابويه مع الروح الاستعماريه المتمثله في الموروث المحلي التقليدي . ونماذج من النظم الاستعمارية المستورده . كل هذا يؤدي الى تحكم وسيطرة «ارستقراطية تقليديه محليه على الوضع في الدولة الجديده . وكبت جماهير « عفيره من المثقفين والعمال والزراع والشباب والنساء » .

رابعا : سيطرة الاسواق العالمية على أسعار المنتجات الخام . مما يؤدي الى ربط مصير الدول المنتجة للمواد الاوليه . بالنظام الغربي الرأسمالي .

خامسا : يوجد في الدولة الحديثة العهد بالاستقلال . جهاز عسكري استعماري بمعداته ومفاهيمه . سرعان ما يتحول الى أداة

امبريالية لخدمة الاهداف الاستراتيجية للامبريالية ، وهو يمثل اخطر مظهر للتبعية في افريقيا .

ولكي يتم تحرير الجماهير المستعمره من الاثار الباقيه للاستعمار ، لا بديل للثورة . فلابد من مواصلة الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ، وهو ما تؤكده التجربه التي خاضها السودان مع الاستعمار البريطاني .

وان اهم مظاهر السيطره الاقتصادية في السودان ، كانت تتمثل في تاكيد استمرار هيمنة البنوك والشركات التجارية الاجنبيه وشركات التامين التي انشئت في عهد الاستعمار .

كل هذه المشاكل التي اوجدها الاحتلال الاستعماري في السودان ، هي التي ادت به الى وضع سياسي غير مستقر تهيمن عليه "ارستقراطيه تقليدية " ونظام عسكري خلقه الاستعمار . كذلك فشلت المؤسسات السياسيه والاقتصادية في تحقيق الاستقرار ، ولم تفلح في دفع البلاد الى التنميه والتقدم .

وبالاضافة الى ذلك كله ، فان انشاء ادارة منفصله في جنوب البلاد ، قد شجعت اتجاهات التفتت القومي ، ودفعت السودان الى " حرب اهليه طويله بين الشمال والجنوب ، كانت لها ملامح عنصرية ودينيه غير مستحبة " .

ان النضال من اجل تصفية الاستعمار والتحرر الاقتصادي ، ومن اجل القضاء على التفرقة العنصريه في اجزاء القارة الافريقية وفلسطين ، فان اهم قوائمه هي :

ـ استكمال تحرير الاقاليم البرتغالية وجنوب القارة الافريقيه . كذلك يجب انهاء الوجود الاستعماري في غينيا الجديدة وجزر سيشيل وجزر " قمر " والانتيل وبعض الاقاليم الصغيره في المحيط الهندي حيث اقام فيها الاستعمار قواعد عسكرية .

ـ قيام الامم المتحدة بدور فعال في قضية التحرير ، عن طريق تطبيق برنامج العمل الذى وضعه لعام ١٩٧٠ والخاص باعلان حق الاستقلال للاقاليم المستعمرة . ولكن الدور الحاسم في النضال ، يقع على حركات التحرير ، وعلى انشاء نظام مشترك للشعوب المتحررة في افريقيا واسرائيل ، واقامه صور من التعاون بينهما وبين الدول الشقيقه في افريقيا والعالم العربي وآسيا وامريكا اللاتينيه .

ـ قيام دول عدم الانحياز بدور هام لصالح الاعتراف بالحقوق المشروعه للاغلبية الافريقية والفلسطينيين في الجزء الجنوبي لافريقيا وفلسطين .

ـ ضرورة العمل الفعال على تحرير اقتصاديات الدول الناميه في افريقيا والعالم العربي من كافة اشكال التبعية ، مع صد اي تسلل للراسمال الى هذه الدول . وتبرز هنا اهمية القدره على اتخاذ القرارات السياسيه التي تؤكد السيادة القومية لهذه الدول ، وتحكمها في ثرواتها الوطنيه واقتصادياتها من خلال وضع سياسه مشتركه للدول النامية قائمة على التعاون واليقظه التامة .

ـ احداث تغيير في الموازين الدوليه الراهنه ، عن طريق العمل على الغاء الفروق الشاسعه بين اسعار المواد الخام وبين اسعار المنتجات الصناعية ، مع اعادة توزيع الثروة والنفوذ في الدول النامية .

وقد كشفت حرب اكتوبر ١٩٧٣ للعالم ، القوى الكامنة في العالم العربي ،ومن ثم العالم الثالث ، كمنتج للمواد الخام ، وخاصة تلك التي لديها قيمة استراتيجية . ولكن الاحتكارات البترولية هي التي استحوذت حتى الان على نصيب الاسد في الارباح التي نتجت من رفع اسعار البترول ، بينما القيت مسئوليه هذه الزيادة على عاتق الدول البتروليه . ومن جهة اخرى ،ظهرت منافسة حادة بين الولايات المتحده والدول الاوروبية ، عندما رفضت الاولى الاقتراح الذى قد يجعل من صندوق النقد الدولي ، الوسيلة للتعاون الدولي . على اية حال ، فان الدول المنتجة للنفط ، قد اصبح لديها سلاح خطير ، بجانب الفائض النقدي الذى تجمع لديها . هذا الفائض يمكن ان نستفيد منه في خلق علاقات جديدة بين الدول الناميه والدول المتقدمة . بل ان العالمين العربي والافريقي ، يمكنهما ان يتحدا في شكل مجموعة الدول المنتجة للمواد الاولية ، مع استغلال ما لديهما من فائض لصالح التطور الاقتصادي ، ولبناء قوة ذاتيه في خدمة التحرر بالنسبة للعالم الثالث .

واخيرا ، ياتي السؤال الاتي : ما الذى يمنع افريقيا والعالم العربي من البروز كقوه سياسية واقتصادية موحدة ؟ حقا هناك تفاوت بين الدول من حيث الكثافة السكانية ومصادر الدخل ومصادر الثروة من موارد خام وموارد طبيعة وهذا بالاضافة الى اختلاف المناخ والاوضاع السياسية التي قد تشكل ايضا صعوبات تقف في طريق بروز وحدة افريقية عربية .

ولكن اذا اخذنا بتجربة السودان فى مشكلة الجنوب ، فاننا سندرك ان ما تحتاج اليه الوحدة بين العالمين العربى والافريقى ، هو الاعتراف بالاختلافات القائمة ، والعمل على التدرج فى قيام الوحدة . وعلى اية حال ، فان الوحدة الدستورية والسياسية قد لا تصلح كمدخل للوحدة المتينة ، والاجدى البدء بالتنسيق السياسى واعطاؤه شكلا دستوريا ، عن طريق تعاون سياسى اقليمى يجرى من خلال منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، أو عبر الاتفاقيات الثنائية . اما النقطة الاساسية الثانية فانها تركز على احداث تكامل اقتصادى بين دولتين او عدة دول .

وفى النهاية ، أن التعاون السياسى والتكامل الاقتصادى ، هما الاسلوب الصحيح للقضاء على كل الخلافات القائمة بين الدول واقامة وحدة متينة .

٤ تجربة الحكم الذاتى الاقليمى فى السـودان

محمد عبد القادر أمين

كان حل مشكلة الجنوب ، والتصميم والسرعة التى تم بها ، معجزة بالنسبة للسودان ، وايضا بالنسبة للقارة الافريقية والعالم اجمع . وقد وضع اللبنة الاولى فى صرح الوحدة الوطنية الحقة . وقد « كان اعلان الحكم الذاتى للاقليم الجنوبى ، فى اطار الوطن الموحد .. فى التاسع من يونيو ١٩٦٩ ، هو الحل الجذرى الذى طالما انتظره الشعب ، والذى صان للبلاد وحدتها الوطنية . ومن أجل ان يصبح ما قالته الثورة حقيقـة ملموسة » . لهذا أرادت ان « تمهد لقيام الحكم الذاتى الاقليمى فى اطار الوطن الموحد ، باستيفاء اربعة شروط هامة هى » :

– استمرار ومد فترة قانون العفو العام

– وضع برنامج اقتصادى اجتماعى ثقافى للجنوب .

– تعيين وزير لشئون الجنوب .

– تدريب كادر متمرس لتولى المسئولية .

كما وعدت السلطة بانشاء لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادى فى الجنوب ، واعداد ميزانية خاصة تستهدف رفع مستواه ، ليقف على قدميه فى اقصر وقت » .

هكذا رأت السلطة الثورية فى السودان ، حلا لمشكلة الجنوب فى الحكم الذاتى الاقليمى ، وان كانت ادركت أيضا أن استتباب الامن فى الجنوب ، من اقوى المستلزمات لتطبيق هذا الحل .

وقد ترجمت السلطة الحكم الذاتـى الاقليمى « الى أهداف محددة وملموسة ، كما اولته من الناحيتين الشعبية والدستورية ، التقنين الذى يستمد منه شرعيته » حيث ان الرئيس القائد قد وجه اللجنة التمهيدية للاعداد للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى السودانى الى « أن توضح المبادىء الاساسية الموجهة للدستور » من خلال دراسات علمية .

ثم تكونت لجنة برئاسة نائب رئيس الجمهورية فى نوفمبر ١٩٧١ لتولى وضع مسودة قانون الوثيقة التى يتم بها التفاوض . وقد تمكنت هذه اللجنة من اكمال الدراسات ، وتولى المفاوضات فى اديس أبابا ، وتم التوقيع على اتفاقية سلام فى فبراير ١٩٧٢ ، وهى تشكل الاساس لقانون الحكم الذاتى الاقليمى .

وفى ٣ مارس ١٩٧٢ ، صدر قانون الحكم الذاتى الاقليمى ، وهو يضم ٨ فصول و ٣٢ مادة . « وأن نظام الحكم الذاتى الاقليمى ، لا يعدو فى واقع الامر ، أن يكون نظاما للحكم الشعبى المحلى والمطبق فى جميع مـديريات السودان » . وقد تم تقنينه فى المادة الثامنة من الباب الاول للدستور الدائم للجمهورية السودانية الديموقراطية . ويقوم النظام على اساس السودان الموحد وفقا لقانون الحكم الذاتى الاقليمـى للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢ ، وهو يعتبـر قانونا أساسيا لا يجوز تعديله الا وفقا للنصوص الواردة فيه .

« كما سبق ان افرد ميثاق العمل الوطنى الذى أقره المؤتمر القومى التأسيسى فى يناير ١٩٧٢ بابا خاصا فى الوحدة الوطنية « الباب الرابع » . لقد اجريت انتخابات مجلس الشعب الاقليمى كما كان مقررا لها وفى المواعيد المحددة ، وهو يمارس سلطاته وصلاحياته حسبما حددها القانون دون معوقات » .

وبذلك تم توطين ما يربو على المليون مواطن ، كما تم استيعاب قوات « الانيانيا » وفقا لما نصت عليه الاتفاقية . وقـام العـديد من المنشـئات الضخمة : كوبرى نهر الجور وكوبرى التونج وكوبرى جوبا توريت ، وكذا مشاريع للتنمية : مشروع سكر ملوط ومنجلا ومشاريع الارز باويل والكناف بالتونج . ■



القسم الثانى

التفرقة العنصرية

تناولت الجلسة المسائية للندوة يوم ٨ يناير ١٩٧٦ مناقشة موضوع التفرقة العنصرية ، وما يندرج تحته من موضوعات فرعية ، ومنها الصهيونيه كوجه آخر للتفرقة العنصرية ، والنظام العنصرى فى جنوب افريقيا واتجاهاته العدوانية التوسعية . ورأس الجلسة وقدم البحث الرئيسى البروفيسور ن . م .شامويريرا ،سكرتير الجمعية الافريقية وكبير المحاضرين فى العلوم السياسية بجامعة دار السلام « تنزانيا » . عن قضايا واثار التميز العنصرى . وحولها جاءت ورقة نعيم قداح مدير الادارة الافريقية بوزارة الخارجية السورية . بشأن العلاقات بين الكيان الصهيونى وجنوب افريقيا ، ثم كلمة عن عنصرية الحركة الصهيونية للسيد أبو الخير « منظمة التحرير الفلسطينية » . ثم بحث خير الدين عبد الرحمن « منظمة التحرير الفلسطينية » . واخيرا الورقة المقدمة من الجمعية الافريقية بالقاهرة تحت عنوان النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، اعداد ابراهيم نصر الدين ونبيل عبد الحميد .

وأسهم فى المناقشة الدكتور ابراهيم صقر ، وبوانا ملوان . والزعيم الروديسى المعروف الاب سيبولى . وشيفانجا « نمبيا » . والدكتور محمد عمر بشير ، واحمد ذياب ، وموسى المبارك « السودان » ، وكينواى بست ممثل المجلس الكنسى الافريقى « نيروبى – كينيا » .

وفيما يلى موجز لاهم أبحاث التفرقة العنصرية .

١ قضايا واثار التمييز العنصرية

ن . م . شامويريرا

مسألة التفرقة العنصرية ، توضح أن التفرقة قائمة على اساس تحديد الموارد الانمائية التى يتم على أساسها تنظيم المجتمع ، فالتفرقة الاقتصادية قد تعبر عن نفسها كتفرقة عنصرية ، واينما وجدت عنصرية ، فان هذا يعتبر مفهوما عاما ، يعنى استغلال جماعة من جانب جماعة اخرى . وهناك عمليات الابادة ، وهى نوع من تأكيد الامبريالية . واذا كانت احدى الجماعات لا تملك شيئا ، والاخرى تملك ، فان ذلك ينطوى على عدم مساواة ، وتتبنى العنصرية فلسفة كاملة . لتبرر اجراءاتها واستنكارها الحقوق على أصحابها . وفى بعض الاحيان، هناك عمليات الابادة . وهى تأكيد للامبريالية . وما يحدث فى اسرائيل وجنوب افريقيا ، يؤكد ذلك المفهوم ، ثم يبدأون تبرير تلك الفلسفات ، بأنهم لا يفعلون ذلك على الاطلاق . أو يقولون ان السكان الاصليين يريدون ان يلقوا بهم الى البحر المتوسط ، أو الى أى مكان آخر . ومن ثم فعملية الابادة تصبح تبريرا للتفرقة العنصرية مثلا كقضايا الموارد ، فيبدأ الشعب يتصرف فيما يجب عليه عمله .

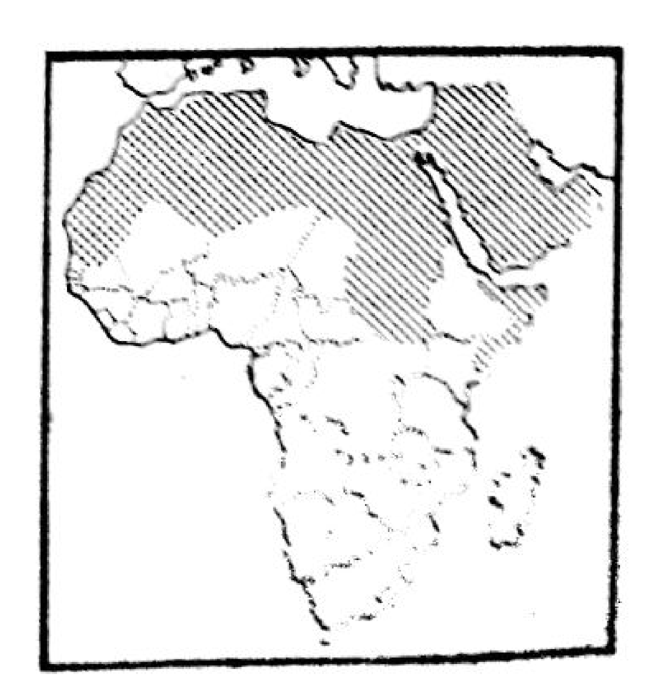
حدث ذلك فى المستعمرات البريطانية وغيرها ، حيث ساد الكثير من المشاكل ، ومن ثم أدعى العمال البيض أن السود يحصلون على وظائفهم ، كذلك نشير الى أسانيد وادعاءات اجتماعية . وهذا عامل هام يتعين علينا فهمه .

وفى جنوب افريقيا ، يتقاضى الشعب أجورا منخفضة جدا ، وحينما يحصل العامل الافريقى

على زيادة في الاجور نتيجة للاضراب ؟ يكون هناك تحد لدور الحكومة ، ومن ثم يطلب البيض بزيادة في الاجور . والعامل الافريقي حينما يحصل على أجر قدره جنيه واحدا ، يحصل الاوروبي على ١٧ جنيها . واذا تحصل الافريقي على جنيهين ، فلابد من رفع أجر الاوروبي . فالدولة اذا تقسم بالعرقية . وكما هو الموقف في جنوب افريقيا نجد هناك موقفا آخر ، الا وهو الموقف المتعلق بالبورجوازية . فهناك ٧٨ من المائة يمثلها البورجوازية . ولكن الحقيقة أن وجود الاقلية البيضاء يجعل من هذا الموقف موقفا مختلفا عن أى بلد آخر مثل كينيا وغيرها ، وأوضح هنا الربط الوثيق بين الاستغلال الاقتصادي والتفرقة العنصرية .

وفي هذا الصدد ، يمكن تسجيل ثلاثة عوامل متداخلة :

١ ـ في المجتمعات ذات التعدد الاثنولوجي ، يصبح العامل المهم هو المجموعة التي في يدها « القوة » . فاذا كانت البورجوازية قومية لها طابع عرقي معين ، وتمتلك أيضا وسائل الانتاج ، ولها مصلحة في استمرار استغلال الجماهير الشعبية . فهي تبنى قوتها الاقتصادية بدعمها بأفكار عن التفوق العنصري .



٢ ـ ان الصراع بين الثقافات المختلفة ، يمكن أن يولد تعددا ثقافيا ثريا . ولكن يصبح لهذا الصراع طابع تسلط عنصر على آخر . أو يرتبط بنظام استغلال يمكن أن يولد توترا ما .

٣ ـ غذت الامبريالية ودعمت وجود افكار التفوق العنصرى والصفة العرقية بين الشعوب . وفى افريقيا ، غذت الامبريالية ، وخلقت ظروف الصراع بين اقليم واقليم ، وجنس وجنس ، وخلقت ظروفا اقتصادية اجتماعية تولد الصراع بين الاقوام الاصليين والامم .

وثمة اقتراحات تتعلق بالحلول الممكنة لتلك الاوضاع ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ العمل على انهاء الامبريالية والاستعمار ، والنظم الاجتماعية الاقتصادية المتولدة منهما فى مجتمعاتنا واقاليمنا . وعلى جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، أن تلتزما بالتحرير الشامل فى افريقيا ، على أن يمتد مفهومنا للتحرير ، ليشمل ازالة أشكال الاعتماد الاقتصادى على الدول الامبريالية . فلا تحرير حقيقى بلا تغيير للهياكل الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير الشعبية .

٢ ـ أما بشأن الحلول العاجلة . فهى التعاون العربى الافريقى فى مجالات التعليم والعلاقات بين المنظمات والجامعات الافريقية والعربية . والالتزام بالدراسة الاكاديمية لاشكال التفرقة القبلية والعنصرية والاقتصادية فى مجتمعاتنا .

(٣) العلاقات بين الكيان الصهيونى وجنــوب أفريقيـــــا

نعيم قداح

ان الاقرار الافريقى الفردى والجماعى ، بأن الكيان الصهيونى مثل جنوب افريقيا وروديسيا ، قائم على احتلال أقوام غازية للارض ، وطرد أهلها الذين عاشوا عليها منذ الازل .. هذا الاقرار قد استوجب المواجهة الشاملة الفردية والجماعية على طريق التحرر من الاستعمار الاستيطانى الصهيونى والعنصرى . ولذا شعر الافارقة أن قطع علاقاتهم باسرائيل ما هو الا اجراء أولى تحتمه ضرورة الحفاظ على استقلالهم وحريتهم على

النمو الذي تم في أرض الوطن العربي .

ولكي يمضي التحالف الافريقي العربي ضد العنصرية والصهيونية في طريقه المرسوم ، يغدو من الأهمية القاء الضوء على التحالف غير المقدس بين جنوب افريقيا واسرائيل .

ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقات وثيقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، فكلاهما كيانان من خلق الاستعمار ، وكلاهما مكلفان العمل كحراس جسر لخنق الحركات التحررية للسكان الشرعيين ، في الداخل والخارج . ويرجع تاريخ العلاقات بين العنصرية والصهيونية الى أواسط القرن ١٩ حين قدم الى جنوب افريقيا عدد من اليهود للاسهام في استغلال الثروة المعدنية التى اكتشفت هناك . ويزيد عدد اليهود في جنوب افريقيا حاليا على ١٥٠ الفا ، يتجمع أكثرهم في جوهانسبورج ، ويعملون في تجارة الماس الذي يصدرونه الى اسرائيل ، التى تقوم بدورها بتصميمه وبيعه في اوروبا . وهم جالية ثرية جدا ، واليهم ينتسب الملياردير « هاري اوبنهيمر » صاحب شركة الانجلو أمريكان الشهيرة والمسيطرة على استخراج الكثير من المعادن في جنوب افريقيا .

ويرى المتتبع لتطور العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، أنها مرت بثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : بدأت منذ خلق اسرائيل عام ١٩٤٨ بعلاقة اكثر من عادية تعبر عن طبيعة العنصرية والصهيونية . فكانت حكومة جنوب افريقيا من أوائل الحكومات التى أعلنت اعترافها الرسمي باسرائيل ، كما كان « دانييل مالان » رئيس وزراء جنوب افريقيا ، أول رئيس حكومة يقوم بزيارة رسميه لاسرائيل في ذلك العام ، وكانت العلاقات الثقافية والاقتصادية بينهما بداية دخول اسرائيل الى القارة الافريقية خلال الخمسينات . ولقد حفظ الصهيونيون لمالان ، ما يستحق لخدماته لاسرائيل ، فلقبوه لدى تقاعده باسم « موسى الشعب الافريكاني » .

المرحلة الثانية : بدأت عام ١٩٦١ حين وقفت اسرائيل لاول مرة ضد جنوب افريقيا في الجمعية العامة للامم المتحدة ، واعطت صوتها لمشروع القرار الخاص بفرض عقوبات اقتصادية ضدها .

ولم يكن ذلك طبعا بدافع من مناصرة الحق وكراهية العنصرية ، ولكنه كان مجرد مناورة سياسية لارضاء بقية الدول الافريقية ، وللظهور أمامها بمظهر الدولة التى تحترم الشعور الدولي العام ، وبخاصة بعدما نجحت بعض الدول العربية في استصدار قرار من مؤتمر أقطاب افريقيا في الدار البيضاء في يناير ١٩٦١ ، بأن اسرائيل قاعدة للاستعمار . وظهر على السطح خلاف بين النظامين العنصريين ، ثم كان التظاهر بفتور العلاقات . ولحرص اسرائيل على أن تبدو كدولة تساير المجتمع الاوربي ، اعلنت عن قطع علاقاتها مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٣ بعد صدور قرار الامم المتحدة بمقاطعتها ، لكن هذه الازمة لم تكن الا خداعا ، اذ سرعان ما اتضح بعد ذلك ، أنها لم تقطع العلاقات ، بل خفضت مستوى التمثيل الدبلوماسي . وبالرغم من المقاطعة الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا ، فان صادرات اسرائيل ارتفعت بين ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ من ١,٤٠٠,٠٠٠ دولار الى ٤,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات وليس المهم هو الرقم في حد ذاته ، لكن الاهم ان نرى ان اتجاه الزيادة يتعمق .

المرحلة الثالثة : بدأت هذه المرحلة من العلاقات بينهما منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ ، اذ أسهم ٨٠٠ متطوع من جنوب افريقيا في هذه الحرب ، وأشاد العنصريون بمسلك اسرائيل . وفي شهر اغسطس ١٩٦٧ وحده ، قدم اليهود هناك ٣٠ مليون دولار لاسرائيل . وبعدها سمحت حكومة بريتوريا للاتحاد الصهيوني بجنوب افريقيا ، بارسال تبرعات سنوية لاسرائيل . وتم في هذ الفترة عقد ميثاق أخوة بين بلدية جوهانسبرج وبلدية تل أبيب . وفي العام نفسه ، نظمت حملة في اسرائيل لتدعيم العلاقات مع جنوب افريقيا .

وفي ظل هذه الاجواء ، ورغم المقاطعة المفروضة من جانب الامم المتحدة ، وقع في ٢٨ يونيو ١٩٦٧ اتفاق اقتصادي بين البلدين ... ومع انحسار العلاقات الاسرائيلية الافريقية ، أرسل جنوب افريقيا قنصلا عاما الى تل أبيب عام ١٩٧٢ كما رفعت اسرائيل درجة تمثيلها مع بريتوريا الى رتبة سفير مقيم في مارس ١٩٧٤ ، وتهربت من التصويت على قرارات الامم المتحدة الخاصة بالتمييز العنصري عام ١٩٧٣ . وقامت جنوب افريقيا مقابل ذلك ، بتحويل ملايين الدولارات من التبرعات الصهيونية لاسرائيل عقب حرب اكتوبر .

٢٨٦

ومن مظاهر النشاط الاسرائيلي في جنوب افريقيا :

أ التعاون العسكري : لقد أصبح المسؤولون في جنوب افريقيا يعترفون [illegible] ، وتذكر المصادر الصحفية أن مجموعة كبيرة من المدرسين العسكريين الاسرائيليين ، قد ذهبت لتدريب الجيش في جنوب افريقيا . وقد أعطت اسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ جنوب افريقيا حق تصنيع رشاشات « عوزي » . والنظرية المطبقة حاليا ضد المقاومة الافريقية ، هي ذاتها التي تستخدمها اسرائيل ، والتي تتلخص في « الهجوم خير وسيلة للدفاع » ، ونظرية « نقل الحرب الى أرض العدو » .

وتضيف هذه المصادر المتداولة على الصعيد العسكري ، تكرر صحيفة [illegible] الجنوب افريقية بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٧٣ أن القوات المصرية [illegible] فوق [illegible] طائرة لجنوب افريقيا . كما شاركت جماعة من جنوب افريقيا ، الى جانب الجنود الاسرائيليين اثناء حرب اكتوبر ، وعمل شباب من جنوب افريقيا في المزارع الاسرائيلية اثناء انشغال عمالها بالحرب .

ب التعاون الاقتصادي : منذ يونيو ١٩٦٧ والمبادلات التجارية بين الدولتين في اطراد متزايد حتى عام ١٩٧٠ . وقد أعلنت « الاحصاءات العامة » وهي مؤسسة مستقلة ، أن اسرائيل جاءت في المرتبة الثانية من حيث مشترياتها من الماس من جنوب افريقيا . وهذا الوضع يحول اسرائيل الى احدى الدول الاولى في العالم في تصنيع حجر الماس والمتاجرة به . والمعلوم أن أضخم سوق تجارية للماس تقوم في تل أبيب .

ومن خلال هذه التجارة الضخمة مع جنوب افريقيا ، يمكن أن نرى أن جنوب افريقيا تساعد الى حد بعيد في دعم ميزان التجارة الاسرائيلي الذي [illegible] منذ نشوء اسرائيل ، وان علاقات البلدين ترتكز على قاعدة اقتصادية تدعمها من وراء ذلك علاقات سياسية واحدة مشتركة . وهي ثمة [illegible]

الاسرائيلية بالاضافة الى جنسيته ؟ وذلك لقاء ما قدمه من تمويل في مؤتمر الاتحاد اليهودي الذي عقد في [illegible] عام ١٩٦٩ .

جـ . التعاون الثقافي : تقوم المنظمات الصهيونية في جنوب افريقيا ، بالتأثير على الحياة الثقافية فيها ، عن طريق تمويل المدارس الصهيونية ، واليهود في الصحافة التي يسيطر عليها اليهود بطريق مباشر (الملكية والتحرير) او بطريق غير مباشر (الاعلانات) . ولهذا فان ميولها الصهيونية [illegible] متطرفة . ويمتلك اليهود هناك معظم أسهم الشركة المعروفة باسم الوكالة المركزية ، وهي أكبر دار للطباعة والنشر ، وفي ميدان الرياضة تميز عام ١٩٧٢ بزيارات متبادلة للفرق الرياضية والفرق الفنية والموسيقية .

ونخلص من كل ما سبق الى مجموعة من الحقائق هي :

— أن هذه العلاقات بين النظامين ، تؤكد التماثل في الطبيعة والاهداف ، وأنها تمثل خطرا على النضال الافريقي العربي ، وهي تؤكد منطق الاستعمار وارادته .

— ان الربط بين اسرائيل وجنوب افريقيا في ضمير ووجدان العرب والدول الافريقية ، يمكن أن يكشفهما ، باعتبارهما من أكبر معاقل السياسة العنصرية في التاريخ البشري ، وأكبر ملحمة في صراع الانسان المعاصر لاقرار العدل والحق .

وبعد ان حاولت عرض طبيعة المعركة المصيرية التي يخوضها العرب والافارقة في جبهة واحدة ، أطرح للمناقشة استيعاب الظروف ورصد التحرك العربي من أجل الانتصار على العدو المشترك الصهيوني والعنصري على أساس الهدف الواحد في المجالات التالية :

— الاستفادة من الخبرات النضالية وتبادلها في اطار التلاحم العربي الافريقي لتحرير القارة الافريقية وفلسطين .

— مزيد من التعريف بالقضايا الوطنية للعرب ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية لدى الجماهير الافريقية ، والسير في الاتجاه ذاته لدى الجماهير العربية .

— قيام جبهة متماسكة من المناضلين ضد التمييز العنصري ، كمقدمة للتنسيق مع فصائل المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات المناضلة في الوطن العربي .

— دعم المناضلين الافارقة ضد العنصرية بكل الوسائل والتأييد المادي للدول الافريقية التي تقف

فى درجة العنصرية للمحافظة على استقلالها .

ـ الاسهام فى مزيد من حصار النظم العنصرية فى الميادين السياسية وتوسيع المقاطعة الاقتصادية ضدها ، وقطع العلاقات الثقافية معها .

ـ الانتقال من ذلك كله الى اقامة حوار عربى افريقى مشترك حول مجمل القضايا المشتركة ، لوضع المسيرة النضالية للافارقة والعرب فى طريق النصر .

٣ الصهيونية وجـه آخـر للعنصرية

خير الدين عبد الرحمن

صـاغ تيودور هرتزل وآخـرون من القادة الصهاينة ، الوجه السياسى للحركة الصهيونية ، ثم كرسه مؤتمر بال عام ١٨٩٧ ، حيث كانت بدايات نشوء الحركة الصهيونية ذات الاهداف العالميه ، التى تتلخص فى تجميع يهود العالم فى منطقة واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، والاهداف المحلية التى تتلخص فى تجميع يهود العالم فى منطقـة واحدة ليقيموا دولة دينيه عنصرية بعدما ابتدعت الحركة الصهيونية اكذوبة الشعب اليهـودى ، معتبرة ان يهود القارات الخمس لهم من الصفات والميزات المشتركة ، ما يصنع منهم شعبا . . وهكذا راحت الحركة الصهيونية تنمى النزعة العنصرية لدى اليهود ، وتغذى مناخ الحقـــد والشوفينية والكراهية للاخرين من بنى البشر ، معتمدة على تعاليم لا يمكن لانسان متحضر أن يقبلها .

... ووفق هذه المفاهيم ، جاءت الحـركة الصهيونية لتولد عند الجينو اليهودى وهمين : اولهما ، ان اليهود ليسوا مجرد فئة اجتماعية متميزة بدينها فقط ، بل هى قومية ايضا . اذن استحال الوجه الدينى وجها قوميا ، وثانيهما انما أن اليهود يشكلون قومية مثل القوميات الاخرى ، فان لها الحق فى أرض مستقلة ، تحقق عليها ذاتها القومية ، وتحقق بالفعل ذاته انها قومية .

.. واكثر من ذلك ، فان ما تزعمه الحركة الصهيونية عن وجود امة يهودية عالمية تتكون من كل يهود العالم ، انما خارج المفاهيم المجتمعى والجغرافى ، يتجاوز حد التزوير ، ومجـافاة المنطق والعلم ، الى حد القول بأن هذه الامة المزعومة تشكل ضمير البشرية وهى ارادة الهيه تدخل فى الفترة الملائمة لتصحيح البشرية من تعدد مسالك خاطئه . وضمن هذا الاطار ، فان كل من هو غير يهودى يشكل نقيضا وخاصما لليهودية .

.. ونعود الى ارض الميعاد التى بدأت الحركة الصهيونية اليهود من اجل ان يقيموا عليهـا دولتهم .. الا تتهاوى اكذوبة ارض الميعاد ، عندما نجد ان هرتزل وغيره من قادة الحركة الصهيونية قد ترددوا طويلا فى اختيار هذه الارض ، ففكروا مرة فى قبرص ، واخرى فى الارجنتين ، وثالثة فى اوغندا ، ورابعة فى سرى لانكا « سيلان » قبل ان تلتقى مصالحهم مع مصالح الحركة الاستعمارية العالمية فى اواخر القرن الماضى حول ضرورة خلق كيان صهيونى على ارض فلسطين .. هل كان هذا الكيان مجرد ملاذ لصهاينة من اربع وتسعين دولة فى قارات العالم يتكلمون اثنين وسبعين لغة مختلفة ؟

.. وليس سرا ان بدايات خلق الكيان العنصرى الاستيطانى الاستعمارى الصهيونى فى فلسطين ، كانت مطابقة لبدايات خلق الكيـان العنصرى الاستيطانى الاستعمارى فى جنوب افـــريقيا ، وان الفكر الاستعمارى الذى ابتكر اصطلاح [غير البيض] هو نفس الفكر الاستعمارى الذى ابتكر اصطلاح [غير اليهود] .

لقدقامت الحركة الصهيونية نفسها بنجاح ، فى اطار المشروع الاستعمارى مثلما فعل ردوس وغيره من طلائع الاستيطان العنصرى فى افريقيا ، ولهذا لم تتطابق الصهيونية مع الاستعمار فى المصلحة المشتركة فحسب ، بل وتطابقت معه فى الفكر العنصرى والاساليب الارهابية .

.. لقد كان الارهاب الجماعى هو الوسيلة الاساسية التى استخدمتها الحركة الصهيونية لاقتلاع شعب فلسطين من وطنه ، وغـرس المستوطنين الصهاينة مكانه ، بعدما غذت روح الحقد والعنصرية لدى هؤلاء المستوطنين .. ان الارهاب لم يكن مجرد اسلوب مارسته الحركة الصهيونية لتنفيذ مخططها الرامى الى اقامة كيانها

الاستعمارى الاستيطانى فى فلسطين ، وانما كان ولا يزال ، السمة الاساسية لتركيب الحركة الصهيونية ،ولجوهر كيانها الاسيطانى ، والتعبير الواضح عن الطبيعة العنصرية للحركة الصهيونية . هذه الطبيعة التى تشكل محور تركيب المؤسسات الصهيونية .

ان التفرقة العنصرية التى يمارسها الكيان الصهيونى ، لا تجد شبيها لها فى العالم لقسوتها وتميزها ، فضلا عن أن قيام اسرائيل اصلا عام ١٩٤٨ على اساس دينى عنصرى ، يشكل ظاهرة شاذة وغير طبيعية فى التاريخ ، فان النظام الصهيونى لم يقتصر على منح الحقوق للمستوطنين القادمين من شتى انحاء العالم ، وحرمان اصحاب الوطن الفلسطينى الاصليين منها ، بل راح يعامل الفلسطينيين رسميا ، وبموجب قوانين معلنة كمواطنين من الدرجة الثالثة . . وكان طبيعيا ان لا يقتصر الاضطهاد والتمييز والارهاب على العرب الفلسطينيين، بل يشمل أيضا اليهود الشرقيين ، فالتمييز يولد التمييز ، والتفرقة تولد التفرقة . .

لقد أصبح اضطهاد الاشكنازيم اى اليهود الغربيين ، للسفارديم ، أمرا يهدد مشروع المجتمع الصهيونى المصطنع فى فلسطين المحتلة بالانفجار من الداخل .

اليست ظاهرة غريبة ، ان لا يكون فى الوزارات المتعاقبة فى اسرائيل سوى يهودى شرقى واحد ، فى كل وزارة رغم ان اليهود الشرقيين والافارقة يشكلون حوالى ٦٥ فى المائة من يهود الكيان الصهيونى ؟

اليس غريبا أن يكون معدل الدخل السنوى للمستخدم اليهودى ذى الاصل الغربى ١٤ر٤٠٠ ليرة اسرائيلية ، فى حين يكون هذا المعدل للمستخدم الذى يتمتع بنفس المؤهلات ، ويؤدى نفس العمل ١٠ر٧٠٠ ليرة اسرائيلية . اما المستخدم العربى الذى له نفس المؤهلات ويؤدى نفس العمل فمعدل دخله السنوى ٨ر٦٠٠ ليرة اسرائيلية .

اليست ظاهرة ملفتة للنظر ، ان تكون نسبة اليهود الشرقيين والافارقة من تلاميذ المدارس الابتدائية فى الكيان الصهيونى ٦٠ فى المائة من مجموع التلاميذ ، فى حين تصبح نسبتهم فى المرحلة الثانوية ٢٣ فى المائة من مجموع التلاميذ؟

اليس مبدأ منظمة الفهود السود بين اليهود الشرقيين والافارقة فى الكيان الصهيونى باعمال العنف والمقاومة المستمرة ضد السلطة الصهيونية ، وضد اليهود الغربيين المسيطرين على مقادير الامور فى الكيان الصهيونى ، هو رد فعل طبيعى على سياسة التمييز العنصرى التى يعانون منها ؟

اليس القرار الاخير بعدم السماح لليهود الزنوج والملونين بالهجرة الى فلسطين المحتلة بحجة الحيلولة دون انضمامهم الى الفهود السود ، عنوانا واضحا لهذا التمييز ؟

ثم اليس التمييز بين اليهود وغير اليهود فى شئون التوظيف والعمل الزراعى والعمل الصناعى وحتى استئجار المنازل ، يشكل ظاهرة لا تنتمى الى خلق القرن العشرين

. . ثم أى نظام فى العالم غير نظام الصهيونية ، يحدد أماكن اقامة المواطنين أصحاب الارض الاصليين ، ولا يسمح لهم بالتنقل الا باذن من الحكم العسكرى ، ويحول بينهم وبين زراعة ارضهم او التصرف فيها ، ويمنع معظمهم من حق التعليم وحرية العبادة والخدمات الصحية .

. . ان الموقف الاخير لشعوب العالم فى الامم المتحدة ، حين قررت ان الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، اسهام عالمى فى تصحيح مسيرة التاريخ ، ولسوف يتعزز أكثر نضال كل الشعوب المحبة للعدل والسلام والحرية ، وصولا الى اتمام تصحيح هذه المسيرة ، وخلق العالم الافضل الذى نناضل جميعا من أجل خلقه . ■

(٤) النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا

ورقة الجمعية الافريقية بالقاهرة

تختلف الصورة التى تتخذها التفرقة العنصرية من مكان الى آخر حسب الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى كل منطقة ، وبوجه عام تقوم التفرقة العنصرية بشكل عنيف اذا رغبت الاقلية فرض سيطرتها الكاملة بالقوه ، وأهم الاشكال التى تتخذها التفرقة العنصرية ما يلى :

أولا : التحيز العنصرى Racial Prejudice
ثانيا : التمييز العنصرى Racial Discrimination
ثالثا : سياسة الابارتهيد Apartheid

سياسة الابارتهيد بين النظرية والتطبيق

يقصد بكلمة أبارتهيد Apartheid فى اللغة الافريكانية «العزل» وقد تبلور هذا المعنى بمفهومه

السياسي منذ عام ١٩٤٧ عندما أخذ بعض قادة الحزب الوطني في جنوب افريقيا يتخذونها في حملتهم الانتخابية كاطار اكثر تطرفا للتفرقة العنصرية .

وتقوم سياسة الابارتهيد على أساس ان لكل عرق ثقافته وأسلوبه الخاص في الحياة وبالتالي يرفض هذه السياسة أية محاولة للاندماج بين الاعراق المختلفة عن طريق الزواج المختلط او غيره مما يؤدي الى فقدان الجنس الابيض لنقاوته . أما العزل فمن شأنه – على العكس من ذلك – ان يحافظ على بقاء ونقاء الجنس الابيض ونموه ويحول في نفس الوقت دون اثارة صراعات بين الاجناس المختلفة وعليه فان سياسة الابارتهيد تصبح بذلك هي الحل الوحيد لضمان السلام وتحقيق الاستمرار بين كافة الاجناس .

ولقد تطورت سياسة الابارتهيد من حيث الشكل دون المضمون واتخذت أشكالا جديدة تحت ضغط الرأي العام العالمي ونمو القومية الافريقية وتصاعد حركة مكافحة الاستعمار في افريقيا ، فأصبح يطلق على سياسة الابارتهيد اسم سياسة التطور المنفصل Separate development ووصفت حكومة جنوب افريقيا دولتها بأنها دولة متعددة القوميات وليست دولة متعددة الاجناس .

وأطلق على المعازل Reserves اسم الاوطان المحلية Homelands أو Bantustans التي ستصبح من الناحية النظرية ان تصبح دولة مستقلة .

وفي الواقع فان سياسة التطور المنفصل تنطوي على نوعين من انواع الفصل .

أولهما : فصل عرقي رأسي اجتماعي بين مختلف عناصر السكان .

ثانيهما : فصل جغرافي أفقي يحدد المناطق التي تعيش عليها كل جماعة عرقية ووفقا للنوع الاول يقسم السكان الى فئات ثلاث :

«١» البيض «٢» البانتو «٣» الملون .

ووفقا للنوع الثاني من انواع الفصل وهو الفصل الجغرافي الافقي ، فان القانون يحدد المناطق المحجوزة للبانتو بـ ١٣ في المائة من مجموع مساحة البلاد ويفرض قيودا على شغل الافريقيين للاراضي التي تقع داخل المعازل الافريقية .

هذا وقد تم تحديد المعازل في ثماني وحدات وطنية من المقرر ان تتطور الى اوطان ذات حكم ذاتي وذلك طبقا لقانون تطوير الحكم الذاتي للبانتو الصادر عام ١٩٥٩ وهذه الاوطان هي :

[illegible]

وتضع حكومة جنوب افريقيا من الناحية الادارية والسياسية حدا للصلاحيات التي يتمتع بها الرؤساء التقليديون ومجالسهم وتخضع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية لكل منهم وتخضع لجهاز التخطيط الجغرافي لكل منهم ووضع سياسة المسئولية حتى يتم استقلاله وتأييد التطور المستقل .

وتقوم هذه السياسة على مبدأ مفاده أنه يجب ان كل افريقي ينتمي الى موطن أو آخر من هذه الاوطان ولذلك فهو له حق ملكية الاراضي وحق ممارسة النشاط السياسي في الموطن الذي ينتمي اليه فقط وبالتالي فهو يعد اجنبيا في أي وطن آخر وفي مناطق البيض . وفي نفس الوقت تحتفظ حكومة جنوب افريقيا بالسيطرة على بعض الاختصاصات مثل التعليم والزراعة والصناعة والصحة في اطار شكل الحكم التقليدي القبلي على نحو لا يمكن العناصر الوطنية في اقاليم البانتو من السيطرة على موارد البلاد واستغلالها لصالحها .

وعلى الرغم من اتفاق الاحزاب الحاكمة في جنوب افريقيا حول المبادىء الاساسية لسياسة التطور المنفصل للاجناس ، الا أن الفترة التي سبقت انتخابات ابريل ١٩٧٤ قد شهدت حوارا بين الحزب الوطني الحاكم والحزب المتحد المعارض حول مستقبل ولايات البانتو وعلاقته جنوب افريقيا بها . وان كان هذا الحوار لا يعدو ان يكون مناورات انتخابية لكسب أصوات الناخبين في الداخل الا أن العروض المطروحة وقتئذ كانت من قبل الحزب المتحد المعارض الذي اقترح تكوين اتحاد فيدرالي مع هذه الولايات . . ومع ذلك فقد تجاهل الحزب الوطني الحاكم الذي يتمتع بأغلبية واضحة هذا الاقتراح وعرض سبيلا له فيما يدور حول تكوين كتلة اقتصادية تضم هذه الاقاليم مع حكومة جنوب افريقيا في شكل وحدة جمركية . .

ويؤكد صدق هذه المناورات وكونها محاولات للايحاء للعالم الخارجي بأن ثمة تغييرات في السياسة الداخلية لجنوب افريقيا عدم اهتمام البرلمان بأي من الاقتراحين وتجاهله التام

مظاهر سياسة الابارتهيد :

ترتب على سياسة الابارتهيد ببعديها الاجتماعي والاقليمي العديد من المظاهر سواء فيما يتعلق

٢٩٠

بالجوانب السياسية او الاقتصادية أو الاجتماعية .

أولا : المظاهر السياسية :

تركز القيود التى تفرضها الحكومة العنصرية على الوطنيين الافريقيين على عدم تكوين اية تجمعات سياسية كانت واجتماعية وكذلك تحريم اشتراكهم فيها فضلا عن وضع الاجراءات الخاصة بتقسيم التنظيمات الاخرى على اسس عنصرية ووقف عضويتها على العنصر الابيض .

ثانيا : المظاهر الاقتصادية :

تطبق حكومة جنوب افريقيا منذ قيام الاتحاد سياسة تقتضى بحرمان الافريقيين من ممارسة الاعمال التى تحتاج الى قدرات ذهنيه وتقصر عملهم على الاعمال اليدوية ذات الاجور المخفضة .

ثالثا : المظاهر الاجتماعية :

تمتد اجراءات التفرقة العنصرية التى تطبقها حكومة جنوب افريقيا على الوطنيين الافريقيين ، تمتد لتشمل العلاقات الاجتماعية بين الافريقيين وبين العناصر البيضاء .

أساليب حكومة جنوب افريقيا
فى تكريس وتدعيم سياسة الابارتهيد

فى محاولة من حكومة جنوب افريقيا لتدعيم نظام الابارتهيد اللاواقعى فيها ضمانا لتأكيد واستمرار سيطره الاقليه العنصرية على زمام الحكم فيها سياسيا واقتصاديا ، فانها عمدت من جانب الى الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى فيها وتقوية علاقاتها الاقتصادية بالدول الغربية ومحاولة فتح اسواق جديدة لها فى الدول الافريقية ، كما عمدت من جانب آخر الى تقوية سلطاتها فى الداخل وذلك بزيادة قوتها العسكرية عددا وعدة لمواجهة اضطرابات الافريقيين فى الداخل وابعاد الخطر عن حدودها بالتحالف مع النظم العنصرية فى القاره لمواجهة حركات التحرر الافريقية والقيام بالاعتداءات العسكريه على الانظمة التقدمية فى الدول الافريقية المجاوره .

وتؤكد الاحداث كل يوم اصرار جنوب افريقيا على اعتناق سياسة الابارتهيد فكرا وتطبيقا بل انها جعلتها محورا تستند عليه سياستها الداخلية لضمان سيطرة الاقلية العنصرية سياسيا واقتصاديا على زمام الحكم والسلطه فيها ، ويتضح تماما أن سياستها الخارجية تدور أساسا حول استمرار المحافظة على الوضع الراهن والذى يمكن الاقلية البيضاء من استمرار سيطرتها وتقوية قبضتها على الحكم بل ان سياستها « الانفتاح على الخارج » انما تدور هى ايضا فى اطار سياسة الابارتهيد وكانت تستهدف من ورائها فتح السوق الافريقى الواسع امام منتجاتها دون أى تغيير جوهرى فى أساس نظامها العنصرى ولقد عبر عن ذلك رئيس بتسوانا سيرتس خاما Serestse Khama يقوله :

« ان سياسة الانفتاح على الخارج انما هى للتصدير فقط فهى لا تعنى اى شىء بالنسبه للتحرير الداخلى ، وعليه فان قبول سياسة الحوار مع جنوب افريقيا يعنى قبول الوضع الراهن ذلك ان حكام جنوب افريقيا أوضحوا بما لا يدع مجالا للشك بأن الحوار مع سود ازفريقيا لا يمكن أن يعنى اى تغيير سياسى فى الداخل او الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الافريقى فى جنوب افريقيا » .

وهكذا بعد ان اتضح امام جنوب افريقيا فشل سياستها بدخول حوار مع الدول الافريقيه يمكن أن يحيد من موقفها ازاء قضيةالتحرير فى جنوب افريقيا وبعد ان اتضح اصرار منظمة الوحدة الافريقية على مساعده حركات التحرير ورفض سياسة الحوار مع جنوب افريقيا قبل ان تعترف هذه بحق الشعب الافريقى فى تقرير مصيره . بعد كل ذلك اتجهت جنوب افريقيا الى تقويه امكانياتها الاقتصادية والعسكرية واندفعت الى التحالف مع النظم العنصرية لقمع حركات التحرير الافريقيه والاعتداء على الدول الافريقية المجاوره المساندة لها .

وقد ساعدها على ذلك تأييد الدول الغربية الكبرى لها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وعزوف هذه الدول عن قبول اية تدابير قمعية تتخذها الامم المتحدة لضمان انصياع جنوب افريقيا لقراراتها كذلك ساعد جنوب افريقيا فى استمرار قبضتها على الحكم وزيادة سياستها العنصريه حدة تحالفها العنصرى مع باقى النظم العنصرية فى افريقيا الجنوبية ومع اسرائيل نظرا للتشابه الواضح بين النظامين فى سياستهما الداخلية والخارجية

وهكذا يتضح مما سبق ان سياسة الابارتهيد مازالت تشكل حتى الان المحور الاساسى لسياسة جنوب افريقيا فى الداخل والخارج كما يتضح مدى خطورتها فى الداخل والخارج على نحو يفرض ضرورة توافر جهود المجتمع الدولى لمواجهة العنصرية بكافة اشكالها ومحاولة تلمس كافة السبل لتحقيق ذلك .



القسم الثالث

التنمية والتعاون الاقتصادى

طرح موضوع التنمية والتعاون الاقتصادى للمناقشة بالجلسة الصباحية للندوة فى ٩ يناير ١٩٧٦ ، ورأس الجلسة الرائد « م » زين العابدين محمد أحمد عبد القادر وزير الشباب والرياضة والرعاية الاجتماعية .

وتحدث فى بداية الجلسة ابراهيم هارونا وزير الاعلام الفيدرالى – نيجيريا ، ثم قدم الدكتور شدلى العيارى رئيس مجلس الادارة للمصرف العربى للتنمية والتعاون الاقتصادى فى افريقيا ، قدم الورقة الرئيسية للمناقشة تحت عنوان « التعاون العربى الافريقى حاضرا ومستقبلا » ، ثم قدم على التوم وزير الزراعة السودانى السابق ومدير مؤسسة التنمية ورقة بعنوان التنمية الزراعية كمجال للتعاون العربى الافريقى . كما قدم المهندس حسنى مرافى [مركز التنمية الصناعية] ورقة تتعلق بالتعاون العربى الافريقى فى مجال الصناعة . ثم جاءت ورقة الدكتور محمد هاشم عوض امين لجنة التنمية والخدمات بالاتحاد الاشتراكى السودانى تحت عنوان « التعاون العربى الافريقى من أجل التنمية » .

وأسهم فى مناقشة هذه الاوراق ، كلّ من مأمون بحيرى ، وعبد المنعم الصاوى نقيب الصحفيين المصريين ، والدكتور السمانى عبد الله يعقوب ، واروب يور ، ومحمد عمر بشير « السودان » والدكتور بشير البكرى « مصر » .

وفيما يلى موجز لاهم الابحاث التى طرحت فى مجال التنمية والتعاون الاقتصادى :

(١) التعاون العربى الافريقى حاضرا ومستقبلا

د. الشاذلى العيارى

تحاول بعض الدول الغربية الغنية ان تثير من خلال صحافتها الدول النامية على الدول العربية المصدرة للبترول . ومثال ذلك مقال نشرته صحيفة « نيويورك هيرالد تريبيون » [٢٣ اكتوبر ١٩٧٥] تحت عنوان « افريقيا السوداء فى الامم المتحدة تتساءل عن مدى ونوايا الاعانة العربية » .

فان أزمة الاقتصاد العالمى والنقدى والتضخم والركود الاقتصادى والارتفاع المنشط لاسعار المواد الخام والمواد المصنعة والنقص الفادح فى المواد الغذائية والتدهور المستمر فى شرط التبادل لغير صالح الدول النامية ، وأخيرا النقص فى التحويلات الماليه الانمائية لفائدة الدول الفقيرة . كل هذا ينسب الى النفط والى الدول العربية . هذه حملة تسميم للرأى العام العالمى . اما فيما يخص قضية فلسطين ، فكثيرا ما تذكر الدول الافريقية التى ساندت هذه القضية ان تاييدها للقضايا العربيه لم يجر لها أى نفع ، وان الاعانات العربية للدول الافريقية تقتصر على الاسهام فى بناء مساجد فى بعض الدول الافريقيه المسلمة .

ولمواجهة هذه المحاولة للتفرقة بين ما يسمى بالعالم الثالث الغنى والعالم الرابع الفقير الذى يضم معظم الدول الافريقية ، والتى اصبح لها اصداء ترددها افريقيا اليوم ، ماذا فعلت الدول العربية المصدرة للبترول ؟ فى مؤتمر القمة للدول غير المنحازة « الجزائر ١٩٧٣ » وفى الجلستين

[illegible] لاجتماع القمة [illegible] الدول الاسلامية
[illegible] مايو ١٩٧٤ ؟ * ديسمبر ١٩٧٥ ؟ وفي العرام
الاخير في سبيل اعداد مؤتمر الاقتصادي
[illegible] و [illegible] الدول
[illegible] ومن [illegible] الدول الاسلامي
الافريقي . ولكن لم يبرز للوجود بعد اي [illegible]
[illegible] او اي برنامج لمساعدة الدول النامية .

هذا حدث لمشروع الصندوق الخاص الذي
[illegible] به ايران لمساعدة الدول النامية ؟ وماذا
حصل لصندوق الذي صادقت عليه الجمعية العامة
للامم المتحدة في مايو ١٩٧٤ ؟ وهو حال برامج
[illegible] التي اقترحت اخيرا اثر اجتماع الاوبك
في فينا اكتوبر ١٩٧٥ ؟

ان دول الاوبك — وفي مقدمتها الدول العربية —
قد ساهمت فيما يسمى بالنافذة الثالثة نوع من
القروض يتولى البنك الدولي تقديمها للدول النامية
بشروط وسطى : فائض ٤ في المائة — وفي الاسهام
من التسهيلات البترولية التي يشرف عليها صندوق
النقد الدولي ، وفي الزيادة الرابعة لموارد شركة
التنمية الدولية IDA . وتفيد الاحصاءات ان
مستوى التحويلات والاعانات المالية الصادرة عن
دول الاوبك لصالح الدول النامية
[١٩٧٤ — ١٩٧٥] بلغت نسبا وارقاما تفوق بكثير
اعانة الدول الصناعية الغربية منها والشرقية .

كذلك اسهمت الدول العربية في تمويل صندوق
خاص لفائدة الدول الافريقية التي تضررت من
ارتفاع اسعار البترول .



هذه [illegible] ، وقد [illegible] على العديد
من [illegible] ، معظم الدول الافريقية مثل
[illegible] الكويتي وصندوق ابو ظبي والصندوق
[illegible] والبنك الليبي الخارجي والحكومات
العربية [illegible] لفائدة الدول النامية
في شكل هبات وقروض طويلة المدى .

ولكن افريقيا وأوربا [illegible] تصطدمان اليوم
[illegible] ، وهي ان مشاريع التعاون المقترحة في
الزيارات والتي اعلن عنها اكثر من مرة ، لم تبرز
بعد للوجود . وان افريقيا اصبحت اليوم القارة
التي تتفشى فيها هذه المناورات والتناقضات الى
حد بعيد .

واثناء المؤتمر الثامن للقمة الافريقية ، مرت على
التعاون العربي الافريقي ازمة خطيرة ، ادت الى
ارجـــاء النقـــاش في مشروع الميثاق لاجل غير
مسمى» . وفي العواصم الافريقية ، ساد الشعور
بان التعاون العربي الافريقي تتلبد في سمائه
بعض الغيوم . كما ارجيء مشروع القمة العربي
الافريقي الى اجل غير معلوم .
وهنـــاك احـــداث سيـــاسيـــة اقل اهمية ؟
ابرزت ايضـــــا ذلك التردد والريب في
العلاقات العربية الافريقيـــة . منها الانشـــقاق
الذي بدا بين اعضاء البنك الافريقي للتنمية ،
عندما طرح في دكار مايو ١٩٧٥ انتخاب رئيس
جديد ، كان الفريق العربي يساند مرشحا عربيا ،
بينما الفريق الافريقي يساند مرشحا غير عربي .
ان جزءا هاما من أزمة التعاون العربي الافريقي
راجع الى سوء التفاهم وقلة الاعلام . « فانه تعوز
التعاون العربي الافريقي ، النظرة الشـــاملة —
والاختيارات الجوهرية الاساسية — والتنظيم
المحكم المنسق » . فلابد ان يتسم التعاون العربي
الافريقي بالحركية ، وان يخلو من المزايدات ، وان
يتمكن من موارد تكون في المستوى المطلوب كما
وكيفا .

اولا : الحالة الراهنة للتعاون العربي الافريقي

لهذا التعـــاون مميزات ثلاث : **الاولى** عـــدم
اكتمال الاحصاءات حول التحـــويلات والاعانات
العربية **والثانية** ان بعض الاعانات العـــربيـــة
لافريقيا غير مرتبطة بمشاريع مدروسة أو برامج
اقتصادية محكمة ، بل تحول في شكل اعانات
للخزينة أو لموازين المدفوعات وهذا النوع من

الاعانات لا يترك اثرا سياسيا او اقتصاديا فى البلاد الافريقية المعنية . اما التحويلات التى تتخذ شكل عمليات مصرفية عربية أو عربية افريقية أو عربية اوروبية ، فلا يعرف عنها سوى القليل . ولئن كانت هذه الاعانات ذات صبغة تجارية ، فهى بالتالى تشكل نوعا من الاعانات ، وتواجه فى البلاد الافريقية اخطارا سياسية واقتصادية ونقدية لا يستهان بها . **الثالثة** هى ظاهرة فقدان العنصر البشرى من فنيين وكوادر ، يعملون فى تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الدوائر العربية . والمعروف ان التدخل الصهيونى فى افريقيا ، هو اصلا مرتكز على العنصر البشرى ، اكثر منه على العنصر المادى ، مما اتاح له التبشير السياسى لفائدة اسرائيل .

ومن جهة اخرى ، من الصعب ايضا الكشف عن النظم الحالية التى توجه عن طريقها التحويلات والاعانات العربية لصالح افريقيا . هناك عدد متزايد من الصناديق والبنوك والمنظمات المالية ذات الصيغة العامة والخاصة ، التى تتهم كليا او جزئيا بالتعاون العربى الافريقى . ان تشتيت العمل الانمائى العربى فى افريقيا فى هيكله ونظمه ، يشكل السبب الرئيسى فى عدم تنسيق الجهود العربية ، خاصة وان كل هذه المنظمات والمؤسسات العربية ، ما عدا المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، لا تخصص الا جزءا من مواردها لفائدة التنمية الافريقية . وفى الامكان تناول المنظمات العربية الانمائية ذات الصبغة العمومية التى تعمل فى ميدان التعاون الافريقى .. فهناك نوعان من هاته المنظمات :

ـ المنظمات العربية الانمائية للتعاون الثنائى :

وعددها خمس منظمات هى : الصندوق الكويتى للتنمية العربية ، وصندوق ابو ظبى للتنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق السعودى للتنمية الاقتصادية العربية ، والبنك العراقى للتنمية ، والبنك العربى الخرجى الليبى .

١ ـ الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، انشىء فى ١٩٦٢ براسمال قدره ٦٨٠ مليون دولار . اصبح اليوم ٤ر٣ مليارات من الدولارات . قدم فى أقل من ١٠ سنوات أكثر من ٣٠ ٪ من جملة التحويلات التى قدمها البنك الدولى فى مدة ٢٧ سنة لكل الدول العربية .

• عن طريق هذا الصندوق ، سخرت الحكومة الكويتية منذ ١٩٦٢ بين ١٥ فى المائة و ٢٠ فى المائة من ميزانياتها السنوية ٦٠ر٩ فى المائة من منتج الكويت القومى الخام لفائدة التعاون » . وتعتبر شروط قروض هذا الصندوق من اسخى الشروط المعمول بها فى شتى الصناديق والبنوك الانمائية ، من حيث الفائدة ورزنامة الاسترداد والخلاص » . وهو يمول مشاريع فى كل الاقطار النامية من بينها افريقيا .

٢ ـ صندوق ابو ظبى للتنمية الاقتصادية العربية : انشىء فى ١٩٧٢ براسمال قدره ٥٠ مليون جنيه استرلينى ، وقد بلغ راسماله اليوم ٥٠٠ مليون دولار .

٣ ـ الصندوق السعودى للتنمية الاقتصادية العربية : انشىء فى مايو ١٩٧٤ ويتمتع بموارد تقدر بحوالى ٣٥٠ مليون دولار ، وقد خصص جزءا من موارده للتنمية الافريقية غير العربية .

٤ ـ الصندوق العراقى للتنمية . ان نصوص تاسيس هذا الصندوق جاهزة ، ولكنه لم يشرع بعد فى عملياته .

٥ ـ البنك العربى الخارجى الليبى : فتح هذا البنك فروعا له فى عدة دول افريقية (٥)

ـ المنظمات العربية الانمائية المتعددة الاطراف :

ومنها :

١ ـ المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا : صادق الملوك ورؤساء الدول العرب أثناء مؤتمر قمة الجزائر [نوفمبر ١٩٧٣] على انشاء مؤسسة تعنى بالتنمية فى القارة الافريقية . ولكن لم تعد نصوص تأسيس هذا المصرف الا فى يناير ١٩٧٥ . ويقدر راسماله بمبلغ ٢٣١ مليون دولار ، موزعة على ١٨ دولة عربية ، ولغرض الاسهام فى تمويل مشروعات اقتصادية لاربعين دولة افريقية له ميزتان : ١ ـ انه المنظمة العربية الوحيدة للتعاون مع افريقيا المتعدد الاطراف ـ ٢ ـ كل موارده مخصصة لاعانة الدول الافريقية غير العربية .

٢ ـ البنك الاسلامى للتنمية : اسس فى الرياض فى يوليو ١٩٧٥ براسمال قدره ١٠ مليارات دينار اسلامى . [٢ر١ مليار دولار] وتسهم فيه كل الدول الاسلامية ـ عربية أو غير عربية ـ ويهدف الى تقديم قروض ومعونات للدول الاسلامية ومن بينها الدول الافريقية .

٣ ـ الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الافريقية : انشىء فى يناير ١٩٧٤ بالقاهرة تحت اشراف اللجنة البترولية لمنظمة الوحدة الافريقية

والدول العربية المصدرة للبترول . تقدر موارده بحوالى ٢٠٠ مليون دولار ، ووظيفته تقديم تمويلات للدول الافريقية غير المنتجة للبترول ، التى تضررت من جراء ارتفاع اسعار النفط ، بشروط سخية ، لا تتعدى الفائدة ١٪ ، ومدة الاسترداد طويلة جدا . وان موارد هذا الصندوق اليوم تحت تصرف الجامعة العربية ، باستثناء ٢٠ مليون دولار اودعت البنك الافريقى للتنمية .

٤ — الصندوق العربى للتعاون الفنى العربى الافريقى : تحت اشراف الجامعة العربية . وضعت به موارد تقدر بحوالى ٢٥ مليون دولار . وهو معد لتوفير المعونة الفنية للبلاد الافريقية .

وبصفة عامة ، تكتسب برامج التعاون العربى الافريقى صفتين اساسيتين هما :

١ — التمويلات المقدمة من الصناديق والمؤسسات العربية العمومية لتمويل مشروعات اقتصادية فى افريقيا .

٢ — الاعانات العربية البترولية لافريقيا .

هذا بالاضافة الى الاعانات التى تقدمها الدول العربية للدول الافريقية ، فى نطاق مقاومة الجفاف وبعض حالات طارئة ، وان كانت هذه متواضعة ، والمعلومات عنها غير متوفرة .

— التمويلات المقدمة لتمويل مشروعات اقتصادية افريقية ، فان المعلومات الخاصة بنشاط الصناديق العربية الانمائية فى ميدان التعاون العربى الافريقى غير متوفرة . ومن جهة أخرى ، فان حداثة بعض هذه الصناديق قد جعلت نشاطها حتى الآن متواضعا . كما ان نصيبا هاما من الاعانات المقدمة من الدول العربية لتمويل مشروعات اقتصادية افريقية ، لا تسلك سبيل هذه الصناديق . لهذا سنقتصر على الاشارة الى ما يقدمه اكبر الصناديق العربية سنا ، وهو الصندوق الكويتى ، ثم نستعرض بعض أنشطة المؤسسة الليبية ، وهى البنك الخارجى الليبى .

وفقا للتقرير السنوى لعام ١٩٧٤ مول الصندوق الكويتى ٣ مشاريع فى اوغندا فى ميدان تربية الماشية وصناعة الصلب والطاقة الكهربائية وبناء خزانات ومطاحن ومصانع للقمح . وفى تنزانيا مول الصندوق صناعة النسيج . وفى رواندا ساعد فى تمويل مشروع لزراعة الشاى وتصنيعه .

وفى مدغشقر قام بمشروع لبناء الطرق . وفى مالى اهتم الصندوق بمشروعين يخصان التوسع فى اراضى الرى واعداد مصنع للاسمنت . كذلك مول الصندوق مشروعا كبيرا خاصا بحوض السنغال مع ٣ دول اخرى مالى — موريتانيا — السنغال . هذا بالاضافة الى اسهام الصندوق فى منظمات انمائية دولية : البنك الدولى ، البنك الافريقى للتنمية ، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا . كذلك اسهم الصندوق فى تمويل مشروعات افريقية فى ميدان تربية الحيوان وميدان مقاومة الاوبئة .

اما فيما يخص نشاط البنك الخارجى الليبى ، فان هذا البنك قد اسهم فى مشروع ضخم فى « زئير » مع البنك الدولى ، وهو خاص بتكرير صناعة النحاس . وكان اسهامه فى هذا المشروع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار .

وقد سلكت الاعانات العربية البترولية لافريقيا مسلكين : الاعانات المباشرة ، وذلك عن طريق الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الافريقية ، والاعانات غير المباشرة عن طريق اسهام الدول العربية فيما يسمى بالتسهيلات البترولية التى يديرها صندوق النقد الدولى .

وقد وضعت الدول العربية المصدرة للبترول ، موارد لصالح الدول الافريقية فى شكل اعانات بترولية ، عن طريق الصندوق العربى ، تقدر بحوالى ١٦٨ مليون دولار ، وزعت على ٣٢ دولة افريقية ، خلال ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ويتراوح نصيب كل دولة ما بين ٢٥٠ الف دولار الى ٧٫١ ملايين دولار . ويرتكز هذا المجهود العربى لصالح الدول الافريقية التى تضررت من ارتفاع اسعار البترول ، على عوامل ثلاثة : الاسهام العربى فيما يسمى بالتسهيلات البترولية لصندوق النقد الدولى ، ونصيب الدول الافريقية من هذه التسهيلات ، ومدى تأثير البترول على موازين مدفوعات هذه الدول . هذا مع العلم بأن تدهور شروط التبادل التجارى بين الدول الافريقية والعالم الخارجى ، هو مسئولية الدول الصناعية اكثر منه مسئولية الدول المصدرة للبترول . وبالتالى يمكن القول بأن أهمية البترول فى موازين مدفوعات الدول الافريقية لا تشكل العنصر الاساسى فى عجز وتدهور الموازين الخارجية لهذه الدول .

ويقدر الانتاج الافريقى للبترول بحوالى ١٣٠ مليون طن سنويا نيجيريا ١٠٠ مليون طن مع ان استهلاك افريقيا للبترول ومشتقاته ، لا يتعدى اليوم ١٥ مليون طن . ولهذا فان الميزان البترولى الافريقى يسجل فائضا كبيرا . وبالتالى يستحسن ان يوجه القسط الكبير والاوفر من الاعانات العربيه ، لتمويل مشروعات التنمية فى افريقيا ، مع عطاء اهميه ثانويه للصناديق البترولية . غير أن افريقيا مازالت فى حاجة الى اعانات عربية بترولية لسنتين أو ثلاث سنوات .

ثانيا : نظرة جديدة للتعاون العربى الافريقى :

ان التآزر العربى الافريقى ، مازال العرب والافارقة فى أمس الحاجة اليه . لهذا يجب **أولا** ، أن يكون التعاون العربى الافريقى مرتكزا على مبادىء واضحة . **وثانيا** ، أن يحدد محتوى وبرامج عمل هذا التعاون للمستقبل ، خاصة ضبط الموارد المالية التى يجب على الطرف العربى أن يضعها على ذمة الدول الافريقية . **وثالثا** ، أن ينجز هذا التعاون عن طريق هيكل نظامى متجدد منسق .

١ : المبادىء الاساسية : « يجب ان تكون بعيدة عن جو المغالاة والتعويضات . لهذا هناك ثلاثة مبادىء أساسية : « ــ تصفية التعاون من كل ظرفية وانتهازية ــ اقحام التعاون فى الميدان العالمى حتى يصبح هذا التعاون من خلايا التعاون الاقتصادى الدولى ــ فهم التعاون العربى الافريقى كوسيلة لتأمين وتحقيق تنمية الدول الافريقية والدول العربية فى آن واحد » .

أما فيما يخص المبدأ الاول ، فان « بعضهم قد حاول أن يعطى للتعاون العربى الافريقى طابع الانتهازية والظرفية ، ولقد حذرنا من هذا الرئيس السنغالى ليوبولد سنغور فى الخطاب الذى القاه فى الخرطوم فى ١٣ــ١١ــ١٩٧٥ . فكل من سعى عمدا أو بلا شعورية ، أن يجعل من التعاون العربى والافريقى ، مسألة اعتراف بالجميل من لدن الدول العربية ازاء افريقيا ، يقترف فى آن واحد خطأين :

« الخطأ الاول ــ هو أن موقفا مثل هذا يشكل اهانة لافريقيا ولشرفها .

« الخطأ الثانى ــ هو ان موقفا مثل هذا ، من شأنه ان يفكك أواصر التآزر والتضامن الذى يجمع الاجيال الافريقية والعربية الحالية والمقبلة . فيكون منها كتلتين متضادتين .

نعم ان موقفا مثل هذا ؟ هو بمثابة الاهانة لافريقيا ، لان تأييد افريقيا للقضية الفلسطينية هو تجسيم لما يشعر به الافارقة ازاء كل الشعوب المضطهدة وازاء الاستعمار والعنصرية والقهر ، تلك التى يعانى ويلاتها شعب فلسطين منذ أكثر من ثلاثين عاما . كيف لا ، وافريقيا تجرعت كئوس الظلم والاستغلال والعنصرية ، فلا تحرر عندئذ ، اذا ناصر اليوم الافارقة اخوانهم الفلسطينيين ، ونددوا بسياسة دولة مصطنعة [دولة اسرائيل] ». ففى نطاق تضامن دول العالم الثالث ». وفى نطاق التآزر العربى الافريقى ، لم تنفك الدول العربية تساند كل القضايا الافريقية ، وتندد بالاستعمار والاستغلال والعنصرية المتسلطة على افريقيا وغيرها . فمواقف الدول العربية فى الامم المتحدة ، وفى الجامعة العربية ، وفى منظمة الوحدة الافريقية ، ازاء كل القضايا ، هى مواقف معروفة .

« ان القضية الفلسطينية هى قضية العالم الثالث ، وقضية عربية افريقية قبل كل شىء ، ومن جهة أخرى ليست للعرب أية مسئولية فيما تعانيه القارة الافريقية من فاقة وجفاف وجوع ، وتدهور شروط التبادل التجارى . لقد بينا ما تقدمه الدول العربية بصفة مباشرة وغير مباشرة ، تحت عنوان الاعانات البترولية للدول الافريقية .

« كما أن البترول ليس المتسبب الرئيسى فى موازين مدفوعات الدول الافريقية .. نقول هذا حتى لا يكون التعاون العربى مسألة تجارية أو مسألة تعويضات » .

أما فيما يخص المبدأ الثانى : اقحام التعاون العربى الافريقى فى الميدان العالمى ، ومسألة التعاون المثلث ، فهناك مناورة جديدة تتجلى يوما بعد يوم . ان الدول الغربية والصحافة العالمية ، تريد أن تضع على كاهل دول الاوبيك بصفة عامة ، والدول العربية بصفة خاصة ، مؤونة تمويل التنميه فى بلاد العالم الثالث .. انها مناورة خطيرة . ذلك ان هذا المنطق يسعى لايجاد محور جديد للتنافس والنزاع بين دول العالم الثالث الغنية ، ومن بينها الدول العربية ، والعالم الرابع ــ عالم الفقراء ــ فان الدول العربية المصدرة للبترول ، مهما ارتفعت مداخيلها ، تلك المداخيل التى حصلت عليها بعد صراع مع الدول الكبرى ، هى دول نامية متخلفة ، مثل دول افريقيا

٢٩٦

وآسيا وامريكا اللاتينية . وكلنا يذكر ان الدول النامية ، وفي مقدمتها الدول العربية المصدرة للبترول ، مازالت تصارع الدول الصناعيه في سبيل اعداد حوار ومناقشات تشمل كل المواد الخام ، وكل مسائل التجارة الخارجية ، عوض الحرب حول البترول ، وايجاد تنافس حول هذه المادة ، وستبين الاشهر المقبلة ، مدى نجاح او اخفاق محاوله دول العالم الثالث في هذا الصراع ..

« ... ان التعاون العربي الافريقي ، هو جزء لا يتجزأ من التعاون الاقتصادي الدولي باكمله . هكذا تصبح الدول العربية والافريقيه طرفين في مجموع هذا التعاون الشامل ، الذى تتحمل مسئوليته العظمى الدول الغنية الصناعية .

« ... هكذا يتضح السبيل أمام الدول العربية في ميدان التعاون العربي الافريقي من جهة ، والتعاون الدولي الشامل من جهة أخرى . ويجرنا هذا لما سمى اليوم بالتعاون المثلث الذى هو الجمع بين الموارد المالية والتكنولوجيا وفرص الاستثمار ، والقارة الافريقية مفتوحة لهذا النوع من التعاون .

« ولكن كثيرا ما يفهم هذا التعان المثلث كعملية تضم طرفين سلبيين ، وطرف ثالث نشط وايجابي . والسلبيان هما الدول العربية التى تكتفى بالتمويل ، والدول الافريقية التى تفتح أبوابها للاستثمار والتكنولوجيا الغربية والشرقية . أما الطرف الايجابي ، فيتجسم في الدول الصناعية التى تمول التعاون المثلث ، بما يحتاج اليه من تقنية وتكنولوجيا ومواد مصنعة .

« هذا مفهوم خاطىء . فان اقتصر التعاون المثلث على تمكين الدول الصناعية من تصدير التكنولوجيا والفواضل المادية والبشرية الى افريقيا ، فانها تصبح ضربا جديدا من الاستعمار — نسميه الاستعمار التكنولوجي — يكون موطنه افريقيا ، ومصدر تمويله الدول العربية .

« ... فالدول العربية التى تمول كليا او جزئيا المشروعات المعروضة عليها ، تريد أن توجد في هذا التعاون ، وسيلة لضمان وتأمين تنميتها . كذلك فالطرف العربي يسعى لان يندمج شيئا فشيئا في الحركة والخلق التكنولوجي الذى يوجده هذا التعاون ، وذلك عن طريق تكوين الكوادر داخل الشركات الصناعية الكبرى في الغرب والشرق .

« ... أما الدول الافريقية ، فيجب أن تتمتع بالحرية الكاملة في اختيار المشروعات وبرامج التنمية التى تمول في نطاق التعاون العربي الافريقي من جهة ، والتعاون المثلث من جهة أخرى ، ولا يمكن لهذا التعاون أن يسلط على افريقيا نموذجا خاصا تصدره اليها الدول الصناعية ، وفقا لمصالحها الخاصة من تجارية أو سياسية أو استراتيجية » .

في هذا الاطار ، يصبح المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، مخبرا فنيا للعمل الانمائي العربي في افريقيا . وعلى الطرف الثالث في التعاون المثلث — الدول الصناعية — أن تكيف سياستها وبرامج عملها وفقا لمصالح الدول الافريقيه . وهذا يعني اقحام هذه الدول الصناعية في التعاون المثلث ، لكى يقوم هذا الاخير بدور المنشط للتنمية الافريقية ، وادخال القارة في عجلة التنمية والتقدم .

وان المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، يعتزم اعداد مبادىء للتعاون المثلث في مجال التعاون العربي الافريقي .

أما المبدأ الثالث ، وهو فهم التعاون العربي الافريقي كوسيلة لتأمين وتحقيق تنمية الدول الافريقية والعربية ، فان ذلك يتحقق بتزويد برامج التنمية في هذه الدول ، بما تحتاج اليه من مواد خام وموارد طبيعية متوفرة في افريقيا والدول العربية . هذا الفهم الجديد للتعاون العربي الافريقي ، والتأكيد على ضرورة تأمين التنمية ، يحتاجان الى البحث ، ويستلزمان دراسات كثيفة حول احتياجات الدول الافريقية والعربية من المواد الخام والموارد الطبيعية ، وهو ما يسميه علماء الاقتصاد بالموازين العينية .»

ويمكن للطرفين « اقحام احتياجاتهما في الاتفاقات الاقتصادية والتجارية التى ستبرم في المستقبل بينهما» . كذلك «يجب فتح أسواق الدول العربية والافريقية للخدمات والبضائع التى تنتج ، بفضل التعاون العربي الافريقي . ان اختيار المشروعات الاقتصادية .. يصبح خاضعا لهذا الهدف : التأمين المتبادل لتنمية الاقتصاد العربي والاقتصاد الافريقي » .» ولهذا يقترح ان يدرج هذا الموضوع ضمن البرامج المطروحة أمام الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وكذا تكوين لجنة لهذا الغرض ، يشرف عليها المصرف العربي

للتنمية الاقتصادية فى افريقيا » .

ولا يمكن ضبط الموارد الجديدة والتمويلات العربية التى تحتاج اليها افريقيا . الا فى ضوء اعتبارين :

ـ الكشف عن حاجات القارة على المدى الطويل ، من تمويلات انمائية متوسطة وطويلة الاجل .

ـ معرفة برامج التعاون والتحويلات المالية من الدول الغربية الصناعية والمنظمات الانمائية الدولية الكبرى .

بفضل هذه الطريقة ، يمكن وضع استراتيجية للتعاون العربى فى افريقيا » .

١ ـ احتياجات افريقيا من تحويلات انمائية متوسطة وطويلة الاجل ١٩٧٥ / ١٩٨٠

سنحاول بقدر الامكان ، القاء بعض الضوء على هذه الاحتياجات . اسفرت الدراسة التى قام بها البنك الدولى للانشاء والتعمير ، عن احتياجات قدرها ٥ر٢ مليار دولار سنويا فيما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ و٥ر٣ مليارات سنويا فيما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ . هذه الارقام تخص التمويلات الصافية ، وهى تعتمد على افتراضات خمسة :

١ ـ ان معدل التنمية السنوية للدول الافريقية ٥ر٥ فى المائة [١٩٧٠ ـ ١٩٨٠] .

٢ ـ ان سرعة الزيادة فى الصادرات الافريقية فيما بين ٣ر٧ فى المائة و ٤ر٨ فى المائة [١٩٧٥ ـ ١٩٨٠] .

٣ ـ ان نسبة نمو الانتاج الخام فى الدول الصناعية العربية ٢ر٤ فى المائة سنويا [١٩٧٥ ـ ١٩٨٠] . والمعروف ان الميزان التجارى للدول الافريقية مرتبط بالحركة والنمو الاقتصادى فى الدول الصناعية

٤ ـ ان تهبط نسبة التضخم السنوى فى الدول الصناعية من ١٠ فى المائة [١٩٧٦] الى ٧ فى المائة [١٩٨٠] .

٥ ـ ان نسبة الزيادة فى اسعار البترول تكون مماثلة لنسبة التضخم ٧ فى المائة

كذلك اسفرت دراسة قام بها البنك الدولى عن حالة موازين المدفوعات من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ بالنسبة الى ١٨ دولة افريقية ، عن عجز فى هذه الموازين ، يقدر بحوالى ١١ مليار دولار « ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ » أى ٢ر٢ مليار سنويا .

فى ضوء هذه الدراسات ؟ يمكن التأكيد بان مستوى التمويلات بمستوى اللازم للدول الافريقية لا يجب ان يقل عن ٣ مليارات دولار سنويا .

٢ ـ معرفة برامج التعاون والتحويلات المالية من الدول الصناعية الغربية والمنظمات الانمائية الدولية الكبرى لصالح افريقيا ..

اتضح فى الماضى ، ان التحويلات المالية الصادرة عن هذه الدول والهيئات لصالح افريقيا ، لم تكن على المستوى المطلوب . كما انها اقل بكثير من امكانيات هذه الدول والهيئات .

« فاذا اخذنا بتقديرات البنك الدولى لاحتياجات افريقيا ، نرى أن العجز فى التمويلات سيكون بمعدل ٥ر٢ ملايين دولار فى السنوات الخمس المقبلة ، اى بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنويا . اما اذا اخذنا باعتبارات نادى تكار فان العجز يكون ٥ر٨ مليارات دولار اى ٧ر١ مليار سنويا . وبالتالى فان الحل الوسط يكون ٥ر٥ مليارات دولار ، اى ١ر١ مليار سنويا .

« ومن ثم على افتراض ان كل الجهات التى تمد افريقيا بالمعونات والتسهيلات المالية قد ادت واجبها نحوها ، يمكن القول بان المجهود الاضافى المطلوب من الدول العربية فى سبيل التنمية الافريقية ، يقدر بحوالى مليار دولار سنويا . واذا أضفنا لهذا القدر الاعانات البترولية العربية وذلك عن طريق تمويل جديد للصندوق العربى بمعدل ٢٠٠ مليون دولار . فتكون جملة الاعتمادات المالية المطلوبة من الدول العربية فى نطاق التعاون العربى الافريقى ٢ر١ مليار دولار سنويا ، لمدة ٥ سنوات .

ثالثا ـ التعاون وامكانيات الدول العربية

ماذا تمثل قيمة ٢ر١ مليار دولار بالنسبة لامكانيات الدول العربية فى المستقبل . وهل فى امكان هذه الاخيرة أن تقدم هذا القدر من الاعانات والتمويلات للدول الافريقية ؟

فى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ بلغت قيمة التمويلات والاعانات الصادرة عن السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر لفائدة العالم الثالث ٢٠ مليار

دولار ، اى ١٠ مليارات كل سنة ، اى ٢٥ فى المائة من فائض هذه الدول الاربع .

وبالنسبة لفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ تقدر الاعانات المنتظرة من هذه الدول الاربع ، بحوالى ٨ر٥ مليارات دولار سنويا ، اى ١٩ فى المائة من فائضها المالى . واذا اضفنا الى هذا الرقم ، الاعانات المنتظرة من العراق وليبيا مثلا ، يصبح مجموع التمويلات المخصصة من الدول العربية لفائدة العالم الثالث ١٠ مليارات دولار سنويا ، واذا افترضنا رقما متوسطا مثل ٨ مليارات دولار سنويا ، كجملة الاعانات المالية المنتظر ان تقدمها الدول العربية للعالم الثالث . فان العجز الذى حددناه لافريقيا ٢ر١ مليار دولار سنويا لا يشكل الا جزءا بسيطا من جملة الاعتمادات العربية المنتظرة . وهذا يؤكد قدرة الدول العربية على ان تمد الدول الافريقية بمقدار اضافى ٢ر١ مليار دولار كل سنة ، حتى تتمكن البرامج الانمائية الافريقية من الحصول على كل الموارد المالية الضرورية لها .

اما من حيث الهيكل النظامى للتعاون العربى الافريقى ، وتنسيق العمل فى نطاقه ، فان هذا الهيكل يتميز بكثرة المنظمات والمؤسسات العربية التى تعمل جزئيا او كليا فى حقل التعاون العربى الافريقى بدون تنسيق وبدون نظرة شاملة .

« ان التعاون العربى الافريقى المبنى على نظرة بعيدة ، وعلى استراتيجية عمل طويلة المدى ، مدعمة بموارد تتناسب — كما وكيفا — مع احتياجات افريقيا ، يحتاج الى هياكل ونظم تتصف بالفاعلية والسرعة فى العمل والانجاز » .

دور المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا — ان المصرف يسعى اولا الى تنسيق الجهود العربية فى مجالات التنمية الافريقية .. وان كان لا تنفى ضرورة التعاون العربى الافريقى الثنائى .. الا ان وظيفة المصرف هى القيام بدور مخبر للتعاون العربى الافريقى ، ومجمع للمعلومات حول التنمية الافريقية ، وخلية لتكوين الكوادر العربية فى هذا المجال . وبالتالى يعد المصرف اداة اساسية لانجاز برامج التعاون العربى الافريقى ، وصوت افريقيا لدى الدول العربية ، وصوت العرب فى افريقيا فى ان واحد .

ويشكل المصرف العربى خلية من خلايا اسرة المنظمات القومية والدولية التى تهتم جزئيا او كليا بالتنمية فى افريقيا . ولقد بادرت الى عقد اتفاقيات تعاون مع عدد من تلك المنظمات مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير ، والبنك الافريقى للتنمية ، والصناديق الاوروبية للتنمية ، كما تدارست مع عدد من المنظمات الانمائية العربية كالصندوق الكويتى وصندوق ابوظبى والصندوق السعودى والبنك الاسلامى للتنمية ، آفاق التعاون والتنسيق فى مجالات تمويل المشروعات الافريقية » .

« .. ونأمل ان اول اجتماع بين رؤساء هذه الصناديق والمؤسسات العربية الانمائية ، يتم فى اول سنة ١٩٧٦ بهدف برمجة العمل المشترك فى افريقيا ، وبرمجة وضع خطة على المدى الطويل للتعاون العربى الافريقى ، فى ضوء دراسات ومعطيات حصلت عليها .

.. ونرى ان انجح السبل فى ادارة الصندوق العربى ، يتمثل فى اتحامه داخل منظمة اقتصادية عربية ، حتى تضمن لهذه التمويلات والاعانات الفاعلية والتأثير العميق على اقتصاديات افريقيا .. وان نسلط على سياسة توزيع التمويلات ، مقاييس اقتصادية وعلمية ، تمكن من توجيه هذه الموارد أحسن توجيه .

« هذا ولقد قيل ان الصندوق العربى لتقديم القروض للدول العربية ، له صبغة سياسية ، ولكن الجواب هو أن كل تعاون عربى افريقى له صبغة سياسية ، لانه مرتكز أصلا على نظرة شاملة لمستقبل العلاقات العربية الافريقية ، وعلى اختيارات سياسية جوهرية . فكل المؤسسات الانمائية العربية — ثنائية كانت او غير ثنائية — مكلفة بانجاز سياسة الدول العربية فى القارة الافريقية ، فى نطاق التآزر والتضامن العربى الافريقى » .

ومع هذا ، لابد لكل صندوق عربى ان يسلك مسلك التقويم الاقتصادى العلمى فى توزيع الاموال المتوفرة لديه . فعلى هذا الاساس ، تحقق التمويلات العربية الواقع السياسى والاقتصادى فى افريقيا .

كذلك لابد من استشارة الجامعة العربية فى كل مظاهر التعاون العربى الافريقى .

(٣) التنميـــة الزراعية كمجـــال للتعـــاون العربى الافريقى

على التوم

تدل احصائيات منظمة الاغذية العالمية ، على ان نصيب افريقيا من الاراضى الصالحة للزراعة فى العالم يسـوى ٧ فى المائة . و٢٧ فى المائة من أراضى المراعى الطبيعيه . وهذا يعنى ان افريقيا تاتى فى المرتبه الثالثة فى العالم ، من ناحية النسبة بين الاراضى والسكان « ٦ر. هيكتار للفرد » بعد الاتحــاد الســوفيتى « ٩ر. هيكتار » وامريكا الشماليه والوسطى « ٨ر. هيكتار » أما اذا نظرنا للاراضى الزراعية على أنها وحدة متكاملة مع أراضى المراعى . فان افريقيا ستكون فى المرتبة الاولى من ناحية النسب فى كل العــالم «٣ هيكتارات بالمقارنة مع المتوسط العـــالمى ، ٢ر١ هكتار » .

« ولكن بالنسبة للمستوى الحالى المنخفض فى الانتاجيه الزراعية ، فان الامكانية لرفع الانتاج الزراعى والغذائى للارض المزروعة حاليا ، تعتبر متوفرة وممكنة ، وربما نتج عن هذا وفر حتى فى الاراضى المزروعة حاليا ... » فان افريقيا غنية بمواردها الهيدروليكية من مياه سطحية وجوفية . ويشير المسح الاولى للامكانيات الزراعية ، ان هناك ما يعادل ٣٠ مليون هكتار صالحة بصورة او باخرى للرى الصـــناعى . كذلك تعتبر نســبة الطاقة والموارد الطبيعيه الاولى من اعلى المعدلات فى أية قارة أخرى . وتقدر الثروة الحيوانية فى افريقيا بحوالى ٥٠ مليون وحدة حيوانية . أما الغابات فتبلغ مساحتها ٧٠٠ مليون هكتــار . وبالرغم من الانتاجية المخفضة فانه فى مقدور الفلاح الافريقى ، ان يحقق التقدم ، وان يحسن الانتاجية . اذا ما اتيحت له الفرصة والامكانيات التكنولوجية واذا اعطى الحوافز اللازمة لذلك .

وتزداد حدة الشح فى المواد الغذائية الافريقية، نتيجة للجفاف الذى عم دول « الساحل » والتى تبلغ مساحتها ٨ ملايين هكتار ، وعدد سكانها ٢٥ مليون نسمة ، وبها حوالى ٢٥ مليون وحدة حيوانية . وكان من أهم آثار القحط بخلاف اتلاف المحاصيل تشتت البشر ، وتفشى الامراض والاوبئة بينهم ، فمات منهم ما يزيد على ربع مليون نسمة فــى الاقطــار الســبعة . ١٩٦٩ ــ ١٩٧٤ والمعروف ان خلافا سياسيا قد برز بين العلماء الافارقة وعلماء الدول الاستعمارية حول جوهر مشكلة القحط واسبابها وابعادها . فمن وجهة نظر علماء الدول الاستعمارية ، أجمعت الاراء على ان قلة الامطار وحدوث تحولات مناخية جذرية ، هى التى ادت الى القحط . اما العلماء الافارقة ، فقد ابدوا تفســيرا ديناميكيا عزا المســالة الى عدم التوازن الذى حدث عبر السنين الطويلة بين المواد الطبيعيه غير المنماة ، وبين النمو المطرد فى عــدد السكان والحيــوانات المعتمــدة علــى هــذه الموارد » . وقد ارتكز العلماء الافارقة فى هذا على غنى الاقليم بالموارد الطبيعية . الماء والحيوان والموارد البشرية التى كان من الممكن ان تؤدى تنميتها المخططة ، الى تفادى او التقليل من حدة آثار مثل هذه الكوارث .

وهذا يؤدى الى « الحل المنطقى والعملى ، وهو التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المدى البعيد ، والتى تبنى استراتيجيتها على تقليل الاعتماد على الامطار ، بفتح مناطق الســافانا الغزيرة الامطار ، امام فرص التنمية ، عن طريق اســتصلاح الاراضى .. وتنفيــذ مشروعــات الاستيطان المستندة الى انماط للزراعة المستقرة » .

وهنا ياتى السؤال : اى نوع من العــلاقات والنسب ، من شانه ان يبرز بين المعــونات والاستثمارات العربية من جهة ، وبين المــوارد الطبيعية البشرية الافريقية والتكنولوجيا والخبرة الصناعية من جهة اخرى . ربما استطاع السودان ان يقدم من خلال تجربته فى التنمية وفى التكامل الاقتصادى العربى ، بعض الدروس والمؤشرات المفيدة فى هذا وغيره من الميادين .

واذا نظرنا الى تجربة الســودان فى مجال التنمية الزراعية خلال السنوات الخمس الاخيرة ، سنجد أن « رؤوس الاموال العربية كانت هى مصدر التمويل الوحيد لمشاريع التنمية المتوسطة وطويلة الاجل فى السودان . والى حد ما ، قامت مصادر التمويل الاخرى والعالم الصناعى بتقديم قروض قصيرة الاجل . كان أكبر جزء من القروض التى حصل عليها السودان آتيا من دول العالم العربى ، وقد آلت للقطاع العام بصفة خاصة ،

وبشروط مريحة ،او بادنى اسعار الفائدة المعروفة فى الاسواق المالية » .

برنامج السنوات العشر الاساسى للتنمية الزراعية وابعاد التعاون العربى السودانى

اعد البرنامج الاساسى بالفهم والتاكيد المبدئى ، بأن مجموعة اقطار عربية ستكون مستعدة لتمويل اى اجزاء من هذا البرنامج ، لما فى ذلك من فائدة للجانبين . لهذا كانت الاهداف الرئيسية للبرنامج :

أ ـ معاونة السودان على تنمية موارده المعطلة ، وتوسيع وتمويل قاعدته الاقتصادية بإبعاد كل المعوقات الفنية والهيكلية والمؤسسية التى تؤخر تطوره الديناميكى .

ب ـ تحقيق الاكتفاء الذاتى للقطر فى المواد الغذائية والزراعية ومنتجات الصناعات الزراعية ، وتحقيق فائض للتصدير للدول العربية ودول الشرق الاوسط اساسا .

وتقدر تكاليف التنمية ، براسمال قدره ٦ ملايين دولار .. اما المشروعات الانتاجية فتبلغ تكاليفها الكلية حوالى ٣٫٨٥ ملايين دولار ، يخصص الباقى ٢٫١٥ ملايين لمشاريع البنيات الاساسية الرى ، الطاقة الكهربائية ، النقل ، المواصلات الخدمات المساعدة والمؤسسية والمساعدات الفنية . وترتكز استثمارات السنوات الخمس الاولى على المشروعات الهيكلية بقصد تسهيل الاستثمار ، وتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد فى السنوات اللاحقة .

وتقدر احتياجات البرامج من النقد الاجنبى بحوالى ٦٠ فى المائة ، اما المصادر المالية فهى : ٣٢ فى المائة من القروض التجارية و ٤٩ فى المائة من تمويل راس المال و ١٥ فى المائة من قروض ميسرة و ٤ فى المائة منح .

ويقوم البرنامج على استراتيجية توازن بين التوسع الرأسى والتوسع الافقى . فتزداد المساحة الكلية للمحاصيل من ٦ ملايين هكتار فى ١٩٧٣ الى حوالى ٨٫٨ ملايين هكتار فى ١٩٨٥ منها ٦٫٨ مليون هكتار ستكون فى الزراعة المروية و ٢ مليون من الزراعة المطرية .

امثلة من التعاون العربى السودانى والتكامل الاقتصادى فى الزراعة

ان الجهودات الطويلة والمترددة نحو التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ، قد أصبحت الان مؤسسة بشكل معقول وعادل . وقد انشئت مؤسسات مشتركة دائمة على مستوى وضع السياسة والمستوى الفنى . كما ان عددا من المشروعات المشتركة قد دخل مرحلة التخطيط والتنفيذ ، تحت ظل اتفاق وتفاهم على قضايا مبدئية واهداف مشتركة ...» وهذه بعض الامثلة لمشاريع مشتركة بين القطرين فى مجال الزراعة ، تم الاتفاق عليها فى نطاق برامج التكامل :

١ ـ مشروع قناة جونقلى بجنوب السودان ، بهدف تقليل نسبة التبخر فى منطقة المستنقعات والنيل الابيض . والوفر المتوقع : ١٤ مليار متر مكعب من المياه ، تقسم بالتساوى بين القطرين . التكاليف الكلية للمشروع : حوالى ١٨٠ مليون دولار . المرحلة الاولى فى طريق البداية . تكونت شركة ثنائية للاشراف على تخطيط وتنفيذ المشروع .

٢ ـ مشروعات التنمية الزراعية تحت شركة سودانية مصرية للتكامل الزراعى وتشمل :

أ ـ مشروع انتاج زراعى آلى وانتاج حيوانى فى مساحة ١٠٠ الف هكتار فى مديرية النيل الازرق .

ب ـ انتاج خضروات وفواكه فى حوالى ٤٠ الف هكتار ، بالرى الصناعى جنوب الخرطوم .

جـ ـ تطوير الثروة السمكية فى بحيرة ناصر النوبة [السد العالى] .

وتم الاتفاق على أن تقوم الشركة على راسمال مدفوع [٢٥ مليون دولار] ، على ان تسعى للحصول على موارد مالية اخرى .

وخلال السنوات الاخيرة ، تطورت علاقات السودان بالدول العربية ، واتخذت اشكالا مختلفة:

أ ـ تدفق الاستثمارات الرأسمالية على السودان .

ب ـ هجرة القوى العاملة والخبرات من السودان الى الدول عربية .

جـ ـ علاقات تجارية متوسعة ،خاصة فى شكل مشتريات سودانية مباشرة من البترول العربى الخام والمخصبات وبضائع استهلاكية وغيرها للتنمية ، وبالمقابل مبيعات من المنتجات الزراعية والصناعية الزراعية المختلفة .

وتأتى الاستثمارات العربية للسودان أساسا من مصدر عام أو قومى ، وتوجه أساسا لبرامج ومشروعات التنمية العامة . ولكن هناك بوادر لدخول رأس المال العربى الخاص الذى يبحث عن مشاركة أو استثمار مباشر ، فى مشاريع التنمية مع القطاع العام أو الخاص فى المجالات الاتية :

(أ) تطوير الطرق والسكك الحديدية (ب) مشروعات الرى (ج) مشروعات السكر والنسيج (د) الفنادق والانتاج الحيوانى للتصدير وصناعة الأسمدة .. الخ .

... وإن أكثر أشكال الاستثمار قبولا من جانب العرب ، هو التمويل عن طريق مشاركة رأس المال أو شركات المساهمة » . الشركة السودانية الكويتية ، والشركة السودانية السعودية ، والشركة السودانية أبو ظبى . وقد شملت بعض المشروعات الممولة عن طريق هذه الشركات المساهمة ، بعض السودانيين والعرب والاوروبيين والامريكيين واليابانيين .

« ... وأهم المشروعات التى مولها العرب فى مجال التنمية الزراعية : مشروع مساحته ٤٠٠ ألف هكتار (مديرية النيل الأزرق) لشركة عربية امريكية مع مشاركة حكومة السودان ، ومشروع ٢٠٠ ألف هكتار (مديرية النيل الأزرق) بمشاركة سودانية سعودية (قطاع خاص) ، ومشروعان منفصلان (١٠ آلاف هكتار كل منهما الزراعة المختلطة بمديرية الخرطوم) بمشاركة السودان والكويت ، والسودان وأبو ظبى (قطاع خاص) هناك أيضا مساهمة عربية فى مشروعين كبيرين لانتاج السكر .

ان رأس المال العربى ثنائيا ، أو جماعيا ، عاما وخاصا قد بدأ بالفعل فى البحث عن امكانيات للاستثمار فى افريقيا . غير أن احتياجات افريقيا للاستثمار ، ليست كلها فى المدى القصير أو ذات عائد تجارى مباشر . لذلك فان المطلوب هو وسيلة استثمار متوازنة . وهذه بعض المقترحات لأولويات الاستثمار فى مجال التنمية الزراعية فى افريقيا :

١ - مشروعات تنمية الغذاء : مشروعات قومية ، دولية ، اقليمية ، تستهدف التوسع فى انتـ [illegible] الغذاء وتحسين وسائله وتوزيعه على نطاق القطر الواحد - أسطول صيد سمك دولية ، [illegible] الثروة السمكية للاستهلاك المحلى وللتصدير - تقوية وتدعيم مؤسسات تطوير الغذاء الاقليمية .

٢ - تطوير مناطق كاملة : الساحل والسافانا : الرى والصرف - استصلاح الاراضى والسيطرة على الامراض المستوطنة - تحسين المحاصيل والمراعى - تطوير الثروة الحيوانية - تدعيم معهد ابحاث المناطق الكاملة بوساطة المجلس القومى للبحوث بالسودان .

٣ - المشاريع الهادفة الى توسيع الهياكل الزراعية والريفية .

٤ - الصناعات القائمة على الزراعة والمساعدة للزراعة : الصناعات الغذائية - تصنيع منتجات التصدير التقليدية - تصنيع الاخشاب الافريقية - صناعة الاسمدة وتوفيرها تجاريا بشروط سهلة .

٥ - تمويل تجارة الصادر والوارد ، بهدف الحد او تخفيض الارباح فيها التى يجنيها السماسرة .

٦ - تمويل وتشجيع المشروعات التى تهدف الى تقوية التعاون والتجارة الافريقية .

٧ - المشاريع التى تهدف الى دعم الاقطار المتحررة حديثا .

٨ - مشاريع تهدف الى توسيع وتقوية القدرة الاستيعابية والتنمية الزراعية الافريقية والاقتصاد الريفى (مجالات التدريب والبحوث) .

٩ - انشاء مصافى البترول ، وتدعيم شبكات توزيع المنتجات البترولية .

١٠ - انشاء خطوط بحرية دولية .

١١ - دعم بنك التنمية الافريقى ، والمصرف العربى للانماء الاقتصادى فى افريقيا ، بموارد مالية اضافية .

وعلى الحكومات الافريقية أن تبدأ فى اعداد السياسات والاطار القانونى والمؤسسى لهذا التعاون ، فقد وضح من تجربة السودان فى التعامل مع المستثمرين العرب ، انهم رجال أعمال واضحون ومدققون وذوو عقليات وادراك تجارى واسع ، بالاضافة الى انهم سياسيون محنكون وملتزمون .

اما الجانب العربى ، فعليه ان يلاحظ ويقدر الاتى :

أولا - ان اقامة علاقات دائمة ومركزة ، تتطلب دراسة وتفهم للخلفيات التاريخية والسياسية

والثقافية والحضارية لافريقيا . وبالتالى ادراك ما يتطلع اليه الافارقة . وما هو وفق مصلحتهم على المدى البعيد ، مع الامكانية على التوفيق بين المصالح العربية والمصالح الافريقية .

ثانيا ــ أن يتوفر لدى العرب الاستعداد للتعامل الاقتصادى والسياسى مع افريقيا ، بعد ادنى من المشاركة والتجاوب الاصيل مع اهداف وتطلعات التنمية ، مع بعد النظر على الاقل بالمستوى الذى يبديه راس المال العربى فى التعامل مع السودان .

ثالثا ــ ان يعمل العرب بشتى الوسائل ،على تقوية عناصر الوحدة الافريقية ، وعلى عدم استخدام اى اسس للاستثمار والتعاون الاقتصادى ، من شانها أن تفرق أو تميز بين الدول الافريقية . ويتطلب هذا تنسيق مصادر ووسائل وشروط وانماط الاستثمار . أن شروط عدم التمييز تفترض بالطبع استمرار الاجماع السياسى الافريقى الرائع على عدالة القضية الفلسطينية ، والسند غير المشروط للعالم العربى حولها .

اما الجانب الافريقى فعليه أن يدرك الاتى :

اولا ــ ان العرب لهم عقلية اقتصادية وتجارية جيدة ، وانهم محنكون ومدققون ، بقدر ما هم سياسيون ملتزمون .

ثانيا ــ أن يبذل الافارقة جهدا أكبر فى تحديد استراتيجية وأولويات التنمية فى بلادهم .

ثالثا ــ ان يعمل الافارقة على تحقيق الوحدة الاقتصادية والتعاون الاقتصادى الافريقى ، وتوسيع الاسواق ، وتبادل المنتجات الزراعية والصناعية .

رابعا ــ على الافارقة أن لا ينظروا للتعاون مع العرب من زاوية الحصول على المال والطاقة فقط ، بل عليهم أن يتطلعوا لدعم العلاقات الثقافية والحضارية والسياسية .

وعلى الجانبين العربى والافريقى أن يدركا :

أولا ــ أن التعاون بينهما لا يمكن أن يتم بمعزل عن مجريات الاقتصاد العالمى ، وأن العزلة السياسية والاقتصادية غير مرغوب فيها .

ثانيا ــ ينبغى الحذر من مغبة الاحتكارات العالمية وأساليبها فى الاستغلال والتشويه والتخريب . خاصة الشركات المتعددة الجنسيات . لهذا يجب الاتفاق على سياسات واقامة خطوط دفاع مشتركة تجاه هذه الشركات . كذلك الحذر من احتمالات ردود الفعل المدمرة من جانب الحركة الصهيونية العالمية ومن اساطير التمييز العنصرى فى افريقيا . الذين يرون فى هذا التعاون اضعافا لمصالحهم المشتركة والمتشابهة .

ثالثا ــ ينبغى الاعتماد المتزايد على الخبرات الافريقية العربية ولكن دون اغلاق الباب امام الخبرات الاجنبية التكميلية .

رابعا ــ لابد من الادراك الدائم بانه من خلال المسيرة ، فان الهدف للتعاون ولاى نشاط اقتصادى ، هو التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى للشعوب المعنية .

٣ التنمية والتعاون الاقتصادى

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

لكى تحقق كل دولة افريقية اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، لابد من اقامة تعاون منسق بين دول القارة فيما يخص انتاج وتوزيع المواد الاستراتيجية والخدمات . وبصفة عامة ، هناك ضرورة بالنسبة للدول النامية فى تنمية وتكثيف التعاون بينها فى شتى المجالات الاقتصادية ، لما فى ذلك من وسيلة فعالة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية .

وفى افريقيا ، يعتبر التعاون الاقتصادى ، الاداة الحيوية والاساسية للتنمية الاقتصادية . فعندما حصلت الدول الافريقية على استقلالها الوطنى ، ورثت دساتير وقوانين كانت فى الواقع الاطار الذى يتيح للدولة المستعمرة بالامس ، المضى فى نشاطها الاقتصادى فى هذه الدول ، بما يتوافق ومصالحها . وكانت النتيجة ، أن الحكومات الافريقية فى الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، لم توف بجميع التعهدات الخاصة بتحسين مستوى حياة شعوبها ، وبتنويع اقتصادياتها .

وفى مجال اقامة الصناعات ، فان معظم الدول الافريقية اليوم ، غير راضية عما حققته . ومازالت ، الـ ٥ فى المائة فقط من القوى العاملة الافريقية ، هى التى تعمل فى القطاع الصناعى . كما أن معظم الصناعات الموجودة غير قادرة على الدخول الى الاسواق العالمية بانتاجها .

ومن جهة أخرى ، فان ضعف القوى الشرائية فى الاسواق المحلية الافريقية يطرح السؤال الاتى : هل يجدى اقامة سوق أفريقية موحدة ، تضم جميع الدول الافريقية المستقلة ، باستثناء الدول الخمس فى شمال القارة التى ربطت اقتصادياتها بالسوق المشتركة الاوروبية ؟

ومن جهة اخرى ، فان عدد سكان معظم الدول الافريقية صغير ، والمتوسط هو ٤ الى ٥ ملايين نسمة . ولهذا الحجم السكانى مطالب قد تقل عن عشر مجموع مطالب أية دولة أوروبية لديه نفس عدد السكان . أما الطلب على المنتجات ، فهو لا يزيد على ٣ الى ٦ فى المائة مما هو عليه فى أوروبا الغربية .

وهناك ترابط بين حجم السوق والضمانات التى تمد الحافز للاستثمار . فاذا كانت السوق كبيرة ، تكفى رسوم قدرها ١٠ فى المائة لتشجيع المستثمرين، ولكن اذا كانت السوق صغيرة، فلابد من رسوم تصل الى ٢٥ فى المائة ، بل هناك أسواق قد لا تكفى أى رسوم ممكنة لاجتذاب المستثمرين . فاذا أخذنا السوق المشتركة مثلا ، سنجد انها قد اقيمت لمضاعفة التنافس فى التخصص والتوسع فى الابحاث . اما فى الدول النامية ، فان الهدف كان اقامة أسواق كبرى ، قادرة على استيعاب العديد من الصناعات ،فى حين لم يكن لديها سوى مصنع واحد لكل قطاع منها .

وتضم افريقيا موارد هائلة من المواد الخام [حديد ــ نحاس ــ بوكسيت الخ . . .] واستغلالها قائم على الموارد الخارجية من رأس مال والكوادر الفنية والادارية الكبرى. أما أسعار الارض ، فهى منخفضة ، كما أن اجور العمال الزراعيين الافارقة ، لا تمثل سوى جزء هزيل من الاجور التى تصرف فى الدول الصناعية .

ثم هناك أيضا ازدواج فى الصناعات ، ناتج عن الحواجز الجمركية الداخلية . والمعروف أن الصناعات يجب أن تبدأ فى حماية الحواجز الجمركية ، ولكنها لا يكتب لها البقاء على المدى الطويل ، الا اذا وصلت الى مستوى جيد وفقا للانماط العالمية . لهذا ربما كان الاجدى البدء فى اقامة حركة للتجارة الصناعية الحرة بين الدول الافريقية . وذلك على أوسع قاعدة ممكنة . مع الابقاء على الحماية الجمركية لهذه الصناعات ضد المنافسة الخارجية . وبدون منافسة داخل الاسواق الجمركية الافريقية ، فانه يمكن القول بأن الصناعات الافريقية ستصبح يوما ما قادرة على خوض منافسة الاسواق العالمية . ثم ان امكانيات التوسع بالنسبة لافريقيا محدودة جدا ، فالقارة اليوم لا يمثل انتاجها الصناعى سوى ٢ فى المائة من الانتاج العالمى . كما أن الجزء الاعظم من القوى الشرائية يقتصر على أوروبا وأمريكا الشمالية . لهذا يجب أن تعمل الدول الافريقية على تنمية صناعة للتصدير ، بالاستعانة برخص تكاليف الانتاج والعمالة والارض ، الى أوروبا وامريكا الشمالية .

كذلك لابد من تبادل المعلومات على نحو متواصل ، وفى تناسق محكم بين جميع المبادرات الصناعية الكبرى فى القارة ، وخاصة فى المناطق التى تتطلب اقامة سوق مشتركة .

وينصب التكامل الاقتصادى ، على التعاون بين الدول الداخلية المغلقة والدول الساحلية ، وان كانت امكانيات الاثنين فى العمل معا محدودة . اذ لا يوجد سوى عدد قليل من الدول يمكنها أن تقدم أساسا سليما للتصنيع «نيجيريا ــ وزائير» . لهذا كان التكتل الاقتصادى المثالى . يمكن أن يضم جميع الدول فى منطقة غرب ووسط افريقيا . ففى هذه المنطقة ، يوجد الى حد ما ، تكامل اقتصادى : بين السفانا والمناطق الساحلية ، مع تنشيط الحركة التجارية بين هذه الدول . ولكن الافتقاد الى انتاج الرأسمال وانتاج السلع الوسيطة ، يحدان من هذا التعاون التجارى المنشود . وهذا يطرح مشكلة التنسيق بين الانتاج الصناعى الموجود والامكانيات الصناعية ، مع تفادى ازدواج خطوط الانتاج . ولكن بصفة عامة ، فان التعاون الوثيق بين الدول المغلقة والدول الساحلية المجاورة ، أمر مرغوب فيه ، ولصالح المجموعتين .

ان الدول المغلقة ، تعانى من مجموعة من العوائق فى طريق التنمية الاقتصادية ، نتيجة لقلة امكانياتها الاقتصادية ، من حيث الانتاجية والقوى الشرائية . فهى تواجه مشاكل النقل التى تحد من ارباحها من التصدير ، وتضاعف من مصروفاتها فى الاستيراد ، بالاضافة الى تزايد هجرة القوى

العامله منها . ويمكن لهذه الدول ، ان تتعاون مع الدول الساحليه في مجالات اخرى مثل : الاتصالات اللاسلكيه والسياحه والتدريب وعمالة والفنيين والخدمات الاساسية للانتاج قطاع تربيه المواشي وانتاج اللحوم وحماية المحاصيل والابحاث الزراعيه ، كذلك يمكنها التعاون لاقامة صناعات بديلة للمنتجات المستوردة والقائمه على المواد الخام المحليه الخ ...

ان ايسر وسيله لاقامة سوق كبرى للمنتجات المصنعه او توسيع التصدير الزراعي ، تكمن في تحويل الاسواق المحليه الى اسواق اكبر ، تضم عددا من الدول اعضاء في اتحادات جمركيه ، او في منطق حره . حيث يقوم نظام التعاون التقدمي بينها . ولكن انتماء احدى الحكومات الى هذه المجموعات ، لا يعني المنع من التعاون مع حكومات اخرى في ميادين معينة ، وان كان لزاما ان لا تعارض هذا التعاون الاخير مع مصالح ونشاط المجموعة الاقتصادية الاقليمية التي تنتمي اليها .

ويأتي هنا السؤال : هل يحق لدولة ان تنتمي الى مجموعة ذات أهداف متعددة، أم الى عدد من المجموعات المتخصصة؟ ان تخصص مجموعة في اوجه نشاطات معينة ، لا يمنع الامكانية بالنسبة لدولة ما ، ان تنتمي الى اكثر من مجموعة من الدول الافريقية .

ومن هنا يمكن استخلاص النتائج الاتيه : ان التنمية الفعالة للجماعات الاقتصادية والاتحادات الجمركية ، تتطلب قرارات سياسية هامه .كذلك فان الترتيبات الوظيفية والجزئية التي يمكن ان تنشأ بين الدول الناطقةبالفرنسية والدول الناطقة بالانجليزية ، يمكنها ان تؤدي الى مشاركات اكثر شمولا ، وبالتالي يجب ان تشجع هذه الترتيبات. ولهذا فان اتخاذ القرار السياسي الخاص بهذه الاتفاقات ،يجب ان يكون ملما بالسياسات القومية المختلفة ، وبالمنظمات في الدول التي تشترك في المجموعة ، وبالمزايا والالتزامات المتبادلة التي قد يسفر عنها مثل هذا التعاون الاقتصادي .

اما من حيث اقامة منطقة حرة لعدة دول افريقية ، فان الامر لا يشكل صعوبة فنية كبيرة ، فان التجارة بين الدول الافريقية اليوم ، ضعيفة للغاية ، وبالتالي فان المنطقة الحرة لن تسفر عنها خسارة كبيرة .

اعتبارات تنظيمية

ان الاجراءات التي ستؤدي الى اقامة تكتلات بين الدول الافريقية ، قد تتخذ عدة اشكال : موافقة الحكومات الاعضاء على معاهدة ، ثم التصديق عليها من قبل جهات التشريعات الوطنية في كل منها . ولكن الوسيلة العملية الاكثر ، هي اقامة جهاز برلماني استشاري ، يتولى ابداء الرأي في هذا القرار ، ويجتمع بصفة منتظمة لوضع تشريع جديد يختص بالانشطة المشتركة بين هذه الدول .

ان التفسير السليم للمعاهدة المقترحة ، قد يثير نزاعات ، وكذلك الحال فيما يخص المراسيم التي قد تصدرها المجموعة ، ويجب تسوية هذه المسائل على الصعيد السياسي ، وان كانت قد تثير خلافات حادة بين الدول المعنية . لهذا يجدر اقامة محكمة يحتكم اليها في مثل هذه الامور ، على ان تقوم الحكومات الافريقية بطرح الخلافات على هذه الهيئة .

والسؤال الاتي هو : هل تتخذ المجموعة قراراتها بالاغلبية او بأجماع اعضائها ؟ يفضل هنا نظام الاغلبية مع عدم اغفال مصالح اى من الحكومات المعنية . ويمكن ايضا اتخاذ القرارات الهامة بالاجماع .

دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة في دعم التعاون الاقتصادي في افريقيا :

قامت هذه اللجنة في الماضي ، بجهود لصالح التعاون الاقتصادي المباشر بين الدول الافريقية ، وذلك من خلال التشجيع للتكتلات الاقتصادية ، أو غير المباشر ، بتبنيها اقامة هيئات متعددة الجنسيات وتسهيلات بنيوية . وهكذا قامت اللجنة بتمويل أو بمساعدة هيئات مثل : البنك الافريقي للتنمية ، [ابيدجان — ساحل العاج] ومعهد التنمية والتخطيط الاقتصادي [دكار — السنغال] ، ومراكز الدراسات السكانية [ياوندي واكرا — الكامرون وغانا] ، ومعهد الاحصاء [كمبالا — اوغندا] . والمركز الاقليمي للتدريب في [ايل ايف — نيجيريا] ، ويقوم مكتب الطرق الافريقي

التابع للجنة بدور السكرتارية لثلاث لجان بين حكومات تختص بتنسيق التخطيط والبناء فى ثلاثة مشاريع فى المنطقة التى تمتد من مومباسا حتى لاجوس ، ومن دكار حتى ندجامينا وغرب افريقيا من نواقشط حتى لاجوس . كذلك هناك الطريق الصحراوى الذى يربط الجزائر : بجاو وارلت . وهذه المشاريع الاربعة تهم ٢٤ دوله افريقية ، وتشكل شبكة طرق تغطى اكبر جزء من القارة .

كذلك تدرس اللجنة مقترحات خاصه بشق طريق يربط القاهرة باديس ابابا وجابورون مـــرا بالسودان وكينيا وتنزانيا وزامبيا . واخيرا تجيء اللجنة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والبنك الافريقى للتنمية وغيره فى تعبئة ٨٠ فى المائة من راس المال الامريكى [١٤ مليون دولار] المطلوب لاقامة شبكة لاسلكية افريقية تمتد على ٢٠ الف كيلو متر .

هذه بعض المنجزات التى حققتها اللجنة الاقتصادية الافريقيه فى مجال التعاون الافريقى .

وفيما يخص تنمية التجارة ، والتجارة داخل القارة ، فانه يمكن اقامة أسواق اقليميه مـــن المنتجـــات [الحبوب وبذور الزيت والدهـــون والزيوت] . واليوم فان المشاركه فى مفاوضات التجارة الدوليه ، تتطلب جهازا اداريا وكوادر افريقية غير متوفرة ، لهذا يجب علـــى الدول الافريقية ان تزود نفسها بالمتخصصين اللازمين فى هذا المجال .

التعاون بين اللجان الاقتصادية والافريقية

التابعة للامم المتحدة وآســيا الغربية .

شرعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، فـــى مناقشات مع اللجنة الاقتصادية لغرب آسيـــا لدراسة كيفية اقامة تعاون خص بالموارد التى يمكن ان تعبأ عن طريق موارد خارج ميزانيات هذه الدول . وقـــد كانت للجنـــة الافريقيـــة بعض المقترحات فى هذا الشان ، وهى موضع دراسة مشـتركة ، وتتنـــاول مـــيادين :ــ ١ ــ النقـــل والمواصلات والسياحة ـــ ٢ ـــ التخطيط للتنمية والتقديرات والســـياســـات الاقتصاديه ـــ ٣ ـــ الزراعة ـــ ٤ ـــ تنمية الموارد البشرية ـــ ٥ ـــ التدريب والادارة العـــامه ـــ ٦ ـــ الموارد الطبيعية ـــ ٧ ـــ السكان ـــ ٨ ـــ الصـــناعة ـــ ٩ ـــ المعادن ـــ ١٠ ـــ الاحصـــاء ـــ ١١ ـــ التجاره الدوليه ـــ ١٢ ـــ المالية العامة والهيئات المالية .

وفى النهايه ، فان هذه المشروعات الحيويه ستطلب من الحكومات ، القيام بعدة مسئوليات متنوعه ، منها وضع الخطط للتنميـــة ، واقامه شبكات للتخطيط ، وغيرها من المسئوليات الحيويه بالنسبة للتنميه الشامله للمنطقتين غرب آسيويه والافريقيه .

④ التعاون العربى الافريقى من اجـــل التنميـــــة

د. محمد هاشم عوض

ان الشيء الواضح فيما تقوم به الدول العربيه من تقديم العون المالي للدول النامية عموما ، والدول الافريقيه خصوصا ، هو افتقار هذا العون الى استراتيجية « اذ ان التعاون الافريقي العربي يجب ان لا يقتصر على تقديم الدول العربية منحا أو قروضا مباشرة ، سواء لدعم ميزان مدفوعاتها و لاستثمارها ، بل انه من الواجب ان يكون اكثر شمولا وتحديدا .. وان الامر يتطلب تفصيـــلا وتوضيحا أكثر للكيفية التى يمكن ان يتم بها التكامل الاقتصادى والتعـــاون المـــالى بيـــن المنطقتين .. وهذا أمر يحتاج الى دراسة مكثفة ومتعمقة » .

«فان تقديم العون المالى لدعم موازين مدفوعات الدول المتأثرة بانخفاض قيمة صادراتها أو ارتفاع قيمة وارداتها ، يأتى فى مقدمة المساعدات التى تحتاج اليها الدول الافريقية » . وبلا شك ، قد ســاعد هذا العون العربى عن طريق الصندوق العربى الخاص لمساعدة الدول الافريقية ، وعن طريق صندوق الامم المتحدة الخاص بمســـاعده الدول النامية عموما ، فى تخفيف مصاعب هذه الدول » .

« .. الا ان هناك الحاجة لان يذهب العون الى ابعد من مجرد معالجة نتائج التقلبات فى اسعار السلع ، اذ لابد من مساعدة فى ايقاف هـــذه

٢٠٦

التقلبات او تخفيفها ما امكن ، بتثبيت اسعار السلع نفسها ، ويدعو المشروع المقدم من منظمة الانقاج الى عقد اتفاق سلعية تضم الدول المنتجة والمستهلكة معا ويختص بعشر سلع [البن ، النحاس ، المطاط ، الشاى ، الصفيح ، السكر ، القطن ، الكاكاو ، الجوت ، الخيوط الغليظة] . ان تركيز الاسعار يقتضى اقامة جهاز للتدخل كلما ابتعدت السوق من سعر التركيز ، فيدخل الجهاز مشتريا اذا انخفض سعر السوق ويبيع لو ارتفع السعر [تكاليف هذا المشروع : ٩ ملايين دولار يقدم منها قروضا بفائدة ٥ فى المائة تسمح بتخزين السلعة لمدة ٣ سنوات] . المشروع الثانى هو شبيه بما اقتقترحايه مجموعة الـ ٧٧ فى مؤتمر داكار [فبراير ١٩٧٥] **وان كان هذا الاخير يقتصر على التعاون بين الدول المنتجة وحدها . (ان الدول النفطية تملك من الموارد المالية ما يمكنها من تمويل اى من هذين المشروعين حسبما يتفق مع مصالح الدول الافريقية .**

اما فيما يختص بالتعاون فى ميادين الانتاج ، فان حاجة افريقيا لرؤوس الاموال الاجنبية لتطوير زراعتها ، اصبحت ماسة بخاصة بعد ان كشف المؤتمر العالمى للغذاء الذى انعقد فى روما «نوفمبر ١٩٧٤» عن تدهور مريع فى الانتاج الغذائى فى افريقيا . ونظرا لتصاعد زيادة السكان [٢ر٩ ٪ فى اواخر هذا العقد] فى افريقيا مما يقتضى بان يصبح النمو السنوى لانتاج الغذاء فى حدود ٣ر٨ و ٦ر٤ فى المائة ، فان « الدول النفطية قد تمهدت بمد يد العون لافريقيا وكافة الدول النامية التى تواجه نقصا متزايدا فى الغذاء ، وذلك عن طريق صندوق المال العالمى للتنمية الزراعية ، والمشروع العالمى لتوفير الاسمدة والمخصبات التابعين لمجلس الغذاء العالمى » ، ولا شك انه فى امكان الدول النفطية ، ان نفرد لافريقيا معونات خاصة لتنمية زراعتها ، وتوفير الاسمدة لها ، بما يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء .. بل ان المجال يتسع لاقامة تكامل اقتصادى حقيقى بين العالم العربى وافريقيا فى المجال الزراعى وغيره تتكفل فيه كل منطقة بسد احتياجات المنطقة الاخرى .. »

« وفى المجال الزراعى ، نجد تكاملا طبيعيا بين منتجات العالم العربى بمناخه المعتدل ، ومنتجات افريقية مدارية واستوائية .. وفى غير مجال الزراعة ، نجد انه فى مقدور افريقيا ، ان تمد العالم العربى بالصموغ والجلود والاخشاب ومختلف المعادن ، بينما تمد المنطقة العربية افريقيا ، بالنفط والمنسوجات والعديد من المعدات والسلع الصناعية » .

ويمكن ايضا دعم التعاون التجارى العربى الافريقى الذى يعد المدخل الطبيعى لاقامة التكامل المنشود بين المنطقتين . وهذا يستدعى عقد اتفاقيات تجارة ودفع ثنائية وجماعية بين الدول العربية والافريقية ، ومنح كل جانب للاخر امتيازات الدولة الاكثر رعاية . وربما تدرج الامر الى اقامة اتحاد المدفوعات او منطقة تجارة حرة ، وحتى سوق مشتركة [او اكثر] تجمع دول المنطقتين . وتمهيدا لهذا ، لابد من انشاء الهياكل الاساسية التى تربط المنطقتين ، وخاصة المصارف وشبكات المواصلات والاتصال والمؤسسات التجارية المختلفة ، خاصة المشتركة — التى تعمل فى المنطقتين » .

وبصفة عامة فان العوامل الموجهة لهذا التعاون الافريقى العربى كثيرة ومتشابكة «فهناك التجاور الجغرافى ، والتكامل الطبيعى بين المنطقتين . وهناك التاريخ والتجربة والمصير المشترك للمنطقتين . وكونها احدى الركائز الراسخة بين دول العالم الثالث . وهناك ايضا التجاذب الطبيعى بين رؤوس الاموال والخبرات العربية والامكانيات الطبيعة الضخمة فى افريقيا . وهناك القوى البشرية الهائلة المكونة من ٤٠٠ مليون افريقى عربى . مما يخلق كتلة سياسية واقتصادية ذات وزن . وهناك احتكار المنطقتين لاهم مصادر الطاقة المحتملة فى ٦٤ فى المائة من احتياطات النفط المعروفة و٤٠ فى المائة من احتياطات اليورانيوم المكتشفة . كل هذه العوامل وغيرها ، تشد المنطقتين شدا الى مزيد من التعاون والتكامل الاقتصادى والى مزيد من الترابط السياسى والثقافى » .





استحوذ موضوع التعاون بين المنظمات العربية والافريقية ، على اهتمام كثير من المفكرين العرب والافريقيين ، وطرح للمناقشة فى الجلسة الصباحية يوم السبت ١٠ يناير ١٩٧٦ التى عقدت برئاسة الرائد (م) مأمون عوض أبو زيد مستشار رئيس الجمهورية السودانى للشئون العربية .

وقد شملت المناقشة الروابط التاريخية بين العرب والافريقيين،وتعميق الحوار العربى الافريقى فى اطار العلاقات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية واثر التضامن العربى الافريقى على المتغيرات الدولية . وأمثلة للتعاون العربى الافريقى والانجازات التى تحققت فى هذا الصدد .

وتقدم الدكتور بطرس بطرس غالى الورقة الرئيسية للمناقشة بعنوان « تأملات حول الحوار العربى الافريقى » . كما قدمت ورقة من محمد حلمى شعراوى السكرتير العام المساعد للجمعية الافريقية بالقاهرة ، تحت عنوان « دور التنظيمات الشعبية فى دعم التعاون العربى الافريقى » ، وورقة من على أبو سن مدير الادارة الافريقية بالجامعة العربية تحت عنوان « انطلاقة التعاون العربى الافريقى » .

واشترك فى المناقشة كل من أحمد محمد دياب مدير الادارة الافريقية بوزارة الخارجية السودانية ، والدكتور فرانسيس دنيق سفير السودان فى واشنطن، ومنير عبد الله « منظمة التحرير الفلسطينية والدكتور محيى الدين صابر مدير عام منظمة التربية والعلوم والثقافة العربية ، والدكتورة رحمة صديق الزمزمى « مكتب الاستثمارات العربية فى السودان » ، وموسى المبارك عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السودانى ، والدكتور ابراهيم صقر استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، والشيخ انتى ديوب « جامعة دكار ـ السنغال » .

وفيما يلى موجز لاهم ابحاث التعاون بين المنظمات العربية والافريقية .

١ ـ تأملات حول الحوار العربى الافريقى
٢ ـ انطلاقة التعاون العربى الافريقى .
٣ ـ دور التنظيمات الشعبية فى دعم التعاون العربى الافريقى .

① تأملات حول الحوار العربى الافريقى

د. بطرس بطرس غالى

اتخذ الحوار الافريقى ـ العربى منطلقا له ، البيان الذى تبناه الملوك والرؤساء العرب بالجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ . ولم يكتف بيان الجزائر بتبنى المبدأ العام للتضامن والتعاون ، ولكنه تضمن برنامج عمل كامل : تعزيز التمثيل الدبلوماسى العربى فى افريقيا . مقاطعة عربية كاملة للنظم الاستعمارية والعنصرية فى افريقيا . اتخاذ اجراءات خاصة لمواصلة التموين الطبيعى للبلدان الافريقية بالبترول العربى . دعم وتوسيع التعاون الاقتصادى والمالى والثقافى العربى الافريقى . انشاء بنك عربى للتنمية الافريقية . تقديم معونات فورية لحركات التحرير الافريقية .

٣٠٨

وقد كلف الامين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ الاجراءات العملية لتنفيذ هـذا البرنامج الواسع بالتعاون مع الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولجنة من سبع دول انبثقت عن منظمة الوحدة الافريقية ، وتهدف الى تنمية التعـاون الافريقى ـ العربى .

ولم يخف المسئولون الافريقيون نفاذ صبرهم ، وحتى خيبة املهم ازاء بطء الدول العربيه فى تنفيذ البرنامج الذى نصت عليه مقررات مؤتمر القمه فى الجزائر . فهم يعتبرون ان هذا البطء ، انما هو مماطلة من جانب جامعه الدول العربيه والدول العربية . وازاء هذه الازمـة الاولى ، قررت الجامعة منح منظمة الوحدة الافريقيه قرضا قدره مائتا مليون دولار ، بغية تخفيف اثر ارتفاع اسعار البترول على اقتصاد الدول الافريقيه . وترك لمنظمة الوحدة الافريقية امر توزيع هذا المبلغ بموجب مقاييس تحددها هى .

وقد اتضح ان هذا التعاون بين منظمتين دوليتين ناميتين ،وبشكل خاص ضعيفتين وقليلتى الفاعلية ، هو تعاون بطىء وصعب ومخيب للآمال .

وبالرغم من ظهور عدد من العوائق فى مجال التعاون العربى الافريقى ، فان القروض وزعت على ٣٦ دولة افريقية غير منتجة للبترول ، مع الاخذ فى الاعتبار ، ارتفاع اسـعار البترول ، بالاضافه الى مقاييس اخرى كالدخل القومى ، وآفات الجفاف ووضع الدول التى ليست لها منافذ على البحر ... الخ .

بعد ذلك ، زادت الدول العربية ودعمت اجراءات التعاون مع افريقيا بزيادتها رأسمال البنك العربى لتنمية افريقيا ، وبمضاعفتها حجم منح صندوق المعونة الفنية .

وبالاضافة الى هذه المعونة الجماعية ، فانه من الضرورى التنويه بالمعونات الثنائية التـى قدمتها بعض الدول العربية ، وخاصة صناديق التنمية الاقتصاديه العربية ، وانشاء البنك الاسلامى .

ولكن صورة التعاون تبقى ناقصة . اذا لم يشر الى التعاون الثقافى والدبلوماسى ضمن اطـار المنظمات الدولية الكبرى ، والى التعاون العسكرى والمعونة المقدمة لحركات التحرير الافريقيه .

لكننا عن قصد ، لن نتوسـع فى سرد هـذه المعلومات ، وذلك بغية الارتفاع بالمناقشة ، ومعالجة المشكلات الاساسية التى تعترض تألق انطلاقة هذا الحوار .

وانطلاقا من وعى مشترك لاتساع هذه المصاعب ، فان الافريقيين والعرب يمكنهم معا ان يستخلصوا المبادىء الاساسية ، والوسائل التى تعطى الحوار حريته الـكاملة .

الصعوبة الاولى هى نفسية ـ دبلوماسـية ، أساسها الاتجاه شبه العام الى اعتبـار الحـوار الافريقى العربى ، مكافأة تدفعها الدول العربيه للدول الافريقيه ، لانها قطعت علاقاتها الدبلوماسية بدوله اسرائيل . وهذا صحيح لدرجه ان الفقرة الاولى فى بيان الجزائر [نوفمبر ١٩٧٣] تتضمن ان الدول العربيه تعرب بحرارة عن تقديرها « لموقف الدول الافريقيه الشقيقه لقطعها علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل التى باتت معزولة اكثر فاكثر فى العالم ... » .

بكلمات اخرى ، فان قطع الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسيه مع اسرائيل ، اعتبر وارتضى اساسا للحوار . وكنتيجة طبيعية لهذا ، فان تهديد بعض المسئولين الافريقيين باستئناف العلاقات الدبلوماسيه مع دوله اسرائيل العنصرية ، يشكل المحرك السرى الذى قد يدفع الدول العربيـة الى الابقـاء على المساعدة المالية .

ومن الواضح ان ابتزازا كهذا ، الذى يشكل الخلفية الفكريه لاحد محركى الحوار ، هو عقبة نفسية ودبلوماسـية ، من الخطـأ التقليل من اهميتها .

وفى الواقع ، ان قطع الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مع دولة اسرائيل ، يجب ان يعنى قبل كل شىء ، بادرة تضـامن قارى مـع مصر البلد الافريقى ، وضحية العدوان الاستعمارى ، والذى لاتزال القوات الاجنبية والعدوة تحتل قسما من اراضيه . هذا التضامن القـارى يجد جذوره القانونية فى ميثاق اديس ابابا الذى ارتبطت به جميع الدول الافريقية . بينما يجد التضامن مع

الشعب الفلسطيني يتابعه في النضال المشترك ضد كشعوب ، ناميبيا وزيمبابوي او افريقيا الجنوبية ، كشعوب ، ناميبيا وزيمبابوي وافريقيا الجنوبية ، انتزعت منهم اراضيهم لمصلحة مستوطنين اتوا من اوروبا ، ثم اخضعوا لنظام عنصري لا يتوافق وحقوق الانسان والحريات الاساسية .

ومن البديهي انه اذا كان الحوار الافـــريقي العربي يعود الى ينابيع ابتزاز للدولار البترولي ، وليس الى مبادىء الانصاف والعدل ، فانه من الصعب اعطاؤه – اذا كانت الحال كذلك – قوة محركة تحوله الى واقع والى اعمال .

ان الهند التي لم تنشيء يوما علاقات دبلوماسية مع دولة اسرائيل العنصرية ، لم تطلب يوما تعويضا عما لحقها من اضرار نتيجة اغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧ ، او نتيجة لارتفاع اســـعار البترول القاسي عام ١٩٧٢ ، مع انها تكبدت خسائر ملايين وملايين الدولارات .

كما ان الدول العربية لم تفكر في تعويض الهند ومساعدتها ماليا [مع ان عدد سكانها ضعف عدد سكان افريقيا كلها] مقابل التأييد الدبلوماسي والسياسي غير المشروط منذ اكثر من عقدين . ذلك ان التضـامن العربي الهنـدي ، يرتكـز على ايديولوجيه مشتركه ، ولهذا فانه نما وقوى خلال السنين ، بالرغم من المصاعب وحوادث المسيرة .

ان الدول الافريقية ، بقطعها علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، لم تقم الا بواجبها ، واذا كان الحوار العربي الافريقي اتخذ منطلقا انشاء جبهه مشتركه ضد الصهيونيه ، فلا يجوز ان يكون الابقاء على هذه الجبهة ، عقبة في وجه مستقبل الحوار ، لانه كما أوضح الرئيس ليوبولد سنغور « ان الـذي يربطنا ببعضنا هو ابعد من التاريخ . . جذوره فيما قبل التاريخ ، يعود الى عوامل جغرافيه ، وعرقية وبالتالي ثقافية . هو سابق للمسيحية وللاسلام ، وسابق لكل استعمار . . » .

ان الصعوبة الثانية انما هي صعوبة اقتصادية ، وسببها ارتفاع اسعار الخام الذي كانت له نتائج مدمرة على اقتصاد اغلب الدول الافريقية .

. هناك ملاحظتان تفرضان نفسيهما لفهم أساس المشكلة الاقتصادية . اولا من الضروري ايضاح ان الحديث عن ارتفاع اســعار البترول لا يعني البترول العربي فقط ، بل يعني ايضا بترول فنزويلا ، وايران ونيجيريا . . . وغيرها . ثانيا من الضروري التاكيد بأن ارتفاع اسعار البترول ، رافقه ارتفاع اسعار المواد الاولية الاخرى ، والتي تعتبر البلدان الافريقية منتجتها الكبرى . وكما اشار اليه الرئيس يوليوس نييري في لقاء معه في دار السلام عام ١٩٧٤ عندما قال نحن لانستطيع الا ان نتضامن مع البلدان العربية ، وان نحيي بادرتها في زيادة اسعار البترول . هذه البادرة التي اتاحت – الى حد ما – تصحيح وضع التبادل غير المتكافيء ، والذي اتاح طيله قرون ، اغناء الدول الغنيه كل يوم اكثر من يوم ، وافقار الدول البروليتاريه التي تحولت الى خزان للمواد الاولية . . . » .

وخلاصة القـول ، ان ارتفـاع أسـعار البترول سبب – على المدى القصير – صعوبات اقتصاديه جبرية لبعض الدول الافريقية ، ولكنه على المدى الطويل ، يندمج في استراتيجية العالم الثـالث العربي – الافريقي للسيطرة على جميع موارده ومواده الاولية ، حتى يتمكن اخيرا من اقامة نظام اقتصادي جديد ، اكثر عدالة وانصافا .

والى الصعوبات الانفة الذكر ، تضاف صعوبات أخرى فنية ومالية ، تتعلق بتـوظيف الدولار البترولي أو الدولار العربي ،في التنمية الاقتصادية الافريقية .

ان فائض الدول المصدرة للنفط من صادراتها ، يمكن تقديره بشكل عام بستمائة بليون دولار عام ١٩٨٥ ، وهو التاريخ الذي تكون فيه بعض آبار البترول قد نضبت . فاذا وظف ثلث هذا المبلغ في البلدان المنتجة للنفط نفسها ، للبلوغ بها الى مستوى الانطلاقة الاقتصادية قبل نضوب مواردها البترولية الخاصة ، واذا وظف ثلث آخر في البلدان العربية التي ليس فيها بترول ، يبقى حوالي ٢٠٠ بليون دولار ، يجب أن توظف خارج العالم العربي .»

ولكن الدولار البترولي بدلا من ان يأخذ طريقه الى افريقيا ، اتجه شطر امريكا والمراكز المالية الكبرى في اوروبا . اكثر من هذا ، فان رءوس الاموال العربية التي وظفت في الولايات المتحدة وفي اوروبا الغربية ، وظفت لفترات قصيرة الاجل في اسواق النقد الاوروبية ، خاضعة بذلك الى قواعد الاســتثمار الكلاسيكية من امن ومردود وسيولة . باختصار ، ان رءوس الاموال العربية ، تفضل ان توظف في سوق النقد لاجال قصيرة ، بدلا من ان توظف لمدد طويلة ، او حتى متوسطة .»

٣١٠ وتكون الدول الافريقية فى حاجة خاصة الى تمويل لسد [illegible] ، و[illegible] من اجل بناء قاعدة اقتصادية ، وتمويل [illegible] مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما ان الـ [illegible] ٢١ بلدا الاكثر فقرا فى العالم ، والتى تصنفهم الامم المتحدة ، ١٦ منها تقع فى افريقيا ، جنوب الصحراء ..

الصعوبة الثالثة صعوبة سياسية ، فالدول العربية والدول الافريقية لا يعرفون بعضهم بعضا . ليس بينهم طرق اتصال ، وحتى اليوم فان الاتصالات الثقافية ، والتجارية ، والتكنولوجية بين افريقيا السوداء والعالم العربى ، تمر عبر اوروبا الغربية ، وبشكل خاص فرنسا وبريطانيا . ان العلاقات العربية الاوروبية والعلاقات الافريقية الاوروبية ، هى اهم بكثير من العلاقات العربية الافريقية .

سياسيا وثقافيا وتقنيا وتجاريا ، فان داكار وابيدجان هما اقرب بكثير الى باريس منهما الى القاهرة . ولوساكا ونيروبى ، اقرب الى لندن منهما الى بغداد او الرياض .

هذا الوضع المؤسف ، يجد توضيحا له فى الفترة الاستعمارية او الاستعمارية - الحديثة ، حيث سيطر الاستعمار خلالها على الدول الافريقية ، كما سيطر على الدول العربية ، وجعلها تعيش فترة طويلة فى حالة عزلة ، وغالبا فى حالة صراع . كما يجد تفسيرا له فى الصراعات القديمة الدامية بين العرب والسود ، والتى اولدت تجارة الرق .

ومع ان تجار الرقيق لم يكونوا فقط من العرب [كانوا بشكل خاص من السود ومن الاوروبيين] فان النزاعات الدامية القديمة التى تشكل لحمة التاريخ ، تستخدم اليوم غالبا لاعاقة نمو الحوار العربى الافريقى .

ومن جهة اخرى ، فان اتجاه بعض البلدان العربية هو اعطاء الافضلية لبعض جوانب التعاون على اساس اسلامى .

ان اتجاه بعض البلدان العربية الى تمييز بعض جوانب التعاون مع الدول الاسلامية ، قد استغل لتغذية تخوف بعض العناصر المسيحية الافريقية ، وخلق صعوبات جديدة ذات طابع دينى ، يمكنها أن تعرقل . لا بل تشل التعاون الافريقى العربى لمصلحة التعاون الافريقى الاوروبى . الذى قد يبدو اكثر فائدة وارضاء لمسيحيى افريقيا .

وانطلاقا من هذه الوقائع ، فانه يمكننا ان نسجل بعض الملاحظات :

١ - يبدو ان الحوار العربى الاوروبى يتضارب ، او بالاحرى يتعارض الى حد ما مع الحوار العربى - الافريقى . واذا كان هذان الحواران لايزالان فى طريق الولادة ، فمن المحتمل ان تنفيذهما سوف يثير تناقضات والتواءات ، يكون التغلب عليها بالنسبة للحوار العربى الافريقى اصعب من التغلب عليها بالنسبة للحوار العربى الاوروبى . وذلك لاسباب تقنية ومالية اشرنا اليها .

٢ - ان اوروبا الغربية لن تقبل تسمية محور تضامن وتكامل بين العالم العربى وافريقيا ، اذا كان هذا المحور يقلل من نفوذ اوروبا سواء فى افريقيا او فى العالم العربى .

٣ - يمكن التساؤل فى هذه الحالة ، عما اذا كانت اوروبا الغربية تستعد لان تلعب دور الوسيط بين افريقيا والعالم العربى ، وما اذا كانت ترغب فى ان تدخل طرفا فى الحوار العربى الافريقى .

وبصورة اخرى ، يمكن القول بان القاسم المشترك بين الحوار العربى الاوروبى والحوار العربى الافريقى ، ليس فقط الدولار البترولى ، ولكن التكنولوجيا الاوروبية ايضا .

هذه الرؤية للاشياء بالنسبة لبعضهم ، أو هذه السياسة بالنسبة للبعض الاخر ، يمكنها ان تثير المعارضة على ثلاث جبهات :

- معارضة العناصر الراديكالية سواء فى افريقيا او فى العالم العربى ، لانه لدى هذه العناصر قناعة بان الحوار الافريقى العربى ، لايمكنه ان يكون بناء الا اذا تم بدون وسطاء ، ودون اى اشراف خارجى من العالم الثالث .

- معارضة الولايات المتحدة الامريكية التى قد لا تقبل انشاء كتلة افريقية - عربية - اوروبية ، قد تهدد سيطرتها وزعامتها المسكونيه .

- معارضة سوفيتية لا تسمح بتحول او ببعث الاستعمار الاوروبى بشكل جديد فى حوار ثنائى اوروبى عربى واوروبى افريقى .

باختصار ، لقد استعرضنا عددا من الصعوبات الاساسية ذات الطابع النفسى والاقتصادى والسياسى والتى تشكل عقبات كبرى فى وجه تنفيذ التعاون الافريقى العربى .

بعد هذا ، فاننا لا نرى حلا آنيا لهذه الصعوبات . ان مؤتمر القمة العربى الافريقى الذى سوف ينعقد خلال الاشهر المقبلة ، سوف يعطى بعدا جديدا للحوار العربى الافريقى ، ولكنه قد لا يستطيع ازالة

الصعوبات الاساسية التي تعترض الحوار . ومن جهة ثانية ، فان الاجهزة المؤسسية والطرق الادارية او التقنية التابعة لجامعة الدول العربية ولمنظمة الوحدة الافريقية ، لا يمكنها ان تنهض لوحدها بالتعاون الافريقي العربي ، وان تعطيه كامل حيويته .

وقصارى القول ان التعاون الافريقي العربي مازال في مرحلة العمل . ومازالت تنقصه الرؤية الاجمالية التي تكون على مستوى حجم التناقض البترولي الهائل والامكانيات التي لا نهاية لها ، والتي تقدمها القارة الافريقية للدولار العربي .

وان وحدة انشاء مؤسسة جديدة تتمتع بالارادة الذاتية ، يمكنها ان تنقذ التعاون العربي الافريقي .

لقد تعددت استراتيجيات العمل خلال العقود الاخيرة من مشروع مارشال ، وحتى برنامج الامم المتحدة للتنمية ، ونحن على العالم الافريقي العربي - من خلال هذه المؤسسة الجديدة - ان يسوغ استراتيجيته الخاصة التي تعيد الحياة الى الحوار بين العربية والافريقية ، وان تنفخ الحماس في هذا الحوار ، وان تحمل اليه الديناميكية والتقنية والقدرة على الابداع ، وهذا ما ينقصه بمرارة حتى اليوم .

(٢) انطلاقة التعاون العربي الافريقي

علي أبو سن

كان بيان الجزائر الذى صدر فى نوفمبر ١٩٧٣ ، قد ارسى الاسس لعصر جديد من التضامن والتعاون العربي الافريقي ، وقد تبلورت فى شكل السعي الى انشاء المصرف العربى للتنمية فى افريقيا .

« وكان انشاء الصندوق ، هو الرد الوحيد على المشكلتين الكبيرتين اللتين واجهتهما الجامعة العربية ، وهي مسألة الاسراع في ايصال المعونة العربية لافريقيا ، ومسألة استحالة مراجعة النظام الدولي لتسعير البترول . وكان تقديم القروض بالعملة الصعبة للدول الافريقية ، عملية تماثل في جودتها عملية منح هذه الدول اسعارا خاصة ، ان لم تكن افضل منها .

وقد واجهت عندئذ لجنة الدول السبع التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، مهمة توزيع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار امريكى ، فى شكل حصص على الدول الست وثلاثين الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، فى الوقت الذى توفر فيه القليل من البيانات الجاهزة حول اقتصاد هذه الدول ، وبالتالى لم يتم توزيعها قبل تلقى جدول تحديد الحصص من منظمة الوحدة الافريقية . وخلال هذه الفترة ، نشطت الدعاية الصهيونية والصحف الغربية المغرضة ، فى بث التفرقة بين العرب والافارقة حول جدية هذه المعونة . لهذا تم فى ١٥ اغسطس ١٩٧٤ عقب اجتماع لجنة السبع دول التابعة للمنظمة الافريقية « وضع المقاييس لتوزيع صندوق الطوارىء البالغ ٢٠٠ مليون دولار ، وشروط استخدامه ، وهو القرض الذى قدمته الجامعة العربية لتخفيف آثار الحظر البترولى على الدول الافريقية غير المنتجة للبترول » .

وكان لابد من التوفيق بين الاراء المختلفة حول توزيع حصص الصندوق . « فقد وجد هناك مفهومان منفصلان عن بعضهما كثيرا ، حول استخدام الصندوق العربى لافريقيا » . وكان المفهوم الذى تناولته بعض الدول الافريقية ، يجرى على ان يصب الصندوق فى مؤسسة مالية قائمة «بنك التنمية الافريقى فى ابيدجان» ورصد ٢٥ فى المائة منه فقط للتوزيع . أما البقية ، فيجب ان تكون خاضعة لسحوبات محكومة من الحد الاعلى للقرض المحدد لكل دولة . وكانت الامال على المدى البعيد لهذا المفهوم ، هى جذب الدول الاخرى المنتجة للبترول ، والافريقية منها بوجه خاص ، للاسهام فى صندوق ينظر اليه على أنه صندوق دائم ، والنظر الى المنظمات الدولية ، مثل صندوق الطوارىء التابع للامم المتحدة ، وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، على انهم شركاء محتملون . وبذلك يصبح الصندوق ، صندوقا للتنمية ... » .

« أما المفهوم الاخر الذى اعتنقته بعض الدول الأخرى ، فكان كما يلى : ان آثار ارتفاع اسعار البترول على الاقتصاديات الافريقية ، تنسخ آثار حظر البترول ، وكان الموقف الان يحتاج على الفور

٢٢٩

الى تقديم مساعدة مالية فورية الى الدول الافريقية ، بهدف وحيد هو تحقيق التوازن ، او محاولة تحقيق التوازن مع « فواتير » عوائد اسعار البترول » وعلى الامر فان ٥٠ فى المائة من المبلغ المخصص لكل دولة ، يجب ان يتم دفعه فورا ، اما تمويل القرض ، او انتشار الاسهام الدولى فيه ، فان بعض الا مزيدا من التأخير فى موقف كان قد وصل بالفعل الى درجة الغليان » .

ولم تجد امانة الجمعية الجامعة العربية صرف أى من الجانبين .

« ثم ازداد الموقف تعقيدا ، بما اصبح وجوده من تناقض بين قرار وزراء البترول العرب الذى انشئ بموجبه الصندوق [يناير ١٩٧٤] . . . وحدد بوضوح ان ينتمى الصندوق الى المصرف العربى للتنمية فى افريقيا ، بمجرد ان يبدأ المصرف عمله ، وبين الطلب .. فى النظر فى امكانية تحويل الصندوق الى بنك التنمية الافريقية فى ابيدجان . والواقع انه لم يكن هناك تناقض حقيقى . وقد ساعدت المشاورات والاتصالات والتنقل بين القاهرة واديس ابابا ، على وضع صورة واضحة امام كلا الجانبين ، وتضييق شقة الخلاف بين وجهتى النظر » .

وفى سبتمبر ١٩٧٤ كان قد اتضح ان ابرام اتفاقية رسمية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، أمر لازم . فعقد اجتماع للجنة من الدول المكتسبة ، تبنى بالاجماع مقترحات الدول السبع الخاصة بتحديد الحصص ، مع استبعاد الدول الاعضاء فى الجامعة العربية [المغرب ، موريتانيا ، الصومال] كما قررت اللجنة صرف ٥٠ فى المائة من الصندوق ، دون اى تأخير ، عن طريق ابرام اتفاقيات قرض مع الامين العام للجامعة العربية .

وفى ١٢ اكتوبر ١٩٧٤ تم توقيع اول اتفاقية قرض ، تضمنت فترة للدفع هى ٢٥ عاما ، منها فترة سماح مدتها ١٠ أعوام ، وبفائدة ١ فى المائة ليس عن المدة بأكملها ، وانما تسرى فقط على السنوات الخمس التى تلى فترة السماح . وهناك اتفاق ان تحديد الحصص ذو طبيعة مؤقتة » .

وبحلول يوم الثلاثين من شهر اكتوبر ، كانت قد تمت ازالة كافة العقبات فى طريق الصندوق العربى لتقديم القروض الى افريقيا ، وبدأ الصرف الفعلى بالصندوق . . لهذا اتسمت قرارات مؤتمر الرباط بتحديدها الاطار الذى سيتم بداخله التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية فى جميع المجالات . ومنها الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربى افريقى . وفيما يخص المصرف العربى ، الموافقة على زيادة راسمال المصرف ، وتحديد الخرطوم مقرا له ، وغير ذلك من الاجراءات الهامة . اما الصندوق العربى لتقديم القروض للدول العربية ، فقد تقرر بشأنه دعوة الدول المدينة الى سداد التزاماتها للامانة العامة للجامعة العربية . كما مدت فترة سداد القرض الى ٢٥ سنة ، بدلا من ٨ سنوات . ومدة السماح الى ١٠ اعوام بدلا من ثلاثة . وان يكمل المبلغ المخصص لراسمال الصندوق فى العام الماضى . ويجدد كاملا من سنة حسب التزامات كل دولة . واخيرا زيادة الاسهام العربى : السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة بمقدار ١٠ ملايين دولار . كما قررت العراق زيادة اسهامها بمبلغ ٥ ملايين دولار .

كذلك نظر المؤتمر موضوع الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية . وتقرر اولا الموافقة على النظام الاساسى للصندوق ، وزيادة المبلغ المقرر له من ١٥ مليون الى ٢٥ مليون دولار .

وبصفة عامة ، فان الجهود قد نشطت لصالح اقامة ودعم التعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . وذلك من خلال الربط بين اللجان السياسية بوساطة الامانتين العامتين المعنيتين . وفى ٢٨ مايو ١٩٧٥ ، اجتمعت لجنة السفراء الـ ١٢ العربية واعتمدت وثيقة الوحدة الافريقية الخاصة بخطة العمل أساسا لنشاطها . وساعدت بذلك على تمهيد الطريق من أجل اللقاء المشترك الناجح الذى تم بين لجنتى الوزراء الـ ١٢ فى القاهرة يومى ٩ ، ١٠ يوليو ١٩٧٥ والذى تم فيه التوصل الى مشروع موحد لاعلان برنامج التحرك الذى يمثل وجهات نظر ٢٤ من وزراء الخارجية الافارقة والعرب » .

« وستكون الخطوة التالية ، عقد اجتماع مشترك لجميع وزراء الخارجية الافارقة والعرب ، ويتوقع انعقاده فى ربيع عام ١٩٧٦ ، ليقوم بوضع اللمسات النهائية فى اعلان وبرنامج التحرك ، واعداد جدول أعمال مؤتمر القمة المشترك » .

٣ دور التنظيمات الشعبية في دعم التعاون العربي الافريقي

حلمى شعراوى

لا شك ان حركه التحرر الوطنى فى العالم الثالث، قد صاغت احدى منطلقاتها الهامه منذ اجتماع باندونج التاريخى فى ابريل عام ١٩٥٥ ، حتى التقت قيادات افريقيا وآسيا التى اتيحت لها فرصه اللقاء مع تصاعد المد الوطنى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . وكانت مبادىء باندونج العشرة . بدايه انطلاق واسهامات دول العالم الثالث فى قضايا التحرر الوطنى العالميه ، وتأكيد حقها فى الاستقلال عن دوائر الاستغلال والقهر العالميـه ايضا . ومن هذا المؤتمر الذى حضرته ست دول افريقية ، صدرت البيانات الاساسية ضد « الاستعمار بجميع صوره » وضد نظم « التمييز العنصرى » وضد « الاستعمار الثقافى » بوجه خاص والذى اعتبر مثل الجزائر والشمال الافريقى فى ذلك الوقت نموذجا له . وعدم هذا المؤتمر ضمن اعلانه الرئيسى ، فهما متقدما للقضيه الفلسطينية حين اعتبرها « اساس التوتر فى الشرق الاوسط » ملفتا النظر الى خطر هذا التوتر على السلام العالمى ، ومؤكدا تاييده « لحقوق شعب فلسطين العربى » .

وقد كانت هذه الاساسيات فى فهم القضايا العربية على مستوى القارتين ، بدايه مؤثره على مختلف التجمعات التى شهدتها شعوب القارتين فيما بعد ، ونخص بالدراسه هنا التجمعات الافريقيه لضرورات البحث فقط .

وسوف يلاحظ المتتبع لحركة الشعوب الافريقية ، ان المؤتمر الاول للشعوب الافريقية ١٩٥٨ – ومثله موتمر الحكومات فى نفس العام – لم يستطع ان يقترب بالقدر الذى تقرر فى باندونج ١٩٥٥ من قضيه التوتر فى الشرق الاوسط رغم اشتراك وفود عربية فى المؤتمرات الاولى للشعوب الافريقية ، واحتاج الامر الى نضال اكثر فى الواقع الافريقى ، انتصارات الشعوب العربيه نفسها فى معاركها ضد الاستعمار ، حتى تاكد للشعوب الافريقية ايضا ان المعركة واحدة على كل الجبهات . وقد كانت هذه المؤتمرات تتخذ قرارات متقدمه بشأن نضال الشعب الجزائرى مثلا ضد فرنسا باعتبارها قضية افريقية ملحة ، ولكنها لم تكن تفعل ذلك بالنسبة لقضية الشعب الفلسطينى ، وهو لا يقل معاناه عن بقية شعوب القارة . ولعل غياب مدرك « الاستعمار العالمى » والامبريالية عن الرؤية الافريقية وحركة الوحدة الافريقية لبعض الوقت ، هو الذى احدث هذا التاثير . لذلك كان مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث بالقاهرة عام ١٩٦١ هو الذى تفهم وضع الدولة الصهيونية فى فلسطين تفهما صحيحا ، حين وضعها فى اطار قراره التاريخى من الاستعمار الجديد .

فى هذا القرار ، اعتبرت اسرائيل وجنوب افريقيا والولايات المتحده والمانيا الغربيه ، الممثلين الرئيسيين للاستعمار الجديد « الذى تبدو مظاهره فى التدخل الاقتصادى والسياسى والارهاب والابتزاز لمنع الدول الافريقية من توجيه امورها السياسيه والاجتماعيه والاقتصادية واستثمار ثرواتها الطبيعيه لصالح شعوبها » .

هذا القرار الذى صدر عام ١٩٦١ عن اكبر تجمع شعبى افريقى شهدته القارة حتى الان ، هو الذى وجد صداه والتنويه به فى المنظمات الشعبيه الافريقية المختلفه فى اعقاب ذلك مباشرة ، بينما صمتت الاجتماعات الافريقية الحكوميه عن هذه القضية لفترة طويلة ، رغم قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ بدور عربى كبير فى تأسيسها ، الا ان الموقف على المستوى الحكومى التزم الصمت لفترة ، الى حد ان مؤتمر القمه الافريقى الذى اجتمع بكنشاسا فى دورته العادية الرابعه بعد عدوان اسرائيل على الدول العربيه فى يونيو ١٩٦٧ ، لم يستطع ان يتناول هذه القضيه بكل ظروفها الموضوعيه الواضحه مكتفيا – عام ١٩٦٧ – « بالاعراب عن قلقه » ازاء الموقف الخطير الذى يسود الجمهورية العربية المتحدة ، وهى بلد افريقى تحتل جزءا من اراضيه « قوه اجنبيه » ويعرب عن تعاطفه معها والسعى فى الامم المتحده كى يتم الجلاء عنها » .. وقد احتاج الامر الى بعض الوقت بعد ذلك ليتحقق هذا المشهد العظيم الذى اجمعت فيه الحكومات الافريقية على رفض الاعتراف بدولة الصهيونية العنصرية على ارض فلسطين .

وخلال هذه الرحلة التى احتاجت الى بذل اقصى الجهود خلالها ، كانت التنظيمات الشعبية قد اكدت موقفها مبكرا تجاه القضايا العربية ، انطلاقا من

٢١٤

الوطنية بجوار ثوار الجزائر حتى الاستقلال ، [illegible] فلسطين ، وادانة دور الصهيونية في احداث التوتر في الشرق الاوسط .

حركة الشباب الافريقي : وضع التجمع الشامل الافريقي الاسيوي في اجتماعهم الاول بالقاهرة في [illegible] ١٩٦١ اساس انطلاق مؤتمرات الشباب الافريقي [illegible] وبالنسبة للقضيه العربية [illegible] مؤتمر [illegible]

[illegible] اسرائيل اداة الصهيونية والامبريالية ، [illegible] الصهيونية والامبرياليه العالمية [illegible] الشعب الفلسطيني ، كما يعلن ان يوم [illegible] على المستوى الافريقي والاسيوي هو " يوم [illegible] الشعب الفلسطيني " .

وقد [illegible] مؤتمرات الشباب هذا المعنى حتى آخر [illegible] لها ١٩٧٤ .

ولم تكن حركة الطلاب الافريقيين باقل وعيا من [illegible] منذ عقدت مؤتمرها الاول في اكرا من ٢٠ [illegible] ١٩٧٢ ، واجتماعها الثاني بدار السلام عام ١٩٧٣ ، وكذلك في ندوتها التي عقدتها بالقاهرة في نوفمبر ١٩٧٤ .

الحركة العماليه : وقد كان اخطر ما اوردته مقررات الحركة العمالية منذ البدايه ، هو التنبيه [illegible] التسلل الاسرائيلي ، في الحركه العمالية [illegible] التسلل الاستعماري على جماهير [illegible] افريقيا ، في الوقت الذى كانت بعض قيادات [illegible] الاخرى غارقه في علاقتها بالهستدروت ، [illegible] على الصعيد الافريقي كشفا بالغ الاهمية [illegible] الاسرائيلي ، ومحاولاتها في هذا الصدد .

حركه الكتاب الافريقيين : لا يجادل احد في ان الكتاب هم ضمائر الامم المعبرة عن آلامها وطموحها لمستقبل ، ولم يكن الكتاب الافريقيون بالطبع غائبين عن مجال التحقق العملي لافكارهم في الالتقاء بالشعوب العربيه المحررة من كل اشكال الاستعمار بعيدا عن ايه نظرات ضيقة .

الحركه النسائيه : [illegible] الحركه النسائية [illegible] من خلال [illegible] داخل الحركة [illegible] منذ انعقاد مؤتمرها الاول بالقاهرة في يناير ١٩٦١ .

وقد تأكد في كل المؤتمرات النسائية الافريقية ، المنطلق الذى صدر عن المؤتمر الاول بالقاهرة ١٩٦١ حول « اعتبار اسرائيل قاعدة للامبريالية ومهددة للسلام العالمي وتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني ، ولفت النظر لخطورة الهجرة الصهيونية الى اسرائيل » .

التجمعات النوعية والمهنية الاخرى : لا شك ان هنالك مجموعه من المؤسسات التى فرض وجودها نوعا من العمل المشترك على المستوى الافريقي والعربي ، والذي يجدر بنا الاهتمام بطبيعة ما تؤديه من خدمات لتعميق هذه العلاقات ، ليس فقط بما تتخذه من قرارات موجهة بقدر ما تفتحه من آفاق للالتقاء بين عناصر قيادية في المجتمعات الافريقيه والعربيه . وما لذلك من اثر في طرح قضايا التعاون والعمل المشترك او ازالة رواسب معوقة بطبيعتها لهذا العمل . ولا يمكننا ان نتجاهل في هذا المجال دور مجمع البحوث الاسلامية ، ولقاءات الكنائس الافريقيه والعربية ، واتحاد الجامعات الافريقية ، واتحاد الصحفيين الافريقيين ، ومنظمة المعلمين الافريقيين ... الخ .

لقد قصدت بهذا الاستعراض ، ان اشير الى الافاق التاريخيه والمتنوعه التى كان فيها الفهم متبادلا وعميقا بين القوى الشعبيه الافريقيه والعربيه . واذا كنا قد استعرضنا التجمعات الافريقية فقط ، فلاننا نتدافع من خلالها عن مرضية معيه ، ذلك ان التجمعات الشعبيه العربيه ، للعمال والشباب والنساء والكتاب والمحامين والصحفيين ... الخ . قد طرقت بدورها مختلف قضايا القارة الافريقيه منذ وقت مبكر ، بحكم تفاعل حركه التحرر الوطني العربيه مبكرا ، ومعاناتها من الوان الاستعمار والاستيطان الاجنبي والاستعمار الجديد بشكل جاد منذ اعقاب الحرب العالميه الثانية مباشرة ، الامر الذى لا يدعو لان نستعرض اعمالها او مقرراتها تفصيلا هنا .

استنتاجات وتصورات :

لا تستطيع ندوة الخرطوم للتحرر والتنمية ، وهى تنعقد في ظروف تكتسب اهميتها من انها تسبق الترتيبات شبه النهائية لاجتماع القمة الافريقية العربية لتجسيد مضمون الحوار والتعاون العربي الافريقي ، واقرار الوثائق والبرامج النهائية له ، لا تستطيع هذه الندوة ان تتجاهل دورها الطليعي

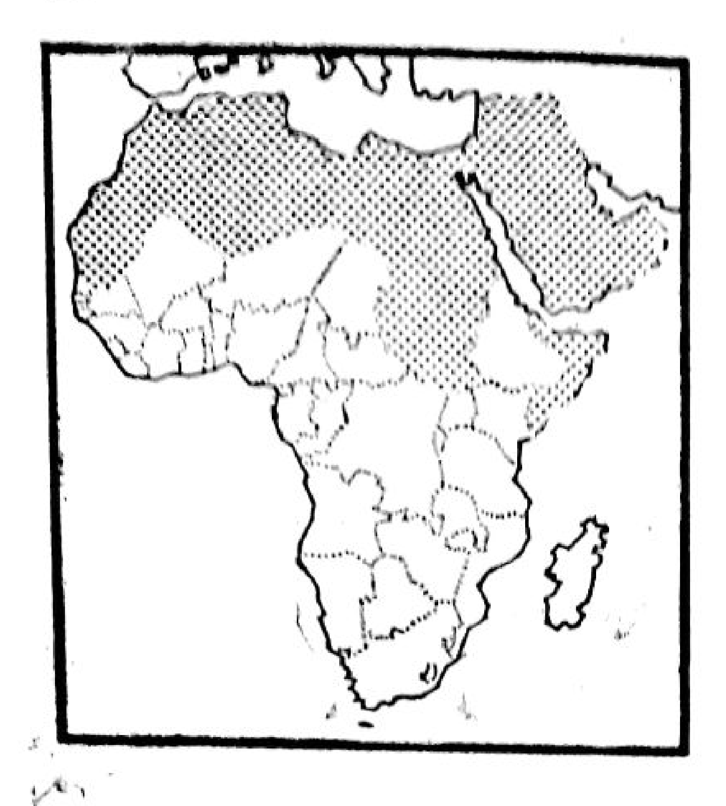
بالنسبة للاجتماعات التالية لها . والندوة وهى تضم هذا العدد من المفكرين والسياسيين الوطنيين والمعنيين بالقضايا الافريقية ، لا يمكنها ان تدع هذه الفرصة تمر دون ان تضع تحت انظار رجال القمة العرب والافريقيين ، وامام الشعوب نفسها التى يلتزم امامها هؤلاء القادة ، بعض الحقائق الاساسية التالية :

اولا : ان اى مشروع « لاعلان مشترك » او برنامج عمل للتعاون العربى الافريقى ، يجب الا يقف عند كونه خطه عمل للحكومات الافريقيه والعربية ، دون اعتبار لهذا التاريخ الذى استعرضنا طرفا منه عن دور التجمعات الشعبية والثقافية فى دعم الفهم والعمل المشترك ، ولذا فاننا نرى ضروره ان تؤكد هذه الندوة على اهمية التعاون على مستوى التنظيمات الشعبيه والثقافية المختلفه ، وان تنقل هذا التأكيد فى ندائها الذى يمكن ان توجهه لاجتماع القمة الافريقى العربى القادم .

ثانيا : ان اية حركة تضامن بين مجموعات من الشعوب ، تقوم على مضمون التحرر الوطنى لتحقيق التقدم والتنمية ، على نحو ما توحى به هذه الندوة ، لا تستطيع ان تحقق اغراضها دون ان تكون ذات مضمون شعبى اساسا . ولقد سبقت حركة التضامن العربية الافريقية ، صيغة التضامن الافريقى الاسيوى ، بل وتضامن شعوب القارات الثلاث والعالم الثالث ... الخ . وكلها صيغ تستهدف تحقيق التحرر الوطنى السياسى والاقتصادى . والحوار العربى الافريقى وهو يرفع شعار التحرر والتنمية ، لا يستطيع أن يتجاهل مضمونه الشعبى والثقافى ، خاصة وان الشعوب العربية والافريقية قد تعرضت من القوى الاستعمارية والصهيونية لفترات طويلة لحملات عاتية ، بهدف تشويه جوهر علاقاتها ، وليس بعيدا عن هذه الحملات والاهداف ، محاولة حصر العلاقات النامية ، افريقيا وعربيا ، فى الاطار الحكومى لتبقى هذه العلاقات :

ـ ذات طابع استثمارى يؤدى الى مزالق التعاون والنشاط الرأسمالى وشروط السوق العالمية الجائرة .

ـ وذات مضمون اقتصادى بحت ، ليجعل الشعوب متعلقة فقط بالعائد المادى لهذه العلاقات ، دون علاقة بقضايا الشعوب المصيرية .



ومعنى ذلك ان تنبه هذه الندوة على وجه الخصوص ، الى ضرورة تجاوز « الحكومى » الى «الشعبى» ، وتجاوز «المادى» الى «الثقافى» خلال عملنا من أجل تعاون وتضامن أعمق وأبقى ويرتبط ذلك بالضرورة ، بدراسة الاطار الفكرى للتعاون العربى الافريقى ، حتى لا يترك ليتحدد فى أطر براجمانية قد تحرفه عن هدفه السامى فى تعميق الصلة بين هذه الشعوب من اجل تحررها وتقدمها .

ثالثا : لا يستطيع العمل العربى الافريقى المشترك ، ان يتجاهل اهمية العمل الثقافى والشعبى لازالة الاثار التى خلقها رواج الاعلام الصهيونى لفترة طويلة فى افريقيا ، والرواسب التى تركها العمل الاسرائيلى الدءوب فى مجال الشباب والعمال والنساء ، وغيرها من الفنون الشعبية والثقافية ، وما يرتبط بذلك من مفاهيم خاطئة استقرت ، او علاقات وثيقة قامت ، وليس بغير العمل الشعبى والثقافى فيما بيننا ، وفى اطر مشتركة ، نستطيع ان نربط القوى الاجتماعية المختلفة بمفاهيم التحرر الوطنى والتقدم التى يمكن ان ترفع شعارها تجمعات شعبية وثقافية نشطة واصيلة .

والان ، ماذا يمكن عمله لتحقيق لقاء عربى افريقى جذرى على المستوى الشعبى والثقافى تأكيدا لافكارنا السابقة لا



القسم الخامس

التعاون العربى الافريقى فى مجال الثقافة والاعلام

حول موضوع « التعاون العربى الافريقى فى مجال الثقافة والاعلام » جرت اعمال الجلسة الخامسة للندوة التى عقدت مساء العاشر من يناير ١٩٧٦ برئاسة ابو سيف راضى مدير ادارة الاعلام والعلاقات الخارجية بجامعة الدول العربية . وتحدث فى البداية كل من داودى مكا واكى وزير الاعلام التانزانى ، ومندوب حركة التحرير فى ناميبيا ، أنتى ديوب الاستاذ بجامعة داكار «السنغال» .

وقدم عبد المنعم الصاوى نقيب الصحفيين المصريين الورقة الرئيسية للمناقشة تحت عنوان « التعاون العربى الافريقى فى مجال الثقافة والاعلام » ، كما قدمت عدة أوراق أخرى فى هذا الصدد ، منها ورقة بوتا ملوال مادوت رينق وزير الدولة للاعلام ومحمد عمر بشير الاستاذ بجامعة الخرطوم والدكتور محمد على العدينى مدرس الاعلام بجامعة القاهرة ، والدكتورة عواطف عبد الرحمن مدرسة الاعلام بجامعة القاهرة ، وصلاح عبد القادر أمين عام الاتحاد العربى للاذاعة والتليفزيون .

٢١٦

اولا : قد يكون مطلب تجميع المنظمات الوطنية الشعبية الافريقية والعربية فى مؤتمرات مشتركه ، من المطالب ذات الاغراء فى العمل التضامنى ، الا اننا لا نوصى بالبدء بذلك مباشرة ، رغبة فى ان تتأسس حركة التضامن على تفهم كامل لظروف التنظيمات المختلفة هنا وهناك .ولذا فاننى اقترح عقد عدة ندوات ومؤتمرات نوعية لممثلى المنظمات الجامعة Ran Movements على المستويين الافريقى والعربى [ممثلى حركة الشباب ـ العمال ـ الخ] لوضع اسس الدور الذى يجب ان تقوم به المنظمات الشعبية والثقافية فى دعم التضامن والتعاون الافريقى العربى ، ومن خلال ذلك يتحقق تعارف عميق بين هذه التنظيمات ، يمكن ان تنقله الى اعضائها فى الدول المختلفة ، تمهيدا للقاءات موسعة .

ثانيا : الى جانب اجتماع التنظيمات الشعبية ، فانه لابد من اجتماع ممثلى التنظيمات الثقافية والمهنية ذات الطابع الخاص ، ومثلما قامت روابط الجامعات والمعلمين وعلماء السياسة على المستوى الافريقى مثلا ، فاننا لابد ان ندعو من هذه المنصة الى قيام تجمع صحيح للمؤرخين وعلماء الاجتماع والكتاب والاحصائيين والاقتصاديين الخ . فضلا عن المهنيين مثل الاطباء والمهندسين .

ثالثا : لا شك ان رجال الاعلام والصحافة فى هذه الندوة ، سوف يتحدثون كثيرا عن اهمية توفير مراكز المعلومات وتبادلها والمطبوعات المشتركة . لتحقيق اكبر قدر من المعرفة المشتركة . ولكننى ادعو المجتمعين هنا الى تأييد ما شرعت الجمعية الافريقية بالقاهرة فى الدعوة اليه ، وهو اقامة ندوة خاصة لبحث حجم التفهم العربى لافريقيا كما تعرضها مجالات الثقافة العربية المختلفة [تربوية وعلمية واعلامية] .

كما تتجه النية للدعوة لندوة اخرى عن العلاقات الثقافية الافريقية العربية ، تعرض من خلاله ايضا مدى التفهم الافريقى للقضايا العربية ، كما ترد فى مجالات الثقافة والفكر الافريقى .

ولعل موافقة « ندوة الخرطوم » على مبدا العمل الثقافى المشترك لتعميق معرفتنا بانفسنا وبالاخرين تهيىء آفاقا عريضة لتعاون عربى افريقى فعال ومثمر. ولذا فاننا نتصور ان يصدر عن هذه الندوة نداء بشأن هذه الانشطة ، تضع كل المعنيين بها امام مسئولياتهم التاريخية . ■

وأسهم فى مناقشة الموضوع كلّ من الدكتورة فاطمة عبد المحمود وزيرة الدولة للرعاية الاجتماعية ، وعبد العزيز محمد جعفر .

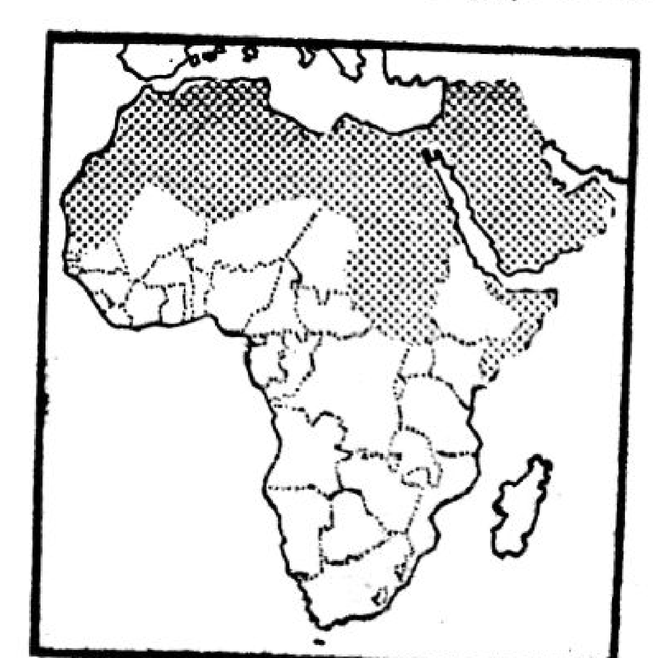
وفيما يلى موجز لاهم أبحاث التعاون العربى الافريقى فى مجال الثقافة والاعلام .

① التعاون العربى الافريقى فى مجال الثقافة والاعلام

عبد المنعم الصاوى

... منذ اتجهت دراسات علوم الانسان ، الى تحديد انماط السلوك الانسانى ، وبيان ما بينها من اختلافات ظهر على الفور تأثير الثقافة على هذه الانماط ، وتأثر كل نمط بنوع الثقافة السائدة . من هنا اتسع تعريف الثقافة ، فلم تعد مقصورة على الاداب وحدها ، وعلى الفنون وحدها ، ولكنها شملت كل المعارف الانسانية التى تشكل العقل والوجدان والارادة كذلك .

... وقد يكون من المفيد أن نضع تعريفا شاملا للثقافة ، يمكن ان يكون اساس البحث عندما نتعرض لاثر الثقافة فى تحديد الموقف الانسانى للاحداث الجارية .



... ان الثقافة هى المحصلة النهائية لافادة الانسان من المعارف والعلوم والاداب والفنون ومن التقاليد والعادات لتطور ملكاته العقلية ومهاراته اليدوية والفنية ، وصقل وجدانه ، ليحرك كل ذلك ارادته ، فى مواجهة الظروف المحيطة به .

وتصبح الثقافة بذلك ، هى الرابطة التى تربط ابناء مجتمع ، لتصبح ردودا فعالة ، ازاء موقف معين ، موحدة أو متقاربة ، وتصبح حركتهم واحكامهم متناسقة ، بحكم ما بينهم من قرب عقلية ووجدانية واخلاقية .

وتدخل الثقافة بهذا المعنى ، فى تكوين الانسان من الداخل ، حتى لتكاد أن تقترب مما تعارفنا على تسميته بالضمير العام .

وبهذا تكون الثقافة خطا شائعا بين أبناء المجتمع ، برغم ما قد يكون بينهم من تفاوت فى درجات التعليم وتحصيل المعارف .. وبرغم ما قد يكون بينهم من تفاوت فى المستوى الاقتصادى

هذه هى الثقافة بمفهومها المعاصر ، ومن أجل هذا فانها تمثل الحد الادنى من الفهم والمزاج والتأثر بموقع الاحداث . وسيكون هناك دائما فرق بين الثقافة بهذا المفهوم ، والعناصر المنتجة لانواع الثقافة ، من الدارسين والباحثين والادباء والفنانين . ان الثقافة كالغذاء ، يدخل فى تكوين الانسان ، وكل انسان يستهلك الغذاء ويطالب به ! ويضمر اذا لم يحصل عليه ، لكن انتاج الغذاء ليس مهمة كل انسان ، والا لم يجد هذا الغذاء من يستهلكه .

يأتى بعد ذلك سؤال ، دائما مطروح عن العلاقة بين الثقافة والاعلام . وهنا ، فان كثيرا من الاراء تتناول هذا السؤال ، باجابات متنوعة ... لكن الملاحظ ان تطورات كثيرة حدثت فى تركيب المجتمعات ، كما أن تطورات أخرى حدثت نتيجة تطور أدوات الثقافة والاعلام معا - فتغيرت معالم كل منها ، حتى كادت كل منهما أن تقترب من الاخرى .

ان التطور العلمى فى وسائل الاتصال الجماهيرى ، قد تجاوز التطور الى الثورة ، ودخلت المنافسة عاملا من العوامل الهامة ، فادت الى تطوير كل من الاعلام والثقافة .

... وبفعل هذا التطور ، لجأ الاعلام الى الثقافة ليزين بها صفحاته ، ويغنى على موجاته عبر الاثير الجاذبية والاغراء ، فيشد اليه الاسماع والابصار . اما من جانب الثقافة نفسها ، فقد أدت التغيرات المختلفة ، الى تغير فى أساليب النشر الثقافى ، بل وفى طبيعة المادة الثقافية كذلك .

وساعد التقدم العلمى والتقدم التكنولوجى ، على دفع الثقافة الى سبيل آخر ، قربها من الاعلام بصورة واضحة .وبهذا نجد أن الاعلام قد وجد ضرورة فى الاقتراب من الثقافة ، لتكتسب المادة الاعلامية الاغراء اللازم، لجماهير الصحف والاذاعة والتليفزيون .

ولذلك وجدت الثقافة انها مهددة بالانعزال عن الجماهير الواسعة ، اذا هى لم تلجأ لوسائل الاعلام ، لتنشر من خلالها بين قطاعات المجتمع . وباستثناء السينما التى تستطيع أن تحقق شعبيتها بنفسها ،فان كلا من الاعلام والثقافة ، قد اقترب من الاخر نزولا على طبائع الاشياء ، ورضوخا للامر الواقع ، والمصلحة المشتركة .

بعد هذا الاستعراض العام لواقع الثقافة والاعلام ، فان علينا أن نتبين اثر كل منهما أو أثرهما معا مجتمعين فى قضايا التحرر الوطنى .

... ان افريقيا على سبيل المثال ، أخذت اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية ،ولغات أخرى برتغالية وبلجيكية والمانية للتعبير بها عن نفسها حين لم تجد وسيلة للتعليم غير هذه اللغات . وحين لم تجد وسيلة لتنظيم الادارة غير هذه اللغات ، لكنها برغم فرض هذه اللغات عليها ،استطاعت ان تتخلص من الاحتلال ، ولم تمنعها اللغة الاجنبية المفروضة عليها بحكم الواقع ، من أن تناضل الغزو ، وان تتخلص منه ، وان تحقق استقلالها . وهناك أمثلة كثيرة تؤكد ارتباط الثقافة والاعلام بالتحرر الوطنى .

• ان الثقافة فى مفهوم هذا البحث ، هى المحطة النهائية لاقامة الانسان من المعارف والعلوم والآداب والفنون ومن العادات والتقاليد ، لتطور ملكاته العقلية ، ومهاراته اليدوية والفنية ، وصقل وجدانه ليحرك كل ذلك ارادته فى مواجهة الظروف المحيطة به .

ولا شك أن الاحتلال هو اصعب التحديات التى توجه الى مجتمع ، وستجد الثقافة ، وهى نبت البيئة ووليدتها ، ومحصلة كل تجارب الانسان ومعارفه وعاداته وتقاليده ، ستجد الثقافة نفسها مطالبة بمواجهة هذا التحدى بالرفض ، ثم بالمقاومة .. ثم بالدعوة الى النضال المسلح لاستخلاص الحق المغتصب .

ومهما حاول المستعمر ، فان الثقافة تظل جزءا اساسيا من تكوين الانسان ، تطالبه بالحرية والتحرر ولاء للارض ، واحتراما للنفس ، وتلبية لنداء التاريخ .

والاعلام هو بالضرورة صوت الجماهير ، ومهما حاول الاستعمار أن يصدر صحفا لحسابه أو يخصص برامج اذاعية تدعو له ، فان المشاعر الاصيلة للانسان ، قادرة دائما على أن تكشف الحقيقة من ركامات الزيف .

ولقد شعرت حركات التحرر الافريقية بخطورة سلاح الثقافة والاعلام ، فاعتبرت الصحافة المناضلة جزءا من حركات التحرير نفسها ، ليتلاحم الناس من خلال الصحف ، بحركات التحرير ، فيصبح النضال أفعل ، وتصبح نتائجه أعم واشمل .

وفى كل انحاء الدنيا ، وعلى مر العصور ، كانت الثقافة الوطنية سلاحا من اسلحة التحرير ،كما كان الاعلام الوطنى حامل الراية دائما فى مقدمة حشود الوطنيين .

.. وقد يكون من المهم بعد ذلك ، وبعد رصد الظاهرة رصدا سريعا ، ان نتأمل ارض الواقع العربى الافريقى ، وما يعانيه من آثار الاحتلال على الثقافة وعلى الاعلام معا ..

اننا ونحن نرصد الواقع الثقافى على الساحة العربية الافريقية ، نعود الى الوراء حيث انعقد المهرجان العالمى الاول للفنون الزنجية فى داكار فى المدة من ٣٠ مارس حتى ٧ ابريل ١٩٦٦ .. ولقد اصدر هذا المؤتمر تقريرا عاما يحسن ان نضعه تحت أنظار المفكرين العرب والافريقيين .. بالاضافة الى كتاب الدكتور عبد المنعم ابو بكر الذى يبين فيه علاقة الفنون الزنجية بالفنون المصرية فى العصور الفرعونية ، وعلاقة هذه الفنون بالفنون الافريقية بصفة عامة .

ولعلّ تقرير المؤتمر وكتاب الدكتور ابو بكر ؟ يجعلنا نتساءل عن وضع الزنجية . هل من المصلحة العلمية والقومية ان يستمر منفصلا عن الفنون الافريقية ، ام تدرس الظواهر العامة لفنون افريقيا ، ثم لا بأس بعد ذلك ، من أن تكون الزنجيه احد فروعها ، وما دامت الفنون الافريقية ، ومنها الزنجية ترتبط بسمات مشتركة ، بما في ذلك الفنون المصرية منذ القدم ، فان الدراسه يمكن ان تؤدى الى سمات مشتركة كذلك بين الفنون الافريقية وفنون قديمة اخرى اشوريه وبابليه وفينيقية ، لتتأكد صلة آسيا الصغرى منذ العصور القديمة ببقية اجزاء القارة الافريقيـة على اتساعها .. انه موضوع مطروح للدراسة .. ولو عنى الدارسون بتقصى الظواهر المشتركة عبر اجيال التاريخ ، فقد تصل الى دلالات عميقة الجذور التاريخية تؤكد العلاقات الثقافية بين آسيا الصغرى وقارة افريقيا .

... بعد هذا يصبح علينا ان نتعرف على الواقع الافريقى العربى الان من خلال الانتاج الثقافى .. وسنختار هنا وسيلتين مختلفتين للتعبير عن الانتاج الثقافى احداهما شاملة تجمع قدرات العقل والوجدان جميعا ، وهى الكتاب . والثانية لها نفس الشمول ، ولكن بأسلوب آخر ، فتبدأ تلقائية ، ثم تستوى او تنتظم بالدراسة ، وهى الموسيقى وفنونها .

.. بالنسبة لانتاج الكتب على المستوى العربى الافريقى ، تشير الاحصائيات الى أن نسبة انتاج الكتب « بالتقريب » فى آفريقيا ٥ر١ فى المائة من الانتاج العالمى بينما يسكنها ١٠ فى المائه من سكان العالم ، ونصيب سكان افريقيا من عدد نسخ الكتب هو ٢٣ كتابا لكل مليون افريقى بينما المعدل العالمى هو ١٥٠ كتابا لكل مليون انسان ، مقابل ٥٣٥ كتاب لكل مليون أوروبى .

أما فى العالم العربى ، فان مجموع الانتاج من عناوين الكتب العربية هو ٥٠٠٠ كتاب كل عام بنسبة ١ فى المائة من انتاج العالم . وبهذا يصل نصيب كل مليون من السكان قرابة ٥٠ أو ٦٠ كتابا .

وبهذا نجد أن مستوى الانتاج الثقافى ينخفض من المعدل العالمى . والكتاب فى النهاية . يمثل بناء حقيقيا فى ادراك الانسان .. ومن ثم فان حملة « الجوع للكتاب » يجب أن تستمر ، على الاخص فى قارتنا وعلى الساحة العربية .

وبالنسبة للموسيقى ، فان أهميتها بين الفنون واضحة ، فهى اللغة التى لا تحتاج لكتابة ولا لقراءة ، ولكنها تحتاج مع ذلك الى التطور .

.. لقد بدات العناية بالموسيقى العربية منذ سنوات محدودة ، وبدات تلعب دورا كبيرا فى حقل الوجدان العربى ، لكنها لاتزال تؤدى بأسلوبها القديم ، ولا بأس فى هذا ، لتعرف أصولنا ، لكن الوقوف ضد القديم لم يعد يكفى لتطور الموسيقى العربية الى آفاق العصر ، حتى لا تضطر اجيال الشباب الى استعمال موسيقى غربية للتعبير بها عن نفسها .

وكذلك حدث اهتمام بعد استقلال دولّ افريقيا بالموسيقى الافريقية ، وبفنون الرقص والغناء ، لكنها تأثرت فى تطورها الاخير ، ببعض المناهج المستوردة ، وباختلاف مذاهب الحكم ، فاختلف الايقاع ، واختلفت فنون الاداء ، مما صار يهدد بضياع الشخصية الافريقيـة أو تفريقها على نظريات متفاوتة فى عالم الموسيقى .

وبعد أن اخترنا مثلين على طبيعة الانتاج الثقافى فى افريقيا وعلى الساحة العربية ، فاننا ننتقل الى الاعلام لنراه بدوره على أرض الواقع .

ولنبدأ بالاذاعة ، على اعتبار أنها وسيلة سريعة ومنتشرة وتخدم كل الطبقات ، بصرف النظر عن قدرتها على القراءة

ووفقا للاحصائيات الدولية ، نجد فى افريقيا ٦٥٠ محطة اذاعة ، مقابل ١١٠٠ر١٩ محطات اذاعية فى العالم ، ١٦ مليون جهاز استقبال فى افريقيا بمعدل ٥٠ لكل الف نسمة ؛ هذا مقابل ٧٠٠ مليون جهاز فى العالم ، بمعدل عالمى قدره ٢٥٠ من الف نسمة تقريبا .

وبالنسبة للتليفزيون ، تقول الاحصائيات الدولية ان فى العالم قرابة ١٥٠٠ محطة ارسال تليفزيون ، ١١٠٠٠ محطة تقوية . ومنها فى افريقيا ١١٢ محطة ، ٣٠ محطة تقوية . اما عن أجهزة الاستقبال فان مجموعها فى العالم اكثر من الفى مليون جهاز ، بمعدل ٨٩ جهازا لكل

٢٢٠ [illegible] ١,٢ الف . وفي افريقيا ١,١ مليون جهاز بمعدل ٢,١ لكل الف .

وبالنسبة للصحافة ، نجد في العام ١٩٦٠ [illegible] صحيفة يومية ، توزع ٣٢٥ مليون نسخة يومية ، بمعدل ١٣٠ نسخة لكل الف ، بينما في افريقيا ٢١٠ صحف ، توزع ٣,٨ ملايين نسخة ، بمعدل ١٩ نسخة للالف .

... [illegible]

[illegible]

[illegible]

لقد سجلت حركات التحرر على الارض العربية والافريقية مواقف رائعة لجماهير المناضلين وادت الى نتيجتها من خلال وحدة الفكر ووحدة المصير ، بالنسبة للمواقف الوطنية والقومية .

ان النداء بالحرية وتوحيد الارادة ، كان يجد الصدى لدى جماهير الشعب العربي وجماهير الشعوب الافريقية ، بل ان اتصال الشعوب في هذين المنطقتين قد اثبت صلابته في مواجهة محاولات الغزو من الداخل او من الخارج .

وما من قضية لتحرير افريقية ، الا وكان لها اكبر الصدى واعمقه في النفس العربية ، وكذلك كانت مشاعر الافريقيين شديدة التعلق بقضايا التحرر الوطني على الارض العربية .

[illegible]

٣ التنوع الثقافي والوحدة القومية في تجربة السودان

بونا ملوال مادوت

في هذه الانواع من الحقب الثورية التي نعيش فيها اليوم ، فان التفكير في الدور الذي تلعبه الثقافة في العلاقات الانسانية ، ينبغي ان يأخذ في حسبانه ، احساس الشعوب باسهاماتها النشطة في عملية اتخاذ القرارات التاريخية واقتلاعها بسهولة من اساليب الحياة والتقاليد العتيقة.وينطوي التفاعل على اكثر اوجه التعبير تنوعا وترابطا في الاغلب .في المؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع . انها عملية تجمع متعددة السببية تغلب فيها عوامل ، واحيانا حوادث كثيرة ، ادوارا حاسمة . وليس هناك مجتمع يستطيع ان يصمد امام ضغط هذا العالم سريع التغير ، دون ان تمضي ثقافاته التقليدية في عملية تغيير نفسها . ان ضغوط تقنية الانتاج والنظام الاقتصادي الذي تقيمه ، والمناخ المعنوي والثقافي الذي تفرضه على المجتمع المعاصر ، قد وصلت الى درجة من القوة ، جعلت من الصعب على ثقافاتنا التقليدية ان تقاومه دون تغييرات .

ومن المستحيل ان نعكس التنوع ، بل وربما التعدد المتناقض احيانا ، وفي الاتجاهات الثقافية لاي مجتمع في دراسة واحدة قصيرة . ولذا فقد اخترت هنا ان ابحث في الدور الذي لعبته الثقافة وتلعبه في المجتمعات السودانية المعاصرة . ولقد اعطيت هنا امثلة عن الدول ذات التعددات المتشابهة كما هي الحال في فلسطين وافريقيا الجنوبية ، حيث بقيت هناك مواجهات ثقافية وسياسية بين الاهالي الاصليين . الشعوب العربية او الافريقية من ناحية ؛ واليهود او الاقليات البيضاء المهاجرة من ناحية اخرى ، لكن هذه الامثلة اعطيت بطريقة عابرة . ولم يكن الهدف منها احقاق العدل في هذه المواقف بالغة التعقيد التي قد تتطلب في حد ذاتها معالجتها في دراسة منفصلة .

عندما يتحدث الناس عن الفروق الثقافية في بلد ، والصعوبات التي تسببها هذه الفروق لاستقرار ووحدة الامة ، فان الناس دائما ما

برتكون خطأ شائعا عندما يظنون ان الثقافة شيء يعتز به الشعب اكثر من اعتزازه باي ملكيه و ممتلكات اخرى . وتأسيسا على تجربتنا في السودان ، وتأسيسا بالمواقف المتحدة في اماكن اخرى ، حيث توجد سمات ما يبدو انه صراع ثقافي ، فان الفروق الثقافية تخدم كثراء لحياة الامة اكثر من كونها سببا لصراعاتها . وقد ترفض جماعة ثقافيه موقفا دينيا معينا لكونه يمثل تهديدا لاسس معتقداتها التقليديه التي بنت عليها نظمها الاجتماعي . وربما تقبل جماعه ثقافية اخرى وضعا اقتصاديا . لانه اما انه يعزز هيكلها التقليدي ، واما انه لا يشكل تهديدا لايمانها بالملكيه الشخصيه .

وقد اتصفت بالسودان ، في السنوات التالية مباشرة على الاستقلال وخلال سنوات الحرب الاهلية ، سمعة سيئةباعتبارهبلدا تقوم فيه الحرب بين ثقافتين ودينين ضد بعضهما . وكان يقال ان الاسلام والعروبة قد ضمتا صفوفهما ضد المسيحيه والافريقية ، ولا اظنني . بعد احداث عام ١٩٧٢ التي انهت الحرب الاهلية في السودان ، في حاجة الى ان اثبت هنا كم كان هذا الاعتقاد خاطئا . ان تسويه مشكلة السودان الجنوبي ، وتحقيق الوحده الوطنيه في السودان . مؤشر على ان التنوع الثقافي يقدم اساسا جيدا للاثراء والاستثارة القوميتين . لكنه ، على اية حال ، من اجل ان تنجح الاتصالات الثقافيه بين الجماعات في تاكيد الوحدة الوطنية ، فانها يجب أن تقوم على اساس من الاحترام المتبادل للمواقف الثقافيه لكل جانب وممارساته . اما اذا فرضت هذه الاتصالات بالقوة او بوسائل تمييزية كما هي الحال بين اليهود والعرب في الشرق الاوسط ، او كالحالة بين البيض والافارقة السود في افريقيا الجنوبيه ، فمن المحتم ان يحدث فشل في الاتصالات الثقافية .

ان الصوره المشوهة التي ابتلى بها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمشهد الخاص بالوطنيه السودانيه ، يمكن ان نجد لها تبريرا في كل من المعتقدات المتصلة بهذا المشهد الوطني نفسه ، وفي الاساليب التي حاولت بها الحكومات الوطنية في ذلك الوقت ممارسه جهودها من اجل تسويه قضايا الخلافات الوطنيه . فقد حاولت حكوماتنا الوطنية ان تقيم نوعا من نظام الحكومه التحرري الاوروبي الغربي . ووجهت هذه الاحزاب السياسيه نحو احساس زائف بالقوميه ، وتم استيعاب

الحقوق السياسية للافراد في الاستقلال كمثل اعلى نبيل . وكنتيجة لهذه التجربة ، فقد كان علينا في هذه البلد ان نخوض تجربة ماتزيني ، التحرري الايطالي الكبير الذي منح النظام الليبرالي في الحكم عناصره وقوته . ان جيوزيبي ماتزيني ، الذي نقل الحركة الليبرالية الى ارضية القومية ، توصل الى ان « المنفى هو حضانة الوطنية ، كما ان الكبت هو مدرسة الليبرالية » . وقد استنتج ان الجماعات الوطنية قد تشترك في نفس التطلعات الوطنيه من اجل الاستقلال ، لكنهم ان لم يشتركوا في الارضيه المشتركة حول الثقافة القومية ، والتنمية السياسية والاجتماعية ، فان كبريات نظريات الليبرالية لن توجد بينهم بالضرورة .

ان فحص النظم السياسية في حقبتنا الاولى من الاستقلال في السودان ، تكشف عن ان الاطلاق الذي اعطى لنظرية القومية دون ايلاء تفكير كثير للافراد الذين تكون الامة منهم ، قد انكر كلا من الوحده الوطنية التي هي نتاج الديمقراطيه . والحرية القومية التي تنتمي الى نظرية الحرية . وكان السودان امة حاولت أن تجعل لمبادىء القوميه ، الهيمنة فوق كل شيء آخر . وقد تأسست على التفوق المستمر للارادة الجماعيه ، التي زاولناها من جانبنا ، رغم ان ذلك لم يكن ضروريا من قبلنا ، والتي كانت شرطا لازما لوحده الامه . لابد ان يختلف معها اي تاثير آخر . ولم يكن لاي التزام ان يجد اي صلاحية ضدها ، وكما لاحظ اللورد آكتون ذات مرة .

« ان مثل هذه الامة مؤسسة على تحدى التحرك المعدل للقضايا الخارجية . للتقاليد والحقوق القائمة . انها تلغي حقوق ورغبات السكان . وتستوعب مصالحهم المتشعبه في وحده زائفه . وتضحى بميولهم وواجباتهم المتعدده في سبيل مطلب الوطنيه الاعلى ، وتسحق كل حقوقهم الطبيعية وكل الحريات المعترف بها من اجل هدف تبرئة نفسها » .

وفي الاحداث المتغيرة في السودان ، اقامت ثوره مايو ١٩٦٩ حكومة مصالحة وطنيه . وقد عبر نظام الحكومة نفسه بطريقه تقدميه ، فقد تم احداث توازن بين الاسباب الخارجية للانقسام ، وتحققت الوحدة الوطنية . وكشفت لنا عملية المصالحه ، عن ان خلافاتنا لم تكن عرقية صرفة ـ كما هي الحال بين العرب والافارقة السود من

[illegible]

مقد ونة على طول الحدود ، لكى يدرك فى الواقع انه يوجد هناك مما يوجد فى السودان ثقافيا اكثر مما يحقق .

وكما قلنا من قبل ، فان من الصعب تصنيف شعب السودان على اساس عرقى مميز . فالسودان هو افضل برهان حى على حقيقة ان العروبة تضم خليطا زنجيا . ويمكن ملاحظة هذا التقارب فى الثقافة والخليط الجنسى للعرب والافارقة ، حتى فى اماكن مثل الولايات المتحدة الامريكية بين الامريكيين السود ذوى الاصل الافريقى . ولابد ان السودانيين هم الذين التقوا بالامريكيين السود فى لحظة انتفاضتهم السياسية فى الولايات المتحدة ، وخلقوا المشاعر الطيبة السائدة حاليا بين الامريكيين السود والعرب . وينظر الامريكيون السود الى العرب على انهم اشقاؤهم المباشرون ، بل وربما اخوتهم . ويشبه السودانيون العرب الامريكيين السود . ان الامريكيين السود الذين يسافرون الى افريقيا يعودون الى الولايات المتحدة بانطباعات افضل عن الخليط العرقى الافرو عربى ، وذلك عندما يزورون السودان . وقد قال و . ا . ب ديبوا ، وهو واحد من الاباء الامريكيين السود المؤسسين للافريقية الشاملة ، ذات مرة عن السودان :

« ان أى واحد يسافر الى السودان ، يعرف ان معظم « العرب » الذين التقى بهم ذوو جلود سوداء ، بل سودا بالفعل احيانا ، ولهم فى الغالب ملامح وشعور شبه زنجية ربما تكون نوعيتها زنجية تقريبا . فالواضح انهم افريقيا . ان تعبير « عرب » غالبا ما يؤدى الى سوء الفهم ، لقد كان العرب على درجة من التماثل مع الزنوج بلغت حد رسم خط مطلق للون » .

وقد توجه سودانى جنوبى الى الولايات المتحدة لاول مرة فى الستينات ، عندما كانت الحركة السوداء فى امريكا تحتل رءوس عناوين صحافة العالم ، وحرص على الذهاب الى حى هارلم فى مدينة نيويورك ليشاهد بعضا من مراتعه المضطهدين التعساء . واصطحبه بعضهم الى هناك ، وبعد ان سار فى شوارع هارلم لمدة ساعات دون ان يبدو انه قابل السود ، التفت الى اصدقائه السودانيين وسألهم :

« اين الزنوج ؟ » مضيفا انه ان كل الناس الذين

كان يقابلهم هم الزنوج . فأجاب بخيبة امل شديدة « لكن هؤلاء الناس عرب . كيف يمكن لهم ان يسموا انفسهم زنوجا ! » . وكان بالطبع قد ترك وراءه فى السودان اهله ذوى الجلود السوداء يحاربون العرب ذوى الجلود السمراء !!

ويمكننا ان نورد امثلة لا حصر لها على ذلك النوع من الحيرة التى خلقها هذا الخليط العرقى والثقافى الجيد فى السودان .

ان السودان الحديث ، باعترافه بحتمية التنوعات فى دولتنا ، يقوم على مبدا ان الامة اساسية ، لكنها ليست بالضرورة العامل الاسمى فى تحديد شكل الدولة . ان الدولة السودانية منظمه الان وفقا لنظرية التنوع فى الوحدة والانسجام فى الوحده لا التطابق والانسجام . وهى لا تهدف الى تغيير تعسفى ، وانما الى احترام حذر لظروف الحياه القائمه ، انها تطيع القوانين ونواتج التاريخ لا التطلعات نحو مستقبل مثالى .

③ التنــوع الثقافى والوحــدة القـــومية فى أفريقيـــا

محمد عمر بشير

... ان تعريف ما هى الثقافة او ما ليس منها ، يتضمن أن كل شعب أو مجموعة شعب لها ثقافتها الخاصة بها . ولذا فاننا نتحدث عن ثقافة اوروبية ، وثقافة أمريكية ، وثقافه عربيه ، وثقافة افريقيه . وليس من الضرورى ان تكون هذه الثقافات منغلقة عن بعضها . فالثقافة الامريكيه ، برغم تميزها عن الثقافة الاوروبية ، قريبة منها – بل انها ، فى الواقع فرع من الثقافة الاوروبية . وايضا فان الثقافة العربية والثقافة الافريقية مرتبطتان . فكلا الثقافتين قد استعارتا من بعضهما وتأثرت احداهما بالاخرى . فسبعون فى المائة من اولئك الذين ينتمون الى الثقافة العربية يعيشون فى افريقيا . واللغة العربيه تتكلمها مجتمعات كبيرة فى افريقيا . وقد استعارت السواحلية والهوسا الى حد كبير من اللغة العربية .

والاسلام ، الذى ينتشر فى افريقيا باتساع ، يمثل مصدرا آخر من مصادر المشاركة كذلك فان المسيحية عامل آخر من العوامل المشتركة بين افريقيا والعالم العربى .

وبالاضافة الى ذلك ، فان كلا من العالم العربى وافريقيا يشتركان فى تجربة واحدة هى وقوعهما فى وقت واحد تحت استعمار الدول الاوروبية .

وايضا فان الثقافة الافريقية ، لم تنعزل عن الثقافة الاوروبية ، فقد تأثرت بالثقافة الاوروبية . ولعل اسهامها فى الثقافة الامريكية اكبر بكثير مما هو معروف ومقر .

وعليه فاننا نستطيع شرعا ، ان نتحدث عن ثقافة افريقية مميزة ، لكنها ليست منعزلة عن الثقافات الاخرى . هذه الثقافة الافريقيه لها خاصيتان رئيسيتان هما : التنوع والوحده . وكلا الخاصيتين ليستا على اية حال مقصورتين على افريقيا وحدها . فأوروبا وآسيا وامريكا يتسمون بالمثل بخاصية تنوع الثقافات . وليست هناك ايه قارة ، بما فى ذلك افريقيا ، استطاعت ان تنجو من الصراعات التى تنشأ من التنوع الثقافى .

التنوع الثقافى فى افريقيا

ليس امرا جديدا وصف افريقيا بانها قارة متنوعه الثقافات ، او انها لوحة من الامم . ولا يمكن على اية حال ، تلخيص هذا التنوع عن طريق الاشارة الى الفروق بين الماضى والحاضر ، والفترات التى سبقت الاستعمار وفترات الاستعمار ، او مستويات التنميه الاقتصادية . كما انه لا يمكن شرحه عن طريق وضع قائمه بعدد القبائل التى تسكن القاره .

ولذا فاننا سوف نصرف النظر عن استخدام كلمتى « قبيلة » و « عرق » ، ونعمم معاييرنا للتنوع على أساس الناس والجماعات الثقافيه ، ففى افريقيا « التى يحتمل ان تكون مهد الانسان » ، كما فى اى مكان آخر ، فان المجتمعات التقليدية شملت أناسا اشتركوا فى مجموعة كاملة من السمات التكنولوجيه واللغوية ، وغير ذلك من السمات الثقافيه التى ميزتهم عن غيرهم من الجماعات الاخرى . ويضع جورج ب . مردوك قوائم وأوصافا لما يقرب من ٨٥٠ مجتمعا افريقيا تقليديا . الامر الذى يعنى بالتالى ٨٥٠ ثقافة مختلفة .

غير ان هذه القوائم ، على اية حال ، تعتبر غير مرضية ، نظرا لانها لا تأخذ فى اعتبارها التطابق فى بعض المناطق ، والثبات عبر حقبة من الزمن ، والمثابرة على الاختلاط ».

ولذا فان ثقافات افريقيا قد تم تجميعها سويا فى عدد قليل من المجموعات الكبيرة . وقد استخدمت فى ذلك معايير مختلفة .

وقد قام هيرسكوفيتش بواحدة من أولى المحاولات فى هذا الصدد ، فى عام ١٩٢٤ . فقد رسم خريطة لعشر مناطق ثقافية فى افريقيا لا فى محاولة لوضع تعريف دقيق للثقافة ، وانما اشار اليها ببساطة على انها « طريقة حياة الناس » ...

كما قام آلان ب . ميريام بمحاولة مماثلة لوضع خريطة لثقافة افريقيا . « كانت الموسيقى هى التركيز والاساس فى اعادة تجميع الثقافه الافريقية . وكان تبرير ذلك : ان الموسيقى عامل اكثر علانية وتداخلا فى المجتمعات الاميه عنها فى المجتمعات المتعلمة . فالموسيقى فى المجتمعات الاخيرة ، هى اساسا وسيلة ترفيه ، فى حين انها فى المجتمات الاولى توجد فى كل حياة المجموعة .

وطبقا لهذا المعيار ، فانه يمكن تقسيم افريقيا الى سبع مناطق موسيقية تتطابق كثيرا او قليلا مع المناطق الثقافية التى رسمها هيرسكوفيتش .

وقد استعملت اللغة ايضا كمعيار لرسم خريطة المناطق الثقافية فى افريقيا .

لقد وصفت افريقيا ، فيما يتعلق باللغات ، بأنها واحدة من اكثر المناطق تعقيدا . فقد قيل ان هناك ما لا يقل عن ٨٠٠ لغة فى افريقيا ، وذلك — وفقا لراى ج . هـ . جرينبرج — تقدير يبخس الحقيته . وجرت عدة محاولات لتصنيف اللغات فى افريقيا ، نذكر من بينها ما قام به كل من ليبسيوس ، وميولر ، وماينهوف ، ووسترمان وجرنيبرج . ووفقا لما ذهب اليه آخر هؤلاء ، فان لغات افريقيا يمكن تجميعها فى خمسه عائلات عظمى مميزة . هذه المجموعات الخمس او العائلات تغطى ٩٨ فى المائة من منطقته وسكان افريقيا . وبالاضافة الى هذه المجموعات الخمس ، فهناك سبع مجموعات لعائلات اللغات او اللغات الفرديه تغطى نسبيا مناطق صغيرة .

وبالاضافة الى هذه العائلات الاثنتى عشرة ، فهناك اللغة المالاجاشية التى تستخدم فى مدغشقر ، واللغة الميروية وهى اللغه المنقرضة للميروى ، التى هى ثقافة السودان الحالى فى الازمنة السحيقة ، والتى لم تحل رموزها حتى الان .

وقد انتج ج . ب . ميردوك ، على اساس العمل الذى قام به جرينبرج ، تصنيفا مؤقتا للمخزون اللغوى والعائلات الفرعية فى افريقيا .

ويلاحظ ان هذه الخريطة للغات الافريقيه تشبه تلك الخريطة التى رسمها هرسكوفيتش للمناطق الثقافية ، وخريطة المناطق الموسيقيه التى رسمها ميريام . وبالاضافة الى ذلك فانه يلاحظ أن اكبر تنوع فى اللغات يوجد فى السودان . فتوجد فيها العائلات العظمى ، والفرعية الفيرية والهامية والكافورية والكومانية والكوردفانية . وذلك أمر له مغزى كبير فى تصنيف الثقافة ورسم خريطتها فى السودان .

وكانت احدى الخلاصات التى توصل اليها جرينبرج عن اللغات الافريقية وتنوعها ، ما يلى :

« ان اللغات فى افريقيا ، فى اشتراكها فى السمات الرتيسية ، تؤكد تعقد أصولها ، وفى اختلافها فى المناطق تتفق فى النمط العام مع الجوانب الاخرى للثقافة الافريقية . وهكذا أيضا فان التأثيرات الاسلامية المتلاحقة طويلة المدى ، والتى صاغت الى درجة كبيرة انماط حياة الناس الزنوج فى السودان بأكمله ، وفى كثير من شرق افريقيا ، بل وحتى جنوبها ، تجد انعكاساتها فى الكمات العديدة التى تعود فى أصلها النهائى الى اللغة العربية ، حتى بين الناس غير المسلمين » .

وفى معظم أنحاء القارة ، فان التأثير الاوروبى على اللغات الافريقية — مقارنا بالتأثير العربى — يعتبر ضئيلا للغاية .

وقد وضع دافيد دالبى تصنيفا آخر للغات الافريقية ، نتجت عنه تسعون وحدة ، كلها فيما عدا اثنتا عشرة منها تقع فى حزام واحد يمتد عبر القارة من ساحل السنغال فى الغرب ، حتى مرتفعات أثيوبيا وشرق افريقيا شرقا . واسماه الحزام الجزئى المتفرع من الصحراء حيث استخدمه لتقسيم افريقيا الى ثلاثة احزمة للغات هى : الشمال ، والمتفرع من الصحراء ، والجنوب ، أى ثلاث مناطق للغات .

ومرة أخرى ، فان تنوع الثقافة يعزى الى تنوع

المعتقدات فى افريقيا ، الاديــان التقليــدية والمسيحية ، والاسلام .

وتعتبر الاديان ، واللغــات ، والمــوسيقى ، والفنون ، بعضا من مصادر التنوع الثقافى فى افريقيا .

لذلك فان هذا التنوع بغض النظر عن المعايير المستخدمة فى المدخل اليه ، يعد حقيقة فى القارة . لكن ذلك لا يمكن ، على اية حال ، ان يفسر على انه ايحاء بالانغلاق أو الانعزالية . ومهمــا كـانت المناطق الثقافية التى تقسم افريقيا اليها ، أو التقسيمات التى نقوم بها ، فان هذه الاقســام والمنــاطق تتــداخل بين بعضهــا وتتقــاطع معها . ان قائمة الفروق بين منطقة وأخرى ، او بين شعب وآخر ، يمكن أن تمتد الى ما لا نهاية ، لكن التشابهات لا تقل ابهارا عن الفروق .

الاستعمار والثقافة الافريقية :

لقد اسهم الاستعمار ، والتجربة التى خاضتها افريقيا خلال الفترة الاستعمارية وما بعدها ، فى تطوير وحدة ثقافية بين ثقافات افريقيا المتنوعة . فقد فرض الاستعمار اساليبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على افريقيا باسرها . وعلى الرغم من أن اثر ودرجة هذا الفرض قد اختلفت من بلد لاخر ، ومن نوع حكم استعمارى للاخر ، فان العناصر الاساسية بقيت قائمة . ان الفروق بين الاساليب الاستعمارية المختلفة ، على قدر تعلق الامر بأفريقيا ، لا يجب المبـالغة بصددها . فالاستعمار البريطانى ، والفـرنسى والالمانى ، والايطالى ، والبلجيكى ، والاسبانى ، والبرتغالى هو نفس الاستعمار اساسا ، وكلهم ينهلون من نفس الحضارة . وكانت المحصـلة النهائية هى فرض ثقافة موحدة ، فكانت التجربة التى خاضتها المجتمعات الافريقية ، برغم عدم تطابقها ، متشابهة فى كل مكان .

ويظهر هذا التشابه فى حقيقة أن تأثير الثقافات الاوروبية فى افريقيا ، كان فى غالبيته مقصورا على جزء صغير من السكان فى أى بلد ، فهى مجموعة صغيرة . وهى الصفوة ، فى التى وجدت هويتها مع القيم الثقافية للنظم الاستعمارية . أما الجماهير الريفية ، والتى تشكل ٨٠ فى المائة من سكان افريقيا ، فلم تمسسها القيم الاوروبية . ولكن ذلك لا يعنى ان هؤلاء لم يتأثروا بالاستعمار وقيمه ، او ان درجة تطابق الصفوة واندماجها فى كل افريقيا كان بالقدر نفسه .

وكانت الادوات الرئيسية التى استخدمت لفرض القيم الثقافية الاوروبية ، هى النظام الاقتصادى الاستعمارى والنظم القانونية والتعليمية . فقد تم تركيب الهيكل الاقتصادى للدول الافريقية ، بحيث يضمن ارباح الاوروبيين ، ويصل بها الى أقصى حد . وحلت المنافسة وجنى الارباح محـل الاقتصاديات التقليدية القائمة على أساس التعاون واشباع الحاجيات المحلية فى المقام الاول .

وحلت المفاهيم والرموز القانونية الاوروبيـة محل القوانين العادية . اما نظام التعليم الافريقى التقليدى الذى جمع بين كل من التعليم والاسهام فى نشاطات المجتمع اليومية ، فقد استبدل به نظـام جديد ، كان ينتزع الاطفال بعيدا عن بيئتهم ، ويضعهم داخل مدارس تحوطها الاسوار ، ويلقنهم التعليم بلغة أجنبية . واصبحت المهمة الرئيسية للمدارس ، هى تخريج الكتبة والاداريين الذين سوف يحركون أداة الحكومة .

وقد كانت اللغة ، باعتبارها وعاء هاما للثقافة ، أداة هامة فى نشر الثقافة والقيم الاوروبية . فالصفوة الذين استطاعوا ان يتمكنوا من ناحية اللغات الاجنبية ، استوعبوا ايضا المواقف والقيم الخاصة بالحضارة الاجنبية . وفى منطقة الدين ، وهو وعاء آخر للثقافة الاوروبية ، فقد حصلت المسيحية الاوروبية على ترقية ملحوظة بفضـل المبشرين الاوروبيين . وتنافست على روح الافريقى بعثات تبشيرية أوروبية ، كانت بعضها فى أحيان معادية لبعضها الاخر .

ومن الصحيح ان هذه الظروف التى خلقها الاستعمار والصفوة الذين تربوا فى أحضان القيم الاوروبية ، هم الذين أدوا فى النهاية الى بزوغ الحركات المناهضة للاستعمار فى افريقيا . وكانت حركات الاستقلال الوطنى فى جوهرها ، تعبيرا عن الرغبة فى تأكيد الثقافة القومية والوحدة القومية . واصبح معنى التحرر السياسى فى الوقت نفسه تحررا ثقافيا . فالاخير أمر يتعين تحقيقه . وقد مثل الاستقلال ، تماما كالاستعمار ، تجربة أخرى مشتركة عملت على تنمية الوحدة بين الجماعات الثقافية المتنوعة فى افريقيا . وكان أساس هذه

الوجوه هو العدو المشترك والاهداف المشتركة ؟ وسرعان ما توصل القادة الوطنيون الافارقة الى أنه بالرغم من الثقافات المتنوعة ، فان تطلعاتهم وقدرهم كانت هي نفسها .

ان أوجه التشابه في النظم السياسية والمنظمات التي ظهرت عقب الاستقلال ، قد أكدت أكثر من أي شيء آخر ، أوجه التشابه بين الثقافات المتنوعة . وتسود أمريكا الان : النظام الرئاسي ، ونظام الحزب الواحد ، والاقتصاد المركز والموجه ، وتبنى النموذج الاشتراكي في الاقتصاد . وتلك مؤشرات على تراث ثقافي وتجربة وتطلعات مشتركة . ولم تحل التنوعات الثقافية دون قيام مؤسسات سياسية متشابهة . والتفسير الاساسي لتشابه المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تطورت عقب الاستقلال ، هو الوجود المسبق لثقافة مشتركة تربط أمريكا بأسرها .

وبجانب ذلك ، فقد كانت هناك الحركة الافريقية الشاملة . وعلى الرغم من أنها جاءت بوحي من الخارج ، بوساطة المثقفين من ذوى الاصل الافريقي في أمريكا والهند الغربية ، فان الافريقية الشاملة كانت نقطة تجمع وتنظيما للوحدة . ولقد تجاوزت الافريقية الشاملة في نشاطاتها وبرنامجها السياسي ، الحدود المجحفة التي خلقها الاستعمار والتنوعات الثقافية . وعمل الكينيون ، والغانيون ، والمصريون ، والسيراليونيون والسودانيون ، وغيرهم من اجل نفس المثل العليا.

وكان التجلى النهائى لهذه الوحدة هو انشاء أداة لا يكون هدفها الرئيسى تجاهل الثقافات المتنوعة وترقية الصراع فيما بينها ، وانما يكون هذا الهدف هو تسخير هذه التنوعات . بهدف تنشيطها في نفس الاتجاه الواحد ، ولقد أثبتت تجربة السنوات العشر من عمر منظمة الوحدة الافريقية ، بما لا يدع مجالا للشك ، ان الوحدة مع التنوع ليست ممكنة فحسب وانما هي مطلب أساسي للتحرر الاقتصادي والثقافي .

وكان التناقض في هذا الموقف ، يكمن في ان الصفوة ذاتها التي أصبحت مجتمعاتها تنظر اليها على أنها غريبة عنها وعن المجتمع الافريقي ، هي التي تدعو الى هذا الدور وتعمل على تحقيقه . والسؤال الذي يثور الآن هو : هل تستطيع الصفوة أن تفعل ذلك

ان الاستعمار ، والاستقلال ، والافريقية الشاملة ، والتنظيمات الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة ؛ كلها قد أسهمت في ترقية أساس مشترك للتحرك . على الرغم من التنوعات على المستوى القطري .

التنوعات الثقافية والقومية

هناك وصف يطلق على غالبية الدول الافريقية ، ويطلق أيضا على القارة ، هو أنها دول ذات ثقافات متنوعة داخل حدودها . وفي المقام الاول ، فان هذه الظاهرة ليست غريبة على الدول المفردية في أمريكا . بل ان قليلا جدا من الدول في العالم لا يوجد فيها هذا التنوع . فبريطانيا ، وفرنسا ، واسبانيا ، وبلجيكا ، وسويسرا ، والهند والباكستان ، والصين ، والملايو ، والعراق ولبنان هي مجرد أمثلة بسيطة على الدول التي تقع خارج أمريكا وتوجد فيها تنوعات ثقافية . وقد يختلف أساس التنوع ودرجته من بلد لآخر ، وتختلف بالمثل المظاهر والتعبيرات عن هذا التنوع ، وذلك اعتمادا على التجربة التاريخية ـ بما في ذلك التجربة الاستعمارية ـ وعلى مستوى التطور الاقتصادي ونظام الحكومة . الا أن الموضوعات والتعقيدات واحدة أساسا .

التنوع الثقافي في السودان

لقد وصف السودان بأنه عالم أفريقيا مصغرا ، بمعنى أن هناك العديد من التنوعات في السودان بنفس القدر الموجود في أفريقيا . صحيح أن هذا الوصف حقيقي بالضرورة . لكنه لا يجب المبالغة فيه .

وعلى الرغم من أن العوامل التاريخية هي التي حددت الى مدى بعيد ، توزيع الشعوب المختلفة التي تشكل سكان السودان ، فان البيئة الطبيعية أثرت الى حد كبير في أساليب حياتهم . وقد تم تقسيم السودان ، في كل الكتب التاريخية والسياسية ، الى منطقتين تقليديتين . هما الشمال والجنوب . وقد تم ذلك على أساس الدين ولغة التفاهم ، وذلك يفترض أن اللغة العربية والاسلام قد خلقا جماعة متجانسة وثقافة متجانسة ، بغض النظر عن العوامل العرقية .. غير أنه لا يمكن التسليم بصحة مثل هذا الافتراض . فليست كل الجماعات في السودان الشمالي ، شمال خط ١٠ ، قد تأثرت بالاسلام أو تعربت بنفس الدرجة

ففى السودان الشمالى توجد جماعات وشعوب مثل البيجا ، والنوبة ، وشعب جبل النوبة والفور ، تنظر الى نفسها على اعتبار انها جماعات متميزة فى السودان الشمالى .

وينطبق نفس الشئ على السودان الجنوبى ، حيث تختلف طريقة حياة النيلوتى وثقافتهم عن غيرهم . ويلاحظ ان بعض هذه الجماعات ، تتناثر عبر حدود السودان وتشكل جماعات اكثر تلاحما مع بعضها من جيرانهم الدين يعيشون معهم داخل حدود البلد : مثل النوبيين فى المديرية الشمالية ومصر ، وبنى أمير فى ارتيريا ومديرية كسلا ، والمساليط فى دارفور وتشاد ، والزند فى المنطقة الاستوائية وزائير وجمهورية افريقيا الوسطى ، والاتشولى فى المنطقة الاستوائية واوغندا ، والنوير والشلك فى النيل الاعلى واثيوبيا .

ان رسم خريطة ثقافية للسودان ، عملية يجب أن تأخذ فى اعتبارها الملامح الطبيعية والتاريخ ، والنظام الاقتصادى فى الانتاج والتوزيع ، واللغة المستخدمة فى الحديث ، والمعتقدات الدينية ، ومزاولة الرقص ، والموسيقى والفن ، وكل العوامل الاخرى التى تسهم فى الثقافة .. ويمكن القول ان عملية الانصهار تحدث فى كل وقت ، وان من المحتم بزوغ ثقافة سودنية قومية ، فيما لو أتيحت لها السياسات والمواقف الصحيحة .

السياسة الاستعمارية والتكامل القومى

خاض السودان فى تاريخه حقبتين استعماريتين ، كانت أولاهما فى الفترة ما بين ١٨٢٠ و ١٨٥٥ والتى عرفت باسم النظام التركى المصرى وكانت السياسة المتبعة مع الجماعات المختلفة التى تعيش داخل حدود السودان « والتى لم تكن تختلف الى حد كبير عن حدود اليوم » قد اتسمت بالاستغلال الاقتصادى المباشر ، بما فى ذلك الرفاهية غير الرسمية ، واحيانا الرسمية ، فى تجارة العبيد . وكان نشوء العبودية وتجارة العبيد ، قد أثرا على العلاقات المتبادلة بين الجماعات العرقية .

وقد عمل الموقف الاستعمارى . بكل ما زاوله من نشاطات وعمليات القهر ، على خلق قضية مشتركة تجاوزت الخلافات القائمة بين جماعات السودان العرقية . فلقد أصاب الثورة المهدية النجاح ، بسبب الدعم الذى تلقته من جماعات الشعب المختلفة فى مختلف الانحاء فى البلد . بل ان المهدى نفسه جاء من جماعة ثقافية مختلفة عن جماعة خليفة عبد الله الذى يليه فى القيادة واكبر مساعديه الحربيين . وقدم شعب السودان الشرقى والسودان الغربى قوة القتال الرئيسية . كذلك جاء الدعم من جماعات السودان الجنوبى . ولم تكن الجهادية قوات سوداء صرفة من الجنوب ، لكنها ضمت أيضا بين صفوفها جماعات اخرى من اجزاء اخرى من السودان . وجاء قواد جيشه من الاجزاء المختلفة من البلد ، ولم يكونوا ينتمون الى جماعات عرقية واحدة . فقد كان عثمان دجنا من البيجا . وجا أحمد أبو انجه من جبال النوبة . وكان محمد الخير من بربر .

وفى الوقت الذى أطيح فيه بالمهدية ر كان قد تم خلق قدر كبير من العلاقات والانسجام والانصهار بين الجماعات العرقية . وكانت نواة الامة السودانية قد خلقت .

وقد عملت السياسة الاستعمارية منذ البداية ، على نفتيت هذا الانجاز واحباطه . وفى المقام الاول ، فان السياسة التى اتبعت لم تعالج السودان كبلد ، بل كسودانيين : سودان شمالى كان جله مسلما وعربيا ، والسودان الجنوبى الذى كان وثنيا ، وجله من الزنوج . وجرى تجاهل وجود الاختلافات بين هذه التقسيمات الواسعة ، أو على الاقل لم يكن يعترف بها فى السياسات اليومية المستمرة .

ولم ينطبق ذلك على العلاقات الشمالية الجنوبية وحدها ، بل امتد الى داخل الشمال والجنوب . فقد اتجه نظام الادارة الاهلية ، الى خلق الجدران بين الجماعات الثقافية المختلفة ، وبالتالى عزلها عن بعضها بعضا . ولم تكن تتم تنمية الاتصالات الثقافية ، الا حينما كان يرى تطوير برامج القطن وخطوط السكك الحديدية . وأصبحت الجزيرة ، والخرطوم ، وعطبرة ، وبور سودان ، وكسلا والعبيد مركزا اجتذبت الناس من أنحاء البلد المختلفة .

ولم يكن متوقعا من الاستعمار أن يشجع هذه القوى والعناصر التى قد تؤدى الى ترقية الوحدة أو التكامل . ومع ذلك فانه من الممكن افتراض أن

درجة كبيرة من التجانس كانت قد خلقت لدى نهاية الحقبة الاستعمارية . وتعود المسئولية فى ذلك الى القومية ، والاحزاب السياسية ، وتطور التعليم .

بذلك نجد أن السودان كان يحتوى ، فى وقت الاستقلال ، قوى وعوامل لو لم تتم معاملتها بطريقة علمية وموضوعية ، لكانت قد ادت الى ترقية الانقسام والتفكك . وعلى نفس المستوى ، فقد كانت هناك قوى وعوامل يمكنها أن تؤدى الى ترقية التكامل .

التنوع والوحدة القومية فى السودان

كان الموضوع الهام الذى ثار عندما حصل السودان على الاستقلال ، فى شهر يناير ١٩٥٦ ، هو كيفية ترقية الوحدة القومية . كانت السياسات الاستعمارية قد غرست بذور الصراع ، وحدث بالفعل فى شهر أغسطس ١٩٥٥ ، قبيل خمسة أشهر من الاستقلال ان وقعت ثورة الفيلق الاستوائى . وعلى الرغم من أن ذلك كان مؤشرا على الاخطار الكامنة المرتقبة ، فقد فشلت الحكومات المتعاقبة فى التوجه بقدر كاف نحو الموضوعات التى تنطوى عليها . وكانت السياسات التى اتبعت تنظر الى الخلافات وكأنها غير موجودة . وبالاضافة الى ذلك ، فقد كان الموقف العام ، هو أن ترقية ثقافه الغالبية العظمى سوف تقود فى النهاية الى التكامل وقيام الاندماج القومى . وقد نظر الى الاندماج لا الى الاعتراف بالتنوع والمساواة فى الثقافات ، على أنه الطريق الى الوحدة القومية . وكانت من نتيجة هذه السياسات ، أن قامت تلك الحرب التى دامت سبعة عشر عاما — من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٢ — وظهرت جماعات ومنظمات ذات ميول اقليمية وانفصالية . ومن الصحيح أن الاسباب التى أدت الى قيام هذه المنظمات . لم تكن مماثلة للاسباب التى أدت الى قيام حركات اقليمية وانفصالية فى دول أخرى .

... وكان الاعتراف العلنى بالتنوع وأنه أمر يتسق مع الوحدة القومية .هو نقطة البداية لمفاوضات السلام فى السودان . وقدمت اتفاقية اديس ابابا ، التى أوصت بقيام السلام ، الاداة السياسية والتأسيسية التى يمكن عن طريق قنواتها توجيه التنوع الثقافى بين الشمال والجنوب فى اتجاه الوحدة .

وفيما بعد ، تم ادماج المبادىء والنصوص الواردة فى اتفاقية اديس ابابا فى صلب دستور السودان الوطنى الصادر فى شهر ابريل ١٩٧٣ . وفى حين أكدت بعض مواد الدستور على التنوع فى البلد ، فان مواد أخرى ركزت على الوحدة .

... ولا يفوت المرء أن يشاهد ، انه منذ ظهور الحكومة الاقليمية وصدور الدستور بزغت مواقف وسياسات جديدة تتصل بالتنوع الثقافى والوحدة . وليس السؤال الاول الذى يثور اليوم هو ما اذا كان التنوع الثقافى متسقا أم غير متسق مع الوحدة القومية ، وانما السؤال هو كيف نحافظ على الديناميكية التى هى لصيقة بالتنوع فى مجتمعاتنا الافريقية ، وأن نعمل جاهدين فى الوقت نفسه من أجل شخصية قومية واجماع قومى ، فضلا عن القول باجماع أفريقى شامل » . ولم يعد مجالا للاعتقاد ان الوحدة القومية والتكامل القومى لا يمكن ولا يجب أن يعتقد أنها أمور لفرض الثقافة أو الاندماج ، وأنها انما مظلة تحمى التفاعل السلمى والخلاق بين الانماط الثقافية » .

ان الاعتراف بالتنوع لا يجب ، على أية حال ، أن يقتصر على الفنون الشعبية والرقصات ، والموسيقى ، كما لا يجب تفسيره على أنه حفظ للتراث الثقافى فى المتاحف . ان الثقافه والتأكد الثقافى والاصالة ، كما عرفناها ، تحتضن منطقةأوسع ، وتتطلب تحركا على جبهة اوسع تضم التعليم ، باعتبار أن الثقافة والتعليم وجهان للمجتمع لا يمكن فصلهما . والتحرك فى احدى المنطقتين ، سوف يؤثر على المنطقه الاخرى . ان سودنة نظام التعليم ، هو المفتاح نحو الوحدة القومية والتكامل .

خاتمة

ان الاعتراف بالتنوع ، على المستوى القارى والوطنى ، يتسق مع الوحدة الافريقية ، أو مع بناء الامة والوحدة القومية . ويجب النظر الى الانصهار ، وتفاعل الثقافات المتنوعة والانسجام الوطنى،على اعتبار انها هدف استراتيجى طويل المدى . ولايعنى الاعتراف بالتنوع ، على أية حال ، ترقية التفكك أو الانفصال . ان افتراض وجوب تشجيع الثقافات المحلية والتقاليد لكى تنمو وتزدهر ، يجب أن يفهم على أن له هدفا هو ترقية

الحيوية والابداع فى التراث الوطنى المشترك . والتنوع ، بعد كل شىء ، ليس على هذه الدرجة من العلانية كما حاولوا احيانا أن يغرسوا فى اذهاننا .

ووفقا لوثيقة صادرة عن منظمة اليونسكو ، فان « اعداد خطط وبرامج التنمية ، يتطلب الاخذ فى الاعتبار المكونات الثقافية المتعلقة بكل مجتمع . وتعتبر معرفة طبائعها المحددة ، شرطا أساسيا لفعالية أى اصلاح . ان الحصول على كل المواد الضرورية والوسائل الفنية ، ليس كافيا لضمان نجاح أى مهمة تكون نواياها وأهدافها اجتماعية فى الاساس » .

وتضيف الوثيقة قائلة : « انه مهما كانت الخيارات السياسية فى التنمية الاقتصادية ، فان دور الهياكل الاجتماعية ـ الثقافية أكثر حسما مما كان موضع اقرار خلال العقد الماضى . وما لم نع العوامل الانسانية ونأخذها بعين الاعتبار ،فانه لن يكون بوسعنا تخفيف التوترات ، وانعدام التوازن الذى يصاحب كل تغير اجتماعى ، وتجنب سوء الفهم الذى غالبا ما يؤدى الى نتائج خطيرة » .

ومن ناحية أخرى ، فان التحرر والتنمية ، هدفان لا يمكن تحقيقهما الا بالاعتراف بالتنوع . والحاجة الان ملحة الى صياغة وترقية مفاهيم جديدة عن الوحدة الوطنية لتحل محل المفاهيم القديمة البالية القائمة على أساس الافكار الدينية واللغوية والعرقية . وبالمثل فان هناك حاجة لترقية مفهوم جديد ، ليحل محل الموقف البالى نحو التنوع كتشتيت للطاقات لا كوسيلة للاثراء . ان التنوع الثقافى ، فيما لو أتيحت له السياسات الصحيحة ، يمكن أن يكون عاملا من عوامل التوازن يخدم قضية التكامل القومى ، والتنمية الاقتصادية ، والتحرر . وذلك صحيح على المستوى الوطنى ، والاقليمى ، والقارى . ■



٤ الاعلام الدولى لجامعة الدول العربيـــة فى أفريقيـــا

د. محمد على العوينى

تمارس الجامعة العربية ، الوظيفة الاعلامية الدولية ، من خلال الادارة العامة للاعلام التابعة للامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وهناك قسم للشئون الافريقية فى اطار الادارة العـامة للاعلام .

وتمارس الادارة العامة للاعلام . الوظيفة الاعلامية العربيـة فى المجـال الافريقى وذلك بتدعيم أواصر العـلاقات مع القيادات والشعوب الافريقية والاتصال بوسائل الاعلام الافريقية ، لتقوية التفاهم المتبادل سعيا وراء تحقيق المصالح المشتركة ومواجهة الدعاية المضادة للافريقيين والعرب ، التى تملك امكانيات ضخمة تمكنها من تشويه الحقائق وتزييفهـا وعرض الجوانب التى تضر بالمصالح والامانى الافريقية والعربية .

وهناك العديد من المعوقات التى تواجه الاعلام الدولى لجامعة الدول العربية فى افريقيا ، فوكالات الانباء الاجنبية تسيطر على مصـادر الانباء فى : افريقيا والعالم العربى ، بـالاضافة الى الدور البارز للاذاعات الدولية للدول الكبرى ، وغير ذلك من وسائل الدعاية كالكتب والنشرات والمجـلات والصحف والافلام وغيرها ، مع الاخذ فى الاعتبار الضعف النسبى لوكالات الانباء الوطنية ، وغير ذلك من مصادر الانباء ووسائل الاعلام ، مما يجعل الاجهزة الوطنية تعتمد على المصادر الاجنبية .

كما أن وسائل الاعلام الاجنبية تملكها احتكارات وتخدم المصالح الاجنبية ، وهى غالبا ما تتعارض مع المصالح العربية الافريقية ، مما يجعلها تقدم معلومات لا تخدم فى كثير من الاحيان المصالح العربية والافريقية ، وانماتخدم المصالح المضادة للعرب والافريقيين . وكذلك فان الـدول العربية والافريقية تتجه نحو تقوية وكالات الانباء الوطنية ، وتعمل على تحقيق التنسيق بينها فى

مجالات الاعلامية المختلفة ، حتى يمكن الاعتماد على مصادر عربية وافريقية للاخبار ، سعيا وراء تحقيق التعاون العربى الافريقى بشكل فعال .

ويسعى الاعلام الدولى بجامعة الدول العربية فى افريقيا ، الى الاتصال بمختلف الجماعات فى الشئون الافريقية ، كما يمارس وظائف الاتصال الجماهيرى من خلال الاتصالات الشخصية واجهزة الراديو والتليفزيون فى افريقيا ، والقاء المحاضرات وتقديم الافلام ونشر المقالات .

وجهود الجامعة فى هذا المجال ما زالت جهودا متواضعة ، نظرا للامكانيات المالية المتواضعة والطاقات الاعلامية المتواضعة ، اذا اخذنا فى الاعتبار الامكانيات الهائلة للدعاية المضادة والعوامل التى تساعدها كالميراث التاريخى المرتبط بالاستعمار والدعاية الثقافية من خلال السيطرة على الوسائل الاعلامية الدولية البارزة ، وان العرب لم يتفقوا بعد على الاعلام الدولى وأصوله وقواعده .

ورغم ذلك ، فان الجامعة العربية تحاول أن تمارس وظائف الاعلام الدولى فى افريقيا ، وذلك من خلال الجانب الاعلامى لوسائل التعاون العربى الافريقية ، واتحاد مواقف الجامعة ضد النظم العنصرية ، ودعم التعاون العربى الافريقى فى المجال السياسى ، وتفويض التمثيل الدبلوماسى فى افريقية ، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب افريقيا وروديسيا ، وتطبيق خطواتهم لحظر تصدير البترول العربى الى هذه النظم ، ودعم التعاون الاقتصادى والمالى مع الدول الافريقية ، ومضاعفة التأييد على الصعيد الدبلوماسى والمادى لكفاح منظمات التحرير الافريقية ، فمثل هذه الوسائل لها جانب اعلامى غير مباشر كما انها تقوى العمل العربى الافريقى المشترك .

وبناء على قرار مؤتمر القمة العربى الافريقى السادس بالجزائر ، فى نوفمبر ١٩٧٣ تم تشكيل لجان اعلامية من السفراء العرب فى مختلف عواصم العالم ، ومنها العواصم الافريقية . حتى يتمكنوا من القيام بالعمل الاعلامى ، على اساس ان وظيفة الدبلوماسى قد تطورت ، وانه أصبح من مهمته القيام بالعمل الاعلامى . وهكذا تشكلت لجان اعلامية فى العواصم الافريقية ، سعيا وراء تحقيق المصالح المشتركة العربية الافريقية ، وتعميق التفاهم المشترك .

وتسعى الجامعة العربية لايجاد تمثيل لها قبل منظمة الوحدة الافريقية ، كما أسفرت الجهود العربية عن افتتاح مكتب للجامعة العربية فى نيروبى عاصمة كينيا ، وهذا هو أول مكتب للجامعة العربية فى افريقيا . رغم أن الجامعة العربية افتتحت عدة مكاتب لها من قبل فى عدد من عواصم العالم . والجامعة العربية بصدد اتخاذ الاجراءات اللازمة لافتتاح المكتب فى الحال ، ويبدو أن هذه الخطوة هى مقدمة لافتتاح مكاتب أخرى للجامعة العربية فى افريقيا ، تدعيما للتعاون العربى الافريقى ، وزيادة للتفاهم المشترك فى مواجهة التحديات المشتركة فى عالم اليوم .

وأرسلت الجامعة العربية بعض المبعوثين الى الدول الافريقية ، اذ أوفدت الدكتور بطرس بطرس غالى أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة فى مهمة اعلامية فى بعض الدول الافريقية فى الفترة من ١١ سبتمبر ١٩٧٤ الى ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ وهى الكاميرون وكينيا وتنزانيا ومدغشقر وأثيوبيا .

كما أوفدت الجامعة السيد احمد انيس الذى كان رئيسا للجنة الدائمة للاعلام العربى ، فى مهمة اعلامية الى بعض الدول الافريقية ، وذلك فى النصف الاخير من أكتوبر والنصف الاول من نوفمبر ١٩٧٤ حيث زار تنزانيا وغانا واوغندا وكينيا ونيجيريا .

وفى الفترة من ٢٣ يونيو ١٩٧٥ الى ٢٨ يوليو ١٩٧٥ أرسلت الجامعة العربية الدكتور عبد الملك عودة عميد كلية الاعلام بجامعة القاهرة ، الى عشر دول افريقية بصفته مبعوثا للجامعة العربية لدى هذه الدول ، وهى أثيوبيا وكينيا وموزامبيق وتنزانيا ونيجيريا وليبيريا وسيراليون وجامبيا وغانا .

أقامت الجامعة العربة أسبوعا للاعلام العربى فى أوغندا فى الفترة من ١٤ الى ١٩ أكتوبر ١٩٧٤ ، وافتتح الرئيس عيدى آمين المعرض . كما أقامت أسبوعا للاعلام المصرى فى زائير فى الفترة من ٢٨ أكتوبر الى ٤ نوفمبر ١٩٧٤ وافتتح الاسبوع وزير الخارجية ووزير الاعلام فى زائير .

ويبين العرض السابق ، أن جهود الجامعة العربيه ما زالت متواضعة فى التعاون الاعلامى العربى الافريقى ، وان هذه الجهود تتجه نحو النمو حرصا على صالح القضايا المشتركة العربية والافريقية وتتويجا للتعاون العربى الافريقى .. واذا كان الاعلام الدولى لجامعة الدول العربية يحاول أن يفتتح مكاتب اعلاميه جديدة فى افريقيا ، ويدعم الكوادر الاعلامية العربيه المتخصصه فى الشئون الافريقية والامكانيات الاخرى ، فان الاتجاه العام يبين استجابة الدول الافريقيه للتعاون العربى الافريقى فى المجال الاعلامى . كما أن الاعلام العربى فى افريقيا اكتسب قوة من الوسائل أخرى للعلاقات العربية الافريقية ، كالتعاون الاقتصادى العربى والافريقى ، والتعاون السياسى ، والعلاقات الثقافية ، أى انه اكتسب قوة من عوامل أخرى خاصة بالوسائل الاخرى للعلاقات العربية الافريقية .

وبناء على ما سبق ، يمكن أن نقدم بعض المقترحات التالية للدول العربية والافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية :

١ ـ تقوية الاجهزة الاعلامية العربية والافريقية فى الدول الافريقيه والعربية ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعه الدول العربيه المعنية بالتعاون الاعلامى العربى الافريقى من خلال الامكانيات المالية وتكنولوجيا الاعلام والكوادر الاعلامية ، وتقوية أواصر الاتصال بين هذه الاجهزة ، وايجاد الوسائل الاعلامية الكفيلة بتدعيم العلاقات ، وايجاد النظم الفعالة اللازمة لذلك .

٢ ـ مقاومة هوة الاتصال بين الدول العربية والافريقية . وذلك بتقوية وكالات الانباء الوطنية وتقوية الدور الاعلامى لاتحاد وكالات الانباء العربية واتحاد وكالات الانباء الافريقيه ، واتحاد اذاعات الدول العربية ، واتحاد اذاعات الدول الافريقية واتحاد الصحفيين العرب واتحاد الصحفيين الافريقيين ، وحتى لا يكون الاعتماد أساسا على وكالات الانباء الدولية التى تخدم السياسات الخارجية لدولها .

٣ ـ قيام مبادرات مشتركة عربية وافريقية لتدعيم الدور الاعلامى للبعثات الدبلوماسية العربية لدى الدول الافريقية ، والبعثات الدبلوماسية الافريقية لدى الدول العربية ، وافتتاح مكاتب اعلامية أخرى [illegible] فى افريقيا ، والاخذ فى الاعتبار العوامل [illegible] .

٤ ـ تدعيم مؤسسات الاعلام الدولى لجامعة الدول العربية فى افريقيا ، من خلال نوعيات العاملين فيها ، والامكانيات المختلفة اللازمة لها ، وقيامها بانتاج المواد الاعلامية الصالحة لتوزيع فى الدول الافريقية .

٥ ـ تدعيم دور كليات الاعلام والعلوم السياسيه فى الدول العربية والافريقية للقضايا المشتركة المتعلقة بالتعاون الاعلامى العربى الافريقى .

٦ ـ توثيق أواصر التعاون الاعلامى بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقيه ، وذلك بتبادل الوثائق ، والتنسيق الاعلامى ، وعقد اجتماعات دورية بين المسئولين الاعلاميين فى منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

٧ ـ الاستفادة من التجارب العربية والافريقية فى مجالات ودور وسائل الاعلام فى التنمية الوطنية ، وتبادل الخبرات والمعلومات الخاصة بحل المشاكل الاعلامية ، والتعاون فى مجال الاقمار الصناعية المستخدمة فى الاتصالات والراديو والتليفزيون .

---

⑤ دور وسائل الاعلام فى تعزيز التعاون العربى الافريقى

د. عواطف عبد الرحمن

ان مرحلة التفاعل العربى الافريقى التى تشهد بوادرها فى هذه الايام ، لا يمكن ان تتكامل وتترسخ على أسس موضوعية ، الا من خلال عمل اعلامى صادق وموضوعى ، وقادر على استيعاب المرحلة بكل أعبائها ومسئولياتها الراهنة والمستقبلة . فالاعلام الافريقى مطالب بأن يقدم الواقع الافريقى بكل تناقضاته وصراعاته وتعقيداته وخلفياته الحضارية والسياسية ، الى الشعوب العربية . كذلك المطلوب من أجهزة الاعلام العربية ، ان تقوم بجهد مماثل بالنسبة لتقديم الواقع العربى بكل مركباته الاجتماعية والسياسية والحضارية الى الشعوب الافريقية ، مع مراعاة الرواسب المعادية التى تركتها الدعاية الصهيونية خلال سنوات عديدة مضت داخل اذهان ووجدان

الافريقيين . فهل تستطيع وسائل الاعلام الافريقية بوضعها الراهن ان تقوم بهذا الدور « هذا هو ما سنتناوله في هذه الورقة . وسنبحث أسباب القصور ، وان كانت هناك امكانية متاحة من خلال الاوضاع الراهنة سوف نبحثها ايضا ، وستكون هذه الورقة بمثابة نداء ونقطة انطلاق .

قبل ان نتحدث عن الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام والدعاية الافريقية في تشكيل اتجاهات الرأي العام الافريقي ، وفي خلق جسور التفاهم بين الشعوب الافريقية وشعوب العالم الثالث . وفي مقدمتها الشعوب العربية ، وفي نقل صورة حقيقية للواقع الافريقي الى العالم الخارجي ، لابد أن نبدأ بمحاولة وضع الواقع الافريقي الراهن بكل تعقيداته وصراعاته ومشاكله ، داخل اطاره الاقتصادي والسياسي والتاريخي الصحيح . فالواقع ان الشعوب الافريقية تعيش حاليا في ظل واقع محلي خاص ، هو واقع التخلف الرهيب الذي يفوق مثيله في آسيا وامريكا اللاتينية ، حيث تعيش شعوب تلك القارتين في ظل علاقات انتاجية واجتماعية أكثر تقدما من تلك العلاقات التي تعيشها الشعوب الافريقية ، اذ حطم الاستعمار في امريكا اللاتينية وآسيا ، معظم الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القديمة ، لكنه لم يفعل ذلك في افريقيا . وقد تمخضت ظروف التخلف الخاصة التي انفردت بها القارة الافريقية ، وما ترتب عليها من استمرار بقاء المؤسسات القديمة العاجزة ، والعلاقات الاجتماعية المتخلفة بالضرورة ، عن خلق صعوبات متراكمة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كذلك تحقيق الوحدة الوطنية داخل الدول الافريقية المستقلة . كما فرضت هذه الظروف الشائكة انعكاساتها المعوقة على مسار حركة التحرر الوطني الافريقية ، في مواجهة أرقى أشكال القهر الامبريالي .

وقد حرص الاستعمار الاوربي في افريقيا ، أثناء الفترة الاستعمارية ، على تكريس العزلة بين الشعوب الافريقية ، مستندا الى الحواجز الجغرافية والطبيعية ، وخلق حواجز جديدة بين شعوب القارة ، والعمل على ربطها بالافكار والقيم الاوربية ، وتمزيق جميع الصلات بين الشعوب وبعضها وبينها وبين تراثها الحضاري . وقد استغل الاوربيون من الخلافات القبلية في اشعال التنافس بين رؤساء القبائل ، وتشجيع النعرات الاقليمية ، وتعميق الفجوة بين الصفوة الافريقية المتعلمة والاغلبية الاميه المتخلفة . وقد ساعدت كل هذه السلبيات على عرقلة الحركة الوطنية ضد الحكم الاستعماري . كما ورثت الدول الافريقية بعد استقلالها ، هذه الخلافات والمشاكل ، فضلا عن الضغوط الخارجية التي لازالت تفرضها عليها الدول الغربية ، فضلا عن التركة الثقيلة من تخلف الاجتماعي والاقتصادي التي خلفها الاستعمار في افريقيا .

وقد شهدت افريقيا اثناء الفترة الاستعمارية اقامه وسائل مواصلات متنوعة « طرق - بريد - وسائل اتصال » ، ولكنها جميعها كانت تصب في اوربا في النهاية . وقد ادركت الدول الافريقية المستقله هذه الحقيقة ، كما ادركت ضرورة ان تتولى بنفسها الاشراف على وسائل الاعلام والاتصال الخاصة بها ، وتجنيدها من أجل النهوض باعباء الدولة الناشئة ، وللتغلب على مخلفات الاستعمار في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . فالاصلاح الزراعي والتوسع التعليمي والتصنيع والنهوض بالنواحي الصحية والاجتماعية ، كل ذلك يتطلب نظاما اعلاميا وطنيا متطورا ، يعتبر بمثابة الجهاز العصبي لكل أجهزة الدولة التنفيذية ، اذ يتولى ترجمة التعليمات وتوصيلها اليها . كذلك فان تحقيق الوحدة الوطنية داخل الدول الافريقية المستقلة ، يتطلب جهدا اعلاميا مركبا داخل القرى والريف من أجل تحويل ولاء الناس القبلي الى ولاء للدولة . وايضا برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لا يمكن تنفيذها بنجاح ، الا من خلال خطط اعلامية متكاملة ومدروسة ، تقوم بايصال احتياجات الناس الى المسئولين ، كما تقوم في ذات الوقت بمهمة اقناع الجماهير بتفاصيل الخطة .

أما دور الاعلام على مستوى القارة الافريقية ، فانه لا يقل أهمية وفاعلية ، وخاصة في اقامة الجسور الفكرية بين شعوب القارة ، وتعميق جذور الفهم بينها ، فضلا عن ربطها بتراثها الحضاري ، وتوحيد مواقفها السياسية في مواجهة التكتلات العالمية . كذلك يقوم الاعلام بعبء تاريخي أساسي في خلق وحدة الشعوب التي تناضل من أجل اعادة صياغة الحياة على أرضها ، بشكل أكثر عدالة وانصافا ، والتي تتوفر الشروط الموضوعية لتوحيد جهدها ونضالاتها المشتركة .

وتعتبر في هذا المجال [illegible] الافريقية [illegible] ، [illegible] اول [illegible] ، [illegible] العالم [illegible] ، [illegible] الدول على [illegible] الافريقية في اول مؤتمر [illegible] الافريقية في [illegible] ١٩٦١ ، [illegible] اول [illegible] الاستقلال [illegible] ١٩٦٠ [illegible] وكالة انباء [illegible] في [illegible] ، [illegible] في الاعوام التالية ، [illegible] معظم الدول الافريقية [illegible] على الاستقلال .

وقد [illegible] الاعلام والدور الذي يلعبه في تحقيق الوحدة بين الشعوب الافريقية ، ودوره ايضا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك في معظم المؤتمرات التي عقدتها منظمة الوحدة الافريقية

كما شهدت افريقيا في السنوات الاخيرة ، عدة مؤتمرات تناولت الاتصالات الافريقية ، وتطوير وسائل الاتصال ، وانشاء وكالات انباء وطنية ، وتطوير استخدام الاذاعة والتليفزيون في اغراض التنمية الاجتماعية والثقافية ، وتحقيق الوحدة بين شعوب القارة . وقد تمخض عن ذلك انشاء ثلاثة تجمعات دولية للاشراف على وسائل الاتصال الافريقية وهي اتحاد هيئات الاذاعة والتلفزة القومية الافريقية في داكار سنة ١٩٦٢ ، واتحاد وكالات الانباء الافريقية في تونس سنة ١٩٦٣ ، واتحاد الصحفيين الافريقيين في باماكو ١٩٦١ . وقد نجحت التجمعات الاعلامية التي اقيمت على مستوى القارة ، في رصد سلبيات الوضع الاعلامي في افريقيا . وتحديد الاحتياجات الاعلامية طبقا لاولوياتها . كما تمكنت من التمييز بين المشكلات المعرضة التي تعاني منها اجهزة الاعلام الافريقية ، سواء الدول التي استقلت ، أو حركات التحرر الوطني . ووضعت لها حلولا تتلاءم مع الامكانيات [illegible] الوضع الافريقي الراهن ، كما لم تغفل [illegible] الشعوب الافريقية .

[illegible]

٢١٢

[illegible] الاعلام [illegible] والقرارات العامة .

(٦) دور الاذاعـــة والتليفـــزيون في تقوية الروابط العربية الافريقية

صلاح عبد القادر

... اذا القينا نظرة عابرة على هيئات الاذاعة والتليفزيون في افريقيا والعالم العربي ، لوجدنا ان ٩٥ في المائة منها او اكثر مملوكة للدولة وتابعة لها . ويعني ذلك انها هيئات تنفذ سياسات وخطط الدول ، ويعني ذلك ايضا ان هذا الوضع يساعد كثيرا على انشاء الجسور الاذاعية والتليفزيونية بين الدول المختلفة وشعوبها .

ان القرار السياسي في جميع البلدان العربيـــة والافريقية ، ينعكس دون ريب ـ ازاء هـــذا الوضـــع ـ على صنـــع القـــرار الاذاعي او التليفزيوني . وبالتالي على جميـــع البرامـــج الاذاعية والتليفزيونيـــة الموجهة الى جمـــاهير الشعب ، وذلك على خلاف كثير من البـــلدان الاوروبية أو الامريكية ، التي تقوم بها شركات اذاعة مستقلة ، لها مصالحها الخاصة ، وعلى الاخص المصالح التجارية حيث لا يكون هناك الزام بتنفيذ سياسة معينة .

ومن هذا المنطلق ، وازاء الاهداف المحـــددة للدول النامية في العالم العربي والافريقي ، نجد هناك تقاربا شديدا كاديبلغ رتبة الوحدة في حل مشاكل التنمية ، وفي الاساليب التي تتبع في هذه الحلول .

ولذلك فان هيئـــات الاذاعـــة والتليفزيون ، باعتبارها الوسيلة النفاذة والفعالة من وسائل الاتصال الجماهيري في تحقيق اهداف التنمية والاعلام عنه والاعلان عنها ايضا ، هي التي يقع عليها العبء الاكبر في توجيه الجماهير والربط بين الشعوب الافريقية والعربية .

والدليل على ذلك ، انه ما من اتفاق ثقافي او اعلامي يعقد بين بلدين ، الاويضم بين بنوده

المختلفة ، بندا ينص على التعاون الاعلامى عن طريق الاذاعه والتليفزيون .

والذى يدعو ايضا الى تحمل هيئات الاذاعة والتليفزيون للنصيب الاكبر من هذا العبء ، هو تشابه المشكلات الخاصة بالتنمية فى العالمين الافريقى والعربى .

واذا تطرقنا قليلا فى نطاق الوضع القائم للاذاعات ، الى النظر فيما تعانيه هيئات الاذاعه والتليفزيون من مشاكل داخلية لوجدنا أيضا تماثلا وتشابها يكاد يصل ايضا الى مرتبة الاجماع .. خاصة فى مجالات مسألة التمويل ، نقص الاجهزة والمعدات ، نقص الكوادر المدربة ، الافتقار الى التخطيط ، تعدد اللغات ، ضعف الارسال ... الخ .

... واذا أردنا اليوم أن نفتح حوارا عربيا افريقيا لاقامة جسور التعاون فى ميدان الاذاعة والتليفزيون ، ففى تصورى أن هناك عددا من النقاط الرئيسية والاساسية تصلح منطلقا لهذا التعاون .

وأود الاشارة الى أن هذا التعاون لا ينشأ من فراغ . فهناك أرضية ممهدة ، وظروف مهيأة لهذا التعاون ، خلقتها وجود اتحادين متشابهين فى الاغراض والاهداف ، هما اتحاد اذاعات الدول العربية ، واتحاد الاذاعات الافريقية ، وهما الاتحادان المهنيان اللذان يستطيعان القيام بعمل مشترك ، وانشاء جسور تعاونية بين الاذاعات العربية والاذاعات الافريقية ، فضلا عما يمكن أن يثمره هذا التعاون من توسيع لنطاق الخدمات التى يؤديها كل اتحاد الى مجموعة الدول التى تنتمى اليه .

ومنذ انشاء اتحاد اذاعات الدول العربية واتحاد المنظمات الوطنية للاذاعة والتليفزيون فى افريقيا ، منذ اكثر من خمس سنوات والتعاون قائم بينهما فى العديد من المجالات .

... وفضلا عن هذا . فاتحاد المنظمات الوطنية للاذاعة والتليفزيون فى افريقيا ، يضم مجموعة أعضاء من الدول العربية يبلغ عددها ٨ وهى « مصر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - السودان - موريتانيا - الصومال » . كما أن اتحاد اذاعات الدول العربيه يضم هذه المجموعة من الدول ، ومن الممكن أن تكون هذه الدول المنضمه الى الاتحادين حلقة الارتباط بينهما .

وهذا ويتبادل الاتحادان العربى والافريقى التمثيل فيما بينهما فى المؤتمرات والجمعيات العمومية لكل منهما . مما يخلق درجة كبيرة من الفهم المشترك للجهود التى يبذلها كل اتحاد ، وللمشكلات والصعوبات التى تصادفه فى سبيل تحقيق أهدافه . كما انها تسهم فى تيسير امكانيات التعاون فيما بينهما فى بعض مجالات الخدمة المشتركة .

وفى اطار هذا التعاون بين الاتحادين ، يمكن الرجوع الى النقاط التى يمكن أن تصلح منطلقا للتعاون ، وأن نضع مجموعة من الخطوط الرئيسية التى تمثل الاطار العام لامكانيات زيادة التعاون بين الاتحادين وتنشيط العمل بينهما : أ التبادل البرامجى بين الاتحادين ب التعاون فى مجال التدريب ، وخلق الكوادر المتخصصة . جـ التعاون فى استخدام الاذاعة والتليفزيون فى الميدان التربوى والتعليمى . واستخدام الاقمار الصناعية . هـ البرامج الموجهة و نوادى الاستماع والمشاهدة الجماعية « ز الانتاج المشترك ». ■

اعلان ندوة الخرطوم حول التعاون العربى الافريقى

انطلاقا من قرارات مؤتمر القمة الافريقية والعربية ومؤتمرات دول عدم الانحياز ، وايمانا بحتمية اللقاء العربى الافريقى ، وادراكا لوحدة التاريخ والنضال والمصير والمصالح الافريقية العربية المشتركة ، فقد اجتمعت بالخرطوم فى الفترة من ٧ الى ١١ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٦ الندوة الافريقية العربية للتحرر والتنمية التى دعت اليها جامعة الدول العربية ، بالاشتراك مع حكومة جمهورية السودان الديمقراطية . وقد افتتح الندوة فخامة السيد الرئيس جعفر محمد نميرى الذى تكرم فشمل مداولاتها برعايته، وحضر افتتاحها الامين العام لجامعة الدول العربية ، وممثل للامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، وممثل لمدير عام منظمة اليونسكو .

وأشترك في الندوة عدد من وزراء الاعلام [illegible] العرب ، ومجموعة [illegible] من الخبراء والمختصين من الدول والمنظمات الافريقية والعربية ، الى جانب ممثلي حركات التحرير الافريقية والعربية .

وقد تدارس [illegible] جدول الاعمال ، في اطار [illegible] العمل الافريقي العربي [illegible] الوزارية الافريقية العربية المنعقدة في [illegible] عام ١٩٧٧ ، تمهيدا لعرضه على مؤتمر القمة [illegible] العربي المقبل ، واشتمل جدول الاعمال على البنود التالية :

- التحرر الافريقي العربي
- التفرقة العنصرية
- التنمية والتعاون الاقتصادي
- العلاقات العربية الافريقية من خلال التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية
- التعاون الافريقي العربي في مجال الثقافة والاعلام .

وقد اتسمت اعمال الندوة بالجدية والصراحة ، وتمخضت المداولات عن الافكار والاتجاهات التالية :-

التعاون والتضامن بين الشعوب والدول الافريقية والعربية حتمية تاريخية ومصيرية في جميع المجالات . هذا التعاون يجب ان يرتفع لمستوى المسئولية ، والانتباه الى المحاولات التي يراد منها تشويه العلاقات بين شعوب المنطقة ، وازالة جو الثقة الذي يسودها .

ان الواجب الاول المقدم على ما عداه ، هو استكمال تحرير القارة الافريقية والارض العربية ، بحشد كل الامكانيات العربية والافريقية لمزيد من الدعم والمساندة لحركات التحرير في الوطن العربي والافريقي ، ومقاومة الاستعمار القديم والجديد بكافة صوره واشكاله ، وصولا الى التحرر الكامل .

ان مقاومة التفرقة العنصرية ، والصهيونية باعتبارها شكلا من اشكال هذه العنصرية ، ضرورة يتحتم على جميع الدول والشعوب الافريقية والعربية ان تتحمل مسئولياتها ، حتى يتم تصفية النظم العنصرية من المنطقة الافريقية والعربية ، مع العمل على ايضاح وتنوير الرأى العام العالمي حول حقيقة العلاقة بين التفرقة العنصرية والابارتهايد والصهيونية .

يجب ان يستهدف التعاون الاقتصادي العربي الافريقي التنمية في المقام الاول ، مستندا على مبادىء ومخططات علمية ، مع دعم المؤسسات القائمة وتقويتها ، على ان يتم ذلك من خلال حوار علمي وتخطيط واحصاء مدروسين ، بهدف تحقيق المصالح القومية [illegible] الدول العربية والدول الافريقية ، مع [illegible] الاقليمية .

ان يستهدف التعاون الافريقي العربي في المجال الاقتصادي [illegible] في طريق العمل [illegible] الدول العربية [illegible]

[illegible] الافريقي الذي اقرته [illegible] في ١٠ - ٧ [illegible] الدول الافريقية [illegible] والرغبة في تعاون [illegible] الجهود [illegible] على اسلوب [illegible] ولابد من تدعيم [illegible] الجماهيرية والهيئة [illegible] الخطوات من خلال [illegible]

التعاون الاعلامي والثقافي والتربوي العربي الافريقي ضرورة [illegible] ويجب ان يتم في [illegible] جميع المجالات بين [illegible] التربوية العربية [illegible] الثقافية الافريقية [illegible] تحقيقا للارتقاء بالوعي والمشاركة في [illegible] ، وتمكينا [illegible] من مواصلة دورها الحضاري ، مع الاهتمام بتسجيل اللغات الرئيسية والفنون العربية والافريقية ، واحلالها في وسائل الاتصال التربوية والاعلامية والثقافية . ولتحقيق ذلك ، لابد من دعم التعاون والتنسيق بين البحث العلمي والعمل الاعلامي ، و[illegible] تشجيع الترجمة والنشر باللغات الافريقية الرئيسية ، وانشاء [illegible] النشر تيسيرا للاتصالات الثقافية بين الافارقة والعرب .

توصي الندوة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، بمتابعة تنفيذ ما تمخض عنه الندوة من توصيات ومقترحات ، وبأن تدعو لندوات مماثلة ، عامة ومتخصصة ، والدعوة لعقد مؤتمر بين وزراء الاعلام العرب والافريقيين لاتخاذ الاجراءات الفعالة لتعميق التفاهم والتعاون بين افريقيا والعالم العربي .

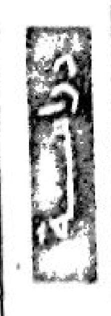
ترحب الندوة بتحرير واستقلال انجولا ، وتدين الغزو الاستعماري العنصري المسلح ضد شعب انجولا .

تدين الندوة كل اشكال الضغط التي تمارس من أية جهة كانت ضد الدول العربية والافريقية ، نتيجة مواقفها المؤيدة للحقوق المشروعة الافريقية والعربية ، دعم نضال الشعوب وتحريرها ، وفي مواجهة الاستعمار والصهيونية والتفرقة العنصرية .

تهيب الندوة بالاشقاء في لبنان ، العمل على حقن الدماء والمحافظة على سلامة لبنان ووحدة اراضيه .

ويتوجه اعضاء الندوة بالتحية والشكر لفخامة الرئيس جعفر محمد نميري رئيس جمهورية السودان الديمقراطية على رعايته لها ، واسهامه الحاضر في اعمالها ، وبملاحظاته التي اضاءت الطريق ، وعلى وعده بان يولي التوصيات والمقترحات المنبثقة عن الندوة بالتبني والتدعيم .

وتشكر الندوة جمهورية السودان الديمقراطية ، حكومة وشعبا ، والامانة العامة لجامعة الدول العربية ، للمبادرة التي اتخذتها بدعوة هذا اللقاء ، وتقدر الجهد الذي بذل في سبيل الاعداد ، كما تتوجه بالشكر [illegible] ساهم في هذا العمل . ■



البعد السياسى للشركات متعددة الجنسية

د. وهبى غبريال

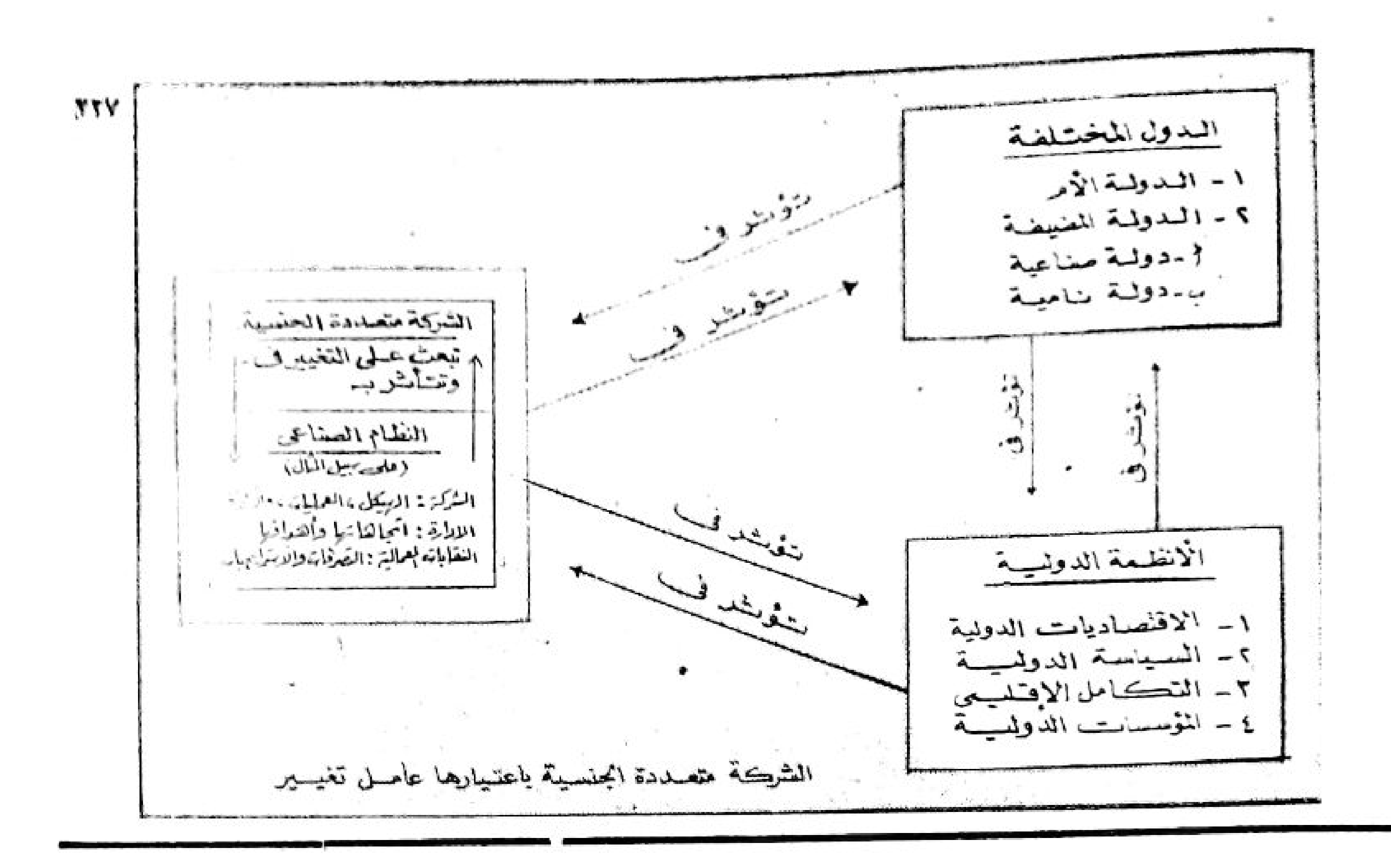
خبير بالهيئة العامة للاستثمار ومحاضر بقسم الاقتصاد بالجامعة الامريكية بالقاهرة . مثل مصر فى عدد من المؤتمرات الدولية الخاصة بالاستثمارات فى الشرق الاوسط . له عدة مؤلفات اقتصادية ويصدر له قريبا كتاب عن « ازمة النقد الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب اكتوبر » .

تعبير « الشركات المتعددة الجنسية » فى السنوات الاخيرة ، بعض الابعاد السياسية ، بعد ان كان مقترنا بمفهوم « الاستثمار المباشر » فحسب منذ عشر سنوات مضت . وخلال العامين الماضيين ، كان موضوع هذه الشركات الواسعة النشاط والانتشار ، محل دراسة بعض المحافل الدولية ، مثل منظمة العمل الدولية ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية O.E.C.D. والسوق الاوربية المشتركة ، ومجلس الشيوخ الامريكى ، والجمعية العامة للامم المتحدة . وانتهى الامر فى عام ١٩٧٣ الى تشكيل مجموعة من الخبراء الدوليين تحت اشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة ، لدراسة « دور الشركات المتعددة الجنسية فى العلاقات الدولية وعملية التنمية » [1] . وقدمت المجموعة تقريرها فى صيف عام ١٩٧٤ .

وحتى يمكن تصور مدى ثقل هذه الشركات فى مجال العلاقات الدولية والتنمية بصفة عامة ، يكفى

(1) تألفت هذه المجموعة من عشرين خبيرا دوليا : ٨ من الدول النامية ، ٢ من الدول الشيوعية ، ١٠ من الدول المتقدمة ، وسنتناول اهم ما جاء بتقريرها فى هذه الدراسة انظر :

U.N. ECOSOC, The Impact of Multinational Corporations on Development and on International Relations, E/5500/Rev. 1 1974.



الشركة متعددة الجنسية باعتبارها عامل تغيير

أن نذكر أن حوالى ٢٠٠ شركة كبرى من هذه الشركات، ترتبط معا برباط الملكية المشتركة واستراتيجية الادارة، وتمارس نشاطها فى ٢٠ دولة أو أكثر، وان القيمة المضافة التى تحققها كل من الشركات العشر التى تتصدر قائمة هذه الشركات تبلغ ٣ بلايين دولار سنويا، وهو ما يفوق اجمالى الناتج القومى لمجموعة لا يقل عددها عن ٨٠ دولة من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة. وبينما يتوقع بعض المراقبين بأن نهاية القرن الحالى سوف تشهد استئثار ٣٠٠ شركة من هذه الشركات بالجزء الاكبر من الانتاج الصناعى العالمى [٦٠ – ٧٠ فى المائة] [٢]، يرى بعضهم الاخر، أن المناخ السياسى والاقتصادى الذى يشهده العالم فى منتصف السبعينات، يجعل مثل هذه التقديرات بعيدة عن الواقع الى حد كبير. ففى خلال السنوات الخمس الاخيرة – على وجه التحديد – طرأت تغيرات هامة على المجتمع الدولى، وهو ما ينبىء بأن النظام الاقتصادى العالمى، سوف يشهد تغيرا جذريا فى جميع تفاصيله خلال الاعوام القادمة [٣].

---

[٢] Nye, J.S. (Jr.), Multinational Corporations in World Politics, Foreign Affairs, October 1974, p. 153.

[٣] Dunning, J.H., The Future of the Multinational Enterprise, Lloyds Bank Review, July 1974, p. 15.

وقد يكون من الاهمية بمكان ، أن نكون واضحين اساسا فيما نعنيه بالشركة متعددة الجنسيه . فالشركة متعددة الجنسيه ، هى الشركة التى تمارس نشاطا استثماريا خارجيا مباشرا ، بمعنى أنها تمتلك أو تدير أصولا تدر دخلا فى أكثر من دولة واحدة ، وهى فى نشاطها هذا ، تنتج سلعا أو خدمات خارج موطنها الاصلى ، وتشترك بذلك فى الانتاج الدولى . ومن الـ ٢١١ شركة صناعيه التى بلغت مبيعاتها أكثر من بليون دولار فى عام ١٩٧١ والتى تضمنتها وثيقة الامم المتحدة بعنوان « الشركات متعددة الجنسية والتنميـة الدولية » [٤] ، وجد ان جميعها ـ باستثناء عدد قليل ـ يعمل فى مجال الانتاج الدولى ، وأن اثنتى عشرة منها على الاقل مملوكة للحكومات ، وهو اتجاه يزداد اتساعا ، وخاصة بعد أن بدات بعض الدول ذات الاتجاهات الاشتراكية ، وبعض الدول النامية ، فى تأسيس شركات متعددة الجنسية خاصة بها [٥] .

وفى ضوء ما ذكرنا من أن الشركة متعددة الجنسية هى التى تدير أنشطة انتاجية فى أكثر من دولة ، فان الشركات الدولية التى يقتصر نشاطها على التصدير أو منح تراخيص التكنولوجيا ، لا تعتبر من الشركات متعددة الجنسية . وبينما يذهب بعض الخبراء الى تعريف الشركة متعددة الجنسية ، بأنها تلك التى تزيد أرباحها الناتجة عن نشاطها خارج الوطن الام على ٢٥ فى المائة من مجموع أرباحها ، يرى بعضهم الاخر ، ان مثل هذه الشركة ينبغى ـ لمنحها هذه الصفة ـ أن تمارس نشاطها فى ست دول على الاقل . وعلى أساس هذا التعريف الاخير ، وجد الخبير الاقتصادى « فيرنون » أن ١٨٧ شركة امريكية تعمل فـى الصناعة والصناعات الاستخراجية تندرج تحت هذه الصفة [٦] .

وغنى عن البيان ، أن الشركات متعددة الجنسية [وفروعها] تتخذ اشكالا واحجاما مختلفة ، وتمارس انشطة ووظائف متبـاينة ، وتتصرف بأساليب متغيرة ، ولذلك فان لكل منها تاثيره الخـاص على المنـاخ العام الذى تمارس فيه نشاطها . كما تختلف وسائل الاشراف والادارة التى تأخذ بها الشركات متعددة الجنسية ذات الاسلوب المتكامـل فـى الانتـاج ، أو ذات الاستراتيجية الخاصة فى التسويق تجاه فروعها ، عن الوسائل التى تتبعها الشركات التى تعامل فروعها فى الخارج كوحدات مستقلة قـائمة بذاتها . كذلك تفرض الشركات المتعددة الجنسية التى تنتمى الى الدول المتقدمة القوية ، والتى تعمل فى الدول الناميه الصغيرة ، مشاكل تختلف فى طبيعتها عن المشاكل التى تفرضها شركات أصغر حجما تعمل فى جو من المنافسة مع المنتجين القدامى فى الاسواق المتقدمة . وعليه فان أى تحليل للشركات متعددة الجنسية ، ينبغى ان يأخذ فى الاعتبار ، كافة هذه الاختلافات الهيكلية ، كما أن اطلاق العموميات التى تتعلق بنشاط هـذه الشركات ، قد يؤدى الى نتائج غير سليمة ، ينبغى معالجتها فى شىء كبير من الحذر .

وتتناول دراستنا هذه ، توضيح بعض الجوانب النظرية فى نشاط الشركات متعددة الجنسية ، ودورها فى عملية الانتاج الدولى ، والعـوامل المؤثرة فى ذلك ، مع تحليل الاتجاهات العامة نحو هذه الشركات ، فى كل من العالم المتقدم والعالم النامى منذ الخمسينات ، وتفنيـد بعض الاراء الشائعة التى تفتقر الى التحليل العلمى السليم ، بالنسبة لعلاقة هذه الشركات بالدول النامية ، وتقديم بعض الاقتراحات التى تكفل لهذه الدول حرية الاختيار السياسى لدى تفاوضها مع الشركات الكبرى . ثم ابراز أهم التوصيات التى تضمنها تقرير الامم المتحدة ، من حيث وضع « قواعد سلوك » تحكم العلاقة بين الشركات متعـددة الجنسية والدول المضيفة لها ، مع الوصول فى النهـاية الى انشاء جهـاز دولى للاشراف على الشركات متعددة الجنسـية ، اسـوة بمنظمة « الجات » أو اليونكتاد » اللتين تعملان فى مجال التجارة . وانتهينا الى الدعوة الى مشاركة هذه الشركات الكبرى فى عملية التنمية الشاملة للعالم العربى ، بعد أن توافر لدينا المال ، وأصبحنا نفتقد

---

[٤] Multinational Corporations in World Development, United Nations, New York 1973 ST/ECA/190.

[٥] Dunning, op. cit., p. 16

[٦] Vernon, R., Sovereignty at Bay, New York, Basic Books, 1971.

عنصرى التكنولوجيا الحديثة والادارة لخدمة اهداف الفروع الخارجية ، وفقا لاهداف الدول المتقدمة للانتاج الغربى .

أولا : الاستثمار المباشر وعلاقته بالانتاج الدولى من الناحية النظرية

اهتم علماء الاقتصاد ، بدراسة موضوعى التحرك الدولى لرأس المال ، والتحرك الدولى للسلع والبضائع . وفى المجال الاول — وهو موضوع دراستنا — يفرق العلماء بين الاستثمار المباشر الذى يحمل بين طياته حق اتخاذ القرار من جانب المستثمر الاجنبى ، والاستثمار فى حافظة الاوراق المالية الذى لا يتسم بهذه الصفة .

وعلى الرغم من أن النظرية العامة لتدفق رأس المال الدولى ، تشير الى أن هذا التدفق انما يرجع أساسا الى الفروق فى الاسعار الحدية لرأس المال من مكان الى آخر ، بمعنى أن رأس المال يتحرك من حيث الوفرة الى حيث الندرة ، أو من الدول التى يغل فيها عائدا منخفضا ، الى الدول التى يرتفع فيها هذا العائد ، الا أن هذه النظرية لا تعطينا تفسيرا مقنعا لبعض الظواهر السائدة . وعلى سبيل المثال ، فان تدفق رأس المال يسير فى اتجاهين متضادين بين الولايات المتحدة وأوربا . اذ فى الوقت الذى تتجه فيه الشركات الامريكية للاستثمار المباشر فى أوربا ، نجد أيضا أن الشركات الاوربية تمارس نفس النشاط فى الولايات المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، فقد لوحظ أن الاستثمار المباشر ، لا يتضمن بالضرورة تحرك رأس المال الدولى ، اذ تعمل الشركات عادة على زيادة حجم استثماراتها المباشرة ، عن طريق الاقتراض فى الدول المضيفة [٧] .

وفى ضوء ذلك ، فقد توالت نظريات وآراء كثيرة ، تعالج موضوع الاستثمار المباشر ، وظهر

٣٣٩

رأى يقول أن الاستثمار المباشر لا يمثل تحركا لرأس المال دوليا ، بقدر ما يعتبر فى واقع الأمر تكوينا لرأسمالها فى الخارج . ويذهب رأى آخر ينادى به Lamfalussy الى أن الاستثمار المباشر يوجد حيثما وجدت الأسواق الكبيرة ، بصرف النظر عن الربحية العاجلة ، بمعنى انه حيثما وجدت الأسواق ، فان الأرباح لابد آتية فى الأجل الطويل [٨] . ويتناول آخرون مثل Aliber الموضوع من الزاوية النقدية ، على أساس تفضيل السوق الاحتفاظ بأصول مقومة بعدد من العملات القوية ، وهو فى ذلك يقول « اذا تصورنا أن العالم يمثل منطقة نقدية موحدة ، فان ظاهرة التعرض لمخاطر سعر الصرف أو انقضاء علاوة سوف تزولان . وبالتالى فان أى تحليل للاستثمار المباشر ، سوف يستند فى هذه الحالة الى اقتصاديات الموقع (Economies of Location) فحسب [٩] .

وتطور التفكير بعد ذلك الى دراسة الاستثمار المباشر من زاوية الدوافع والسلوك العام للشركات الصناعية ، وهو ما أطلق عليه تعبير « احتكار القلة » [١٠] . وعلى أساس هذا المفهوم ، فان الاستثمار المباشر يوجد عندما تحين للشركة المستثمرة بعض الفرص لاستغلال مزية شبه احتكارية تتمتع بها . وقد تكون هذه المزية فى شكل تقدم تكنولوجى ، أو فى قدرتها على الوصول الى رأس المال ، أو فى الانتاج المتنوع الذى يستند الى الدعاية والاعلان ، أو فى تقدم الادارة والاساليب التنظيمية الحديثة . وبصفة عامة ، فان المزية الخاصة التى تتمتع بها الشركة الاجنبية ، ينبغى أن تكون على قدر كبير من الاهمية ، بحيث يزيد هذا القدر عن مجرد تعويض الاضرار التى قد تنتج عن وضعها فى الخارج باعتبارها شركة أجنبية ، وكذا المصروفات الاضافية الناتجة عن ممارستها الانتاج فى بلاد بعيدة وفى جو غريب عنها . وطبيعى أن ممارسة الانتاج فى الخارج ينبغى — من وجهة نظر الشركة — أن يفوق فى فوائده أية

---

[٧] Robock, S.H. and Simmonds, K., International Business and Multinational Enterprises, Richard Irwin Inc. Homewood Illinois 1973, p. 19.

[٨] Lamfalussy, A., Investment and Growth in Mature Economies, Oxford England : Basil Blackwell & Mott, Ltd., 1961.

[٩] Aliber, R.Z., «A Theory of Direct Investments in The International Corporation, ed. Kindleberger, C., Cambridge, Mass., 1970, p. 34.

[١٠] Oligopoly.

٣٤٠ ومصادر اخرى قد تلجا اليها فى نشاطها الخارجي . سواء في التصدير ، او منح تراخيص الانتاج [١١] وقد اشار كوبر Cooper الى ان دراسة الاستثمار المباشر من هذه الزاويه ، قد يعين فقط على تفسير ظاهرة التوسع المستمر والسريع للاستثمار الاجنبي ، في حالة ما اذا كانت المزايا الخاصه التى تتمتع بها الشركة المستثمرة ، تتزايد باطراد ايضا . ولذلك فان الاقتصار على دراسة النواحي السلوكية والاحتكارية للشركات العاملة فى مجال الاستثمار الخارجي لا يعتبر كافيا ، لاغفاله الكثير من القضايا الاخرى المتعلقة بتصور وتطبيق استراتيجية استثماريه على المستوى العالمي [١٢] .

ومن هنا فقد تابع « فيرنون » دراسة الموضوع من زاويه تطور الانتاج ذاته . وهو ما أسهم في تقديم مفهوم خاص لتطور عدد كبير من الشركات الامريكيه متعددة الجنسية ، وتقوم وجهة نظر « فيرنون » على فكرة تحليل المراحل التى يمر بها الانتاج . مع التأكيد على اهمية الابتداع والاحتكار كأساس لزيادة الصادرات ، ثم لممارسة الاستثمار المباشر بعد ذلك . ويقول فيرنون أن المرحله الاولى تبدأ بانتاج السلعه في الوطن الام ، مع تقديمها الى الاسواق الخارجيه ، عن طريق التصدير ، وعندما يزداد الطلب الخارجي على هذه السلعة الى الحد الذى ترى الشركة معه امكان الانتاج على المستوى الاقتصادي الكبير ، فان الشركة تعمد ، في هذه الحالة ، الى ممارسة الانتاج بالخارج ، وهو ما يتم عادة في الدول المتقدمة الاخرى ، وهذه هي المرحله الثانية . وعندما يصل الانتاج الى المرحله القياسيه [١٣] ، فان الشركة المنتجة قد تعمل على نقل نشاطها الى الدول النامية الاقل تكلفه ، ومن هناك يتم التصدير الى الدولة الام والاسواق الاخرى في العالم .

ويفسر « فيرنون » هذه المراحل فيقول ان الشركة المنتجة فى المرحلة الاولى [التى يتم الانتاج فيها في الوطن الام] تحتاج خلال هذه الفترة التجريبية الى عنصر الاتصال السريع داخل الشركة ذاتها ، وكذا مع الموردين والعملاء على حد سواء . وان اعتبارات التكلفة فى هذه المرحلة ، قد تكون اقل اهمية عن مرحلة اخرى قادمة . وعندما تقرر الشركة مد نشاطها الانتاجي فى الخارج ، فان ذلك يفسر رغبتها فى دعم مركزها الاحتكاري . وفي المرحلة الاخيرة تصبح اعتبارات التكلفه هي العنصر الاساسى فى تقرير مواقع الانتاج . وهو ما يدعو الشركات المنتجة الى نقل نشاطها الى الدول النامية [١٤] .

ولعل التفسير الذي يقدمه Fayerweather حول الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيه في نقل الموارد الاقتصاديه عبر الدول المختلفة ، يعتبر من اكثر ما قدمه الاقتصاديون شمولا في هذا الصدد [١٥] وانطلاقا من فلسفة « انتقال الموارد » التى تتضمنها نظرية التجارة . توسع « فايرويزر» في مفهوم تعبير « الموارد » ، وأدخل فيه عدة عناصر أخرى مثل المهارات التكنولوجيه والاداريه ، وكذا الموارد الطبيعيه وراس المال والعمل . وهو في ذلك يقول ان الاختلافات فى جانبي العرض والطلب على الموارد بين الدول المختلفة ، تتولد عنها ضغوط اقتصادية تؤدى الى تدفق هذه الموارد حيث يوجد الطلب عليها ، وبالتالى تفتح الفرص أمام الشركات متعددة الجنسية . ويضيف أيضا بأن السياسات الحكومية المختلفة ، تؤدى الى اعادة تشكيل الاوضاع التى تستند الى القوى الاقتصادية بمفهومها الحر ، بحيث تضع امام الشركات انماطا معينة تمارس بها نشاطها الفعلي . وبذلك فان نوعية الموارد المنقولة ، وعملية اختيار البلاد باعتبارها مواقع للانتاج ، وكذا اختيار الاساليب

---

[١١] Caves, R.E., International Corporations : The Industrial Economies of Foreign Investment, Royer Lectures, mimeo, University of California, 1969, p. 5.

[١٢] Cooper, R., The Economics of Interdependece : Economic Policy in the Atlantic Community, New York 1968, p. 89.

[١٣] Standardized product stage.

[١٤] Vernon, R., «International Investment and International Trade in the Product Cycle», Quarterly Journal of Economics, May 1966, pp. 190-207.

[١٥] Fayerweather, J., «International Transmission of Resources», in International Businesse Management : A Conceptual Framework. New York 1969, pp. 15-30.

التي يتم بها نقل الموارد ، تستند جميعها الى الاستراتيجية الخاصة التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية . وخلاصة القول ان ثلاث مجموعات من العوامل وهي : الاختلافات القائمة في الموارد ، ثم السياسات الحكومية ، واستراتيجية الشركة المستثمرة ، تتحكم في الاسلوب الذي تعمل به الشركات متعددة الجنسية في عملية نقل الموارد على المستوى الدولي .

الانفتاح الاقتصادي في مجال التجارة والانتاج الدولي

يعتبر الانتاج الدولي الممول عن طريق « استثمار اجنبي مباشر » احدى صور المشاركة في النشاط الاقتصادي الدولي ويعني ذلك ان صفة المشاركة هذه يمكن ان تقوم بالنسبة لدولة ما ، اذا كانت على الاقل بعض القرارات في شان استخدام مواردها ، تتخذ بوساطة منظمات (بما في ذلك الحكومات) أو افراد في دول اجنبية ، أو عن طريق هيئات اقليمية او دولية . وينطوي عنصر المشاركة هنا على قدر من الانفتاح والتكامل مع الاقتصاديات الاخرى الاجنبية ، وهو أمر له تكلفته وفوائده ، وتتوقف الحصيلة على الاسلوب الذي تجري به هذه المشاركة ، والظروف التي تعمل فيها . وعلى سبيل المثال ، فان التجارة الحرة ، قد تاتي بفوائد كثيرة تنتج أساسا عن الاستخدام الامثل للموارد العالمية ، وفتح أسواق جديدة ، الا ان التكلفة قد تكون باهظة نتيجة فقدان الدول المشتركة لعنصر الاشراف والرقابة على مواردها الذاتية . وبسبب هذه التكلفة ـ الى حد ما ـ فان التجارة الحرة بمعناها الكامل لم تستمر طويلا ، بل أن الظروف نفسها التي ظهرت فيها اساسا فوائد التجارة الحرة ، ليس لها وجود حقيقي في عالمنا الحاضر . واذا اردنا تتبع المراحل التي مرت بها التجارة خلال القرنين الماضيين ، نجد ان السنوات التي تلت الثورة الصناعية ، كانت بمثابة العصر الذهبي للتجارة الحرة ، وخاصة بالنسبة لبريطانيا التي كانت حقيقة المستفيد الرئيسي منها ، ولو أنه حتى بالنسبة لبريطانيا ، فقد كانت هذه الفترة ـ لاسباب كثيرة ـ قصيرة نسبيا . وباتباع اسلوب الحماية الجمركية وفرض القيود على الواردات في بادىء الامر ، تم التخلي عن النظام النقدي الذي يدعم نظام التجارة الحرة بعد ذلك ، تولت الحكومات بنفسها عملية تنظيم هذه الصيغة من صيغ المشاركة الدولية [١٧] .

وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ، فان محاولات الرقابة والاشراف على حجم التجارة وشروطها ، كانت تتخذ في غالب الاحيان على اساس فردي ، وكانت كل دولة تعمل على حماية مصالحها الخاصة فحسب . وعندما وضحت الاثار الضارة لمثل هذه السياسة ، بدأت محاولات جديدة لعقد اتفاقيات تجارية على اساس ثنائي بين الدول المختلفة ، أو بين المجموعات المختلفة للتعامل في سلع محددة . وظل الامر كذلك الى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حين وضع صندوق النقد الدولي اسس النظام النقدي الدولي ، ووضعت منظمة « الجات » أسس التجارة الدولية ، ونشأ بذلك جهاز متعدد الجنسيات ، يتولى الاشراف على نظام التجارة . وعلى الرغم من أن هذا الجهاز لم يصل الى درجة مناسبة من الكمال ، الا انه أسهم في تجنب الاثار غير المرغوب فيها لنظام التجارة الحرة من جهة ، وفرض القيود على الواردات من طرف واحد من جهة أخرى .

من العرض السابق ، تبينت لنا الاسباب التي من أجلها قد لا تجد الدول المختلفة من مصلحتها الاشتراك في التجارة الحرة بمفهومها الكامل ، وبالتالي عدم الاشتراك في أي نشاط دولي قد يؤدي الى آثار مشابهة ، الا اذا خضع هذا النشاط لقدر ما من الاشراف والرقابة من جانبها . وما يهمنا في هذه الدراسة ، هو موضوع الانفتاح او التكامل الذي يمثله نشاط استثماري لاحدى الدول في اراضي دولة أخرى ، وهو نشاط يعتبر احيانا بديلا للتجارة وأحيانا اخرى مكملا لها ولتفسير ذلك نقول انه اذا اسهم الاستثمار المباشر في تقديم موارد الى الدولة المضيفة ، بحيث يؤدي ذلك الى انتاج سلع بتكلفة أقل من تلك المستوردة ، فان مثل

Dunning, op. cit., p. 17.

٢٤٢

هذا الاستثمار يعتبر بديلا للتجارة . وتنشأ مثل هذه الحالة حيثما وجدت حواجز طبيعية امام التجارة مثل مصاريف النقل والتسويق ، أو حواجز تحول دون وصول التطورات الحديثة فى مجال التكنولوجيا والادارة والتسويق الى المنتجين المحليين ، وتحول دون الوصول الى مزايا الانتاج الكبير والتكامل التى توفرها الشركات الاجنبية .

ومن جهة اخرى ، فان الشروط التى يتم بها تقديم مثل هذه الموارد للدولة المضيفة ، والاشراف على الاسلوب الذى يتم به حقيقة استغلال هذه الموارد ، قد تفرض على هذه الدولة تكلفة لا تقبلها . وفى مثل هذه الحالة ، فان الدول سوف تحاول اما الحصول على هذه الموارد بوسائل اخرى ، واما اللجوء الى الاشراف على حجم واتجاه وشروط الانتاج الدولى . ويتوقف قدر هذا الاشراف واسلوبه على تقدير معدل التكلفة ـ العائد للانتاج الدولى الحر ، مقارنا بمعدله فى حالة الانتاج الدولى المقيد [أو المنظم] ، أو بمعدله فى حالة الحصول على هذه الموارد من الشركات متعددة الجنسية بوسائل أخرى بديلة [١٨] .

ومن الامور الجديرة بالاشارة اليها انه على الرغم من التاريخ الطويل للشركات متعددة الجنسية ، فان الانتاج الدولى لم يحتل مكانته فى النشاط الاقتصادى الدولى الا منذ فترة قصيرة نسبيا . وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ، لم تزد قيمة الانتاج الدولى على ثلث قيمة التجارة الدولية بصفة عامة ، وفى منتصف الخمسينات والستينات بلغ الانتاج الدولى فى نموه درجة لا تقل عن نمو التجارة ، على الرغم من اجراءات تحرير التجارة ، وفى عام ١٩٧٠ فاق الانتاج الدولى فى مجموعه حجم التجارة الدولية بصفة عامة . وتشير الارقام المتاحة الى أن حجم الانتاج الدولى الذى تتولاه الشركات الامريكية متعددة الجنسية ، يصل الى أربعة اضعاف قيمة الصادرات الامريكية ، ويبلغ فى بريطانيا الضعفين بالنسبة لقيمة صادراتها ، وهما من الدول الرائدة فى مجال الاستثمار الدولى المباشر .

ومن الملامح المميزة للانتاج الدولى ايضا ، ما يختص بأصوله الجغرافية ، وعلى سبيل المثال ، فان ثلثى حجم الاستثمار فى عام ١٩٧١ كان من أصل أمريكى أو بريطانى ، على الرغم من أن حجم صادرات هاتين الدولتين لم يتعد خمس حجم الصادرات الدولية ، وهى حقيقة تؤكد الفرق بين التجارة التى تستند الى مبدأ اعتماد الواحد على الاخر ، للوصول الى درجة من التوازن فى الاجل الطويل ، والانتاج الدولى حيث يتدفق الاستثمار المباشر بصفة مستمرة فى اتجاه واحد دون الاخر . وكما هو معروف ، فان الجزء الاكبر من دول العالم يعتبر مستوردا لرأس المال الاجنبى ، ومن هنا فان عنصر « الارتباط » يبدو أكثر قوة فى مجال الاستثمار الاجنبى عنه فى مجال التجارة .

وبالاضافة الى هذه النتائج العامة للانفتاح الاقتصادى ، فان الانتاج الدولى قد تكون له بعض الاثار الاخرى التى تنشأ أساسا بسبب ثبات « الملكية » على ما هى عليه بالنسبة للانتاج الدولى الذى يموله استثمار اجنبى مباشر . بعكس الحال فى التجارة التى تسيرها أطراف تتمتع باستقلالها الخاص . وبينما نرى المتعاملين فى مجال التجارة لهم أهداف تتسم بالتنافس ، نجد أن فروع الشركات التى تعمل فى مجال الانتاج الدولى ، تركز على تحقيق الاهداف التى وضعتها لهم مراكزهم الرئيسية فى الوطن الام . وتبدو مثل هذه الفروق اكثر وضوحا ، اذا ما أدى الانتاج الدولى الى ظهور اقتصاديات التكامل ، او اذا تركزت الملكية فى يد عدد قليل من الشركات الكبرى .

العوامل المؤثرة فى الانتاج الدولى

يتأثر الانتاج الدولى من حيث مستواه وطبيعته ، بعدد من العوامل التى يمكن اجمالها فى الاتى : المناخ العام [الدولى والمحلى] الاقتصادى والسياسى ، والسياسات التى تتبعها كل من الدولة الام والدولة المضيفة تجاه الشركات متعددة الجنسية ، وأخيرا الاستراتيجية الخاصة بالشركات متعددة الجنسية وهيكلها التنظيمى .

وغنى عن البيان ، أن المناخ الاقتصادى والسياسى ، له أكبر الاثر على الانتاج الدولى بصفة عامة ، ويعتبر الانتاج الدولى فى واقع الامر ، من

[١٨] Ibid., p. 18.

مجالات الاختيار المفتوحة امام الشركات المعنية ، واحدى وسائل الانتاج البديله عن الانتاج في داخل الوطن ، سواء لتغذيه السوق المحليه او للتصدير . ولذلك فان اعتبارات محلية ودولية تؤثر في عملية الاختيار بين تزويد الاسواق الاجنبيه بسلع يتم انتاجها في الداخل أو في الخارج . وطبيعي أن اتخاذ مثل هذا القرار ، لابد ان يستند الى عوامل أخرى مثل أسعار الصرف ، ومصاريف النقل ، والحواجز الجمركية وغير الجمركيه ، والتكلفه النسبية للمدخلات [١٩] ، وحجم الاسواق ، والتكنولوجيا . وتخضع عملية الاختيار برمتها الى اعتبــــارات تتعلق بالمؤثرات التكنولوجية والسياسات الحكومية . وعلى سبيل المثال ، فان التقدم التكنولوجي في المواصلات ، سوف يسهل على الشركات ادارة وحدات انتاجية مستقلة عن بعضها جغرافيا ، كما أن التقدم في مجال البحوث الفنيه - التي يمكن استغلالها بوساطة الشركات الكبرى فحسب - يعطى مزية خاصة للشركات متعددة الجنسية العامله في الصناعات المعقدة ، كذلك فان الحماية الجمركية وفرض الرقابة على الاستيراد يحفزان الشركات على الاتجاه نحو الانتاج الدولي بدلا من التجارة ، ويؤدى سعر الصرف المغالى باكبر من القيمة الحقيقيه لعملة - بالنسبة للدولة المصدرة - الى نفس الاثر . وبالاضافة الى ذلك ، فان السياسات التي تهدف الى التكامل الاقليمي ، تؤدى ايضا الى تشجيع كل من التجارة والاستثمار ، كما أن اكتشاف موارد جديدة للطاقة ، أو اتجاه السياسة نحو التصنيع ، قد يؤثر ذلك كله في شروط التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية . ولاشك أن جميع هذه العوامل ، بالاضافة الى الدور الذى تلعبه المنظمات الدولية التجارية والنقدية تؤثر جميعها في المناخ العام الذى يستطيع الاستثمار المباشر أن يعمل فيه .

ولا شك أن بعض هذه الظروف المتعلقة بالمناخ العام ، قد ترتبط بدول معينة ، كما أن بعضها قد يؤثر في اقامه صناعات معينه ، بينما نجد ان بعضها الاخر يعتبر من العوامل المؤثره في كافه اوجه المشاركة الاقتصاديه الدوليه [٢٠] .

وفي شأن السياسات والاتجاهات المتبعة نحو الاستثمار الاجنبي المباشر ، فقد لا تكون ثمة حاجة لكي نوضح ان اغلب الدول المضيفه لرأس المال ، قد وضعت مقاييس محددة لتنظيم نشاط الفروع الاجنبيه التي تعمل في اراضيها ، وهذه تتضمن فحص الاستثمارات الجديدة ، والاشراف على ظروف الانتاج الذى تتولاه هذه الفروع ، مع الاشراف على السلوك العام لهذه الفروع ، من حيث السياسة الخاصة بالاسعار ، وحجم صادراتها ، وتحويل الارباح ، وهو ما يهدف الى الحصول على اكبر قدر من الفائدة التي يحققها الاستثمار الاجنبي المباشر وزيادة نصيب الدولة المضيفة منه ، مع محاوله التنسيق بين القرارات التي تتخذها الفروع الاجنبية والمصالح الاقتصادية والسياسية للدولة المضيفة .

وفي الوقت ذاته ، نجد أن الفروع الاجنبية قد تعامل على أسس مختلفة عن تلك التي يتم التعامل بها مع الشركات المحلية بالنسبة لبعض نقاط محددة ، مثل الالتجاء لسوق المال المحلى ، وسياسة المنافسة ، والحوافز الاقليميه والاجراءات الاخرى التي تهدف الى تحسين ميزان المدفوعات . كذلك قد تتخذ الحكومات في الوطن الام ، اجراءات تؤثر في سلوك الشركات المتعددة الجنسية التابعة لها ، عن طريق فرض الرقابة على انتقال رأس المال ، او فرض الضرائب على الدخل الناتج من نشاط خارجي .. الخ .

هذا ، وفي شأن أثر استراتيجية الشركات متعددة الجنسيه ذاتها على الانتاج الدولي ، فهذه تتعلق أساسا بالقدرات المالية والادارية والتسويقية والتكنولوجية لهذه الشركات ، كما تتوقف على حجــــم هذه الشركات وهيــــاكلها التنظيميه .

وبينما نجد في بعض الحالات ، درجة عالية من المركزيه في اتخاذ القرار ، نجد في بعض الحالات الاخرى بعض الحرية النسبية للفروع الخارجية في هذا المجال . ويعود هذا الاختلاف الى سياسة الشركه الام في علاج المشاكل القائمه في الدول المضيفه ، من حيث الانظمة القانونية ، والضغوط

---

[١٩] Inputs.

[٢٠] Ibid. pp. 19-20.

٢٤٤

الحكومية ، فضلا عن نوعية الانتاج ذاته [٢١] . وعلى سبيل المثال . فان الشركة ذات المنتجات المتعددة . او تلك ذات الانتاج متعدد المراحل . نجد امامها فرص الاختيار مفتوحة للعمل فى الدول الاخرى ، وتؤدى الاختلافات فى التكلفة والانتاجية من دولة الى اخرى ، الى وصول الشركات متعددة الجنسية ، الى مرحلة التخصص فى الانتاج ، بل والى التخصص فى مراحل الانتاج ذاته داخل الشركة الواحدة . ومادام ان الشركات الكبرى متعددة الجنسية تعمل فى مجالات انتاجيه مختلفة ، كما ان تكلفة الانتاج تختلف من دولة الى اخرى ، يصبح المجال مفتوحا أمام هذه الشركات ، للوصول الى التخصص الذى تسعى اليه ، ورسم استراتيجيتها على هذا الاساس .

وبالاضافة الى ذلك ، فان اسلوب الاداره ــ كما سبق أن ذكرنا ــ قد يختلف من شركة الى اخرى . وطبيعى انه كلما زاد دور الشركة فى مجال الانتاج الدولى ، كلما كان ذلك من دواعى تعديل هيكلها التنظيمى . وفى الوقت ذاته ، فان أنماط الادارة تتوقف على طبيعة الانشطة المختلفة فى داخل الشركة نفسها . وعلى سبيل المثال ، فان القرارات الخاصة بالانفاق الراسمالى ، أو بالبحوث والتنمية ، وتحديد أسواق التصدير ، تصدر عادة عن المركز الرئيسى للشركة الام ، بينما تترك القرارات المتعلقة بالعاملين والعلاقات الصناعية الى المسئولين عن ادارة الفروع الخارجية على المستوى المحلى [٢٢] .

ثانيا : الاتجاهات العامة نحو الشركات متعددة الجنسية منذ بداية الخمسينات

١ ــ الفترة الاولى « من ١٩٥٠ حتى منتصف الستينـــــات

ظهـر تعبير الشركات متعـــددة الجنســية فى التاريخ الاقتصادى للعالم منذ وقت ليس ببعيد ، وتعتبر الفترة منذ عام ١٩٥٠ وحتى منتصف الستينات ، بمثابة « شهر العسل » بالنسبة للجو الموائم الذى صـــاحب نشـــاط هذه الشركات ، ولا سيما الشركات الامريكية . فقد سيطـرت الشركات الامريكية خلال هذه الفترة على الانتاج الدولى ، تماما كما سيطرت بريطانيا على التجارة قبل ذلك بقرن ونصف . وكما هو معروف ، فان اوربا الغربيه ــ على سبيل المثال ــ كانت تعانى فى بدايه العقد الخامس من نقص راس المال والمعرفة والخبرة البشرية ، الى جانب النقص الشديد فى العمله الاجنبيه . ولم يكن امامها سوى الحصول على ذلك كله من الولايات المتحدة التى كانت فى اوج تقدمها التكنولوجى ، باعتبارها أكثر الدول تقدما فى العالم . وفى الدول النامية الغنيــة الاخرى ، مثل كندا واستراليا ، لم تكن الحاجه الى ذلك أقــل الحــاحا . امــا الدول النامية الفقيرة ــ وخاصة تلك التى كانت تمتلك ثروات معدنية ــ فقد كانت تنقصها الخبرات التنظيمية ورؤوس الاموال الكفيلة بتحويل هذه الثروات الكامنة الى ثروات حقيقية . وهكذا لم يكن فى استطاعة هذه الدول جميعها ، أن تستورد السلع التى تنقصها ، أو الخبرة والتكنولوجيا اللازمة للانتاج ، بسبب ضعف امكانياتها النقدية ، وكانت هذه الفترة تمثل الفجوة الادارية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة وباقى العالم فــى أوســع صورها [٢٣] .

والى جانب عوامل الجذب هذه ، كانت هناك عوامل طرد فى الولايات المتحدة ، تمثلت فـى منتصف الخمسينات ، فى وضع قيود على التوسع المحلى للشركات عن طريق الادماج . وفى الوقت ذاته فان عائد رأس المال وامكانيات النمو ، بدت اكثر احتمالا فى الدول الاخرى عنها فى الداخل ، فضلا عن أن التقدم التكنولوجى ومفهوم الانتاج الكبير كانت من العوامل المشجعة لتأسيس الشركة الاكبر حجما ، كما أن الانفاق الضخم على تطوير التكنولوجيا ، والذى يمول عادة عن طريق الدعم الحكومى ، بدأ فى التحول الى جانب الشركات ،

---

[٢١] Multinational Corporations, Problems Confronting Europe, European Studies, 16, 1973.

[٢٢] Dunning, op., cit, pp. 20-21.

[٢٣] Bergsten, F., The Future of the International Economic Order : An Agenda for Research, Lexington, Mass. 1973.

وكان ذلك حافزا لها للبحث عن اسواق اكثر اتساعا . وفى نهاية الفترة [منتصف الستينات] كان الدولار مقوما بأكثر من قيمته الحقيقية بالقياس الى العملات الاخرى .

كانت هذه هى الصورة العامة للمناخ الاقتصادى الذى صاحب ازدهار الانتاج الدولى وانتعاش الشركات الامريكية ، كذلك كانت الرغبة والحاجة الى استغلال أسواق جديدة ، من الامور التى شجعت الاستثمار البريطانى ايضا على السير فى هذا الاتجاه خلال الفترة نفسها . ولا شك أن حاجة الدول المضيفة الى الموارد المتنوعة التى تقدمها الشركات متعددة الجنسية ، كانت هى السبب فى تبنى هذه الدول لسياسات أكثر كرما تجاه الاستثمار الوارد من الخارج . وبينما حاولت بعض هذه الدول التأثير فى اتجاهات الاستثمار ، للتأكد من مواءمته للاهداف القومية الاكثر الحاحا [مثل تحسين ميزان المدفوعات] ، نجد أن معظم الدول المضيفة ، وضعت قيودا بسيطة ، ولم توجه اهتمامها لحساب معدل التكلفة ــ العائد لهذه الاستثمارات ، إعتقاداً منها أن الفائدة حتما مضمونة ، وبالتالى لم تلتفت الى امكانية الحصول على الموارد التى تقدمها الشركات متعددة الجنسية بأية وسائل أخرى بديلة [٢٤] .

وبصفة عامة ، يمكن القول أن استراتيجية الشركات متعددة الجنسية خلال هذه الفترة كانت تتسم بالبساطة ، وتركز اهتمام معظم الفروع الخارجية فى الانتاج لتزويد الاسواق المحلية أو الاسواق الاخرى بسلع بديلة عن مثيلاتها المستوردة ، وكانت هذه الفروع تعمل مستقلة عن بعضها بعضا . بل انها كانت شديدة الالتصاق بالاقتصاديات المحلية التى تعمل فيها . وعلى الرغم من ان معظم القرارات التى كانت تتخذها الفروع الجديدة كانت تخضع لاشراف الشركات الام ، الا أن هذه القرارات جميعها ، كانت فى الواقع تهدف الى مجرد تنمية هذه الفروع ، ولم يكن هناك سوى نشاط محدود نسبيا فى المعاملات التجارية ، أو فى التخصص فى عملية الانتاج بين الفروع التابعة لشركات متعددة الجنسية .

ومن أجل هذه الاسباب جميعها ، أسقطت الدول المضيفة من حسابها ، التكلفة العامة للاستثمار الاجنبى على اقتصادياتها المحلية ، وبدأ الانتاج الدولى بمعناه الحر ، هو النظام السائد فى تلك الفترة ، وهو بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية كان الوضع المعادل لعصر التجارة الحرة [٢٥] .

٢ ـ الفترة الثانية من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات

وفى هذه الفترة ، من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات ، انتقل الاهتمام العام الى حساب التكلفة ودراسة البدائل عن الانتاج الدولى الذى يموله الاستثمار الاجنبى المباشر . وفى التقرير الذى اعدته مجموعة الخبراء التابعة للامم المتحدة عن الشركات متعددة الجنسية ، اهتم الخبراء بتحديد تكلفة الاستثمار الاجنبى للاقتصاد القومى فى الدولة المضيفة . وعلى الرغم من أن التقرير يشير الى الفوائد ويعترف بها ، الا انه يقر بأن الشركات متعددة الجنسية اصبحت موضع نقد يتزايد يوما بعد يوم . وقد أثبتت الدراسة الجادة ، أن الاستثمار الاجنبى المباشر كانت له أثاره الايجابية على اقتصاديات الدول المضيفة ، ومع ذلك فان الحصيلة النهائية أصبحت موضع تساؤل عام على المستوى الدولى ، وتحول الرأى العام فى اتجاه غير مؤيد للشركات متعددة الجنسية ، وخاصة بعد الاحداث التى شهدتها السنوات الاخيرة ، كما حدث فى شيلى على سبيل المثال .

كيف حدث هذا التغير فى الاتجاه خلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن ، وهل يستمر ذلك ، وما هو أثر ذلك فى المستقبل ، وهل انعكس ذلك الاتجاه على السياسات التى تتبعها الحكومات تجاه الشركات متعددة الجنسية ؟ هذه الاسئلة جميعها اصبحت موضع دراسة من جانب المختصين ، وهو ما سنحاول الاجابة عنه فى الفقرات التالية .

وبالنسبة للسؤال الاول ، فلاشك أن هناك اسباب كثيرة أدت الى توجيه الاهتمام الى نشاط

---

[٢٤] Dunning, Op. cit., p. 22.

[٢٥] Tugendhat, C., The Multinationals, Pelican Library of Business and Management, 1973, pp. 29-45.

الشركات متعددة الجنسية ، ولعل أهمها هو المركز الذى باتت تحتله على كل من الصعيد الاقتصادى المحلى فى الدول المضيفة ، والصعيد الاقتصادى الدولى . وفى الوقت الحاضر فان ٢٠ فى المائة من الانتاج الصناعى الدولى [خارج الاقتصاديات ذات التخطيط المركزى] تتولاه الشركات متعددة الجنسية ، وفى كل الدول المضيفة تقريبا زاد نصيب فروع الشركات الاجنبية فى الانتاج القومى . وفى بعض قطاعات معينة ، اصبحت للشركات متعددة الجنسية سيطرة كاملة ، وخاصة فى الصناعات التى تحتاج الى التكنولوجيا المتقدمة ، مثل الحاسبات الالكترونية والالات الصناعية وصناعة الادوية وغيرها . وفى الدول الاقل تقدما ، نجد هذه الشركات تمتلك او تشرف على مصادر المواد الاولية الهامة مثل البترول والنحاس والالومنيوم والزنك . وفى قطاع الخدمات كذلك ، نجد هذه الشركات تكاد تسيطر على قطاع التأمين والبنوك والسياحه [٢٦] .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان للدور المتزايد للشركات متعددة الجنسية فى النشاط الدولى أثره فى تغيير أسلوب الادارة والاستراتيجية التنظيمية لهذه الشركات . وشهدت الصناعات التى نمت سريعا أسلوب التخصص النسقى [٢٧] وهو ما أدى بالفروع الاجنبية لهذه الشركات ، الى أن تتصرف بالاسلوب الذى يتصرف به منافسوها فى الداخل ، من حيث ردود الفعل تجاه السياسات الاقتصادية المحلية .

وثمة نقطة هامة أخرى تجدر الاشارة اليها . وهى أن نمو الشركات متعددة الجنسيه ، قد صاحب فترة ادركت فيها الحكومات أهمية التخطيط الاقتصادى . حقيقة أن ذلك الاتجاه كان واضحا خلال الخمسينات والستينات ، الا انه أرسى دعائمه خلال العقد الاخير على وجه الخصوص ، وأصبحت الحكومات ، سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية ، لها دورها المتزايد فى الشئون الاقتصادية ، وخاصة فى التخطيط طويل الاجل ، وتجديد تنمية المناطق الحضرية ، والاشراف على البيئة ، والحفاظ على المواد الاولية . وعلى هذا الاساس ، فان أى شىء قد يقلل من قدرة هذه الحكومات على الاشراف على الشركات الاجنبية ، يعتبر فى نظرها بمثابة تحد للسيادة الاقتصادية التى هى من حقها .

ومن وجهة نظر الدول النامية ، فقد كان الموقف أكثر تعقيدا . وكما هو معروف ، فان معظم هذه الدول ، بعد أن نالت استقلالها ، باتت تسعى الى تأكيد شخصيتها ، وبالتالى فقد كان اتجاهها غالبا يميل الى رفض أية علاقة تربطها بالماضى ، بما فى ذلك الاستثمار الاجنبى المباشر ، الذى تنظر اليه على انه نوع من الاستعمار الاقتصادى . وفى الوقت نفسه فقد زاد وعى هذه الدول بالنسبة لقيمة الموارد التى تحوزها ، كما زادت معرفتها بالاسلوب الذى ينبغى عليها اتباعه لاستغلال هذه الموارد . وبالاضافة الى ذلك ، فان علاقاتها بالعالم الخارجى ، وخاصة بالمنظمات والوكالات الدوليه وما تقدمه لها هذه المنظمات من مساعدة فنية ، قد اسهمت فى زيادة تقديرها للقوة الاقتصادية التى فى حوزتها ، وفى فهم الابعاد المختلفة لعملية الاستثمار الاجنبى ، وأصبحت لديها القدرة الفنية على تقييم آثار الاستثمار الاجنبى والافكار البديلة عنه . ولذلك فان الاهتمام لم يعد يرتبط بالاثر التكنولوجى لهذه الشركات ، أو بأثر نشاطها على العمالة وميزان المدفوعات ، ولكن امتد هذا الاهتمام ليشمل نقاطا هامة أخرى ، مثل اثر الاستثمار الاجنبى على أنماط الاستهلاك وتوزيع الدخل والاهداف الثقافية [٢٨] .

ومن أجل الحقيقة ، فان تغير الاتجاهات على النحو المشار اليه ، لم يصحبه فى كافة الاحوال اتباع سياسات داخلية تتسم بالفطنة من جانب الدول المضيفة . وفى مناسبات كثيره كانت الشركات متعددة الجنسية ، تمثل كبش الفداء عندما تفشل حكومات الدول المضيفة فى ادارة اقتصادياتها كما ينبغى . وعلى الرغم من أن بعض الدول النامية لازالت تتبع أسلوبا متحررا تجاه الاستثمار الاجنبى ، الا أن اغلبها تمتلك قوانين حازمة للاشراف على أنواع الاستثمار

---

[٢٦] Servan-Schreiber, J., The Amerian Challenge, Pelican Books, 1970, pp. 15-17.
[٢٧] Process specialization.
[٢٨] Dunning, op. cit., pp. 24-25.

المسموح بها وظروف الانتــــاج . وفى بعض الحالات ، لجأت الحكومات الى التـأميم والمصادرة ، وفى حالات أخرى كان هناك تصميم على ضرورة زيادة حصة مشاركة رأس المال المحلى [٥١ فى المائة على الاقل] فى أى مشروع استثمار أجنبى .

وبالنسبة للدول المتقدمة ، فقد حاولت ايضا هذه الدول تخفيض التكلفة وزيادة العائد بقدر الامكان من الاستثمار الاجنبى المباشر . وفى أوربا كان الخوف يزداد من ان يقود الاستثمار الامريكى المباشر – وخاصة فى الصناعات التى تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة – الى الاعتماد الكلى على الولايات المتحدة فى هذا النشاط الهام ، ولذلك فقد كان الســـلاح الوحيـــد للتغلب على ذلك ، هو تشجيع « القوة المقابلة » ، عن طريق الادماجات بين الشركات الاوربية وبعضها بعضا ، أو بين الشركات الاوربية والامريكية . كذلك بدأ اهتمام واضح بدراسة أثر الاستثمار المباشر على ميزان المدفوعات وسياسة المنافسة ، وعما اذا كانت الفوائد التى تعود على الاقتصاد القومى نتيجة للاستثمارات المباشرة ، هى بالقدر الذى ينبغى ان تكون عليه فعلا .

كذلك لم تكن الحكومات الام ، اقل اهتماما بأثر الاستثمار المباشر الذى تتـولاه الشركات متعددة الجنسية على موازين مدفوعاتها ، وعلى العمالة ، والمراكز التنافسية . وفى الولايات المتحدة . على وجه الخصوص ، لازالت تبذل جهود كثيرة من جانب النقابات العمالية وغيرها من المجموعات ذات المصــالح للاشراف على تدفق الاسـتثمار الاجنبى الامريكى المباشر .

والان يبرز التساؤل حول مدى الاثر الذى تركته هذه الاتجاهات جميعها فى انضباط الانشطة التى تضطلع بها الشركات متعددة الجنسية ؟ تشــير الاحصاءات المتاحة حتى الان الى ان العمليات التى تقوم بها هذه الشركات لم تتأثر الا فى اضيق الحدود . حقيقة أن الاستثمارات الجديدة تسـير فى بطء نسبى . الا أنها لازالت فى وضع مؤثر ، وخاصة فى الدول المتقدمة .

وقد يكون من المناسب ان نشير هنا ، الى أنه خلال السنوات الاخيرة ، لم يكن المناخ العام الذى تعمل فيه الشركات الكبرى موائما بالقدر المناسب لنمو هذه الشركات ، وأصبح الحل البديل أمام هذه الشركات ، ان تؤقلم نفسها بحيث تستطيع ان تقدم الاحتياجات الخاصة للدول المضيفة ، وهو ما تتبعه فى الوقت الحاضر الشركات متعددة الجنسية الصغيرة الحجم نسبيا ، وخاصة الشركات الاوربية واليابانية .

ثانيــا – الشركات متعـــددة الجنســية والـدول النـامية

فى مناقشة موضوع علاقة الشركات متعددة الجنسية بالدول النامية ، تثور عادة بعض الاراء التى لا تستند الى الواقع ، وتفتقر الى التحليل العملى السليم ، وتكاد تنحصر هذه الاراء فى الاتى :

١ – أن رأس المال الاجنبى سواء أكان حكوميا أم خاصا ، ، هوحجر الزاوية بالنسبةلمشكلة التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية .

٢ – ان الشركات متعددة الجنسية ، بما لها من قدرة على استغلال الموارد الانتاجية وادماجها معا على المستوى الدولى ، تضع فى اعتبارها اساسا المصالح المرتبطة بالتكامل الاقتصادى ، دون ما نظر الى المصالح الوطنية ، وهى بذلك تعرض الدول النامية لنوع من الاستغلال الدولى .

٣ – أن الهيكل التنظيمى للشركات الكبرى الذى ساد فى القرن التاسع عشر والذى يعترف بوجود « شركة أم » تدير فروعا مملوكة لها بالكامل بالخارج ، هو ذات الوضع الذى تسير عليه الشركات متعــددة الجنسيــة فــى القــرن العشرين [٢٩]

واذا كان لنا أن نحلل هذه الاراء حتى نقف على الحقائق الثابتة ، فان القول بأن رأس المال الاجنبى هو العنصر الاساسى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، يبدو بعيدا عن الواقعية . ومن

---

[٢٩] Drucker, P.F., Multinationals and Developing Countries : Myths and Realities, Foreign Affairs, October 1974, pp. 121-134.

المعروف ان تعبير « دولة نامية » لا يشير الى أن هذه الدولة تخلو من الموارد ، بل بالاحرى هي الدولة التي لا تستطيع استخدام مواردها المتاحة استخداما كاملا . وفي هذا الصدد ، فان التمييز بين الدول انما يستند في الواقع الى درجة الانتاجية من حيث هي ضعيفة أو عالية ، وهو ما يفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية . ولعل ما تحتاجه الدول النامية بصفة عامة ، هو القدرة على تعبئة مواردها الذاتية ، سواء كانت هذه الموارد على شكل قوى بشرية ، أو رأس مال ، أو موارد طبيعية ، وهو ما تستطيع الوصول اليه بالتعاون مع الدول المتقدمة من أجل تنشيط هذه الموارد ، والحصول على الاثار المتضاعفة لذلك من الناحية الاقتصادية .

ومن قصص التنمية الناجحة التي يحدثنا عنها التاريخ المعاصر ، ما حدث في اليابان وكندا . فمنذ البداية ، لم تستورد اليابان في واقع الامر أية رؤوس أموال من الخارج ــ باستثناء مبالغ بسيطة استخدمت في بعض الاستثمارات المرتبطة بالمشروعات الاساسية المبكرة مثل اقامة عدد محدود من خطوط السكك الحديدية ، وتمكنت اليابان من وضع نظام يتسم بالكفاءة النامية لازال مطبقا حتى يومنا هذا ــ لتجميع كل قطرة من رأس المال المتاح في كافة ارجاء البلاد ، ولم تضع أية قيود على استيراد التكنولوجيا ، بما يعنيه ذلك من خلق أنشطة جديدة لها أثرها المتضاعف على الاقتصاد القومي .

وبالنسبة لكندا ، فقد كانت في منتصف الثلاثينات ، تعاني من تخلف لا تقل درجته عن كثير من جمهوريات امريكا اللاتينية في المرحلة الحاضرة . وفي الثلاثينات ، قررت حكومة الاحرار وضع نظام يهدف الى تجميع رأس المال المحلي لاستثماره في المشروعات الاساسية مثل الطرق والرعاية الصحية وبناء الموانيء والتعليم ، مع الاهتمام بالنظم والاساليب الادارية على المستوى الاقليمي والقومي . وسمحت الحكومة الكندية آنذاك لرأس المال الاجنبي بالعمل في قطاع الصناعة والتعدين ، مع تشجيع رأس المال المحلي للعمل في قطاعات التوزيع والبنوك والتأمين ، وبعض الصناعة اللازمة للسوق المحلية . وما نود أن نؤكد عليه هنا ، أن رأس المال الاجنبي الذي لم تتعد نسبته [١/١٠ / ١/١٢] من اجمالي التكوين الرأسمالي ، في كندا ، أدى الى تنمية متزايدة السرعة في فترة تقل عن ٢٠ عاما .

وثمة اعتقاد آخر خاطيء ينبغي الاشارة اليه ، وهو القول بأن الدول النامية لديها قدرة استيعابية غير محدودة بالنسبة لرأس المال ، وخاصة لرأس المال الوارد من الخارج . ولعل الواقع يشير الى ان أغلب الدول النامية تفتقر حقيقة الى مجالات الاستثمار الكبيرة الحجم ، فقد تتوافر على سبيل المثال في احدى الدول طاقة هيدروكهربائية ضخمة ، ومع ذلك فانه ما لم يوجد عملاء لهم القدرة الشرائية المناسبة ، أو مصانع قريبة تستخدم هذه الطاقة ، لن تكون هناك جدوى اقتصادية لمثل هذا المشروع . وعلى ذلك فان الدول النامية تستطيع فقط الحصول على أقصى فائدة ممكنة من الموارد الخارجية ــ وخاصة رأس المال ــ اذا تمكنت من توجيهه الى المشروعات التي تولد آثارا اقتصادية متضاعفة ، بمعنى أن كل دولار من رأس المال الاجنبي ، ينبغي أن يوجه الى المشروعات التي تولد أكبر قدر من العملة المحلية ، سواء في المشروع الاصلي أو في استثمارات جديدة تنشأ عنه .

وتثبت الارقام جميعها ، أن الاثر المتضاعف للمال الحكومي يقل كثيرا عن الاثر المتضاعف للمال الخاص ، ويبدو ذلك واضحا في الدول الشيوعية ، حيث يعتبر ضعف انتاجية رأس المال من أكثر خصائص اقتصاديات هذه الدول وضوحا ، بل أن المال العام [البنك الدولي على سبيل المثال] المستثمر في الدول النامية ، تكاد لا تتولد عنه أية استثمارات اضافية من تلك التي تنتج عنها آثار متضاعفة على الاقتصاديات المحلية [٣٠]

وبالنسبة للشركات متعددة الجنسية العاملة في الصناعة أو التوزيع أو التمويل في محيط الدول النامية ، فلا شك أن التنمية الاقتصادية السريعة في الدول المضيفة ، من شأنها زيادة فرص النمو

---

[٣٠] Ibid., p. 126.

والربحية أمام هذه الشركات ، وبالتالى فمان الشركات متعددة الجنسية ، تجد من مصلحتها الخاصة أن تكون لاستثماراتها ومنتجاتها وتقدمها التكنولوجى آثارها المتضاعفة على الاقتصاد المحلى . وعلى الدول النامية أن تنظر الى راس المال الذى تقدمه هذه الشركات ، باعتباره مضخة لتوليد مزيد من رأس المال ، وليس مجرد وقود يحترق ، ويتطلب ذلك الاخذ باستراتيجية خاصة ، تقوم على أساس النظر الى الشركات متعددة الجنسية ، باعتبارها منشطا للموارد المحلية ، ولخلق طبقة جديدة من رجال الاعمال ورجال الادراة ، بدلا من النظر اليها كبديل للموارد المحلية ، والجهود المحلية ، وراس المال المحلى ، مع أهمية اطلاق الحرية أمام القطاع الخاص المحلى ، للعمل على قدر طاقته ، وبدون هذا الشرط الاخير ، فان أية موارد قد تأتى من الخارج مصيرها الى ضياع .

أما عن الرأى الثانى الذى يقول بأن الشركات متعددة الجنسية تعمل على تحديد مواقع الانتاج وفقا لاستراتيجية دولية ، فلا شك أن هذا الراى فيه الكثير من الصحة ، على الرغم من أن عددا محدودا من هذه الشركات ، قد اتخذ بالفعل مثل هذه الاستراتيجية فى الانتاج . ولا شك ان هذا الموقف يمثل الورقة الرابحة فى أيدى الدول النامية فى محيط الاقتصاد الدولى ، بل أن هذه الاستراتيجية الدولية التى تتبعها الشركات متعددة الجنسية ، تعطى الدول النامية سندا فى فرض اشرافها ، مع منحها قوة المساومة مع هذه الشركات .

ولعل أكثر ما يهدد مبدأ السيادة الاقتصادية للدول النامية ـ وخاصة الدول الصغيرة أو معظمها ـ يتمثل فى قصور مواردها من النقد الاجنبى وهو ما يسلبها حرية اتخاذ القرار ، وأدى بالكثير منها وخاصة فى الخمسينات وأوائل الستينات الى الاخذ بسياسة الاحلال فى الاستيراد . [٣١] .

وقد اثبتت التجربة أن مثل هذه السياسة ـ فى المدى غير الطويل ـ تخلق حالة من الاعتماد على الخارج فى استيراد مكونات السلعة المصنعة محليا ، الى جانب كثير من المشاكل النقدية التى تنشأ نتيجة الاعتماد على الخارج فى استيراد المواد الخام والالات والمواد الاخرى اللازمة للانتاج . وفى أغلب الدول النامية ـ باستثناء القليل منها الذى يملك أسواقا متسعة نسبيا ـ يؤدى ذلك الى تصنيع ذى تكلفة عالية لا يستطيع المنافسة او النمو . حقيقة أن هذه السياسة تؤدى الى زيادة فى تشغيل الايدى العاملة فى الاجل القصير ، الا أن ذلك يتم على حساب الطبقات الفقيرة ، وعلى حساب الامكانيات الكامنة الاخرى التى تستطيع أن تخلق عمالة جديدة قابلة للنمو المتزايد فى المستقبل .

وعلى ذلك يمكن القول ، بأن الدول النامية تحتاج فى واقع الامر الى عنصرين هامين ، وهما زيادة متحصلاتها من النقد الاجنبى ، الى جانب تسهيلات انتاجية تهدف الى الاستفادة من اقتصاديات المشروع الكبير ، وما يقترن بذلك من زيادة فرص العمالة . وتستطيع الدول النامية الوصول الى ذلك ، اذا ما تمكنت من ادماج التسهيلات الانتاجية المتاحة لديها ـ والتى ما زالت فى دور النشوء ـ فى السوق العالمية الاكثر اتساعا والتى تتميز بالحركة والنمو السريع .

ولا شك أن قدرة وكفاءة الشركات متعددة الجنسية فى تسيير خطوط انتاجها عبر الحدود الوطنية ، وفقا لمتطلبات السوق العالمية ، تستطيع أن تحقق الكثير لمصلحة الدول النامية . ولعل الاستراتيجية المثلى التى ينبغى أن تتبناها الدول النامية ، تتمثل فى أهمية الاستفادة من قدرة هذه الشركات على ادماج التسهيلات الانتاجية المتاحة ودخول أسواق الدول المتقدمة ، عن طريق تشجيع هذه الشركات فى مشروعات محددة تهدف الى التصدير . وقد اثبتت التجربة فى كل من تايوان وسنغافورة ، أنه فى الاستطاعة الوصول الى مركز المورد العالمى لانموذج واحد ، أو لاحدى مكونات منتج هام ، وهو ما يفوق فى قيمته الاستثمار بعملية انتاجية كاملة ذات تكلفة عالية بل وضعيفة الاثر على المستوى العالمى . ومن شأن ذلك بطبيعة الحال ، خلق عمالة جديدة ، مع امكان تزويد

(٣١) Import substitution.

٢٥٠
السوق الداخلية بسلع أقل تكلفة للمستهلك المحلى ، وزيادة فى المتحصلات بالنقد الاجنبى .

وباختصار ، فان الوضع الاقتصادى العالمى فى الوقت الحاضر ، يدعو الدول النامية الى النظر فى استغلال امكانيات الشركات متعددة الجنسية ، من حيث قدرتها على استخدام الموارد المتاحة « عبر الحدود » ، بعد أن اصبح مبدأ الاكتفاء الذاتى غير ذى موضوع حتى بالنسبة للدول ذات الامكانيات الكبيرة . بل ان التنمية – حتى فى ابسط صورها – لا يمكن أن تستند الى تسهيلات انتاجية غير اقتصادية ، لصغر حجمها ، وارتفاع تكلفتها ، سواء فى قطاع الصناعة أو الزراعة . ويعتبر ادماج الامكانيات الانتاجية الضخمة التى تتمتع بها الدول النامية فى الاقتصاد العالمى ، هو المخرج الوحيد لهذه الدول ، وهو ما تستطيع الشركات متعددة الجنسية أن تقوم به ، بما لها من كفاءة فى هذا المجال .

واذا انتقلنا الى الرأى الثالث – الواسع الانتشار – والذى مؤداه ان الهيكل التنظيمى للشركات متعددة الجنسية ، يستند الى مبدأ الملكية الكاملة للفروع الخارجية ، نقول بادىء ذى بدء أن هذا الرأى بعيد تماما عن الصحة . وهى بلد على قدر كبير من الاهمية مثل اليابان ، كان ذلك من الحالات النادرة ، الى جانب شركات غير يابانية عديدة ، تعمل فى نطاق المشروعات المشتركة مع الشركات الوطنية . كذلك نجد فى كندا ، شركات اجنبية كثيرة تعمل بالاشتراك مع شركات كندية ، بل ان مصرفا مثل تشيز مانهاتن يعمل فى بلاد كثيرة عن طريق المشاركة باقل من خمسين فى المائة من رأس المال الكلى ، كما أن شركة مثل Adela التى تعمل فى امريكا اللاتينية ، والتى تعتبر من كبرى مؤسسات التنمية فى الوقت الحاضر ، قد اختارت لنفسها ، منذ بدء تأسيسها ، ان تعمل كشريك له وضع الاقلية فى المشروعات التى تضطلع بها .

والواقع أنه من الناحية التاريخية ، كان مبدأ الملكية الكاملة للفروع الاجنبية ، يعتبر من الصيغ المفضلة فى ادارة الشركات الكبرى ، ضمانا لوحدة التصرف والرؤية ، والاستراتيجية الانتاجية . وقد أوضحت الظروف الدولية المعاصرة للشركات متعددة الجنسية ، بأنه من مصلحتها تنويع هيكل الملكية بأساليب مختلفة ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالاساليب التى تساعدها على دخول سوق المال المحلى فى الدول الاجنبية التى تعمل بها . وسوف تدعو هذه الظروف الشركات متعددة الجنسية ، الى تعديل هيكل اعمالها ، بحيث تستطيع الاستفادة من أى سوق لرأس المال ، سواء كان موقعها فى الولايات المتحدة أو أوربا الغربية أو اليابان او البرازيل او بيروت أو أى مكان آخر ، وهى مهمة لا تستطيع الشركة الام التى تعمل على اساس تملك فروعها بالخارج ملكية كاملة ، أن تقوم بها بالكفاءة اللازمة .

ولما كان من المتوقع أن يشهد العالم المتقدم خلال السنوات القادمة ، قصورا فى رأس المال المتاح ، فان ذلك قد يعنى تحول الشركات متعددة الجنسية الى الاستثمار فى اسواق صغيرة نسبيا ، بطيئة النمو واقل ربحية ، أو بعبارة أخرى فى الدول النامية التى تستطيع أن تقدم الجزء الاكبر من رأس المال المطلوب .

والملاحظ فى هذا الصدد ، انه بعد ازالة كافة القيود على الاستثمار الاجنبى فى بلد مثل اليابان ، كان المتوقع حدوث اندفاع نحو تملك المشروعات المحلية ، وتأسيس مشروعات مملوكة للاجانب بنسبة مائة فى المائة ، الا أن ما حدث كان العكس ، اذ يحاول المستثمرون الاجانب ، أمريكيون أو أوربيون ، العمل فى نطاق مفهوم « المشروعات المشتركة » ، ويضغط هؤلاء على الشركاء اليابانيين لتقديم رأس المال اللازم ، بينما تقدم الشركات الاجنبية التكنولوجيا والمعرفة فحسب .

ولاشك أن اتباع اسلوب المشاركة من جانب الشركات متعددة الجنسية مع الدول النامية ، من شأنه دفع عملية التنمية فى هذه الدول ، لما يعنيه ذلك من تعبئة رأس المال المحلى من اجل الاغراض الانتاجية الاستثمارية ، وسرعة خلق جيل من المديرين ورجال الاعمال الوطنيين .

وقد يكون من الواضح ايضا ، أن نظام المشاركة فى فترة يعانى فيها العالم من قصور فى رأس المال المتاح ، سوف يكون فى مصلحة الشركات متعددة الجنسية فى المقام الاول ، ومن ناحية أخرى ، فان الدول النامية – اذا ما رغبت فى اجتذاب الاستثمار الاجنبى فى فترة كتلك – عليها أن تقدم جزءا من رأس المال المطلوب ، وهو ما يعتبر حافزا للمستثمر الاجنبى ، وليس قيدا عليه .

ويشير بعض المعلقين ، الى أن الدول النامية خلال السنوات العشر القادمة ، سوف تكون فى

حاجة ماسة الى خبرة الشركات متعددة الجنسية ، اذ أن هذه السنوات سوف تشهد نموا كبيرا في القوى العاملة ، وسوف يكون من واجب هذه الدول خلق وظائف ودخول لهذه الاعداد الضخمة من الايدى العاملة الجديدة ، وهو ما تستطيع ان توفره الشركات متعددة الجنسية ، باستثماراتها ، وتقدمها التكنولوجي ، وتفوقها الادارى ، وامكانياتها الضخمة في التسويق والتصدير . ويعتقد بعضهم أن الشركات متعددة الجنسية سوف تشهد فى المستقبل القريب ، تغييرا في تركيبها ، وسوف تتحول الى شركات عبر الحدود [٣٢] اكثر من كونها متعددة الجنسية «٣٣» وما يفيده ذلك من مشاركة المواطنين او حكومات الدول التي تعمل فيها الشركات متعددة الجنسية في الملكية والادارة «٣٤»

رابعا ـ تقرير الامم المتحدة

حول الشركات متعددة الجنسية

يقول دكتور داننج الاستاذ بجامعة ريدنج واحد أعضاء مجموعة الخبراء التي عينها السكرتير العام للامم المتحدة في عام ١٩٧٢ لدراسة أثر الشركات متعددة الجنسية في التنمية والعلاقات الدولية ، انه يعتقد أن هناك تقييما جدريا يجرى في الوقت الحاضر من جانب الدول المختلفة ، بالنسبة لدور الشركات متعددة الجنسية في التنمية ، وكذلك من جانب الشركات ذاتها ، بالنسبة لاسلوب واتجاهات استثماراتها . ويضيف ان العلاقة بين الطرفين ـ باستثناء حالات محدودة ـ تتدرج من مرتبه الصداقة الفاترة ، الى العداوة السافرة «٣٥» . بل انه من الصعب التكهن بالمدى الذى سوف يستمر فيه الترحيب بالاستثمار الاجنبي المباشر ، حتى فى الدول التى تتبنى هذه السياسة ، مثل دول منطقة جنوبى شرق آسيا .

والواقع ان السياسات التى اتبعت حتى الان تجاه الشركات متعددة الجنسية ، كانت في اغلبها تتخذ من جانب واحد ، وكما كانت الحوافز التى تقدم للاستثمار الاجنبى تتخذ من جانب واحد ، اصبحت القيود والتنظيمات التي تفرض الان تسير على نفس النمط . وكلما زادت هذه القيود وتضاعفت آثارها ، كلما اضحى هناك خطر حقيقى على الانتاج الدولى ، تماما كما حدث للتجارة الدولية في الثلاثينات .

ولعل هذه النقطة كانت موضع اهتمام تقرير مجموعه الخبراء عن الشركات متعددة الجنسية ، وبينما يرفض التقرير الفكرة التى ينادى بها بعضهم من ان الدولة بمعناها القومى قد انتهت ، وأن العالم يسير نحو التكامل الاقتصادى . مع انسياب التجارة والانتاج الدولى ، نجده أيضا يرفض الفكرة المقابلة ، من أن القوميه الاقتصاديه سوف تصبح روح العصر ، وان التجارة والانتاج الدولى سوف يتعرضان لمزيد من القيود . ولذلك فان مجموعة الخبراء وجدت انه من المناسب معالجه موضوع الاشراف على الانتاج الدولى على أساس متعدد الاطراف . وكما توجد فى الوقت الحاضر منظمات مثل الجات [الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة] والانكتاد [مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية] اللتان تعملان من أجل خلق ظروف افضل للتجارة ، والتأثير الى حد ما على شروط التجارة ، فان ثمة حاجة تدعو فى الوقت الحاضر الى تأسيس منظمات مماثله لتنظيم تدفق الانتـــاج الدولى . ولذلك فان مجموعـة الخبراء ، تقترح ابرام اتفاقيه بين الحكومات تحت اسم « الاتفاقيه العـامه للشركات متعددة الجنسية «٣٦» ، يتم بمقتضاها تحديد الشروط العامة للانتاج الدولى ، بما فى ذلك تنسيق حوافز الاستثمار ، واتفــاقيات الازدواج الضريبى ، والتشريعات المتعلقـة بمكافحة الاحتكارات ، وسياسة المنافسة ، والرقابة على تدفق رؤوس الاموال وتحويل الارباح «٣٧» .

(٣٢) Transnational.
(٣٣) Multinational
(٣٤) Robinson, R.D., The Developing Countries, Development and the Multinational Corporation, The Annals, September 1972, p. 76.
(٣٥) Dunning. The Future of the Multinational Enterprise, op. cit. p. 26.
(٣٦) General Apreement on Multinational Enterprises.
(٣٧) Report of the Group of Eminent Persons on the Role of Multinational Corporations in World Development and International Relations. United Nations, 1974

٣٥٢
وعلى الرغم من أن للتقرير ومقترحاته مزايا الانتاج الدولى ، الا أنه يركز على المشاكل التى يسببها للدول المضيفة ، أو يبدو أن يكون سببا فيها ، وهو يحاول أن يحدد هذه المشاكل ، وينتهى الى القول بأن هذه المشاكل ترجع فى بعضها الى طبيعة « تعدد الجنسية » ذاتها ، بينما ترجع غالبيتها الى الشروط غير العادلة التى تعمل على أساسها هذه الشركات ، نتيجة قوة المساومة غير المتكافئة بين الدول المضيفة وهذه الشركات الدولية . ويقول التقرير انه لمصلحة كافة الاطراف ، ينبغى أن تتسم الشروط منذ البداية بالعدل ، وأن يكون واضحا تماما للشركات ، ماذا تتوقع الدول المضيفة منها ، وأن تعمل الفروع الاجنبية على ربط أنشطتها بالاقتصاديات المحلية التى تعمل فيها . وفى الوقت ذاته ، ينبغى على الدول المضيفة الا تتخذ أية اجراءات تمييزية ضد هذه الشركات ، أو أية قرارات بأثر رجعى ، وهو ما أدى الى كثير من المرارة وعدم التفهم المتبادل بين الشركات والدول المعنية فى الماضى .

ويتنهى تقرير مجموعة الخبراء ، الى وجوب تنسيق سياسات الدول المضيفة تجاه الانتاج الدولى . ولكنه قال ان الامر قد يتطلب فى بادىء الامر ، ابرام اتفاقيات اختيارية أو « قواعد سلوك » ، أو عقد اتفاقات ثنائية تعالج بعض نواحى محددة قد تهم الطرفين . ومع مرور الوقت ، ينبغى النظر فى خلق جهاز يعالج مشاكل الانتاج الدولى ، مع منح الدول بعض المرونة فى حالات محددة . وكاجراء عاجل للوصول الى هذا الهدف ، يقترح التقرير تأسيس لجنة دائمة للشركات متعددة الجنسية ، تتبع المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة ، وتقدم له تقريرا سنويا . وقد أوكل التقرير الى اللجنة المقترحة ، مهاما متعددة منها : وضع نظام لتبادل وجهات النظر بين الحكومات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية عن تأثير الشركات متعددة الجنسية على التنمية الدولية ، مع اجراء دراسات حول امكان عقد اتفاقات محددة بالنسبة لمناطق جغرافية معينة ، تنظم أنشطة الشركات متعددة الجنسية فيها ، الى جانب تقصى الحقائق ، واعداد التقارير ، وتنظيم حلقات لتسهيل مهمة التحاور بين الاطراف المعنية ، والاهتمام باعداد برنامج للتعاون الفنى ، يدخل فى نطاقه كل من تدريب وتقديم الخدمات الاستشارية لتقوية مركز الدول النامية فى معاملاتها مع الشركات متعددة الجنسية . ويقترح التقرير دعم هذه اللجنة ، عن طريق انشاء مركز للبحوث والمعلومات ، تكون مهمته جمع وتحليل كافة البيانات المتعلقة بالانتاج الدولى .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد اقترح التقرير ، أهمية دعم الخدمات الاستشارية التى تقدمها الامم المتحدة ذاتها لمساعدة الحكومات ، وخاصة حكومات الدول النامية ، فى معاملاتها مع الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة .

ولا شك أن الاخذ بهذه المقترحات ، من شأنه تحسين المناخ الاقتصادى العام الذى يعمل فيه الاستثمار المباشر ، مع الحصول على بيانات أكثر وفرة عن نتائجه ، بما فى ذلك البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل ، ومدى ملاءمة التكنولوجيا ، والفوائد التى تعود على المستهلك وغير ذلك .

وكما هو متوقع ، فان التوصيات التى وضعتها مجموعة الخبراء ، والتى تهدف الى خلق ظروف أكثر مواءمة للانتاج الدولى ، قد قوبلت ببعض الانتقادات من جانب الكثيرين . فقد شعر بعضهم أن مبدأ سيادة الدولة لم يكن موضع الاهتمام الكافى من جانب المجموعة ، وأن التقرير لم يقترح شيئا من شأنه تقليل اعتماد الدول النامية على رأس المال الاجنبى ، أو تحسين ميزان القوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية . والذى يقرأ تقرير المجموعة بعناية ، يستطيع أن يلحظ أنها كانت حريصة على عدم « التعميم » بالنسبة للسلوك العام للشركات متعددة الجنسية ، استنادا الى بعض معلومات قد تتوافر عن أكثرها شهرة ، الى جانب عدم اقتناعها التام بأن القوة الاقتصادية التى تتمتع بها كبرى هذه الشركات ، يمكن استخدامها فى غير صالح الدول المعنية أو مجموعات معينة منها . الا أن شعور المجموعة بصفة عامة ، كان ينحو الى اعتبار حدوث بعض التعارض أمرا لا مفر منه ، لاختلاف أهداف الشركات عن أهداف الدول المضيفة ، وانه ما لم تتخذ بعض الترتيبات التى من شأنها خلق جو أفضل للتفاهم ، فان العلاقة بين الشركات والدول سوف تسوء تدريجا فى غير مصلحة الجميع ، ويتوقف الامر أيضا على صورة النظام الاقتصادى الدولى ، وما قد يحمله المستقبل من مفاجآت قد لا يتوقعها الكثيرون .

نشاط الشركات متعددة الجنسية من الزاوية السياسية

واذا تطرقنا الى الناحية السياسية في نشاط الشركات متعددة الجنسية ، امكن القول ان هذه الشركات تملك عادة عددا من الاسلحة والوسائل السياسية لدى دخولها في عمليات المساومة مع الدول المضيفة ، فهي تستطيع ان تلجأ الى حكوماتها في الوطن الام من اجل دعم مركزها ، وتستطيع ايضا ان تستخدم قوتها الاقتصادية للمشاركة والتدخل في السياسة المحلية في الدولة التي تعمل فيها ، سواء بصفة قانونية او غير قانونية ، بالاضافة الى قدرتها على تنظيم القطاعات الخارجية ، ووضع قيود على الائتمان الخارجي الذي تحصل عليه الدولة المضيفة ، او تقييد الاتفاقات الاقتصادية التي تعقدها بنفسها ، في محاولة لاقناع الدولة المضيفة ، بانه في امكانها اجتلاب الموارد التي تحقق كسبا مشتركا . وبعبارة أخرى ، تحاول هذه الشركات أن تثبت للدول التي تعمل فيها ، أن الدجاجة « المشوية » تعتبر أقل قيمة من الدجاجة التي تضع بيضا ذهبيا «٢٨» .

وعلى ذلك ، فان تجنب الاحتكاك والتوتر بين الطرفين ، يتطلب من الشركات نبذ الوسائل المتطرفة في التعامل ، واتباع « استراتيجية البيضة الذهبية » ، ولعل المفاوضات والمساومة التي تقوم على اسس واقعية ، هي العنصر المطلوب في هذا المجال ، وهو ما يجب أن تسهم به اية جهة تابعة للامم المتحدة ، في محاولتها وضع قواعد دولية لسلوك ، بدلا من وضع قوانين جامدة لا تستطيع أن تغطي كافة الحالات والاتجاهات السياسية المختلفة .

وكما قلنا آنفا ، فان الاستثمار المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية ، لا يتضمن مجرد انتقال رأس المال ، بقدر ما هو في الواقع تنظيم لرأس المال والادارة ، والتكنولوجيا ، ودخول اسواق الدول المتقدمة ، ومن هنا ينبغي أن تكون للدول المضيفة الحرية في قبول هذه « التركيبة » ، وقبول او رفض كل او بعض مقومات اي مشروع استثماري مقترح . ولا شك ان ممارسة هذه الحرية ، لابد ان يستند الى وجود مشروعات بديلة مدروسة ، ومعلومات دقيقة وافية . ويستطيع المنظمات الدولية في هذا الصدد ، تقديم المساعدة المطلوبة للدول النامية ، بما يحقق لها حرية الاختيار السياسي ، ويطرد عنصر الخوف وعدم الثقة ، الذي يحول عادة دون تقييم الدول المضيفة لمصالحها الشخصية على اسس سليمة . ويتضمن ذلك عدم تشجيع الاتجاه نحو الالتجاء الى الحكومات في الدولة الام لدعم موقف الشركات ، وهو ما يحول دون ممارسة حرية الاختيار بالنسبة لحكومات الدول المضيفة . ويشير تقرير الامم المتحدة ، الى انه من المستبعد ان نتوقع من الحكومات ، ان تمتنع كلية عن دعم الشركات العاملة في الخارج ، ومع ذلك فان القواعد الدبلوماسية ينبغي ان تعكس في وضوح ، مبدأ حرية الاختيار بالنسبة للدول المضيفة .

واذا اخذنا في الاعتبار ، الاختلافات الشديدة القائمة بين الدول ذاتها ، فانه من المستبعد ايضا ان نتوقع – في هذه الفترة على الاقل – قيام منظمة دولية تكون مهمتها مراقبة كافة الانشطة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية ، او وضع ميثاق دولي لهذه الشركات ، كما اقترح من قبل بعض الخبراء «٢٩» اذ ان وضع ميثاق دولي لن يزيل المشاكل الحقيقية التي تنبع اساسا من اختلاف مواقع اتخاذ القرار .

ولذلك فان تقرير الامم المتحدة ، يوصي بتأسيس لجنة خبراء تعمل من أجل وضع قواعد سلوك للشركات متعددة الجنسية . ولعل هذا الاسلوب الذي يتسم باستمرار المناقشة والتفاوض من اجل وضع قواعد للسلوك ، يعتبر اتجاها اكثر واقعية الوصول الى قواعد او احكام ثابتة في المستقبل .

(٢٨) NYE, J.S. (Jr.), Multinational Corporations in World Politics, Foreign Affairs, October, 1974, pp. 153 - 175.

(٢٩) «Toward a GATT for Investment» : A Proposal for Supervision of the International Corporation», Law and Policy in International Business, 2 (Summer 1970).

وفى الوقت ذاته نجد أن تقرير الامم المتحدة يوصى – كما أسلفنا – بانشاء مركز البحوث والمعلومات لاعداد البحوث وتوفير المعلومات عن الشركات متعددة الجنسية ، مع تقديم المعونة الفنية لتقوية مركز الدول النامية فى مفاوضاتها مع هذه الشركات . ولا شك أن هناك عقبات كثيرة سوف يعترض الحصول على المعلومات المطلوبة أو تقييمها ، وكما هو معروف ، فان دولا كثيرة لا تسمح القوانين المطبقة فيها باذاعة البيانات المتوفرة لديها عن الشركات المحلية ، بل ان لجنة السوق الاوربية المشتركة ، لم تتمكن من الوصول الى صورة واقعية عن الادماجات بين الشركات نتيجة رفض بعض الحكومات الاعضاء تقديم البيانات التى جمعتها محليا حول هذا الموضوع . ومع ذلك ، فان قيام منظمة دولية بمثل هذا العمل ، سوف يكون ذا فائدة متزايدة ، كلما تمكن القائمون عليه من اكتساب الثقة فى عدالة ونزاهة اتجاهاتهم .

خامسا : توقعات المستقبل حول نشاط الشركات متعددة الجنسية

اذا حاولنا رسم صورة لملامح المستقبل حول نشاط الشركات متعددة الجنسية ، ينبغى فى اعتقادنا أن نفرق بين الاحتمالات المتوقعة فى الدول المتقدمة . وتلك المتوقعة فى الدول النامية . اذ لا شك أن الامر يزداد تعقيدا كلما اختلفت الظروف فى البلاد التى تعمل فيها الشركات متعددة الجنسية – الايديولوجية والسياسية والاقتصادية – عن الظروف فى البلاد التى تباشر الاستثمار ذاته ، بمعنى أن الاستثمار الذى تقوم به دولة صناعية قوية فى دولة نامية تؤمن بالتخطيط المركزى مثلا ، بما يتضمنه ذلك من منافسة داخلية محدودة ، واختلاف فى الاهداف الثقافية وغيرها ، قد يأتى بمشاكل أكثر مما لو باشرت هذه الدولة استثمارها فى مناخ مشابه لها . ويدعونا ذلك الى القول بأنه ليس من المتوقع حدوث مشاكل كثيرة بالنسبة للاستثمار عبر الاطلنطى خلال السنوات القليلة القادمة ، بقدر ما هو متوقع من مشاكل بالنسبة للاستثمار المباشر للدول المتقدمة فى الدول الاقل نموا .

وبالنسبة للاستثمار الاجنبى فى دول السوق الاوربية المشتركة ، فان احدى وثائق لجنة السوق « ٤٠ » تشير الى أن الاهتمام الاساسى يتجه بصفة عامة الى التأكد من أن القوة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسية والمرونة التى تتسم بها هذه الشركات لا تستخدمان ضد المصالح القومية للدول المضيفة الاعضاء بالسوق . وبالاضافة الى ذلك ، فان اللجنة تشير الى تخوفها من أن ضعف التنسيق بين الدول الاعضاء فى الامور المتعلقة بالضرائب ، والمنافسة ، وسياسة الحوافز الاقليمية ، قد تشجع هذه الشركات على ضرب دولة أوربية بأخرى . ومما يقلل من هذه المخاوف ، ما هو متوقع من نمو معدل الاستثمار المباشر الاوربى فى الولايات المتحدة ، بدرجة تفوق معدل نمو الاستثمار الامريكى فى أوربا ، وتقلص الفجوة القائمة فى التكنولوجيا والادارة تدريجا بين الولايات المتحدة وأوربا . وتعتقد اللجنة أن الاخذ بسياسة أوربية موحدة تجاه الاستثمار الاجنبى ، من شأنه أن يقوى مركز الدول الاعضاء فى مفاوضاتها مع الشركات الامريكية .

وفى ضوء ذلك ، يمكن القول أن الاستثمار الاجنبى فى أوربا [والامريكى على وجه الخصوص] سوف يلقى ترحيبا خلال السنوات القادمة ، مع الاخذ فى الحسبان كافة الاعتبارات السالف الاشارة اليها ، وان كان من المتوقع أيضا زيادة مشاركة المال العام فى بعض الصناعات التى تعمل فيها الشركات الاجنبية مثل صناعة البترول والسيارات والحاسبات الالكترونية وصناعة الادوية .

أما عن تدفق الاستثمار بين الدول المتقدمة والدول النامية ، فلعل هناك من الاسباب ما يدعو الى القول ، بأن دور الشركات متعددة الجنسية سوف يشهد تغيرا جذريا . وبصفة مبدئية ، فقد يكون من الواضح أن المناخ العام للعلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، قد أصابه بعض التغير بعد أزمة البترول الاخيرة

---

(٤٠) EEC Commission, Multinational Undertakings and Community Regulations, COM 73 1930, Brussels 9/11/73.

وما نتج عنها من محاولة الدول النامية تحسين مركزها التفاوضي، وشروط التجارة بينها وبين الدول المستهلكة. بل ان ذلك ايضا قد حدث على المستوى الاقليمي، ولعل الاسلوب الذي تتبعه مجموعة الانديان يعبر عن ذلك بوضوح «٤١».

وغني عن البيان، ان بعض الدول النامية تشعر بكراهية تجاه الملكية الاجنبية للمشروعات بصفة عامة وبصفة خاصة بعد ازمة البترول الاخيرة، حتى وان كانت هناك فوائد ظاهرة قد تعود من هذه الملكية. وفي مثل هذه الاحوال، فان هذه الدول لابد ان تبحث عن بدائل لنشاط الشركات متعددة الجنسية، وهو ما يتمثل عادة في عدم الارتباط بكافة العناصر التي يوفرها الاستثمار الاجنبي: راس المال، التكنولوجيا، الادارة، التسويق الخارجي، ومحاولة الحصول على اي من هذه العناصر من مصادر متفرقة. وفي أغلب الاحوال، لا تقوم صعوبة في اداء ذلك، اذ ان المال والتكنولوجيا يمكن الحصول عليهما من السوق المفتوحة. وطبيعي ان مثل هذه السياسة تكون ناجحة في حالة ما اذا كان الاقتصاد المحلي تتوافر لديه الخبرة الفنية لاختيار ما هو مطلوب فعلا، ثم قدرته على استيعاب الموارد الجديدة، واستخدامها بالطريقة المناسبة من الناحية الانتاجية. ومع ذلك فقد وجدت كثير من الدول أن بدائل الانتاج الدولي بانتاج آخر يعتمد على ترخيص اجنبي أو عقد ادارة، ليس بالضرورة أقل تكلفة، بل انه لا يقلل من درجة الاعتماد على الخارج من الناحية الاقتصادية.

وفي الوقت ذاته، فان مصادر الحصول على العناصر المختلفة التي يشتمل عليها الاستثمار الاجنبي، قد اتسعت قاعدتها نسبيا. وتشير الاتجاهات الحديثة، الى ان رأس المال قد أصبح يتدفق من دول البترول، وأن الدول ذات الاقتصاديات المخططة قد اصبحت أيضا موردة للتكنولوجيا، بل ومن المتوقع في الثمانينات، أن تبدأ بعض الدول النامية الاكثر تقدما، مركزا مرموقا في هذا المجال. ويعني ذلك بصفة عامة أن الدول النامية سوف لا تعتمد في المستقبل على المصادر التقليدية للتكنولوجيا، كما انها لن تكون ملتزمة بالوسائل التقليدية للحصول عليها «٤٢».

ومع ذلك، فان هناك من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بان الاستثمار المباشر، سوف يشهد نموا في الدول النامية، اذ انه مع نمو اسواق هذه الدول، وازدياد ثرواتها، سوف تصبح أكثر جاذبية لنشاط الشركات الاجنبية. وعلى سبيل المثال، فان الضغط الذي تمارسه في الوقت الحاضر الدول المنتجة للبترول، للمشاركة في الصناعات البترولية، سوف يعطي الشركات الاجنبية العاملة في البتروكيمائيات، فرصا جديدة للعمل في هذه الدول، بالاضافة الى الشركات التي تقدم الالات والمعدات اللازمة لذلك. وكلما زاد الاستقرار السياسي لهذه الدول وزادت خبراتها في ادارة الاقتصاد القومي كلما قلت مخاطر الاستثمار الاجنبي، واقبلت الشركات متعددة الجنسية على التعامل معها، حتى وان انخفض معدل العائد نسبيا.

ولعل ما تحتاجه الدول النامية بالفعل، هو التعمق في دراسة العائد والتكلفة للاستثمار الاجنبي، وهو ما تستطيع أن تقدمه الهيئات الاستشارية التابعة للوكالات الدولية. وعلى الشركات ذاتها أن تدرك وتتفهم تطلعات الدول النامية، وأن تربط انشطتها بالاهداف الاقتصادية التي رسمتها هذه الدول.

ويمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسية، لازال عليها دور سوف تؤديه في عملية التنمية الدولية، وان كانت طبيعة هذا الدور قد تتغير عن النمط القديم. واغلب الظن ان الاستثمار المباشر لن يصبح الطريق الوحيد لنقل المعرفة والتكنولوجيا، وانه بدلا عن رأس المال، وما

---

(٤١) تشمل مجموعة الانديان دول: بوليفيا، وشيلي، وكولومبيا، واكوادور وبيرو، وفنزويلا، وتعمل هذه الدول جميعها، على التعامل مع الشركات متعددة الجنسية، باعتبارها جبهة واحدة، بدلا من التنافس مع بعضها بعضا، لاجتذاب الاستثمار الاجنبي، في محاولة للحد من مظاهر الاحتكار، وتحسين مركزها التفاوضي مع الشركات الاجنبية.

انظر: Weigel, D.R., Multinational Approaches to Multinational Corporations, Finance & Development, September 1974, p. 42.

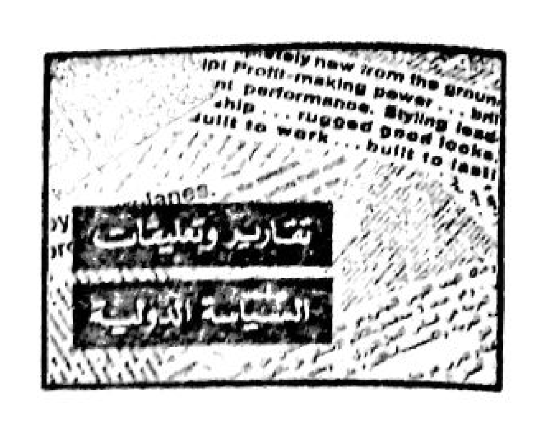
يجلبه من عائد متمثلا فى الارباح ، سوف تكون هناك مجموعة من الخدمات تقدمها شركة الى أخرى [أو شركة الى حكومة] مقابل الحصول على عائد يتمثل فى الرسوم التى تحصل عليها الشركات مقابل تقديم عنصر الادارة أو منح التراخيص . وعلى ذلك فان الاستثمار المباشر المرتبط بالملكية ، سوف تحل محله علاقة تعاقدية مرتبطة بفترة زمنية محدودة ، مع بقاء الملكية فى أيد وطنية ، وسوف تتمثل المتحصلات الخارجية للشركات متعددة الجنسية ، فى تلك الرسوم التى تؤول اليها عن الخدمات التى تؤديها ، وقد اثبتت التجربة ان تلك الرسوم تنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الارباح .

وفيما يبدو ، فان العالم يقف الان فى بداية مرحلة جديدة ، سوف يقتصر دور الشركات متعددة الجنسية فيها على تصدير « حزمه » من الخدمات ، متمثلة فى التكنولوجيا ، والخبرات البشرية ، ورأس المال المقدم على هيئة قروض ».

وأخيرا ، فقد يثور التساؤل حول ما اذا كان من الصالح ان تشارك الشركات متعددة الجنسية فى عملية الانماء فى العالم العربى . ولعل القارىء يتفق معى فى ان هذا الموضوع ينبغى أن يعالج فى دراسة مستقلة ، بعد ان تغيرت الظروف الدولية بعد حرب أكتوبر ، ولكننى سوف اكتفى هنا باقتباس فقرة من محاضرة القاها مدير الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية فى مايو ١٩٧٤ — لبدء الحوار حول هذا الموضوع الهام — وفيها يقول « .. فقد يكون من الانسب ، كما اقترحت فى مناسبات اخرى ، ان يتجه تفكيرنا الى ملاءمة اجتذاب كبرى الشركات العالمية للمشاركة فى تنمية بلادنا ، بتقديم قدراتها الفنية الواسعة ، واتصالاتها ، ومنافذها التجارية ، بينما تقدم الاطراف العربية المتوفر لديها من أيد عاملة رخيصة نسبيا ، ومواد أولية وتمويل ، أصبحنا لحسن الحظ قادرين على تدبير جزء منه . انى أحدا لا ينكر الان دور الشركات المسماة — فى كثير من التجاوز — بالشركات متعددة الجنسية فى تطوير الحياه الاقتصادية الدولية بعد ان لعبت دورها المعروف فى كل من الدول الصناعية الكبرى .. وغنى عن البيان اننى اذ اقترح مشاركة هذه المؤسسات فى انشاء المشروعات بالبلاد العربية ، لا افعل ذلك لمجرد احياء جانب من السوق المالية ، بعرض اوراق ممتازة يطمئن اليها المستثمرون . كما اننى لست متجاهلا ما هنالك للمشاركة من اخطار محتملة ، فالامر يتعلق فى الواقع باسلوب سفع عجلة التنمية الاقتصادية فى طريق سريع ، وافادة التطور العربى من تلك القوة الصحمه التى تسير بالعالم حاليا ، ورغم النكسات المؤقتة الى آفاق الغد . وهذا الاسلوب يحتاج بالطبع منا الا نتقاعس فى الدفاع عن حقوقنا ، ولا نقبل بالمشاركة مع الرأسمال الدولى الا بشروط تحفظ مصالحنا كاملة ، وتجنبنا تلك الظواهر التى درج البعض على تسميتها « بالاستعمار الجديد » ولست ارغب فى أن أقدم دليلا على امكان ذلك ، اكثر من الاشارة الى التعاون بين كبرى الشركات العالمية وعدد من الدول الاشتراكية الاكثر تطرفا . ولا ارى حقا لماذا يكون الحلال هناك حراما هنا ، اللهم الا اذا كان الغرض هو تفاوت أصيل فى الغيرة على المصالح القومية ، أو عجز مزمن ، ولا سبيل لعلاجه من جانب كوادرنا » « ٤٢ » .

---

(٤٢) السيد عبد اللطيف يوسف الحمد ، نحو سوق مالية عربية ، محاضرة ألقيت بالندوة التى نظمتها غرفة تجارة وصناعة الكويت عن الدور الانمائى للفوائض النفطية العربية [٢٠ ابريل — ٢ مايو ١٩٧٤] ، مطبوعات الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، مايو ١٩٧٤





الأمم المتحدة ودمغ الصهيونية بالعنصرية

نبية الاصفهانى

إن القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ نوفمبر الماضى ، والذى تدين فيه الجماعة الدولية الممثلة فى المنظمة ، الصهيونية باعتبارها احد مظاهر العنصرية والتمييز العنصرى ، مازال حتى هذه الساعة يثير العديد من التعليقات فى الصحافة العالمية ، والعربية خاصة . وهذا امر لا يثير اية دهشة على اية حال ، فان الاغلبية التى ايدت هذا القرار « ٧٢ دولة صوتت لصالحه ، ضد ٣٥ عارضته . وامتنعت ٣٢ دولة عن التصويت » وهى اغلبية لا ينكر ثقلها السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى العالم ـ قد وضعت الصهيونية والدولة الاسرائيلية التى تجسدها والمدافعين عنها امام اختبار عسير .

ان الطريق الذى ادى الى هذا القرار طويل ووعر ، ومليىء بالازمات والحروب . ففى ١٩٤٨ كانت الصهيونية وراء الحركة التى دفعت بالجمعية العامة الى ان تؤيد قيام الدولة اليهودية على ارض فلسطين العربية . وكانت المنظمة الدولية قد اقتنعت فى ذلك الوقت ، بان اقامة دولة لليهود سينهى الى غير رجعة الاضطهاد الذى كانوا يعانونه وهذا يعنى ان قرارها المؤيد للدولة الاسرائيلية، وقبول هذه الاخيرة عضوا فى المنظمة ، كان فى نظر الامم المتحدة اجراء لصالح السلام العالمى . ولكن احداث الشرق الاوسط اطاحت بهذا الامل ، فان الحروب الاربع التى كان مسرحها هذا الجزء من الارض العربية ، وماقامت به اسرائيل من اعمال البطش ضد السكان العرب فى المنطقة ، فى سبيل تحقيق اهدافها التوسعية ، اوجد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى ادت بدورها الى ظهور قضية الشعب الفلسطينى ، الذى قاد نضاله داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، لاسترجاع حقوقه المشروعة

ان اسرائيل بتعاملها المنافى للانسانية للعرب عامة ، وللفلسطينيين خاصة ، مؤكدة فى ذلك ايمانها بانها الشعب المختار ، وبتجاهلها المتعنت

للقرارات المعيبة التي اتخذتها الامم المتحدة ازاء الصراع العربي الاسرائيلي ، وبصفة خاصة تلك التي تعترف للشعب الفلسطيني وانه طرف لا يمكن تجاهله عند البحث عن سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط [illegible] [illegible] ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ان اسرائيل هي الدولة هي المسؤولة الاولى عن التغيير الذي حدث في موقف المنظمة الدولية ازاء الصهيونية التي لم تعد في نظرها اداة حيوية للسلام وانما مجرد عقيدة قائمة على العنصرية والتمييز العنصري . ولهذا كانت ادانتها لها .

وقد اثار قرار ادانة الصهيونية ردود فعل عنيفة في الاوساط الخاضعة للنفوذ الصهيوني بصفة خاصة ، وليس ادل على ذلك ، من الحملة المحمومة التي قامت بها عديد من الصحف الغربية لرفض قرار الجماعة الدولية اولا ، وللدفاع عن الصهيونية ثانيا ، وهي في كل هذا تستهدف مسبقا شجب قرار الادانة ، وافراغه من محتواه لا يشمل الدولة الاسرائيلية ، مما قد يهدد باعادة طرح الوجود الاسرائيلي في الشرق الاوسط للبحث .

وقد تدرجت هذه الحملة المضادة لقرار الادانة على النحو الاتي : فيما بين الذين رفضوا القرار ، برزت عناصر على صفحات الجرائد ، خصت بالنقد العقيدة الصهيونية ، ولكن دون المساس في ذلك بالكيان اليهودي المحتل في اسرائيل . وهذه العناصر بصفة عامة ، متخوفة من ان تتهم بالمعاداة للسامية ولكن هناك عناصر اخرى – ومنها الاسرائيليين الذين عاصروا الواقع الجاري في اسرائيل – ركزت سهام النقد على الدولة اليهودية في ضوء مفهومها الصهيوني ، وهي في ذلك تحاول اعادة صياغة هذا المفهوم .

وعلى هذا يمكننا ان نقول ان حملة الاحتجاج على قرار الادانة ، قد شملت ثلاثة تيارات : الاول تبرئة الصهيونية والدولة الاسرائيلية من كل عنصرية والثاني ينتقد الاولى ويبرأ الثانية ، والثالث يطالب القادة الاسرائيليين باحداث تغيرات جذرية في المجتمع الاسرائيلي ، على نحو يحقق رسالة الصهيونية ومدا لمفهومها العالمي .

ومن مواجهة هذه الحملة المضادة لقرار الادانة نجد ايضا عددا لا بأس به من العناصر والصحف تؤيد القرار ، ولاول مرة تعبر عن اكتشافها الجانب العنصري للصهيونية .

وفيما يلي مختارات من بعض الاراء التي تعكس جميع هذه الاتجاهات مابين معارضة ومؤيدة :

١ – ردود فعل القرار في اسرائيل

نبدا هنا بايراد راي احد المسئولين في اسرائيل ، وهو **ابا ايبان** العضو في الكنيست ويلاحظ انه هو الذي كان قد تفاوض من اجل انضمام اسرائيل الى الامم المتحده « ١٩٤٩ » وانه راس وفدها عدة مرات . وقد تضمن رايه في مقال لجريدة « نيويورك تايمز » نشرته صحيفة « هيرالد تربيون » « ٦–١١–١٩٧٥ » : بعد ان اتهم ايبان الامم المتحدة بأنها على وشك أن تصبح مركزا عالميا لمعاداة السامية بفضل هذا القرار فانه لا يجد فارقا بين معاداة السامية وانكار حق اسرائيل في الوجود ، وحق اليهود في ان يكونوا مواطنين داخل مجتمع . فان الصهيونية ليست أكثر من احساس الشعب اليهودي بأهله ووجهته في الارض التي ارتبطت باسمه بصورة أبدية وهي أيضا الاداة التي يستخدمها الشعب اليهودي لتحقيق ذاته بصورة أصيلة .

ان التحالف الاسلامي الشيوعي الذي قام منذ وقت قصير من أجل تشويه أيديولوجية ونظرية تاريخية ، وعقيدة روحية اقرتها الامم المتحدة نفسها منذ ٢٨ عاما ، قد وجه للصهيونية تهمة « العنصرية » ، وهو أمر يعد خطأ فكريا ينم عن انهيار خلقي . ويكمن جوهر مشروع القرار الحقيقي في تأكيد مبدأ وحدة العناصر في الشرق الاوسط ، وبالتالي يجري قمع الشخصية الفردية المتميزة للاكراد ، بصورة وحشية في العراق كما يجري اغراق الصفة المسيحية المميزة للبنان في بحر من الدم . ويمثل الهدف هنا احتكار الاستقلال واقتصاره على القومية العربية الاسلامية الشاملة . ولكن اسرائيل لن تختفي اويتم ادماجها تماما في شيء آخر ، او تتخلى عن اسمها ولغتها وعقيدتها وتضامنها اليهودي ، او مهمتها الصهيونية . ان النتيجة الحتمية لهذا القرار هو تدعيم الصهيونية واضعاف الامم المتحدة .

وبصفة عامة فان هذا الراي هو راي معظم المسئولين الاسرائيليين على درجات متفاوته .

اما على مستوى الرأى العام الاسرائيلى ، فقد ساد القلق صفوفه وان برزت بعض عناصر حاولت ان تتخطى هذا القلق فى مطالبتها مواجهة الحملة المضادة للصهيونية فى الخارج ، بالعمل على «اعطاء الاسرائيليين انفسهم مفهوما اكثر دقة عن الايديولوجية التى أسفرت عن قيام دولتهم» وهذا هو رأى « اندريه شماما » مراسل صحيفة «الموند» الفرنسية فى مقال له «١٠-١١-١٩٧٥» فهو يرى أن نسبة كبيرة من السكان فى اسرائيل - ولا سيما بين الشباب يرون فى الصهيونية ايديولوجية على قدر كبير من الغموض كانت تجمع فيما مضى رجالا دوى لحى . وتثير مناقشات لا تنتهى باللغة العبرية كما انه منذ عشرين عاما، أحيطت كلمة الصهيونية بتعليقات ساخرة يحاولون اليوم التخلص منها .

ولكن المزج بين الصهيونية والعنصرية يستهدف افراغ الدولة الاسرائيلية من مضمونها الايديولوجي ، حتى يسهل بعد ذلك اثبات زيف وجود الدولة اليهودية . واذا كانت المؤسسات الاسرائيلية اليوم ، قد عزمت على تفسير الصهيونية للرأى العام الدولى ، فان الكاتب يرى ايضا ضرورة تذكير الاسرائيليين أنفسهم بالصهيونية وتدريس هذه الاخيرة فى المدارس والجامعات

ورأى بعض آخر مثل « ايلى المالح » فى مقال بصحيفة « الموند » الفرنسية رفض الادعاء بعمل الصهيونية عن مشكلة وجود الشعب اليهودى داخل دولة ذات سيادة ، مما يؤدى الى التباس مزدوج يخلط بين سياسات الحكومة الاسرائيلية والوجود الاسرائيلى فى شكل دولة من جهة ويخلط أيضا بين السياسة العامة والاخلاقيات المطلقة التى تختص بحق فرد او شعب فى الوجود. فهو يرى ان الجمعية العامة باعتبارها الصهيونية نوعا من العنصرية قد ارادت ان تجعل من الشعب الذى عانى أكثر من غيره من الاضطهاد والعنصرية ، نموذجا للشعوب العنصرية . هذا فى حين انه لا يوجد شعب عنصرى بمعنى الكلمة ولا يوجد سوى سياسات حكومية قمعية او عنصرية الى حد ما وهو امر لا يحتكره احد للاسف .

اما عن السؤال عما اذا كان اليهودى اليوم يمارس على اخيه اليهودى الشرقى او العربى فى اسرائيل ، ما عانى منه على يد العنصرية المعادية للسامية بالامس ، فان الكاتب يعترف بان الصهيونية السياسية فى ١٩٧٥ كعقيدة ، لا يمكنها ان تنمو على اطلال الكيان الفلسطينى ، ولا على احتكار اليهود الشرقيين المقيمين فى اسرائيل . لهذا فانه يناشد الاسرائيليين بفتح الجوانب المقصرة والضارة بالصهيونية كما بدت فى فكر القرن الماضى ، وباجراء اصلاح فى الابنية الايديولوجية التى قامت عليها الدولة الاسرائيلية ، من خلال احداث ثورة اجتماعية وثقافية فى صفوف الشعب اليهودى والمجتمع الاسرائيلى على السواء . ويعنى الكاتب بذلك ، اعادة صياغة التصور لمستقبل اسرائيل الذى ترتبط شرعية وجوده فى المنطقة ، بالاندماج فى الشرق . فان اسرائيل فى تطبيقها الحالى للصهيونية ، تفتقد استراتيجيه متفتحة على العالم العربى فى هذا الوقت بالذات ، الذى يعد اكثر ملاءمة لاقرار سلام عربى اسرائيلى ، كما يفترض مشاركة اسرائيل فى تسوية المشكلة الفلسطينية . ومن رأى الكاتب ، أن العلاقات اليهودية العربية هى جزء لا يتجزأ من تاريخ ومصير اليهودية ، وان اسرائيل تنتمى الى الشرق ، مهد الحضارات العبرية والاسلاميه . لهذا كان على هذه الدولة ، أن تتولى مصيرها الجيوبوليتيكى ، والا فستبقى مجرد نبتة هزيلة غرست بجدور غير متينة فى المنطقة .

ان أسس الصهيونية التى نشأت عليها اسرائيل ، هى التى وراء المشاكل الاجتماعية والسياسية التى تواجهها الدولة الاسرائيلية اليوم ، لانها تعكس مفاهيم سياسية ترجع الى القرن الماضى ، ولم يعد لها مكان اليوم . ذلك انها تقوم على رؤية أوروبية مركزة للتاريخ ، وعلى تعريف اقليمى للحق . فقد حدث تحريف للرسالة الصهيونية من خلال تلاعب سياسى فى موازين القوى بين الطبقات الاجتماعية الاسرائيلية . وعلى هذا يتحتم على المثالية الصهيونية أن تعود الى مضمونها الاصلى ، والى رسالتها القومية للشعب اليهودى ، من خلال مفهوم ديموقراطى ومتعدد ، وليس راديكاليا للدولة . وهنا يقترح الكاتب سريان قانون العودة على اليهودى والفلسطينى ، سواء بسواء .

أما بوادر العنصرية ، فانه يراها فى موقف المسئولين الاسرائيليين ، وفى صحافتهم ازاء كل ما هو شرقى ، مما يؤدى الى نبذ اليهودى والعربى خارج النظام الاسرائيلى . فان القمع الاجتماعى هو صورة من العنصرية الداخلية . وأخيرا يعيب الكاتب على المسئولين الاسرائيليين ، تصميمهم على تمييز الواقع السياسى لدولة اسرائيل ، بدلا من العمل على ادماجه داخل الرسالة الاخلاقية التى تقع على عاتق الشعب اليهودى ، مما يهدد بانقسامه .

والخلاصة أن رأى ايلى المالح فى قرار الادانة ، هو أن ما يمكن أن يوصف بالعنصرية ، هو تصرفات المسئولين الاسرائيليين الحاليين .

٢ ــ ردود فعل الصهيونية خارج اسرائيل

اخترنا من ردود الفعل هذه ، مقالا كتبه « **ناثان جليزر** » أستاذ مادة الاجتماع بجامعة هارفارد ، ومؤلف كتاب « اليهودية الامريكية » . ويستخلص الكاتب اربعة التباسات من خلال المناقشة التى جرت داخل الجمعية العامة . الالتباس الاول ، هو الخلط بين الصهيونية واليهودية ؛ والثانى هو الخلط بين الصهيونية واسرائيل . والثالث هى الخلط بين الصهيونية واليهود ، والرابع هو الخلط بين الصهيونية والعنصرية !

ويرى « جليزر » أن العرب على حق عندما يميزون بين الصهيونية ــ التى كانت وراء قيام اسرائيل ـــ وبين العقيدة اليهودية . بالرغم من وجود جذور عميقة بين الاثنتين من خلال التوراة وكتب الصلاة اليهودية التى تناشد الرب عودة صهيون . فان الصهيونية حركة سياسية . انشأها اليهود المضطهدون فى روسيا القيصرية للتخلص من معاداة الساميين فى العالم ، وهى تؤمن بأن الخلاص الوحيد يكمن فى اقامة أمة يهودية على « ارضـــــــهم » ، تكون المـــأوى لكافة اليهـــود المضطهدين . ولهذا السبب عارض العديد من اليهود الحركة الصهيونية .

ولكن الكاتب يرى ايضا ، ان ما يهدف اليه العرب من اثارة شبح حركة سياسية غريبة ، وهى الصـــهيونية ، هـــو ادانـــة الكيـــان الاسرائيلى على انه غريب وعنصرى . هـــذا فى حين أن ... نظره ــ دولة مثل سائر الدول الاخرى ، تتمتع بنفس الحقوق ، كما أن الشعب الاسرائيلى يضم يهودا نزحوا الى اسرائيل من كل مكان ، ولا توجد سوى اقلية فقط فى اسرائيل ، جاءت فى البداية بدافع مـــن الايديولوجية الصهيونية . وهـــذا يعنـــى أن الصهيونى لا يعكس سوى جزء بسيط من الواقع الاسرائيلى الحالى .

لهذا يرى الكاتب أن العرب على حق أيضا ، عندما يقولون ان ادانة الصهيونية لا تعنى ادانة الشعب اليهودى ، وان كان يرى أن هدف الدول العربية من ادانة الصهيونية، هو النيل مـــن الاحترام الذى تحظى به اسرائيل .والذى يتمسك به اليهود فى كل مكان ، وبالتالى ان ادانـــة الصهيونية فى نظره ، تعنى أيضا ادانة الشعب اليهودى .

أما عن اعتبار الصهيونية نوعا من العنصرية ، فان الكاتب يراها ادانة تنصب على شعب اسرائيل واليهود أيضا ! وهى نابعة عن حقد العرب على اسرائيل التى يساندها اليهود فى كل مكان من العالم ، وحقد الشيوعيين لليهود ، وهو حقـــد قديم .

و « بيير نورا » من جهة يدين القرار ، ويراه انقلابا فى القيم نتيجة لـــلابتزاز البتـــرولى والشيوعية السوفيتية . ويتمثل مفهومه للصهيونية فى انها ليست حركة قومية مثل غيرها مـــن الحركات ، اذ تكمن اهميتها فى اختلافها هذا بالذات . ولكنه يقر بأنها غير مفهومة الا بالنسبة للذين يرون معنى للتاريخ اليهودى . فان الفرد اليهودى ، وهو يحيا فى أوروبا او أمريكا او روسيا ، كانت له الارادة فى الانتماء الى دولة «مثل الاخرين» وهنا ماذا يمكن يفهم فى ذلك الهندى او الافريقى او الصينى اذا تعذر عليه ذلك وهو يقرأ التوراة ، او يذكر « أوشفيتز » .

وعلى اية حال ، فان الكفاح ضد المعـــادين للسامية قد غطى كافة المثاليات التى حـــررت الانسانية . وهو كفاح يبرر أيضا وجود اسرائيل ، والشعور المرهف لدى الكثيرين ، كما بدا لهم ان وجودها مهدد . ولكن ما من شك فى أن قيام الدولة الاسرائيلية قد ضاعف من صعوبة التعـــريف لليهودى .

وتكمن المأساة فى نظر الكاتب ، فى أن اسرائيل المحاطة من كل مكان ، قد تركت الفلسطينيين يتكلمون لغة عالمية ، ويقلبون هذه اللغة بطرق شيطانية ضد اسرائيل ، تماما كما تركت الحرب الباردة ستالين يتكلم عن السلام .

اما الامر الذى ادى الى اعتبار الصهيونية نوعا من العنصرية ، فانه يرجع الى صعوبة ثانية ففى أن نجد لها مكانا فى تطور تاريخى تسيطر عليه العالمية غير الدينية ، والتى كانت عصب الحرب ضد المعاداة للسامية . وتزداد الصعوبة اليوم من جراء العالم تسيطر عليه ايضا القومية المناهضة للامبريالية والماركسية السوفيتية .ولكن العنصرية هى بالذات المسئولة الاولى ، عن تحول عدد كبير من اليهود الى صهيونيين . اما ادانة الصهيونية اليوم . فهى فى نظر الكاتب الصورة العصرية للمعاداة للسامية التقليدية .

وترى صحيفة « جويش كرونيكيل » البريطانية فى القرار ، تحريكا لمعاداة السامية ضد اليهود فى كافة انحاء العالم وانه ليس مجرد قرار معاد للسامية ، بل انه يساوى بين الصهيونية واليهودية ، مثلما يفعل بعضهم . كما يجعل من الصهيونية التعبير السياسى لليهودية . والهدف من قرار الادانة . هو تدمير اسرائيل ، غير انه لا تزال هناك قطاعات عريضة فى الراى العالمى يمكن ان تتأثر بالمعلومات عن الطبيعة الديموقراطية للمجتمع الاسرائيلى، وحقيقة اهدافه الرامية الى تحقيق السلام !

واخيرا يصف « روجيه كوهن » الاستاذ فى الاداب بجامعة باريس . قرار الجمعية العامة بانه غير لائق وخطير ومبهم . غير لائق لان الاغلبية ليس لها الحق فى حسم ما تتضمنه عقيدة لان المسائل الايديولوجية ليست من اختصاص العدو ، بل انها متروكة للاحكام الحرة الشخصية . وان مهمة الامم المتحدة ، تنحصر فى الحفاظ على السلام ، واحترام جميع العقائد . وخطير لانه يدفع الى تصعيد الحرب فى المنطقة ، بتبرير الحقد والعنف اللذين يكنهما اعداء اسرائيل لهذه الدولة . ومبهم لانه يغفل عن اعطاء تعريف للصهيونية التى لا يمكن ان نفهم الا بثلاثة معان مختلفة. بالمعنى القديم ، ان الصهيونية هى التطلع الى اعادة بعث الدولة اليهودية ذات السيادة، على نفس الاماكن المقدسة التى طرد منها الشعب اليهودى منذ ما يقرب من ٢٠ قرنا وشتت . وقد نجحت بفضل مناضليها الابطال فى تحقيق بعث هذه الدولة. وهذا موقف يعده الكاتب موقفا سياسيا لا عنصرية فيه .

ولكن ما حدث هو ان جزءا كبيرا من الاسرائيليين النشيطين ، يتحرك بدافع قومية تجعله يطالب بالتوسع فى التعمير اليهودى وبضم الاراضى التى احتلت لتحقيق « اسرائيل الكبرى » وممارسة مايسميه بالتعصب الدينى .هذا الانجاه النفسانى قد خففت حدته منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وعلى ايه حال من الصعب تحديد مسئوليته ، وربما كان الرفض العربى المتعنت قد اثار نوعا من التشاؤم ، وهو الذى دعم هذا الاتجاه «القومى الواقعى» ورؤية عدو لابد من وضعه عند حده فى كل عربى او مسلم . وهنا ليست الصهيونية هى التى تتسم بالعنصرية، بل هم بعض الاسرائيليين فيما بين جموع تجاربهم . وبالتالى ان الحل فى احداث تغيير فى الاوضاع، لكى تتراجع هذه الانحرافات التى ليس لديها اسس فى الروح اليهودية ،وهذا يعنى ان الصهيونية التى أدانها العرب واصدقاؤهم ما هى سوى نتيجة محرفة للصهيونية الاصلية.

أما المعنى الثالث للصهيونية ، فهو يتعلق باليهودية وحدها ، ولا دخل للعنصرية فيه .

٢ – ردود الفعل فى الصحافة الغربية :

أبرزت الحملة التى تلت قرار الادانة ، بصفة عامة ، مدى تغلغل الصهيونية فى أعماق عديد من المنظمات ، قد يبدو لاول وهلة أن لا شأن لها بها . وعلى سبيل المثال ، لنذكر القرار الذى اعتمده البرلمان الاوروبى فى ١٢ نوفمبر ، والذى جاء فيه أن هذا الجهاز يعبر بالاجماع عن« دهشته البالغة لاعتبار الصهيونية نوعا من العنصرية » . وأضاف القرار أن العواقب المعنوية والسياسية لقرار الادانة ، ليست ذات طبيعة تشجع على البحث عن مقتضيات التعايش السلمى بين الشعوب ، وخاصة لاقرار السلام فى الشرق الاوسط » ! كذلك اعتمدت « الجمعية الفرنسية للامم المتحدة » قرارا بالاجماع يأسف للقرار المعتمد من الجمعية

العامة التابعة للامم المتحدة فى ١٠ نوفمبر» .
ويضيف القرار . « منذ مولد الامم المتحدة ، وقد دأبت الجمعية الفرنسية فى الدفاع عن مبادىء ونشاط المنظمة الدولية ، ولكنهـا اليوم تحـذر الحكومات التى ايدت هذا القرار ، من العواقب الخطيرة التى يمكن ان تنعكس على مكانه الامم المتحدة فى صفوف الراى العام ، وبالتالى على وجود هذه المنظمة». أما « العصبة الدوليـه المناهضة للعنصرية والمعادة للسامية » ، فقد ادلت بتصريح جـاء فيه : « ان الصـــهيونيه فى كل ذهن موضوعى وحريص على الحقيقة ، هى عكس العنصريه، فهى فى الواقع التعبير العصرى لحركة قومية لتحرير الشعب اليهودى !».

ولكن مع ذلك كله ، كانت هناك ردود فعل أكثر اعتدالا ، وان كانت ترى انه ماكان يجب أن يعتمد مثل هذا القرار . على سبيل المثال ، نجد « اندريه جيرو » على صفحات مجله « لاكروا » المسيحية يؤكد ان الصهيونيه قومية ،وليست عنصرية تهدف فقط الى منح امة الى اكبر عدد من اليهود المشتتين فى العالم . ولكنها مع ذلك ليست معصومه من الاخطاء خاصة لانها نمط من أنماط القومية . فان عودة اليهود الى ارض اباءهم لم تتم دون نشوء بعض المظالم ازاء الشعوب التى كانت تعيش على هذه الاراضى ، والشعب الفلسطينى بصفة خاصه. وان بناء الدولة الاسرائيليه فى حد ذاته ــ باعتبار هذه الاخيرة دولة يحكمها الدين بالله ربما يؤدى الى بعض التفرقة ، الامر الذى لا يغفل عنه الاسرائيليون انفسهم . ولكن تـأكيد عنصرية العقيدة الصهيونية ، يعنى فى الواقع اعادة النظر فى وجود الدولة الاسرائيليه ذاتها ، التى تمت نشأتها على يد نفس المنظمة الدولية . وفى النهاية، يرى الكاتب ان اعتماد هذا القرار، أمر مؤسف، لانه لا حل للصراع العـربى الاسرائيلى ، الا من خلال الاعتراف المتبادل بحقوق كل من اليهود والفلسطينيين . فى أرض عاش أسلاف كل منهما عليها. وبالتالى فان القرار قد ساعد على تصعيد حدة النزاع، لانه قد وضع مزيدا من الحجج للمتشددين من كلا الجانبين .

وترى صحيفة « الوند » أيضا ، انه لا يمكن قبول الصهيونية دون تحفظات ، شأنها فى ذلك شأن كل المذاهب الوطنية التى تميز بين الرجـ تمييزا ، غالبا ما يكون موضوع جدل ، خاصة و الصفة اليهودية ترتكز على معايير مختلـ ومعقدة « عنصر ـ دين ـ ثقافة » . ولكن مع فان التصويت الذى جرى فى الامم المتحدة ، يد الى الاسف لاسباب معنوية وسياسية فعلى الصـ المعنوى ، فانه يصف بالعنصرية، الشعب الـ عانى اكثر من غيره من هذه العنصرية . أما عـ الصعيد السياسى ، فان التصويت سيؤدى الـ تشجيع « الصقور » الاسرائيلية على مزيد التشدد ، كما سيحمل عددا كبيرا من اليهود الصهاينة على تأيدهم ، الامر الذى يضاعف تعقيدات المفاوضات والتنـازلات الاسرائيلـ اللازمة . ربما كان هذا هو ما يسعى اليه بعـ الذين وضعوا هذا القرار .

أما صحيفة « كوريهرى ديللاسبيرا » الايطالية فانها ترى على لسان« فيكتور لينين » أن التصويـ ضد الصهيونية ، لم يكن ضد الصهيونية الاصليـ بل ضد الصهيونية التى ولدت وتحققت مع وجو دوله اسرائيل . فالاولى كانت حركة تعمل عـ احياء القومية اليهودية والعودة الى صهيون ولكن بعد الحرب العالمية الاولى، اصطدمت هـ الحركة بالقومية العربية الفلسطينية ، التى كا تحلم بدورها بالتحرر القومى . الا ان الزعمـ الصهاينة تعمدوا تجاهل القـومية العـربيـ الفلسطينيه داخلدوله صهيون . وكانوا يتحدثو بصورة موجزه عن ارض بلا شعب . هذا عـ عكس بعض زعماء اليهود الاخرين ، الذين ادركو منذ البدايه بل واكتشفوا بالفعل ، المعـارضـ العربية للمشروعات الصهيونية. ومع ذلك لم يكـ هناك اتجاه الى التوصل الى تسوية مشرفة مـ العرب ، بل ساد اتجاه قاس عنصرى وشعوبـ سيطر على تطور الصهيونية فى اسرائيل . ويفـ الكاتب هذا الامر، بفقدان الثقة لدى اليهود الضمير العالمى ، نتيجه مذبحة اليهود الاوربيـ على يد هتلر . واقتناعهم بأن القوة لا العقل ، التى تحكم العالم . هذا بالاضافة الى الرفـ العربى الشامل الذى ظل يعترض طريق اية فكـ للتسوية مع القومية اليهودية الاسرائيلية . وينتـ الكاتب الى القول : انه ربما تجد فكرة المصا

مع العالم العربى ، طريقها الى اسرائيل اليوم ، غير أن احتمالات تحقيق ذلك بطيئة للغاية .

٤ ـ تيار المؤيدين للقرار

وفى مواجهة هذه الحملة التى ترفض فى مجموعها قرار الادانة ، نجد بعض الشخصيات الغربية ، رفعت يدها لتناشد رجال السياسة والصحفيين وأصدقاء اسرائيل مراجعة هذا الدعم الذى يبذلونه ازاء اسرائيل . ان « كلود بوردييه » فى مقال له بمجلة « هيبدو » « ٢٠ ـ ١١ ـ ١٩٧٥ » يقول لهؤلاء الناس: ان أردا خدمة يمكن أن تؤدوها لاسرائيل وللسلام ، هى تأييد هذه الدولة فى سياستها القائمة على التمييز العنصرى والتوسع الاقليمى. وان عليهم أن يلقوا نظرة الى الوراء، الى سياسة فرنسا الاستعمارية فى الجزائر مثلا ، ليجدوا التشابه صارخا . وهو يتوقع أن تكون عواقبها مشابهة أيضا! والواقع أن بوردييه يعيب على المسئولين الاسرائيليين افتقارهم الى التفاهم مع العرب ، وخاصة بعد التنازلات التى أبداها هؤلاء العرب : حتى منظمة التحرير الفلسطينية لم ترفض « دولة صغيرة » . أما عرفات فانه لا يذكر مشروعه لقيام دولة يهودية عربية ، الا ويصفه بأنه «حلم » بعيد . ان الظروف اليوم متوفرة للتوصل الى سلام فى الشرق الاوسط ، ولكن الحكومة الاسرائيلية قد أسكرتها القوة العسكرية الضخمة التى حصلت عليها من الولايات المتحدة، وهى ما زالت ترفض أية تسوية جدية مع سوريا، وأى تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . وهو أمر يضاعف من استياء السفارات فى العواصم التى ليست فى حقيقتها مؤيدة للعرب أو للسوفييت .

أما فيما يخص جوهر المناقشة التى جرت حول العنصرية والصهيونية ، فان الكاتب يرى أنها تنصب على السياسة الاسرائيلية ، اكثر مما تنال من هذا التيار القديم المسمى بالصهيونية . ولكن من جهة ، فان معظم الصهيونيين يرون فى السياسة الاسرائيلية تجسيدا لايمانهم بالصهيونية . لهذا فلا عجب انه لا يوجد تمييز بين الاثنين . ولكن فى الحقيقة فان تصرفات المسئولين الاسرائيليين ازاء السكان العرب ، تنطبق عليها المواصفات التى وضعتها اتفاقية جنيف الدولية لسياسة « الابارتايد » «الفصل العنصرى » ، وخاصة المادة الثانية منها . هذا بالاضافة الى افتقار اسرائيل الى قانون مدنى مستقل عن الدين ، مما يحرم كل من لا يدين باليهودية من صفة المواطن . كذلك اتخذت الحكومة الاسرائيلية اجراءات تعسفية ضد العرب المقيمين فى اسرائيل ، وهى اجراءات تزداد قسوة يوما بعد يوم . وربما لم يصل هذا التمييز العنصرى الى نفس الدرجة التى هو عليها فى جنوب افريقيا ، ولكن من جهةأخرى ، فان جنوب افريقيا يعترف بأنه نظام قائم على الفصل العنصرى . ويزداد الامر سوءا بالنسبة للسكان العرب فى الاراضى المحتلة ، حيث تمارس السلطات ازاءهم سياسة تتنافى مع الانسانية والعدل ، وتعد خرقا صارخا لمعاهدة حقوق الانسان الدولية واتفاقيات جنيف « ١٩٤٩ » . فقد أتى بعض اليهود بأفلام صورت عمليات الهدم بالنسبة للمنازل والتى قامت بها السلطات الاسرائيلية ، بحجة أن « اشخاصا موضع ارتياب » يقيمون فيها ، أو أن قرية من القرى لم تبلغ السلطات عن وجود أفراد من المقاومة . ويقدر عدد هذه المنازل بحوالى من ١٠ الى ١٥ ألف منزل . كذلك ثبت أن ابادة مدينة القنيطرة السورية ، لم يتم خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بل فى صيف ١٩٧٤ عشية اليوم الذى سلمت فيه المدينة للسوريين .

ويستعين الكاتب ببعض التصريحات التى أدلى بها بعض الاسرائيليين مثل مكسيم غيلان ، والتى تفيد أن اسرائيل قد وضعت يدها على ٢٠ فى المائة من الضفة الغربية وعلى ٣٣ فى المائة من منطقة غزة، بالاضافة الى الاراضى التى احتلها لاسباب عسكرية.

وكذلك يفضح الكاتب عمليات التعذيب والقمع الجارية فى اسرائيل ضد العرب ، ليصف مع « اسرائيل شاهاق » « عدم مبالاة الجماهير الاسرائيلية ، بمن فيهم من المثقفين ـ ازاء هذه الصرخات ، بأنها أكبر « فضيحة » » . وأخيرا تعمل السلطات الاسرائيلية على القضاء على الشخصية الاسرائيلية بابادة النخبة المثقفة التى كثيرا ما تطرد خارج الدولة ، دون أى اتهام واضح ، أو اجبارها على الرحيل من تلقاء نفسها .

كل هذه الاعمال تعد تطبيقا لسياسة عنصرية.

أما الاستاذ « اسرائيل شاهاق » ، فانه مقتنع تماما بان اسرائيل دولة عنصرية بمعنى الكلمة ، حيث يعانى سكان يعيشون فيها من التمييز على نحو دائم وشرعى ، وفى أهم مجالات حياتهم اليومية . لا لسبب الا لاصلهم . اما هذا التمييز العنصرى ، فهو نابع عن الصهيونية ، كما تطبق اليوم فى مختلف مؤسسات الحركة الصهيونية . ويعدد شاهاق مظاهر هذه السياسة الصهيونية فى تصنيفها على السكان غير اليهود على النحو الآتى :

– الحرمان من الاقامة او انشاء مؤسسة فى مكان يختاره الفرد .

– الحرمان من الارض ، بحجة انها قد « انقذت » وعادت الى ملاكها الاصليين اليهود ، مع عدم وضع حدود لهذا التوسع الاقليمى .

– الحرمان من حق العمل .

– الحرمان من المساواة أمام القانون .

ويصل الكاتب الى هذه النتائج :

– يجب « الاعتراف بأن اسرائيل دولة عنصرية ، وأن عنصريتها هى النتيجة الحتمية لعنصرية الحركة الصهيونية . وبعد ذلك يمكن التساؤل لماذا تدان العنصرية التى مورست ضد اليهود ، ثم تصبح أمرا مقبولا ولازما عندما يكون اليهود هم الذين يمارسونها .

– ربما كانت اسرائيل ، ليست الدولة العنصرية الوحيدة . وهو يرى أن الفقرة السادسة من الاتفاقية الفلسطينية « ١٩٦٣ » تنم عن موقف عنصرى أيضا . ولكن هذا لا يمنع ضرورة اعادة العدالة فى اسرائيل . وهذا واجب كل اسرئيلى ، وكل يهودى فى العالم . وخاصة أن مثل هذا الكفاح ، لا يمكن أن يكون بأية حال مناهضا لليهودى أو معاديا للسامية . فاذا تولت اسرائيل القضاء على كافة هذه الصور العنصرية داخلها ، فانها ستكون حينئذ قادرة على وضع سياسة تؤدى الى السلام ، لان السلام لا يتوافق مع المتميزات التى سردها الكاتب فى مقاله . وحينئذ مهما كانت الحكومة الموجودة فى اسرائيل ، فانه سيكون عليها أن تعامل جميع مواطنيها ، مثلما يحق لكل انسان أن يعامل .

ومجمل القول انه يمكن استخلاص بعض النتائج الهامة من خلال هذا العرض لردود الفعل التى تلت قرار الادانة المعتمد من الجمعية العامة .

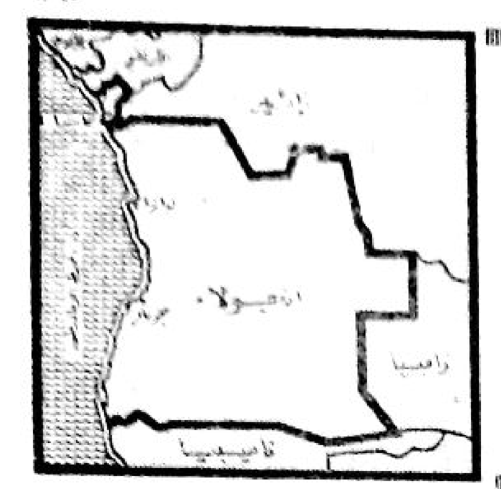
اولا – انها قد سجلت من خلال الكتابات العديدة التى نشرت فى الصحافة الغربية ، تطورا فى التصور الغربى للصهيونية . ولكن مما حد من هذا التطور هو دون شك فكر راسب لدى الغرب منذ الحرب العالمية الثانية ، يخلط بين المعاداة للساميه والمعاداة للصهيونيه . وعلى أية حال ، فان القرار قد أحدث فجوه فى الجدار السميك الذى اقامته الصهيونية حول الفكر الغربى . ولا شك أن هده النتيجة الاولى ، سوف تؤتى ثمارها فى المستقبل .

ثانيا – ان التمييز الذى بدا بين الدولة الاسرائيلية والحركة الصهيونية ، كما استوعبها الغرب فى الماضى ، لابد أن يؤدى الى مزيد من العزلة بالنسبة لاسرائيل ، وخاصة ان اغلبيه الذين قاموا بهذا التمييز ، كانوا يبرئون الصهيونيه على حساب الدولة التى افرزتها . وكانه الفصل بين العقيدة المطلقة والممارسة اليومية . هذا التخلى التدريجى ، عن التأييد المطلق لاسرائيل ، يعد فى النهاية كسبا هاما للقضية الفلسطينية ، خاصة اذا اعتبرنا الاصوات التى تعالت من داخل اسرائيل نفسها .

ثالثا – ابرزت هذه الحملة ، مدى التقدم الذى حققته الجبهة الفلسطينية فى مجال الاعتراف بحقوقها الشرعية ، وان كانت لم تتطرق الى تقديم مضمون عملى لاية تسوية للقضية الفلسطينية .

رابعا – ان شدة الحملة قد كشفت للغرب وجه الصهيونية ، ومدى تدخله فى صفوفه .

كل هذه بوادر لابد للاعلام العربى أن يستعين بها ، وأن يتحرك بحصافة ، لكى يحقق من ورائها ما يمكن أن يؤدى الى استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة والى تسوية عادلة للصراع العربى الاسرائيلى . وعلى أية حال ، فان الرأى العالمى ما هو سوى مجموعة من آراء الجماهير فى كل دولة ، والضمير العالمى ما هو سوى خلاصة ضمير الجماهير فى كل مكان من هذا العالم . ■



الصـــــراعات الدوليـــــة على أرض أنجـــــولا

نازلى معوض أحمد

كانت شهر فبراير الماضى ، حاملا بالتطـــورات الخطيرة التى حددت مسار الصراع الانجولى. ففى يوم ١١ فبراير ، اعلنت منظمة الوحدة الافـريقيـة ، اعترافهـا بحكومة الحركة الشعبية لتحرير انجـولا برئاسة دكتور اوجستينو نيتو ،وان انجولا اصبحت العضو رقم ٤٧ بالمنظمة . وفى اليوم التـالى مباشرة ، اذاع راديو لواندا . ان قوات الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، قد استولت على « سيلفا بورتو » المقر العسكرى وآخر معاقل الاتحاد الوطنى لاستقلال كل انجولا . كما استولت على مدينـة امبريزا فى الشمال ، وهى آخر معاقل الجبهة الوطنية لتحرير انجولا . وانسحبت قوات الجبهتين المعاديتين من كافة مواقعهما . وتحولتا الى حرب العصابات . وقتئذ ، بلغ عدد الدول التى اعترفت بحكومة الحركة الشعبية ، فى افريقيا ، ٣٠ دولة.

وهكذا اشرفت الحرب الاهلية الانجولية على الانتهاء ، بعد قرابة عام كامل من الصراع الدموى بين القوات التابعة لمنظمات التحرير الثلاث فيها . فالحركة الوطنية الانجولية ، فى اطارها العام ومنذ نشأتها ، تتسم بالانقسام الشديد الذى تفاقمت آثاره، عندما اوشكت البلاد على نيل استقلالها . ولم تجد البرتغال امامها ، وهى بصدد منح الاستقلال لانجولا . جبهة وطنية موحدة تتفاوض معها ، وتسلم اليها سلطات الادارة والحكم . ومن ثم تمت اتفاقية الفور المبرمة فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٥ بين البرتغال والزعامات الانجولية . حكومة انتقالية رباعية التشكيل ، تمثل فيها كل من السلطات البرتغالية ، والحركة الشعبية لتحرير انجـــولا [مبلا] ، والجبهة الوطنية لتحرير انجولا [فنلا] ، والاتحاد الوطنى لاستقلال كل انجولا [يونيتا] ، على اساس ان تمارس الحكم فى البلاد منذ يوم ٣١ يناير سنة ١٩٧٥ الى يوم اعلان اســـتقلال انجولا ، فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، الذى يوافق مرور اربعة قرون على انشاء مدينة لواندا العاصمة.

كانت اتفاقية الفور هذه ، تبدو من الناحية النظرية حلا سليما للمشكلة التى واجهت لشبونة انذاك فى كيفية نقل السلطة الى الوطنيين الانجوليين المقسمين على أنفسهم . الا أن بذور الشقاق الداخلى والحرب الاهلية ، وجدت متنفسا لها فى أحكام هذه الاتفاقية.

فالمعروف ان الحكومة الانتقالية التى اقامتهـا اتفاقية الفور ، والتى اعلنت رسميا فى لواندا يوم ٣١ يناير سنة ١٩٧٥ ، قد تشكلت من ثلاثة اجهزة. مجلس للوزراء ، ومجلس للدفاع القومى ، ومجلس للرئاسة . ولكن الاطـراف الاربعـة للاتفاقيــة ، توصلوا الى أن يكون لكل وزير فى هذه الحكومة الانتقالية ، ينتمى الى حركة من الحركات الوطنية الثلاث فى انجولا ، نائبان ينتميان الى الحركتين الاخريين . اما فيما يتعلق بالوزارات التى يتولاها برتغاليون ، فان كل وزير يكون له نواب ثلاثة ، ينتمون الى الحركات الثلاث . وجدير بالذكر ان نصيب [مبلا] فى ظل اتفاقية الفور كان وزارتى المالية والاعلام ، ومن ثم اصبح لهذه الحركة ، فى الصيف الماضى ، عند اشتداد الصراع بينها وبين [فنلا] و [يونيتا] ، السـيطرة الكاملة على وسائل الاتصال الجماهيرى الداخلية والخارجية .

ومن ناحية اخرى . فان التدابير الادارية للامن الداخلى التى نصت عليها اتفاقية الفور ، كانت تتضمن عوامل انهيارها الذاتى . فلقد تم الاتفاق فى مؤتمر الفور ، على ان يشكل جيش وطنى لانجولا من ٤٨ الف جندى ، نصفهم من القوات البرتغالية

التى تبقى كصمام للامن فى البلاد حتى يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٦ ، ونصفهم الاخر ينتمى الى الحركات الثلاث ، بواقع ٨ آلاف جندى لكل حركة منها . ولكن لم ينفذ اى من التدابير المذكورة فى الواقع العملى . واخيرا ، نصت المادة ٤٠ من الاتفاقية ، على انه من مهام الحكومة الانتقالية ، الاعداد للانتخابات العامة فى البلاد « لتشكيل جمعية تأسيسية فى خلال مدة شهور ابتداء من ٣١ يناير ١٩٧٥ » .

وبعد ايام قليلة من قيام الحكومة الانتقالية ، كانت اتفاقية الفور قد انهارت واقعيا فسرعان ما ظهرت استحالة نزع السلاح الجزئى لقوات المنظمات الوطنية الثلاث ، وافتقدت الحكومه المركزيه ، السلطة الحقيقيه فى انحاء انجولا .

وبدأت الحرب الاهلية الانجولية بالفعل منذ اواخر مارس سنة ١٩٧٥ حين نشب قتال عنيف بين القوات المسلحة التابعة لكل من [مبلا] و [فنلا] فى منطقة لواندا بسبب بعض الاضطرابات العمالية . والقى كل من الجانبين بتهمة البدء بالعدوان على الاخر . واستطاعت قوات [مبلا] ان تحتل الميناء الرئيسى فى المنطقة ، بينما ظلت قوات [فنلا] فى شمال شرقى لواندا . وفى شهر مايو ، استؤنف القتال فى منطقة كاكسيتو على مسافه ٤٠ ميلا شمال لواندا . وهنا تدخل جوناس سافيمبى زعيم [يونيتا] بدعوة الانجوليين الى وقف سفك الدماء . ثم اجتمع الزعماء الثلاثة للحركات الوطنية : اوجستينو نيتو زعيم [مبلا] . وهولدن روبرتو [فنلا] ، وجوناس سافيمبى [يونيتا] ، فى مدينة ناكودو بكينيا فى الفترة ما بين ١٦ و ٢١ يونيو الماضى .

وجاء اتفاق ناكورو ليؤكد على ضرورة تدعيم السلطة المركزية للحكومة الانتقاليه ، وانهاء كل صور العنف والقتال ، وانشاء جيش وطنى واحد ، ونزع سلاح المدنيين ، واجراء الانتخابات العامة «فى وقتها خلال شهر اكتوبر الماضى» . الا ان الاتفاق اشار صراحة ، الى ان « كميات كبيرة من الاسلحة الاجنبية قد ادخلت الى البلاد » ، وان « هناك واقعيا ، مناطق نفوذ وتفوقا عسكريا ، نسبيا ، لكل من الحركات الوطنية الثلاث » .

ولم يطبق اتفاق ناكورو هذا ، واستؤنف القتال من جديد ، ولكن بعد ان ادخل اليه عنصر جديد ، هو اشتراك قوات [يونيتا] فيه علنا ، ومساندتها لقوات [فنلا] ضد قوات [مبلا] فى الحرب الاهلية التى اتسع نطاقها لتشمل كل انجولا ، شمالا وجنوبا . وفى تلك الاثناء ، كانت قوات [مبلا] تقاتل بضراوة لاستكمال سيطرتها الكاملة على منطقة لواندا ، كما تراجعت امامها قوات [فنلا] و [يونيتا] من العاصمة الانجولية ، وانسحبت [يونيتا] الى الجنوب ، بينما تمركزت [فنلا] فى الشمال ، حيث استمرت سيطرتها على ميناء امبريزتيا الهام . ولكن قوات [مبلا] استمرت فى التقدم جنوبا على طول سواحل انجولا على الاطلنطى . وفى نهاية اغسطس الماضى ، تمكنت هذه القوات من احتلال مدن هامة مثل لوبيتو وبنجويلا وموكاميدس قرب حدود ناميبيا [اقليم جنوب غرب افريقيا] . واستهدفت [مبلا] احتلال خط حديد بنجويلا ذى الاهمية الحيوية ، نظرا لانه يمتد من ميناء لوبيتو عبر اراضى انجولا الى مدينة تيكسيرادى سوسا على حدود انجولا مع زائير ، ثم يصل الى « حزام النحاس » فى زامبيا عبر اراضى زائير . وتمكنت قوات [مبلا] بالفعل من الاستيلاء على مدينة تيكسيرادى سوسا ، والسيطرة على القطاع الغربى من الخط الحديدى ، الا ان قوات [يونيتا] استطاعت البقاء فى اجزاء اخرى من الخط ، خاصة فى مدن نوفاليسبوا وسيلفا بورتو ولوزو .

ومنذ اغسطس الماضى ، أصبحت سيطرة [مبلا] على لواندا العاصمه ، بلا منازع ، وساعد على ذلك ان احتلال قواتها لموانىء المنطقة ، قد سهل وصول الامدادات الخارجيه اليها . ومنذ تلك الفتره ، توقفت كلية اعمال الحكومة الانتقالية ، واصبحت تتمثل فى قيادات [مبلا] فحسب . كذلك اعلنت الحكومه البرتغالية يوم ١٩ سبتمبر ، ايقاف العمل باتفاقية الفور ، وسحب قواتها من انجولا يوم ١١ نوفمبر .

وفى نفس الوقت ، غادر انجولا حوالى نصف المستوطنين البيض فيها [٦٠٠ الف نسمة] ، مما ضاعف من الانهيار الادارى والاقتصادى للبلاد . كما عاد الى مناطقهم القبلية كثير من الانجوليين الذين كانوا قد لجأوا الى زائير ابان اشتداد القمع البرتغالى ضد الوطنيين فى اوائل السيتينات ،

ولكنهم جابهوا عند رجوعهم الى بلادهم ، تغيرات عميقة في المحيط الاجتماعي والسياسي ، مما ضاعف من حدة الانقسامات القائمة داخل انجولا ».

واستمرت الحرب الاهلية حتى اكتوبر الماضي ، بعد كانت قوات [فنلا] مازالت تصارع قوات [مبلا] في كاكسيتو شمال لواندا . الا انه عشية الاستقلال ، اصبحت السيطرة العسكرية الاوسع نطاقا ، والنفوذ السياسي الاعرض في انجولا ، لحركة [مبلا] . وهنا يجب عدم اغفال جانب من جوانب القوى السياسية الداخلية في انجولا . فبالاضافة الى المنظمات الوطنية الثلاث ذات الاتجاهات السياسية المختلفة ، ظهرت منظمة ذات نزعة انفصالية عن انجولا ، هي [جبهة تحرير اقليم كابندا] التي انقسمت بدورها الى منظمتين : احداهما بزعامة لويس رانك فرانك وتساندها زائير ، والاخرى بزعامة اوجست تشيومو وتساندها الكونغو برازافيل . وفي اول اغسطس الماضي . وفي غمرة معارك الحرب الاهلية ، اعلن لويس رانك فرانك وهو في كمبالا ، استقلال كابندا ، من جانب واحد ، عن انجولا .

ولكن الحركات الانجولية الثلاث وكذا البرتغال ، رفضت مبدأ انفصال اقليم كابندا ، الذي يفصله عن اراضي انجولا نهر زائير ، وتحيط به اقاليم زائير والكونغو والمحيط الاطلنطي ، وهو جزء لا يتجزأ من انجولا . فالمادة ٣ من اتفاقية الفور ، تنص على ان « كابندا » جزء لا يمكن النزول عنه من الاقليم الانجولي » .

وتستند الجبهة الوطنية لتحرير كابندا في دعواها الانفصالية ، الى حجج تاريخية تتعلق بالطبيعة القانونية للعلاقة بين الاقليم والبرتغال . ذلك ان بونا حاكم كابندا في سنة ١٨٨٢ قد خشي من الاستعمار البلجيكي لاراضي الكونغو [زائير حاليا] ، فطلب من البرتغال فرض حمايتها عليه ، مقابل حقوق ومزايا تجارية منحها اياها ووقع بونا معاهدة الحماية مع البرتغال في سنة ١٨٨١ ، وكانت مدة سريانها مائة عام . وصدق عليها مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥ . الا ان دكتاتور البرتغال الاسبق سالازار ، ضم محمية كابندا الى النظام الاستعماري البرتغالي في لواندا منذ سنة ١٩٥٨ . وهنا تدعي جبهة تحرير كابندا ان هذا الضم لم يكن مشروعا ، بسبب استمرار سريان المعاهدة المذكورة ، وان سالازار قد اقدم على هذا الاجراء بعد اكتشاف البترول] بكميات وفيرة في هذا الاقليم .

ثم جاءت اللحظة الحاسمة ، ففي ليلة ١١ نوفمبر الماضي اعلن الاميرال ليدنيل كاردوزو المندوب السامي البرتغالي استقلال انجولا ، وانسحاب قواته منها ، قائلا :

« .... انني أمل ان ينتهي النزاع بين الاشقاء سريعا ، وان تحل أدوات العمل دائما محل أدوات الدمار والموت .... وان تكون انجولا وحدة لا تنفصم ومستقلة استقلالا حقيقيا ، ومتحررة من اى تدخل اجنبي » .

وهكذا ترك البرتغاليون وراءهم ، بعد استعمار دام خمسة قرون ، بلدا افريقيا منقسما ، تسيطر فيه [فنلا] على الشمال الغربي ، و [مبلا] على لواندا والاقليم الاوسط و [يونيتا] على الجنوب والغرب . ولاشك ان دوائر الحكم في لشبونة ، عانت طوال العام الماضي من المتاعب الداخلية والاضطرابات المستمرة ، ما كان يكفي لتبرير « هذه السلبية البرتغالية » ازاء احداث الحرب الاهلية في الفترة الانتقالية ، ولو على المستوى الرسمي الحكومي .

وفور اعلان الاستقلال ، اعلنت [مبلا] اقامة جمهورية انجولا الشعبية في لواندا ، وتولى دكتور اوجستينو نيتو رئاسة الجمهورية ، وتم تكوين المؤسسات الدستورية والادارية اللازمة ، ورفع علمها الاحمر والاسود ذي النجمة الذهبية . وفي خلال أيام معدودة ، حصلت هذه الحكومة الجديدة على اعتراف رسمي من جانب كل من جمهورية الكونغو وغينيا وموزمبيق وغينيا بيساو ومالي والجزائر والصومال ونيجيريا وكوبا والاتحاد السوفييتي والمانيا الديمقراطية وبولندا وسوريا والبرازيل ... الخ .

وهنا سارعت [فنلا] و [يونيتا] برفض الاعتراف بحكومة الجمهورية الشعبية ، واعلنتا من جانبهما قيام « جمهورية انجولا الديمقراطية الشعبية » ، واختيار عاصمة مؤقتة لها من هوامبو ، التي تقع في منطقة الهضاب الجبلية الرئيسية . حيث

توجد اكبر كثافة سكانية فى جنوب انجولا ، ولكن لم تعترف اية دولة رسمية بهذه الحكومة الاخيرة .
واثر ذلك اشتدت المعارك بين طرفى الصراع فى انجولا . وطوال ديسمبر الماضى ، نجحت قوات [ميلا] بالفعل فى تحصين مواقعها ضد الحركتين المناهضتين لها ، وفى القيام بعمليات هجومية شاملة على كافة الجبهات .

وجاءت الاسابيع الاولى من هذا العام ، بتفوق عسكرى ساحق لقوات [ميلا] على ما عداها . وفى يوم ٨ فبراير الماضى استولت هذه القوات على مدينة هوامبو عاصمة الحكومة المشتركة « فنلا » و « يونيتا » . وهكذا حسم السلاح الحرب الاهلية الانجولية لصالح [ميلا] التى فرضت سيطرتها الفرعية على معظم البلاد .

هذا عن الوجه الداخلى للازمة الانجولية . الا ان هذه الازمة ، وخاصة فى تطوراتها الدموية ، لها ابعاد دولية لم تعرف القارة الافريقية مثيلا لها من قبل ، سواء فى احداث الكونغو ، أو فى حرب بيافرا ، ابان اعوام الستينات .

وقبل ان نبدأ فى تحليل الابعاد الدولية للحرب الاهلية فى انجولا ، يجدر بنا تبيان الحقائق الاقتصادية والاستراتيجية لذلك البلد الافريقى الهام ، تلك الحقائق التى تمثل واقعيا ، مقومات الخلفية الدولية لهذه الازمة . فلولا الثروات الطبيعية الهائلة لانجولا ، ولولا الموقع الفريد لاقليمها فى اطار استراتيجيات القوى الاعظم فى مجتمعنا الدولى المعاصر ، ما كانت تلك الدولة الافريقية الجديدة قد عرفت أهوال الحروب الاهلية .

ان انجولا هى اغنى المستعمرات البرتغالية السابقة على الاطلاق . وهى أغنى البلاد الافريقية بالثروات المعدنية . مساحتها ضخمة ، اذ تبلغ ٤٧٨١ الف ميل مربع . ويزيد طول سواحلها على الاطلنطى على ٧٠٠ ميل ، كما تمتد اراضى انجولا الى عمق ٧٠٠ ميل ايضا الى داخل هضبة افريقيا الجنوبية . وتصدر انجولا سنويا ما بين ٤ فى المائة و٥ فى المائة من الانتاج العالمى للماس [٢ر٣ مليون قيراط] الذى تسيطر الولايات المتحدة على الجانب الاكبر من استخراجه .

اما البترول الانجولى ، فيتركز فى اقليم كابندا [كويت افريقيا كما يطلق عليه المراقبون] والذى يعتبر ثالث منطقة بترولية فى افريقيا جنوب الصحراء ، بعد نيجيريا والجابون . ولقد انتجت كابندا فى سنة ١٩٧٤ حوالى ١٨٠ الف برميل يوميا من ١٢٠ بئر بترول تديرها وتستغلها شركة كابندا جولف ، وهى فرع من شركة جولف أويل الامريكيه . كما يوجد مجمع كبير لتكرير البترول فى مالونجو . وقد ارتفع سعر البرميل من بترول كابندا فى نهاية سنة ١٩٧٣ الى حوالى ١٢ دولارا ، مما جعل ضرائب الدخل فى هذا الاقليم تغطى نصف ميزانيه الحكومة الانجولية . وفى العام الماضى ، حصلت حكومه انجولا على حوالى ٥٠٠ مليون دولار من عوائد بترول كابندا .

وصادرات انجولا الرئيسيه ، فضلا عن بترول كابندا هى الماس ، والبن والقطن والسكر والنحاس والمنجنيز والذهب والنيكل والفوسفات واليورانيوم والسمسم والدخان الارز . وبها صناعه اسماك متطورة . هذا ولقد ادى التوسع السريع فى الاستثمارات الاجنبية داخل انجولا منذ اوائل الخمسينات ، الى انتشار الصناعات الخفيفه فى المناطق الحضريه وتصدر انجولا ما يزيد على ٧ ملايين طن من خام الحديد سنويا .

وقد ارتفع الفائض التجارى فى انجولا عام ١٩٧٣ الى ٨٨٦ر٥ مليون سكودا [حوالى ٦٨ مليون جنيه استرلينى] بزياده قدرها ٦٦٤ر١ مليون سكودا [حوالى ٤٤ مليون جنيه] عن عام ١٩٧٢ . وبلغت قيمه التجارة الخارجيه الانجوليه عام ١٩٧٣ ، ٤٢٧ر٣٢ مليون سكودا [حوالى ٥٢٥ مليون جنيه] ، بزيادة قدرها ٥ر٢١ فى المائه عن عام ١٩٧٢ . وخلال النصف الاول من سنة ١٩٧٤ ، حقق الاقتصاد الانجولى فائضا فى ميزان المدفوعات وصل الى ٨٢ مليون دولار . وقد استمر الاستثمار الاجنبى داخل انجولا حتى اشتداد القتال فى اوائل سنة ١٩٧٥ .

ان استمرار الحرب الاهلية لمدة تقرب من عام كامل ، قد ادى الى انهيار اقتصاد انجولا ، لتوقف تسهيلات المواصلات ، ومغادرة الخبراء الاجانب للبلاد ، واضطرابات العمالة مما افضى الى تدهور صناعات الصادرات . وقد تأثرت مزارع البن تأثرا بالغا فى مناطق شمال لواندا . التى كانت مسرحا لاشد المعارك ، كما هرب كبار المزارعين الى البرتغال .

ومن جهة اخرى ، فان لموقع انجولا فى الوسط الجنوبى للقارة الافريقيه ، وعلى المحيط الاطلنطى ، مزايا استراتيجيه ضخمة ، أهمها التحكم فى القطاع الجنوبى من هذا المحيط ، وفى الممرات البحريه حول رأس الرجاء الصالح . وفى هذا الصدد ، تشير جريدة التايمز البريطانية فى يوم ١١ نوفمبر الماضى قائلة :

« انه بالنسبة للتفكير الاستراتيجى الامريكى ، فان مجموعة الدول الاشتراكية الافريقيه التى تتكون من تنزانيا وموزمبيق وزامبيا ، لابد ان يوازيها مجموعه من الدول الرأسمالية الافريقية ، على أن تتألف من زائير وجابون وانجولا ... »

كذلك فان اراضى انجولا تمثل حاجزا طبيعيا بين افريقيا التى يحكمها وطنيون من ابنائها ، وافريقيا التى مازالت تحت سيطرة نظم الاقلية العنصرية البيضاء . فاستقلال انجولا فى ظل حكومة وطنية ثورية . من شأنه تدعيم موقف الحركات الوطنية فى كل من روديسيا وجنوب افريقيا .

وانطلاقا من هذه الحقائق الاقتصادية والاستراتيجية ، تشكلت الصوره العسكريه الخاصة بكل طرف من طرفى الحرب الاهلية الانجولية .

الى جانب القوات المشتركة لكل من [فنلا] و [يونيتا] وقفت العناصر التاليه : قرابه الف جندى من جنود الاحتلال البرتغالى السابقين ، ولاجئون انجوليون ممن جندوا فى جوهانسبرج .

– حوالى خمسة آلاف جندى من الجنود النظاميين فى زائير .

– عدد غير معروف من الخبراء العسكريين الصينيين ..

– عدة آلاف من جنود جنوب افريقيا ، تسللوا الى جنوب انجولا من ناميبيا . والى جانب قوات [مبلا] وقفت العناصر التالية :

– عدة آلاف من الجنود الكوبيين .

– عدة مئات من الخبراء العسكريين السوفييت والجزائر والمانيا الديمقراطية . وحصل الجانب الاول على اسلحه وامدادات غربية امريكيه اساسا ، عبر القاعدة الامريكية فى جزر الازور ، الى كنشاسا عاصمة زائير ، ومنها الى جبهات القتال فى شمال وغرب انجولا . واعتمد الجانب الثانى على الامدادات العسكريه السوفييتة التى كانت تصل من طريق الجو عبر لواندا او شرق انجولا ، أو عن طريق البحر عبر ميناء « بوانت نورا » الواقعة فى اراضى الكونغو برازافيل .

وهكذا ، وفى وسط عصر الوفاق بين العملاقين ، وبعيدا جدا عن مراكز القوى فى العالم ، اشتعل صراع جديد بين الدولتين الاعظم ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ونبدا باستطلاع حقائق الموقف السوفييتى من الحرب الاهلية فى انجولا .

اتخذت الحكومة السوفيتية على الدوام ، منذ بدء الازمة ، سياسة المساندة والتاييد والتدعيم الكاملين لقوات [مبلا] . فاقامت موسكو خط امداد طوله ٨ آلاف ميل ، لتتدفق المعدات العسكريه من كافة الانواع واحدثها على [مبلا]، وكذلك نقلت قوة من حوالى ٥ آلاف جندى كوبى الى انجولا ، علاوة على المستشارين السوفييت . ولقد قدرت قيمة هذه الامدادات بأكثر من نصف مليار دولار ، فيما يعتبر أكبر تدخل عسكرى للاتحاد السوفييتى حتى الان فى منطقة غير متاخمة لحدوده .

وتنوعت محركات هذه السياسة السوفيتية ، فالاتحاد السوفييتى تحرك فى حرب انجولا ، بدافع عقيدى ايديولوجى ، وبدوافع أخرى تتعلق بمصالحه القومية عبر البحار .

بدات الصلات العقيدية بين الاتحاد السوفييتى و [مبلا] منذ اوائل الستينات ، فقد وصفت مجلة « الشئون الدوليه » الرسمية فى موسكو عام ١٩٦٣ منظمة [مبلا] بأنها « حزب سياسى تقدمى للشعب الانجولى تشكل عام ١٩٥٦ بالجهود الايجابيه لدوائر العمال فى لواندا » . كما اشار مصدر سوفييتى رسمى آخر هو « افريقيا اليوم » عام ١٩٦٢ الى ان [مبلا] قد انشئت بمبادرة من الحزب الشيوعى الانجولى . وقام الدكتور اوجستينو نيتو زعيم [مبلا] بزيارة موسكو فى منتصف الستينات وفى سنة ١٩٦٧ اصبح نيتو عضوا فى منظمة الجبهة السوفيتية ، وفى مجلس السلام العالمى . وزار موسكو مرة ثانية فى

اغسطس سنة ١٩٦٨ . ومنذ ذلك الحين ، اصبحت [مبلا] تحصل على مساعدات عسكريه منتظمة من الاتحاد السوفييتي ، كما تلقت كوادر [مبلا] وقياداتها التدريب الفني في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . ويقدر حاليا عدد اعضاء [مبلا] الموجودين في الاتحاد السوفييتي بحوالى ٤٠٠ شخص .

ويعتبر تنظيم [مبلا] من الناحية العقائدية ، نموذجا للتنظيم السياسى المفضل لدى موسكو ، فيما يتعلق بحالات « كفاح التحرير الوطني » في افريقيا . وترجع جذور هذه العقيدة السوفييتيه ، الى السياسه اللينينية تجاه البلاد المستعمره في الفترة التي اعقبت قيام الثورة البلشفية مباشرة، وبصفه خاصة مبادىء مؤتمر الكومنترن الثاني عام ١٩٢٠ . فلقد دعا لينين الى مساندة الاتحاد السوفييتي « للحركات الثوريه الوطنيـة غير الشيوعيه » في العالم المستعمر ، كوسيلة للانتقال الى النموذج الماركسى للمجتمع . وهذه المساندة المذكورة ، انما تمثل هدفا استراتيجيا للايديولوجية الشيوعية . وكما قال ستالين عام ١٩٢٠ : « ان البروليتاريا الغربية المتقدمة ، لن تستطيع القضاء على العالم البورجوازى بدون مساندة فلاحى الشرق » .

ولما كان برنامج [مبلا] مؤسسا على مبدأ «تفوق وأولوية مصالح العمال والفلاحين على ما عداهم من فئات اجتماعية أخرى في المجتمع الانجولى » ، فانه ينطبق عليها المصطلح السوفييتي « الحزب الثورى الديمقراطى » .

ومن الطبيعي ان الحكومة السوفيتية ، انطلاقا من هذا الدافع العقيدى المذكور ، لم تنكر في اى وقت مساعدتها لقوات [مبلا] في الحرب الاهلية فلقد اعلن الزعيم السوفييتي بريجنيف شخصيا في اوائل فبراير الماضى ، تاييد بلاده المادى والمعنوى الكامل لـ [مبلا] ، وقال ان هذا الموقف يتمشى مع قرارات الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية الخاصة بتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية . كما قال الرئيس السوفييتي بودجورني في مارس من العام الماضى ، في احتفال اقيم في الكرملين بمناسبة زيارة الرئيس ماريان نجوابي لموسكو

« ان سياسه الاتحاد السوفييتي تجاه افريقيا واضحه للغاية . فنحن نريد للشعوب الافريقية ان تتحرر تماما من الاستعمار القديم والجديد ، ونحن نرفض ان تبقى منطقة واحده او اقليم واحد في القارة الافريقية تحت سيطرة الاستعمار او العنصريه . ومن واجبنا تقديم كل المساعدات والتاييد الى الشعوب التي حررت نفسها من التبعية الاستعماريه ، وان هذا المبدا جزء لا يتجزا من السياسة الخارجية السوفيتية » .

هذا عن الجانب العقيدى للموقف السوفييتي ولكن هناك ايضا المصالح القومية للاتحاد السوفييتي تلك المصالح التي عنيت الصحافه الغربية ، واهتم المراقبون الغربيون بابرازها ، وبتوضيح المكاسب التي سيحققها السوفييت نتيجة لبسط نفوذهم على الحكومة الشعبية بعد استقرار الاحوال في انجولا

فالوجود السوفييتي في قلب انجولا يعني حصول السوفييت على « نافذة استراتيجيه » من الدرجه الاولى في الاهمية على المحيط الاطلنطى ، وعلى حافة الطريق الذى تسلكه ناقلات البترول المتجهة من الشرق الاوسط الى اوربا .

أما الولايات المتحدة الامريكية ، فقد تدخلت ايضا وبقوه في مجريات الاحداث الدمويه في انجولا . وان كان هذا التدخل الامريكي قد حد منه استنكار الراى العام هناك ورفض الكونجرس الامريكى استمرار ذلك التدخل او اضفاء ايه صيغه رسميه عليه ، فلقد قررت « اللجنه رقم ٤٠ » المختصه بشئون الامن – طبقا لانباء النيويورك تايمز – تحت رئاسه كيسنجر وزير الخارجية الامريكية صرف مبالغ سرية الى هولدن روبرتو زعيم [فنلا] في شهر يناير سنة ١٩٧٥ قدرها ٣٠٠ الف دولار من اجل تمويل الصراع ضد قوات [مبلا] . كما وافقت واشنطن في شهر يوليو الماضى ، على دفع مبلغ شهرى قيمته ٢٠٠ الف دولار لكل من هولدن روبرتو وجوناس سافيمبي زعيمى [فنلا] و [يونيتا] . كذلك صرح بعض اعضاء مجلس الشيوخ الامريكى ، بأن المخابرات الامريكية قد صدرت اموالا وأسلحة قيمتها ما يقرب من ٢٥ مليون دولار الى انجولا لتصعيد عمليات [يونيتا] و [فنلا] ضد [مبلا] وذلك عن طريق زامبيا وزائير، التي يبلغ طول حدودها مع انجولا الفا ومائتى ميل .

وفى نفس الفترة ، ظهرت فى صحف كاليفورنيا إعلانات تطلب مرتزقة « للقيام بنشاطات فى افريقيا مقابل ١٢٠٠ دولار فى الشهر للفرد الواحد » . ونفى دافيد بفكين الذى قام بنشر هذه الاعلانات ، ان هناك اية علاقة بين المرتزقة المطلوبين والمخابرات المركزية الامريكية ، وقال انه مكلف من بعض الجهات البرتغالية جمع محاربين امريكيين لتقوية [فنلا] و [يونيتا] ضد « منلا » . كما اعلن مؤتمر المساواة العنصرية ، انه يعمل على تجنيد افراد من قدامى المحاربين السود الامريكيين للعمل الى جانبهما .

وما ان عرضنا التطورات عن التورط الامريكى فى احداث انجولا ، والذى تم دون مشورة الكونجرس ، حتى ثارت موجة من الاحتجاجات فى الصحافة الامريكية وفى دوائر الراى العام ، ترجع كلها الى المعاناة الامريكية العامة من مشكلات حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت والفضائح المختلفة التى اصبحت تحيط بوكالة المخابرات المركزية الامريكية . فضلا عن قرب موعد انتخابات الرئاسة الامريكية وعلى سبيل المثال . كتبت الهيرالد تريبيون الدولية فى مقال افتتاحى لها يوم ١٧ ديسمبر الماضى تقول : « ... وحيث ان كارثة الهند الصينية مازالت ماثلة فى اذهان الشعب الامريكى . فليس هناك ما يدعو على الاطلاق لان نعيد مخاطر التدخل فى حرب اهلية افريقية ، تتسم بالتعقيد الشديد ، شأنها شأن الحروب الاهلية التى أدت الى ضياع فيتنام ولاوس وكمبوديا على ان الحكومة الامريكية قد شرعت ، بدون اجراء مناقشة علنية او الحصول على تصديق الكونجرس ، فى تنفيذ برنامج للمعونة العسكرية لجبهتى [فلنا] و [يونيتا] فى انجولا ، مما يمكن ان يتحول بسهولة الى تورط امريكى مباشر » .

كذلك رفض مجلس الشيوخ ، بعد مناقشات عنيفة ، بـ ٧٢ صوتا ضد ٢٦ صوتا ، استئناف المعونات الامريكية للحركتين الانجوليتين الموالتين للغرب . كما وافق مجلس النواب الامريكى فى ٢٧ يناير الماضى باغلبية ٣٢٣ صوتا ضد ٩٩ صوتا على قرار بايقاف المساعدات العسكرية الامريكية فى انجولا . هذا الموقف المتشدد من جانب السلطة التشريعية ، منع السلطة التنفيذية من القيام بعمل واسع النطاق فى انجولا بالطرق العلنية او الخفية .

وبعد هذا الاستنكار الشعبى العام للتدخل الامريكى فى انجولا . اصبح محور السياسة الامريكية الرسمية تجاه ازمة انجولا ، يتمثل فى تصريحات صحفية ودبلوماسية يدلى بها كل من الرئيس الامريكى ووزير خارجيته . ومن امثلة ذلك ، ما قاله كيسنجر فى مؤتمر حلف شمال الاطلنطى فى بروكسل فى اواخر ديسمبر الماضى ، اذ اعلن ان « نشاط السوفييت فى انجولا التى تقع بكل وضوح خارج مدى مصالح موسكو ، هو تهديد خطير للوفاق .. ونظرا لان الاتحاد السوفييتى لا يتخذ من الاعتدال خطا له فى مبادراته الخاصة بالسياسة الخارجية ، فان علاقاتنا معه لابد ان تسير نحو التدهور . وليس هناك مجال للتباحث أو الجدل ، فان تقبل الولايات بأية حال من الاحوال توسعا عسكريا سوفيتيا من اى نوع كان » .

وفى مؤتمر صحفى عقد فى نيويورك فى يناير الماضى . أشار كيسنجر موجها حديثه الى الراى العام الامريكى ، قائلا : « ان موقف الولايات المتحدة لن يكون لائقا اذا ما رفضت تقديم الحد الادنى من القروض ... التى تبلغ عشرات الملايين من الدولارات الى الدول التى تدافع عن نفسها ضد التدخل الاجنبى » .

اما الرئيس فورد ، فقد اعرب عن اعتقاده بأن الامريكيين سوف يندمون طويلا على ما أسماه « بالخطأ الكبير » الذى ارتكبه الكونجرس الامريكى ، بحظر المساعدات الامريكية للقوات المناهضة للجبهة الشعبية فى انجولا .

الا أن السلطة التنفيذية الامريكية لم تذهب الى أبعد من ذلك فى المعركة الدبلوماسية والدعائية التى خاضتها لاقناع الرأى العام الامريكى بالاستمرار فى التدخل الفعال فى انجولا . كما ان هذه الاحداث لم تمنع كيسنجر من أن يذهب الى موسكو فى يناير الماضى ، لاجراء جولة جديدة من المحادثات مع المسئولين السوفييت حول اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية كذلك استمر تصدير القمح الامريكى الى الاتحاد السوفييتى طبقا لاحكام الاتفاقية المبرمة بهذا الشأن بين حكومتى البلدين .

وتدخلت جنوب افريقيا بقواتها المسلحة النظامية فى الحرب الاهلية الانجولية ، لمناصرة

حركتي [يونيتا] و [فلنا] ضد [مبلا] .
ومما ساعد قواتها على التوغل بسرعة قياسية في الاراضي الانجولية ، ان المنطقة الجنوبية من اقليم انجولا والمتاخمة لناميبيا ، صحراوية قاحلة وغير آهلة بالسكان .

ويجمع المراقبون ، على ان دور جنوب افريقيا في مساندة هاتين الحركتين ضد [مبلا] ، قد اضعف كثيرا من مركز [فنلا] و [يونيتا] لدى الراي العام الافريقي ، وقوى من التاييد الافريقي لموقف [مبلا]. ذلك لان غالبية الدول الافريقية مقتت التواطؤ العسكري مع جنوب افريقيا ، بدرجة اكبر بكثير من انتشار الاسلحة السوفييتية والمستشارين السوفييت والقوات الكوبية في انجولا . واهم مثال على ذلك ، ان نيجيريا تخلت عن موقفها المحايد تجاه انجولا ، بسبب تدخل جنوب افريقيا ، واعترفت حكومة لاجوس بـ [مبلا] يوم ٢٧ نوفمبر الماضي ، بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة للشعب الانجولي ، وانضمت الى نيجيريا في هذا الموقف ، كل من تنزانيا وداهومي . ولقد صرح المسئولون في نيجيريا ، انهم قد توقفوا عن بذل الجهود للتوفيق بين الجماعات الانجولية المتحاربة ، بعد أن اصبح واضحا أن « القتال في انجولا ليس مجرد قتال بين جماعات في انجولا ، وانما بين جنوب افريقيا ومؤيديها ، وبين قوات [مبلا] .

ونظرا لضخامة الحجم العسكري لتدخل جنوب افريقيا في انجولا ، لم تحاول حكومة بريتوريا اخفاء حركتها هذه ، بل ان هلجارد موللر وزير خارجيتها ، صرح بعد مرور ٨ ايام فقط على اعلان استقلال انجولا ، ان حكومته ارسلت قواتها النظامية الى انجولا ، وزعم ان هذه القوات تحمي مشروع توليد الكهرباء عند نهر كيونين .

كذلك استهدفت حكومة جنوب افريقيا ، من وراء تحركها العسكري في الحرب الانجولية ، الحيلولة دون تسلل رجال حرب العصابات التابعين لمنظمة جنوب غرب افريقيا الشعبية داخل اراضي ناميبيا ، خاصة وان هذه المنظمة ضاعفت من عملياتها الهجومية في الاونة الاخيرة . وجدير بالذكر ان جمهورية جنوب افريقيا ، كانت حتى انقلاب لشبونة عام ١٩٧٤ ، تعتبر انجولا منحدرا طبيعيا لها ، فضلا عن ان ناميبيا لها حدود مشتركة مع اراضي انجولا ، يبلغ طولها الفا وخمسمائة كيلو متر ، وكان فدائيو منظمة جنوب غرب افريقيا الشعبية ، يقومون بعملياتهم ابتداء من مصب نهر كيونين الذي يعين الحدود الاقليمية بين انجولا وناميبيا ، حتى شاطىء الزامبيزي ، هذا وتعتبر اراضي زامبيا ، منذ عدة سنوات ، ملجأ حقيقيا بالنسبة لهؤلاء الوطنيين الذين يطالبون بالاستقلال التام والفوري لناميبيا ، ولذلك حاولت حكومة جنوب افريقيا ، الا تصبح الاراضي الانجولية هي ايضا ملاذا لوطنيي ناميبيا . وقد طالبت قوات جنوب افريقيا في بداية العام الماضي ، بمنحها حق التتبع في اقليم انجولا ، كي تتمكن من الرد على هجمات الوطنيين الناميبيين داخل الاراضي الانجولية .

الا ان انتصار قوات [مبلا] غير من موقف حكومة جنوب افريقيا في الحرب الاهلية بانجولا ، فاعلن وزير خارجيتها عن قرب انسحاب قوات جنوب افريقيا من انجولا . ذلك ان انتصار [مبلا] في الحرب الاهلية ، له اثاره الخطيرة على جنوب افريقيا بوجه خاص ، فقوات الحكومة الشعبية اصبحت تبعد عن المواقع الدفاعية لجنوب افريقيا بحوالي ١٢٠٠ ميلا أي ٢٠٠٠ كيلو متر فقط . وهذه المواقع تحمي سد كالويك ، ومشروع محطة هيدرو - كهربائية بالقرب من حدود ناميبيا . ويبلغ حجم الاستثمار في هذا المشروع اكثر من ١١٠ مليون جنيه استرليني . ولذلك كان من الطبيعي ان تسعى حكومة جنوب افريقيا عقب انتصار [مبلا] وحماية لاستثماراتها هذه في اراضي انجولا ، الى المهادنة الدبلوماسية تجاه حكومة لواندا . ومن ثم بدأت في منتصف فبراير الماضي مبادرات سلام ، قامت بها ساحل العاج وموزمبيق بالفعل ، للوساطة بين جنوب افريقيا وحكومة انجولا الشعبية .

والصين ايضا عرضت مساعدتها للحركتين المضادتين للسوفييت في انجولا ، على اساس مبدأ [« صديق العدو عدو » . ذلك ان [مبلا] تلقت اضخم المعونات واكبرها عالية من جانب « المحرفين للنظرية الاشتراكية » و « الامبرياليون في موسكو » .... الخ من المصطلحات الخاصة التي تستخدمها أجهزة الدعاية الصينية ضد الاتحاد السوفييتي .

كما تبادل الدبلوماسيون الصينيون والسوفييت، الكلمات العنيفة في الامم المتحدة بشأن سياستهما في افريقيا . فقد اتهمت الصين الاتحاد السوفييتي بالامبريالية في العالم الثالث ، واتهمت موسكو بكين ، بانها تؤيد الفاشية في جنوب افريقيا . هذا على الرغم من انه اعلن في لورنسو ماركيز يوم ٨ نوفمبر الماضي ان ممثلي الاتحاد السوفيتي والصين قد اقروا اتفاقية هدنة خاصة بافريقيا ، تعهد الصينيون بمقتضاها بالانسحاب من حرب انجولا ، والامتناع عن القيام بـ عمال مضادة للاتحاد السوفيتي في موزمبيق . وباجراء مماثل لذلك ، وافق الاتحاد السوفيتي على عدم عرقلة حركة الهجرة الصينية الى موزمبيق . وبصفة عامة ، لم ينجح الى حد كبير ، الوجود الصيني العسكري او الاستشاري الى جانب قوات [فنلا] و [يونيتا] ضد [مبلا] .

واقتصر دور الامم المتحدة في الحرب الاهلية بانجولا على قرار صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر الماضي ، بناء على مشروع تقدمت به ٧ دول افريقية ، واتخذ باغلبية ١٠٨ اصوات . ضد ١٠ صوتا وامتناع ١١ دولة عن التصويت . وقد نص هذا القرار على ضرورة امتناع حكومة جنوب افريقيا عن اى تدخل غير شرعي في انجولا . كما نادى كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة في يناير الماضي ، بضرورة توقف كل صور التدخل الاجنبي في تلك المنطقة، سواء عن طريق ارسال الاسلحة او الرجال هذا وقد صدرت تصريحات تحمل في جوهرها نفس المعاني ، من جانب كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية .

ومما يذكر ، ان الحكومة الفرنسية كانت أول قوة غربية تعترف بجمهورية انجولا الشعبية في ١٧ فبراير الماضي ، بعد اقل من اسبوع من انتصار قوات [مبلا] الحاسم ، وسيطرة الحكومة الشعبية على الجزء الاعظم من البلاد . وتلا فرنسا في الاعتراف بحكومة انجولا الشعبية ، كل من المملكة المتحدة وهولندا والدانمرك وسلطنة ، في يوم ١٨ فبراير .

واذا كانت الامم المتحدة قد اتسم نشاطها في ازمة الحرب الاهلية بانجولا . بالضعف ، فان منظمة الوحدة الافريقية . وهي المنظمة القارية صاحبة الاختصاص الاصلي في الشئون الافريقية ، لم تنجح ايضا في التوصل الى حل سلمي بين اطراف الحرب الاهلية . ففي يوليو الماضي ، انعقد مؤتمر القمة الافريقي في كمبالا [٢٨ الى ٣٠ يوليو سنة ١٩٧٥] . وازاء تدهور الموقف العام في انجولا في نفس الفترة ، قرر المؤتمر تشكيل لجنة « تحقيق ومصالحة واعلام بشأن انجولا » تكونت من ممثلين عن ليبيا واوغندا والصومال وغينيا ونيجيريا وغانا والمغرب . كما دعت المنظمة الافريقية الى قيام حكومة «وحدة وطنية» تتألف من زعامات الحركات الوطنية الثلاث في انجولا . الا ان مساعي لجنة انجولا المذكورة لم تسفر عن اية نتيجة ايجابية .

وظلت منظمة الوحدة الافريقية تلتزم الحياد تجاه الصراع الدائر في انجولا ، حتى اشتدت الحرب الاهلية بعد اعلان الاستقلال ، فتحركت الدبلوماسية الافريقية نحو خطوة تنظيمية اخرى لمواجهة الازمة . ودعا رئيس جمهورية الصومال ، الى عقد مؤتمر قمة افريقي خاص بمشكلة انجولا ، واستجابت القيادات الافريقية للدعوة .

وانعقد المؤتمر الافريقي الخاص بمشكلة انجولا ، بدءا من يوم ١٠ يناير الماضي في اديس ابابا . ومنذ الجلسة الاولى للمؤتمر ، ظهر الانقسام واضحا بين الرؤساء الافريقيين المجتمعين حول مسألة الاعتراف باى من طرفي الحرب الاهلية الانجولية ، كحكومة شرعية وحيدة في انجولا . ففي حين دعا الرئيس الموزمبيقي ساموورا ماشيل ، الى الاعتراف الافريقي العام بحركة [مبلا] باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في انجولا ، اكد الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور على ضرورة ايجاد حل تتوفر فيه ثلاثة شروط ، وهي أن يكون الحل افريقيا خالصا ، وان يكون ديمقراطيا ، وان يتفق مع سياسة عدم الانحياز في مواجهة جميع التدخلات ، وفقا لنص المادة الثالثة من ميثاق اديس ابابا التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية .

كذلك تقدمت كل من الحركات الثلاث الانجولية ، بطلب الى المنظمة للاعتراف بها كحكومة شرعية لانجولا . وقدمت نيجيريا ومعها ٢١ دولة افريقية اخرى ، مشروع قرار يدعو الى الاعتراف بحكومة

[مبلا] ، على حين قدمت السنغال ومعها ٢١ دولة افريقية أخرى ، مشروع قرار يدعو الى حياد المنظمة فى الازمة الانجولية ، والاعتراف بحركات التحرير الثلاث . كما تقدم الرئيس الاوغندى عيدى امين ، بصفته رئيس الدورة الحالية لمنظمه الوحدة الافريقية ، باقتراح باسم المنظمة ، يتألف من ٧ نقاط ، اهمها الاصرار على الوحدة الافريقية ، وادانة جنوب افريقيا ، وتأليف لجنـة من قادة افريقيا للتوفيق بين الحركات الثلاث ، وادانة التدخل الاجنبى بكل صوره .

ثم انتهى مؤتمر القمة الافريقى الخاص بمشكلة انجولا يوم ١٣ يناير الماضى ، بعد ٢٧ ساعة من الاجتماعات العاصفة ، دون التوصل الى حل وسط حول انجولا ، وذلك بعد أن رفضت الدول المؤيدة لحكومة [مبلا] مشروع القرار الذى تقـدم به الرئيس الاوغندى عيدى امين .

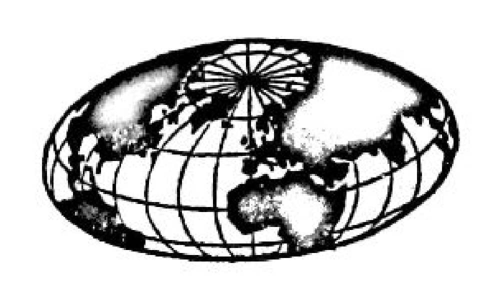
وبذلك فشلت هذه الجولة الثانية من الدبلوماسية الافريقية الجماعية ازاء احداث انجولا ، وانقسمت الدول الافريقية الى فريقين متساويين عدديا ، احدهما يؤيد [مبلا] ، والاخر يدعو الى حكومة ائتلاف وطنى فى انجولا بين الحركات الثلاث ، وان كان فى واقع الامر ، يؤيد تحالف [فنلا] و [يونيتا] المضاد [مبلا] .

واخيرا ، تحقق الانتصار العسكرى لقـوات [مبلا] فى ميدان القتال ضد خصومها ، وتمكنت حكومة انجولا الشعبية ، من فرض سيطرتها الفعلية على معظم انحاء البلاد ، واستطاعت انهاء الحرب الاهلية التى دامت عاما كاملا ، ونجحت فى كسب اعتراف الغالبية العظمى من اعضاء المجتمع القارى الافريقى ، وكذا اعتراف عدد كبير من الدول الاشتراكية .

ولكن .... بقيت مجموعة من التحـديات الخطيره التى تواجه هـذه الحكومه المنتصرة الجديدة فى انجولا ، واهمها تلك المشكلات الانسانية الدقيقة والعويصة ، التى تعترض طريق نظام الحكم فى اى بلد يمر بوضعية السلام الاجتماعى المتوتر بعد اهوال حرب اهلية طويله . فهناك المجموعات القبليه المعادية لحكومه لواندا ، مثل الاوفيمبوندو فى الجنوب ، والمواليه للاتحاد الوطنى لاستقلال كل انجولا [يونيتا] . ثم مجموعات قبائل الباكونجو فى الشمال ، والموالية للجبهة الوطنية لتحرير انجولا [فنلا] ، فهل تنجح حكومة [مبلا] فى لواندا ، فى استيعاب تلك المجموعات القبلية ، داخل الكيان الانجولى ، وبسرعه ؟

ومن جهة اخرى ، هناك القوات المسلحة التابعة للمنظمتين المنهزمتين ، اللتين اعلنتا رغبتهما فى مواصلة حرب العصابات ضد الحكومة المركزيه الجديدة !

واخيرا ، لا يمكن انكار حقيقة اهمية الثروات الانجوليه الطبيعيه وضخامه طاقاتها الاقتصاديه الظاهرة والكامنة ، وأثرها الحاسم فى تحديد المستقبل السياسى ، الداخلى والخارجى ، لهذه الدوله الافريقيه الهامه الجديده . ■





جـــولة أبوظبى فى الحوار العربى الاوروبى

انس مصطفى كامل

عندما انعقد اللقاء الثالث للحوار العربى الاوروبى فى الفترة من ٢٢ الى ٢٥ نوفمبر عام ١٩٧٥ فى ابوظبى .. كان اكثر الاسـئلة الحاحا قبل انعقاد اللقاء هو .. هل سينجح المؤتمرون فى تخطى او ايجاد حل للمشكلة التى سيطرت على اللقاءين السابقين ، ويدفعون البعد السياسى فى الحوار ، او بمعنى اصح ، يتم للجانب العربى تحقيق هدفه من تسييس الحوار وسيطرته على الحوار فى مؤتمراته الحضارية والاقتصادية والثقافية ؟ !

وقد حاول رئيس الوفد العربى السيد كريم ترييم عمران - سفير دولة الامارات العربية فى القاهرة وممثل الامارات فى جامعة الدول العربية - ان يوضح هذا المعنى فى افتتاحه للمؤتمر ، ويؤكد على عملية التسييس ، خاصة بعدما اثيرت مشكلة خطيرة قبل افتتاح المؤتمر ، وهى المشكلة المتعلقة بنوعية التمثيل . اذ تشدد الجانب الاوروبى فى رفض تمثيل الفلسطينيين بهويتهم الوطنية ، ولكن قد تم التوصل الى حل وسط ، وهو اشتراكهم بهويتهم القومية ضمن الوفد العربى بشكل عام ، ولكن فى اللجان الفنية فقط ، بل وحسما للمشكل ، نجحت اللجنة العامة التى حرم الفلسطينيون من التمثيل فيها ، سواء بهويتهم الوطنية او القومية .. ولم يكتف رئيس الوفد العربى بالاعلان عن تمسكه بهذا الموقف الاوروبى فى كلمته واكد على ان الجانب السياسى يجب ان يحتل مكانه فى هذه الجولة ، او على الاقل المفتاح السياسى » واضاف « ولابد ان نصارحكم انه سبقنا بعض الاصدقاء من دول المجموعة الاوروبية ، شيئا من التقدم فى فهم حقيقة المشكلة .. على طريق الالتزام ببيان ٦ نوفمبر عام ١٩٧٣ ، وما اقدمت عليه بعض دول المجموعة من السماح بفتح مكاتب اعلامية للمقاومة فيها .. فاننا مع ذلك نجد لزاما علينا ان نصارحكم بقلقنا من بطء التحرك الاوروبى الايجابى عموما ، بل وبالموقف السلبى من شعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وخاصة موقف دول المجموعة الاوروبية فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الحالية من قضية فلسطين ، حين صدر قرار ادانة الصهيونية كحركة عنصرية وقد سبب هذا خيبة أمل لنا » .

ولم يكن كل هذا كافيا لتبديد القلق العربى ، واكدت هذا القلق كلمة الامين العام لجامعة الدول العربيه ، وخاصـــة فى فقرته التى قال فيهـــا : « وانطلاقا من ان منظمه التحرير الفلسطينيه هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، فانه لا يعقل ان يبنى سلام عادل قابل للبقاء فى الشرق الاوسط ، من دون ان يشترك فى الجهود المبذولة لتحقيقه ، ممثلو شعب تشكل حقوقه حجر الزاوية فى حل قضية الشرق الاوسط ذاتها ، ولذا فانى اعتبر ان هذا المطلب لم يلق ما كان جديرا به من دعم وتأييد للمجموعة الاوروبية » .

ولكن يبدو ان الجانب الاوروبى ، كان حريصا فى تلك الجوله ايضا ، على الا يورط نفسه فى شكل من اشكاله فى قضيه سياسيه ، وقد حاول السيد سيرارد ريجد - رئيس الجانب الاوروبى ممثل سيادة ايطاليـــا للدورة الحـــالية لمجلس السوق - ان يخفف من حدة القلق العربى ، ولكن بشكل دبلوماسى لا يحقق اى مكسب حقيقى للجانب العربى . ولذا فقد اشار الى انه اذا كان للحوار العربى الاوروبى طموح سياسى .. فان غرضه اقتصادى ، وبالتالى فان اقرب الدوافر لتحقيق

حوار مثمر ، هى الدخول فى حوار اقتصادى وابعدها الدائرة السياسية بالطبع .

ولان الجانب العربى كان يطمع فى أن تكون الجولة الثالثة من جولات الحوار ، يبرز فيها دور اللجنة العامة ذات الطابع السياسى ، ويتوارى نسبيا الدور الذى برز للجان الفنيه .. فلم يهتم الجانب العربى باعداد ورقة عمل دقيقة ، على اساس ان المشكلة العربية السياسية باتت محفوظة ومكررة ، ومطالبها بسيطة ، وتتلخص فى ضرورة زيادة الدعم الاوروبى للحق العربى .. بل ان بعض ممثلى الدول العربية ، عندما لم يجدوا ما يتقدمونه من رؤية فى القطاعات الفنية بعد مفاجأة تأجيل انعقاد اللجنة العمة ، اندفعوا فى اللجن الفنية يثيرون القضايا السياسية ، بل ونتيجة لعدم الاعداد الواعى حتى للمطالب السياسية ، بدت خطبهم مجرد شعارات جوفاء غير مقنعة ، افقدت القضية السياسية الكثير .

وبالتالى كانت المرحلة النهائيه لدى المراقبين أن الجولة الثالثة للحوار ، كانت اقرب للفشل منها للنجاح ، او انها دخلت بالحوار ككل الى مرحلة اللانجاح واللافشل ، ويكادون يجمعون على ان اختلاف الجانب الاوربى بينه وبين بعض حول مجرد قبول الجانب السياسى فى الحوار وليس تسييسه ، هو الذى دفع بالجانب الاوربى الى التصلب فى مواقفه ، فبينما وصف رئيس الوفد الايطالى ورئيس المجموعه الاوربية ، الحوار بانه جبل من الجليد العائم قمته اقتصادية .. تجارية .. مالية .. صناعية والغاطس منه هو البعد السياسى ، نجد رئيس الوفد الالمانى ، يرى أنه بركان سياسى سينفجر بفعل العوامل السياسية ، وبالتالى لابد من ابعادها نهائيا من الحوار . وهو فى هذا انما كان يعبر عن وجهة نظر اسرائيل التى ارتبطت منذ مايو ١٩٧٥ باتفاقية تفصيلية جديدة مع دول السوق .

وللقضاء على مشكلة التسييس التى آرادها العرب ، او حتى مشكلة ادخال البعد السياسى فى الحوار التى كاد أن يسمح بها المعتدلون الاوربيون ، رأى المجتمعون اغفال كل الاشكال الوطنية والقومية أو فوق القومية فى تشكيل اللجان السبع ، والاقتصار على الشكل الفنى لا ورغم ان الجانب العربى قبل هذا المنطق على مضض ، لمجرد انجـــاح الحـــوار ، باعتبار ان استمراره للجولة الثالثة يعد مكسبا قويا ، وانه يمكن دعوة اللجنة العامة ذات البعد السياسى فى أقرب فرصة ، وبالتالى فان فرص تسييس الحوار فى الجولات القادمة متاحة ، نقول رغم كل هذا فحتى الجوانب الفنية فشلت ، أو قل لم تحقق ما كان متوقعا منها ، وكانت جلساتها اقرب الى الدردشة منها الى الحوار ، ولذا فقد حاول بعض الممثلين العرب ، أن يدرجوا البعد السياسى ولو من قبيل الدردشة فى بعض اللجان الفنية ، ولكنهم فشلوا لان المناخ العام لم يكن يسمح بذلك .

ففى اللجنة الزراعيه ، طالب الجانب العربى ، الجانب الاوربى ، بمراجعة موقفه بشأن التسهيلات التى أعطتها دول السوق للمنتجات الزراعيـــة الاسرائيليه ، وذلك فى اطار طلبات عامه ، منها ضرورة التعاون فى مجال الغذاء ، ومشروعات التنمية الزراعيه ، والتكنولوجيا الزراعية ، وابداء الاستعداد من الجانب العربى لانشاء صندوق عربى لتمويل الابحاث الخاصة بمثل هـــذه المشاريع ، يستعين فيه بالخبرة الاوربيه ، ولكن على ما يبدو فان الجانب الاوربى أصم اذنيه عما يتعلق بموضوع التسهيلات الجمركية التى أعطيت للجانب الاسرائيلى ، وفق اتفاقية مايو ١٩٧٥ م .

وتكرر نفس الوضع فى اللجان الاخرى ، مثل لجنة الهياكل الاساسيه والمواصلات والطرق ، فقد حاول بعض الممثلين العرب ، الربط بين حل قضية الشرق الاوسط ، والوصول الى سلام عادل ، ليس فقط فى ربط اجزاء العالم العربى والسوق العربية المتقطعه ، بل ايضـــا اتاحـــه الفرصـــة لتأمين المواصلات الاوربيه داخل المنطقه العربيه . ولكن لم تحقق الفكرة اى ساعه لدى الجانب الاوربى . وفى لجنه التعاون العلمى والتكنولوجيا ، كان الموقف العربى فى غايه الضعف ، وبالتالى لم يحتمل الجو اثاره ايه قضيه سياسيه ، واقتصر على طلب تنفيذ سياسة علميـــة لانقـــاذ الثـــروات البشريـــة والاقتصادية ، وضرورة تدعيم المؤسسات العلمية العربية بالاجهزه والفنيين ، ومع ذلك ، فقد كان يمكن للبعد السياسى أن يأخذ دوره ، لو ركزت

الوفود العربية على النغمة الاسرائيلية ، التى رددها بشكل واضح حاييم هيرتزوج فى الجمعية العامة فى الدورة السابعة الطارئة ، حين أشار الى دور اسرائيل الوظيفى فى التعاون التكنولوجى فى المنطقة ، كمنافس للتكنولوجيا الغربية المتقدمة .

وفى اللجنة الصناعية ، كان من المفيد ان يطرح الجانب العربى على الجانب الاوربى ، ضرورة دخوله بكل ثقله فى الصناعات الوسيطة ، وخاصة صناعة البتروكيماويات ، التى تشكل حقلا خصبا أمام النفوذ الامريكى والاسرائيلى ، وخاصة تنسيق الشركات الاحتكارية السبع الكبار .

أما فى لجنة التعاون المالى ، فقد كان المفروض ، بدلا من أن تقتصر المناقشات على تدريب كوادر مالية عربية فى البنوك الاوربيه ، وحمايه التوظيفات المالية العربية فى أوربا من أخطار تدهور أسعار العملات الاوربية ، وبالمقابل ما طالب به الجانب الاوربى من حماية أموال الاستثمار فى المنطقة العربية من التقلبات السياسية ومخاطر التأميم ، أن يتطرق المجتمعون الى مناقشة قضية تكاد تكون قضية الساعة ، وهى البحث عن قاعدة مالية مستقلة عن الدولار الامريكى .

وكانت الفرصة أيضا سانحة فى لجنة الحضارة والثقافة ، لطرح مفهوم التأصيل لجسور الحضارة بين اوربا والمنطقة العربية ، ودور اسرائيل فى تخريب هذا التيار . ولكن مع الاسف ، انصرفت الدراسات الى بحث امكانيه تحقيق التبادل الثقافى فى شكل بعثات ومدرسين . وفى اللجنة الاجتماعية حدث نفس الشىء ، فقد ركز بعض الممثلين العرب ، على ضروره تامين العمل للعمال العرب ، وحمايتهم وفق قواعد العمل داخل دول السوق ، ووفق تشريعاتها ، دون الاهتمام باثاره الجانب الاجتماعى للمشكلة الفلسطينية ، ودور وكالة غوث اللاجئين الخاضعة للسيطرة الامريكية على القضية الفلسطينية اجتماعيا .

وبهذا انتهت الايام التى انعقد فيها المؤتمر ، فى جو يعيد للمؤتمرين خيالات الف ليله . على الجانب الاوربى ، ويتزايد القلق على الجانب العربى ، ليس فقط من احتمالات التسييس ، بل من مستقبله ككل . ويعكس هذا بشكل عكسى ، البيان الصحفى المتفائل الذى صدر فى ابوظبى فى يوم ٢٨ نوفمبر ، الذى اكد على ضرورة تحقيق ما اجتمع المؤتمرون من اجل مناقشته أصلا طوال الايام الماضية ! وخاصة فيما يتعلق بضرورة انعقاد اللجنة العامة فى أقرب فرصة . وفعلا أعربت الوفود العربية العائدة من ابو ظبى ، عن قلقها من احتمالات انعقاد هذه اللجنه ، بل احتمالات انعقاد الجولة الرابعه بشكل عام ، كما حدد لها فى مارس فى هذا العام . وزاد من تاكيد هذا الاحساس ، أنه عندما اجتمع الامين العام لجامعة الدول العربية مع ممثلى الدول العربية فى القاهرة فى أواخر يناير ١٩٧٦ لبحث خطة العمل حول انعقاد اللجنه العامة ، لم يجد اى تحمس ، بل على العكس ساد الانقسام العربى كالعادة ، وعدم وضوح الرؤية ، وتسربت أنباء هذه الخلافات الى الجانب الاوربى . وبشكل دبلوماسى ، قرر الجانبان تأجيل انعقاد اللجنة العامة ، بل والدورة الرابعة . ومازال هذا التأجيل لم يأخذ شكله الرسمى بعد ، الا أن مجرد ورود الفكرة محل البحث ، يضع تساؤلا كبيرا : حول احتمالات نجاح الجانب العربى فى تسييس الحوار ، ونقله من الدائرة الاقتصادية الضيقة ، الى الدائرة السياسية الاوسع . وبات السؤال كالتالى : هل الجولة الثالثة جولة اخرى ، أم جولة اخيرة ؟ ! .

ويبدو انه من الصعب وضع اجابة دقيقة عن هذا السؤال ، بل انه من الصعب ان تكتشف هذه الاجابه فى تفكير المسئولين عن الحوار أنفسهم والمتحمين له . ولكن هنالك عدة حقائق ، تعد بمثابة مؤشرات لادراك احتمالات استمرار الحوار ، وهى مستمدة من الظروف العامة لانعقاد الحوار ، ومن خبرة الجولات الثلاث السابقة بشكل عام .

الجانب الاوربى وخلال الجولات الثلاثة السابقه ، كان الموضوع المثار بالنسبة له دائما ، هو كيفية الحصول على المواد الاولية والبترول والمعادن والمنتجات الزراعية ، وهى قضية مساومة اقتصادية ، وليست قضية حوار حضارى

وسياسى ، متعدد الجوانب . وقد أدى الى استمرار سيطرة هذه الفكرة على الجانب الاوربى ، أن الجانب العربى كان مختلفا فيما بينه ليس سياسيا ـ فحسب ، بل اقتصاديا ، وليس ذاتيا وفق درجات التطور لكل دولة ، بل دوليا وموضوعيا ، وفق درجات الارتباط ونوعيتها دوليا . فبينما دول الخليج الاقل تطورا اقتصاديا، تميل للارتباط بالولايات المتحدة ، على العكس فان دول البحر المتوسط أكثر ارتباطا بأوربا وبالتحديد فرنسا ، وهى أكثر تطورا من دول الخليج اقتصاديا ، ولذا فبينما دول البحر المتوسط تبحث عن التكنولوجيا والتمويل المادى ، نجد أن دول الخليج تبحث عن استثمار أموالها عقاريا ، ولو فى الدول الاوربية . وبهذا ، بينما نجد أن دول البحر المتوسط العربية تسعى الى تشجيع الاستثمار الغربى فى المشروعات الانتاجية ، اذا بدول الخليج ، فيما عدا العراق ، تسعى الى الاستثمار وبشكل فردى ، وفى الدول الاوربية فى قطاعات العقار . ومن ثم فانه بينما دول البحر المتوسط لديها مشاكل عمالة مع الدول الاوربية ، نجد أن دول الخليج تعانى من مشاكل نقص العمال . وقد أدى كل هذا الى فقدان النظرة العامة الشاملة لدى الجانب العربى ، وأيضا فقدان التنسيق تبعا لذلك .

ويلخص بعض الكتاب العرب فى كتاب حديث صدر قبل انعقاد الدورة الثالثة للحوار بعدة أسابيع . مثل الحبيب بوالريس فى كتاب له بعنوان « سياسة تجاه أوربا » أبعاد ، هذا الموقف ، فى أن العرب يفتقدون أصلا قضية التكامل القومى ، فكيف سيمكنهم تحقيق تكامل اقليمى أو دولى .. ضيق السوق .. ضعف فى شبكات المواصلات والبنية التحتية بشكل عام ، وعدم وجود تكنولوجيا عالية بأى شكل .. ، ونضيف الى ذلك كله ، البعد السياسى ، وهو أن النخبة الحاكمة مازالت فى مرحلة المراهقة الفكرية فى النظم التقدمية والشيخوخة الفكرية فى النظم التقليدية . هذا بجانب طبقة عاملة غير مدربة وغير واعية بمصالحها تفتقر الى طليعة قوية تقف أمام الطبقة الحاكمة الراسمالية التى تمثل حتى فى الدول التى ترفع شعارات اشتراكية راسمالية الدولة . التى تعانى من تبديد لطاقات الانتاج فى ظل القطاعات الطفيلية ، فكيف يمكن لهذا الكيان المهزىء سياسيا واقتصاديا ، ان يحقق أية نتيجة مجموعة لم تحقق حتى اليوم اطارها القومى ، بينما على الجانب الاوربى ، مجموعة تبحث عن اطارها السياسى الفوق قومى ، كيف يلتقيان وبأى لغة ! ؟

اضف الى النقطة السابقة ، الشك أو الريبة التى تسيطر على الجانب الاوربى من جدوى التعامل مع الجانب العربى . ويرجع ذلك ليس للميراث الاستعمارى فقط ، بل أيضا الى الخبرة الحديثة والحديثة جدا . فمثلا مشروع التعاون الاقتصادى العربى بانشاء هيئة للخدمات العربية البترولية وهيئة لتصدير البترول .. فان بعض الدوائر الاوربية تعلق عليه بأنه محاولة لعرقلة التحرك الاوربى تهدف الى تبديد الاموال العربية بما يخدم المصالح الامريكية . ويؤكد بعض آخر على ان هذه المشاريع العربية فاشلة مقدما والدليل على ذلك ان الجولة الثالثة للحوار شهدت انهيار الكونسورم العربى الوحيد فى الذكرى العاشرة لانشائه ألا وهو السوق العربية المشتركة بل ان الفشل أحاط بالمؤتمرات التحضيرية للجولة الثالثة، حين فشلت الدعوة لاقامة كونسورم للصناديق المالية للتنمية التى تبناها الاتحاد العام للغرف التجاريه والصناعية والزراعية للبلاد العربية ، والتى كان متوقعا عقدها منذ يناير عام ١٩٧٣ . وأيضا تجمد قرارات المنظمة العربية للتنمية الزراعيه فى دورتها الخامسة ، بتشكيل لجنة دائمة للتنسيق والمتابعة فى الموضوعات المختصة قبل مؤتمر أبو ظبى . وفشل الندوة التى عقدتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط [الاوباك] فى سوريا حول صناعة التكرير والبتروكيماويات ، والتى لم تتوصل الى أية نتيجة عملية يمكن مواجهة الجانب الاوربى بها ، بل ان الوفود الاوربية والامريكية واليابانية التى حضرتها ، سربت ما يجول بالخاطر العربى تجاه هذه الموضوعات الحيوية . وبهذا نجد أن الفشل العربى فى التنسيق ، لا يقتصر على الجوانب الزراعية فقط ، بل أيضا الصناعية .

وبالنسبة للجانب العربى ، فقد دخل الحوار فى جولته الثالثة ، وقد بدا واضحا أن المد التنازلى

فى الموقف السياسى الموحد بعد حرب اكتوبر ، قد وصل الى درجة الصفر وما تحتها . ومزيد من حدة الموقف ، أن الجامعة العربية التى تمثل الجانب العربى تنظيم تعكس هذه الخلافات ، خاصة وهو تنظيم سياسى الى حد كبير ، فى ظل فقدان المنطقة العربية لأى تنظيم اقتصادى عربى ، مثل السوق المشتركة ، او الكوميكون ، او منظمة التجارة الحرة ، ولو حتى على غرار منظمات الدول المتخلفة من أسواق اتفاقية لومى .

وايضا عكس ما يدعى الجانب الاوربى .. رغم أنه يحاول ابعاد الجانب السياسى من الحوار ، فانه يحقق بهذا مكسبا سياسيا لنفسه فى نزعته الانفصالية عن المظلة الامريكية الدولية ، ويعد هذا انتصارا للاتجاهات الديجولية التى هربتها السياسة الامريكية فى ملء فراغ المنطقة بعد فشل تحركات الجمهورية الرابعة ١٩٥٦ ، وبعد استمرار الحوار حتى جولته الثالثة ، انتصارا للحوار الذى حاولت به الجمهورية الخامسة ، الوقوف ضد التدخل الامريكى فى المنطقة ، وذلك بطرح فكرة سوق اوروبيا منذ عام ١٩٥٧ .

ونستطيع ان نجزم بان اوربا بابعادها للجانب السياسى ، تكسب هدفا سياسيا ، ألا وهو ابعاد نفسها عن مشاكل السياسة مع القوتين الاعظم ، وهو ما يهدد سياسة الامن الاوربى بشكل عام . ولدارات الدول الاوربية ، انه اذا كان لا بديل للدول العربية من حوار سياسى ، فلا أقل من أن يكون فى اطار قرار مؤتمر كوبنهاجن عام ١٩٧٣ ، وفى شكل التكامل الثنائى :

ولذا فان الحوار بدا ينتقل فى جولته الثالثة من مستوى الحماس الفردى الذى بدا به فى الجولة الاولى ، الى مستوى الفتور الجماعى على الجانب الاوربى ، والاسترخاء على الجانب العربى . فقد قدم العرب للاوربيين مشاريع اسعار فى عشرات السنين وفى خطط كاملة ، مما دفع الجانب الاوربى ، الى مجرد الاستماع وجمع المعلومات فقط من الجانب العربى ، لاستغلالها فى المساومة الثنائية ، التى بدأت بوادرها قبل وأثناء وبعد الجولة الثالثة ، مثل زيارة تشادلر للخليج العربى ، وزيارة مساعد وزير الخزانة الامريكى لنفس المنطقة ، بينما اختصت المانيا بالتعامل مع اسرائيل عن طريق وزير خارجيتها . أما البحر المتوسط ، فقد شهد زيارة ديستان لمصر ، ومن قبلها بعض الزيارات للوزراء الفرنسيين ، وبهذا تم اللقاء وفق تقسيم محدد للادوار ، واطلاع اسرائيلى أمريكى على كل ما اكتنف هذه الادوار من علاقات متشابكة .

وبعد كل هذا ، لا يوجد حقيقة أى سبب مفهوم لان تدخل الدول العربية الحوار ، وهى معزولة ، او بالتحديد عازلة لنفسها عن أهم أسلحتها .. ألا وهو سلاح البترول والارصدة العربية . ولا يوجد أى سبب علمى للاصرار العربى طوال الجولات السابقة ، على تجاهل هذا السلاح ،ونقله لمستوى آخر منمستويات التكامل الدولى ، سواء مستوى أضيق مثل مستوى المساومة بين الدول المصدرة والمستهلكة ، أو مستوى الحوار بين الشمال والجنوب ، وهو مستوى اوسع .

فالاموال البترولية ، على ما نعتقد ، لم تفقد أهميتها بعد ، بل ان هذه الفترة وحتى الثمانينات ، تعد الفترة الحية التى يمكن استخدام مثل هذا السلاح بشكل عملى فيها . وقد ثارت بشكل حاد قبل المؤتمر الثالث للحوار العربى الاوربى ، وبالتحديد فى الاجتماع الثلاثينى الموحد للبنك الدولى وصندوق النقد ، قضية هذه الاموال ، حينما وكل ماكتمارا على الدول العربية حصة كبرى للاسهام فى مشاريع التنمية للعالم الثالث .. بل واصرت الولايات المتحدة فى اجتماع رامبوييه — الذى انعقد قبل الجولة الثالثة ايضا بأيام — على الدول الراسمالية الكبرى ، بأن لا تنازع فى امكانية استقلال عملاتها عن الدولار . وقد نفذت الدول الاوربية الاصرار الامريكى .. وكان يمكن أن يكون موضوع القاعدة الذهبية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، محور حديث طويل ، وحوار ممتد طوال الجولة الثالثة ، لولا النظرة العربية الضيقة لطبيعة المصالح المشتركة ، والنظرة الاوربية الجبانة لاعتبارات سياسية ، وهى الخوف من سخط الولايات المتحدة على هذا التمرد من جانب ، ومن جانب آخر لاعتبارات اقتصادية ، منها ان معظم الاموال العربية اذا

أرادت التمرد ، فهى فى الواقع ستتمرد على البنوك الاوربية ».

ونفس الكلام ينسحب على قضية الطاقة .. فكما كان العقد الخامس من هذا القرن ، عقدا للمفاوضة على الاستقلال القومى للدول العربية ، فان العقد السادس الذى كان عقد بناء مؤسسات الاستقلال العربى والقومية الاوربية ، وكذلك فان العقد السابع يشهد الحوار من اجل التنميه .وكما طرح البترول نفسه فى مرحلة المفاوضة على الاستقلال القومى ، يطرح نفسه وبالحاح أكبر على مرحلة الحوار من أجل التنمية . وربما تكون هذه هى آخر فرصة لاستخدام هذا السلاح ، خاصة والخبراء الاوربيون يتوقعون أن يفقد قيمته فى الثمانينات . ولا يهمنا أن يكون حوار الاصدقاء أو حوار الاعداء ، ولكن المهم أن يدفع البترول الحوار ، لان يكون حوار الاكفاء ، ومع ذلك أصرت الدول العربية على اخراج البترول من الحوار أيضا ، بدعوى عدم الرغبة فى زيادة المشاكل . وعدم خلق جو عدائى بين أطراف الحوار ، وعدم دفع القوى الاعظم ، وبخاصة الولايات المتحدة ، لخلق مبرر للتدخل فى الحوار ، ولو بدعوى الاهتمام العام ، ان لم يكن بدعوى الاختصاص العام . ولذا فرغم كل هذا التبرير ، فلا يوجد تبرير علمى لتخلى الدول العربية ، بقرار من أمين جامعتها العام المساعد للشئون الاقتصادية فى اواخر عام ١٩٧٤ ، عن أهم أسلحتها . ويظل هذا سؤالا يبحث عن اجابة .

وبعد .. لا يجب النظر للحوار العربى الاوربى بشكل مستقل أو منعزل عن المستويات الاخرى للحوار ، وخاصةالحوار بين الشمال ، والجنوب ، والذى يعتبر الدائرة الاعم للحوار العربى الاوربى ، ويمكن للدول العربية أن تستغل ثغرات حوار الشمال - الجنوب ، فى دعم ثغرات الحوار العربى الاوربى ، بل والانتقال فى الحركة السياسية والاقتصادية منمستوى الى آخر ،وهو ما يحقق اكبر فائدة للمحاور العربى . وقد اشار لهذه الفكرة شارلز هارجروف فى التايمز اللندنية « عدد ١٦ ديسمبر عام ١٩٧٤ » أى قبل اجتماع المارتنيك الذى اقترح فيه ديستان فكرة الحوار على فورد ، وكان على الجانب العربى ، أن يتنبه الى هذه القضية ، بعد ما اثير من خلافات أوربية فى اجتماع باربارينى للسوق الاوربية المشتركة ، قبل مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب الذى عقد فى قصر الكاريبى بباريس . ويشير الكاتب الفرنسى جان ميشيل كوتر بوان ، المحرر الاقتصادى لجريدة لوموند الفرنسية فى مجموعة مقالات تحت عنوان « عقبات فى سبيل الحوار بين الشمال والجنوب » مؤكدا على طبيعة الخلافات داخل التكتل الاوربى ، خاصة من الجانب البريطانى .

المهم أن لا يفقد الحوار العربى الاوربى معناه فى ظل التفكك العربى والخلاف الاوربى ، فيستوعب حوار الشمال - الجنوب الحوار العربى الاوربى ، وهو ما يحقق هدف كيسنجر الذى شرحه فى عشرين صفحة فى اجتماع باريس ، وذلك بخلق كارتلات للدول المصدرة والمستهلكة لكل مادة أولية ، وبالتالى افشال أى احتمال لتكوين أى تجمعات للتحاور بدون اشراف الولايات المتحدة الامريكية ، وتحت مظله نظامها الاقتصادى الدولى الجديد ، التى ستعتمد كما يشير كيسنجر ، على تشكيل اتحادات لقطاعات انتاجية ، لا تخضع حتى للتشريعات الوطنية ، ولو من باب الحياء .

وكما أن الدول العربية ، عليها أن ترفض أن يتوارى الهدف السياسى من الحوار وراء العملية الاقتصادية ، فانها يجب أن ترفض أن يبتلع البعد الحضارى الهدف السياسى ، تحت أى دعاوى قيمية أو اقليمية ، خاصة وأن الجولات الثلاث السابقة ، تؤكد بشكل ما ، عجز الفكرة المتوسطية « أى ان الحوار العربى الاوربى هو حوار بين دول شمال البحر المتوسط وجنوبه » .

فكما تصور بعضهم ان اعادة فتح قناة السويس قبل بداية الجولة الثانية من الحوار ، سيؤدى الى انعاش الفكرة المتوسطية .. فقد ثبت فى روما خطأ هذا التصور .. وكما تصور بعضهم ضرورة حسم الخلاف الاسبانى المغربى قبل مؤتمر أبو ظبى ، بدعوى ضرورة تأمين المدخل الايسر للبحر المتوسط ، كما تم تأمين المدخل الايمن له « قناة السويس » ، فان هذا التصرف أيضا لم تكن له اية نتيجة . وذهبت دعاوى الذين رأوا أنه اذا لم يكن بمقدور الدول العربية أن تتم ذلك ، فان أوروبا

ستتشكك في مقدرة العرب الجيوبولوتيكية والاستراتيجية . وبالتالي عدم قدرة العرب على لعب الدور الاقليمي في العلاقات المتوسطية . وواضح أن الفكرة دعائية أكثر منه عملية ، فالحديث عن دور تقوم به الدول العربية ، يطرح بالتبعية ، قدرة هذه الدول على القيام بالدور بشكل استقلالي ؟ .. وهل الدول العربية في وضعها الحالي قادرة على ذلك .. أمر محل شك كبير !

اذن الدور المتوسطي دور تاريخي حضاري ، وان كان بعضهم يرى أن هنالك عوامل سياسية مستركه ، منها الحكم العسكري « مصر — يوغوسلافيا — اسرائيل — سوريا — لبنان — ليبيا — الجزائر — اسبانيا» ومنها ايضا طبيعة الطبقة المسيطرة على الحكم ، والتي تتراوح بين البورجوازيه المتوسطة والدنيا ،ومنها بشكل دولي ايضا فكرة تحييد حوض البحر المتوسط ، التي ترفعها يوغوسلافيا ، وفكرة توحيد حوض البحر المتوسط التي ترفعها فرنسا ، وهو ما يشكل دعامة المتوسطية بشكل عام .

ولذا فلا يجب تشجيع الفلسفة المتوسطية الا في اطار انها جزء من كل ، وانعكاس لقضيه تحتيه ، وهي قضيه التكامل الاقتصادي ، الا أن الوجود السوفيتي والامريكي في البحر المتوسط ، يجعل من فكره تبرير البعد السياسي في الحوار على اساس الفكرة المتوسطيه مساله تقترب من التسطيح المخل ، بل وقد يدفع الولايات المتحدة لان تستبدل بمفهوم سلام البحر المتوسط ، السلام الامريكي . وحديث كالاهان عن امن الخليج العربي اثناء زيارته لدول الخليج ابان انعقاد الجوله الثالثة ، يدفعنا لامكانية تصور حديث آخر يتم مثلا في الجولة الرابعة حول الامن المتوسطي .

اذن ما الذي يفسر قيم البعد السياسي في الحوار لا من الواضح ان البعد الطبقي لم يتم تحديده في الجولات الثلاث السابقة ، وبخاصة على الجانب العربي .. فكل طبقة أو شريحة عربية ، لها رؤياها المريضة وآمالها من تحويل هذا الحوار الى بعده السياسي ، والطبقة الحاكمة العربية التي تقود الحوار مازالت الغلبة فيها للقوى الاقطاعيه . والراسمالية الزراعيه والراسمالية الكومبرادوية التابعة ، وهي قوى خاضعة في حركتها لقوى اجنبيه ، ولو بمجرد التاثير والنفوذ . ونستطيع ان نجزم انها تضع عينا على الحوار العربي الاوروبي ، وعينا أخرى على الحوار العربي الامريكي ، بل وتتخذ من الاول اداة لتحفيز الثاني . والدليل انها اول ما لجأت لفكرة الحوار طرحتها على الولايات المتحدة قبل طرحها حتى على اوربا .

أما القوى الرأسمالية ذات الابعاد الوطنية التي لها نزعة استقلاليه ، وتلتقي مع الطبقة الحاكمه الاوروبية في هده النقطة بالذات ، فتكاد تكون غير ممثله في الحوار . اما القوى الاشتراكية والتقدميه ، فانها في معظمها خارج الدول العربية العشر ذات الثقل في الحوار ،وهي تسعى اساسا الى اعتبار ان الحوار الحقيقي هو مع اوربا الشرقيه ، وان قيام حوار فرعي مع اوربا الغربية، لا يعني اهمال الحوار مع اوربا الشرقية .

والمتصور ان هذا الخلاف في الرؤية ، يشكل الى حد كبير ، خلافا حول الهدف من الحوار بمحدوديه اهداف هذه القوى الاجتماعية . ولذا فانه نتصور ان عقبات الحوار مازالت أكبر من مسهلاته ، بل ان نماذج فشله او عدم تقدمه تعكس بشكل عام ، شكلا من اشكال الفشل ، وعدم التقدم في الحوار العربي الافريقي ، والعربي الاسلامي ، والعربي مع دول عدم الانحياز ، خاصة في جوانبه السياسية . وهو ما يعكس بالاساس غياب ايديولوجيه سياسية واضحة . وقبل الوصول الى هذه الايديولوجية يصبح الحديث عن تسييس الحوار العربي الاوروبي مسألة دعائية ، أكثر منها أي شيء آخر . ■



الاســـــتمرارية واحتمــــالاتها فى المصــــالحة اللبنــــانية

عبد المنعم المشاط

يتفق المــراقبون لتطــور الازمـــة فى لبنــــان ، على انه مــــن الضرورى من اجل التوصـــل الى حـــل لهـــذه الازمـــــة ، تحــويل الميثــــاق الوطنى لعــام ١٩٤٢ مــــن ميثاق للتعايش بين الطوائف ، الى ميثاق قومى يحقق الاندماج بينها . وقد شهدت الفترة منذ يناير ١٩٧٦ حتى منتصف مارس تطورات عديدة ، عكست آثارها فى صورة تعديل الميثاق المذكور ، واصدار ميثاق للمصالحة الوطنية بتاريخ ١٤ فبـــراير ١٩٧٦ .

والمتبع لخريطة الحياة السياسية فى لبنان ، فى الفترة محل الدراسة ، يمكنه ان يدرك ان القوى اليمينية لما تزل متمسكة بمبدأ تقسيم لبنان ، مع اقامة اتحاد كونفدرالى بين مختلف الاقسام . وتهدف هذه القوى ، بناء على ذلك ، الى امتلاك جيش خاص ، يستخدم فى تنقية مناطقهم من كافة شكال الوجود الفلسطينى ، ولهذا سارعت هذه لقوى بانزال الجيش اللبنانى الى ساحه القتال ، استخدمته ــ بالاضافة الى ميلشيا الكتائب ــ فى حصار مخيمين فلسطينيين هما مخيم تل الزعتر ومخيم ضبية . وقد دفع هذا الحصار ، القوات الفلسطينية الى التدخل المباشر فى القتال ، بغية فك هذا الحصار ، ونجحت فى ذلك .

وقد اثبتت الاحداث فى تلك المرحله ، مدى ما تتمتع به القوى التقدمية والفلسطينية من قوة ، برغم عدم احرازها الامكانيات الاقتصاديه بالمقارنة بالقوى اليمينيه ، وفى الوقت نفسه ، وضح مدى الضعف الذى تتسم به الحكومة اللبنانية ، الى حد ان بعضهم بدا يطلق عليها اصطلاح « حكومة المظلة المثقوبة » من باب التندر بمدى ترهلها .

كل ما سبق مهد للوساطة السورية فى الازمة اللبنانية ، سواء بين اللبنانيين أنفسهم ، او بينهم وبين الوجود الفلسطينى . وقد وصل هذا الدور الى حد التدخل فى أدق الشئون الداخلية اللبنانية ، فى محاولة لتطويق الازمة او الخروج منها ، او اعادة تركيب البناء اللبنانى ، تحسبا لمثل هذه الازمة .

وسنتولى دراسة الظروف السياسية التى أدت الى اصدار الميثاق ، متناولين بالدراسة مواقف مختلف القوى المحلية والخارجية من الازمة فى مراحلها الاخيرة ، ثم دراسة الميثاق الجديد ، محاولين تقويمه ، وأخيرا نحاول تصور احتمالات الموقف بعد ابرام الميثاق :

اولا : الظــروف الســياســية التى دفعت الى اصـــدار الميثـــاق :

تميزت الساحة اللبنانية فى الفترة الاخيرة ، بنشاط محموم بين مختلف اطراف الازمة ، بغية التوصل الى حل للازمة ، مع اختلاف فى الدوافع والاهداف ، كما شهدت دورا نشطا وبــارزا للحكومة السورية لتحقيق وقف اطلاق النار ، والتوصل الى الميثاق الجديد .

١ ــ على المستوى الداخلى فى لبنان :

أ ــ الحكومة اللبنانية : يستند موقف الحكومة اللبنانية ، الى نقاط ثلاث يجب التباحث بشأنها من اجل التوصل الى حل بشأن الازمة ، وهــى : الاصلاحات السياسية والاجتماعية ، وتــوسيع الحكومة ، والاتفاق مع المقاومة الفلسطينية فيما

يتصل بالعلاقات الفلسطينية اللبنانية . كما يستند على خمس نقاط رئيسية هي : التمثيل المتساوي بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان ، فتكون المقاعد مناصفة بينهما ، بدلا من التوزيع على أساس النسبة الحالية وهي ٥١ في المائة للمسيحيين ، ٤٩ في المائة للمسلمين ، وتعيين رئيس الحكومة أو عزله عن طريق الأغلبية البرلمانية المطلقة ، بدلا من أن يتم ذلك عن طريق رئيس الدولة ، ثم الغاء نظام التمثيل الطائفي ، على أساس ديني في كل من الحكومة والاقتصاد ، وهو النظام الذي يتم بمقتضاه التعيين في المناصب الرئيسية ، وكذلك اقامة مجلس اقتصادي ، لتجديد شباب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، واخيرا انشاء لجنة تتولى متابعة العلاقات اللبنانية الفلسطينية .

وقد اقلق هذا البرنامج القوى اليمينية ، التي عمدت الى تصعيد الازمة بينها وبين القوى التقدمية من جانب ، وبينها وبين المقاومة الفلسطينية من جانب آخر ، ولذلك رفضت هذا البرنامج . وترتب على ذلك أن قدم رئيس الوزراء رشيد كرامي استقالته في ١٨ يناير ، بعد أن اعلن أن كافة الطرق قد اغلقت امام اية محاولة لحل الازمة ، وبصفة خاصة بعد نزول الجيش الى حلبة الصراع السياسي .

وفي ٢٤ يناير ، سحب رشيد كرامي استقالته ، بعد تدخل وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام ، وبعد صدور بيان رسمي عن رئاسة الجمهورية ، يشير الى الاتفاق على تشكيل لجنة عسكرية عليا لبنانية سورية فلسطينية ، تختص بوضع ترتيبات وقف اطلاق النار ، واعادة الحياة الطبيعية ، والاشراف على التنفيذ وتشكيل عدد من لجان الاشراف الفرعية المنبثقة عن اللجنة العليا ، لمراجعة ومتابعة التنفيذ في مختلف المناطق والمواقع . وقد بدأت الحكومة ، في اطار الوساطة السورية ، في البحث عن صيغة للمصالحة الوطنية .

ب ـ القوى التقدمية : ظلت القوى التقدمية على موقفها بشأن ضرورة التوصل الى اسس للاصلاح السياسي والاقتصادي في لبنان ، ولكنها قبلت من حيث المبدأ ، النقاط الخمس التي أوردها رشيد كرامي في برنامجه الاصلاحي في ديسمبر ١٩٧٥ على أنها الحد الأدنى من الاصلاحات التي يمكن القبول بها . وقد لحق بهذه القوى تطوران لهما آثار هامة على الموقف السياسي في لبنان :

الأول : برزت على الساحة اللبنانية بصورة واضحة « **حركة الناصريين المستقلين** » بزعامة ابراهيم قليلات ، وجناحها العسكري « جماعة المرابطين » ، وبدأت في اتخاذ موقف محدد ازاء التشدد الماروني بشأن البرنامج الاصلاحي ، ذلك أن بيير الجميل طالب بأنه يجب بداءة اقرار الأمن وتأكيد السيادة ، بالنظر الى الوجود الفلسطيني العسكري المسلح ، وعارض برنامج الاصلاح الوطني الخماسي على أساس أنه يتضمن سلسلة من التنازلات ، والاستجابة للمطالب الاسلامية التقدمية التي لن يدفع ثمنها سوى المارونيين بصفة خاصة . وقد رد على ذلك زعماء المسلمين ، ومعهم ياسر عرفات وابراهيم قليلات ، ببيان يندد بالتقسيم ، ويطالب بالوحدة الوطنية للشعب والأرض اللبنانية ، والتمسك بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ورفض كل تقسيم بتهديد لبنان ، واعلان الثقة في اخلاص الاغلبية الساحقة من المسيحيين للبنان الموحد .

الثاني : تأكدت مكانة « **جيش لبنان العربي** » الذي يرأسه الملازم احمد الخطيب ، والذي يتخذ من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ركيزة له . والجيش الجديد منشق على جيش لبنان الرسمي ، ويسيطر على ثلث لبنان الان ، وقد انضم اليه ـ فضلا عن المواطنين ، مسلمين ومسيحيين ـ ثلث الجيش اللبناني النظامي ويتعاطف معه ثلث آخر .

ويؤمن الجيش بوحدة لبنان ، والتنديد بجيش الطائفة الواحدة ، وحتمية التعايش ، بل والتعاون والتنسيق مع الفلسطينيين ، وتحقيق الثورة في لبنان . وقد وصفه كمال جنبلاط بأنه ظاهرة وطنية هامة وخطيرة .

جـ ـ القوى اليمينية : تعود ازمة الثقة بين هذه القوى وبين القوى التقدمية في لبنان ، الى شعور المارون بأنهم يواجهون ثلاثة تحديات في آن واحد : التيار الثوري العربي ، والوجود الفلسطيني المسلح ، ثم المسلمون . ولهذا عارضت هذه القوى برنامج الاصلاح الوطني المقترح ، بحجة الحفاظ على السيادة اللبنانية ، وهي المطلب الاساسي لها ، وهي تعني في التحليل النهائي ، تحجيم الوجود الفلسطيني في لبنان الى حدوده الدنيا .

من ثم تباينت نظرتهم الى حل الازمة عن نظرة

القوى التقدمية ، ففي حين تسعى الاخيرة نحو الاصلاح ، تركز الاولى على مفهوم السيادة . ولهذا فهي تبحث دائما ، عن ضمانات السيادة ، وقد حدا بها ذلك الى تشككها تجاه الوساطة السورية ، فضلا عن التشكك في الوجود الفلسطيني منذ البداية ، وقد دعاها ذلك في اواخر يناير الماضي ، الى انشاء جبهة الحرية والانسان ، وهي جبهة تضم الكتائب والاحرار والرهبان وحراس الارز .

بيد أن هذا الموقف المتشدد ، قد تعرض لتغيير ملحوظ ، على اثر قيام القوى التقدمية والقوات الفلسطينية بحصار قصر كميل شمعون ، فقد دفعهم ذلك الى قبول الوساطة السورية من ناحية ، والسعي نحو شكل من اشكال المصالحة الوطنية من ناحية أخرى ، ومن ثم اصبح مطلب السيادة في المرتبة الثانية لمطلب المصالحة الوطنية .

د ـ المقاومة الفلسطينية : لم تتحرك قوات المقاومة الفلسطينية كطرف مباشر في الازمة اللبنانية ، الا بعد حصار القوى اليمينية لمخيمين للفلسطينيين ، وتطع طرق الامداد عنهما ، وعرقلة اعمال وكالة الاغاثة والتشغيل فيهما ، وكانت خطة القوى اليمينية ، تستهدف توريط الفسطينيين بالدخول كطرف في الحرب ، اذ ان ذلك يحقق عدة أهداف :

الاول : وهو التأثير على الموقف الفلسطيني في مجلس الامن خلال مناقشة القضية الفلسطينية ، وبصفة خاصة ان الفلسطينيين سيعرضون طرحهم بشأن الدولة الديمقراطية العلمانية أمام المجلس ، وقد كانت الولايات المتحدة حريصة على هذا التوريط في تلك الفترة لخدمة هذا الغرض .

الثاني : ويتعلق بالتأكيد على مطلب الموارنة بشأن تحديد العلاقة بين الوجود الفلسطيني والدولة اللبنانية ، وذلك بالتركيز على تقسيم الدولة ، وتخصيص جنوبها للمسلمين ، بما فيهم الفلسطينيين ، او قيام الدول العربية الاخرى بفتح ابوابها لاستقبال هؤلاء الفلسطينيين .

الثالث : اثاره الخلافات داخل القوى الفلسطينية ذاتها ، بحيث يصبح الصراع الداخلي في لبنان مزدوجا : صراع فلسطيني ـ فلسطيني ، وصراع لبناني ـ فلسطيني ، وبالتالي اختفاء الصراع اللبناني ـ اللبناني عن اعين المراقبين .

وهكذا وجد الفلسطينيون انفسهم امام ضرورة تتطلب منهم التدخل المباشر في الازمة اللبنانية ، ليس فقط حماية لمصيرهم ووجودهم في لبنان ، ولكن ايضا تهدئة للساحة التي يجب ان توفر لهم امكانيات الانطلاق الفعال لمجابهة العدو الصهيوني .

٢ ـ اما على المستوى العربي :

فقد تراوح السلوك العربي تجاه الازمة ما بين السلبية المطلقة والايجابية الكاملة . فاكتفت بعض الدول كجمهورية مصر العربية ، باصدار بيانات او تصريحات تحذر من خطورة الوضع في لبنان ، وتدعو أهله الى بذل الجهود من اجل التوصل الى حل للازمة ، وتناشد مختلف الاطراف رفع أيديهم عن لبنان ، بينما قامت دول عربية اخرى بتقديم معونات مالية الى طرف او آخر من اطراف الازمة . اما سوريا فقد تدخلت بصورة مباشرة من اجل وضع حل للازمة .

الوساطة السورية : الضرورة القومية والمصالح الاقليمية

من المعلوم ان العلاقات السورية اللبنانية قديمة ، ففي عام ١٩٤٣ قامت سوريا بدور مماثل لما يدور اليوم . ذلك ان خطر تقسيم لبنان عام ١٩٤٣ لم يكن اقل خطرا عما هو عليه الان ، فالمسيحيون ، وعلى راسهم الموارنة ، نادوا بلبنان الصغير المرتبط بروابط صداقة مع فرنسا ، أما المسلمون فيجب عليهم الخروج من لبنان الى سوريا اذا ما ارادوا بذلك . ولقد مارست سوريا دورا هاما في اصدار ميثاق ١٩٤٣ ، حينما قامت بالضغط على المسلمين من أجل عدم التشدد وقبول الميثاق تشجيعا للمسيحيين على التخلص من فكرة الحماية الفرنسية .

وتتكرر اليوم القضية ذاتها ، ولكن بوجود مدخلات جديدة ، كالدعوة الى الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن الوجود الفلسطيني في لبنان . ويجد الدور السوري مبرراته في الاسباب الجغرافية والسياسية والعسكرية .

ومن مراجعة الوساطات الدولية التي سبقت وساطة سوريا ، نلاحظ انها جميعا كانت فاشلة الى حد كبير ، سواء في ذلك مبادرة جامعة الدول العربية ، او اجتماع وزراء الخارجية العرب بناء على طلب الكويت ،

وكذلك مبادرة الفاتيكان عبر الكاردينال برتولي ، ثم زيارة رئيس وزراء فرنسا الاسبق كوف دي مورفيل ، فزيارة مبعوث الرئيس العراقي ، وكذلك سفر البطريرك ماكسيموس حكيم بطريرك الكاثوليك الى القاهرة .

ولعل قيام سوريا بالوساطة منذ اوائل شهر يناير عام ١٩٧٦ حتى التوصل الى اصدار ميثاق المصالحة الوطنية فى ١٤ فبراير عام ١٩٧٦ – وهو الميثاق الذى حقق وقف القتال حتى اليوم وعودة الحياة الطبيعية الى لبنان – ما يدعونا الى التساؤل عن اسباب النجاح السورى . ويمكن تفسير ذلك كما يلي :

اولا : بعد تزايد الحظر على الوجود الفلسطيني فى لبنان ، وبصفة خاصة فى أعقاب نزول الجيش اللبنانى الى الميدان وقيامه بحصار مخيم تل الزعتر ومخيم ضبية ، اتضح انه من الضرورى التدخل لاعاده تنظيم العلاقة بين الفلسطينيين والدوله فى لبنان ، حماية للفلسطينيين من عمليات تصفيه ، على غرار ما جرى فى الاردن عام ١٩٧٠ ، وحتى لا تتأثر مناقشات مجلس الامن بشأن القضية الفلسطينية بما يحدث فى لبنان ، وبصفة خاصة مسألة الطرح الفلسطيني للدولة الديمقراطية العلمانية . وهذه بلاشك مسئولية قومية ، ومن ثم يعتبر نجاح سوريا فى هذا الصدد امرا له اهميته التى لا يمكن اغفالها .

ثانيا : تاثير الاحداث اللبنانية بصورة مباشرة على امن وسلامة سوريا ، فقد تردد فى بداية الحرب الاهلية « اول سبتمبر ١٩٧٥ » ان القصد من وراء الحرب فى هذا التوقيت بالذات ، هو التغطية على اتفاقية الفصل الثانى على الجبهة المصرية ، ومن ثم محاولة توريط السوريين فى لبنان ، بالتدخل العسكرى لحماية الوجود الفلسطيني المرتبط مع سوريا باتفاقية تنسيق مشتركة . وبالتالى تشن اسرائيل حربا ضد سوريا لمنعها من التدخل فى الشئون الداخلية للبنان وحماية المسيحيين من الخطر الاسلامي !!! واسرائيل فى ذلك تعتمد على الهدوء النسبى الذى تميزت به الجبهة المصرية الاسرائيليه ، نتيجة لاتفاقية الفصل الثانية المذكورة . ونحن لا ننظر الى صحة او عدم صحة التصور السورى ، ولكن فى اطار تقويم الوساطة السوريه فى لبنان ، يمكننا القول بأن سوريا قد نجحت الى حد كبير فى هذا الشأن . ويلاحظ ان اسرائيل قد هددت بالتدخل ضد سوريا اذا ما اقدمت الاخيرة على التدخل فى شئون لبنان الداخلية ، غير انه حينما وقع هذا التدخل بالفعل ، لم تقم الحكومة الاسرائيليه حتى بمجرد استنكاره . ويقودنا ذلك الى النقطة الثالثة .

ثالثا : يرى بعضهم أن حرص سوريا على نجاح وساطتها فى لبنان ، يعود الى رغبتها فى ان تثبت للولايات المتحدة ، انها تملك ورقة هامة من اوراق الشرق الاوسط ، فهى تستطيع ان تحقق الهدوء فى لبنان ، وتحافظ على التوازن الطائفى ، دون ما سيطرة على الدولة من جانب القوى اليسارية والتقدمية ، وتحاول سوريا استخدام هذه الورقة فى الضغط على الولايات المتحدة ، من اجل تحقيق فصل اشتباك ثان على جبهة الجولان . وهكذا فان لم تسع الولايات المتحدة الى تحقيق هذا الفصل ، فان سوريا تقوم بترك الزمام للقوى التقدمية وقوى اليسار والقوى الفلسطينية لاستكمال مشوار سيطرتها على الدولة فى لبنان ، وفى اطار توازن القوى الدولى ، فان انتصار تلك القوى ليس فى مصلحة الولايات المتحدة لاسيما وان القوى التقدمية قد انتصرت فى اماكن اخرى من العالم مثل انجولا ، واعلان البوليزاريو قيام جمهورية الصحراء العربية . وحقيقة الامر فانه اذا ما نجحت سوريا فى تحقيق تصورها هذا ، لاعتبر ذلك مكسبا قوميا .

رابعا : أما الدوافع الاقليمية لدى سوريا فى هذا الشأن ، فيمكن النظر اليها من زاويتين كلتاهما ترتبط بالاخرى :

الاولى : الترويج لوحده ثلاثية بين الاردن وسوريا ولبنان ، مع وجود تنسيق كامل بينها وبين قوى المقاومة الفلسطينية . ونحن لا ننكر ان الوحدة – حتى فى شكلها الجزئى – هى خطوة هامة نحو الوحدة العربية الشاملة . غير ان الوحدة الثلاثية المقترحة تثير اكثر من تساؤل :

١ – كيف تتم وحدة ثلاثية بين هذه الدول الثلاث ، ولم يستقر بعد الوضع فى لبنان ، ولم تتحقق بعد ايضا الاصلاحات المنشودة .

٢ – كيف تتم وحدة بين ثلاث دول ذات انظمة سياسية واقتصاديه واجتماعية ، بل وفكرية ، ليس بينها ادنى درجة من درجات التشابه او التقارب .

٣ – ما هو وضع الفلسطينيين فى هذه الوحدة ، وكيف يتم تنظيم الوجود الفلسطيني فى لبنان ، وما علاقة منظمات المقاومة بالسلطة الاردنية ، من حيث

تمثيل الشعب الفلسطيني في التسوية القادمة »

٤ - ما هو الهدف النهائي من هذه الوحدة ، بمعنى هل تعد مرحلة انتقالية في طريق الوحدة العربية الشاملة ؟ أم يقصد بها اقامة محور في الشرق العربي »

ويمكن للمرء ان يتصور أن هناك اهدافا سورية ذاتية تسعى سوريا الى تحقيقها عن طريق الاردن ؟ كأن يقوم الاردن بالاتصالات السياسية مع الولايات المتحدة من أجل تحقيق فض اشتباك ثان على الجبهة السورية ، وقيام الاردن بتمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف القادم ، خلافا لمقررات الرباط ، التي خصت منظمة التحرير الفلسطينية القيام بهذه المهمة .

الثانية : محاولة عزل مصر عن القضايا القومية ، فقد رفضت سوريا عقد مؤتمر قمة عربي محدود يضم مصر ، للنظر في الازمة اللبنانية للاستئثار بحل الازمة . وهكذا قام الرئيس فرنجية بزيارة سوريا في ٧ فبراير ١٩٧٦ وصدر بيان مشترك في اليوم التالي ، يشير الى اتفاق الطرفين حول عودة السيادة اللبنانية الى كافة الاراضي اللبنانية ، وانسحاب الجيش الفلسطيني الى مواقع الفلسطينيين ، واعلان معاهدة وطنية لبنانية جديدة تتضمن أسس الاصلاح الوطني .

٣ - اما على المستوى الدولي ، فلا تزال القوى التقدمية تتهم الولايات المتحدة بالتدخل الفعلي في الازمة ، وحددت أبعاد هذا التدخل كما يلي : ١ - استمرار الحرب خلال شهر يناير مع توريط الفلسطينيين ، حتى يؤثر كل ذلك على مناقشات مجلس الامن بشأن القضية الفلسطينيه . ٢ - أن يصبح القسم الجغرافي اللبناني من طريق الشام الى حدود لبنان الجنوبية ، منطقة اسلامية فلسطينية تجرى فيها مذبحة ...ر٣٠٠ فلسطيني ، مما يمهد الطريق امام تدخل اسرائيلي مسلح في هذه المنطقة لضرب الفلسطينيين ، واحتلال هذا الجزء من لبنان » ٣ - عدم معارضة تقسيم لبنان اذا قادت الحوادث اليه .

غير انها عادت بعد انتهاء مناقشات مجلس الامن واستخدامها لحق الفيتو ، فضلا عن اشتداد حملة القوى التقدمية ضد القوى اليمينيه ، عادت تبارك خطوات الوساطة السوريه التي تحافظ على الوضع القائم ، بطريق التعديلات الشكلية المحدودة في الصيغة السياسية اللبنانيه .

اما الاتحاد السوفييتي فقد اقتصر موقفه على التنديد بأولئك الذين يحاولون المساس بالثورة الفلسطينية ، ونددت صحافته بمحاولات الصهيونية اثارة الفتن بين الفلسطينيين واللبنانيين

وفيما يتعلق باسرائيل : صحيح لا يمكن اغفال مصلحتها الحقيقية في تقسيم لبنان ، ولكن من مصلحتها ايضا الحفاظ على الوضع القائم في لبنان والمنطقة ، مقابل قيام الملك حسين بالاتصال بالولايات المتحدة توطئة لتحقيق اتفاقيه فصل ثان على الجبهة السورية ، وحضور الاردن مؤتمر جنيف نيابة عن الفلسطينيين ، بل ان سوريا والاردن اعلنتا رفضهما لمؤتمر جنيف ، بما يعني الاقتصار على الاتصالات الثنائية او الثلاثيه بينهما وبين الولايات المتحدة أو اسرائيل من أجل التسوية الاقليمية .

ثانيا : ميثاق المصالحة الوطنية :

تضمن الميثاق الجديد الاحكام التالية :

١ - التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث ، فيكون رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس المجلس النيابي مسلما شيعيا ، ورئيس الوزراء مسلما سنيا ، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلا لكل اللبنانيين .

٢ - توزيع المقاعد اللبنانية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ونسبيا ضمن كل طائفة ، وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك ، وبما يضمن تمثيلا افضل للمواطنين .

٣ - انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية . ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ، ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية وبعدها تصدر المراسيم .

٤ - اعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية ، واكثرية ٥٥ في المائة لانتخاب الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى .

٥ - وضع نص يجعل رئيس الجمهوريه ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين ، وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء .

٦ - قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستوريه امام رئيس الجمهورية .

٧ - اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ،

وتحمل توقيعهما ماعدا مرســـومى تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة اقالتهم . ويتمتع رئيس الجمهورية بجميع الصلاحيات التى يمارسها عرفا .

٨ – وضع نص يضمن الاسراع فى اصدار المراسيم والقرارات .

٩ – تعزيز استقلال القضاء ، وانشاء محكمة دستورية عليا للنظر فى دستورية القوانين والمراسيم .

١٠ – تعزيز اللامركزية فى العمل الادارى .

١١ – ازالة الطائفية فى الوظائف ، واعتماد مبدا الكفاية ، مع المحافظة على المساواة فـى وظائف الفئة الاولى .

١٢ – انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء ، من مهماته وضع برامج الحفظ الانمائية .

١٣ – العمل على تحقيق عدالة اجتمــاعية شاملة ، من خلال الاصلاح المالى والاقتصادى والاجتماعى .

١٤ – تعزيز التعليم العام بما يؤدى الى تعميم التعليم المجانى والزاميته ، وتطوير البــرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية .

١٥ – وضع سياسة دفاعية وتطوير الجيش .

١٦ – تكريس حرية مسئولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع فى تحقيق الوحدة الوطنية ، وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

١٧ – تعديل قانون الجنسية .

ويمكننا ان نقدم الميثاق الوطنى الجديد من زاويتين : تتعلق الاولى بمضمون الميثــاق ، وتنصرف الثانية الى بعض المسائل الخلافية التى تستهدف الوصول بالميثاق الى صيغة دستورية . وينطلب الامر ، بادىء ذى بدء ، تبيان ردود الفعل اللبنانية تجاه الميثاق .

١ – **ردود فعل القــوى اللبنــانية** : تباينت ردود فعل القوى اللبنانيه تجاه الميثاق الجديد ، فبينما استقبلته القوى المسيحية بصفه عــامة بالرضا ، اختلفت ردود فعل القوى الاخــرى ، فالمجلس الاسلامى الذى يراسه المفتى اللبنانى ، ابدى تحفظا تجاه الميثاق ، وعدم اســتطاعة فى ابداء وجهة النظر تجاه معظم نصوص الميثاق بسبب ما يعتريها من غموض ، أما القــوى التقدمية ، فقد فضلت عدم ابداء الراى ، وان اكتفت بقبول وقف القتال كهدف مرحلى الان .

وقد اتهم ريمون اده زعيم الكتلة الوطنية – وهى كتله مارونية – الرئيس فرنجية ، واعتبر الوثيقة تزوير للتاريخ ، لانها لم تات على ذكر الاسباب الحقيقيه التى بسببها تقاتل اللبنانيون ، اما صائب سلام ، فقد هاجم الوثيقة لانها تكريس وتدعيم للتوزيع الدينى للمناصب الثلاثه الكبرى .

وايا كانت اشكال ردود الفعل ، فقد ارتاحت كافه القوى اللبنانية لاعلان الوثيقة « الميثاق » ، ويمكننا القول اذن بأن الهدف الاصلى لكلا الطرفين المتصارعين « اليمين واليسار » قد توارى أمام المطلب المشترك الملح ، وهو وقف القتال . فالهدف الاصلى لليمين هو السيادة ، وهدف اليسـار الاصلى هو الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى . ويثير ذلك تساؤلا هاما سيظل مطروحا علـى الساحة اللبنانية ، وهو هل كان اصدار الميثاق الجديد بما جاء به من تعديلات ، يتطلب كل هذه التضحيات ، وهل الاصلاح الذى جاء به الميثاق يوازى هذه التضحيات « ١٣ الف قتيل ، ٤٠ الف جريح ، ١٥ مليار ليرة اجمالى الخسائر » ، وهذا ينقلنا الى دراسة مضمون التعديلات التى آتى بها الميثاق .

٢ – **مضمون الميثاق** : لا يغرب عن بالنا ، ان الميثاق قد حقق الهدف اللبنانى السورى ، بل والعربى ايضا فى وقف القتال ، توطئه لتحقيق الاصلاحات المطلوبة ، غير ان هناك عدة قضايا يجب الاشارة اليها وتتعلق بانتقاد مضمـون الميثاق :

أولا : الميثاق يضمن تكريس الوضع الطائفى فى لبنان ، وخاصة فى توزيع المناصب الثــلاثه الرئيسية ، بما يعنى استمرار اسباب عــدم الاستقرار ، ذلك انه ينص فى المادة الاولى ليس فقط على العرف القائم بتوزيع الرئاسـات الثلاث بين الطــوائف ، ولكنه ذكرها صراحـــة فيكون « رئيس الجمهــورية مارونيا ، ورئيس المجلس النيابى مسلما شيعيا ، ورئيس الوزراء مسلما سنيا » .

وتكمن خطورة الميثاق الجديد فى هذا الصدد ، فى انه ميثاق مكتوب ، وسيتحول بمجرد اقراره من مجلس النواب الى وثيقة دستورية ملزمة . وقد جاء فى مقدمة الوثيقة ايضا ما يشير الى تدعيم الوضع الطائفى ، فالوثيقة تعد « تكريسا لواقع سار فى تقاليدنا الديمقراطية » . وهكذا فالميثاق الجديد لعام ١٩٧٦ يعد تراجعا عما كانت عليه

الحال عام ١٩٤٣ ، ذلك لان ميثاق ١٩٤٣ كان عرفيا ومؤقتا ، فالمادة الخامسة منه تشير صراحة إلى هذه الطبيعة المؤقتة ، فضلا من ان المادة الثانيه ، قد كرست الوضع الطائفى ايضا فيما يتعلق بمجلس النواب .

ومما يتناقض مع هذه النصوص ، ان الدوافع وراء قيام القوى التقدمية بالحرب ، هو ازالة هذا الوضع الطائفى ، والتحول بالمجتمع الى الاندماج القومى العام .

ثانيا : لم يتعرض الميثاق لتحديد صلاحيات رئيس الدولة ، وقد كانت باستمرار مثار خلافات بينه وبين رئيس مجلس الوزراء . فالدستور اللبنانى يطلق يد الرئيس فى كافة شئون الدوله ، مما يضعف سلطات رئيس الوزراء . وفى اطار مجتمع طائفى ، يمثل كل رئيس من الثلاثه الكبار فيه طائفة معينة ، يجب ان تكون السلطات متوازنة . والميثاق الجديد أعطى رئيس الجمهورية سلطات واسعة ايضا ، فهو يشترك مع رئيس الوزراء فى اختيار الوزراء ، فضلا عن حقه فى التوقيع مع رئيس الوزراء على كافه المراسيم الصادرة عن الحكومة او المجلس ، عدا مرسومى تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته او اقالته .

ثالثا : أن نص المادة الثانيه بشان مناصفة مقاعد مجلس النواب بين المسلمين والمسيحيين ، من شانه تكريس الوضع الطائفى ، ذلك ان الفرق بين الوثيقة الجديدة وميثاق ١٩٤٣ ، هو ان ميثاق ١٩٤٣ اعطى الاغلبية للمسيحيين ٦ : ٥ اما الميثاق الحالى فقد ساوى شكليا بين الطرفين « ٥٠ فى المائة لكل منهما » . ولكن واضعى الميثاق ، يعلمون أن المسلمين يشكلون الاغلبيه ولذلك لم يتدما نصا باجراء احصاء عددى للسكان خوفا من اغضاب القوى المسيحيه . ومعنى ذلك ان واضعى الميثاق ، يؤمنون بأهميه بقاء الوضع الطائفى مع بعض التعديلات السطحية فقط .

رابعا : لم يتناول الميثاق الجديد بالتحديد وضع المقاومة الفلسطينية ، وقد اصبحت طرفا هاما فى قضايا الصراع فى لبنان لا يمكن اغفاله . فقد اشارت الوثيقه صراحة الى وجوب احترام منطق الشرعية اللبنانية ، ولهذا يجب الالتزام بالاتفاقات ، والتقيد بتنفيذها ولا سيما اتفاق القاهرة . ومع اعترافنا بحساسيه العلاقه بين منطق الثورة لدى الفلسطينيين ، ومنطق الشرعيه لدى اللبنانيين ، الا أن اتفاق القاهرة لا يعد كافيا والا لما قام الموارنة بمحاولات جر الفلسطينيين الى الحرب الأهلية ، والادعاء بانهم يهددون السيادة اللبنانية . والامر يقتضى فعلا ضرورة التوصل الى اتفاق جديد بين الطرفين ، يضمن للمقاومة الفلسطينية الوجود وحرية العمل العسكرى ضد اسرائيل ، على ان تلتزم بسيادة الدولة فى لبنان .

خامسا : لم تحدد الوثيقة موقف الدولة فى لبنان من قضية الصراع العربى - الصهيونى ، فقد نصت المادة ١٥ من الوثيقة على «وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش » ، وكان الاجدر تحديد موقف الدولة من الوجود الاسرائيلى ، وذلك لان هذا التحديد سيكون له اثره المباشر على تحديد علاقه القوى الفلسطينية بدولة لبنان . واعتمادا على نص نفس المادة ، يمكننا ان ننظر بعين الشك الى ما صرح به زهير محسن زعيم جماعة الصاعقة الفلسطينية من أنه يتوقع أن تصبح لبنان فى وقت قريب من دول المواجهة .

سادسا : تحدثت المادة الرابعه عن اعتماد كثرة من الثلثين فى مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية ، واعتماد أكثرية ٥٥ فى المائه لانتخاب رئيس الجمهوريه فى الدورات التى تلى الدورة الاولى . فمن ناحية لا يوجد معيار دقيق لتحديد ماهية القضايا المصيرية ، كما أنه لم توجد سلطة محددة يمكن الركون اليها لهذا الغرض . ومن ناحية أخرى ، فان عدم اشتراط اغلبيه الثلثين بالنسبة لانتخاب الرئيس فى الدورات التى تلى الدورة الاولى ، يثير سؤالا هاما ، وهو لا يعد هذا الانتخاب من المسائل المصيرية .

٢ — مسائل خلافية : وتتعلق المسالة الاولى بكيفية رعض الميثاق الجديد على مجلس النواب لاقراره ، فقد جاء بالوثيقة انه سوف يتم عرض مضمونها على مجلس النواب . بينما يرى رئيس الوزراء انه يجب أن تعرض الوثيقة كما هى ، وليس مجرد مضمونها فقط . حتى تتم مناقشتها على أساس مادة مادة ثم التصويت عليها . وبرغم تعلق هذا الخلاف بالشكل الدستورى لمناقشته ، الا انه يتصل بمضمون الميثق الجديد ، اذا ما جرت المناقشه على أساس مادة مادة .

اما المسألة الاخرى ، فهى تتعلق بخلاف حول توسيع الحكومة القائمة . وتعود قصه الحكومة السداسية القائمة ، الى انه فى اعقاب احداث بريل من العام الماضى ، اتفقت القوى الوطنية

والتقدمية على عزل الكتائب ،ولكن تم التوصل الى حل يقضى بتولى رشيد كرامى رئاسه الحكومة السداسيه المؤقتة لمدة شهرين ، يتم بعدهما توسيعها ، لتضم ممثلين عن كافه الفئات والطوائف ، غير ان تطور الظروف فى لبنان ، واشتعال الحرب الاهلية فى اوائل سبتمبر ، دفع الى تاجيل النظر فى قضية التوسيع ريثما تضع الحرب اوزارها .

وقد أثير الموضوع من جديد فى أعقاب التوصل الى صيغة الميثاق الحالى ، ذلك ان رشيد كرامى يرى أن الحكومة يجب ان تضم كافة الاضداد ـ وقد أيده فى ذلك الرئيس الاسد ووزير الخارجية عبد الحليم خدام ـ لتحمل المسئولية المشتركة ، ولهذا يقول كرامى « لقد آن الاوان لان يأتى الذين ينتقدون كل خطوة نقدم عليها وهم فى منازلهم يشاركوننا داخل الحكم مسئولية تحمل تبعات السلطة فى هذه الظروف » .

غير أن قضية توسيع الحكومة أثارت خلافات شتى بين مختلف أطراف الصراع فى لبنان :

ـ فالقوى اليمينية عارضت التوسيع ، خشية أن تضم الحكومة عددا أكبر من ممثلى القوى الإسلامية والتقدمية ، غير أن كميل شمعون عاد فاقترح انشاء حكومة متوسطة من ١٢ وزيرا . وتشير الدلائل على أن هذه القوى سوف تقبل بمبدأ التوسيع دون قيد ، حماية لحالة الامن الراهنة .

ـ اما القوى التقدمية ، فقد رفضت المصالحة فى بداية الامر ، على أساس انها لم تحقق مطالبها الحقيقية ، ولكنها وافقت على توسيع الحكومة ، شريطة ان يكون نصفها من ممثليها .

واذا كان الامر لم يستقر بعد بالنسبة للمسألة الاولى ـ كيفية عرض الميثاق الجديد على مجلس النواب ـ فانه قد استقر بالنسبة للمسألة الثانية ، وهو الاخذ بمبدأ توسيع الحكومة القائمة .

ثالثا : احتمالات المستقبل :

يتحدد الموقف اللبنانى فى الشهور القادمة وحتى اجراء الانتخابات لمنصب رئيس الجمهورية ومجلس النواب ، بناء على دعائم اربع اساسية ، يمكن ان تحفظ للبنان حالة الامن الراهنة :

الدعامة الاولى : مدى استمرارية الضمانة السورية : سبق واشرنا الى أن سوريا لعبت الدور الرئيسى فى التوصل الى الميثاق الجديد ، وانه لا توجد للحكومة او الجيش اللبنانى هيئة تجبر المواطنين على احترام الميثاق ، فضلا عن أن الميثاق ذاته لم يتضمن اجابة للمطالب الرئيسية لقوى الصراع . ولهذا تطلب الامر وجود ضمانة سورية ، عبر عنها اللواء مصطفى طلاس بقوله « ان سوريا تضمن اتفاق دمشق ، وانها ستضرب بقوة وبحزم اى طرف أو منظمة يحاول عرقلة تطبيقه » . غير أن استمرارية هذه الضمانة ترتبط بعدة عوامل : فهى ترتبط بالموقف فى الشرق الاوسط ، واستمرار حالة الركود فى الازمة ، وترتبط كذلك بمدى تحقق المطامح السورية فى فض اشتباك على جبهة الجولان ، وتتصل ايضا بمدى رضاء الاطراف اللبنانية ، وخاصة الموارنة ، عن هذه الضمانة . وأخيرا فانها تتوقف على مدى امكان سوريا الضغط على القوى الفلسطينية للالتزام باتفاق القاهرة او غيره مما يتعلق بالسيادة اللبنانية . على أنه من الضرورى ـ احتكاما للمنطق والواقع ـ استمرار هذه الضمانة بكافة السبل ، حتى يمكن تطبيق الميثاق الجديد ، وتحقيق دعائم للامن فى لبنان .

الدعامة الثانية : مدى قناعة الطرفين « القوى التقدمية والقوى اليمينية » بالميثاق الجديد : نستطيع أن نجزم بأن الهدوء الحالى لا يمثل رضاء بالمعنى المعروف ، والذى يترجم الى قناعة بالوضع الجديد ، والتمسك به ،والدفاع عنه ، ولكنه فرصة لالتقاط الانفاس ، وهدنة لاستعادة التنظيم ووضع خطط المجابهة بعد استقبال المؤن والاسلحة والذخائر . وفى تصورنا أن الشهور القادمة سوف تشهد اظهارا لعدم القناعة البعض اليوم ، ذلك لان مطلب السيادة لم يتحقق ـ وهو مطلب القوى اليمينية ـ بل الاكثر من ذلك ان سوريا أصبحت طرفا مباشرا يمسك بزمام الامور فى غياب الدولة اللبنانية . وتعود قناعة الرئيس فرنجية بهذا التدخل السورى المباشر فى شئون لبنان الداخلية ، الى رغبته فى اكمال فترة رئاسته دون تقديم تنازلات الى القوى التقدمية ، فيصبح متهما لدى طائفته بالتفريط فى حقوقها المكتسبة عرفا ، فضلا عن ضعف الحكومة اصلا ، وعجزها عن السيطرة على الموقف .

ولم تحقق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة . وهى كلها تمثل اسس تحرك القوى التقدمية ، ولهذا فليس من المنتظر ان تقدم هذه القوى ما توصلت اليه الوثيقة . لانها لا

تساوى الحد الادنى من التضحيات التى بذلت .

كل هذا دفعنا الى اطلاق اصطلاح « المصالحة » على الميثاق الجديد ، فهو لا يتعدى ذلك بالفعل ، ومما لا شك فيه ، ان تحقق المصالحة على اسس غير موضوعية ، وتصرها على اسس شكليه ودستورية ، من شأنه ان يهدد حالة الامن الحالية بصورة اكثر فتكا ، واعمق عداء .

الدعامة الثالثة : مدى ولاء الجيش للسلطة : فالجيش اللبنانى جيش طائفى ، منحاز الى طائفة الموارنة ، وقد اتضح ذلك من اصرار كميل شمعون على انزال الجيش الى حلبة الصراع فى لبنان ، وانحيازه الى جانب قوات الكتائب ، وبصفة خاصة فى حصار بعض المخيمات الفلسطينيه . ومما لا شك فيه ، ان استمرار الحكم الطائفى يتطلب ولاء الجيش لهذه الصيغة ، ولكن الامر بدا يختلف بتكوين « جيش لبنان العربى » بقيادة الملازم احمد الخطيب ، فقد انضم اليه ـ كما ذكرنا من قبل ـ ثلث الجيش الرسمى ، ويتعاطف معه الثلث الاخر . والجيش الجديد يضم بين صفوفه مسلمين ومسيحيين ، مما ينبىء بخلق لبنان العلمانى ، والجيش الجديد أيضا جيش وطنى مؤمن بضرورة تحقيق الثورة فى لبنان ، من أجل تغيير تركيبها المفكك ، وبناء الدولة على اساس الاندماج القومى ، والتنسيق مع القوى الفلسطينية . وهذا فى حد ذاته كفيل بتحقيق عدم الاستقرار على اساس الميثاق الجديد الذى يكرس الوضع الطائفى .

واذا اضفنا الى هذه القوة الصاعدة ، قوة اخرى منظمة فكريا وعسكريا ، وهى حركة الناصريين المستقلين وتنظيمها العسكرى « جماعة المرابطين » بزعامة ابراهيم قليلات . وهؤلاء ايضا يؤمنون بضرورة خلق لبنان جديد غير طائفى ـ لامكننا القول دون تحرج ، بان مستقبل لبنان سوف يتحدد على يد هاتين القوتين ، ومدى اقرار سوريا لمبادئهما ، على الاقل فى الزمن القصير .

ويمكن للمرء ان يتصور حدوث تآلف بين هاتين القوتين ـ التنظيم الناصرى العقائدى ، والتنظيم العسكرى للخطيب ـ يستهدف الانتقال بالدولة من صيغة التعايش الى مفهوم التعاون والاندماج .

الدعامة الرابعة : مدى قناعة الطرف الفلسطينى : فالوجود الفلسطينى فى لبنان وجود مؤقت ، ومرتبط بقضية الدولة الفلسطينية المنتظرة ، ومن ثم يجب توفير المناخ الملائم لتفرغهم لمجابهة اسرائيل ، بدلا من توريطهم بالاوضاع اللبنانية الداخلية . فالقوى اليمينية ـ والمارونية بصفة خاصة ـ تعتبرهم اس البلاء .

وتكمن خطورة الميثاق الجديد فى هذا الصدد ، فى انه حينما اشار الى ضرورة التزام الفلسطينيين باتفاقية القاهرة ، لم يشر الى قضية التسلح الفلسطينى ، اذ لا يمكن ان يكون منطقيا اى مطلب بنزع سلاح الفلسطينيين فى لبنان او تحجيم وجودهم ، ذلك لان احترامهم للشرعية اللبنانية يتوقف على توفير ضمانات الانطلاق للعمل الفلسطينى من داخل لبنان .

الانقلاب العسكرى والمصلحة الوطنية :

أثار الانقلاب العسكرى الذى قام به العميد عزيز الاحدب تساؤلات عديدة ، وخاصة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية ، والواقع ان هويه الانقلاب لم تتحدد الا بعد تحالفه مع الملازم احمد الخطيب، فقد اقتصرت مطالبه الاولية على ضرورة استقالة الرئيس فرنجية ، ولكن بعد هذا التحالف ، اتضحت المطالب الاساسية للانقلاب والتى تكمن فى حتمية احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية فى البنية اللبنانية وليس الاقتصار فقط على الاصلاحات السياسية .

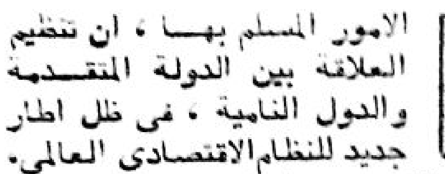
ويعود رفض الرئيس فرنجية للاستقالة ـ رغم مطالبة اغلبية ثلثى البرلمان له بذلك ـ الى تمسكه بالشرعية ، ولعل هذا هو السبب فى وقوف القوى اليمينية ضد الانقلاب الاخير اما قيام سوريا بمواجهة الانقلاب ومنعه من اسقاط فرنجية ، فيفسر برغبة سوريا فى الاحتفاظ بلبنان كورقة ضغط مع الولايات المتحدة من اجل تحقيق فض اشتباك ثان على الجولان .

ان الوضع فى لبنان يدعو الى التشاؤم ، فالتدخل السورى يمكن ان يثير الجيش اللبنانى ضدها مما يهدد الضمانة السورية ، ويفتح الباب لتدخل عناصر اجنبية الى الساحة اللبنانية مما يستدعى حتمية الوساطة العربية .



صراع البقاء والتحرر الاقتصادى العالمى

نزيرة الافندى



من الامور المسلم بهـا ، ان تنظيم العلاقة بين الدولة المتقـدمة والدول النامية ، فى ظل اطار جديد للنظام الاقتصادى العالمى، سيكون السمة الاساسـية للنصف الثانى من السبعينات ، وستمتد آثاره ، وتنعكس نتائجه على السنوات المتبقية من القرن الحالى .

فاذا كانت فترة الخمسينات والستينات ، قد حفلت بحركات التحرر السياسى والنضال العسكرى ، فان بداية السبعينات ، كانت فترة الاحساس بأهمية الذات ، والقدرة على استرجاع الحقوق المسلوبة ، والثروات المنهوبة ، على الصعيد الاقتصادى . والمناخ السائد حاليا فى نطاق العلاقات الدولية ، انما هو انعكاس صادق لحركة التحرر الاقتصادى من جانب الدول النامية ، كما ان عوامل الشد والجذب بين الشمال والجنوب على الصعيد العالمى ، تشكل علامات اساسية على طريق الصراع من اجل البقاء ، وضمان المصالح الاستراتيجية لكلا الطرفين .

فقد اكتشفت الدول النامية ، ان سنوات الصراعات العسكرية والمواجهة السياسية قد استنفدت جزءا لا يستهان به من مواردها .. واسلمتها الى نوع جديد من الاستعمار ، اشد شراسة ، واكثر دهاء من اشكاله التقليدية ، فكان لابد من التحرك الايجابى .

ان استجابة الدول المتقدمة لرغبة الدول النامية بشأن ضرورة اعادة النظر فى الهيكل الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، لم يكن عن طيب خاطر ، او خضوعا للاعتبارات الاخلاقية ، وحتمية تصفية تركة الماضى المثقلة بالمعاناة من قبل الدول النامية ، ولكن اتساع نطاق المشكلات الاقتصادية الدولية ، بما يهدد الامن الحضارى للـدول المتقدمة ، وشمولها المواد الاولية ، الى جانب الطاقة ، هو المحرك الاساسى لهذا التطور على الصعيد الدولى ، بانعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادى والتنمية فى ديسمبر الماضى .

وسنتناول فيما يلى الاوضاع الاقتصاديه الراهنة للدول النامية ، ومدى عمق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ، فى ظل تخلى الاخيرة عن القيام بأية مبادرة ايجابية ، تخفف من وطأة مسئولياتها السابقة والحالية ، فقد شكلت هذه الاوضاع المبرر الاساسى لحتمية الحوار ، بعد سنوات من الاتهامات والتهديدات المتبادلة من قبل الجانبين . ونخلص من ذلك الى الاحتمالات ، ومدى استعداد « الشمال » للنزول عن جزء من امتيازات الماضى الى « الجنوب » ، من أجل حاضر أكثر استقرارا ، وطمأنينة للجميع .

معاناة الذين لا يملكون :

تمتد جذور الحركة الراهنة للتحرر الاقتصادى من جانب الدول النامية ، الى معاناه السنوات الماضية ، التى اخذت طابعا اكثر حدة وقسوة فى ظروف التضخم والركود الاقتصادى العالمى خلال الاشهر السابقة ، واذا كانت الدوائر الغربية تحاول اسناد هذه التطورات الى حرب اكتوبر ، وظروف الحظر العربى للبترول ، وما اعقبه من ارتفاعات متلاحقة فى الاسعار ، فاننا نجد ان التوافق الزمنى

هو الذى اعطى هذا الانطباع .. اما المعاناة فهى قديمة ، تمتد جذورها الى عشرات السنين ، وان كان الحافز الى التحرك هو دول « الاوبك » ..

والتساؤل المطروح الان ، والذى تحاول الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكيه اغفاله ، او تجاهل الاجابة عنه ، هو كيف يمكن ان تستمر الاوضاع على ما هى عليه الان ؟ ومتى يحين الاوان لتصفية الحسابات بين الدول النامية والدول الاستعمارية بنوعيها ؟

فدول العالم الثالث « منتجة وغير منتجة للبترول » تعتمد على تصدير منتج اساسى فى تحقيق دخلها القومى ، وتغطية اوجه انفاقها الاستهلاكية والانمائية ، ومن ثم فان اى تقلص فى حجم هذه الصادرات ، او تدهور فى معدل التبادل الدولى ، ينعكس بشدة على الاوضاع الاقتصادية لهذه الدول .. وبالتالى الاجتماعية .. والسياسية . فخلال عام ١٩٦٠ كان نصيبها من التجارة الدولية « ١٨٫٧ فى المائة لغير الدول المنتجة للبترول ، ٧ فى المائة للدول البترولية » تقلصت الى « ١٥٫٥ فى المائة ، ٦٫٣ فى المائة على التوالى » عام ١٩٧٠ وخلال عام ١٩٧٤ ، استمر التناقص فى نصيب الدول النامية غير البترولية من التجارة الدولية ، فبلغ ١٤٫٣ فى المائة ، وان كان نصيب الدول البترولية ارتفع الى ١٦٫٨ فى المائة . والواقع أن الرقم الاخير يعد مضللا ، لان السبب الاساسى فيه هو الارتفاعات المتلاحقة فى أسعار البترول خلال هذه الفترة .

وتبرز المشكلة بصورة اكثر حدة ، فى ظل التدهور فى معدل التبادل بين السلع المصنعة وصادرات الدول النامية ، وطبقا لتقديرات وارقام « البنك الدولى » ، فقد تقلص المعدل بنسبة ١٥ فى المائة خلال الفترة من ١٩٧٢ — ١٩٧٥ لصالح الدول المتقدمة ، وكان يتقلص بنسبة ١٫٥ فى المائة سنويا قبل هذه الفترة . وخلال عام ١٩٧٤ زادت قيمة وارداتها من السلع المصنعة بنسبة ٤٠ فى المائة بينما لم تتجاوز الزيادة فى صادراتها ١٧ فى المائة . وفى عام ١٩٧٥ زادت الواردات بنسبة ٦ فى المائة بينما لم تحقق الصادرات زيادة يعتد بها فى اسعارها الى جانب انخفاض حجم الطلب من جانب الدول الصناعية ، نتيجة ظروف الركود الاقتصادى بما يعادل ٥٫٥ بلايين دولار خلال عام ١٩٧٤ وحده .

وفى خضم هذه الظروف والمتغيرات المعاكسة ، ضاع طوق النجاة ، الذى تتشبث به الدول النامية للخروج من حلقة التخلف المفرغة ، ممثلا فى عملية التنمية الاقتصادية اذ كيف يتسنى للدول النامية غير البترولية ، المضى فى برامج التنمية ، وقد تصاعد عجزها التجارى من ٧٫١٠ بلايين دولار « عام ١٩٧٢ » الى ٢٦٫١ بليون « ١٩٧٤ » ٢٧٫٦ بليون « تقديرات عام ١٩٧٥ » كما ان شروط المساعدة الدولية كانت مجحفة بالنسبة لهذه الدول خلال السنوات الماضية ، حتى بلغ اجمالى الديون المتراكمة عليها فى الوقت الراهن ، ما يزيد على مائة وعشرين بليون دولار ، وبالتالى فان خدمة اعباء الديون ، تستهلك حوالى ٥٠ فى المائة من الموارد الجديدة التى يتم تحويلها بصفة اساسية .

ومن هنا كانت تسمية عقد « ١٩٧٠ — ١٩٨٠ » بأنه عقد الركود للدول النامية ، واتساع حدة الفجوة بين الدين يملكون والذين لا يملكون ، اذ يتوقع زيادة متوسط دخل الفرد من ١٠٥ الى ١٠٨ دولارات للمليون نسمة ، مع افتراض ثبات الاسعار ، بينما سيزداد دخل الفرد فى الدول المتقدمة خلال نفس الفترة من ٣١٠٠ الى ٤٠٠٠ دولار .

أى انه خلال عقد كامل ، ستكون الزيادة ٣ دولارات مقابل ٩٠٠ دولار ! فهل هناك لغة ابلغ من الارقام فى التعبير عن هذه الهوة السحيقة بين الدول النامية والدول المتقدمة ؟

انانيه الدين يملكون :

وازاء ميراث الماضى ، ومعاناة الحاضر ، اتسعت حدة الخلافات الاقتصادية بين الطرفين ، وعلى الرغم من وعى المنظمة الدولية للامم المتحدة بحقائق هذه الاوضاع منذ الستينات ، والذى تبلور فى قرارها الخاص « بعقد التنمية » من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، الا ان عدم توافر النية الطيبة من جانب الدول المتقدمة ، ادى الى اعاقة وتجميد الجهود الدولية فى هذا الصدد . فعلى الرغم من قبول هذه الدول مبدا تخصيص ١ فى المائة من

ناتجها القومي الاجمالي ، في صورة مساعدة دولية للتنمية « خفضت بعد ذلك الى ٧ر في المائة » ، الا ان هذا القبول تعثر في التنفيذ الفعلي ، نتيجة عدم التوقيع الرسمي للعديد من الدول ، او عدم التزامها بتاريخ محدد للتنفيذ .

ـ فاذا اخذنا بعض الدول الصناعية المتقدمة ، وتمت المقارنة بين حجم مخصصاتها للمساعدة الرسمية للتنمية ، بدا البون الشاسع بين الوفاء بجزء من الالتزامات الدولية ، وامكانيات هذه الدول الاقتصادية ، ودورها على صعيد السياسة الدولية ، وانفاقاتها العسكرية .

فخلال عام ١٩٦٠ ، كانت نسبه ما تخصصه الولايات المتحدة للمساعدة الخاصة بالتنمية ٥٣ر. في المائة من ناتجها القومي . الا ان عوامل التعرية السياسية ، هبت على هذه النسبة فتقلصت الى ٣٩ر في المائة في منتصف الستينات ، ٣١ر في المائة في أوائل السبعينات ثم ٢٣ر في المائة في عام ١٩٧٥ . وتشير تقديرات البنك الدولي ، الى احتمال تقلصها الى ١٧ر في المائة عام ١٩٧٧ ، اذا سارت بنفس هذا المعدل المتناقص .

واذا علمنا ان حجم المساعدة الرسمية الامريكية في بداية « خطة مارشال » عام ١٩٤٩ ، كانت تعادل ٧٩ر٢ في المائة من ناتجها القومي ، لاتضحت لنا المحركات الاساسية للمساعدة الخارجية الامريكية الا وهي اعتبارات الاستراتيجية والمصالح الامريكية ولعل قانون المساعدات الغذائية والتنيمه الدولية الصادر عام ١٩٧٥ ترجمة واقعية لهذا الاتجاه ، فقد تضمن تقديم مبلغ ثلاثة بلايين دولار ، في صورة مساعدة غير عسكرية على مدى ٢٧ شهرا ، مع فرض عقوبات على الدول التي اشتركت في الحظر البترولي ضد واشنطون خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ . ولا شك ان اضافة الارقام الخاصة بالتدفقات النقدية الامريكية الى « تل ابيب » ، تارة في صورة مساعدات اقتصادية ، وتارة من اجل المحافظة عزن في المنطقة ، واخيرا وليس آخرا في صورة مساعدة امن طارئة لاسرائيل « ٥٠٠ مليون دولار » ، تجعل الرؤية اكثر وضوحا !

ـ وبينما تصاعد اسهام السويد من ٥ر. في المائة عام ١٩٦٠ الى ٧٥ر في المائة في عام ١٩٧٥ ، مع توقع ارتفاعه الى ٨١ر في المائة في عام ١٩٧٧ ، نجد ان العملاقين الاقتصاديين « اليابان في آسيا » ، « المانيا الفيدرالية في اوروبا » كان اسهامها خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، ثابتا بصفة تقريبية عند ٢٠ر في المائة للاولى ، ٣٠ر في المائة للثانية . فهل تتلاءم درجة الالتزام مع الواقع الاقتصادى لكل منهما ؟ الاجابة بالنفي .. واذا كنا لا نستطيع توجيه اصابع الاتهام الى هاتين الدولتين في اطار الاستعمار القديم ، واستنزاف ثروات العالم الثالث ، فانه لا يمكن اغفال اسهام المواد الاولية والطاقة البترولية المستوردة من هذه الدول ، في التقدم الاقتصادى والمعدلات المرتفعة للنمو التي حققتها كل من اليابان ودول اوروبا الغربية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الى جانب السوق المتسعة التي وفرتها الدول النامية لتصريف المنتجات المصنعة ، واتاحة مجالات الاستثمار أمام الشركات الدولية متعددة الجنسية .

ـ واذا تركنا جانبا ، القروض والمساعدات الدولية التي تقدم في اطار المنظمات الاقتصادية التابعة للامم المتحدة ، وتناولنا انسياب رءوس الاموال عبر قنوات المعاملات الثنائيه ، فاننا لا نستطيع ايجاد قاعدة ثابتة وموضوعية تحكم هذا الانسياب ، اذ تخضع للارادة السياسية المتقلبة للدول المتقدمة بصفة أساسية . فالمساعدة قد تكون لاعتبارات الحرب الباردة ، او تأكيد الزعامة والنفوذ الدولي . وقد تكون بغرض التأثير السياسى ، او تدعيم العلاقات الخاصة مع المستعمرات السابقة ، الى جانب المصالح الاقتصادية المحلية والدولية . وتاريخ المساعدات الدولية زاخر بهذه الامثلة الصارخة .

دور الدول البترولية :

وتناولنا المنفصل لدور الدول البترولية « منظمة الاوبك » بعيدا عن معاناة الدول النامية ، وانانية الدول المتقدمة ، كان الحافز اليه عدة نقاط اساسية :

ـ فعندما ثار مشكلة الاوضاع الاقتصادية السيئة لدول العالم الثالث ، ترتفع على النوع

أصابع الاتهام من جانب الدول الصناعية ، متهمه الدول البترولية بمسئوليتها الاساسيه عن هده الاوضاع ».

— كما تطرح فى الوقت الراهن ، مسئولية الدول البترولية ، ازاء عدم الاستقرار فى الاوضاع الاقتصادية الدوليه ، نظرا لارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، الى جانب الركود الذى ساد الدول المتقدمة فى الاونة الاخيرة .

— لا شك ان التجربه الرائده لدول الاوبك خلال عام ١٩٧٣ وما تلاه ، كانت دافعا للدول النامية ، لممارسة اختبار القوة امام الدول المتقدمة . كما ان حرص الدول البترولية على عدم تفتيت جبهة العالم الثالث ، وحتمية ادراج مشكلة المواد الاولية ، الى جانب الطاقة ، فى الحوار بين الشمال والجنوب ، قد لعبا دورا ايجابيا فى التغيير من موقف الدول الغربية ، وعلى راسها الولايات المتحده ، من الرفض الى القبول .

أولا : وفيما يتعلق بدور دول « الاوبك » فى المعاناة الراهنة للدول الناميه ، يعد من قبيل التبسيط المخل بالواقع ، حصر المسئوليه فى مجرد ارتفاع اسعار البترول ، لان هذه التطورات حديثه ، تعود الى عام ١٩٧٣ فقط ، كما ان العبء المادى الذى تحملته الدول النامية ويبلغ ٥ر٨ بلايين دولار خلال عام ١٩٧٤ ، تحملت الى جانبه عبئا يقدر بـ ٥ر٥ بلايين دولار خلال نفس العام ، نتيجة تخفيض الدول المتقدمة لحجم وارداتها من المواد الاوليه !

يضاف الى ما سبق ، ان الدول البترولية لم تحاول اخفاء راسها فى الرمال ، او تتجاهل الاثار المضادة لارتفاع اسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية ، وانما تصدت لمواجهة هده الاثار ، فارتفع اسهامها فى وكالة التنمية الدوليه من صفر خلال الفترة من « ١٩٦٩ — ١٩٧٣ » الى ٤١ر١ فى المائة ، ٥٧ر٢ فى المائة من الناتج القومى خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالى ، بينما الدول المتقدمة التى تباكت على معاناة الدول النامية ، تتلص اسهامها من ٢٤ر فى المائة الى ٢٣ر فى المائة ثم ٢٢ر فى المائة خلال نفس الاعوام المقارنه .

وعلى الرغم من مظاهر الثروة العارضة بالنسبة للدول البترولية ، لانها ناجمة عن مجرد فائض فى موازين تجارتها ، وليس لقوة اقتصادها ، وزيادة ناتجها القومى الاجمالى ، الى جانب اتجاه هذا الفائض الى الانخفاض ، فقد كان ٥٩ر٢ مليون دولار عام ١٩٧٤ ، واصبح ٤١ر٦ مليون عام ١٩٧٥ « تقديرات وزارة الخزانة الامريكية » ، الا ان دول « منظمة الاوبك » اقرت فى ٢٨ يناير ١٩٧٦ ، انشاء صندوق خاص بمساعدة الدول الفقيرة ، براسمال قدره ٨٠٠ مليون دولار . فماذا قدمت الدول المتقدمة سوى مزيد من الانفاق العسكرى المباشر ، او الانفاق غير المباشر فى العديد من الصراعات الدولية ، على حساب وارداتها من الدول النامية او مساعدتها اليها ؟

ثانيا : اما مسئوليه الدول البتروليه عن حالة عدم الاستقرار الراهنة على الصعيد الاقتصادى الدولى ، فهو قول مردود عليه ايضا ، بان النقابات العمالية فى الدول الصناعية الراسماليه ، شكلت قوة ضغط على حكوماتها ، ابتغاء الحصول على زيادات متتالية فى الاجور ، فاقت الزياده فى الاسعار وحجم الناتج الكلى . واذ اخذ فى الاعتبار ، اصرار الاحتكارات الصناعيه فى هده الدول ، على عدم تخفيض حصتها من الارباح ، لوجدنا ما يفسر حاله التضخم الجامح الذى ساد الدول المتقدمة والذى صدرته عن طريق التجارة الخارجية الى الدول النامية . ونتيجه السياسات المكثفة التى انتهجتها الدول الصناعيه لمكافحة التضخم ، وتقييد الطلب ، زاد الميل الى الادخار « متوسط ٨ر١٨ فى المائة » مع عدم توافر الحافز للاستثمار ، فكانت النتيجة ارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض معدلات الانتاج ، اى ان السبب الاساسى فى معاناة هذه الدول ، انما هو سياساتها الاقتصادية التى اخترقت الحاجز الوهمى بين التضخم والركود ، فما ذنب الدول البترولية ؟

ثالثا : واذا تناولنا اثر « دول الاوبك » فى حفز الدول النامية على المطالبة باعادة النظر فى الهيكل الراهن للعلاقات الاقتصادية ، نجده تأثيرا مواتيا وايجابيا . فقد كان الرئيس « هوارى بومدين » هو الذى طالب بعقد الدورة الطارئة السادسة للامم المتحدة ، لبحث وضع « المواد الاولية والتنمية » فى العالم . وقد اوضح الرئيس الجزائرى فى اقتراحه « ليس هناك شك فى ان الظروف الدولية الحالية ،

قد أكدت دلالات واضحة ، حول العمل المشترك للدول المنتجة للبترول ، والتى قامت خلال ممارستها لسيادتها ، بتعبئة مواردها الداخلية فى خدمة التنمية وتقدم سكانها ، وان ما تحتاجه الدول النامية الان ،هو نظام جديد للعلاقات ، يقوم على أساس المساواة والاهتمامات العامة لكل الدول » . كما كان اصرار « دول الاوبك » على بحث مشكلتى الطاقة والمواد الاولية ، عاملا حاسما فى الحيلولة دون تفتيت جبهة الدول النامية ، وارغام الدول المتقدمة ، وعلى راسها الولايات المتحدة ، على قبول الحوار .. وان لم يكن الرضوخ للمطالب .

قصور المنظمات الاقتصادية الدولية :

لا شك ان المنظمات الاقتصادية التابعة للامم المتحدة ، كانت الملاذ والملجأ الطبيعى الذى تتطلع اليه الدول النامية ، فى ظل تصاعد احتياجاتها الى الاموال « ٧ بلايين دولار فى عام ١٩٧٥ ، ٤٠ بليون من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ » ، مع مراعاه التجاهل النسبى من جانب الدول المتقدمة ، والاخذ فى الاعتبار ، ان اسهام دول الاوبك ذو صفة مؤقتة . وقد اشار الى هذه الحقيقة « روبرت ماكنمارا » مدير البنك الدولى بقوله « بحلول عام ١٩٨٠ ستكون هناك نسبة محدودة من دول الاوبك ، لازالت محتفظة بفوائض مالية تمكنها من تقديم مساعدات الى الدول النامية الفقيرة » . وتكون دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، هى المنوطة بتحمل هذه المسئولية بصفة اساسية .

الا ان فشل المنظمة الدولية فى انجاز اهدافها المتعلقة بعقدى التنمية الاول والثانى ، يؤكد ظلال الشك التى تحيط بقدرة المنظمات الاقتصادية التابعة لها ، بصورتها الراهنة، على « القيام بمهامها الدولية .

فبالنسبة للبنك الدولى ، كانت نشأته الاولى غربية محضة ، بهدف اعادة البناء وتحقيق النمو الاقتصادى لدول اوروبا واليابان . ولا شك ان فلسفة الاربعينات ، تختلف جذريا عن فلسفة السبعينات ، التى تسعى لمواجهة مشاكل التخلف ، وتحقيق التنمية لما يقرب من بليونى نسمة . فلابد من اعادة النظر فى برامجه ، بما يتلاءم وطبيعة التغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولى ، وكذلك فى نسبة تمثيل اعضائه .

وحتى الوكالة الدولية للتنمية التى انشئت عام ١٩٦٠ لتقديم الموارد المالية طويلة الاجل ، فقد قامت على اسهامات الدول الغربية بصفة اساسية . وقد ترتبت على هذا الوضع عدة نتائج ابرزها ارتباط مشروعات الوكالة ، بما يتوافر لها من اموال ، وهى نتيجة معروفة سلفا . كما ان حق التصويت فيها ، يقوم على أساس الاسهامات المتراكمة لهذه الدول منذ عام ١٩٦٠ . فكانت الاوضاع الراهنة ممثلة فى تمتع بلجيكا وهولندا ، بنسبة تصويت تتجاوز نسبة دول الاوبك مجتمعة ، على الرغم من القصور الواضح فى الاسهامات المالية الراهنة لهاتين الدولتين ، بل ان الباكستان تملك مثلى نسبة التصويت الخاصة بالسعودية . واذا بحثنا عن الدول النامية غير المنتجة للبترول ، نجدها تملك مجتمعة ٣١ فى المائة من اجمالى سلطة التصويت ، وبالتالى لن تستطيع ان تؤثر فى توجيه سياسة الوكالة ، بما يتفق واحتياجاتها الفعلية ، ومعاناتها الراهنة ، ويبقى الامر فى أيدى الذين يملكون ولا يعانون ! .

اما صندوق النقد الدولى ، فهو صورة مكررة للاوضاع فى البنك الدولى ووكالة التنمية ، ممثلة فى سيطرة الدول الغربية المتقدمة ، الى جانب توافقه والاوضاع الاقتصادية لهذه الدول ، اذ يربط الصندوق بين تقديم مساعدته ، ووجود عجز طارىء فى ميزان المدفوعات . وهو أمر لا ينطبق على الدول النامية التى تعانى من عجز مزمن ، نتيجة برامج التنمية ، وزيادة الواردات لمواجهة مطالب شعوبها .

وعلى الرغم من اقرار المعاملة التفضيلية فى نطاق التعريفات الجمركية منذ عام ١٩٦٤ ، الا ان الدول المتقدمة لم تنضم اليها ، الا فى بداية عام ١٩٧١ حين انضمت دول السوق الست فى يوليو من ذلك العام ، وتتابعت بعد ذلك الدول الاخرى ، وان كانت الولايات المتحدة — مرة اخرى — آخر دولة ابدت استعدادها لتطبيق المعاملة التفضيلية « ١٩٧٥ » ، مع احتفاظها بحق استبعاد اية دولة من قائمتها .

ومن هنا ، تتأكد مرة اخرى ، حقيقة سيطرة الدول الغربية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، على دفة الامور الاقتصادية الدولية . فواشنطون

تملك سلطة تصويت في كل من الصندوق والبنك بنسبة ٤ر٢١ في المائه ، ٦٦ر٢٢ في المائة على التوالي . واذا أضيف اليها كل من لندن ، وبون ، باريس ، وطوكيو ، لبلغت نسبة تصويتها في الصندوق ٣١ر٤٤ ، ٣٧ر٤٤ في المائة ، اى القدرة على اقرار اية سياسة أو قانون في هاتين المنظمتين الاقتصاديتين . ولذا فهى التي قررت التخلى عن دور الذهب واطلاق سعره في الاسواق العالمية .

حتمية الحوار :

واذا كان عام ١٩٧٤ قد شهد الاتجاهات الداعية من جانب الدول النامية للمطالبه باقرار نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، تم خلاله عملية اعادة ترتيب للحقوق والواجبات الاقتصاديه « وقد عبر عنها ميثاق الحقوق الاقتصاديه والواجبات الصادر عن المنظمة الدولية في دورتها التاسعة والعشرين ١٩٧٤ ، وكذلك برنامج العمل الذى اقرته الجمعية العامةفي دورتها السادسه الطارئه في مايو من نفس العام » ، فان عام ١٩٧٥ شهد تحركات منظمة وفعالة من جانب دول العالم الثالث ، لصياغة هذه المطالب والحقوق في قرارات وبرامج عمل محددة ، تكون البنود الاساسية للحوار مع الدول المتقدمة . وقد كان لتماسك هذه الجبهة ، وتخطيها لتنوع السياسات واختلاف الايديولوجيات ، والتباين فيما بينها في مستويات الدخول ، اثره البالغ في تحديد ملامح حركة التحرر الاقتصادى العالمى .

وقد أدت هذه الحركة الجماعية من جانب دول العالم الثالث ، وبالنظر الى اتساع ارض المعركة لتشمل الكرة الارضية بأكملها ، حتى البحار « مؤتمرات قانون البحار » وتشعبها لتشمل المواد الاولية ، الى جانب الطاقة ، مع وضوح التخلخل في جبهة الدول المتقدمة ، وتيقن العالم من الطبيعة الاقتصادية للنقط المتفجرة التى تعترض مسيرة السلام العالمى ، ادى كل هذا الى بلورة السمة الاساسية لعام ١٩٧٥ ممثلة في الحوار بين الدول النامية والدول المتقدمة .

اولا : وحدة مطالب الدول النامية :

على الرغم من لجوء الدوائر الغربية . الى تقسيم جبهة الجنوب العالمى ، الى عالم ثالث ، ورابع ، وخامس ، الا ان الدول الناميه تجاوزت هذه التقسيمات ، وتخطت الاختلافات فيما بينها ، انطلاقا من معاناة الماضى ، ووحدة المستقبل ، تعمدت الى بلورة مطالبها في نقاط اساسية ، تشكل استراتيجياتها العامه ازاء الدول المتقدمه .

وتحقيقا لهذا الهدف ، شهد عام ١٩٧٥ سلسلة من المؤتمرات من جانب مجموعة دول عدم الانحياز ، ومجموعه الـ ٧٧ ، لبحث اعادة تشكيل هيكل التجارة الدوليه ، وتحديد استراتيجيه اقتصادية اثناء مفاوضاتها مع الدول المتقدمه خلال مؤتمر التنمية الصناعيه اولا ، ثم الدورة السابعه الطارئه للامم المتحدة ثانيا . فعقد مؤتمر « الدول الناميه للمواد الاولية » في العاصمة السنغاليةمن ٤ ــ ٨ فبراير ، وكذلك مؤتمر الجزائر لمجموعة الـ ٧٧ في نفس الشهر .

ونتيجة لهذا التنظيم ، استطاعت الدول الناميه ، اقرار « اعلان ليما » المتضمن ٧٦ نقطه ، بالاضافة الى « برنامج العمل » خلال مؤتمر التنمية الصناعية . الذى عقد في عاصمه « بيرو » خلال شهر مارس ، بموافقة ٨٢ دولة ، ومعارضة الولايات المتحدة ، وتغيب كل من بريطانيا وبلجيكا وكندا والمانيا الفيدرالية واليابان وايطاليا واسرائيل .

وقبل انعقاد الدورة الطارئة السابعة للمنظمة الدولية ، اجتمع ـ مرة أخرى ـ وزراء خارجية الدول غير المنحازه في « ليما » ، لتنسيق المواقف وتحديد الاستراتيجية الاقتصادية للدول النامية ، خلال هذه الدورة ، والرامية الى اقامة « نظام اقتصادى عالمى جديد » .

ومن واقع « برنامج العمل » الذى اسفرت عنه الدورة السادسة الطارئة للامم المتحده ، وميثاق الحقوق الاقتصادية والواجبات الذى تمخض عن الدورة العادية التاسعة والعشرين للمنظمة الدولية ، بالاضافةالى « اعلان ليما » وخطة العمل الخاصة بالتنمية الصناعية والتعاون ، تشكلت الخطوط الاساسية لمطالب الدول الناميه على صعيد الاقتصاد العالمى ، خلال الدورة الطارئة السابعة ، وهى :

— ازالة الحواجز الجمركيه وغير الجمركيه التى تحول دون انسياب صادرات الدول النامية من المواد الاوليه والمصنعه وشبه المصنعه ، عن طريق التوسع فى نظم الافضليات العامه ، مع اتخاذ الاجراءات الكفيله بالتوسع فى اسواق المنتجات الطبيعيه ، بدلا من المنافسة الحاليه التى تواجهها من جانب المنتجات الصناعية المنافسة .

— ربط اسعار المواد الاوليه والمنتجات الطبيعيه ، باسعار المواد المصنعة المستورده من جانب الدول النامية .

— حق الدوله فى تاميم الشركات الاجنبيه ، الى جانب فرض رقابة صارمة على الشركات متعددة الجنسية ، تحول دون تدخلها فى الشئون الداخلية للدول المضيفة .

— العمل على تخفيض نفقات الشحن والتامين ، بما يؤدى الى تخفيض قيمه واردات وصادرات الدول النامية الى الدول المتقدمه ، مع مراعاة الدول غير الساحلية .

— زياده المساعدات الى الدول النامية ، مع تحسين شروطها ، بعيدا عن المؤثرات السياسية والاقتصادية ، ومع تقديم تسهيلات جديده فى ظل المنظمة الدولية عامة ، وصندوق النقد الدولى خاصة .

— ولم تغفل الدول الناميه دور التكنولوجيا ، فطالبت بحق كل دولة فى الاستفاده من تقدم وانجازات العلم والتكنولوجيا ، من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

— اتاحة الفرصة امام الدول النامية لزيادة نصيبها من الانتاج الصناعى العالمى ، وكذلك من الانتاج الزراعى ، عن طريق توفير الاسمدة ، وكافة الواردات من الدول المتقدمة ، والتى تسهم فى زيادة هذا الناتج .

ثانيا : تباين مواقف الدول المتقدمة :

وعلى النقيض من وحدة مطالب العالم الثالث ، كان التباين فى مواقف الدول المتقدمه ، عاملا مؤثرا فى استجابتها لدعوة المجموعه السويه للدخول فى حوار اقتصادى مع الدول الناميه . وقد اتضح ذلك فى الجبهة البترولية ، اذ كانت واشنطون اسبق العناصر الغربيه دعوه الى التكتل ، واقامة جبهة من الدول المستهلكه امام الدول المصدرة للبترول ، واستخدام كافة اساليب التمييز ضد هذه الدول ، سواء اقتصاديا او ماليا ولكن معارضة فرنسا الواضحة لهذا التكتل ، وتارجح دول السوق الاوروبيه الاخرى ، بين وجهتى النظر هاتين ، اسهم فى تخلخل هذا التكتل ، وعدم اتخاذه الملامح الحادة ، التى اصطبغ بها خلال عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ .

والواقع ان مواقف الدول المتقدمه ، كانت محكومة بثلاثة خطوط اساسية : اولها المتعلق بالولايات المتحدة الامريكية ، التى تصاعدت حدة لهجتها ضد الدول النامية ، ممثلة فى منظمة الاوبك ، من طريق التهديد باستخدام القوة العسكرية لاحتلال منابع البترول ، ازاء ممارسة المنظمة لحقها الطبيعى والشرعى فى فرض السعر العادل لمنتجاتها .

أما الخط الثانى ، فيتمثل فى موقف فرنسا ، التى كانت حلقة الاتصال بين الشمال والجنوب العالمى ، بل ان دورها فى جبهتى الطاقه والمواد الاولية ، كان صمام الامان الذى حال دون حدوث مواجهة دولية فى هذا النطاق . كما ان المركز القيادى لفرنسا داخل السوق الاوروبية المشتركة ، واتفاق الجميع على سياسة موحدة ازاء هذه النقاط ، اسهم فى ترجيح كفه الموقف الفرنسى المتفهم . وكان من العناصر المؤثرة فى التغير الذى اصاب الموقف الامريكى من التشدد المتعنت ، الى التفهم النسبى لمطالب الدول النامية .

والخط الثالث ، هو عمق الازمات الاقتصادية التى تعرضت لها الدول المتقدمة ، ممثلة فى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، الى جانب الركود . ومن هنا كانت مؤتمرات القمة لدول السوق الاوروبيه ، ثم مؤتمر القمة للدول المتقدمة « بما فيها اليابان » الذى عقد فى « رامبوبيه » فى اواخر العام الماضى فى فرنسا . فقد وعت هذه الدول ، ان هذه الازمات لا تهدد اقتصادياتها فحسب ، وانما تهدد دعائم الديمقراطية والاستقرار الاجتماعى والسياسى لها . وقد يكون هذا الوعى هو الحافز الذى دفعها الى الدخول فى الحوار .

وقد تطورت مواقف الدول المتقدمة في ظل هذه الخطوط التي اتفق عليها في عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي والتنمية في ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ بالعاصمة الفرنسية ، والذي اشتركت فيه ٢٧ دولة ، ممثلة للدول المتقدمة والنامية المنتجة للبترول وغير المنتجة للبترول ، واستطاعت ان تجعل المؤتمر الاقتصادي ، وهو اقامة حوار دولي حول الطاقة والمواد الاولية ، ومشاكل التنمية والمسائل المالية المرتبطة بها ، تفرعت عنه اربع لجان ، تتناول كل منها احد هذه البنود الاساسية

احتمالات المستقبل :

ان انعقاد المؤتمر في حد ذاته ، علامة مميزة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية ، تتقارب في ملامحها وسياسة الوفاق على صعيد العلاقات السياسية الدولية . ولكن التفاؤل يجب الا يدفعنا بعيدا عن اعتبارات الواقع ، او المتطلبات الاستراتيجية في كل دولة على حدة ، او يغفل اثر الصراع من اجل البقاء ، في تحديد نقاط التقارب والخلاف بين الشمال والجنوب .

فمن واقع استعراض مواقف الدول المتقدمة الغربية في كافة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ، متخصصة او عامة ، نجدها قد امتصت جزءا كبيرا من غضب « الذين لا يملكون » ، عن طريق القاء عبء المعاناة على منظمة الاوبك بصفة خاصة ، والدول العربية بصفة عامة ، او عن طريق لعبة الذهب الدولية .

— بل ان هذه الدول ، رفضت حتى الان ، الالتزام بنسبة ٠,٧ في المائة التي حددتها وكالة التنمية الدولية ، وحتى الدول التي وافقت على هذه النسبة ، لم تحدد تاريخا معينا للوفاء بها .

ويمثل الوضع الاول ، موقف واشنطون ، والثاني موقف لندن ، فبدلا من تحمل جزء من الالتزام الادبي والمادي ، بتعويض الدول النامية التي كانت مرتعا خصبا لقوات احتلالها العسكري ، او لنهب شركاتها الاحتكارية ، القت العبء على المنظمة الدولية ، عن طريق تشكيل عدة برامج تمتص جزءا كبيرا من الفوائض المتوقعة لدول النامية ، فجاءت التسهيلات البترولية التي استفادت منها بعض الدول المتقدمة ذاتها ، مثل « بريطانيا » ، وكالة التنمية الثالثة التابعة للبنك الدولي ، والتسهيلات الموسعة لصندوق النقد الدولي .

— واذا نظرنا الى ان الجانب الاكبر من المصادر التمويلية لهذه البرامج الجديدة ، سيأتي ، ليس من زيادة اسهام الدول المتقدمة ، ولكن عن طريق « مبيعات الذهب » ، التي تقدر بحوالي ٢٥ مليون اوقية ، أي بما يعادل سدس رصيد الصندوق الدولي للنقد ، لاتضح لنا مدى المراوغة والتموج في التكتيكات ، مع ثبات استراتيجية البقاء والسيطرة على العالم ، لان قرار اعادة تقويم الذهب حسب الاسعار العالمية ، وانهاء دوره على صعيد النقد الدولي ، حققت منه الولايات المتحدة الامريكية ، اضعاف استفادة الدول النامية من هذا القرار ، كما ان هذا القرار ، اتخذ على الموائد الغربية ، وبخاصة بالتوافق بين فرنسا والولايات المتحدة ، وفي نفس الوقت ، لم تتخل هذه الدول عن مناصبها الاحتكارية في هذه المنظمات الاقتصادية الدولية ، فاين صوت الدول النامية غير المنتجة للبترول في عرض مشاكلها ، والمشاركة في اتخاذ قرارات مؤثرة على مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي ؟

وقد اتضح نفس الموقف التكتيكي ، في مجال التجارة الدولية ، اذ طالبت الولايات المتحدة ، ابان الدورة السابقة الطارئة ، بعدم اتخاذ اجراءات محددة وملزمة للجميع ، مع تركها لتقدير كل دولة على حدة ، ورفضها التام لاية صلة بين اسعار المواد الاولية والمواد المصنعة ، ثم اكدت هذا الموقف مره أخرى فى البيان الصادر عن وزارة الخزانة والدولة فى ١٦ يناير ١٩٧٦ ، عندما اشارت الى بحث وضع كل سلعة على حده .

— ويجب ان نشير في هذا الصدد ، الى ان اغفال دور الدول الاشتراكية ، والعالم بصدد وضع اطار جديد للنظم الاقتصادى العالمى ، امر غير جائز ، ولابد من تلافيه في الاجتماعات المستقبلة ، والواقع ان الدول الاشتراكية ذاتها ، تتحمل جزءا من هذه الانعزالية ، لانها اظهرت خلال مؤتمر التنمية الصناعية ، وكذلك الدورات الطارئة للجمعية العامة ، تخليها عن ايه مسئولية تجاه الدول النامية ، في مجال اتهام الاخيرة للدول

المتقدمة ، لانه لا ينفي المسئولية السابقة ، لا يحول دون الاسهام الراهن .

واخيرا وليس آخرا ، فان النجاح النسبى الذى حققته الدول النامية ، فى دفع الدول المتقدمة ، الى مائدة الحوار ، بدلا من تهديدات المواجهة ، كان العامل الاساسى فيه ، وحدة مواقف دول الاوبك اولا ، ثم الدول النامية ثانيا . وبالتالى اذا ظهرت فى المنظمة الاولى ، قرارات فردية نابعة من مصالح ذاتية ، سواء بزيادة حجم الانتاج ، او تخفيض السعر ، ستؤثر بالتالى على صلابة التكتل . ونفس الوضع ، اذا تنازعت الدول النامية فيما بينها ، حول مصالح اقليمية خاصة بها .

ومن ثم فان استمرار عجلة الحوار ، او القدرة على استخلاص حقوق وانجازات على الصعيد العالمى ، يتطلب ان تبدأ الدول النامية بنفسها اولا ، سواء فى صورة تدعيم التعاون فيما بينها ، او الاعتماد على الذات ، ووضع الخطط والبرامج التصنيعية والزراعية الخاصة بها . وبالتالى تفقد الحجة الاولى للدول المتقدمة مضمونها ، والتى تنصرف الى اتهام الدول النامية بالقاء تبعة عملية التنمية فيها على عاتق الدول المتقدمة ، واقتناعها بموقف المتفرج من هذه المشاكل .

يوميات الحوار بين الدول المتقدمة والدول النامية

٥ ـ ٩ سبتمبر ١٩٧٣

عقد مؤتمر القمه الرابع لدول عدم الانحياز فى الجزائر ، وحضرته ٧٥ دولة عضوا ، وتسع دول واربع عشرة حركة تحررية كمراقبين ، وثلاث دول واربع منظمات دولية كضيوف ، وقد تمخض عنه الاعلان الاقتصادى ، وبرنامج العمل من اجل التعاون الاقتصادى ، بالاضافة الى ستة قرارات اقتصادية .

١٩ ـ ٢٢ مارس ١٩٧٤ :

اجتماع وزراء خارجية الدول غير المنحازة فى الجزائر .

٩ ابريل ـ ٢ مايو ١٩٧٤ :

الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة ، بشأن المواد الاولية والتنمية «نيويورك» .

٢٠ يونيو ـ ٢٩ اغسطس ١٩٧٤ :

افتتاح مؤتمر البحار الثالث التابع للامم المتحدة فى ، كاراكاس ، فنزويلا

١٩ ـ ٣٠ اغسطس ١٩٧٤ :

مؤتمر السكان العالمى ، بوخارست ، . وقد اصدر ، خطة عمل ، لاقت موافقة جميع الوفود .

٥ ـ ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ :

مؤتمر الغذاء العالمى «روما» . وقد اعتمد خطط خاصة باطار العمل الدولى فى هذا المجال ، واقامة مؤسسات منها لجنة خاصة بسياسات المساعدة الغذائية ، وبرامج ، وصندوق دولى للتنمية الزراعية .

١٢ ديسمبر ١٩٧٤ :

الدورة التاسعة والعشرون للامم المتحدة ، وقد اعتمدت خلالها الجمعية العامة ، ميثاق الحقوق الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالدول . واقامت مجموعة من الخبراء من اجل اصلاح هيكل المنظمة

١٠ ـ ١٧ يناير ١٩٧٥ :

الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى IBRD ، وقد تمت فيه الموافقة على تقديم تسهيلات الصندوق البترولية لعام ١٩٧٥ ، واقامة صندوق تابع لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، واعادة النظر فى الحصص الخاصة بالصندوق الدولى ، والقيام باجراءات للتخفيف عن الدول التى اضيرت من جراء ارتفاع اسعار البترول .

٣ ـ ٨ فبراير ١٩٧٥ :

مؤتمر الدول النامية فى المواد الاولية، داكار ، السنغال .

كان نتيجة للقرارات التى تمخضت عن مؤتمر الجزائر فى عام ١٩٧٣ الخاص بالدول غير المنحازة ، ولكنه ضم جميع الدول النامية وكذلك الحركات التحريرية . واصدر ، اعلان داكار ، وبرنامج عمل ، و١٩ قرارا ، تسعة منها فى موضوعات سياسية .

١١ فبراير ـ ١٦ يوليو ١٩٧٥ :

مفاوضات التجارة متعددة الاطراف : وتعرف باسم « دورة طوكيو » الخاصة بتحرير التجارة فى ظل الاتفاقية الهامة للتجارة والتعريفات ، وحضرته ٨٠ دولة ، وتمخضت عنه ست مجموعات عمل

١٥ ـ ١٨ فبراير ١٩٧٥ :

الاجتماع الثانى لوزراء مجموعة الـ ٧٧ فى الجزائر ، وقد اصدر اعلانا وخطة عمل للتنمية الصناعية تمهيدا للمؤتمر العام الثانى لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة UNIDO فى مارس من نفس العام .

٢٨ فبراير ١٩٧٥ :

« اتفاقية لومى » التى وقعت بين السوق الاوروبية المشتركة و ٤٩ دولة نامية فى افريقيا ودول الكاريبى والباسفيك ·

١٣ مارس ١٩٧٥ :

اجتماع وزراء الكومنولث فى لندن لبحث موضوعات انتاج الغذاء والتنمية الحضارية · وقد طالب باقامة مجموعات للتنمية الحضارية داخل دول الكومنولث ، كوسائل لزيادة انتاج الغذاء ، ورفع مستوى معيشة اكثر من ٦٠٠ مليون مواطن فى هذه المجموعة ·

٤ ـ ٦ مارس ١٩٧٥ :

اجتماع رؤساء دول الاوبك فى الجزائر · وكان هذا الاجتماع هو الاول من نوعه لمناقشة احتمالات اللقاء بين الدول المنتجة للبترول والمستهلكة له ، واستراتيجية الدول المتحدة

١٠ ـ ١٦ مارس ١٩٧٥ :

اجتماع دول العرب البترولية « ٩ » فى دبى ، بتنظيم من الجامعة العربية ·

١٢ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٥ :

المؤتمر الثانى لنظمة التنمية الصناعية « فى بيرو » ليما

وقد اعتمد اعلانا مكونا من ٧٦ نقطة ، وخطة عمل خاصة بالتنمية الصناعية والتعاون بموافقة ٨٢ دولة ، ومعارضة دولة ، وتغيب سبع دول ·

١٧ ـ ١٩ مارس ١٩٧٥ :

اللقاء الوزارى الثالث للجنة التنسيق لدول عدم الانحياز فى « هافانا » ، حضرته ١٧ دولة عضوا ، ٢٤ بصفة مراقب · واصدرت اعلانا نهائيا ·

١٧ ـ ٩ مايو ١٩٧٥ :

المؤتمر الثالث لقانون البحار التابع للامم المتحدة « جنيف » الدورة الثانية ·

٧ ـ ١٠ ابريل ١٩٧٥ : اللقاء التمهيدى :

الاعداد للقاء بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول · وقد حضرته اربع دول بترولية هى : الجزائر · فنزويلا ، السعودية ، ايران · وثلاث دول صناعية مستهلكة « اليابان ، الولايات المتحدة ، السوق الاوروبية المشتركة » ، وثلاث دول غير منتجة نامية « الهند ، زائير · البرازيل » · وقد انتهى الى طريق مسدود ، نتيجة اصرار الدول المصدرة على تضمين اجندة المؤتمر ، جميع النقاط موضع الاهتمام من الدول النامية ، وليس الطاقة فقط ·

٢٩ ابريل ـ ٦ مايو ١٩٧٥ :

اجتماع رؤساء دول الكومنولث فى كنجستون « جامايكا » · وقد اقاموا مجموعة خبراء « لوضع برنامج خاص بالاجراءات العملية لتضييق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة » ، يتماشى مع الحوار الدولى الراهن ·

٢٨ ـ ٢٩ مايو ١٩٧٥ :

اجتماع وزراء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى باريس · وقد اصدروا اعلانا خاصا بالعلاقات مع الدول النامية ، معلنة اهتماماتها بمناقشة كافة الامور « وثيقة الصلة » مع الدول النامية · وشكلت مجموعات على مستوى عال لبحث العلاقات مع هذه الدول النامية ، وكذلك خاصة بالسلع والمواد الاولية

٢٠ مايو ـ ٢١ يونيو ١٩٧٥

مؤتمر القصدير الدولى « جنيف » ·

حضرته ٣٥ دولة مصدرة ومنتجة · وقد أسفر عن التوصل الى الاتفاق الدولى الخاص حول القصدير ، الذى يصبح فعالا ابتداء من اول يوليو ١٩٧٦ · وقد ضم شروطا خاصة باعادة النظر فى السعر واسهامات من جانب الدول المستهلكة فى المخزون التوازنى للقصدير على الصعيد العالمى ·

٩ ـ ١١ يوليو ١٩٧٥ :

الاجتماع رقم ٤٤ لوزراء منظمة الاوبك « ليبرفيل » « جابون » ، تعديل الاسعار فى ظل تزايد التضخم ، وتدهور قيمة الدولار بالنسبة لعائدات البترول للدول الاعضاء ·

٢٣ ـ ٢٨ يونيو ١٩٧٦ :

مجلس الغذاء العالمى فى روما ·
الدورة الاولى الخاصة بالاعداد والعمل التنظيمى ·

١٦ ـ ١٧ يوليو ١٩٧٥ :

لقاء رؤساء دول السوق الاوروبية المشتركة فى بروكسل · وقد وافقوا على بيان خاص بالامم المتحدة ، يتضمن الالتزام بالعمل على التقدم الحقيقى تجاه مزيد من التوازن والعدالة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بما فى ذلك تقوية مركز الدول النامية ·

٢٢ يوليو ١٩٧٥ :

اجتماع مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة فى بروكسل · وقد تم الاتفاق فيه ، على موقف موحد ازاء السلع والمواد الخام ، يتم اتخاذه خلال الدورة السابعة الطارئة للامم المتحدة ، وكذلك فى المناقشات الدولية الاخرى ·

٢٥ ـ ٣٠ اغسطس ١٩٧٥ :

اجتماع وزراء خارجية الدول غير المنحازة فى « ليما » ، حضرته ٨٢ دولة عضوا ، بالاضافة الى فلسطين وشمال كوريا وفيتنام وبناما بصفتهم

ملتسبين . وقد تم اصدار اعلان اقتصادى يتضمن العناصر الخاصة بالاستراتيجية الاقتصادية لهذه الدول مع وضع خطة عمل لها وللدول النامية بصفة عامة .

٢٦ ـ ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ :

اجتماع وزراء مالية دول الكومنولث فى جورجتاون .

٣٠ أغسطس ـ ٥ سبتمبر ١٩٧٥ :

عقد الاجتماع الوزارى لصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للتنمية فى واشنطون . وقد تم الاتفاق فيه على بيع سدس ممتلكات الصندوق من الذهب ، وتخصيص الحصيلة للدول النامية فى شكل قروض بشروط ميسرة . كما تم الاتفاق على توزيع الحصص الاضافية ، مع مضاعفة نصيب الدول المنتجة للبترول وتخفيض نصيب الدول الصناعية .

١ ـ ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ :

الدورة السابعة الطارئة للامم المتحدة ، حول التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى .

٢٤ ـ ٢١ سبتمبر ١٩٧٥ :

اللقاء الوزارى رقم ٤٥ لمنظمة الاوبك فى فيينا . وقد تقرر فيه رفع الاسعار بنسبة ١٠ فى المائة ، ثم تجميدها لمدة تسعة أشهر اخرى .

١٣ أكتوبر ١٩٧٥ :

الاجتماع التمهيدى الثانى لمؤتمر الدول المنتجة والمستهلكة للبترول فى باريس . وقد تم الاتفاق فيه على توسيع نطاق الاسهام فيه من ١٠ الى ٢٧ حكومة ، ٨ صناعيه ، ٧ ناميه منتجة للبترول ، ١٢ نامية غير منتجة للبترول .

٩ ديسمبر ١٩٧٥ :

عقد مفاوضات الجات متعددة الاطراف فى جنيف .

١٧ ـ ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ :

مؤتمر الحوار الاقتصادى بين الدول المتقدمة والنامية ، منتجة وغير منتجة للبترول . وقد ضم ٢٧ دوله . وتفرعت عنه أربع لجان ، الطاقة ، التنمية ، المواد الاولية ، الشئون المالية .

٧ يناير ١٩٧٦ :

اجتماع اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولى فى كينجستون بجامايكا ، لبحث مسالة زيادة القروض المقدمة الى الدول النامية ، لمساعدتها على مواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها .

٩ يناير ١٩٧٦ :

بدأ وزراء مالية ٣٠ دولة اجتماعهم فى لجنة التنمية التى يشترك فيها ممثلو صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير . ويضم أعضاء من الدول المتقدمة وآخرين من الدول النامية .

٢٦ يناير ـ ٦ فبراير ١٩٧٦ :

اللقاء الوزارى الثالث لمجموعة الـ ٧٧ الذى يضم ٦٠٠ مندوب من مجموعة الدول الافريقية ، والاسيوية ، ودول امريكا اللاتينية البالغ عددها ١٠٦ دول ، بالاضافة الى فلسطين . وقد عقد اللقاء فى مانيلا ، عاصمة الفلبين ، بهدف الاعداد لمؤتمر التجارة والتنمية الذى سيعقد فى نيروبى ، عاصمة كينيا خلال شهر مايو القادم .

٢٦ ـ ٢٨ يناير ١٩٧٦ :

موافقة وزراء مالية منظمة الاوبك ، خلال اجتماعهم فى باريس ، على القرار الخاص بانشاء صندوق برأسمال قدره ٨٠٠ مليون دولار لمساعدة الدول الفقيرة .

٨ ـ ١٢ مارس ١٩٧٦ :

الدورة الثانية لمجلس الغذاء العالمى .

٣ ـ ٢٨ مايو ١٩٧٦ :

سيعقد المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى نيروبى .

١٦ ـ ١٩ أغسطس ١٩٧٦ :

سيتم انعقاد المؤتمر الخامس لرؤساء دول عدم الانحياز فى كولومبو ، عاصمة سيرى لانكا . وستعمل لجنة التنسيق كلجنة تحضيرية للمؤتمر .

أهم التجمعات الاقتصادية فى الدول المتقدمة والدول النامية

التجمعات الخاصة بالدول المتقدمة

- منظمه التعاون الاقتصادى والتنمية (CECD) وتضم ٢٤ دولة هى : اليابان ، استراليا ، بالاضافة الى أمريكا الشمالية ، والدول الاوروبيه

السوق الاوروبيه المشتركة ، وتشترك فيها تسع دول هى ، ايطاليا ، فرنسا ، المانيا الفيدرالية ، هولندا ، بلجيكا ، ولوكسمبورج ، بريطانيا ، ايرلندا ، الدانمارك .

- مجموعة الدول الخمس وتضم كلا من : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، المانيا الفيدراليه ، فرنسا ، اليابان وهى جماعه تنسيقية مكونة من وزراء ماليه هذه الدول ، وأصبحت تجتمع بصفة منتظمة منذ عام ١٩٧٣ .

ـ مجموعة الدول العشر :
تعتبر بمثابة الحكومة الداخلية المكلفة بحث المسائل المالية الخاصة بصندوق النقد الدولي

ـ مجموعة جنيف :
تتكون من الدول العشر المساهمة الرئيسية في تمويل الامم المتحدة ، وتهدف الى تنسيق وجهات النظر ازاء ميزانيات المنظمة الدولية ٠

التجمعات الخاصة بالدول النامية

ـ مجموعة الـ ٧٧ . تكونت هذه المجموعة التي تضم ١٠٦ دول في الوقت الحالي ، داخل نطا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٠ وقد تفرعت عن هذه المجموعة ، عدة مجموعات اقليمية ، وتبعا لاجهزة المنظمة الدولية ٠ فهناك مجموعة الـ ٢٧ في نيويورك ، ومجموعة الـ ١٥ في جنيف ٠ ويتم تصعيد المقترحات من الدول الفردية ، من خلال التجمعات الاقليمية وتجمعات الامم المتحدة ، لتطرح من جانب المجموعة كلها خلال لقاءات الامم المتحدة ٠

ـ مجموعة عدم الانحياز : وتضم ٨٠ دولة ، وليس لها وضع محدد داخل الامم المتحدة ، كما لا تتبعها سكرتارية دائمة ، وانما توجد لجنة تنسيقية شكلت في المؤتمر الرابع لرؤساء حكومات عدم الانحياز ، الذى عقد في سبتمبر ١٩٧٣ ٠ ومنذ ذلك التاريخ ، يعقد وزراء الخارجية اجتماعا سنويا ٠ وتتكون هذه اللجنة من الجزائر ، كوبا ، غينيا ، الهند ، الكويت ، ليبريا ، ماليزيا ، مالى ، نيبال ، بيرو ، السنغال ، الصومال ، سيرى لانكا ، سوريا ، تانزانيا يوغسلافيا زائير٠

وقد اهتمت مجموعة عدم الانحاز بصفة اساسية ، بالموضوعات الاقتصادية ٠

منظمات الدول المصدرة للمواد الاولية

ـ تكونت منظمة الدول المصدرة للنحاس (CIPEC) في عام ١٩٦٧ من : شيلى ، زامبيا ، بيرو ، زائير ، وتنتج هذه الدول مجتمعة ما يقرب من ٧٠ في المائة من تجارة العالم في النحاس . ومقرها الرسمي باريس ٠

ـ وكالة البوكسيت الدولية (IBA) . تكونت في مارس ١٩٧٤ من : استراليا ، الدومينكان ، غانا ، غينيا ، هايتى ، جامايكا ، سيراليون ، سورينام يوغوسلافيا ٠

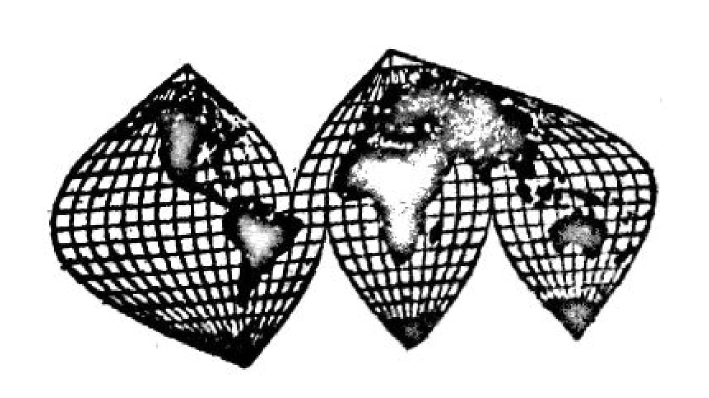
وتتحكم هذه الدول في ٧٥ في المائة من انتاج العالم من البوكسيت ٠ كما تندرج فيما بينها في تشكيلات اتفاقيات اقتصادية أخرى ، فنجد ان غانا ، وغينيا ، وجامبيا ، وجاميكا ، وسيراليون قد انضمت الى اتفاقية «لومى» الموقعة مع السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٧٥ ٠ كما تمثل هذه الدول ، بالاضافة الى يوغوسلافيا ٠ في مجموعة عدم الانحياز ٠

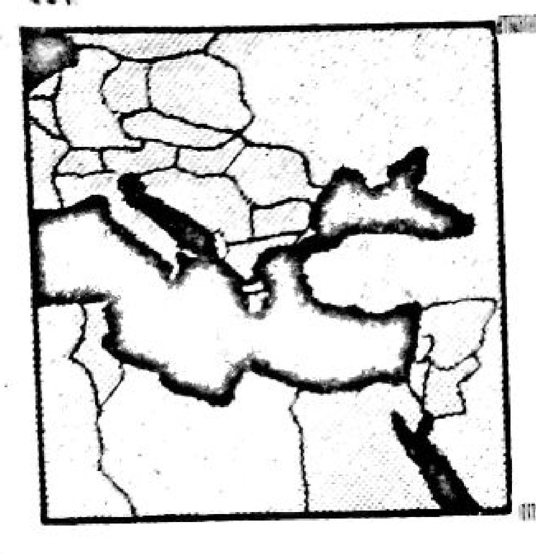
ـ أما منظمة الفوسفات (IDP) ، فقد تشكلت عام ١٩٧٣ ، من : المغرب ، السنغال ، تونس ، توجو ، الجزائر ، سوريا ، الاردن ٠ وهم اعضاء ـ أيضا ـ في مجموعة عدم الانحياز ٠ وفى نوفمبر١٩٧٣أعلنت المغرب أكبرمصدر للفوسفات ، عن رفع اسعاره بنسبة ثلاثة امثال ، وتبعتها الدول الاخرى ٠ ثم أعلن عن زيادات اضافية في يناير ١٩٧٥ ٠

ـ منظمة الدول المنتجة للمطاط الطبيعي (ANRPC) وتتكون من : ماليزيا ، سنغافورة ، اندونسيا ، تايلاند ، الفلبين ، سيرى لانكا ، وتشترك هذه الدول باستثناء الفلبين وتايلاند ، في مجموعة عدم الانحياز ٠

ـ كما اقيمت منظمة « للسكر ، للمحافظة على مستوى الاسعار ، وتضم المنظمة : كوبا ، البرازيل ، جواتيمالا ، المكسيك ، استراليا ٠ وان كانت نسبة ما يتداول من السكر في الاسواق العالمية ضئيلة . لان كوبا أكبر منتج ، تبيع معظم انتاجها للاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية مباشرة ٠

كما توجد الى جانب هذه المنظمات ، عدة وكالات خاصة بالدول المصدرة للكاكاو ، والبن ، والشاى ، والموز ، وكذلك الفلفل الاسود ، والفول السودانى ٠





اسرائيـــل والعـــــرب وأمن البحـر المتوســط

ابراهيم كروان

من المثير للدهشة ان يفتقد الفكر السياسي العربي ، في كثير من الاحيان الاهتمام العمي الكافي والضروري بما يحدث حولنا ، وبما يؤثر على مصالحنا وقضايانا واهدافنا . ولعل احد النماذج المعبرة عن هذه الحالة التي تغلب في ظلها ردود الافعال ، هو الموقف العربي تجاه تطورات البحر المتوسط وقضاياه الهامة . ومن المثير للدهشة والاسف ايضا ، ان هذه الحالة الغالبة تحدث **أولا** بينما غيرنا سواء كان الصديق او العدو ، يدرس الازمات والتقلصات على شواطيء البحر المتوسط وبالقرب منها ، ويتتبع التنافس فوق سطح مياهه ومن تحتها . وهي تحدث **ثانيا** بينما قضية الامن القومي العربي تشير الى مبررات التنبه وتلح على ضرورته ، ثم هي تحدث وتستمر **ثالثا** بينما يأخذ واقع جديد في التشكل منذ فترة في منطقة البحر المتوسط ، واقع تقتضي مصالحنا القومية أن نكون احد المؤثرين بالفعل فيه ، ولا نملك الا أن نكون بين المتأثرين به .

عن **اهتمام الاخرين** يكفي أن نعرف انه في نوفمبر ١٩٦٧ ، وبعد مرور خمسة أشهر بالكاد على الجولة العربية الاسرائيلية الثالثة ، التقى في باريس عدد من خبراء الاستراتيجية في أمريكا وغرب أوربا لدراسة قضايا المنطقة . وتركزت اهتماماتهم على ثلاث منها يتعلق أولها بالاثر الذي تمارسه ـ او الذي يمكن أن تمارسه ـ تطورات الصراع العربي الاسرائيلي على الاوضاع في البحر المتوسط ، وينصب ثانيه على جيوبولوتكية البحر المتوسط ، او الاستراتيجيات المختلفة فيه . ويدورثالثها حول ارتباط قضايا الطاقة بالصراع في منطقة البحر المتوسط . هذا « ولم تعرف نتائج هده الحلقة الدراسية الا عقب ثلاث سنوات وعلى نطاق ضيق للغاية » على حد قول احدى المجلات البريطانية وفي يونيو ١٩٦٩ عقد « معهد الاطلنطي مؤتمرا في باريس ، لدراسة مستقبل البحر المتوسط واهميته السيسية والاستراتيجية ومصادر الصراع فيه ، وابعاده الاقليمية والدولية . وفي فبراير ١٩٧٠ اسفرت مجموعة ابحاث حول نفس الموضوع ، جرت مناقشتها أيضا في العاصمة الفرنسية عن تقرير بعنوان أوروبا ومشكلة الامن الدولي في البحر المتوسط » . تلك مجرد أمثلة لحلقات دراسية ومؤتمرات حول البحر المتوسط انعقدت في عاصمة اوروبية واحدة ، ويوجد غيرها الكثير من الندوات والمناقشات التي جرت في عواصم أخرى .

ـ عن **الامن القومي العربي** : هناك وقائع التاريخ نحتكم اليها ، وهي تشير الى حقيقة ان شواطيء كل البلاد العربية الواقعة على البحر المتوسط ، كانت ـ مع خلاف في التفاصيل ـ منفذ القوى الاستعمارية اليها بشكل رئيسي . واذا انتقلنا الى التاريخ المعاصر ، فان التدخل الامريكي في لبنان عام ١٩٥٨ يعد تجسيدا واضحا لهذه الحقيقة . ولا تتأتى مواجهة هذه القضية في شموله بشكل موضوعي فقط ، باضافة قطعة بحرية جديدة أو شراء سلاح حديث ـ رغم أهمية هذا وضرورته ـ ولكن يجب أن تكون نقطة البدء هي رؤية استراتيجية لتطورات المنطقة بأبعادها الجيوبولوتيكية والاقتصادية والعسكرية .

ـ أما عن الواقع الدولي الذي نعيشه ، فان تأمله يشير الى أن مسرح الصراع بين الدولتين الاعظم ، قد امتد ليشمل المنطقة الواقعة بين حوض البحر المتوسط وغرب المحيط الهندى . سواء لاهمية الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة التى تتحكم فى الطرق البحرية والممرات الملاحية العالمية ، أو لانها بمثابة حزام لمواقع انتاج واحتياطى هائل من البترول . ومن هنا مثلا اصبحت تطورات أزمة قبرص أ والتسهيلات التى تحصل عليه اساطيل أى من الدولتين الاعظم فى بعض موانى البحر المتوسط ، ذات دلالة ومغزى بالنسبة للصراع بينهما فى ظل الوفاق ، وذات تأثير على موازين القوى بين أطراف هذا الصراع فى نفس الوقت .

تلك مبررات ثلاثة تدعو لاهتمام عربى أكبر بقضايا وتطورات منطقة البحر المتوسط ، الا أنه يوجد الى جانبها ، بل ومن قبلها بعد آخر ، هو الصراع العربى الاسرائيلى . وللجانب الاخر فيه رؤيته لاوضاع المنطقة ، فما هى أبعاد تلك الرؤية ، وما هى محددات وخطوط التصور الاسرائيلى لقضايا هذه المنطقة ؟

اسرائيل والبحر المتوسط .. مداخل ثلاثة :

نستطيع أن نجد فى التصريحات الرسمية الاسرائيلية ، العديد من الافكار والاقتراحات بشأن « التنسيق » و « الاندماج » فى منطقة البحر المتوسط ، حتى لقد ذهب أحد أبرز دارسى السياسة الخارجية الاسرائيلية ، الى أنها تتضمن ما أسماه الاتجاه الموسطى ، فى مواجهة الاتجاهات التى تركز على الموطن الرئيسى للدياسبورا اليهودية ، والتى تتخوف بشدة من الاندماج فى المنطقة . والامثله التى تساق للتدليل على هذا عديدة ، فقد تحدث أبا ايبان وزير الخارجية السابق مرارا عن ضرورة أن يصبح البحر المتوسط « اطارا للتفاعل الحر بين الافكار والمصالح ، لان ثلاث قارات «اوروبا وافريقيا وآسيا » ، وخمس حضارات «اليهودية والمسيحية والصينية والرومانية والاسلامية » تطل عليه » كما دعا بيريز وزير الدفاع الحالى فى أكثر من موضع ، الى تكوين تجمع لدول البحر المتوسط « ليصبح مجتمعا جديدا للتفاهم والحوار » .

وبطبيعة الحال ، فقد حمل ايبان وبيريز وغيرهما فى اطار هذا الطرح الدعائى ، العرب مسئولية عدم تحقيق ذلك « الحلم » ، بسبب اصرارهم على استمرار حالة الحرب مع اسرائيل . ولكن من الملاحظ عقب حرب ١٩٦٧ ، ن اسرائيل أخذت تلقى على الاتحاد السوفييتى جانبا من المسئولية ، وذلك لما حصل عليه أسطوله من تسهيلات فى بعض الموانىء المصرية والسورية والجزائرية ، وركزت تصريحات المسئولين وتعليقات أدوات الاعلام فى اسرائيل ، على أن أهم نتائج حرب يونيو ، هى تزايد الوجود السوفييتى فى البحر المتوسط ، وأن هذا يمثل تهديدا لامن اسرائيل » .

ويعود اهتمام اسرائيل بهذا التطور ، الى أن تزايد الوجود السوفييتى فى البحر المتوسط ، يعنى الاتجاه نحو حالة توازن بين وجود القوتين الاعظم بحريا فى المنطقة ، فى الوقت الذى ازداد فيه تعارض سياستهما تجاه اسرائيل بعد ١٩٦٧ ، وحتى لو قيل بأن الوضع الجديد يكفل لاسرائيل ، وهى فى مركز القوة ، أن تحسم صراعها مع الدول العربية ، بعيدا عن تدخل مباشرمن احدى القوتين الاعظم ، فانه يبقى من الواضح أن هذا الوضع ، يعد بكل المعايير ، أقل ملاءمة لاسرائيل ،من وضع السيطرة الامريكية شبه المنفردة فى البحر المتوسط .

ـ وهكذا يمكن ان تكون العلاقات الاسرائيلية الامريكية أحد المداخل التى تتيح فهم رؤية اسرائيل للتطورات فى منطقة البحر المتوسط ، فالنخبة الاسرائيلية تدرك ان بعض الاسس التى استند اليها الوجود الامريكى فى المنطقة ، قد استهدفت لتحديات متعددة ، نتج بعضها عن تغيرات سياسية فى نظم بعض دول المنطقة وظهر بعضها الاخر نتيجة لتغيرات على المستوى الاقليمى . وهكذا اصبحت القواعد الامريكية ، على امتداد الشاطىء الاوربى للبحر المتوسط وبقربه ، موضع اعتراض أو محل مساومة « فى اليونان بسبب تأييد الحكومة الامريكية لتركيا ، وفى تركيا نظرا لدعم الكونجرس لموقف اليونان ، وفى البرتغال نتيجة لاتجاه النظام الجديد ، وفى أسبانيا ـ فرانكو سعيا للحصول على مقابل سياسى واقتصادى أكبر ، وفى اسبانيا ما بعد فرانكو ربما يصبح وجود

القواعد الامريكية فى ذاته موضع نظر ، وحتى فى ايطاليا توجد معارضة متزايدة ازاء احتمال نقل قواعد امريكية من اليونان اليها .

كذلك فان الازمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسى فى دول جنوب اوروبا ، والتطورات الاخيرة فى حلف الاطلنطى ، تبدو فى اسرائيل كعوامل تزيد من حاجة امريكا للدور الذى يمكن ان تلعبه « اسرائيل قوية » فى المنطقة ، وتجعل بمقدور اسرائيل ، ان تكون شريكا – بغض النظر عن حجمه – يمكن ان يسهم فى تحقيق الاهداف التى فشلت بعض الممارسات السابقة فى تحقيقها ، أو فى معالجة الاهتزاز الذى لحق بافتراضات قامت عليها السياسة الامريكية فى البحر المتوسط ، وبذا تستطيع اسرائيل – وفقا لهذا المنطق – ان تحقق مزيدا من الالتزام الامريكى بها ، والتنسيق الامريكى معها ، فى الوقت الذى يعلن فيه بعض العرب ، ان من بين أهدافهم العمل على فك الارتباط بين الولايات المتحدة واسرائيل .

وليس هذا الاتجاه بجديد فى اسرائيل ، ولكنه يواجه الان ظروفا متغيرة ، ويكفى ان نتذكر ان البحرية الاسرائيلية قد اشتركت فى أكتوبر ١٩٦٩ فى مناورة مع الاسطول السادس شرقى البحر المتوسط ، كان من بين أهدافها التدريب على مهاجمة اهداف بحرية من الجو . وفى مطلع عام ١٩٧٢ ابدت اسرائيل ارتياحا واضحا حينما أعلن عن اتفاق امريكا مع اليونان على اقامة قاعدة للاسطول السادس فى ميناء بيريه ، واعتبر المعلقون العسكريون الاسرائيليون الاتفاق ، دليلا على » رغبة الولايات المتحدة فى تأكيد وتدعيم وجودها بالقرب من احداث الشرق الاوسط » .

اما المدخل الثانى لفهم رؤية اسرائيل للبحر المتوسط ، فيدور حول تحركها اقتصاديا وسياسيا ازاء غرب أوروبا ، وبالذات مع السوق المشتركة ، ليكون البحر المتوسط حلقة وصل بينهما . فمن الناحية الاقتصادية ، نجحت اسرائيل فى مايو الماضى فى التوصل لاتفاق هام مع دول السوق الاوروبية المشتركة ، يكفل للصادرات الاسرائيلية الى أوروبا ، تخفيضات جمركية تصل الى حد الاعفاء التام فى يوليو ١٩٧٧ . ولا يتيح للصادرات الاوروبية الى اسرائيل نفس المعاملة الا عام ١٩٨٩ . ومصلحة اسرائيل فى هذا واضحة بذاتها ، كما يمكن ان يساعد ذلك اسرائيل فى التخفيف من حدة مشكلة عجز ميزان مدفوعاتها ، عن طريق زيادة التصدير ، الذى يوصف بانه أكسير الحياة للاقتصاد الاسرائيلى » ، وبكل ما يرتبه ذلك من اقامة « جسر هام الى الاقتصاد العالمى » ، ومن اضعاف فاعلية المقاطعة العربية ، وربما أيضا التقليل من حجم الاعتماد الاقتصادى على الولايات المتحدة .

ومن الناحية السياسية ، تقدر النخبة الاسرائيلية ان اقامة حوار مع أوروبا الغربية سيساعد فى مواجهة العزلة السياسية ، الى جانب وجود احساس متزايد فى اسرائيل بأهمية الدور الاوربى فى السياسة الدولية . وعلى سبيل المثال ، فقد كتب شلومو اهرونسون فى صحيفة هارتس يقول : « ان اسرائيل قد قدرت أن أوروبا ، بسوقها المشتركة ، قد أصبحت عملاقا سياسيا – عسكريا ، فنيا – ذريا ويعد بيريز أحد واضعى صيغة الاتجاه الاوربى فى اسرائيل والذى ينطلق من ان أوروبا الموحدة يمكن ان تكون بديلا سياسيا واقتصاديا وعسكريا لامريكا » .

– وأخيرا ، فان المدخل الثالث الذى يمكن من خلاله تحليل الرؤية الاسرائيلية للبحر المتوسط ، يدور حول مفهوم الامن ، خاصة وان موقع اسرائيل وخصائصه الجيوبوليتيكية ، يجعلان شاطئها على البحر المتوسط ، أحد الجبهات المحتملة ، والتى يمكن أن تكون مؤثرة فى العمل العسكرى ضدها . ومن هنا كان اهتمامها بدعم سلاح بحريتها فى البحر المتوسط ، وبتطويره باستمرار فى مواجهة أية تحسينات أو اضافات قد تلحق بالاسلحة البحرية العربية . ومن هنا أيضا كان اهتمامها بالتنسيق مع الاسطول السادس الامريكى فى البحر المتوسط . غير أن اسرائيل قد وجهت اهتمامها أيضا فى الفترة الاخيرة لامكانية عمل المقاومة الفلسطينية على هذه الجبهة ، خاصة عقب أن اكدت المعلومات ، أن مجموعات صغيرة من الفدائيين ، قد نفذت بعض عملياتها ، بعد أن جاءت عبر شاطىء البحر المتوسط عملية فندق سافوى الشهيرة مثلا » . وذلك أمر يمكن أن يزداد اللجوء اليه . اذا ما قدر لترتيبات التسوية الجزئية أن تستمر ، بما يترتب على ذلك من التزام بعض الدول بعدم شن أو قيام عمليات عسكرية ضد اسرائيل من اراضيها ، ونظرا لان هذا الوضع يزيد من

احساس عناصر المقاومة بوطأة « الحصار » فيمكن أن يزداد بالتالى لجوء بعضها الى اشكال انتحارية للعمل ، من بينها غارات من البحر ، ربما لا تحقق نجاحا بالمقاييس العسكرية البحتة ، ولكنها اذا ما تتابعت ، يمكن أن تزيد من الشعور النفسى بافتقاد الامن بين سكان موانىء اسرائيل ومدنهـا ومستعمراتها القريبة من البحر المتوسط . ومن هنا كان قرار تكثيف عمل الزوارق الحربية واجهزة الانذار البحرى للحيلولة دون التسلل على امتداد شطىء اسرائيل على البحر المتوسط .

وباستعراض الاعتبارات الثلاثة السـابقة ، وبأخذ مواقف وتصريحات النخبة الاسرائيلية الحاكمة فى الاعتبار ، لا يبدو انها تبالغ فى تقدير أهمية الدور الاوربى على الاقل بالنسبة للحاضر ، وتكتفى باعتباره امكانية مستقبلية اكثر من كونه حقيقة حية ومتكاملة الان . اما فكرة تنمية العلاقات مع أوروبا الغربية لتكون بديلا عن العلاقات مع الولايات المتحدة ، فربما تكون خواطر جالت أو تجول فى أذهان بعضهم ، أو من بين الاهداف التى يمكن التحرك لتحقيق شىء منها فى المستقبل . ولكن الظروف الموضوعية القائمة التى تؤكد تزايد اعتماد اسرائيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا على أمريكا ، لا تجعل من الممكن طرحها كأهداف قابلة للتحقيق بالنسـبة للسـياسـة الاسرائيلية فى المدى القريب .

ويصدق تحفظ مماثل بالنسبة لقضية الامن ، ورغم انها تعد محور الاهتمام فى اسرائيل ، فانه لا يبدو أن القيادة الاسرائيلية قد أدركت وجود خطر جسيم ومؤثر يهدد هذه القضية أو يعرض اسسها للانهيار . وهى مازال ترى انه حين يقع ما يخلق احساسا بافتقاد الامن ، يمكن أن يجىء الرد الاسرائيلى قويا ورادعا ، وذلك كما حدث مثلا فى حالات ضرب مخيمات الفلسطينيين على الشاطىء اللبنانى بعد تصاعد العمليات الفدائية . هذا عن اسرائيل .. فماذا عن العرب ؟

العرب والبحر المتوسط .. ثلاث خطوات :

اذا كان من الملاحظ ندرة الدراسات العلمية المنشورة لدينا حول قضايا البحر المتوسط ، فانه يكون من قبيل التعسف ، افتراض عدم وجود اهتمام سياسى بالبحر المتوسط ، وتطوراته على الجانب العربى . فهناك الجزائر التى دأبت على التحذير من كثافة وجود الاساطيل الحربية للدول الكبرى ، ومن مخاطر ادخال الاسلحة الذرية فى هذه المنطقة ، كما دعت مرارا لاخراج الاساطيل الاجنبية من المنطقة وتحييدها فيما يتعلق بالاسلحة الذريه ، وذلك بهدف تجنب مخاطر حدوث مواجهة بين الدولتين الاعظم . تدفع الجانب الاكبر من ثمنها ، شعوب المنطقة بكل امالها فى التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى . وبرغم هذا ، فقد كان من رأى الرئيس بومدين ، انه اذا ظل الاسطول السادس يلعب دوره فى البحر المتوسط ، فان الجزائر لن تكتفى بالموافقة على وجـود الاسطول السوفييتى ، وانما ستدعو لزيادة وجوده لخلق حالة من التوازن فى المنطقة . ولم يقتصر مثل هذا الاهتمام على الجزائر . بل شاركتها فيه بدرجات متباينة دول عربية أخرى ، الا أن حدة الخلافات بين بعض الدول العربية الواقعة على شاطىء البحر المتوسط ، كانت بمثابة أحد عوامل التقليل من وزن العرب فى المنطقة .

– هناك اولا حاجه لتنسيق الجهود ، حماية للامن القومى العربى فى البحر المتوسط . ذلك أن افتقاد هذا التنسيق . يضعف الموقف العربى فى مواجهة اسرائيل بالضرورة . وعلى النقيض من هذا مثلا ، فان الاتفاق بين مصر وليبيا قبيل حرب أكتوبر على استخدام البحريه المصرية لميناء طبرق الليبى ، قد أتاح عمقا استراتيجيا . وكفل للجهد العسكرى العربى قدرا أكبر من حريه الحركه . وربما يكون بالامكان مستقبلا . وبعد تحقيق عدة خطوات للتنسيق بين بعض الدول العربية على أساس ثنائى أو ثلاثى ، ان تتكون قياده بحرية عربية مشتركة فى البحر المتوسط ، تضع الخطط ، التى تكفل الامن العربى على امتداد هذا البحر ، وتشرف على تنفيذها ومتابعتها .

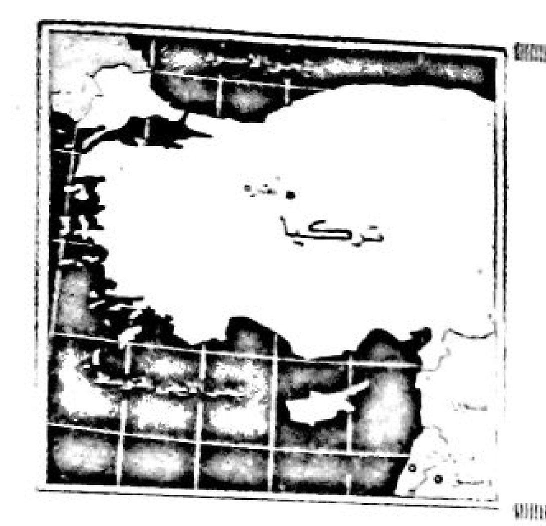
اما أن تكون صورة الاوضاع العربية على امتداد البحر المتوسط على ما هى عليه الان ، فهذا ما لا يمكن تصور استمراره أو قبوله .. المغرب والجزائر فى أقصى الغرب طرفان فى مواجهة مسلحة ، وسياسة للمحاور تأخذ فى التشكل تجمع بين الجزائر وليبيا فى جانب ، والمغرب وتونس وموريتانيا فى جانب اخر ، ومصر وليبيا طرفان

فى تناقضات سياسية وحملات اعلامية ، احيانا ما تتطرق الى مسألة وجود الاساطيل البحرية للدول الكبرى بالقرب من شواطئهما ، ولبنان وأوضاعه على ما شهدناه عبر أشهر عشرة ، من حرب أهلية مريرة ، كانت ولا شك مسرحا لعديد من مظاهر التدخل من أطراف اقليمية ودولية مختلفة . الا تثير تلك الصورة الانزعاج أو لا تدعو وتلح فى دعوتها لنقاش عربى علمى وعميق حول مفهوم الامن القومى العربى ، وذلك حتى يدخل العرب ميدان الحوار مع من يريدون التحاور معه ، أو ساحة المواجهة مع من يجب أن يتصدوا له ، وهم يملكون حدا معقولا من التصور الاستراتيجى لامكانياتهم وحدود حركتهم .

— وهناك **ثانيا** حاجة لتفاهم هو فى جوهره سياسى بين الدول العربية التى تقع على شاطىء البحر المتوسط ، حول قضية آخذت تشغل الاهتمام العالمى بوضوح عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، الا وهى تلك المتعلقة بوجود الاساطيل الاجنبية للدول الكبرى بقرب الشواطىء العربية على هذا البحر ، وخصوصا فيما يتعلق بالتسهيلات التى تمنح لهذه الاساطيل ، على ضوء المواقف التى تتخذها الدول المالكة لها ، ازاء الصراع العربى الاسرائيلى ، وتجاه ممارسة الدول العربية لحقوقها فى استثمار مواردها القومية ، أو استخدام هذه الموارد كسلاح سياسى لتحقيق أهداف النضال العربى .

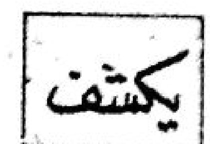
— وهناك **ثالثا** حاجة لمعالجة مسألة الحوار العربى الاوربى ، على ضوء مزيد من الاعتبارات العلمية والعملية . وفى هذا الصدد مثلا ، لعلنا نحتاج الى حوار عربى — عربى قبل ان نقفز عبر المتوسط للحوار مع أوروبا ، نحدد فيه أهدافنا بدقة ، وما نحتاجه من تأييد أوربا لقضايانا ، وبذا نحدد المضمون السياسى للحوار ، حتى لا يكون بمثابة قنوات تكفل لاوروبا البترول وفوائضه من الدولارات وتساعد فى حل مشكلاتها الاقتصادية ، دون أن يعود علينا سياسيا بمردود مقنع . ونحتاج قبل هذا الى نظرة واقعية لوزن أوروبا الغربية فى عالم اليوم ، وطبيعة علاقتها بكل من الولايات المتحدة واسرائيل ، وأهداف المفاوض الاوربى فى الحوار مع العرب . ثم لعلنا نحتاج أيضا لمخاطبة الشعوب والرأى العام والقوى السياسية المنظمة فى أوروبا ، الى جانب الحوار مع الحكومات وصانعى القرارات . ومن واقع تلك المخاطبة والدراسة يمكن تحليل التغيرات التى تحدث فى أوروبا الان والاتجاهات التى تتنازعها ثم مستقبلها . واذا كان باستطاعتنا من قبل أن نستفيد من الموقف الفرنسى بدرجة أكبر ، فمازال بمقدورنا فى الحاضر والمستقبل . أن نستثمر الاتجاهات الاستقلالية فى أوروبا على نحو ايجابى . اذا ما اخترنا الوسائل الصحيحة والفعالة ■





التطـــورات الجـــديـدة فى السـياسة الخارجيـة التركية

كمال المنوفى



يكشف تتبع السـياسـة الخـارجية التركية، خلال العقد المنصرم، عن حقيقة جوهرية مفادها ان هذه السياسة لم تعد توضع وفق مبدأ « احـادية المنفـذ » أى الارتبـاط بالمعسكر الغربى فحسب، مثلما كانت الحـال طوال الخمسينات بل باتت تصاغ على هـدى مبدأ « تعدد المنافذ » فقد ادرك القادة الاتراك، لاسيما على ضوء الموقف الامريكى من الازمة القبرصية فى أوائل الستينات أن المصالح القومية التركية أضحت تستوجب تجاوز دائرة التحالف الغربى، الى تطوير علاقات تركيا ببقية دول العالم ولازالت هذه النظرة الانفتاحية تحكم النشـاط الخارجي التركى. ففى حديثه لصحيفة حريات، بتاريخ ٣-١-١٩٧٦. ذكر سليمان ديميريل، رئيس الحكومة الائتلافية الحالية، مايلى « ان بلادى تفضل اتباع سياسة خارجية متعـددة الجوانب، بدلا من أن تكون معتمدة على العلاقات مع دولة واحدة. اننا نتبع سياسة ترمى الى تحقيق مصالح تركيا أينما وجدت .... ».

ولاشك ان هذه السياسة الخارجية التركية الجديدة، تقف وراءها عوامل مختلفة بعضها داخلى يتصل بالواقع التركى ذاته، وبعضـها خارجى يتعلق بالنظام الدولى الراهن.

وفى صدد العوامل الداخلية يلاحظ أن ثمة تغيرا طرأ على الحياة السياسية يدل على ذلك تعدد الاحزاب السياسية المتنافسة على السلطة بعد أن كانت هذه الاخيرة حكرا على حزب واحد طوال الخمسينات وتزايد تأثير قوى المعارضة، بما فيها قوى المعارضة اليسارية.

ومن ناحية أخرى، عانت تركيا ومـاتزال تعانى، من تدهور فى اوضـاعها الاقتصادية. ففى ١٦٦٨ ارتفع الرقم القياسى للاسعار بنسبه ٤٠ فى المائة عما كان عليه فى أوائل الستينات ومنذ ١٩٧١ بلغ معدل التضخم ٢٥فى المائة سنويا فى المتوسط، كما ازدادت معدلات البطالة بحيث وصل عدد العمال المتعطلين الى مليونى شخص فى العام الماضى. كذلك سجل الميزان التجارى فى اغسطس الماضى، عجزا قيمته ٣ر٢ بليون دولار وهو أكبر عجز عرفه تاريخ التجارة الخارجية التركية. وعلى ضوء هذه الاوضاع الاقتصادية المتدهورة، رأت القيادات الحاكمة، ضرورة تطوير علاقات تركيا الاقتصادية بمختلف دول العالم، كيمـا يتسنى لها الحصول على المزيد من المعونات المالية والغنية وتنويع الاسواق امام صـادراتها وفتح أبواب العمل امام الايدى العاملة المتعطلة. وفيما يتعلق بالنظام الدولى، يلاحظ انه دخل مرحلة جديدة بعد أزمة الصواريخ الكوبيـة، توامهـا الانتقال من وضع الحـرب الباردة الى وضـع الانفراج فى العلاقات بين الكتلتين السـوفيتية والامريكية. وفى ظل هذا الانفراج تتمتع الدول الداخلة فى نطاق أى من الكتلتين بمزيد من حرية الحركة. ومعنى هذا أن النخبة الحاكمة التركية أصبحت بفضل التغير فى النظام الدولى، أكثر قدرة على المضى فى تنفيذ السياسة الخارجيـة المتعددة المنافذ.

تركيا والولايات المتحدة : ازمة ثقة :

شهدت السنوات العشر الماضية نوعا مـن

الخلخلة فى التحالف الامريكى التركى بعد فترة وئام وتلاق كاملين ، امتدت اجمالا منذ أواخر الاربعينات وحتى أواخر الخمسينات . وقد حدثت هذه الخلخلة تحت تأثير عوامل ثلاثة : الازمة القبرصية وقضية الحظر على زراعة الافيون ، ثم سلوك الامريكيين العاملين فى تركيا .

اولا : الازمه القبرصيه : عقب نشوب هذه الازمه فى اواخر ١٩٦٣ ، باتالراى العام التركى على اقتناع تام ، بان الولايات المتحدة لن تقف بالضرورة الى جانب تركيا فى القضايا الحيوية بالنسبة لها . فقد ارتاع الاتراك على اثر الرسالة الشديدة اللهجة التى بعث الرئيس الامـريكى الاسبق جونسون فى عام ١٩٦٤ الىرئيس الوزراء التركى انذاك عصمت اينونو ، يحذر فيها تركيا من مغبة التدخل فى الجزيرة ويهددها بفرض عقوبات عليها ، قد تصل الى حد تدخل الاسطول السادس .

واشتدت كراهية الاتراك ، على الصعيدين الرسمى والشعبى للولايات المتحدة بسبب سلوكها حيال التطورات الاخيرة للازمة القبرصية فـى ١٩٧٤ . ذلك ان مشاعر الارتياح التى تولدتلديهم بسـبب عـدم اعتراض الحكومة الامريكية على التدخل العسكرى التركى فى الجزيرة سرعان ما تبددت على اثر قرار الكونجرسالامريكى بوقف ارسال المعونات العسكرية الى تركيا » . واذا كان الكونجرس قد اتخذ هذا القرار فى اطار سعيه نحو استعادة دوره فى عملية صنع قرارات السياسة الخارجية وهو الدور الذى تقلص ازاء تعاظم نفوذ وزير الخارجية هنرى كيسنجر ، الا انه ، اى القرار ، أثار ردود فعل قوية فى مختلف الاوساط التركية ، خاصة وانتركيا كانت تحصل على معظم سلاحها منالولايات المتحدة ،واحتلت المرتبةالثانية بعد فيتنام الجنوبية داخل قائمة الدول النامية المتلقية للدعم العسكرى الامريكى .

ولعل ابرز ردود الفعل هذه ، ما تعلق منها بالوجود العسكرى الامريكى فى تركيا من ناحية ، ووضع استراتيجية لتصنيع الســلاح من ناحية أخرى .

١ ـ بالنسبة للوجود العسكرى الامريكى : أعلنت الحكومة التركية فى يونيو من العام الماضى ، ان تركيا لا تعتبر نفسها مرتبطة بأية اتفاقيات أو مواثيق عسكرية مع الولايات المتحدة .. كمـا أعلنت فى يوليو اغلاق كافة القواعد العسكرية الامريكية فى تركيا ، وعددها عشرون قاعدة مع وضعها تحت ادارة القوات المسلحة التركية .

وفى ردها على هذه التهديدات والاجراءات ، انطلقت الحكومة الامريكية من مبدأين : أولهما الحفاظ على هيبة ومكانة الولايات المتحـدة باعتبارها دولة كبرى ترفض الخضوع لضغوط حلفائها الصغار . وبهذا المعنى تحدث هنـرى كيسنجر أمام مجلس الشئون الدولية والغرفة التجارية بمدينة اتلنتا بولاية جورجيا فى ٢٢ ـ ٦ ـ ١٩٧٥ حين قال « ... ان حلفاء أمريكا لا يصنعون لها جميلا ببقائهم فى تحالف معها .. ان أى حليف يتغير ادراكه لمصلحته القومية ، سوف يجدنا على استعداد لانهاء علاقاتنا التعاهدية أو تعديلها بالقدر الذى يتواءم مع مصالحه .. ان أى حليف لا يمكنه أن يضغط علينا من خلال التهديد بقطع علاقاته معنا .. اننا نرفض الدعوى القائلة بان أمن أى حليف أهم بالنسبة لنا مما هو بالنسبة له » . وثانيهما الحـرص على اسـتمرار وجود تركيا فى التحالف الغربى ، نظرا لاهميتهـا الاستراتيجية بالنسبة للامن الجماعى الغربى . وفى هذا الخصوص ، بذل كل من فورد ، وكيسنجر جهودا مكثفة من أجل حمل الكونجرس على الغاء قرار حظر شحنات السلاح الى تركيا .

٢ ـ فيما يتعلق بتصنيع السلاح أعلنت وزارة الدفاع التركية فى ١٧ أغسطس ١٩٧٥ عما أسمته باستراتيجية جديدة لتطوير صناعة الاسلحة . وشاركتها فى أعدادها منظمة الدولة للتخطيط . وتقضى هذه الاستراتيجية ، ببقاء مصانع الاسلحة الموجـودة بالفعـل ، والتى تملكها الدولة ، مع التوسيع فيها ، وقيام الشركات المحلية الخاصة بتصنيع المعدات الالكترونية التى يحتـاجها الجيش ، وأخيرا انشاء شركة لصناعة السلاح تخضع لاشراف وزارة الدفاع وتتعاون مـع الشركات الاجنبية والمحلية ، وتمول عملياتها عن طريق الاعتمادات التى تقدمها الدولة ، والقروض المحليه والاجنبية .

وتضمنت الاستراتيجية قائمة بالمشاريع التى ينبغى ان تكون لها الاولوية ، من بينها : صناعة

الدبابات والتجهيزات الالكترونية ، والطائرات المقاتلة ، وطائرات الهليوكبتر ، والصواريخ والصواريخ الموجهة ، والسفن الحربية ، وسفن الامداد .

وتجدر الاشارة الى أن الاستراتيجية المذكورة لم توضح بالتفصيل كيفية تمويل هذه المشروعات . الا أن هناك تقارير تفيد أن تركيا سوف تسعى للحصول على معونات مالية من الدول الصديقة ، وهي الدول التي توصلت تركيا معها بالفعل الى اتفاقية تعاون بخصوص هذا الموضوع .

ثانيا : قضية حظر زراعة الافيون : كانت لهذه القضية انعكاساتها السلبية على العلاقات بين البلدين . فمنذ منتصف الستينات ، طلبت الحكومة الامريكية من تركيا ، وهي تعتبر مصدر حوالى ٨٠ في المائة من الافيون الذى يتعاطاه الامريكيون ، فرض الحظر على زراعته . وانطلقت في طلبها هذا من اعتبارات الصداقة والتحالف . وبرغم تعاطف سليمان ديميريل ، رئيس الوزراء التركى ، مع المطلب الامريكى ، الا أنه خشى من عواقب اتخاذ مثل هذا الاجراء . فهو من ناحية ، لابد أن يؤدى الى حرمان مئات الالاف من الفلاحين والمزارعين من أى مصدر للدخل . وهو من ناحية أخرى ، كفيل باثارة العناصر اليسارية والوطنية ، بدعوى انطوائه على خرق السيادة القومية .

وعلى أية حال ، اشار بعض المستشارين الاتراك على ديميريل أن يطلب من الحكومة الامريكية كميات ضخمة من المعونات والقروض ، لقاء تلبية طلبها . وأقدم ديميريل فعلا على تخفيض عدد المقاطعات التى يزرع فيها نبات الافيون من ٢١ مقاطعة الى ٧ مقاطعات في ١٩٧٠ ، ثم الى ٤ مقاطعات في أوائل ١٩٧١ . وكان نهاد ايريم ، الذى خلف ديميريل فى رئاسة الوزارة فى مارس ١٩٧١ ، اكثر ثورية فى صدد تحريم زراعة الافيون ، اذ اصدر قرارا فى يوليو من العام المذكور ، يقضى بحظر زراعته حظرا كاملا . وبرغم الاعتبارات الانسانية التى ساقها ايريم تبريرا لهذا القرار ، الا انه لفت انتباه المسئولين الامريكيين الى ضرورة تقديم تعويضات ضخمة لتركيا ، والا بات من المحتمل أن تقدم أية حكومة تركية على اطلاق زراعته فى المستقبل . وقد وافقت الحكومة الامريكية فعلا على دفع تعويض قدره ٧ر٨٣٥ مليون دولار ، على أن يتم تسديده على دفعات خلال عامين .

بيد انه كان بمقدور واشنطن ان تبرم اتفاقية حظر مع تركيا ، لو انها وافقت على دفع تعويض اكبر . الا أنها لم تكن جادة فى التوصل الى حل نهائى ودائم . وهكذا قرر ايجفيت ، بعد توليه رئاسة الوزارة فى أواخر ١٩٧٣ ، رفع الحظر واستئناف زراعة الافيون ، مما كان له اثره السىء على العلاقات الامريكية التركية .

ثالثا : سلوك الامريكيين العاملين فى تركيا : تألف الامريكيون الموجودون فى تركيا من مجموعتين : مجموعة الضباط والجنود العاملين فى القواعد الامريكية . ثم مجموعة المدنيين الذين استقدمتهم الحكومة التركية للافادة بخبراتهم فى مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية . وقد منحت تركيا لهؤلاء الامريكيين ، امتيازات وحصانات خاصة . الا أن سلوكهم اثار غضب وحنق الاتراك ، وولد فى نفوسهم شعورا بالعداوة تجاه الولايات المتحدة . فقد اتوا من اعمال العربدة ما لا يتفق والاطار الثقافى للمجتمع التركى ودرجوا على التعامل مع أفراد الشعب من منطلق السمو والترفع والغطرسة . وانتهجوا أسلوب حياة شبه استيطانى نأى بهم عن الواقع المحلى .

نظرة تركية جديدة للاحلاف

رغبة فى تامين تركيا ضد اية تهديدات سوفيتية محتملة ، رأى الزعماء الاتراك ، ضرورة الانضمام الى الاحلاف الغربية وبالذات حلفى الناتو والسنتو ، التى تكونت فى اطار استراتيجية حصر النفوذ الشيوعى السوفييتى .

والواقع ان الكثير من دواعى تكوين هذه الاحلاف ، قد تبدد مع التطور الهائل فى انتاج الاسلحة النووية والاستراتيجية ، ومع الانفراج فى العلاقات بين القوى الشيوعية والقوى الرأسمالية . وعليه تضاءلت أهمية حلفى الناتو والسنتو بالنسبة لتركيا ، اذ لم يعد أى منها جهازا

دفاعيا لابد منه لضمان أمنها وسلامتها الاقليمية . بل لقد اهتز الدافع الذى حدا بها الى الانضمام اليها ، مع حدوث التقارب بينها وبين الاتحاد السوفييتي ولهذا راح الاتراك يتساءلون عن جدوى البقاء في هذه الاحلاف ، خاصة وانها لم تقدم لهم المؤازرة التى توقعوها فى قضية قبرص . واذا كان الرأى العام التركى قد وصل الى حد المطالبة بالانسحاب من تلك الاحلاف ، فان القيادة السياسية مازالت تتردد في اتخاذ قرار بهذا المعنى ، خشية ان يترتب عليه تدمير علاقات تركيا بالدول الغربية ، وهذا أمر لاتريده ولا تتمناه ، بل وتحرص على عدم الانزلاق اليه .

علاقات متازمة مع اليونان :

تتمتع الدولتان بعضوية حلف الناتو ، الا أن هذه الرابطة التحالفية لم تمنع من نشوب خلافات حادة بينهما ، فرضت نوعا من الركود على علاقاتهما المتبادلة . وتتعلق هذه الخلافات أساسا بالقضية القبرصية والحقوق الاقليمية فى بحر ايجة .

بالنسبة للقضية القبرصية ، تجدر الاشارة الى انه منذ عام ١٩٦٣ عانى القبارصة الاتراك من حرمان اقتصادى وظلم واضطهاد بل وتعرض كثير منهم للقتل . وبرغم انشغال الحكومات التركية المتعاقبة بتحسين اوضاعهم فانه لم يتم التوصل الى حل شاف . ففى داخل الامم المتحدة ، لم تسفر الجهود الدبلوماسية عن قرارات مرضية ما عدا القرار الخاص بتشكيل قوة الامم المتحدة فى قبرص . والتى انيطت بها مهمة حماية ارواح وممتلكات القبارصة الاتراك . كما أخفقت المباحثات التى أجريت بين زعماء القبارصة الاتراك وزعماء القبارصة اليونانيين فى التوصل الى أية نتيجة .

ولهذا فانه على اثر وقوع الانقلاب العسكرى الذى دبره النظام الديكتاتورى السابق فى اليونان للاطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ، وجدت تركيا الفرصة مواتية للتدخل عسكريا فى الجزيرة ، بهدف تحسين احوال القبارصة الاتراك ، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم ، ونجحت القوات التركية فى السيطرة على قرابة ٤٠ فى المائة من الجزيرة . واقامت على هذا الجزء ما سمى بالدولة التركية الاتحادية القبرصية .

— اما فيما يتعلق بالحقوق الاقليمية فى بحر ايجة ، فقد تبادلت الدولتان الاتهامات حول حقوق التنقيب عن البترول وتحديد المياه الاقليمية فى هذا البحر ، ومسألة الرقابة على الفضاء الجوى الذى يعلوه ، وحتى الان ما تزال المنازعات حول هذه الموضوعات مثارة دون حل .

التقارب التركى الى العملاقين الشيوعيين :

على ضوء السلوك الامريكى حيال الازمة القبرصية ، وعلى ضوء الاتجاه نحو الانفراج الدولى ، تطلعت الحكومة التركية الى تنشيط علاقتها بالاتحاد السوفييتي . وقد لاقت هذه الرغبة ترحيبا من قبل الزعماء السوفييت . وعليه بدأت موسكو وانقرة تتبادلان الزيارات على أعلى المستويات بهدف تحطيم حواجز الشك ، وتهيئة المناخ الملائم لتنمية العلاقات بينهما . ففى مطلع عام ١٩٦٥ قام بودجورنى بزيارة لتركيا ، ثم تلتها زيارة كوسيجين فى ديسمبر ١٩٦٦ . ورد ديميريل الزيارة فى ديسمبر ١٩٦٧ ، ثم تلتها زيارة جوت سوناى فى نوفمبر ١٩٦٩ . وقد واكب هذه الزيارات المتبادلة ، اتساع حجم التعاون بين البلدين ، لاسيما فى الميدان الاقتصادى . ولعل أبرز العلامات فى هذا الخصوص مصنع الحديد والصلب الذى بناه الاتحاد السوفييتي فى الاسكندرونة ، وافتتحه كوسيجين فى ديسمبر الماضى ، اذ يعد أضخم مشروع سوفييتي خارج دول حلف وارسو .

ومنذ ١٩٦٥ بدأ القادة الاتراك يفكرون جديا فى الاعتراف بالصين الشعبية ، ادراكا منهم بأن هذه الخطوة لا معدى عنها لتحقيق التقارب الصينى — التركى . ويذكر أن الحكومة الباكستانية عرضت انذاك أن تضطلع بدور الوسيط بين أنقرة وبكين لتمهيد السبيل أمام تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما .

بيد أن الحكومة التركية أرجأت عملية الاعتراف

الى حين ، استجابة للضغط الامريكى من جانب ، وخوفا من ان يصبح الاعتراف عقبة امام التقارب السوفييتى ـ التركى المنشود من جانب آخر . الا أن عدم الاعتراف هذا ، لم يحل دون تعاون البلدين فى المجال الاقتصادى . ولا ادل على ذلك من الصفقات التجارية التى تمت بينهما فى أواخر الستينات واهمها صفقات القطن التركى للصين فى عام ١٩٦٨ .

وعلى أية حال ، فانه بعد اقدام الولايات المتحدة نفسها وغيرها من الدول الاعضاء فى الناتو ، على الاعتراف بالصين ، لم يعد ثمة ما يثنى تركيا عن اتيان خطوة مماثلة وهذا ما فعلته حكومة نهاد ايريم فى شهورها الاولى . اذ أصدرت تصريحا رسميا تضمن اعتراف تركيا بجمهورية الصين الشعبية .

العلاقات التركية العربية

منذ منتصف الستينات راح القادة الاتراك يفصحون عن رغبتهم فى تنمية العلاقات العربية ـ التركية ، بعد مرحلة ركود شبه تام استغرقت حوالى خمسة عشر عاما . ففى ٢ ـ ١ ـ ١٩٦٥ اعرب وزير الخارجية التركى آنذاك ، فريدون أركن ، أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة للبرلمان ، أعرب عن « ضرورة سعى تركيا نحو توثيق علاقاتها بالبلدان العربية ، وتنظيف هذه العلاقات مما علق بها من شوائب » . وفى ٣ ـ ١١ ـ ١٩٦٥ ، ذكر سليمان ديميريل فى حديثه أمام البرلمان ما يلى « سيكون من بين اهدافنا الرئيسية ، العمل على بناء صداقة حقيقية مع الدول العربية فى الشرق الاوسط والمغرب العربى ، وتطوير التعاون المثمر معها فى كافة الميادين » .

وانطلاقا من هذه الرغبة ، بدات الحكومة التركية اتصالاتها مع الحكومات العربية لاطلاع المسئولين العرب على حقيقة النوايا التركية الجديدة ، وتمهيد الطريق امام عودة العلاقات الطبيعية بين الاتراك والعرب .

وقد كانت لهذه الاتصالات نتائجها الايجابية ، اذ تبادلت تركيا والدول العربية التمثيل الدبلوماسى على أعلى مستوى . وسجل التبادل التجارى بين الجانبين نموا مطردا . فقد ارتفعت قيمة صادرات تركيا الى الدول العربية من ٢٦ مليون دولار فى ١٩٦٦ الى ٤٦ر٤١١ مليون دولار فى ١٩٧٠ . وارتفعت قيمة وارداتها من ٣ر٤٣ مليون دولار ، الى ٢٩٤ر٥٥ مليون دولار خلال نفس الفترة . وبالمقابل تقلص حجم التبادل التجارى بين تركيا واسرائيل . فقد انخفضت قيمة الصادرات التركية الى اسرائيل من ١ر١٠ ملايين دولار فى ١٩٦٠ الى ٢ر٧٠٨ مليون دولار فى ١٩٧٠ . وهبطت قيمة وارداتها من ٦ر٧ ملايين دولار الى ٦٢٩ر١ مليون دولار خلال الفترة المذكورة

واهم من هذا كله ، اتجاه تركيا الى تأييد وجهة النظر العربية فى أزمة الشرق الاوسط ، اذ أعلنت رفضها لسياسة اسرائيل التوسعية ، وطالبت بضرورة انسحابها الكامل من الاراضى العربية التى احتلتها نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧ ، ودعت الى وجوب ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، باعتبارها قضية شعب له حقوقه القومية .

وفى صدد تحديد الدوافع الكامنه وراء هذا الاتجاه التركى الجديد ، يلاحظ ان القيادة التى وصلت الى السلطة على اثر فوز حزب العدالة فى انتخابات ١٩٦٥ ، ابتغت كسب تأييد الدول العربية لموقف بلادها فى قضية قبرص ، خاصة وأن تركيا واجهت عزلة دبلوماسية عند عرض القضية على الامم المتحدة فى دورتها العشرين . كما تطلعت هذه القيادة الى نيل ثقة ومؤازرة الجماهير التركية التى تربطها بالعالم العربى وشائج روحية متينة ، مصدرها الدين الاسلامى . كذلك أرادت تركيا ، من خلال تقاربها مع الدول العربية ، الحصول على المعونات والقروض ، وفتح أسواق العمل أمام العمال الاتراك المتعطلين . ولعل الاتفاقية التركية ـ الليبية المبرمة فى يناير من العام الماضى خير شاهد على ذلك ، اذ نصت على انشاء بنك استثمار تركى ـ ليبى ، وارسال ٦٠ الف عامل تركى للعمل فى ليبيا ، واقامة مصانع مشتركة للاسلحة .

وفضلا عن كل ماسبق ، تأكد للمسئولين الاتراك ، نزعة اسرائيل التوسعية بعد حرب يونيو ، بحيث لم يعد يخالجهم شك فى نزوعها الى ان تصبح « الدولة القائد » داخل نظام الشرق الاوسط . . وهذا امر لاتقره تركيا ، سواء بالنسبة لاسرائيل ،

او بالنسبة لغيرها من الدول المكونة لهذاالنظام.

نظرة مستقبلية : السياسة الخارجية التركية بفرض عدم تحول النظام التركى الى نظام شيوعى ، واستمرار الحاجة الى المعونات الخارجية ، وبقاء النظام الدولي الراهن على حاله،بفرض هذا كله ، يمكن ان نتصور الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية على الوجه التالى :

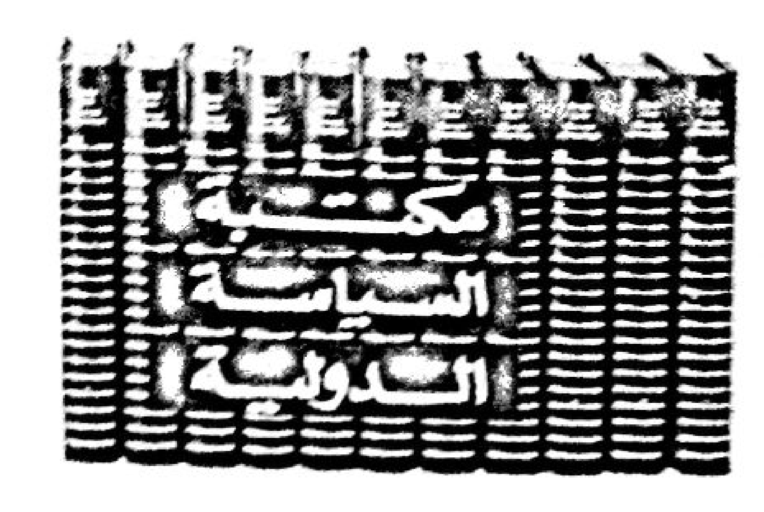
فمن جهه ، سوفتحاول تركيا من جانبها الابقاء على التحالف الامريكى ــ التركى.حتى تجنب نفسها امكانية الخضوع للنفوذ السوفيتى ، وحتى تستمر فى حصولها على المعونات والخبرات الفنية والتعليمية الامريكية . الا ان نجاح محاولات تركيا فى هذا الخصوص . سوف يتوقف على طبيعة التصور الامريكى لاهمية بقاء التحالف المذكور .. ويمكن القول بأن الولايات المتحدة لن تستغنى عن تركيا فى حماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية فى الشرق الاوسط ، وضمان حماية افضل لاسرائيل ، وتدعيم علاقاتها بالدول الاسلامية . بل ان الولايات المتحدة تخشى من تزايد النفوذ السوفيتى فى منطقة الشرق الاوسط ، اذا ما اصبحت تركيا دولة محايدة ، او اتجهت الى الارتباط بالمعسكر الاشتراكى .

بيد ان العلاقات الامريكية ــ التركية ، اذا كان لها ان تستمر على اساس المصلحة المتبادلة ، فلابد ان تنبنى على الاعتراف بحقائق ومبادىء وتصورات معينة : فالاتراك يقدرون المساعدة الامريكية التى تجاوزت اربعة ملايين من الدولارات. الا انهم لا يعدون تلك المساعدة نوعا من الاحسان بل استثمارا امريكيا يرمى ، بالدرجة الاولى ، الى خدمة الامن القومى الامريكى . كما ان الشعور السائد فى تركيا على الصعيدين الشعبى والرسمى، هو ان «امريكا تحتاج الى تركيا مثلما تحتاج تركيا الى امريكا » . كذلك لابد من تخلى المسئولين الامريكيين عن نزعات الاستعلاء ، لان القوة القومية تقتضى ان تدار العلاقات بين البلدين على اساس من الندية .

ومن جهة اخرى ، سوفيظل للقضية القبرصية صداها فى العالم ، وسوف نظل مثار خلاف بين تركيا واليونان ، خاصة وانه لا يتوقع ان توافق الحكومة الحالية بزعامة ديميريل على تقديم تنازلات لليونانيين ، لان اثنين من الاحزاب الاربعة المكونة لهذه الحكومة ــ وهما حزب الشعب الجمهورى وحزب الخلاص الاسلامى ــ يهددان بالانسحاب اذا وافق ديميريل على ذلك . ولايستبعد ان تندلع بين تركيا واليونان حرب محدودة ، سواء بخصوص قبرص ، او الحقوق الاقليمية فى بحر ايجه ، او كليهما . كذلك يحتمل ان تتجه تركيا الى مراجعة علاقاتها بالناتو ، وفى هذا الصدد ، وانطلاقا من عوامل عديدة ، يمكن ان تقرر الانسحاب كلية من النظام الدفاعى الناتو ، دون ان يعنى هذا انجذابها تلقائيا نحو الكتلة الشيوعية . وقد يشجعها على اتخاذ هذه الخطوة ، ان دولا غيرها فعلت ذلك دون ان يلحقها اذى : فرنسا فى عهد ديجول ، واليونان عقب الغزو التركى لقبرص فى منتصف عام ١٩٧٤ ...

ومن المحتمل ايضا ان تسعى تركيا الى الاحتفاظ بعلاقات اوثق مع الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية ، رغبة فى الحصول على المساعدات الاقتصادية التى تحتاج اليها بشدة . الا انه لايحتمل ان توافق تركيا على اية التزامات سياسية تنطوى على خطر الخضوع للنفوذ السوفيتى . كما يتوقع ان تصبح علاقاتها بالصين الشعبية اكثر قوة ، لاسيما اذا ماتحررت من السيطرة الامريكية ، وتجنب الانزلاق الى دائرة النفوذ السوفيتى .

واخيرا من المتوقع ان تنشد تركيا مزيدا من التقارب مع الدول العربية ، وان تظل متمسكة بموقفها المؤيد للعرب فى صراعهم مع اسرائيل ، فهى من ناحية حريصة على استمرار التأييد السياسى العربى لتصرفاتها فى قبرص ، وهى ترنو بالذات الى الحصول على اعتراف الدول العربية بالدولة التركية التى قامت فى الجزيرة . [ويذكر ان السعودية وليبيا اعترفتا بتلك الدولة فى اوائل اغسطس الماضى] .ومن ناحية اخرى ، تريد تركيا الحصول على قروض ومنح من الدول العربية البترولية ، وذلك لملء الفراغ الذى سوف ينشأ مع انخفاض حجم المعونة الامريكية ، كما انها تود فتح ابواب العمل امام العمال المتعطلين الذين يتزايد عددهم باستمرار . ولعله بمقدور الدول العربية ، من خلال اعمال سلاح الاغراء المادى، ان تمارس مزيدا من الضغط على تركيا ، كى تقطع علاقاتها باسرائيل ■



قضـــية الحظـــر العـــــربى للبـــترول

— Dr. ABRAHIM SHIHATA.
— THE CASE FOR ARAB OIL EMBARGO
— THE INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES.

كانت للحظر العربى للبترول أصداء واسعة ، لازالت تتردد حتى الان ، باعتباره نموذجا يقتدى به لتعامل الدول النامية مع العالم اجمع . وفى نفس الوقت ، تعرض لحملة نقد شديدة ابان تطبيقه فى ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، من جانب الدول الغربية ، وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية وهولندا . بحسبانه سلاحا من اسلحة الابتزاز الاقتصادى ، التى يتعين الرد عليها بشدة ، ولو باستخدام القوة ! .

ويتصدى الدكتور ابراهيم شحاته فى كتابه « قضية الحظر العربى للبترول » . لهذا الاتهام ، مفندا اياه بالمعايير القانونية ، وبتقديم السوابق التاريخية فى هذا الصدد ، مستقاة من العرف الدولى ، كما أن هذه الاجراءات العربية جاءت نتيجة منطقية لفشل بعض الحكومات فى الالتزام بحيادها فى فترة ما بعد حرب اكتوبر ، واهم وابرز الاسباب ، هو عدم شرعية الوجود الاسرائيلى فى الاراضى المصرية السورية . مما استوجب هذا الاجراء .

لقد كانت هناك حقيقتان اساسيتان تحكمان علاقة الدول العربية المنتجة للبترول بالدول الغربية المستهلكة له ، اولاهما استمرار الانتاج لمواجهة اشباع مطالب المجموعة الثانية ، اما الحقيقة الثانية فهى الجحود والتجاهل المستمر للمصالح الاساسية للدول العربية من جانب الدول الغربية ، على الرغم من تدهور القيمة النقدية للعائدات ، وعدم توافر القدرة على الامتصاص من جانب اقتصاديات الدول العربية » بل أن التأييد الاقتصادى والدبلوماسى والعسكرى من جانب الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية ، كان عاملا أساسيا فى استمرار التوسع الاقليمى الاسرائيلى على حساب الدول العربية . ومن هنا كانت حتمية اللجوء الى الاستخدام الاقتصادى العقلى لانتاج البترول ، بما يتجاوب مع المطالب الشعبية فى كثير من الدول العربية . ومن هنا جاءت القرارات المتخذة من جانب الدول العربية المصدرة للبترول ، والتى أفرد لها المؤلف الفصل الاول ، فأشار الى قرار التخفيض بنسبة ٥ فى المائة الصادر فى ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ ، مع استمرار هذا المعدل فى تخفيض حجم الانتاج شهريا ، وما تلا ذلك من اقرار الحظر العربى للبترول المصدر الى كل من الولايات المتحدة وهولندا ، بالاضافة الى القرارات التأميمية التى اتخذتها العراق ضد الممتلكات الهولندية فيها .

ويبرز المؤلف ان تطبيق هذه القرارات لم يكن فى فراغ ، او بعيدا عن طبيعة الظروف والمتغيرات ،

بعد ادخلت عليه من التعديلات ما يتجاوب والتغير الحادث فى موقف كل من دول السوق الاوروبية واليابان بالاضافة الى الجهود الايجابية التى بذلتها واشنطون ، فى سبيل التوصل الى تسوية سلمية فى المنطقة . مع حظر تصديره بصفة نهائية الى جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا لانتهاجها سياسة التفرقة العنصرية فى القارة الافريقية .

ولا شك ان المحرك الاساسى لكافة هذه التطورات على الصعيدين الاقليمى والدولى ، هو عدم شرعية الوجود الاسرائيلى فى الاراضى المصرية والسورية . وهو ما تناوله المؤلف فى الفصل الثانى ، فأبرز افتقار الحجج التى يستند اليها انصار اسرائيل ، لتبرير احتلالها منذ عام ١٩٦٧ ، الى الصحة . فلا يمكن أن يوصف عدوان ٥ يونيو بأنه دفاع عن النفس . لان اغلاق مصر لمضايق تيران ، وسحب قوات الامم المتحدة من شرم الشيخ ، لا يصلان الى مرتبة الهجوم المسلح ، ولا يخولان لاسرائيل الحق فى الاحتلال والتوسع . وقد أشار الى ذلك اعلان الامم المتحدة الخاص بالامن الدولى ، وكذلك مبادىء القانون الدولى ، وكافة قرارات المنظمة الدولية . والقول بأن خطوط الهدنة بين اسرائيل ومصر ذات طبيعة مؤقتة ، يتعارض والمادتين « ٣ ، ٤ » من الاتفاقية بين الطرفين ، وكذلك مع المادة الخامسة « ٣ » من اتفاقية الهدنة السورية الاسرائيلية ، كما أن حدود اسرائيل التى اعتمدت من الامم المتحدة عام ١٩٤٧ هى المعترف بها ، وقبول اسرائيل لبروتوكول لوزان فى ١٢ مايو ١٩٤٩ ، يؤكد ان خط تقسيم ١٩٤٧ يمثل اسس التسوية الشاملة والنهائية .

ويذهب انصار اسرائيل الى أبعد من ذلك فى تدعيم احتلالها ، قائلين ان قرارى مجلس الامن رقمى «٢٤٢» لعام ١٩٦٧ ، «٣٣٨» لعام ١٩٧٣ مجرد توصيات ، حيث أن الاول لم يتطلب الانسحاب من كل الاراضى بما يهدد الحدود الامنة لاسرائيل . وهذه الحجة تتعارض مع مفهوم المنظمة الدولية للقرار ، وفى ظل قطع العديد من الدول لعلاقاتها مع اسرائيل نظرا لاستمرار الاحتلال . وحتى الولايات المتحدة اشارت الى ان اى تعديل لخطوط الهدنة السابقة ، يجب الا يعكس نتائج الغزو العسكرى . كما ان اسرائيل هى التى خرقت هذه الحدود خلال ثلاث حروب ، بالاضافة

الى الحدود الطبيعية التى وصلتها اسرائيل بأنها « الحدود الامنة » ، لم تحل دون عبور القوات المصرية ، وهجوم القوات السورية ، كذلك فان ضم « القدس العربية » لا يمكن أن يعتبر مسالة «أمن» .

وتنصرف الحجة الرابعة ، الى أن رفض مبدأ الاستيلاء عن طريق القوة ، لا يمنع الاستيلاء عن طريق الاتفاق بين الدول المنتصرة والدول التى احتلت اراضيها ، اى استخدام الاحتلال المسلح آداة للضغط ، او مد الاحتلال بطريقة غامضة . وهو امر يتعارض وميثاق وقرارات الامم المتحدة ، ويمكن أن يهدد المصالح الشرعية للدول الاعضاء فى الجماعة الدولية .

وفى ظل التجاهل المستمر من جانب الدول الغربية لحقوق الشعوب العربية ، واستمرار الوجود غير الشرعى لاسرائيل ، كانت الاجراءات البترولية العربية ، التى تستمد شرعيتها من قانون العرف الدولى اولا ، وقرارات المنظمات الدولية ثانيا ، ثم قانون المعاهدة ثالثا ، وهو ما تناوله المؤلف فى الفصل الثالث ، ثم الرابع ، والخامس ، على التوالى .

فالاجراءات العربية تستمد شرعيتها طبقا للعرف الدولى ، فى ظل حالة الحرب القائمة بينها وبين اسرائيل ، وبعد استنزاف الوسائل السلمية لانهاء الاحتلال العسكرى وفى ضوء اهدافها الرامية الى استعادة الحقوق الشرعية لشعب فلسطين ، بالاضافة الى اتفاقها والمصالح الاقتصادية للدول الاعضاء فى منظمة الاوبك العربية .

كما يدعم هذه الشرعية ، ممارسة الدولة لحقها فى فرض قيود وعقوبات اقتصادية ، فى ظروف السلم ووقت الحرب . وهو حق مارسته الولايات المتحدة ذاتها منذ ١٩٤٠ واستمرت فيه خلال سنوات ما بعد الحرب ، بحيث أصبحت معظم الصادرات الى الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية ، موضع قيود خاصة باعتبارات الامن . وتبلورت هذه السياسة فى صورة أوضح فى ظل قانونى ١٩٤٩ ، ١٩٦٩ لتنظيم الصادرات وقانون المساعدة الدفاعية المتبادلة الصادر فى ١٩٥١ ،

ولازالت آثار الحظر بالنسبة للصين الشعبية وكوبا ماثله فى الاذهان .

بل ان الدول العربيه الاخرى بما فيها هولندا ، مارست هذا الحق ، عن طريق الاشتراك فى اجراءات دولية متعدده الاطراف "لجنه التنسيق" التى تضم الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى اولا ، ثم الصين الشعبية وكوريا وفيتنام الشمالية ثانيا ، على الرغم من عدم وقوع احتلال عسكرى من جانب الدول الاخيرة ، للاراضى الامريكيه او لمنطقة اوروبا الغربية . كما أنها لم تتورط بأى اسلوب فى حرمان شعوب التكتل العربى من حق تقرير المصير ، كما حدث بالنسبة للشعب الفلسطينى ! .

كما يؤكد شرعيه الاجراءات العربيه ، ممارسة الدولة لحقها فى فرض عقوبات اقتصادية فى وقت الحرب ، ضد دولة ثالثه تخرق التزاماتها الخاصة بالحياد ، طبقا للعرف الدولى ، وهو اسلوب انتهجته هولندا ذاتها خلال الحرب العالمية الاولى ، عندما منعت مرور المواد الحربية عبر أراضيها ، كما التزمت به الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ، فى صورة حظر بترولى ضد اليابان ، على الرغم من حيادها فى تلك الاونة . فأين هذه الاوضاع من امدادات الاسلحة المتدفقة على اسرائيل عبر الاراضى الهولندية ، وكذلك البرتغالية ، لتدعيم الاحتلال والتوسع الاسرائيلى ، واستمرار التشريد لشعب بأكمله

– وتقدم قرارات الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها ، المناخ الملائم ، ان لم يكن الحافز على اتخاذ هذا الموقف من قبل الدول العربية . ويتضح ذلك من استعراض اعلان الجمعية العامة لمبادىء القانون الدولى ، الذى لا يبيح شرعية الاحتلال العسكرى الى جانب قرارها الصادر فى عام ١٩٦٠ حول سيادة الدولة على مصادرها الطبيعية ، والذى دعم من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . كما أن المنظمة الدوليه أصدرت قرارا خلال الحظر العربى للبترول ، ينص على حق دول وشعوب المنطقة التى تقع اراضيها تحت الاحتلال العسكرى ، فى ممارسة سيادتها التامة على جميع مصادر ثرواتها "١٧ ديسمبر ١٩٧٣" .

بل ان المنظمة الدولية ذاتها ، استخدمت العقوبات الاقتصادية كأداة لتحقيق الاهداف السياسية الجماعية ، وقد نصت على ذلك المادتان ٤١ ، ٤٢ من الميثاق . فكانت قرارات مجلس الامن بفرض الحظر التام على روديسيا ، وكذلك جنوب افريقيا . ويدخل فى هذا النطاق ، قرار الجمعية العامة فى بداية ١٩٥١ بفرض الحظر على الشحنات الى المناطق الواقعة تحت سيطرة الصين الشعبيه . والقرار ٢٥٤٩ " ٨ – ١٢ – ١٩٧٢ " بتجنب تقديم المساعدة التى تتضمن الاعتراف بالاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية .

وتمثل العقوبات الاقتصاديه المفروضة من جانب منظمه الدول الامريكيه ضد الدومينكان وكوبا ، وكذلك قرار منظمه الوحدة الاقتصادية فى عام ١٩٧٢ ، ازاء اسرائيل والبرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا ، سوابق تاريخية لتدعيم الاجراءات العربية وتأكيد شرعيتها .

– ثم كانت المعاهدات متعددة الاطراف ، والثنائيه هى المجال الاخير ، لكتاب قضيه الحظر العربى للبترول " ، بحثا عن جذور الشرعيه القانونيه للاجراءات العربيه . فبالنسبة "للاتفاقية العامه للتعريفة الجمركيه والتجارة" ، تنص مادتاها "١١" ، "١٢" على منع فرض قيود جمركيه على الواردات والصادرات ، او التمييز فى المعاملة ضد الدول . الا ان المادتين "٢٠" ، "٢١" نصتا على حق الدولة فى حماية مصادرها الطبيعية القابله للنفاد ، واستمرارها فى اتخاذ مواقف استثنائية بما يوفر الحماية لمصالحها الاساسية .

اما المعاهدات الثنائية ، فهى محصورة فى ثلاث ، موقعة بين الولايات المتحدة ، وكل من السعودية والعراق وعمان ، ولا تتضمن أى منها حواجز قانونية تحول دون تنفيذ الاجراءات البترولية العربية فى مواجهة الولايات المتحدة .

وفى ختام الكتاب ، الحقت سلسلة من الوثائق المتعلقه بنصوص القرارات العربيه فى الجبهة البترولية " كما تضمن الكتاب قائمه بالاصطلاحات والتعريفات " وليقدم لنا بذلك الدكتور ابراهيم شحاته واحدا من أبرز الكتب واكثرها ندرة فى التناول القانونى لجذور ودوافع الاجراءات العربيه ، والتى حررت باللغة الانجليزية لتكون نافذة أمام القارىء الاجنبى ، يطل منها على حقائق القضيه ، بعيدا عن مغالطات الدعايه الصهيونيه . ■

نزيرة الافندى

الرأى العــام النرويجى وقضــية الشرق الأوســط

— REPORT FROM THE MIDDLE EAST
— FEARS & EXPECTATIONS IN THE MIDDLE EAST
— HANDBOOK ABOUT ISRAELS HISTORY.



في هذه الصفحات ، عرضـا سريعا لاتجاهات الرأى العـام والاعلام النرويجي من قضـية الشرق الاوســط ، وذلك كما عبرت عنه ثلاثة مؤلفات هامة صدرت خلال عام ١٩٧٥ وهى :

الاول : كتاب الصحفى النرويجي انـديرز ساندفيج ، بعنوان « تقرير من الشرق الاوسط » .

الثاني : كتاب معهد الشئـون الخـارجية النرويجيه ، بعنوان « المخاوف والامال في الشرق الاوسط » وهو عبارة عن دراسه ميدانية ، قام بها نخبة من الباحثين في المعهد المذكور .

الثالث : كتاب المستر اوسلاف يوجليم ، وهو احد معلمى الدين اليهودى ، وكتابه بعنـوان « مختصر تاريخ اسرائيل » .

ومن الملاحظ ان الكتب الثلاثة صدرت باللغة النرويجيه ، اى أنها موجهه الى المـواطن النرويجي ، بهدف تقديم مادة اعلاميه ودعائيه له ، تتعلق بقضيه الشرق الاوسط ، وبعبارة ادق ، بالصراع العربي الاسرائيلي . وقد اخذ كل منها منهجا مختلفا عن الاخر في مخاطبة المـواطن النرويجي وتقديم المادة الاعلاميةله .

اولا : ساندفيج والتعاطف مع القضيه الفلسطينية :

يقدم الصحفى النرويجي ساندفيج ، القضية الفلسطينيه خاصة ، وقضيه الشرق الاوسط عامه ، للمواطن النرويجي بلغة سهله ومبسطة وقد دأب الصحفى المذكور ، على الدفاع عن الشـعب الفلسطيني ، وتوضيح مثالب اسرائيل ، بعد ان زار المخيمات ، وعاش مع المقاومة الفلســطينية ، وترجع اهمية هذا الكتاب وغيره من مـؤلفات ساندفيج لعدة اعتبارات من أهمها :

١ — ان مؤلفه صحفى نرويجي ، اى أنه ينتمى الى الفكر العربى ، ومع هذا ، فقد تفهم القضية العربيه وتعاطف معها ، بل وصنف هذا الكتاب ، ونشر العديد من المقالات لشرح تلك القضيـة والدفاع عنها .

٢ — ان مؤلفه زار الشرق الاوسط ، وفي مقدمة الدول التي زارهـــا مصر خـــلال عـــامى ١٩٧٤ — ١٩٧٥ والتقى بالعـــديد مـــن قادتهـــا ومفكريها ، ومن هؤلاء الرئيس أنور الســادات ، وياسر عرفات ، ورشيد الصلح وغيرهم ، كما زار مخيمات اللاجئين ، ومعسكرات الفدائيين ، ونشر في كتابه العديد من الصور التي تعبر عن الجيل الفلسطيني الجديد . ومن هنا فقد اعتمد فى كتابه على الدراسة الميدانية ، والاحتكاك المباشر بالواقع العربى ، ومن ثم فقد استوعب وجهة النظـر العربية ، وعبر عنها ، الامر الذى جعله موضعا للهجوم من قبل انصار الصهيونية الذين اعتبروه متحدثا رسميا باسم الفلسطينيين ، اذ أنه سبق لمؤلف ان نشر عام ١٩٧٤ كتابا باسم المأساة الفلسطينية كما قام بمجهود كبير ، اثر قرار اعتبار الصهيونيه شكلا من أشكال التفرقة العنصرية فى الدفاع عن الفلسطينييــن ، وتبيــان حقيقــة الصهيونية .

٣ — ان الافكار التى عبر عنها ساندفيج فى كتابه الذى نعرض له ، وكذلك في مقالاته العديده المنشورة بالصحف ، تختلف عن الافكار السائدة لدى الرأى العام النرويجي خاصة ، والاوروبى عامه . وهو الرأى المشبع بالافكار الصهيونية ، واعتبار اسرائيل مناره التقدم فى وسط واحة عربيه مقفرة ، ما يزال اهلها يركبون الجمال ، ويعيشون على الفطرة حياة البداوة ، ومن هنا فان افكار ساندفيج اثارت جدلا كبيرا ، اذ صدمت الرأى العام والمواطن النرويجي فى افكاره التى كونها لفترة طويلة ، نتيجة لنشاط الدعـاية الصهيونية وغياب الاعلام العربى .

وينقسم الكتاب الى ستة عشر فصلا ، وهى فصول صغيرة ، كل منها يتراوح ما بين صفحتين الى خمس صفحات ، وليس فيها شىء جديد بالنسبة للقارىء العربى الذى يعى أبعاد المشكلة الفلسطينية ، والصراع الدائر فى الشرق الاوسط ، سواء بالنسبة لدور القوى العربية وصراعاتها مع بعضها بعضا ، أو بالنسبة لدور القوى الكبرى والاجنبية فى هذا الصراع . وأهم الافكار التى عبر عنها تتلخص فى الاتى :

١ – تاريخ الحركة الصهيونية منذ صدور كتاب هرتزل حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، مرورا بمؤتمر بازل ، ووعد بلفور ، والانتداب البريطانى ، وموقف عصبة الامم من فلسطين ، ثم الامم المتحدة ، وقرار التقسيم ، وحرب السويس ، وعدوان يونية . ويخلص المؤلف من عرضه هذا ، الى ان الفكرة الصهيونية تطورت من مجرد حلم ، الى اقامة دولة عدوانية توسعية فى الشرق الاوسط ، لا تضم فلسطين بأسرها فحسب ، وانما تتوسع على حساب الدول المجاورة .

٢ – فند المؤلف دعاوى اسرائيل فى رفض الاعتراف أو الالتقاء مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بادعاء انها منظمة ارهابية ، وقارن بين موقف المنظمة وياسر عرفات ، وموقف الجماعات اليهودية الارهابية التى قامت فى فلسطين قبل اعلان دولة اسرائيل ، مثل شتيرن والهاجناه وغيرهما واشار الى موقف مناحم بيجن ودفاعه عن الارهاب قبل ١٩٤٨ ومعارضته له الان ، وخلص من ذلك الى انه من مصلحة اصدقاء اسرائيل ، ان يفهموا ان الموقف المتصلب الذى تقفه اسرائيل الان من منظمة التحرير ، لن يؤدى الى التسوية السلمية للصراع فى الشرق الاوسط .

٣ – عالج المؤلف وضع الفلسطينيين فى لبنان ، والمخاوف اللبنانية من الوجود الفلسطينى ، واثر غارات اسرائيل على مخيمات اللاجئين ومعسكرات الفدائيين فى جنوب لبنان . كما عرض لمواقف الدول الكبرى من لبنان ، واشار الى ان من مصلحة الاتحاد السوفيتى ، استمرار التوتر فى الشرق الاوسط ، لان ذلك هو التكأة لتغلغله فى المنطقة ، واشار المؤلف للقضية الاجتماعية فى لبنان ، حيث الجنوب المسلم متخلف ، بينما الاغلبية الحاكمة من المسيحيين ومن اهالى الشمال ، هم الذين يتمتعون بخيرات لبنان ، وعرض لوجهة نظر جماعة جورج حبش من الازمة ، ولم يوافق عليها ، اذ لا يقر المؤلف مفهوم القضاء على اسرائيل . ومن وجهة نظر المؤلف ، ان المقاومة الفلسطينية تمثل تهديدا غير مباشر ، ليس للبنان فحسب ، وانما بالنسبة لجميع الدول العربية .

٤ – تناول المؤلف مهمة كيسنجر فى الشرق الاوسط فى فصل خاص بعنوان رسول السلام مع التهديد بالحرب ، اشار فيه الى جهود كيسنجر من أجل الحل السلمى للمشكلة ، وفى نفس الوقت ، اشار الى تصريحه بالتهديد باحتمال التدخل المسلح فى حالة قيام الدول العربية بفرض حظر جديد للبترول ، وأسمى هذا التصريح بأنه تصريح غير دبلوماسى .

٥ – عرض المؤلف لوجهات نظر مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية من خلال مقابلات مع كل من جورج حبش ، وزوجة المرحوم غسان كنفانى ، وكذلك ياسر عرفات ، والدكتور نبيل شعث .

٦ – عرض المؤلف لمقابلة له مع الرئيس انور السادات فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٤ اكد فيها رغبته فى السلام ، وترحيبه بجهود كيسنجر . واشار المؤلف الى ان السادات هو رجل السلام فى المنطقة ، وكان ذلك هو عنوان أحد فصول الكتاب . ثم وضح أن مصر مصرة على مبدأين اساسيين هما : عدم التفريط فى حقوق شعب فلسطين ، وعدم التخلى عن شبر من الاراضى العربية المحتلة . كما ناقش موضوع اعادة فتح قناة السويس للملاحة ، والمشروعات المختلفة لتوسيع وتعميق قناة السويس ، واهمية القناة للعالم ، وحلل حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما احدثته من نتائج على المستوى العربى والدولى ، وفى داخل المجتمع الاسرائيلى ، الذى أصيب بشرخ ، واصبح يعانى من التمزق . واعرب المؤلف عن أمله فى أن تبذل الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة ، مزيدا من الضغوط على اسرائيل ، من أجل جعلها أكثر مرونة واستعدادا للسلام .

٧ – لم ينس المؤلف موقف بلاده النرويج من أزمة الشرق الاوسط ، فقد افرد له فصلا خاصا بعنوان النرويج تربك العرب ، وعرض لموقف النرويج فى الدفاع عن اسرائيل فى الاجتماع البرلمانى الاوربى ، ودفاعها عن الصهيونية والعنصرية فى اسرائيل ، وفى نفس الوقت موافقتها على اشتراك الفلسطينيين كمراقب فى الامم المتحدة . ويشير المؤلف لدهشة العرب من أوربا المسيحية التى تتعاطف مع الارهاب الصهيونى ،

والعنف الذى تمارسه اسرائيل ضد الفلسطينيين فى المخيمات . ويخلص الى انه نظرا لان أعضاء البرلمان النرويجى اغلبهم مرتبط باسرائيل بصورة او بأخرى ، لذا فانه من المستبعد — من وجهة نظره — أن تسهم النرويج فى التسوية السلمية فى الشرق الاوسط .

وأيا كانت القيمة العلمية والمنهاجية للكتاب ، وأيا كانت القيمه والمكانة التى يتمتع بها الصحفى ساند فيج فى الاوساط النرويجية ، وهى ليست بالمكانة الكبيرة على أية حال ، الا ان كتابه هذا ، ومقالاته المتعددة ، ودفاعه المستمر والدائب عن المواقف العربية ، يجعل لمثل هذا الكتاب ، وما تضمنه من أفكار ، قيمة كبرى . فالكتاب محاولة للبحث عن الحقيقة ، كما أنه لاول مرة ، تسمع مثل هذه المفاهيم فى النرويج ، بمثل هذا الوضوح ، وهذه القوة . حقا ان هناك شخصيات أكثر مكانة من ساند فيج ، الا انها لا تستطيع أن تعبر بقوة رغم تفهمها للموقف العربى ، ومن هنا فان محاولات ساند فيج وامثاله ، جديرة بالتشجيع من قبل القائمين على الاعلام العربى .

ثانيا : معهد الشئون الخارجيه النرويجى واستطلاع الرأى فى اوضاع الشرق الاوسط :

مع تعاظم أهمية الشرق الاوسط كقوة سياسية واقتصادية ، فقد تزايد الاهتمام الذى يوليه اياها الباحثون فى شتى بقاع المعمورة ، وظهرت مؤلفات بلغات لم يكن يعرف المواطن العادى فيها عن الشرق الاوسط الا النذر اليسير ، ومن تلك البلاد النرويج .

ومن هنا فان أهمية الدراسة التى قام بها معهد الشئون الخارجية النرويجية ، تحتل مكانة خاصة ، باعتباره جهة شبه رسمية . ومن هذا فان الاراء التى يعبر عنها الباحثون ، ذات قيمة . وقد انعكس ذلك على منهاج الكتاب واسلوبه ، وما تضمنه من حقائق .

فمن ناحية المنهاج ، قام الباحثون بزيارة ميدانيه لدول المنطقة الاربع ، وهى : مصر ، واسرائيل والاردن ، ولبنان ، والتقوا مع قادتها ومفكريها ، ووجهوا لهم نفس الاسئلة ، وسجلوا اجاباتهم . ومن خلال هذه الاجابات التى عبر عنها اصحاب المشكلة انفسهم . قدموا قضية الشرق الاوسط للمواطن النرويجى ، دون أن يتقدم الباحثون تعقيبا ، ولا تعليقا ، ولا حتى نتيجة للبحث من وجهة نظرهم الشخصية . ولعل مرجع ذلك لحساسية وضع الباحثين ، اذ أن المعهد مرتبط بصورة ما بوزارة الخارجية ، ولذا فان الباحثين حرصوا على الحياد السلبى . ومن ثم فان الكتاب من هذه الناحية ، يختلف تماما عن الكتاب السابق الذى قدمه ساند فيج ، اذ عبر مؤلفه عن وجهة نظره . أما كتاب الامال والمخاوف فى الشرق الاوسط ، فقد ترك القارىء يستخلص لنفسه وجهة النظر التى يريدها ، من خلال عرضه لاراء ووجهات نظر أصحاب المشكلة .

ويتكون الكتاب من ستة فصول ، وعدد من الملاحق ، وكانت الفصول جميعها عبارة عن استقصاء او استطلاع للرأى فى الدول الاربع المشار اليها ، حول عناصر قضية الشرق الاوسط وهى : اسباب النزاع ، واستراتيجية كل طرف ، وتصوره لمفهوم العدو للنزاع ، وتصوره لكيفية حل النزاع ، ودور القوى العظمى فى نزاع الشرق الاوسط ، ونقاط القوة والضعف فى موقف كل طرف من وجهة نظره ومن وجهة نظر عدوه ، واحتمالات التغير فى الشرق الاوسط ، وهل الزمن يعمل لصالح السلام أم الحرب ، وحرب أكتوبر واسبابها ونتائجها ، وتأثيرها على مستقبل حل النزاع . تلك كانت خلاصة الاسئلة التى وجهها الباحثون لكل طرف فى الدول الاربع التى زاروها . ومن البديهى أن الاجابات معروفة للقارىء العربى ، ومن ثم فلا داعى لذكرها .

كما ذيل الباحثون كتابهم ، بخرائط توضح تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، وقيام اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وتوسع اسرائيل عام ١٩٦٧ ، ووضع القوات المتحاربة فى أكتوبر ١٩٧٣ ، ووضع القوات على جميع الجبهات بعد فصل الاشتباك الثانى فى سيناء .

كما تضمنت ملاحق الكتاب نص وعد بلفور عام ١٩١٧ وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ومن المآخذ على الكتاب ، انه لم يستطلع رأى طرفين هامين فى الصراع ، هما الفلسطينيون والسوريون . ومن هنا جاء العرض غير واف ، واصبح الحياد غير كامل ، خاصة أنه لا يمكن فهم ابعاد قضية الشرق الاوسط ، ومن ثم لا يمكن التوصل الى حل نهائى بشأنها ، الا اذا أمكن فهم موقف الفلسطينيين وحل قضيتهم .

وأيا كان الامر بالنسبة الى انتهاء الباحثين بلا نتيجة لعملية استطلاعهم الرأى ، فانه لا شك أن عرض وجهة النظر العربية ، وبهذه الصورة ، ومن

جانب هيئةشبه رسميةلهو امر علىجانب كبير من الاهمية . وفى تقديرنا ، ان الدافع لمثل هـــذا العمل ، انما يرجع لعدة اعتبارات منها :

١ ــ اكتشاف البترول فى بحر الشمال بكميات كبيرة ، وتحول النرويج الى دولة مصــدرة للبترول ، مما جعل النرويج تهتم بشئون الشرق الاوسط ،ومن ثم تولى مشاكلها وقضاياها اهتماما واضحا ، وان لم يكن كافيا من وجهة النظر العربية .

٢ ــ حرب أكتوبر ، وما ادت اليه من نتائج ، ببروز الشرق الاوسط كقوة سياسية واقتصادية ، وتبلور حقيقة نزاع الشرق الاوسط ، بأنه صراع من أجل الوطن والارض ، وليس من أجل ابــادة اليهود ، كما كانت الصورة القديمة لدى كثير من الشعوب الاوربية .

ثالثا معلم الدين والتاريخ اليهودى

يستمد كتاب « مختصر تاريخ اسرائيل » مادته الاساسية مما جاء فى التوراة والانجيل عن اليهود والشــعب اليهــودى . وقــد كتبــه المســتر وهو أحد معلمى الدين اليهودى فى المدارس النرويجية . ويجعل الكتاب مــن العرض التاريخى ، منهاجه الرئيسى ، ويبدأ المؤلف عرضه منذ دخول اليهود الى مصر على يد النبى يوسف بن يعقوب ، ويستمر حتى العصر الحــاضر ، موضحا ان اليهود ، طـــوال تاريخهـــم البعيــد الجذور ، قاموا بصراع دينى وحضارى بــلا هوادة ، من أجل استعادة ذاتيتهم ، ولم شعثهم ، وذلك عبر مرحلة تاريخية طويلة مليئة بالالام والمعاناة وخداع العديد من الشعوب لهم .

وقد اوضح المؤلف أن هدفه تقديم التاريخ اليهودى فى مرجع سهل ، وباسلوب مبسط لقارىء الانجيل ، حتى يكون لديه فهم واضح للخلفية التاريخية للاحداث الدينية التى وردت فــى الانجيل . وهكذا لم يشر المؤلف لغايته الحقيقية ، ولا لهدفه السياسى . وهذا أسلوب ذكى منه فى الدعاية ، وقد ترك القارىء يستخلص النتائج والانطباعات التالية :

١ ــ الاصالة التاريخية للشعب اليهودى ، منذ أمد بعيد ، واحقيتهم فى الوجود فى فلسطين ومصر ، باعتبار أن ذلك حق تاريخى لهم ثابت تؤيده الكتب المقدسة ، ومن ثم فان المؤلف يتجه بدعايته لمخاطبة العاطفة الدينيـــة لدى المواطن المسيحى فى النرويج .

٢ ــ المعاناة التى عاشها الشعب اليهودى فى تاريخه الطويل ، ورغم تلك المعاناة ، ورغم كل الاضطهاد والخداع الذى لقيه من الشعوب الاخرى ، فانه حافظ على كيانه ، وناضل بلا كلل ، وبلا هوادة من اجل الحفاظ على طابعه وذاتيته ، وتراثه الدينى والحضارى .

والكتاب دفاع عن اليهود ، وحقهم فى فلسطين ، فى مواجهة الهجوم العام الذى يتعرضون له على المستوى الدولى ، وخاصة من قبل بلاد العالم الثالث ، واتجاه بعض دول أوربا الغربية لاعادة النظر فى مفاهيمها المتعلقة باسرائيل ، والوجود الاسرائيلى ، ومشكلة الفلسطينيين . ■

محمد نعمان جلال

المحيط الهندى : أهميته السياسية والاقتصادية والعسكرية

— ALVIN J. COTTRELL.
— THE INDIAN OCEAN : ITS POLITICAL, ECONOMIC, AND MILITARY IMPORTANCE.
— NEW YORK, LONDON, 1972, 1973.

دراسة قيمة مؤلفة من عدة بحوث ، نوقشت فى مؤتمر عقــد فى واشــنطون بين ١٨ ــ ١٩ مارس ١٩٧١ تحت رعاية مركز الدراســات الاســتراتيجية والدولية فى جامعة جورجتون بواشنطون ، وكان موضوع المؤتمر : المحيط الهندى .

وقد اشرف على تحرير فصول هذا الكتاب الفين دونريل ور م بوريل .
تتالف دراسة الكتاب من خمسة اجزاء ، كما يشتمل كل جزء على فصول شتى ، تناول كلا منها خبير متخصص فى دراسته . ويقع الكتاب فى ٤٥٧ صفحة من الحجم المتوسط ، بالاضافة الى الجداول والاحصائيات والخرائط .
والجدير بالذكر ، ان الدكتور الفين كوتريل يشغل فى الوقت الحاضر منصب مدير البحوث فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورجتون بواشنطون ، ويضطلع فيه بنصيب موفور من المحاضرات . ومن أهم ما كتبه فى السنوات الاخيرة .
الخليج ومشاكله بعد الانسحاب البريطانى [١٩٦٩] — و « البحرين ومستقبل الخليج » «١٩٧١» — والسويس والمحيط الهندى «١٩٧٢» وهو يحمل درجات علمية شتى ، وتخرج عام ١٩٦٤ فى الكلية الحربية الوطنية فى واشنطون .
أما دكتور ر . بوريل زميله فى تحرير فصول الكتاب ، فقد تخرج فى جامعة سنت أندروز ومدرسة الدراسات الشرقية والافريقية منجامعة لندن ، وهو يقوم فيها اليوم بالقاء محاضرات عن تاريخ الشرق الاوسط المعاصر ، وقد أمضى عدة شهور فى رحلة قضاها فى دول الخليج وعمان والمملكة السعودية العربية « ١٩٧١ » .

المحيط بين الماضى والحاضر :

عنوان الجزء الاول فى الكتاب : المحيط الهندى — ماضيه وحاضره . ويحتوى على اربعة فصول . كتب الفصل الاول الدكتور « أوغست توسان » وعنوانه « توازن القوى المتغيرة فى المحيط الهندى » .
والفصل الثانى : سياسيات واقتصاديات الموارد الطبيعيه ، كتبه « شارل عيساوى » والموارد التى تناولها : المعادن والبترول والصناعات والزراعة ومصائد الاسماك . كما تناول فى الوقت نفسه ، شرح العلاقات بين دول الشرق الوسيط والعلاقات فى منطقة المحيط الهندى — والعلاقات العالمية .

وكتب الفصل الثالث دكتور « كنث بريس » وعنوانه : **التجارة الدولية والعلاقات التجارية** : تناول فيه نقل البضائع عبر المحيط — الطرق التجارية — الطرق الدولية : قناة السويس : طريق رأس الرجاء الصالح — تحركات البترول الدولية — التجارة بين الدول المطلة على المحيط الهندى ومنظمات السفن — النقل الجوى .

وعنوان الفصل الرابع : **الجيبولتكس والقوى** الحربية والاستراتيجية ، كتبه الدكتور ت . ميلار ، وقد تناول فيه الموضوعات الاتية :
استخدام القوى البحرية — الاهداف الاستراتيجية والنتائج .

مداخل المحيط الشمالية الغربية :

وتناول الجزء الثانى موضوع مداخل المحيط الهندى الشمالية الغربية ، ويتالف من مقدمة ، وستة فصول كبيرة .
الفصل الخامس : المحيط الهندى — تقويم من وجهة النظر الايرانية ، كتبه الدكتور بوريل .
الفصل السادس : الخليج الفارسى والمحيط الهندى ، كتبه موريل أيضا .
الفصل السابع : شبه الجزيرة العربية والجزر المجاورة ، كتبه سير كنيدى تريفاسكس . وقد تحدث فيه عن البلاد وشعبها فى التاريخ الحديث ، كما أنه تناول الموقع من ناحيته الجيبولتكسية ، وتكلم ايضا عن مستقبل شبه الجزيرة بما فيها اليمن ، بقسميها وعمان أيضا .
الفصل الثامن : البحر الاحمر والسويس :كتبه جون فرانكلن كامبل ، وتناول فيه شعوب البحر الاحمر ، وما يتشاركون فيه — والاقتصاديات فى منطقته ، وافاض فى مشاكل الصراع ، كمسألة ايرتريا وجيبوتى « عفر » ونوايا الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية
الفصل التاسع : القرن الافريقى والتنافس من أجل النفوذ « القوة » وكاتب هذه الدراسة هو ا . ا كاستاغنو . وقد مهد له بخلفية تاريخية موجزة ، ثم تحدث عن جيوبولتكس الموقع وركائزه الاجتماعية والسياسية ، وأهميته الاقتصادية ، وشبكة النقل ، وقدرته الدفاعية . كما تناول السياسة الخارجية لصوماليا — وعرج على اثيوبيا وصلتها بالدول الافريقية ، واختتمه بمقابلة بين مشروعات المجابهة العنيفة لكلتا الدولتين العظمتين ، روسيا وامريكا . والجدير بالذكر ان الكاتب ادرك تماما حقيقة اهمية القرن الافريقى ، مشيرا الى نصوص العالمين « كابتن ماهان » القبطان الاستراتيجى ، وماكندر عالم الجيوبولتكس الانجليزى . .

الفصل العاشر : اثيوبيا والمحيط الهندى — للعالم الاثيوبى سفين ولدى — مريم . وقد نوه فى دراسته بمستوى المنظمة وبالتوجيه السياسى لاهل الموقع الجغرافى واثر تكتلات القوى الشرقية .

والغربية ، وختم الفصل بعدة صفحات تناول فيها البحث عن سياسة مشرفة .

المحيط الهندى الشرقى

ننتقل بعد ذلك الى فصول الجزء الثالث ، بادئين بالفصل الحادى عشر وعنوانه : المحيط الهندى تقويم من استراليا كتبه د. كورال بيل .

الفصل الثانى عشر : منظور اندونيسى عن المحيط الهندى ، كتبه د . جاى بوكر .

الفصل الثالث عشر ، جنوب آسيا والمحيط الهندى ، قدمه د. نورمان د. بالمر .. وعالج فيه النقاط التاليه : الهند والدفاع عن المحيط الهندى ـ وباكستان وحماية المسالك البحرية ـ سرى لانكا التوعية المحيطية ـ جزر مالديف وجان ـ جنوب آسيا والقوى العظمى ـ المصالح المشتركة والمداخل الى المحيط ـ معارضة القواعد العسكرية الاجنبية ـ جزيرة ديجو جارسيا ـ القواعد الاجنبية فى جنوب آسيا ـ نمو البحرية الهندية

الفصل الرابع عشر : **الصراع الهندى الباكستانى** ، للدكتور جون م . ستيفز ، وقد تناول فيه ..

ـ التراث الاستعمارى الاخطار التى تجابه الدولة متمسكة بالاسس الدينية ـ أثر ذلك فى السياستين الداخلية والخارجية ـ سياسة الولايات المتحدة ـ بنجلادش الحديثة ـ وجه المستقبل

المحيط الهندى الغربى

ويحتوى الجزء الرابع على ثلاثة فصول ، اولها عنوانه : **جنوب افريقيا والمحيط الهندى ـ وجهة** نظر جنوب أفريقيا ، كتبه الاستاذ ب . سميت ، وتناول فيه النقاط الاتية : **اهمية المحيط الهندى** لجنوب أفريقيا ثم أوضح العوامل الاقتصادية لهذه الاهمية ـ فالعوامل السياسية والحربية ـ ثم بين الاهمية الدولية لجنوب أفريقيا ، فالاهمية الاقتصادية والحربية ـ وختم حديثه بتبيان دور جنوب افريقيا فى المستقبل .

وعنوان الفصل السادس عشر : جنوب افريقيا والمحيط الهندى للاستاذ لارى و . باومان ، وقد تناول كتابة الموضوعات التالية : الاستراتيجية السياسية للبيض فى جنوب أفريقيا . تطورات المحيط الهندى وجنوب أفريقيا السوداء . الامن الغربى « غرب المحيط » فى المحيط الهندى

والفصل التالى وعنوانه : جولة جديدة فى الجزر الافريقية الغربية ، كتبه د . فيليب م . آلن ، وتناول فيه :

ـ متناقضات الاستقلال . ـ جولة جديدة ـ ومصالح .. تتصل بمدغشقر علامات استفهام تتصل بجزيرة موريشيوس وجزائر القمر وسيشيل

مصالح الدول العظمى فى المحيط

وجاء الجزء الخامس تحت عنوان : مصالح الدول العظمى وسياستها . ويشتمل هذا الجزء على ستة فصول طويلة يبحث كل واحد منها فى الموضوعات الاتية :

الفصل الثامن عشر : دخول الاتحاد السوفيتى مجال المحيط الهندى ، وتناول فيه كاتبه «اولزم.م. سمولانسكى» . البحوث التالية : الاعتبارات الدولية والداخلية ـ الاحوال السياسية التى مهدت لهذا الدخول ـ الاعتبارات غير الحربية أو الاستراتيجية التى قضت على الكرملين بالاهتمام بهذا المحيط .

الفصل التاسع عشر : مصالح الولايات المتحدة فى المحيط الهندى ، كتبه الدكتور هوارد ريجنز . وتناول فيه الحديث عن : ـ خصائص المحيط الهندى ـ المصالح المباشرة للمحيط عند الولايات المتحدة الامريكية ـ الوجود الامريكى ، بعد أن كان المحيط محايدا ، وأوضح المبادرات الامريكية ، ثم أوضح الوجود السوفيتى وخططه الكبرى وتهديده السياسى للدول الضعيفة ، ـ أو الدول الاوربية واليابان واستراليا ـ ثم أوضح الوجود البحرى للدول المتنافسة ـ وناقش مشكلة الوجود أو عدم الوجود النووى .

الفصل العشرون : احوال المحيط الهندى الحاضرة للدكتور شينساكو هوجين . ويشتمل هذا الفصل على الموضوعات الاتية : التحركات الحديثة للدول العظمى فى المحيط الهندى ـ تحركات الاتحاد السوفييتى ـ المملكة المتحدة واستراليا ـ الولايات المتحدة الامريكية ـ المناطق المحيطة بالمحيط الهندى ـ منطقة الخليج ـ أهمية القوة البحرية وامن السفن ـ تغير أهمية القوة البحرية ـ المفهوم الحديث للقوة البحرية ـ الدور الذى تلعبه البحريات الصغرى ـ التهديدات ضد السفن ـ مسئوليات الدول الساحلية والقواعد البحرية ـ اهمية المحيط الهندى لليابان ـ الحفاظ

على السلم فى المحيط الهندى ـ الواجبات التى تقع على عاتق الدول العظمى ـ التعاون الدولى .

الفصل الواحد والعشرون : **الصين كقوة بحرية** فى المحيط الهنــدى للدكتور انحوس م . فريزر وتناول الموضوعات التالية : الشرق الاوسط ـ افريقيا والمحيط الهندى ـ المداخل الشرقيــة ـ الاسلوب الصينى فى العمل .

الفصل الثانى والعشرون : **السياسة البريطانية** فى المحيط الهندى للدكتور نورمس و . مارتن ، جمع فيه ملاحظات هامة عن هذا المحيط ، لا سيما بعد انسحاب بريطانيا من دول الخليج .

الفصل الثالث والعشرون : اوربا الغربيــة والمحيط الهندى للدكتور جاك فريموند .

ملاحظات وتعليق :

ان اول ما نلاحظــه على فصــول هــذه « الموسوعة » الجيوليتكيه « المحيط الهندى » . هذا الترابط الوثيق . والتناســق المحكم ، والتعاون الفكرى فيما اورده جميع العلماء المؤلفين الذين أسهموا فى كتابة تلك الفصول الشيقه . ويدل هذا على مدى الحفاظ ، فيما بينهم . ومحررى الكتاب على العمل معا فى تكامل يدعو التقدير والاعجاب ، لا سيما فى توزيع الادوار عليهم ، بما يتفق مع تخصص كل منهم ، لكى يجلو عن أهمية المحيط الهندى والدور الذى سيؤديه فى الصراع المقبل .

ان المحيط الهندى لا يزالُ **محتفظا بأهميته فى** عصر الصواريخ النووية العابرة **للمحيطات** والقارات ، **وهو كما قال عنه الاميرال الامريكى** « الفريد ثاير ماهان » **أحد اقطاب الاستراتيجية** البحرية فى اوائل هذا القرن : **وهــذا المحيط** الهندى مفتاح البحار السبعــة ، **وسيتقرر على** مياهه فى القرن الواحد والعشرين **مصير العالم** [**اجويدو جيروسا : اوروبا ١٩٧٠**] .

ونلاحظ أيضا ، ان أكثر ما سجله **مؤلفو فصول** هذا الكتاب من آراء **جيبولتكية ، يعتمد الى حد** كبير على ما امدنا به أساطين **الجيبولتكس فى** النصف الاول من القرن العشرين ، **وفى طليعتهم** العالم السويدى كيبلين [**١٨٦٤ ـ ١٩٢٢**] **تلميذ** العلامة راتزل ، والجغرافى **البريطانى « سير** هالفورد ماكندر « **١٨٦١ ـ ١٩٤٧** » **مؤسس نظرية** الاركان الثلاثة **التى فطن اليها العلماء الامريكيون** أثناء الحرب العالمية الثانية ، **بالاضافة الى آراء** ونظريات العملاق اللواء الدكتور «كارل هاوسهوفر» « **١٨٦٩ ـ ١٩٤٦** » **الذى كاد يقدم للمحاكمة أمام** محكمة نورمبرج ، **لولا وفاته وزوجه قبيل النطق** بالحكم !

وعلى أية حال ، **ونحن نختتم هذا العرض ،** يجدر بنــا ان نذكر بين علماء الجيبولتك اللامعين : فيرجريف البريطانى : وفالو الفرنسى .

د . عبد الرحمن زكى

المؤلفــــات العــــربية الســـــياسية

■ عبد المنعــم المشــــاط ـ وكالــة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى ـ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية غير منشورة ـ ٤١٥ صفحــة ـ القاهرة ـ نوفمبر ١٩٥٨ ■

لاريب ان الاستاذ عبد المنعم المشاط ، المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، قد بذل مجهودا طيبا لاخراج هذه الرسالة ، لانه لم يكتف بالرجوع الى تقارير الامم المتحدة ووثائقها العديدة ، بل لجأ ايضا الى تقارير جامعة الدول العربية وقرارات مجلسها . واذا كانت المجموعة الاولى من الوثائق تتصف بالصعوبة من حيث استخــراج المعلومات منها وتحليلها ، وذلك بسبب كثرتها وتنوعها ، فان المجموعة الثانية من الوثائق ، يصعب الحصول عليها ، بسبب التعقيدات التى تفرضها اجهزة الجامعة امام اى باحث يريد الاطلاع على وثائقها .

ومهما يكن من أمر ، فان الاستاذ عبد المنعم المشاط استطاع ان يتغلب على هذين النوعين من الصعوبات ، واخرج لنا هذه الرسالة العلمية الرصينة .

ويبدأ البحث بالحديث عن مفهوم الشعب الفلسطينى فى المنفى ، ومفهوم اللاجىء ، وينتقل بعد ذلك الى موقف القانون الدولى من موضوع اللاجىء ، ثم يحلل لنا الوثائق الدولية التى صدرت لحماية اللاجىء ، [illegible]

٤٢٤
المنظمات الدولية التى كلفت بتطبيق احكام تلك الوثائق الدولية .

وبعد هذا الجزء القانونى النظرى ، يتناول المؤلف دراسة وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الاوسط ، ودور هذه الوكالة . ولم يكتف بتحليل دقيق ومفيد لهذا النشاط ، بل تعرض لسياسات الدول تجاه هذه الوكالة ، وتجاه السياسة التى ارادت ان تنتهجها حيالها . فيتكلم عن سلوك الولايات المتحدة، وان كان يبالغ فى ميكيافيلية الدبلوماسية الامريكية ، ثم يتحدث عن سلوك الاتحاد السوفيتى ، وعن موقف اسرائيل ، وموقف العرب . وفى مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية ، وان كان لم يبين بوضوح ، التناقضات العربية التى تتجلى فى ان العرب فى حاجة الى الوكالة وخدماتها من ناحية ، ويريدون الغاءها من ناحية اخرى، لان وجودها ونشاطها يؤكدان ان الفلسطينيين فى نهاية المطاف ، لايزالون لاجئين .

ويؤخذ على الرسالة فى مجموعها ، كثرة البيانات والوثائق المتعلقة بنشاط الوكالة ، فمن التفاصيل عن المواد الجافة التى تقدم شهريا للاجىء ، الى انواع الامراض المنتشرة بين ابناء اللاجئين ، الى تعدد المنح الدراسية ، وغير ذلك من التفاصيل ، التى كان من الاجدر ان تلخص او توضع فى نهاية الرسالة كملاحق ، بدلا من ان يثقل القارىء بهذه البيانات وتلك الاحصائيات ، التى كان مفروضا ان يستوعبها الباحث ويقدم لنا ما استخلصه منها .

على ان هذه الماخذ ، لاتقلل من قيمة الرسالة التى تدل قبل كل شىء . على قدرة كاتبها على الرجوع الى الوثائق الاصلية ، بدلا من الاكتفاء بالرجوع الى المصادر الثانوية ، كما هو ملاحظ فى كثير من الرسائل الجامعية ■

د. بطرس بطرس غالى

■ عطية عبد المنعم عطية : السياسة الخارجية المصرية فى افريقيا مع الاشارة الى تصفية الاستعمار والابارتيد فى الامم المتحدة فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ — رسالة دكتوراه غير منشورة — نيويورك ١٩٧٣ ■

قدم لى صديقى الدبلوماسى عطية عبد المنعم عطية رسالته منذ اكثر من عامين ، والتى وضعها بالانجليزية، موعدته شاكرا ، بان اقراها بتان ، وان اعرض لها تقويما فى احد اعداد السياسة الدولية . واذ بالرسالة تختفى وراء تلال من الكتب والملفات ، وتمر الايام ، واجد الرسالة مرة اخرى صدفة ، وانا بسبيل طلب ملف من الملفات .

وتقع رسالة الدكتور عطية فى ٤٥٠ صفحة من الحجم الكبير . وقد تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة سان جون فى نيويورك . وهى جامعة بها قسم نشيط فى الدراسات الافريقية زرته عام ١٩٧٢ .

تنقسم الرسالة الى ثلاثة اجزاء ، ويتعرض فى الجزء الاول منها للخلفية التاريخية والايديولوجية للسياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا ، متتبعا العلاقات المصرية الافريقية ، منذ عهد الفراعنة الى عهد جمال عبد الناصر . وعلى الرغم من ان هذا التطور التاريخى قد عولج كثيرا فى دراسات سابقة متنوعة، الا ان معالجة الدكتور عطية لهذا التطور التاريخى ، تتسم بالعمق والاصالة وترابط الافكار

اما الجزء الثانى من الرسالة ، فيختص بالسياسة المصرية المعاصرة تجاه القارة الافريقية ، فيبين لنا كيف كانت هذه السياسة فى بداية الامر مقصورة على تحقيق امنية وحدة وادى النيل ، ثم تحولت من هذا النطاق الجغرافى المحدود ، لتشمل القارة كلها . ولم يكتف الباحث بتتبع الاحداث الدبلوماسية التى ادت الى تحول السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا ، كما وكيفا ، بل تعرض للاهداف الحقيقية التى وراء هذه السياسة وناقشها مناقشة موضوعية . كما شرح لنا الاساليب المختلفة التى اتبعتها الحكومة المصرية ، لتنشيط تحركاتها الدبلوماسية فى افريقيا ، فذكر لنا عدد الساعات التى كانت تذاع فى البرامج الموجهة الى القارة الافريقية باللغات الامهرية والهوسا والبرتغالية ، كما يقدم لنا عدد الطلبة الافريقيين الذين تعلموا فى جامعاتنا ، وعدد الخبراء المصريين الذين عملوا فى القارة الافريقية . ويعزز تحليلاته باحدث التقارير التى عالجت هذه الموضوعات ، وبسلسلة من الاحاديث التى اجراها مع مجموعة من الشخصيات المصرية التى لعبت دورا قياديا فى التحرك الدبلوماسى المصرى تجاه افريقيا .

وبالنسبة للجزء الاخير من الرسالة ، فانه يتناول بالدراسة السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا فى اطار الامم المتحدة ، ويستند فى معالجته لهذا الجزء من الرسالة ، الى وثائق الامم المتحدة ، وتجربته الشخصية كدبلوماسى عمل فى المحافل الدولية وخبر خباياها .

اننا نهنىء الدكتور عطية على رسالته ، ونعتذر عن تاخر عرضها ، ونطالبه بان يخرجها من بين اكوام الملفات والمؤلفات كما اخرجتها ، ويترجمها الى اللغة العربية ، خاصة وان القارىء العربى فى اشد الحاجة الى مثل هذا البحث العلمى الرصين ..

ان الجهود التى تبذل من اجل تدعيم التعاون الافريقى العربى ، يجب ان لا تكتفى بانشاء البنوك . واقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة وعقد الندوات والمؤتمرات ، بل يجب ان تمتد الى البحوث الاكاديمية التى تستطيع وحدها ان تعطى للتعاون العربى الافريقى ، ذلك العمق الايديولوجى المنشود ، الذى بدونه لا يوجد تكامل حقيقى ولاتعاون مثمر . ومن بين هذه البحوث الاكاديمية ، تندرج ولا شك رسالة الدكتور عطية ■

د. بطرس بطرس غالى



SCIENTIFIC AMERICAN

ـ مجلة : سانيتفيك أمريكان

ـ عدد : ٢٣٤ ـ يناير ١٩٧٦

ـ الحاجة الى قوة الانشطار النووى

ـ بقلم : هـ . أ. بيث

هذا المقال العلمي ، يعد دفاعا هاما عن الاتجاه فى الولايات المتحدة ، الى تنمية الطاقة النووية لمواجهة النقص فى الطاقة ، بعد رفع اسعار البترول . وأن الكاتب يتناول الموضوع ، فى ضوء نفاد الاحتياطى البترولى فى المستقبل . فهو يرى أن الطريق الوحيد أمام الولايات المتحدة ، هو امتلاك طاقة أخرى غير النفط ، كما انه يحبذ تنمية الطاقة النووية « القابلة للانشطار » التى شرعت فيه هذه الدولة .

فان الارتفاع الذى اصاب اسعار البترول فى نهايه عام ١٩٧٣ قد استرعى اهتمام العالم الى حقيقة هى احتمال نضوب المورد البترولى ، ووجوب أن يقوم الانسان بالبحث عن موارد أخرى . فان الزيادة فى الانتاج البترولى لن تدوم لاكثر من عام ١٩٩٥ ، وبعد هذا التاريخ لابد ان يأخذ البترول فى الانخفاض السريع . وبالتالى على الدول المنتجة للبترول ، ان تحقق أهدافها للتنمية قبل ان ينضب هذا المورد . أما العالم فعليه ان يتخذ اجراءات منذ الان ، للحد من التبعية للبترول ، كمورد طاقة ، وخاصة المستوردمنه ، وذلك قبل فوات الاوان .

ويأتى السؤال : كيف تحقق الولايات المتحدة « استقلالها » من ناحية الطاقة ؟ ان التوقعات التى وضعتها فى يونيو ١٩٧٥ « وكالة البحث والتمية للطاقة » تتناول هذا الموضوع من زاويتين : الاولى ان على الولايات المتحدة أن تعبأ تكنولوجياتها ، ليس فقط للتوسع فى انتاج الطاقة اللازمة لها «من بترول وغاز وفحم ويورانيوم » ، بل عليها أيضا ان تعنى بتنمية موارد أخرى للطاقة . اما الزاوية الثانية ، فانها تتمثل فى ضرورة الحفاظ على الطاقة الراهنة ، مع البدء فى الحد من الاستهلاك الاجمالى ، ورفع استهلاك الموارد الاخرى غير البترول . فاذا تحقق للولايات المتحدة هذان الهدفان ، فانها ستكون « مستقلة » فى ١٩٩٥ . أما فى حالة العكس ، فانها ستضاعف من مورد طاقتها البترولية ، وسترتفع تكاليف هذه الاخيرة من ٢٥ بليون فى ١٩٧٤ الى ١٢٠ بليون فى عام ٢٠٠٠ . وهو فارق يصعب ادراك انه بمقدور الولايات المتحدة تغطيته مهما توسعت فى صادراتها .

كذلك على الولايات المتحدة ، ان تضمن البقاء لليابان ودول أوروبا الغربية . لهذا فانها لا يمكنها منافسة هذه الدول على الاسواق العالمية بطرح كميات من البترول والغاز اللذين تملكهما ، لان هذا قد يؤدى الى اجاعة اوروبا واليابان . فاذا أعلنت هذه الدول افلاسها ، فانه سيستحيل على الولايات المتحدة تصدير منتجاتها اليها ، وعلى هذا فقد تضطر الى دفع قيمة وارداتها .

لهذا لا يوجد امام الولايات المتحدة خلال الاعوام الخمس التالية سوى طريق واحد : وهو الحفاظ على الطاقة التى لديها ، وذلك من خلال الحد من مستوى حياة الشعب الامريكى ، ، ومن خلال رفع درجة فعالية الاستهلاك للطاقة . وهذه

العملية الاخيرة ، تحتاج الى استثمارات ضخمة ، بالاضافة الى ان فعاليتها بالنسبة لتكاليفها لم تتضح بعد . ولكن اذا تحقق كل هذا ، فستستطيع الولايات المتحدة ان تخفض من استهلاكها للطاقة من مربع ١٦٦ الحالى الى ١٢٠ فى عام ٢٠٠٠ .

كذلك على الولايات المتحدة ، ان تتوسع فى توليد الكهرباء من الفحم والذرة . وجعل هذا النشاط اشبه بالخط الوسيط فى الواردات البترولية .

وتقول التقديرات التى افصح عنها الرئيس فورد فى خطابه فى يناير ١٩٧٥ ان بلاده ستستهلك فى ١٩٨٥ ٢٨ مربع اكثر من ١٩٧٢ وفقا للرسوم البيانيه الموضوعة وان اكبر جزء من هذه الطاقه الاضافية سيخصص لتوليد الكهرباء . كما توقع الرئيس الامريكى زيادة فى الانتاج البترولى المحلى فى ١٩٨٥ بحوالى ٧ مربعات ، هذا فى حين لن يخفض انتاج الغاز الطبيعى الا بحوالى مربعين لا اكثر .

وتتفق ارقام الوكالة ، على ان التوسع فى الانتاج البترولى المحلى ، وكذا الغاز الطبيعى ، سيؤدى بالولايات المتحدة الى حجم الانتاج الذى افصح عنه الرئيس فورد ، وهو ٥٣ مربع . ولكن من المقدور ايضا ان انتاج الغاز سيكون اكثر ارتفاعا ، بينما انتاج البترول سيكون اكثر انخفاضا .

ولكن بعد عام ١٩٨٥ سيسجل انتاج الغاز والبترول العالى انخفاضا . وحتى يمكن تنشيط الانتاج المحلى ، فلابد من فترة لالتقاط الانفاس ، تتيح للولايات المتحدة ، الحصول على انواع اخرى من الطاقة ، ذلك انها لا تمتلك بكثرة سوى الفحم واليورانيوم . لهذا نادى الرئيس فورد بزيادة انتاج الفحم ليصل هذا الاخير فى ١٩٨٥ الى ١٫٠٠٠ مليون طن « مقابل ٦٠٠ مليون طن فى ١٩٧٣ » ومن جهة اخرى ، تدعو برامج الطاقة التى وضعتها الحكومة الى بناء ٢٠٠ مفاعل ذرى ، تتيح رفع الانتاج الاجمالى للطاقة الامريكية بحوالى ١٠ مربعات .

لابد اذن من ان يحل الفحم تدريجا محل البترول والغاز فى مجالات عديدة ، كلما بدا ذلك ممكنا . وان استخراج الغاز الصناعى او البترول من هذا المعدن « الفحم » امر لابد منه . ولكن من جهة اخرى فان الفحم لن يحل جميع المشاكل التى تواجهها الولايات المتحدة ، وبالتالى تحتاج هذه الاخيرة الى موارد اخرى للطاقة ، فلا تجد امامها سوى « الانشطار النووى » ولكن العديد من الناس يعارضون الالتجاء الى التوسع فى المفاعل النووية .

حقا ان المورد النووى قد خلب خيال معظم العلماء ، وان كان استعماله كمورد للطاقة مازال مجهولا . ثم هل يمكن التحكم فى الطاقة الناتجة عن الانشطار النووى ؟ لابد من انجاز عدة عمليات ضخمة لكى يتم ذلك : تسخين الغازات الثقيلة الايدروجين الى درجة ١٠٠ مليون سيلزيوس « تساوى درجة واحدة سيلزيوس ١٫٨ درجة فهرنهايت » مع الحفاظ عليها بالقدر الكافى لاطلاق تفاعلات ايدروجينية نووية ، بحد كاف لتحرير الطاقة ، ويمكن الالتجاء الى التوجيه بالوسائل المغناطيسية ، ولكن منذ ١٩٥٠ مازال العلماء غير قادرين على استيفاء هذا الشرط . فقد قام العلماء السوفييت منذ اعوام ، بتجديد ما سمى باتوكوماك ، ونجحوا فى تشغيله ، ولكن فى ظروف مازالت لا تسمح بتحقيق التوقعات النظرية . وقد نقلت الولايات المتحدة هذا النموذج عن السوفييت ، وتوصلت الى صناعته بنجاح ، ولهذا خصصت « الوكالة » اكثر من ٢٠٠ مليون دولار لصناعة نموذج مماثل ، ولكن اضخم فى جامعة مدينستون ان امكانيات هذا النموذج لن تتضح قبل بداية الثمانينات ولا تقتصر المشكلة على المال فقط ، بل ايضا على توفر العمال المتمرنين على نحو يتيح لهم تشغيل هذا النموذج .

ثم ماذا سيحدث لو نجح هذا النموذج فى بداية الثمانينات ؟ ان هندسة اى منشأة صناعية له ، تحتاج الى وقت طويل ، حتى بعد استيعاب الرسم الاساسى . ولكن بما ان الهندسة قد توصلت الى قوة الانشطار النووى ، فانه من المتوقع ان نأمل فى امكانية ادارة نموذج المفاعل النووى على نحو تجارى فى حوالى عام ٢٠٠٠ . وبالتالى فى اسهام الانشطار النووى فى زيادة انتاج الدولة من الطاقة حتى عام ٢٠٢٠ .

بالنسبة للطاقة الشمسية ، فان الامر مختلف ، ان فعاليتها الفنية اكيدة ، ولكن تكاليفها الاقتصادية شىء آخر . ويمكننا ان نميز بين نوعين فى استعمال الطاقة الشمسية : التدفئة داخل المنازل ، والانتاج لاغراض اوسع مجالا . وقد تنتشر التدفئة الشمسية فى المنزل ، كما يمكن تكييفها ايضا . لهذا قدرت برامج الوكالة بانه فيما بين ١٩٧٢ وعام ٢٠٠٠ فان الـ ٣٢ مليون من

المنازل الجديدة « ما يقرب من ثلث الوحدات الحالية » ستجهز بالتكييف الشمسى ، وهو امر يتطلب استثمارات تتراوح ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون دولار .

اما من حيث التوسع فى انتاج الطاقة من الحرارة الشمسية ، فان الامر مختلف ، لان مثل هـذا الانتاج سـيتكلف ٢٫٥٠٠ دولار للكيلوات الواحد ، فى حين لا تتعدى تكاليف الكيلوات الناتج عن المفاعل النووى ٥٠٠ دولار .

ومن جهة اخرى ، فان الطاقة الشمسية غير متوفرة لدى دول غرب اوروبا واليابان . وهى التى تحتاج أكثر من غيرها للطاقة . اما بالنسبة لبعض الدول النامية ، فانها حل سليم ، اذا توارفت رؤوس الاموال اللازمة . ثم ان بعضا من هذه الدول ، تحتوى على مساحات صحراوية شاسعة ، وبالتالى فان احتياجاتها للطاقة قليلة ، كما ان لديها قوة بشرية رخيصة . وذلك هو المطلوب للحفاظ على منشأة لانتاج الطاقة الشمسية .

وهناك أيضا موارد اخرى لانتاج الطاقة ، وان كانت الصـعوبات التى تكتنف عملية الانتـاج تجعلها قليلة الاسهام فى تسوية مشكلة الطاقة . لهذا يعتقد الكاتب أن الانشطار النووى ، هو السبيل الوحيد والرئيسى لانتاج الطاقة التى يمكن أن تعتمد عليها الولايات المتحدة لفترة ما . ثم يعود فيتناول الاعتراضات التى اثيرت حـول الالتجاء الى هذا المورد .

– يرى بعضهم ان الاشعاعات الناتجة عن عمليات المفاعلات النووية ، تقتضى ضرورة الحفاظ على درجة منخفضة لها ، حتى لا تشكل خطرا على السكان الذين يعيشون بصفة دائمة بالقرب من المنشآة النووية « لا يجب ان تزيد هذه الاشعاعات عن ٥ ملليرمات كل عام « الرم هى وحدة قياسية من الاشعاع النووى ينتج عنـه نفس الاثـار البيولوجية لشعاع وحدة قياسية من اشعة اكس والمليرم هى ١ على ١٠٠٠ رم » . والمعروف ان الفرد العادى فى الولايات المتحدة ، يتلقى فى العام الواحد ١٠٠ ملليرم من الاشعاع الطبيعى و ٧٠ ملليرما من التشخيص الطبى بالاشعة . وقد قدر انه فى عـام ٢٠٠٠ سـيتلقى الفرد الامريكى مقدارا اضافيا من الاشعاع قدره عشر ملليرم ناتج عن المفاعل النووية ، اذا بلغ عدد هذه الاخيرة الالف . يضاف الى هذا القدر ، بعض اعشار الملليرم ، نتيجة عملية استخراج الوقود النووى .

كذلك هناك ٣ حواجز تقف فى وجه تحرير المواد المبرد . فان المواد القابلة للانشطار النووى . مغلفة داخل كرات صغيرة . ويجب ان تمتزج هذه الكرات قبل ان يحدث اى شعاع ، وهو أمر لم يحدث حتى الان . ثم لو حدث أى تحرير للمواد المشعة . فان هذه سـتكون داخل محتوى البنـاء الذى اقيم بطريقة تمنع تسرب هذه المواد الى الخارج « اليودين والسيزيوم والسترونشيوم » الا فى حالة وجود ضغط عال جدا ، وهو امر بعيد الاحتمال حتى الان .

والسؤال الثانى هو : كيف يمكن ان يحدث خلل فى المفاعل ؟ هذا الاحتمال من الصعب جـدا تبريره ، لانه لم يحدث حتى الان . ولان معظم الاخطار التى يمكن ان تحدث داخل المفاعل ، لا تؤدى الى حوادث لانه صمم على اساس اغلاقه باحكام عند حدوث أى خلل به .

وانطلاقا من هذه المعطيات ، فان احتمالات الحوادث فى مختلف انواع المفاعلات . قد درست ونشرت فى اغسطس ١٩٧٤ فى وثيقة تحت تسمية « تقرير راسموسـن » . وعلى اساس نتائج هـذا التقرير ، تقرر اقامة المفاعل على قاعدة من المسلح، لمنع تسرب الاشعاعات .

ولكن مشكلة المواد الناتجة عن الانشطـار النووى ، تكمن اساسا فى ان هذه الرواسـب تحتوى ايضا على « الاكتينايد » وهو عنصر اثقل من اليورانيوم . وعلى أية حال ، فان الدراسات التى قام بها العلماء فى معمـل « اوكبريدج » القومى عن الاحداث الطبيعية المحتمل وقوعها ، واحداثها خللا فى الرواسب المشعة ، قد توصلت الى نتائج سلبية تماما .

تبقى اذن امكانية ان تطفو هذه الرواسب على السطح . ولكن التجربة الطبيعية التى تقوم بها الارض فى هذا الشان . تمحو هذه الامكانية . ففى جمهورية جابون ، يوجد منذ ١٫٨ بليون عام ما يمكن ان نسميه بالمفاعل النووى الطبيعى فان تلك المنطقة غنية جدا باليورانيوم اذ التركيز الحالى لليورانيوم ٢٣٥ داخل المعدن بصورة طبيعية يصل الى ٠٫٧٢ فى المائة وهى نفس نسبة التركيز منذ ١٫٨ بليون سنة . وبالاضافة الى هذا ، يحتوى المعدن ايضا على ١٥ فى المائة من الماء . كانت الظروف اذن مماثلة لما عليه الحال فى المفاعل النووى من المياه الخفيفة . « باستثناء عمليـة التبريد» . ففى هذا المفاعل الطبيعى ، يؤدى اشعاع

٢٣٨ البلوتونيوم ٢٣٩ الى تكوين البلوتونيوم ٢٣٥ . وقد ثبت ان البلوتونيوم لم يتحرك خلال ٢٥٫٠٠٠ سنة ، بل ان مواد الانشطار النووى ، باستثناء الغازات ، قد بقت بالقرب من اليورانيوم طوال بليون سنة .

على اية حال ، يجب ان يحفظ البلوتونيوم بعيدا من متناول يد اى شخص لديه نزعة هدامة . ومن المؤكد ان سرقته من المفاعل امر بعيد الاحتمال ، لان الوقود الذى ينتجه المفاعل مشع جدا ، مما لا يسمح لاى شخص بحمله دون ان يتسبب ذلك فى موته . ويمكن قول نفس الشىء ، فيما يخص الوقود المستعمل للتبريد فى الخزانات .

ولكن عملية النقل هى المرحله الاكثر عرضة للحوادث .لهذا من الافضل اقامة المصنع الكيميائى بالقرب من مصنع انتاج الوقود ، حتى نتفادى عملية النقل . وعلى اية حال فان مشكلة تامين نقل اليورانيوم فى الولايات المتحدة ، قد حلت ، واصبح محاطا بحماية كافية .

ولا يرى الكاتب فى الاجراءات الوقائية التى تتخذ لحماية منشآت القوى النووية من اعمال التخريب ، ما يتنافى مع الحريات العامه للفرد .

ثم ان الخطر الحقيقى فى البلوتونيوم ، يكمن فى بعض العمليات الكيميائية له .وقد أثبتت التجارب التى اجريت على الحيوانات ، ان درجة الاشعاع للبلوتونيوم ، أهم من الكمية المستنشقة منه . ولكن خطر الاشعاع يزداد ، اذا امتص الجسم البلوتونيوم : ٠٫٦ ميكروجرام من البلوتونيوم ٢٣٩ هى الحد الاقصى للجرعة المتاحة للانسان . اما اذا تضاعفت هذه الجرعة بمعدل ٥٠٠ فانها تقود الى السرطان .

على أن بعض المعارضين يرون ان كميات قليلة جدا من البلوتونيوم ، اذا وضعت بين ايدى ارهابيين ، يمكنها أن تحدث أضرارا بالغة . فقد وجد برنارد كوهن ان كل ١٥ جراما من البلوتونيوم موزعة فى الهواء ، تؤدى الى السرطان والى الموت . وبالتالى اذا نجح ارهابى فى سرقة ٦ كيلو جرامات او اكثر من هذا المعدن ، فان الاضرار التى قد يسببها ، قد تكون اكبر من تلك التى يحدثها انفجار القنبله الهيدروجينية .

واخيرا يتساءل الكاتب : هل سيؤدى انتشار المفاعلات النووية ، الى التوسع فى الاسلحه النوويه ؟ هذا فى رأيه هو الاعتراض الحقيقى على الطاقة النوويه ، لان توافر المادة القابلة للانشطار النووى ؟ يعد فى حد ذاته ، الخطوة التمهيدية لصنع الاسلحة النووية . ولكن حتى بعد الحصول على هذه المادة ، فان عملية صناعة القنبلة النووية ، مازالت تعد مبادرة كبيرة . ففى كل من الدول الست التى فجرت قنابل نووية ، كان هناك آلاف من العلماء والفنيين يعملون على تنمية السلاح النووى . ولكن هناك ايضا عددا آخر من الدول ، قادرة على هذا المجهود ، اذا ارادت الشروع فيه ، واذا حصلت على المواد اللازمة لذلك .

فان العديد من الدول التى تحتاج الى الطاقة النووية ، ستجد فى البحث عنها فى الاسواق . كما ستبتاع منشآت للطاقة النووية من أية دولة ترغب فى بيعها . ولكن مصانع الطاقة النوويه التى تباع فى الاسواق الدولية ، خاضعة عادة لاشراف ورقابة من قبل « وكالة الطاقة الذرية » «IAEA» حتى تأمن عدم تحول المواد القابلة للانشطار النووى ، الى تحقيق أغراض عسكرية . لهذا فان هذه الوكالة ، تحتاج الى مزيد من الدعم المالى لكى تحكم اشرافها ايضا على المصانع التى تعالج الذرة كيماويا ، لان من هذه المصانع – اكثر من المفاعلات النووية – يمكن أن تتسرب المواد القابلة للانشطار . بل هناك اقتراح فى أن تتركز مصانع التصنيع الكيميائى للذرة فى منطقة واحدة متكاملة ، بدلا من أن تنتشر فى كل دوله . وهناك ايضا اقتراح ثان ، بأن تقوم الدولة التى لديها مفاعل نووى ، بتسليم الوقود للدولة المستهلكة له ، مع مطالبتها باعادة الوقود المستعمل .

وان الوقود الاصلى الناتج من مفاعل الماء الخفيف ، هو فى معظمه اليورانيوم ٢٣٨ مدعم بحوالى ٣ فى المائة من اليورانيوم ٢٣٥ القابل للانشطار . فاذا كان لابد من صنع متفجرات من هذا الوقود ، فان الامر يستوجب اولا شطر الايزوتوب الاثنين ، وهى عمليه تتطلب مستوى عاليا من التكنولوجيا .

ومن جهة اخرى ، اذا امتنعت الولايات المتحدة عن صنع المفاعلات النووية للاستهلاك المحلى ، او اذا توقفت عن بيعها الى الخارج ، فان انتشار الاسلحة النووية لن يتوقف بذلك . فان اوروبا الغربية وكذا اليابان ، فى أشد الحاجه للطاقة النوويه ، كما انها تملك التكنولوجيا التى تتيح لها الحصول عليها . كذلك فانها تحتاج ايضا الى العملات اللازمة لتسديد قيمة وارداتها البترولية ،

وبالتالى فانها سترغب فى بيع هذه المفاعلات التى تنتجها ، للخارج .

هذا فى حين أن مشاركة الولايات المتحدة فى تجارة المفاعلات النووية ، تتيح لها وضع مستويات عالية نظرا للحصانة التى قد تقوم بها الوكالة ، وهو أمر من الصعب انجازه ، اذا تركت هذه التجارة للغير .

وهنك سؤال آخر : اليست تكاليف بناء مصانع للطاقة النووية باهظة الثمن ؟ يرد الكاتب بأن تكاليف بناء مصنع قدرته ١٠٠٠ر١ ميجاوات ، ومن نوع المفاعل النووى العادى ، تبلغ ما بين ١٣٥ مليون الى ٧٣٠ مليون دولار فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٨٣ . ولكن هذا التقدير يتضمن فى جزء كبير منه ، الارتفاع الناتج عن التضخم خلال عملية البناء . فاذا اقتطعت هذه المصروفات ، تصبح تكاليف الكيلو وات المنتج ٣٨٥ دولارا فى ١٩٧٤ ، وهو رقم يمثل تضاعفا بمعدل ٣٠٠ فى المائة اى أكثر من معدل التضخم فيما بين ١٩٦٧ و١٩٧٤ ويرجع السبب فى هذا الفارق ، الى ارتفاع فئة بعض مواد البناء وبصفة خاصة الايدى العاملة التى ترتفع بمعدل ١٥ فى المائة كل عام ، أى ٢٧٠ فى المائة كل ٧ سنوات .

والحقيقة الاخرى ، هى ان القوى النووية لا تؤدى تكاليفها . وكما قيل ، فان احتياطى اليورانيوم قليل وسوف تنفد خاصة ، علما بأن المفاعل يحتاج الى كميات كبيرة منه . ولدى الولايات المتحدة حاليا ما يكفى لبناء اكثر من ٦٠٠ مفاعل ، وهو ماستحققه عام ٢٠٠٠ . اما بعد هذا التاريخ ، فان الامر يستوجب بناء مفاعلات تستهلك اليورانيوم بفعالية اكثر مما هى عليه الان . وهنا يأتى دور « المفاعل المربى breader » الذى سيصبح جاهزا للعمليات الصناعية فى حوالى عام ١٩٩٠ . وهو يستخرج طاقة نووية ليس فقط من الايزوتوبات القادره على الانشطار فى اليورانيوم ٢٣٥ ، بل ايضا من الايزوتوبات الاخرى . وبالتالى سيؤدى ذلك الى زيادة مواد اليورانيوم بمعدل ١٦٠٠ ضعف ما هى عليه الان ، وسيكون للولايات المتحدة من اليورانيوم ما يكفيها لعدد ١٠٠٠ر١ مفاعل ، ولمدة ٤٠ الف عام .

ولتقدير اهمية الصدف الخاصة بالمفاعلات النووية ومصانع حرق الفحم . فان الدراسات الحديثة قد اثبتت ان الاولى اقل ضررا من الثانية ، وان كانت هذه المقارنة لا تعنى أن الفحم غير مرغوب فيه . فان الولايات المتحدة تحتاج الى حرق مزيد من الفحم فى مصانع الطاقة التى لديها ، كما ان مخاطر الفحم ليست كبيرة .

والخلاصة ان القوى النوويه تشكل بعض المخاطر ، خاصة فى حالة حدوث خلل ، كما ان هناك خطر انتشار الاسلحة النووية . والولايات المتحدة لا تملك سوى اشراف محدود على هذا الخطر الاخير .. ولكنه فيما يتعلق بالمخاطر الاخرى ، فان الكاتب يراها صغيرة ، اذا قورنت بالمخاطر الاخرى التى يتقبلها المجتمع . ومن المهم أن لا ينظر الى القوة النووية بمنأى عن غيرها . وهناك اعتراضات يمكن ان تثار حول اى موارد للطاقة ، ولكن هذه الدولة تحتاج الى الطاقة للمضى فى نموها . فان قلة الطاقة تعنى البطالة ، والردة ان لم تكن مشكلة اسوا من ذلك . ■


LE MONDE diplomatique

– مجلة ليموند ديلوماتيك

– عدد فبراير ١٩٧٦

– أسطورة الافول الامريكى

– بقلم : جيمس ف . بتراس

خلال السنوات الاولى من هذا العقد ، كان العديد من المعلقين السياسيين ، يرون أن العالم قد دخل مرحلة تاريخية جديدة ، تسجل نهاية النفوذ الامريكى ، خاصة بعد أن واجه فشلا ذريعا فى الهند الصينية ، وبعد أن ظهرت فى العالم الثالث ، انظمة لا تدين بالراسمالية . وأخيرا فان الدول المنتجةللمواد الاولية ، اصبحت تشكل جبهة تطالب برفع اسعارها ، وبشروط تعامل أكثر عدالة .

وفى نظر بعضهم ، بدا النجاح الذى حققته « الاوبك » ، بادرة تشير الى بداية انتقال النفوذ المالى والسياسى الى العالم الثالث لا او على

٢٣٠
الاقل . الى الدول المنتجة للبترول . اما فى اوروبا واليابان . فقد دفعت بهما حركة الانطلاق فى النمو ، لم يشهد لها العالم مثيلا . الى منافسة الامريكيين على الاسواق العالميه ، والى السعى الى الاستقلال فى سياستهما الخارجية .

وداخل العالم الشيوعى . كان على الولايات المتحدة ، ان تكيف نفسها بوجود الصين ، وفى الوقت نفسه ان تجد مجالا للوفاق مع الاتحـــاد السوفييتى ، وان تسعى لاجراء مشاورات مـــع كوبا . فان سياسة الوفاق التى حلت محل سياسه الاستقطاب . كانت تعنى فى نظـر العـديد مـن الدول . ان النفوذ الامريكى على العالم قد اصبحت له حدود . واخيرا أسهـم الوضـع الاقتصـادى والمالى المتدهور فى الولايات المتحدة ـــ تخفيض قيمة الدولار والعجز فى الميزان التجارى . فى اضعاف مركز هذه الدولة ، التى تريد ان تقوم بدور رجل البنك العالمى بالنسبه للدول الاخرى .
وعندما ظهرت فضيحة حكومة نيكسون . وتلت ذلك موجة من النقد والمناقشات داخل الولايات المتحدة . بدا وكأن الجهاز التنفيذى الامريكى قد أصيب بالشلل . فقد أدى تدهور نفوذ ومكانة الرئيس ، وفى الوقت نفسه القلق المتصاعد فى صفوف الشعب الامريكى . الى الانطباع بان عدم الاستقرار الداخلى فى الولايات المتحدة ، وتدهور مكانتها فى الخارج . ما هما سوى وجهتين لمشكلة واحده . وهذه الاخيرة تسجل تراجعا سريعا فى النفوذ الذى كانت الولايات المتحده قد بسطته على سائر أنحاء العالم . فبدا هذا النفوذ فى غروبه ، مما حدا ببعض الذين كانوا يرفضون هذه النهاية، الى بعث الروح الاسـتعمارية القـديمة . والى المطالبة بانهاء « الوفاق » وبزيادة التركيز على القوة . أما الاخرون الذين تقبلوا هذا الوضع ، فقد رأوا التركيز على الاولويات الداخلية ، وابداء التحفظات حول أى تدخل فى الخارج .

وبدت الولايات المتحدة وكأنها قد بدأت تفقد المزايا التى اكتسبتها فى فترة ما بعد الحرب ، خاصة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ وهى الفترة التى لم تكن لصـــالحها . ولكن الكاتب يرى عكس ذلك تماما ، فان هذا التدهور فى النفوذ الامريكى ، لم يمس التركيب الذى أدى اليه . كما أن الخسائر الهامشيه التى لحقت بهذه الدولة . كانت فى الحقيقة تعوضها مكاسب فى مناطق أخرى . بل ان هذه الخسائر ، كانت تخلق الظروف الملائمة لاعادة بناء نفوذ امريكى ، وبسطه بالذات على الذين كانوا يعارضونه فى الشرق والغرب ، وفى الشمال والجنوب .

ويحاول الكاتب ان يحدد ما هى الادوات التى تشكل الامبراطوريه الامريكيه . فيجد ان الاحكام التاريخيه التى حددت صعود او هبوط النفوذ الامريكى . كانت ترتكز على تحليلات للاحداث اكثر منها للبنيات . وكانت الدرجه ان بعثت هـــذه التحليلات بصدد مواضع الخلل فى البنيات . فى حين اغفلت اهمية تقديرها للديناميكيه الداخليه ، وللقوة السياسية ، ومجموع البنيات الراسخة التى يسهل بها اعادة دعم النفوذ الامريكى . لهذ يبادر الكاتب بتوضيح الاسس التى قام عليها النفوذ الامريكى على الصعيد العالمى . ثم يتناول بعد ذلك التحليل ، الاحداث الخاصة ونتائجها .

ان الاسس التى قام عليها النفوذ الامريكى هى : **أولا** : وجود دولة امبرياليه . **ثانيا** : وجود علاقات سياسيه واجتماعيه تتحكم فى الانتـــاج الامريكى . **ثالثا** : وجود ترابط بيـــن الدول الراسمالية الصناعية الاخرى والولايات المتحدة . وتعمل الدولة على قيادة العالم الراسمالى ، وعلى خلق ظروف مناسبة لاحداث وضمان تراكم لراس المال على الصعيد العالمى . كما أن لها دورا حاسما فى تكوين الدول التى تقع على هامش دائرة نفوذها .

فان الامبراطورية الامريكية ، تركز علـــى الاستثمارات الخاصه والتجارة والشركات المتعدده الجنسيات . وهذه الانشطه تسهم مع المنظمات الاقتصاديه فى بسط النفوذ الامريكى على العالم . واذا كان راس المال قد نجح فى فترة هامة من الصراع الطبقى ، والانقلابات السياسية ، فى أن يصل الى سطح الدائره التى تشمل هذا النفوذ . فقد تم ذلك على ثلاث مراحل : التدخل ، ثم التوسع ، ثم البقاء . وخلال كل من هذه المراحل الثلاث ، كانت الدولة الامريكية تجتهد فى خلق الظروف التى ستساعد رأس المال على التوسع وعلـــى التراكم . وخـــلال المرحلة الاولى ، كانت تركز جهودها على المجالات الاتية : **أولا** : بناء الدولة الجديدة واحداث الجهاز الرسمى للحكومة الذى ســـيكون أداة لهـــا للاستقلال (الجيش وقوه البوليس) . **ثانيا** : القضاء على المعارضين فى

الداخل أو العمل على اجتذابهم . **ثالثا** : اضعاف المنافسة الخارجية . **رابعا** : ترسيخ البنيات التحتية الاقتصادية بفضل القروض و « المعونة » .

ولكن العلاقات بين الدوله والشركات المتعددة الجنسيات ، لم تكن تقتصر على هذا المجهود الاولى . ففى مرحلة توسيع التراكم لراس المال، كانت تتطلب وضع سياسات مالية على الصعيد العالمى ، وذلك لتمويل اكثر من نشاط فى اماكن متعددة . لهذا الغرض وضعت الولايات المتحدة نظاما عالميا للنقد ، وابرمت اتفاقيات مالية ، واقامت مصارف للتنمية ، ومنحت قروضا لتجهيز الشركات المتعددة الجنسيات براس المال المتحرك الذى سيساعدها على التعجيل بتراكم رؤوس الاموال ، وبتكثيف استخلاص القيمة المضافة .

انظمة اجتماعية جديدة على سطح دائرة النفوذ الامريكى

وقد اتاح امتداد العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الراسمالية القديمة ، الى توسيع الاولى حتى سطح دائرة النفوذ . مما أدى الى تغييرات ، وفى الوقت نفسه الى تركيب طبقى للمجتمعات ، والى تزايد استقطابها . ففى دول العالم الثالث، نجد صغار الملاك والفلاحين التقليديين . قد تحولوا الى عمال زراعيين ، او الى مزارعين ، او هاجروا الى المدن ، حيث اضطرت الجماهير أن تحيا فى بطالة مقنعة داخل مدن التصدير . اما الدول الجديدة التى خلقتها الامبراطوريه الامريكية ، فان وظيفتها الرئيسية كانت تنحصر فى تسهيل عملية تراكم راس المال الوافد من الخارج . فكان لابد لهذه الدول من ان تعزل نفسها على مر الوقت عن الجماهير . ونظرا لافتقار البورجوازية الصغيرة فى هذه الدول ، الى الوسائل التى تتيح لها جنى فوائد من مداخل الدولة الامبراطورية ، فقد اصبحت هذه الطبقة ، العامل المفجر لاى انقلاب شعبى أو قومى .

وهنا تظهر الوظيفة الاخرى للامبراطورية الامريكية ، وهى القيام بدور الديدبان الذى يبذل الضغوط الاقتصادية والعسكرية ، مباشرة أو غير مباشرة ، لكى يضمن بقاء نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات ، والظروف التى تساعد على تراكم راس المال وتكاثره . ويمارس هذا الدور بطرق متعددة : التدخل العسكرى المباشر ، أو تمويل المرتزقة ، أو الحد من القروض أو الحصار الاقتصادى .

وكانت القوة الامبراطورية الامريكية ، تمارس دائما ضد الحركات الشعبية والقومية ، سواء كانت هذه الاخيرة فى الحكم أو فى صف المعارضة ، لان المهم لم يكن التركيب الشكلى للحكومة بل كان الحصول على القيمة المضافة التى كانت تولد فى المكان ، مع خلق علاقات انتاج تساعد على هذا . فقد كانت الضربات تسدد الى انظمة أو حركات ، تحاول اجراء تعديلات فى ظروف تراكم راس المال ، مما قد يحد من امكانيات الامبراطورية الامريكية على سطح دائرة نفوذها .

هذا التحرك الذى تقوم به الامبراطورية الامريكية على سطح دائرة نفوذها ، يستهدف قبل كل شىء ، خلق نظام اجتماعى جديد ، كفيل باستيعاب علاقات قائمة على ديناميكية التوسع والتراكم ، آتيه من الخارج ، واحداث نظام سياسى دائم ، يكفل السيطرة على القوى العاملة المنتجه ، حتى يضمن التحرك الدائم لراس المال الخارجى وتكاثره من خلال علاقات اجتماعية ذات صبغة استغلالية .

ولم تكن هذه العملية تقتصر على خلق اجهزة اداريه ، لان الهدف كان ادماج المراكز التى تتخذ القرارات داخل الدولة الجديدة ،فى مشروع سياسى واقتصادى شامل ، تصنعه الامبراطورية الامريكية من خلال اتفاقيات للتنمية على المدى الطويل . ان الهدف الرئيسى للاستراتيجية الامريكية ، هو التاثير على النخبة فى الدول الجديدة من خلال ما يسمى « بتكوين الكوادر » . كذلك تعد قمة الهرم للدولة الجديدة ــ الجيش والبوليس ــ احد الاهداف الرئيسية ايضا .

وفى ضوء هذا الفكر ،يفسر الكاتب الحجم الهائل للمعونه العسكرية التى منحتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، على أنها كانت تستهدف أساسا الحصول على الولاء من قبل أجهزة الدول الجديدة التى تقع فى مجال دائرة نفوذها .

كذلك ينبع خلق هذه الدول الجديدة للولايات المتحدة ، ايجاد مراكز متفرقة فى العالم ، يسهل الوصول اليها ، ويبيح لها التحكم فى تحديد الاولويات والاحداث السياسية ، حتى تتفادى بقدر الامكان ، ضرورة الاتجاه الى « الضغوط الخارجية » أو الى « التدخلات » .

ولكن من جهة أخرى ، فإن الاستقطاب الاجتماعي والتعبئة السياسية اللذين يلازمان في كثير من الأحيان ، تطور العلاقات الاجتماعية في الدول الجديدة ، يؤديان الى مركز من الثروات ، مع تزايد سلطات البورجوازية الصاعدة ، امكانيات لتكوين رأس المال الوطني ، وذلك بفضل النفوذ الذي تمارسه داخل أجهزة الدولة ، وتحكمها في مواردها . وبعد تطور حركات وطنية ، ثم حكومات وطنية ، يتطلب الامر اعادة تحديد العلاقات مع الدول الامبريالية ولكن في معظم الحالات ، تبقى السيطرة على وسائل الانتاج الأساسية ، وكذا قطاعات هامة من الجهاز البيروقراطي التابع للدولة ، الجيش والبوليس ، تابعة للدولة الامبريالية ، وهي تستعمل عادة لمعارضة تمرد الحكومة القومية .

في هذا الاطار ، يمكن للدولة الامبريالية أن تصر على التفاوض من جديد ، حول شروط التبعية الجديدة كما تعمل على احباط مشاريع التنمية التي تضعها الحكومة الوطنية . كذلك تسهم القيود المالية والمصرفية في شل حركة الاقتصاد ، وتقييد البورجوازية الوطنية . وبفضل العلاقات الوثيقة مع الجيش ، فان هذا الاخير قد يقوم بحركة انقلاب ، لاعادة وضع ذي طبيعة تلائم أكثر ، التراكم الامبريالي لرأس المال .

ويجد الكاتب هنا أن بناء الدولة وتفككها ، هما الاداتان الرئيسيتان لفرض علاقات الاستغلال الطبقي النابعة عن التوسع الاقتصادي للدولة الامبريالية . فاذا كانت الحرب في الهند الصينية قد مست شبكة المصالح والنفوذ للدولة الامبريالية الامريكيه ، فان هذه الاخيرة مازالت باقية . ذلك أن الانسحاب العسكري الامريكي . قد أتاح للولايات المتحدة ، اعادة الانتشار في مناطق أخرى ، واعادة تكوين قواتها العسكريه ، وبالتالي فان الامر الناتج عن تفكك الجيش الامريكي وهبوط معنوياته الذي تم في ١٩٦٩ و ١٩٧٠ . بل ان الميزانية العسكرية للسنه المالية ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ قد فاقت لاول مرة في التاريخ ١٠٠ مليار دولار ، وهو رقم له مغزاه .

أما المركزة الدائمة للنفوذ العالمي الامريكي ، فهي نتيجة العلاقات السياسيه والاجتماعيه داخل الولايات المتحدة ، حيث لا مواجهة بين الطبقة العمالية وبين الطبقة الرأسمالية الامريكية ، التي أصبحت تملك امكانيات لا حدود لها لاستعمادة انفاسها في حالة قيام أزمات اقتصادية ، دون أن تتكبد التكاليف السياسيه والاجتماعية التي تواجهها الدول الراسماليه الاخرى . كما تجد هذه الراسمالية الامريكية ، الامكانية في تجديد صناعاتها وانتاجيتها ، مع الحد من تكاليف الانتاج ، والحفاظ على مستوى عال من البطالة ، دون ان يشكل ذلك تأزما اجتماعيا . ففي الولايات المتحده ، فان الطبقه العماليه الاسيرة سياسيا واجتماعيا ، لا تشكل عائقا أمام قدرة الراسمالية الامريكيه في التحكم على أزماتها المحليـة والعالمية ، من خلال ضمان توسع جديد ونمو جديد للسكان . وطالما امتلكت الراسمالية الامريكية هذا السلاح الهائل ، وهو القوى العامله الاسيرة سياسيا ، والقادرة على الانتاج بتكاليف تتيح التوسع لراس المال . فانه لا يمكن توقع حدوث تغيرات جذرية في وضع هذه الرأسمالية على الصعيد العالمي .

ان الدولة الامريكية ذات الطابع الامبريالي ، تساندهما طبقة حاكمه دون وجود معارضة . كما ان العلاقات القائمة بين الراسمالية الامريكيه ومنافسيهاالقدامى ،تعد العامل التركيبي الاساسي للنفوذ الامريكي على العالم . وان العامل الحاسم هنا هو التفاوت الشاسع بين قدرة الولايات المتحده على التدخل في الخارج ، وبين اكتفائها الذاتي في الداخل . فان اليابان اكثر احتياجا للاسواق الامريكيه من احتياج الولايات المتحدة الى الاسواق اليابانيه . كذلك عن الاستثمارات الاوروبية في الولايات المتحدة ، لا تمثل سوى جزء بسيط من الاستثمارات الامريكية في القارة الاوروبية وفي بريطانيا . وبالتالي سواء كانت الصناعات الاوروبيه تنافس رأس المال الامريكي أو تشاركه ، فان القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة ، هي التي تقوم بدور حاسم . وأخيرا فان الولايات المتحدة اقل تبعية من أوروبا فيما يخص المواد الاولية . وطالما تبقى أوروبا واليابان تابعتين للولايات المتحدة فيما يخص التجارة والاستثمارات ، وطالما ظلت الولايات المتحدة المستفيدة من الخسائر التجارية التي تلحق باوروبا واليابان في بعض دول العالم الثالث ، فان فكرة قيام عالم متعدد المراكز لا مجال لها .

وبعد أن أوضح الكاتب هذا الإطار التركيبي ، تناول الأحداث التى من المفروض انها قد سجلت نهاية النفوذ الامريكي على العالم . فأبان ان رأس المال الامريكي مازال يتوسع فى العالم الثالث ، وهو ماض فى التمويل ، وفى الحصول على القيمة المضافة ، بقدر أكبر مما كان عليه فى الماضى . وبصفة عامة ، فان المنظور السياسى فى امريكا اللاتينية ، يتجه لصالح دعم الانظمة التى تتعاون مع رأس المال الامريكي . أما فى الشرق الاوسط ـ فمازال المكان متسعا للانشطة المربحة . وهى خاصة بالتكنولوجيا والتسويق . فقد ركز رأس المال الامريكي هنا ، على العديد من الصناعات والخدمات . مما أدى الى اعادة تركيز رأس المال حول الشركات المتعددة الجنسيات ، التى تعمل فى الخدمات الصناعية والمصرفية . بالاضافة الى القروض الهامة التى تؤديها البنوك الدولية ، والتى ضاعفت من نفوذ الولايات المتحدة فى هذه البقعة من العالم .

وفى بداية السبعينات ، كانت العلاقات مع الدول الشيوعية تهدف أساسا الى استقرار النفوذ الامريكي الشامل . وكان الوفاق هو الصيغة التى ستتيح للولايات المتحدة ، البحث عن امكانيات اقتصادية بديلة ، تعوضها عن خسائرها فى فيتنام . كما تساعدها على النيل من منافسيها . وقد جنت الولايات المتحدة من الوفاق مكاسب سياسية واقتصادية ، مثل الضمانات بأن الحركات الثورية فى الدول الرأسمالية لن تتلقى دعما هاما من الاتحاد السوفيتي .

وبما أنه لم يعد من المستطاع قيادة العالم بالالتجاء الى القوة ، فان الولايات المتحدة قد وجدت فى الوفاق ، الوسيلة التى ستضمن لها مناطق نفوذ محددة بوضوح ، بالاضافة الى تسللها الى الاسواق الشيوعية أيضا . وبالتالى أصبح الوفاق سلاحا لدعم النفوذ الامريكي .

وأخيرا ، فان احلال جيرالد فورد محل ريتشارد نيكسون ، قد ازاح فضيحة ووترجيت . وبقى نفوذ رأس المال فى امريكا ، كما هو ، وبصفة الحكومة فى وضع السياسات والبرامج التى

تستهدف التوسع الداخلى والخارجى لرأس المال . ولا يمكن توقع أى تدهور فى نفوذ الحكومة ، لعدم ظهور حل بديل نابع عن معارضة سياسية . لهذا بدلا من أن تتحول ووترجيت الى ازمة نظام ، لم تؤد الا الى دعم النفوذ الرأسمالى «ذى الوجه الامين » .

فان الديموقراطيين لافتقارهم الى تقديم اى برنامج اقتصادى واجتماعى للطبقة العاملة . وعدم قدرة هؤلاء على التضامن المتكتل لرجال البنوك والصناعة الملتفين حول الحكومة ، يحاولون اليوم اجتذاب الناخبين بأن يخبروا على مسامع الجماهير ، الفضائح التى جرت فى السنوات الماضية ، وهم بذلك يأملون فى أن ينالوا من مكانة منافسيهم ، دون طرح قضية المؤسسات والسياسة التى تكفل للدولة الرأسمالية نفوذها وسلطتها .

لهذا كله يرى الكاتب ، انه من الافضل اعتبار الولايات المتحدة دولة عظمى تحاول استعادة انفاسها . فان التعديلات الدورية التى أجرتها فى العلاقات بين الدول الرأسمالية ، والهبوط النسبى التجارى ، وانتصار دولة ثورية ، كل هذا قد يبشر باحداث تغيرات ممكنة . ولكنه على أية حال لا يشير الى وجود تدهور فى الامكانيات الاساسية الامريكية . وان التحرك الذى أدى الى تحويل الهزائم الى اعادة تركيز السلطة ، والى تحويل الحلول الوسط التكنيكية الى تقدم تكتيكى ، كل هذا يشير الى أى مدى تكمن اهمية البنيات والعلاقات التاريخية التى تساعد على اعادة احياء النفوذ العالمى ، فان دعم النفوذ الامريكي على العالم ، قائم على مجموعة من المتغيرات الهامة :

أولا : فى العالم الثالث ، تم التوسع الامريكي على مشاركة البورجوازيات الوطنية لمصالح مشتركة . فان الانظمة العميلة للولايات المتحدة ، التى تحكمها مجموعة سياسية ، تعتمد على الاموال الخارجية ، يتم تغيرها ، او تتحول الى عوامل للتجديد الرأسمالى . ان شبكة النفوذ الامبريالى قد اصبحت أكثر تعقيدا ، ولكنها فى كافة الحالات ، قد احتفظت بفعاليتها .

ثانيا : رأس المال المصرفي والاستثمار ، وكذلك التجارة أصبحت أكثر مما كانت في الماضي ، الاداة الممتازة لتزايد القيمة المضافة . وغدت المصارف الامريكية ، الادوات الرئيسية لدفع رأس المال والانتاج في العالم الى الامام . وقد تفوقت التكنولوجيا واتفاقيات التسويق الامريكية على المنافسين الرأسماليين الاخرين ، كما فتحت امامها بمجالات جديدة للسيطرة .

ثالثا : في الدول الشيوعية ، تعمل هذه الاخيرة ، على التوسع الخارجي للعمليات الامريكية في افريقيا وأمريكا اللاتينية واوروبا الغربية . ان الصينيين ومناصريهم ، قدتعاونوا صراحة مع القوات المؤيدة للولايات المتحدة ، في عملية القضاء على أسس القوى الاشتراكية والثورية التي يساندها الاتحاد السوفيتي ، او التي تقود الى الهيمنة الامريكية على شيلي وانجولا وغيرهما من الدول . وفي آسيا أسهم كل من السوفييت والصينيين في الدعم الرأسمالي ، وفي التوغل الامريكي في المستقبل . وفي الباكستان وفي سري لانكا ، ساندت الصين انظمة غير ثورية.أما الهند ،فان السوفييت قد اجتهدوا في دعم دكتاتورية حكم السيدة انديرا غاندي .

وهكذا تجد الامبريالية الامريكية ، شركاء متعاونين معها في المعسكرين الشيوعيين ، مما يدعم سياستها في الخارج . وان اعادة تأكيد النفوذ الامريكي على العالم ، تتحقق من خلال طفرات قومية على سطح دائرة هذا النفوذ ومنافسات بين الدول الشيوعية الكبرى ، وصراعات طبقية في أوروبا ، وبالتالي فان هذا النفوذ ، يمكن ان يؤدي الى افتقار الاستقلال لموارد العالم ، ولكن القيود التي يفرضها على المنافسين الرأسماليين ، يمكنها أن تولد طبقات جديدة مستقلة ، تبقى محرومة من الخدمات التي ينتجها هذا النفوذ . وهنا قد تظهر مراحل جديدة للتنافس ، يمكن أن تخلق في المستقبل الظروف السياسية التي تستوجب اجراء تعديلات في توازن القوى داخل الولايات المتحدة ، وقد تضعف الدولة الامريكية الامبريالية الكبرى . وهنا قد تدخل الولايات المتحدة فقط المرحلة التاريخية الجديدة التي ستعكس الافول الحقيقي للقوى الامبريالية الامريكية .

WORLDVIEW

- مجلة ورلد فيو
- عدد : يناير ـ فبراير ١٩٧٦
- الامم المتحدة والتربية الاقتصادية لهنري كيسنجر
- بقلم : هيلينا ستلمسون

تتناول الكاتبة ، التحول الذى بدا في اعمال الدورة الخاصة السابقة للامم المتحدة التى انعقدت في سبتمبر ١٩٧٥ والتي طالبت فيها الدول الفقيرة ، الدول الغنية ، باجراء تغيرات جذرية في النظام الدولى . والجدير بالملاحظة هو الرد المبتكر لمجموعة الدول الغنية على هذا المطلب ، وتشير جميع البوادر الى أن المجموعتين لديهما استعداد للتوصل الى التوفيق بين وجهتى نظرهما المعارضة .

وتساءل بعضهم عما اذا كان للدول الغنية .. وخاصة الولايات المتحدة ـ الاستعداد للقيام بالالتزامات التى تعهدت بها ، خلال هذه الدورة ، وهل كان التحرك الامريكى الذى اتسم بالايجابية داخل هذه الدورة ، مجرد مجاملة لبث الاطمئنان في نفوس دول الجانب الاخر ، وذلك على امل ان يؤدى هذا الى انشقاق في صفوفها ؟ اما بعضهم الاخر فقد رأى ان الالتزامات الامريكية كانت تتسم بالجدية ، وان كانت في حد ذاتها تعد وسيلة غير طيبة لمعاونة العالم الثالث . كذلك أشار آخرون الى ما تتطلبه هذه الالتزامات من اجراءات تشريعية لابد أن يوافق عليها الكونجرس ، وبالتالى فان الامر لا يتعدى كونه لعبة قاسية ، كانت الدول الفقيرة هى الضحية فيها .

ولكن بصفة عامة ، يمكن القول بأن الجانب الذى أبدى تحفظات حول توصيات هذه الدورة ، كان يشكل الاقلية .

وتطرح الكاتبة السؤال الاتى : لماذا جرت الامور على هذا النحو داخل الامم المتحدة ، وفى هــذا الوقت بالذات ؟ كانت الدورة الخاصـــة السادسة بداية عام ١٩٧٤ قد خصصت اعمالها للنظر فى مشكلة المواد الخام وفى تنمية الدول الفقيرة . اما الدورة السابعة (سبتمبر ١٩٧٥) فقد اتسع جدول اعمالها وشمل جميع نواحى التنمية . والدورتان عقدتا بناء على طلب العالم الثالث الممثل فى مجموعة الـ ٧٧ والتى اصبحت تضم اليوم اكثر من ١٠٠ دولة . وقد جاءت هذه المطالب مدعمة باستراتيجية الدول البترولية التى اظهرت عضلاتها ، عندما نجحت فى تحدى النظام الدولى الحالى ، ووصفته بانه يعير صالح الدول النامية . كما ان اجراء تعديلات جزئية فى هذا النظام هنا وهناك ، لا يمكن ان يشكل البديل المقبول من هذه الدول ، وبالتالى لابد من اجراء اصلاح جذرى فى هيكل العالم . حتى يستمر فى تعاملاته . وقد اشارت الدول الفقيرة الى ان ميثاق الامم المتحدة « ١٩٤٥ » كان قد وجــه اهتمامه على الســـلام والامن ، واغفل كلية ذكر ضرورة تنمية الدول الفقيرة . وفيما بعد ، عندما طرحت الدول الفقيرة هذه المشكلة ، اكتفى العالم الغنى بتوزيع معونات وقروض من خلال معونات عسكرية واقتصادية ، اى ان هذه البرامج لم تكن تبررها الاعتبارات الاقتصادية والانسانية ، بقدر ما كانت نابعة من اعتبارات سياسية واستراتيجية ، قائمة على المضى فى استغلال الدول الفقيرة على نحو شبيه بما كان عليه الامر فى الماضى الاستعمارى .

وقد أوضحت الدول النامية مرارا ، انها تفضل التعامل التجارى على المعونة التى تحصل عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية . وهى فى ذلك تهدف من جهة الى الحصول على اسعار مناسبة للمواد الغذائية والمواد الخام التى تنتجها . ومن جهة اخرى ، اتاحة الفرصة لاقامة صناعات تجعلها قادرة على بيع منتجاتها الصناعية للعالم الصناعى المتقدم . فبالرغم من ضخامة الاستثمارات التى حصلت عليها دول العالم الثالث ، الا انها كانت تتضمن شروطا قاسية ، لاسيما فيما يتعلق بالعائد الذى هو من نصيب المستثمر . وبالتالى انحصرت التجارة فى العالم الثالث ، على بيع المواد الخام باسعار منخفضة ، وشراء منتجات صناعية باسعار مرتفعة .

٤٢٥

وكان العالم الثالث لا يفتأ طوال سنوات عديدة ، يشكو من تدهور شروط المبادلات التى كانت تتم بينه وبين العالم الصناعى . كان هناك عــدم استقرار فى اسعار المواد الخام الاخذة فــى التدهــور ، فى حين طفقت اســـعار المنتجـــات الصناعية تأخذ فى التصاعد . وكانت الدول الغنية متمسكة باللوائح الدولية القائمة ، وتعتبـــرها اسلوبا معقولا للتعامل ، ولكن من جهة أخرى فانها هى التى وضعت هذه اللوائح ، وراعت فى ذلك تلبية احتياجاتها قبل كل شىء .

واذا كان التقدم الهائل الذى حققته التكنولوجيا قد ادى الى اثراء العالم الغنى ، الا انه لم يلائم دائما دول العالم الفقير . ومن جهة اخرى ، فان الجانب الاكبر من الموارد المالية الذى كان يتوفر لصندوق النقد الدولى ، كان يذهب الى الدول الغنية . لهذا فانه فى بداية الستينات ، اصبحت الدول الفقيرة غير قادرة على تلبية المطالب المالية التى تستوجبها خطط التنمية التى وضعتها لنفسها . واكتشفت هذه الدول أنه مادام الثقل المالى الذى تتمتع به الدول الاعضاء فى الاجهزة الدولية التى تهيمن على تسيير الامور المـــالية والتجارية هو الذى يرجح الكفة عند اتخاذ قرارا ، فان الفجوة بين الاغنياء والفقراء ستتسع يوما بعد يوم .

أما النظام القائم على الاســـواق الحـــرة والمؤسسة الخاصة ، فان الدول الفقيرة قد اقتنعت منذ زمن ، بانه لن يحل مشاكلها . كذلك كان رايها فى النظام المخطط المتمركز السوفيتى . وهو ما افصحت عنه لاول مرة منذ عشرين عاما عند عقد مؤتمر باندونج . لهذا ففى ١٩٧٠ وافقت الامم المتحدة على وضع استراتيجية دولية للتنمية ، تستوجب اعتمادا من قبل العالم الغنى لسياسات اقتصادية وتجارية جديدة ، تستهدف التعجيـــل بحركة التنمية فى العالم الثالث . وفى الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ بدأت ارباح الدول النامية تلحق فى حجمها بارباح الدول الغنية . ولكن حرب اكتوبر والحظر البترولى ، اوقفا هذه الحركة .

وقد شجعت دول العالم الثالث من جراء النجاح الذى حققته التجربة التى اقامتها الدول البترولية فى مواجهة الدول الغنية المستهلكة للبترول . لهذا فانه فى ابريل ١٩٧٤ ، عند عقد الدورة الخـــاصة

السادسة ، ساد الاتجاه لاجبار الدول المتقدمة على الاقتناع بأن تدهور العلاقات الاقتصادية بين العالمين ، كفيل على المدى الطويل بأن يقضي على السلام العالمى ، وبأن وجود جزء كبير من هذا العالم ، يحيا فى فقر دائم ، يشكل خطرا أكبر من المنشآت العسكرية على الدول الغنية وهكذا تبلورت الاقتراحات فى شكل برنامج تحت تسميه « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ، وقد تضمن قائمة طويلة من المطالب التى تستهدف ضمان اسهام الدول الغنية فى التنمية الاقتصادية فى العـالم الثالث . ولكن رد العالم الغنى — وخاصة الولايات المتحدة — كان يفتقد الحماس، مما أدى الى مواجهة غاضبة بين الفريقين ، وفشل الاجتماع .

وخلال منتصف عـام ١٩٧٤ أوصى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحـدة ، باجراء مناقشة للمسائل الرئيسية التى تتعلـق بالتنمية خلال عام ١٩٧٥ ؛ كما اقترح عددا من الاجراءات الكفيلة باحداث تعديلات ضرورية فى النظام العالمى الراهن . لهذا قامت مجموعة الـ ٧٧ فى بداية عام ١٩٧٥ بوضع وثيقة تضمنت اجراءات ملموسة فى ٦ مجالات : التجـارة ، الاصلاح النقدى ، المعونة الخارجية ، الصناعة ، التقدم العلمى والتكنولوجى ، الاغذية والزراعة ، تجديد هيكل الامم المتحدة . وفى الوقت نفسه ، كانت السوق المشتركة الاوروبية والولايـات المتحدة ، تعملان على اعادة النظر فى سياساتهما ازاء الدول النامية .

ولكن حتى يوم افتتاح الدورة الخـاصة السابعة ، لم تكن الولايات المتحدة قد أعلنت عن موقفها ، الى ان تلا رئيس الوفد الامريكى الخطاب الذى اعده هنرى كيسنجر ، متضمنا قائمة مائلة من المقترحات فى شتى المجالات . وكان رد فعل لجنة الامم المتحدة ، أن جعلت وثيقة مجموعه الـ ٧٧ أساسا للمناقشة ، ومن مقترحات خطاب كيسنجر ، وثيقة للعمل . وقدمت السوق المشتركة مشروعا لوثيقة خاصة بها ، وقدمت ايضا الولايات المتحدة ما يسمى « بوثيقة اعلامية للعمل تقترحها الولايات المتحدة لاجراء مفاوضات ، كانت تتضمن آراء تفوق كل ما اقترحه الوفد الامريكى من قبل .

واكتشف الجميع أن باب الحجرة التى كان يظن الجميع أنه مغلق ، قد فتح على مصراعيه ، وقد غيرت الوثيقة تيار المفاوضات ، فكانت النتيجة أن اتخذت اللجنة قرارا تحت عنوان « التنميـة والتعاون الاقتصادى الدولى » حصل على موافقة جميع الوفود ، بما فيهم الولايات المتحدة ، مع بعض التحفظات .

فماذا كان مضمون الاتفاق ؟ كان فى الحقيقة لا يلبى كافة مطالب العالم الثالث ، ولكنه مع ذلك كان يفوق كل التوقعات . لهذا يمكن القول بأنه كان يقترح حلولا وسطا للمطالب الثلاثة الرئيسية التى تقدم بها العالم الثالث . وهى : تحويل ٧ر. فى المائه من الدخل القومى للدول الغنية لصالح الدول الفقيرة فى عام ١٩٧٨ ، والحصول على حقوق السحب الخاصه من الصندوق دونى دون التقيد بنسبة المساهمة لكل دولة ، والمطالبة بربط أسعار المواد الزراعية والمعدنية الخام باسعار السلع الصناعية . وقد اعتمد القرار النهائى للدورة حلا وسطا لهذه المطالب الثلاثة .

أما فيما يختص بالمشكلة الرئيسية الخاصة بمشاركة العالم الثالث فى صنع القرارات ، فان القرار قد اكتفى بالتوصية بمشاركة الدول النامية فى القرارات الخاصة بالشئون المالية والتنمية . وقد أبدت واشنطن تحفظا ازاء هذا المطلب ايضا .

وترى الكاتبة ، ان التحفظـات الامريكية فى مجموعها ، كانت ناجمة أساسا عن اعتبارات للسياسة الداخلية الامريكية ، ولهذا جاء الموقف الامريكى فى شكل موقف وسط على الصـعيد الدولى . وهنا يأتى السؤال : ما هو التفسير لهذا التحسن فى العلاقات الذى بدا فى الدورة الخاصة السابقة ؟ أن الولايات المتحدة قد ذهبت الى هذه الدورة ، وهى مستعدة للرد بالايجاب ، بدلا من قيادة حملة هجومية ضد الاغلبية التى تضم دول العالم النامى فى الامم المتحدة ، فأتاح لها ذلك القيام بدور قيادى داخل الدورة .

ومن رأى الكاتبة ، أن العامل الرئيسى الذى أدى الى هذا التحول ، هو ما تسميه « بتربية هنرى كيسنجر » ، فان وزير الخارجية قد ترك بصمته على كل تغيير حدث فى السياسة الخـارجية الامريكية خلال الاعوام الاخيرة .

ففى يناير ١٩٧٥ أعلن كيسنجر أن « النظام فى تداول جدولنا التقليدى للعمل لم يعد يكفى ... » وأن المشاكل الاقتصادية قد أصبحت اليوم تحتل نفس الاهمية التى للمسائل العسكرية والامنية والايديولوجية والمنافسات الاقليمية .

وفى مايو من نفس العام ، نجده يقول « ان الولايات المتحدة تقدر اهتمام الدول الفقيرة فى الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتها » . وفى يوليو وصف الدورة المقبلة للامم المتحدة بأنها « فرصة منحها القدر لانها يمكنها أن تحدد طبيعة العلاقات بين الغنى والفقير » . وقد تضمن خطابه الذى ألقاه رئيس الوفد الامريكى فى الدورة الخاصة السابعة « اننا قد سمعنا أصواتكم ! ونحن نعتنق آمالكم ! واننا سنضم جهودنا الى جهودكم » .

وخـلال الدورة الخاصـة السابعة ، توالت الكلمات لمدة أسبوعين ، تساند « نظاما اقتصاديا دوليا أكثر توازنا وقائما على العدل » .

ربما كان من الخطأ وصف هذه الدورة بأنها نقطة تحول ، ولكن من جهة أخرى ، هناك تغير أخذ طريقه ببطء فى أذهان الناس . وقد بدا واضحا خلال هذه الدورة . ان ما تحقق هو نوع من التحالف الاقتصادى للسلام بين الغنى والفقير ، وهو اتفاق على تناول المشاكل العديدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، انطلاقا من قاعدة مشتركة .

فقد تقرر أن يعقد مؤتمر لـ ٢٧ دولة فى باريس فى ديسمبر ١٩٧٦ لمناقشـة مسـائل المواد الخام والطاقة والكيفية التى ستؤدى الى تنشيط وتمويل التنمية فى الدول الفقيرة . والجدير بالذكر ، أن الاتحاد السوفييتى والصين ، لم يدعيا الى هذا المؤتمر . وهذه الفرصة الاولى لاثبات صدق النوايا التى اتخذتها الدورة الخاصة السابعة ، اما الفرصة الثانية فانها ستكون فى مايو ١٩٧٦ عندما يعقد مؤتمر للبونكتاد فى نيروبى .

ومما أضفى ظلالا على هذه الروح المتصالحة التى بدت فى الدورة السابعة للامم المتحدة ، النقاش الذى تلاها داخل الامم المتحدة لادانة الصهيونية ، بيد أن القرار المتخذ من الامم المتحدة قد يحد من امكانيات تطبيق القرار الذى اعتمد فى الدورة السابعة .

وتختم الكاتبة مقالها بالتساؤل : لا يعلم أحد متى ستبقى الروح التى تجلت فـى الدورة السابعة ، ولكن يجب التفاؤل دون مبالغة ، لان كلمة « نظام اقتصادى دولى جديد » أصبحت اليوم جزءا من اللغة الدولية . وبالرغم من اختلاف معناها عند كل واحد ، الا انه يمكن التأكيد بأنها تعبر عن ضرورة اجراء تغيير جذرى فى العالم ، وبوسائل غير التى اعتدنا عليها حتى الان .

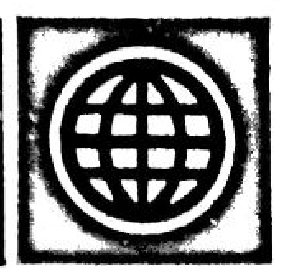


كتب الاستاذ الدكتور عصام الزعيم :

... فوجئت عندما وجدت مقالى منشور بالعدد ٤٢ ، تحت عنوان غير عنوانه الاصلى .. ولقد كانتما هاويا ولا مبتدئا ولا ممن يقبل أن يغير عنوان مقال من مقالاته دون موافقة مسبقة ودون اساءة الى . نص المقال

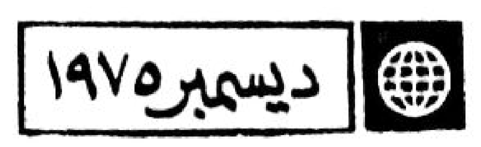
أرجو أن تنشروا فى أول عدد قادم من المجلة تصحيحا للعنوان كما تقتضى أصول النشر الصحفى . ان عنوان المقال الاصلى كان : « الشـواغل النفطية فى الحوار العربى الاوروبى » أما العنوان الذى نشر مقالى تحته فكان نظرة ماركسية الى الحـوار العربى الاوروبى . وهذا عنوان لا يعكس مضمون النص لان المقال يعالج مسألة النفط ويستبعد الجوانب الاخرى الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية والدبلوماسية من الحوار ، كما أنه عنوان فيه كثير من الادعاء وتلوين الكاتب ايديولوجيا وسياسيا بما قد لا يخدم غرضه من كتابة المقال .

المحرر : اختيار عنوان دراسة الدكتور عصام الزعيم يعكس مضمون الدراسة . وتحرص هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية على الاتصال بكتاب المجلة فى حالة اى تغيير او حذف واختصار فى مواد المقالات دون المساس باتجاهات راى هؤلاء الكتاب . ونظرا لصعوبة الاتصال بالدكتور عصام الزعيم فقد تعذر ابلاغه باقتراح تغيير عنوان دراسته .





ديسمبر ١٩٧٥
يناير ١٩٧٦
فبراير ١٩٧٦



الاتحاد السوفيتي

٢ : اعلن نيقولاى بايبكوف رئيس لجنة خطة الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، أن محصول الحبوب كان سيئا جدا ، وانه لم يكن من الممكن تنفيذ الخطة فى كثير من المجالات ، مما سيستلزم خفض انتاج السلع الاستهلاكية خفضا كبيرا فى الخطة الخمسية العاشرة من سنة ١٩٧٦ الى سنة ١٩٨٠، واعلن ايضا أن معدل التنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى، سينخفض فى العام القادم الى أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية .

٤ : اختتم البرلمان السوفيتى دورته النصف سنوية ، بالموافقة على ميزانية عام ١٩٧٦ ، كما وافق على خطة الحكومة السوفيتية لتحقيق التنمية الصناعية بمعدل ٣ر٤ / وهو معدل يقل بكثير عن نسبة الـ ٥ر٧٪ التى تم تحقيقها فى عام ١٩٧٥ ، وذلك نتيجة لما وصف بأنه اسوأ محصول زراعى منذ ٣٠ عاما .

• : دعا الاتحاد السوفيتى والكويت، الى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى كل الجهود التى تبذل من اجل السلام فى الشرق الاوسط ، بما فى ذلك مؤتمر جنيف . جاء ذلك فى البيان المشترك الذى صدر بعد انتهاء الزيارة الرسمية التى قام بها الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير الخارجية الكويتية للاتحاد السوفيتى . كما جاء فى البيان أن السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط ، لن يتحقق الا بانسحاب اسرائيل من كل الاراضى العربية المحتلة فى سنة ١٩٦٧ ، واقرار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى كما اكد الاتحاد السوفيتى استمراره فى تأييد كفاح دول الخليج ، للحصول على حقوقها الشرعية ، وتأكيد استقلالها الاقتصادى ، بما فى ذلك الوسائل التى تكفل السيطرة الوطنية على البترول والموارد الاخرى .

٩ : منعت السلطات السوفيتية أندريه ساخاروف عالم الطبيعة السوفيتى والحائز على جائزة نوبل للسلام، من حضور محاكمة البروفيسير سيرجى كوفاليف عالم الاحياء السوفيتى ، بتهمة اقامة علاقات مع جريدة « الكرونيكل » السرية التى تصدر عن الكنيسة الكاثوليكية فى لتوانيا بالاتحاد السوفيتى.

١٦ : بدا فى موسكو اجتماع مفاجىء لوزراء خارجية دول حلف وارسو ، لمناقشة المشاكل الدولية ، ومن بينها الوضع فى أوربا .

١٩ : دعا الاتحاد السوفيتى فى مذكرة رسمية سلمها السفير السوفيتى فى واشنطن الى هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، الى ضرورة استئناف مؤتمر جنيف بشأن الشرق الاوسط « مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية»

٢٠ : اعلن الاتحاد السوفيتى رفض الاقتراح الذى تقدمت به الولايات المتحدة : بالدعوة الى عقد اجتماع تمهيدى من أجل استئناف مؤتمر جنيف حول الشرق الاوسط

٢٣ : استقبل اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية ، الوفد الاردنى الذى يزور موسكو برئاسة عبد المنعم الرفاعى عضو مجلس الاعيان . وأكد الجانبان فى محادثاتهما ، ضرورة دعوة مؤتمر جنيف للانعقاد ، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى كافة أعماله .

٢٥ : اتهم الاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة وحلف الاطلنطى وجنوب أفريقيا ، بالتواطؤ ضد أنجولا ، وأن ذلك قد ينتهى الى القيام بهجوم مشترك ضد الوطنيين فى أفريقيا . وأعلنت صحيفة أزفستيا الناطقة باسم الحكومة السوفيتية ، ردا على التحذير الذى أعلنه هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، أن الاتحاد السوفيتى لا يعتزم وقف تدخله فى انجولا .

٢٦ : أكد الاتحاد السوفيتى للمرة الثانية ، أنه لن يكف عن تأييده للحركة الشعبية لتحرير أنجولا، ووصفها بأنها حركة ماركسية .

انظر أيضا : الاردن ٦ — أفغانستان ٩ — بلجيكا ١٢ — تركيا (٢٦ — ٢٩) — مصر ١٣ سوريا ٤ — السودان ٣٠ — الصين ٢٩ — ٣٠ — الولايات

المتحدة [٢ — ٢٤] . بولندا ٧ —

الارجنتين

١٨ : وقع في الارجنتين تمرد عسكري قامت به عدة كتائب من القوات الجوية الارجنتينية ، احتلت بمقتضاه ثلاث قواعد جوية . وطالب الضباط المتمردون في بيان اصدره بتولي الجنرال جورج رفائيل فيديلا قائد القوات البرية في الارجنتين رئاسة حكومة وطنية عسكرية لانقاذ البلاد من التدهور الاقتصادي والانهيار العام .

٢٠ : أصدرت الرئيسة الارجنتينية ايزابيلا بيرون ، أوامرها بسحق حركة التمرد العسكري في السلاح الجوي ، معلنة في خطاب لها ، انها لن تنسحب من سلطتها الشرعية ، وأنها ستتحدى الضغوط العسكرية والبرلمانية التي تطالبها بتقديم استقالتها .

٢٢ : دعا الاتحاد العام العمالي الموالي للبيرونية ، والذي يضم ٢,٥ مليون عامل ، الى اضراب عام تأييدا لرئيسة الجمهورية . وحث على مواصلة الاضراب ، حتى ينهي ضباط السلاح الجوي تمردهم . كما اعلن المتمردون الذين وصفوا أنفسهم «بالوطنيين الكاثوليك اليمينيين المتطرفين » ، أنهم مازالوا مستمرين في تمردهم .

٢٣ : انتهى تمرد ضباط السلاح الجوي الارجنتيني الذي استمر خمسة أيام ، باستسلام الضباط المتمردين وانسحابهم من قاعدة مورون الجوية ومطار بوينس ايرس .

٢٥ : حذر جورج فيديلا قائد الجيش الارجنتيني حكومة بلاده ، من موجة الغضب في القوات المسلحة الارجنتينية ، بسبب سوء الحكم والفساد وانعدام القيادة ، وذلك في محاولة أخرى لتحديد موقف الجيش من الرئيسة الارجنتينية عقب تمرد القوات الجوية ضدها ، وعقب اضخم معركة بين الجيش والثوار اليساريين «المونتنيروز» في بيونس ايرس .

٢٥ : رفضت الرئيسة الارجنتينية طلب الاستقالة الذي تقدمت به حكومتها ، كما اصدرت قرارا بالغاء الحزب البيروني المنشق ، الذي اتهم بمساندة اعضاء المونتونيروز .

٢٧ : طالب تحالف من الاحزاب المعارضة في الارجنتين رسميا ، من الكونجرس الارجنتيني ، البدء في اجراءات توجيه الاتهام الى رئيسة الارجنتين بسوء الادارة والفساد وانتهاك القوانين ، وذلك في محاولة جديدة لاجبارها على الاستقالة .

٣٠ : تم تأجيل الاقتراع على مشروع القرار الخاص بادانة الرئيسة الارجنتينية بعد ٦ ساعات من الخلافات والمناقشات الحادة في مجلس النواب الارجنتيني ، وذلك دون تحديد موعد آخر للمناقشة .

الاردن

٢ : نفى سالم مساعديه وزير المالية الاردني ، أن النجمة السداسية التي ظهرت على أوراق النقد الجديدة الصادرة عن البنوك الاردنية ، تمثل نجمة داود شعار اسرائيل .

٦ : اجرى فلاديمير فينوجرادوف مندوب الاتحاد السوفيتي في مؤتمر جنيف ، مشاورات مع كبار المسئولين الاردنيين حول المسائل المتعلقة بالتسوية في الشرق الاوسط .

٩ : وصل الى عمان الرئيس السوري حافظ الاسد والوفد المرافق له ، في زيارة رسمية للاردن تستغرق يومين .

١٢ : صدر البيان السوري الاردني المشترك ، عقب انتهاء زيارة الرئيس السوري حافظ الاسد للاردن ، وفيه أعربت الدولتان عن اغتباطهما لما احرزته القضية العربية والفلسطينية من نجاح في الامم المتحدة . ودعا البيان الى ضرورة تنسيق العمل العربي ، استعدادا لمناقشات مجلس الامن حول القضية الفلسطينية .

١٨ : اجتمع ألفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الامريكي لشئون الشرق الاوسط وجنوب آسيا ، مع الملك حسين ملك الاردن ، واجرى محادثات تناولت الشرق الاوسط .

٢٣ : وصل الى عمان الملك خالد بن عبد العزيز في زيارة للاردن تستغرق ٣ ايام ، لاجراء محادثات رسمية مع الملك حسين حول الوضع العربي العام والقضايا الدولية .

٢٨ : وصل الى عمان ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا السابق ، في زيارة رسمية للاردن ، تلبية لدعوة من الملك حسين ، ولاجراء محادثات مع المسئولين الاردنيين حول الموقف في الشرق الاوسط .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٢٣ — سوريا ٢ .

اسبانيا

٦ : اذاعت الحكومة الاسبانية ، نص الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل اليه في ١٤ نوفمبر الماضي بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا بشأن الصحراء ؛ في الوقت الذي تكاد تكون عملية نقل السلطة في الصحراء الى المغرب وموريتانيا قد تمت بالفعل .

٦ : بدأ كارلوس ارياس نافارو رئيس الوزراء الاسباني منذ عهد الجنرال فرانكو ، في اجراء اتصالات لتشكيل وزارة جديدة .

٨ : اعتقل البوليس الاسباني ، مارشيلينو كاماتشو زعيم الحركة العمالية الشيوعية الاسبانية ، بعد أقل من اسبوع من الافراج عنه بمقتضى العفو العام الذي كان قد اصدره الملك كارلوس . وقد ردت جماعات المعارضة اليسارية على اعتقال كاماتشو ، بالدعوة الى سلسلة من الاضرابات العامة في جميع انحاء اسبانيا طوال الاسبوع .

١٠ : بدأ تنفيذ نداء المعارضة اليسارية في القيام بسلسلة من الاضرابات والمظاهرات في المصانع والجامعات لمدة اسبوع ، للمطالبة بالحريات السياسية ، والافراج عن المعتقلين السياسيين ، واجراء اصلاحات ديمقراطية في اسبانيا .

١١ : تم تشكيل الوزارة الاسبانية الاولى في عهد الملك كارلوس ، وهي برئاسة ارياس نافارو ، ولا تضم سوى ٣ وزراء فقط من الحكومة السابقة ، ويهيمن على

٤٢٠ الوزارة الاسبانية الجديدة الطابع الليبرالي . ومن اهم شخصياتها مانويل فراجا وزير الداخلية الذي يعتبر من أهم الاصلاحيين في اسبانيا ، ويلتزم ببرنامج للاصلاح الدستوري ، يهدف الى تحويل اسبانيا الى دولة ديمقراطية .

١٥ : اعلنت الحكومة الملكية الاسبانية ، أول برنامج عمل لها يشمل توسيع نطاق الحريات للمواطنين ، وتحقيق التعايش السلمي في ظل التنسيق بين كافة الجماعات التي تتصل النظام الديمقراطي ، وارتباط المصالح الوطنية لاسبانيا بمصالح دول الاطلنطي والعالم العربي ، وبالدول التي تدور في فلكها الجغرافي السياسي .

انظر ايضا : الجزائر ١٧ ـ

استراليا

٤ : اعلن مالكولم فريزر زعيم الحزب الليبرالي القومي ورئيس الحكومة الاسترالية المؤقتة ، انه سوف يجري تغييرات هامة في السياسة الخارجية لاستراليا ، اذا فاز حزبه في الانتخابات .

١٣ : اكدت نتائج الانتخابات العامة في استراليا ، تحولا شاملا نحو حزب الاحرار المحافظ بزعامة مالكولم فريزر .

افغانستان

٩ : وصل الرئيس السوفييتي نيكولاي بودجورني الى كابول ، في أول زيارة يقوم بها رئيس سوفييتي الى افغانستان ، بعد الانقلاب العسكري ضد الملك ظاهر شاه .

انظر ايضا : باكستان ١ ـ

المانيا الاتحادية

١ : أكد السفراء العرب ورؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في بون ، ان اسرائيل لا تستطيع ان تحجب عن العالم حقيقة موقفها الرافض لحقوق الشعب الفلسطيني ، والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .

١٥ : اجتمع [illegible] وزير خارجية فرنسا [illegible] مع ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية ، وتباحثا معا حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط .

١٥ : صدر حكم بالسجن لمدة ١٢ عاما على جونتر جيوم المساعد السابق لفيلي برانت مستشار المانيا الغربية السابق ، وذلك بتهمة الخيانة والتجسس لحساب المانيا الشرقية .

٢٠ : وافقت المانيا الغربية على بيع عدد من الدبابات لتركيا ، وعلى امدادها بمعدات صيانة واصلاح هذه الدبابات ، وان تبيع لها صواريخ وطائرات امداد وتدريب .

انظر ايضا : بلجيكا ١٢ ـ

اندونيسيا

٥ : وصل الرئيس الامريكي فورد الى جاكارتا قادما من بكين ، في زيارة لاندونيسيا لمدة يوم واحد ، يجرى خلالها محادثات مع الرئيس الاندونيسي سوهارتو .

٧ : شنت القوات الاندونيسية عملية عسكرية جوية وبحرية وبرية واسعة النطاق على مدينة ديلي عاصمة جزيرة تيمور ، واستطاعت انتزاعها من سيطرة الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية .

١١ : اعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية اندونيسيا ، ان القوات الموالية لاندونيسيا ، في تيمور ، استولت على مدينة باكو التي تعد المدينة الثانية في المستعمرة البرتغالية السابقة .

١٤ : اعلن راديو اندونيسيا ، ان مقاطعة اوكيوس البرتغالية في اقصى شرق تيمور ، انضمت رسميا لاندونيسيا ، في الوقت الذي تغلبت فيه القوات الموالية لاندونيسيا على قوات الفرتيلين اليسارية قرب ديلي عاصمة تيمور .

٢١ : اعلن متحدث باسم الوحدات الموالية لاندونيسيا في القوات المسلحة في جزيرة تيمور ، انها ستستخدم القوة لمقاومة اية محاولة للبرتغال لارسال قوات الى الجزيرة .

٢٨ : اعلنت وكالة الانباء الاندونيسية ، ان القوات الموالية لاندونيسيا في تيمور الشرقية قد احكمت قبضتها على المواقع الاستراتيجية في ديلي العاصمة .

انظر ايضا : البرتغال ٨

ايران

٦ : وصل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية الى طهران ، في زيارة رسمية لايران يجرى خلالها محادثات مع الشاه حول الوضع في الخليج .

١٠ : اعلن البيان المشترك الصادر في ختام زيارة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الى ايران ، اهتمام الدولتين بالحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج من خلال تعاون الدول المطلة على سواحله وبدون تدخل اجنبي .

٢١ : اعلن اكبر اعتماد رئيس وكالة الطاقة الذرية الايرانية ، ان بلاده تنوي استخدام خبراء الذرة الهنود لتطوير معامل الابحاث الذرية .

٢٨ : وصل الرئيس السوري حافظ الاسد الى طهران ، في أول زيارة رسمية لايران تستغرق ٤ ايام ، تلبية لدعوة من شاه ايران لاجراء محادثات تتناول أزمة الشرق الاوسط ، والعلاقات السورية الايرانية ، والمشاكل العالمية .

انظر ايضا ، المملكة المتحدة ٢

ايطاليا

١ ـ ٢ : عقد في روما مؤتمر ممثلي السوق الاوروبية المشتركة ، وانتهى باتفاق اجماعي على اشتراك السوق بوفد واحد في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي بباريس ، وذلك بعد ان تنازلت بريطانيا عن اصرارها على الحصول على مقعد مستقل في هذا المؤتمر .

انظر ايضا : فلسطين ٧ ـ

باكستان

١ : اذاعت وكالة الانباء الباكستانية ، ان افغانستان حشدت قواتها على طول الجزء الشمالي من

حدودها مع باكستان . وقالت الوكالة انه من المتوقع حدوث تصعيد « في المناورات التخريبية ضد باكستان » .

٣١ : وصل الى اسلام اباد ، زهير الدين أول سفير لبنجلاديش في باكستان .

انظر ايضا : سرى لانكا ١٩ ـ

البحرين

٦ : اقترحت حكومة البحرين في مذكرة الى الجامعة العربية ، ان يعقد مؤتمر القمة العربي الثامن في ابريل القادم بمدينة الاسكندرية .

البرتغال

٢ : أممت حكومة البرتغال ، جميع محطات الاذاعة الرئيسية ، فيما عدا المحطة التي تملكها الكنيسة الكاثوليكية ، في خطوة جديدة حاسمة لتطهير وسائل الاعلام من نفوذ الحزب الشيوعي البرتغالي .

٤ : قرر مجلس الثورة العسكري في البرتغال ، في اول اجتماع يعقده بعد محاولة الانقلاب الفاشلة الاخيرة التي قام بها اليساريون من العسكريين ، تشكيل لجنة يرأسها قائد اللواء الجوي ، لبدء التحقيقات مع المتهمين في الاشتراك في محاولة الانقلاب ، تمهيدا لمحاكمتهم . واعطى المجلس لادارات شرطة القضاء العسكري صلاحيات اقامة الدعوى بشأن الجرائم المتعلقة بالاشخاص المشتركين في التمرد .

٨ : دعت حكومة البرتغال ، مجلس الامن الى انهاء « غزو اندونيسيا لجزر تيمور الشرقية » فورا . واعلنت البرتغال انها تأمل في امكانية التوصل الى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات .

١٥ : استدعى الرئيس البرتغالي فرانسيسكو داكوستا جوميز ، القادة العسكريين ، لاجراء محادثات حول وضع خطة « لانسحاب محدود للقوات المسلحة من السياسة » .

١٧ : بدأ الزعماء العسكريون في البرتغال في محادثاتهم مع زعماء

الاحزاب السياسية ، في محاولة لتشكيل علاقة جديدة بين الطرفين ، تهدف الى منح المدنيين سلطات اكبر في ادارة شئون البلاد .

٢٧ : غادر لشبونة الى بغداد ، ارنستو ميلوانطون وزير خارجية البرتغال ، على رأس وفد رسمي ، في زيارة وصفها بانها تهدف الى توسيع نطاق العلاقات مع الدول العربية ، وعقد اتفاقيات تجارية جديدة مع العراق لشراء المزيد من البترول .

٣٠ : اعلنت حكومة البرتغال ، زيادة سعر البترول ٤٠٪ وذلك كاجراء لتعزيز سياسة التقشف التي تتبعها البرتغال حاليا .

انظر ايضا : اندونيسيا ١٤ ـ ٢١ .

بلجيكا

٨ : اجتمع وزراء الدفاع في ١٠ من الدول الاعضاء في حلف الاطلنطي في بروكسل ، لبحث وسائل توحيد مصادر السلاح داخل الحلف .

٩ : اعلن الجنرال الكساندر هيج قائد قوات حلف الاطلنطي ، انه ستجرى سلسلة من التدريبات المشتركة ، بهدف معرفة نجاح أو فشل الاسلحة التي تنتجها احدى دول الحلف ، او ضد الاسلحة التي تنتجها دولة اخرى في الحلف ايضا .

١١ : بدأ وزراء خارجية دول حلف الاطلنطي اجتماعهم السنوي في بروكسل ، لاجراء محادثات حول خفض القوات المتبادل في اوروبا ومدى تقدم محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين القطبين ، وموقف الحلف من القضايا الدولية الخطيرة .

١٢ : وافق وزراء خارجية الدول الاعضاء في حلف الاطلنطي ، على المشروع الامريكي بسحب الف سلاح ذرى تكتيكي امريكي و ٢٩ الف جندي امريكي من اوروبا الغربية ، في مقابل ان يسحب الاتحاد السوفيتي قواته المدرعة المكونة من ١٧٠٠ دبابة و ٦٨ الف جندي من وسط اوروبا .

بولندا

٧ : وصل ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي الى وارسو ، لحضور المؤتمر السابع للحزب الشيوعي البولندي .

بيرو

٢٠ : انضمت بيرو الى اتفاقية انشاء صندوق التضامن الاقتصادي والاجتماعي لدول عدم الانحياز ، الذي كانت الكويت قد اقترحت انشاءه في مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز الاخير في الجزائر .

تركيا

٢٦ : وصل الى انقره اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي ، في زيارة رسمية لتركيا تستغرق ٤ ايام .

٢٨ : افتتح اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي ، مصنعا للحديد والصلب في الاسكندرونة مما يعتبر اضخم مشروع سوفيتي خارج دول حلف وارسو .

٢٩ : اعرب الاتحاد السوفيتي وتركيا ، في البيان المشترك الذي صدر عقب انتهاء زيارة كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي لتركيا ، عن تخوفهما من استمرار التوتر في منطقة الشرق الاوسط ، واكدا اعتقادهما بأن السلام العادل والدائم في المنطقة ، لن يتحقق ما لم تنسحب اسرائيل من كافة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتعترف بحقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك اقامة دولة فلسطينية . كما اعرب البلدان عن ايمانهما بوجوب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف .

٣٠ : وافقت تركيا رسميا على الاشتراك في مؤتمر دول البلقان الذي كان قد اقترحه رئيس الوزراء اليوناني قسطنطين كارامنليس في اوائل عام ١٩٧٥ .

تنزانيا

١١ : اصدرت حكومة تنزانيا ، قرارا باغلاق مكاتب منظمات التحرير

الانجولية في دار السلام ، التي تناهض حكومة الحركة الشعبية لتحرير انجولا .

تونس

١٨ : وصل الى تونس ، الرئيس السوداني جعفر نميري ، في زيارة رسمية تستغرق ٣ أيام ، بدعوة من الرئيس بورقيبة . وهذه هي اول مرة يزور فيها رئيس سوداني تونس .

٢١ : غادر الرئيس نميري تونس بعد انتهاء زيارته الرسمية والتي اجرى خلالها محادثات مع الرئيس بورقيبة ، استهدفت تدعيم التعاون الثنائي بين البلدين . كما تم توقيع ثلاث اتفاقيات بين البلدين في مجالات الاقتصاد والثقافة والتنظيم السياسي .

الجزائر

٨ : أعلن ٤١ من أعضاء « برلمان الصحراء » الاسباني الذين قدموا الى الجزائر ، تشكيل « مجلس اقليمي وطني للصحراء » يعد بمثابة حكومة فعلية في المنفى ، تحظى بموافقة الجزائر ، ويهدف الى محاربة تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا .

٩ : وصل الى الجزائر صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية ، في زيارة رسمية للجزائر يجرى خلالها محادثات مع الرئيس بومدين حول العلاقات الثنائية والاوضاع العربية الراهنة .

١١ : عاد الرئيس الجزائري بومدين الى الجزائر ، بعد زيارة عمل قصيرة لليبيا ، اجتمع فيها بالرئيس الليبي معمر القذافي ، وعبدالسلام جلود رئيس الوزراء . واعلن راديو الجزائر ان المحادثات الليبية الجزائرية تناولت الوضع في المغرب العربي .

١٧ : نقلت وكالة الانباء الجزائرية ، تصريحات لجولي ولد نان النائب السابق للصحراء في البرلمان الاسباني ، عند وصوله الى الجزائر بصحبة وفد يضم ٥٠ من اعيان الصحراء الذين انضموا الى جبهة البوليزاريو ، قال فيها ان القوات المغربية التي تحركت داخل الصحراء بمقتضى الاتفاق مع اسبانيا ، تقوم بعمليات ابادة لاهالي هذه الصحراء .

٢٢ : سلم مختطفو وزراء البترول انفسهم مع جميع الرهائن الى الجزائر ، بعد ١٣ ساعة امضوها في طرابلس ، قبل ان تعود بهم الطائرة الى مطار الجزائر .

٢٨ : عقد الرئيسان هوارى بومدين ومعمر القذافي ، اجتماعا مفاجئا في حاسي مسعود بجنوب الجزائر ، وحضر المباحثات وزير خارجية الجزائر ، وعدد من كبار العسكريين الجزائريين . وتناولت المباحثات تطور الوضع في المشرق العربي والمغرب العربي .

٢٩ : اتفقت الحكومتان الجزائرية والليبية « على مواجهة جميع الاستفزازات المباشرة » . وقد اكد البيان المشترك الصادر عن محادثات القمة في حاسي مسعود « انه بذلك سوف تعتبر كل من الثورتين ، اي ضرر يمس الاخرى وكأنه موجه اليها مباشرة » .

٣٠ : استدعت الجزائر سفيرها في المغرب ، كما استدعت المغرب سفيرها في الجزائر ، فيما وصف بانه تحول جديد في صراع البلدين حول ضم الصحراء الاسبانية السابقة .

٣٠ : غادر الفدائيون الستة الذين اقتحموا مقر الاوبك في فيينا ، الجزائر الى دولة عربية اخرى كانت محل اختيارهم .

انظر ايضا : المملكة المغربية (١٢ – ٣١) النمسا ٢١ –

جنوب افريقيا

١٦ : اعلن في بريتوريا ان قوات جنوب افريقيا قتلت عشرات من الثوار في معركة نشبت داخل انجولا .

١٩ : قررت حكومة جنوب أفريقيا رفع تمثيلها الدبلوماسي في اسرائيل الى درجة سفارة ، وكانت جنوب افريقيا ممثلة في اسرائيل بقنصل عام بدرجة سفير .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي ٢٥ –

جمهورية افريقيا الوسطى

٢٧ : حذر الجنرال جان بيدل بوكاسا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى ، البنوك في اوروبا من اقراض الدبلوماسيين والرعايا التابعين لبلاده ، كما حظر على سفارات ورعايا بلاده في الخارج ، التعاقد على اية قروض او ديون او سندات مع اى شخص أو اى جهة .

جمهورية مصر العربية

١ : اعلنت مصر موقفها من الوضع في لبنان ، مستندا الى بعدين اساسيين : الاول هو تغليب الصالح القومي اللبناني على الشعارات المضللة ، ولهذا فان مصر تقف ضد اى تقسيم . والثاني هو الفصل بين الصراع القائم في الساحة اللبنانية ، وبين المقاومة الفلسطينية .

١ : بدأ الفنيون المصريون تشغيل حقول بترول ابو رديس .

٢ : وصل الى القاهرة ، الرئيس الهندي فخر الدين علي احمد ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٦ أيام . وبدأت المباحثات الرسمية بينه وبين الرئيس السادات حول تطورات ازمة الشرق الاوسط ، ودور مجموعة عدم الانحياز ، على ضوء العلاقات الدولية الراهنة والوضع في جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية .

٣ : استقبل الرئيس السادات الامير فهد بن عبد العزيز ولي العهد والنائب الاول لرئيس الوزراء السعودي الذي وصل الى القاهرة في زيارة رسمية لمدة يومين . وتناول الاجتماع عددا من القضايا العربية الهامة ، وفي مقدمتها ازمة لبنان .

٣ : طلبت مصر دعوة مجلس الامن الى الاجتماع فورا ، لبحث العدوان الاسرائيلي على مخيمات الفلسطينيين في لبنان ، وطلبت اشتراك لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في مناقشات المجلس ، حتى يتمكن الفلسطينيون من

الدفاع عن حقوقهم ضد عدوان .

٦ : قام وفد الفنيين الامريكي المشرف على تركيب محطات الانذار الامريكية في سيناء بزيارة المنطقة التي ستقام بها المحطة .

١٠ : وجه الرئيس السادات تحذيرا لاسرائيل من استغلال الوضع في لبنان .

١٠ : وصل الى القاهرة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في زيارة رسمية لمصر لمدة ٥ ايام لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول التحركات الدولية التي تستهدف التوصل الى تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي والازمة اللبنانية والعلاقات المصرية الفرنسية .

١٣ : تم التوقيع بالاحرف الاولى على بروتوكول التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفييتي لعام ١٩٧٦ . وقد بلغ حجم البروتوكول الجديد ٣٢٠ مليون جنيه استرليني .

١٤ : في نهاية زيارته لمصر اعلن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان . أن فرنسا قد وافقت بالفعل على تقديم الخبرة والتكنولوجيا لمساعدة مصر في اقامة صناعة سلاح حربي . كما وقع الرئيسان المصري والفرنسي وثيقة « اعلان القاهرة » للتعاون بين البلدين ، اذ أعلن الرئيسان موقفهما من عدد من القضايا الهامة المتعلقة بازمة الشرق الاوسط .

١٥ : اعلن البيان المشترك الذي صدر في كل من القاهرة وباريس حول مباحثات الرئيسين السادات وديستان ، استجابة فرنسا لرغبة مصر في تطوير صناعة الاسلحة الدفاعية بها ، بالتعاون مع بعض الدول العربية الاخرى ، وعزم فرنسا على ان تسهم بخبرتها التكنولوجية في هذا الانجاز . كذلك حدد البيان عددا من مشروعات التعاون بين البلدين

٢١ : وصل الى القاهرة من بيروت البطريرك مكسيموس حكيم بطريرك الروم الارثوذكس . واعلن ان الرئيس فرنجيه ورشيد كرامي رئيس الوزراء قد كلفاه بأن يحضر الى القاهرة ليطلب ان تستمر مصر بالدعوة الى عقد مؤتمر عربي عاجل لبحث الازمة اللبنانية .

٢٧ : وجه الرئيس السادات دعوة للمقدم ابراهيم الحمدي رئيس مجلس قيادة الجمهورية العربية اليمنية لزيارة مصر .

٢٨ : ادى خلاف بين مصر واسرائيل حول موضع محطة الانذار المبكر المصرية في سيناء الى توقف مؤقت في اعمال المرحلة الاولى من انشاء مركز المراقبة .

انظر ايضا : البحرين ٩ — فرنسا ٨ —

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

٢٥ : نجا عبدالفتاح اسماعيل السكرتير العام لحزب الجبهة الوطنية الحاكم في اليمن الجنوبية من محاولة اغتيال للمرة الثانية خلال عام ١٩٧٥ .

دولة الامارات العربية

١٩ : اعلن عبد الملك [illegible] القاسمي وزير الدولة لشئون المجلس الاعلى لاتحاد دول الامارات انه تقرر تأجيل الاجتماع الذي كان مقررا عقده برئاسة الشيخ زايد ابن سلطان رئيس دولة الامارات وذلك لاجراء المزيد من المشاورات حول توحيد قوات الدفاع في دولة الامارات .

٢٥ : طالب مؤتمر البرلمانيين العرب الذي اختتم اعماله في أبوظبي بضرورة جلاء اسرائيل عن الاراضي العربية المحتلة مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الكفاح المسلح من أجل العودة الى وطنه ، والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني

انظر ايضا : ايران ٦ — ١٠ —

روديسيا

١٦ : [illegible]

في روديسيا على اقامة حكومة مشتركة [illegible] الافريقية . وهي تشكل المشكلة الرئيسية في طريق التوصل الى تسوية دستورية روديسية .

سرى لانكا

١٩ : طالبت سريمافو باندرانيكا رئيسة وزراء سرى لانكا ، وذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وتحقيق الاماني القومية للشعب الفلسطيني ضمن تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط يتولى الاشراف عليها مجلس الامن . جاء ذلك في بيان مشترك صدر في ختام زيارة رئيس الوزراء الباكستاني الى سرى لانكا . كما طالب البيان باعلان المحيط الهندي منطقة سلام منزوعة السلاح النووي .

السنغال

٢٠ : اعلن الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور ان مسألة التعاون العربي — الافريقي ستبحث في اجتماع مشترك يعقد في داكار ، ويضم وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية ووزراء خارجية الدول العربية .

سوريا

٢ : بدأ تطبيق الاجراءات الجمركية واجراءات الامن الموحدة للمسافرين بين سوريا والاردن في مركزي درعا والرمثا على الحدود بين البلدين .

٤ : وصل الى دمشق نيقولاي فينوجرادوف ممثل الاتحاد السوفييتي في مؤتمر جنيف لاجراء مشاورات مع المسئولين السوريين حول مشكلة الشرق الاوسط .

٨ : وصل عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا الى دمشق في زيارة قصيرة لاجراء مباحثات مع المسئولين السوريين بشأن تطورات الموقف في المنطقة .

٤٤٤ ،

١٦ : غادر دمشق وفد من حزب البعث السورى برئاسة عبد الله الاحمر الى هافانا ، تلبية لدعوة من الحزب الشيوعى الكوبى لحضور المؤتمر الاول للحزب .

١٧ : اجتمع الرئيس السورى حافظ الاسد ، والفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الاوسط ، الذى وصل الى المنطقة مبعوثا من هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، لاجراء مشاورات حول الموقف فى الشرق الاوسط .

٢٥ : وصل الى دمشق ، الملك خالد ملك السعودية فى زيارة رسمية لاجراء محادثات رسمية مع الرئيس السورى الاسد حول الاوضاع الحالية فى المنطقة العربية .

٢٦ : اجتمع الملك خالد فى دمشق مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وبحثا معا المشاكل الراهنة فى المجالات الفلسطينية والعربية والدولية .

انظر ايضا : الاردن ٩ — ١٢ — ايران ٢٨ — فلسطين ٨ —

السودان

٧ : أعلن راديو أمدرمان ، أن البنك التجارى السودانى قد أصبح أحد الشركاء فى البنك العربى الامريكى الجديد .

٨ : بدات فى الخرطوم ، المباحثات الرسمية بين الرئيس السودانى نميرى والرئيس الهندى فخر الدين على أحمد ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، والقضايا الدولية الهامة .

٣٠ : وصل الى الخرطوم ، وفد يمثل مجلس السوفييت الاعلى برئاسة نيالوفسكى نائب رئيس هيئة المجلس ورئيس مجلس السوفييت الاعلى بجمهورية كازاخستان ، وذلك فى زيارة رسمية للسودان تستغرق ٥ ايام .

انظر ايضا : تونس ١٨ — ٢١

الصين

١ : وصل الرئيس الامريكى فورد الى بكين ، فى زيارة رسمية للصين تستغرق ٥ ايام .

٢ : استقبل الزعيم الصينى ماوتسى تونج ، الرئيس الامريكى فورد والوفد المرافق له ، مما يعتبر اعلى درجات المجاملة الدبلوماسية فى الصين .

٤ : اعلن الرئيس الامريكى فورد ، فى ختام زيارته للصين ، ان العلاقات الصينية الامريكية لم تعد بعد الى حالتها الطبيعية ، ولكنها تتحسن تدريجيا . كذلك اتفق الرئيس فورد مع عيساو بينج نائب رئيس الوزراء الصينى ، على عدم اصدار بيان مشترك « كاسلوب جديد » فى العلاقات بين البلدين .

٢٦ : حذرت الصين من أن حربا عالمية ثالثة ستندلع فى وقت قريب ، واتهمت الاتحاد السوفييتى بانه مصدر خطر اندلاع مثل هذه الحرب .

٣٠ : اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ان تحسن العلاقات الصينية السوفيتية او عدم تحسنها ، يتوقف على الاتحاد السوفييتى نفسه .

فرنسا

٦ : اعلن متحدث باسم سفارة فيتنام الشمالية فى باريس ، ان وفدا من رجال الكونجرس الامريكى ، اجتمع بالمسئولين الفيتناميين فى اول اتصال على مستوى عال بين الجانبين ، منذ نهاية الحرب الفيتنامية .

٦ : دعت الاحزاب اليسارية ونقابات العمال ، سكان باريس الى عقد اجتماع ضخم أمام وزارة الداخلية ، للاحتجاج على اعتقال قوات الامن للمجندين اليساريين الذين سعوا الى انشاء (لجان جنود يسارية) داخل القوات المسلحة الفرنسية .

٨ : استقبل ميشيل دورنانو وزير الصناعة الفرنسى ، احمد سلطان وزير الكهرباء المصرى . وتناولت محادثات الجانبين ، اتفاق التعاون الثنائى فى مجال الطاقة بمختلف اشكالها ، وتم ابرام عدة اتفاقات للتعاون الفنى بين البلدين .

١٦ : افتتح فى باريس مؤتمر « التعاون الاقتصادى الدولى » بكلمة الرئيس الفرنسى ديستان ، ناشد فيها وزراء ٢٧ دولة مشتركة فى المؤتمر ، العمل على تحقيق عدالة اكبر فى تنظيم الاقتصاد الدولى .

١٧ : طالب ممثلو الدول النامية فى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى بباريس ، بالربط بين اسعار المواد الخام ، بما فيها البترول ، وبين اسعار السلع الصناعية التى تنتجها البلاد المتقدمة ، بدلا من التركيز على خفض اسعار البترول ، بينما تتزايد اسعار السلع الصناعية .

١٩ : اختتم مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى اعماله ، بقرار بدء الحوار بين الدول الغنية والفقيرة فى ١١ فبراير سنة ١٩٧٦ .

٢١ : اعلنت الحكومة الفرنسية اعترافها بحق اقليم عفار وعيسى فى شرق افريقيا فى الاستقلال ، وانها ستعمل على تحقيق السيادة الدولية لهذا الاقليم ، من خلال الحفاظ على وحدة اراضيه وضمان سلامته .

انظر ايضا : المانيا الغربية ١٥ — ايطاليا ١ — ٢ — مصر (١٠ — ١٥) — فلسطين ٧ —

فلسطين

١ : رفضت اسرائيل ، بعد اجتماع طارىء لمجلس وزرائها ، قرار مجلس الامن بتحديد مدة بقاء القوات الدولية فى الجولان ، بشرط ان يجتمع المجلس مرة أخرى فى يوم ١٢ يناير سنة ١٩٧٦ لمناقشة قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية .

٢ : شنت اسرائيل هجوما جويا مكثفا على مناطق اللاجئين الفلسطينيين شمال لبنان وجنوبه .

٣ : استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية ، احتمال اشتراكها فى اية مفاوضات مع اسرائيل ، اذا لم تقدم الاخيرة تنازلات . وتعترف بحق الفلسطينيين فى العودة الى وطنهم .

٤ : بدات اعمال انشاء ٤ قرى اسرائيلية جديدة فى الجولان .

٧ : اعلن رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ان المنظمة تنوى اقامة تمثيل سياسى

لها فى ايطاليا اسوة بسويسرا وفرنسا .

٨ : اعلنت وكالة الانباء الفلسطينية ، ان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير اجتمع فى دمشق مع محمود رياض امين عام جامعة الدول العربية ، وبحثا معا الموقف الراهن فى الشرق الاوسط والتطورات الاخيرة فى المنطقة

١٠ : اذاع راديو اسرائيل ان خلافا حادا قد نشب بين زعماء حزب العمل الاسرائيلى على مسالتين : الاولى منهما تتعلق بعمليات الاستيطان بالقوة فى الضفة الغربية ، والثانية حول افتقار رابين الى المرونة فى معالجة المشكلة الفلسطينية . وهدد اسحاق رابين بالاستقالة من منصبه .

١٠ : فاز توفيق زياد مرشح الحزب الشيوعى الاسرائيلى « راكاح » بمنصب عمدة الناصرة ، بعد ان حصل على ٦٧٪ من الاصوات فى انتخابات البلدية .

١٥ : اعلن بيان حكومى اسرائيلى ان ٣٨٪ من ميزانية العام المالى الجديد البالغ قيمتها ٩ر١١ بليون دولار ، سوف تخصص للدفاع ، بالاضافة الى ٨ر١ بليون دولار فى شكل معونة عسكرية امريكية خلال العام نفسه .

١٧ : اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، عشرات الطلاب ، نابلس بالضفة الغربية ، بسبب المظاهرات ضد الاستيطان اليهودى فى المنطقة .

٢٣ : اقر مجلس الوزراء الاسرائيلى ميزانية تكشف قيمتها ٨٤٢٥٠ مليون ليرة اسرائيلية (٦٠١٧ مليون جنيه استرلينى) لعام ١٩٧٦ .

٢٤ : استنكرت الصحف الاسرائيلية النداء الذى وجهه هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى اسرائيل ، يطالبها فيه بعدم انشاء مستوطنات جديدة فى الاراضى المحتلة ، على اساس ان نداء كيسنجر هذا يعد انتهاكا للحقوق الكاملة لاسرائيل من شئون الامن والاستيطان .

٣٠ : اعلن شارل زوزوليو رئيس البوليس الاسرائيلى ، ان موجة العنف والجريمة فى اسرائيل فى زيادة مستمرة .

انظر ايضا : الاردن ٢ — المانيا الاتحادية ١ — تركيا ٢٩ — جنوب افريقيا ١٩ — مصر (٣ — ٢٨) — دولة الامارات ٢٥ — سوريا ٢٦ — المكسيك ٢ — ٣٠ — المملكة المتحدة ٣ — الولايات ٩ — ٢٠ —

الفلبين

٦ : وصل الرئيس الامريكى فورد الى مانيلا قادما من جاكارتا ، فى اطار زيارته لاسيا ، وبدات المحادثات بين الرئيس الامريكى والرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس حول المشاكل الاقليمية والثنائية ، واولها اتفاقية القواعد العسكرية الامريكية فى الفلبين .

٢٢ : اصدر الرئيس الفلبينى ماركوس قرارا بزيادة الاجور لجميع العاملين بالقوات المسلحة الفلبينية ما بين ٢٥٪ و ٤٥٪ .

٢٣ : اصدر الرئيس ماركوس قرارا بالعفو عن ٢٨٣ من المسلمين الذين وصفتهم الحكومة الفلبينية بانهم ثوار سابقون .

فيتنام الشمالية

٢٨ : اذاع راديو هانوى لاول مرة ، ان فيتنام الشمالية قررت رسميا اعادة توحيد شطرى فيتنام خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٦ .

انظر ايضا : فرنسا ٦ —

العراق

٨ : اعلن الرئيس العراقى احمد حسن البكر ، تأميم جميع الحصص المتبقية فى شركات الدول الاجنبية العاملة فى العراق ، كما اعلن سيطرة العراق الكاملة على ثروته البترولية .

٣٠ : وصل الى بغداد [illegible] عبد السلام جلود رئيس الوزراء الليبى ، فى زيارة لم يفصح عن الغرض منها .

٣١ : اعلنت وكالة الانباء العراقية ، ان المباحثات بين صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقى وعبدالسلام جلود رئيس وزراء ليبيا ، تناولت بصفة خاصة افضل الوسائل لمعالجة القضية الفلسطينية .

انظر ايضا : البرتغال ٢٧ — الجزائر ٩ — ٣٠ — النمسا ٢١ —

غانا

٢٣ : اعلن الكولونيل ايجناتيوس اشيامبونج رئيس غانا ، ان السلطات فى غانا اكتشفت مؤامرة لقلب نظام الحكم فى البلاد ، وان المتآمرين قد القى القبض عليهم

كوبا

٢٢ : وافق اول مؤتمر للحزب الشيوعى الكوبى على دستور ونظام جديد يقسم كوبا الى ١٤ مقاطعة سياسية وادارية وجغرافية .

٢٣ : اعلن فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، انه لن يسحب قواته من انجولا مقابل اعادة العلاقات مع الولايات المتحدة .

انظر ايضا : سوريا ١٦ —

الكويت

١ : تم فى الكويت ، التوقيع على اتفاقية استيلاء الحكومة الكويتية على حصة شركتى «برتيش بتروليم » و « جالف اويل » ، وذلك بعد مفاوضات استمرت عدة شهور .

١٣ : بدات الحكومة الكويتية فى وضع مشروع لانشاء صندوق تسهم فيه دول منظمة اوبك بمبلغ الف مليون دولار ، لتقديم قروض للدول النامية .

٢٤ : استقبل الشيخ صباح السالم الصباح امير الكويت ، سهيل بن غباشى وزير خارجية دولة الامارات ، الذى سلمه رسالة من الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات .

٢٨ : بدأ بالكويت مؤتمر تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى ، لبحث

وسط الهيئة الطيروت المسلسة لاسترداد الحقوق العربية ومصرة فى التحرير .

انظر ايضــا : الاتحــاد السوفييتى ٥ — بيرو ٢٠ — النمسا ٢١ — الهند ١١ — ١٢ —

لاوس

٢ : عن راديو فيتيان ان الجمهورية لاوس الشعبية وتروتسي سيتمنح صفة ملك لاوس عرش .

٧ : اعلنت الحكومة الجديدة فى لاوس انها لن تنضم الى اى احلاف ، وانها لن تعترف بأية اتفاقيات سلام وقعتها الحكومات السابقة .

لبنـــان

٢ : بدات سلسلة من المشاورات السياسية لتشكيل الحكومة اللبنانية الموسعة تمهيدا لتحقيق المصالحة الوطنية بين الاطراف المتصارعة فى لبنان .

٧ : اصدر كميل شمعون وزير الداخلية اللبنانى قرارا بفرض حظر التجول فى بيروت وضواحيها التى كانت مسرحا لاعمال عنف شديدة .

٩ : تدخلت لاول مرة قوات من الكوماندوز التابعة للجيش اللبنانى فى القتال العنيف ببيروت

١١ : وافقت الاحزاب اليسارية فى لبنان على وقف اطلاق النار مع الكتائبيين اليمينيين ، وذلك فى اجتماع مشترك لممثلى جميع الاحزاب اليسارية اللبنانية .

١٢ : انهار الاتفاق الخامس عشر لوقف اطلاق النار فى لبنان بعد ٩٠ دقيقة من بدء تنفيذه .

١٨ : استولى الطرفان المتصارعان فى لبنان على عدد من دبابات ومصفحات الجيش اللبنانى التى استخدمت بين مسلمى طرابلس ومسيحى زغرتا .

٢٥ : اغتيل الشيخ قاسم العماد حاكم شمال لبنان ، ومن ابرز زعماء الدروز فى لبنان ، ومن الاعضاء البارزين فى عضوية الاشتراكى التقدمى ، كما جرح محرره لاسباب لامور مجهولة

ارسلان وزير الصحة واحد زعماء الدروز البارزين .

٢٢ : اعلنت الحكومة اللبنانية فرض رسمى ، ان هناك تعطلا شديدا عريضا وقع فى اقليم رشيه عاصمة البقاع بوسط لبنان .

٢٣ : حشدت قوات الجيش اللبنانى متمركزة فى خمس مناطق عازلة بين مسلمى طرابلس وزغرتا التى وقعت الاشتباكات الدائرة بالصواريخ وقذائف الهاون بين المسلحين المسلمين وميليشيا الكتائب .

٢٧ : عن راديو بيروت ، ان العناصر المتقاتلة فى لبنان قد وافقت على هدنة رسمى لانهاء القتال فى الايام المقبلة التالية ، وذلك فى اجتماع عقدته لجنة التنسيق العليا التى تضم ممثلين عن قوات الامن ومنظمات المتقاتلة .

٢٩ : بدا تنفيذ الصيغة الجديدة لاقرار السلام فى لبنان وهو الانسحاب المرحلى للمتقاتلين من شوارع بيروت .

انظر ايضـا : مصر ١ — ٢ — فلسطين ٢ — السعودية ٢ —

المكسيك

٢ : غادر اميليو رابازا وزير الخارجية المكسيكى بلاده فى طريقه الى اسرائيل فى زيارة رسمية بناء على دعوة من ايجال الون وزير خارجية اسرائيل ، وذلك بعد اقتراع المكسيك بالموافقة على قرار الامم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية .

٣٠ : قدم اميليو رابازا وزير خارجية المكسيك استقالته من منصبه ، واحلال الفونسو غارسيا روبلز رئيس وفد المكسيك فى الامم المتحدة محله . وقد جاءت استقالة رابازا بعد ايام من عودته من زيارته لاسرائيل التى صرح خلالها انه لم يلمس اى مظاهر لممارسة سياسة التفرقة العنصرية فى اسرائيل ، وان على المكسيك ان تطلب العفو من اسرائيل .

المملكة العربية السعودية

٢ : اعلن مصدر رسمى سعودى ان المملكة السعودية تؤيد فئة من المتقاتلين ضد فئة اخرى ، وان السعودية ملتزمة بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لاشقائها .

١٤ : اعلنت وزارة الداخلية السعودية ان ١٣٨ حاجا قد لقوا مصرعهم واصيب ١٥١ آخرون فى حريق كبير نشب فى منى .

انظر ايضا : الاردن ٢٢ — مصر ٢ — سوريا ٢٥ — المملكة المتحدة ١٢ النمسا ٢١ .

المملكة المتحده

٢ : وقعت الشركة البريطانية للطائرات (بى . ايه . سى) اتفاقا مع ايران تبيعه ١٨٦ مليون استرلينى لامدادها خلال ٦ شهور بنظام دفاعى جوى من صواريخ (رابيرة) ارض — جو المطورة .

٣ : جرى فى لندن ايجال الون وزير الخارجية الاسرائيلية ، محادثات منفصلة حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط مع كل من هارولد ويلسون رئيس الحكومة البريطانية وجيمس كالاهان وزير الخارجية البريطانى .

١١ : رفض مجلس العموم باغلبية ٣٦١ صوتا ضد ٢٣٢ صوتا ، الموافقة على مشروع قرار باعادة حكم الاعدام فى بريطانيا .

١٣ : وصل هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى الى لندن ، واجرى مباحثات مع جيمس كالاهان وزير الخارجية البريطانى حول الموقف فى الشرق الاوسط وتطورات القضايا العالمية .

١٧ : وصل الى لندن ، الامير تركى بن عبد العزيز نائب وزير الدفاع والطيران السعودى لبحث التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات .

١٨ : اعلن المارشال سير اندرو همفرى قائد السلاح الجوى الملكى البريطانى ، ان عدد الطائرات التى فقدتها بريطانيا قد وصل ٨٧ منذ عام ١٩٥٧ .

انظر ايضـا : الاردن ٢٨ — ايطاليا ١ — ٢ .

المملكة المغربية

١٢ : قدم المرسشتيرن قوامه من المغرب صعبة الصحراء ، وقد توصلت

هذه القوات جنوبا الى مناطق يحتلها رجال جبهة البوليزاريو .

١٢ : اعلنت حكومة المغرب ان الجزائر طردت ٢٠٧ من المغاربة كانوا يعيشون في الجزائر .

١٦ : اعلنت وكالة الانباء المغربية حدوث اشتباكات عنيفة بين قوات جزائرية وقوات موريتانية عند ميناء جويرا بالقرب من حدود موريتانيا .

١٦ : صدر في الرباط عفو ملكي عن اكثر من ٩٠ مسجونا سياسيا مغربيا ، ينتمي معظمهم الى حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، وهو حزب المعارضة في المغرب .

٢١ : وصل الى الرباط ، في زيارة مفاجئة ، الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا ، لاجراء محادثات مع الملك الحسن الثاني ملك المغرب بشأن التوتر الذي يسود العلاقات بين بلديهما من ناحية ، والجزائر من ناحية اخرى .

انظر ايضا : اسبانيا ٦ — الجزائر ٨ —

موزمبيق

١٩ : اعلنت حكومة موزمبيق ، ان قواتها تمكنت من سحق التمرد الذى تام ٤٠٠ من رجال الجيش والشرطة ، بعد قتال عنيف استمر يومين .

النمسا

٢٠ : بدأت في فيينا ، اجتماعات المؤتمر الوزاري الدوري السادس والاربعين للدول المصدرة للبترول ، حيث يبحث المؤتمر ثلاثة موضوعات هي : تبسيط نظام العلاوات المطبق على بيع البترول الخام ، وبحث نتائج مؤتمر الشمال والجنوب بباريس ، واقرار ميزانية المنظمة لعام ١٩٧٦ .

٢١ : تعرض مقر منظمة الاوبك في فيينا ، لحادث ارهابي قام به ٥ مسلحين ، احتجزوا وزراء البترول العرب الموجودين في المقر ، وهم وزراء السعودية والكويت والعراق والجزائر وليبيا وقطر .

٢٢ : اعلن برونوكرايسكى مستشار النمسا ، ان حكومته قد استجابت لمطالب المسلحين الذين يحتجزون ٧٠ رهينة في مقر منظمة الاوبك ، وانه سيسمح لهم بمغادرة البلاد بصحبة وزراء البترول العرب المحتجزين .

انظر ايضا : الجزائر ٣٠ —

الهند

١ : ادى الوزراء الجدد اليمين القانونية امام الرئيس الهندى فخر الدين على احمد بعد التعديل الوزارى المفاجىء الذى اعلنته انديرا غاندى .

٢ : قامت انديرا غاندي بزيارة مفاجئة لولاية سيكيم الواقعة على جبال الهيمالايا ، لاول مرة منذ انضمامها للهند في ابريل الماضي .

٨ : اصدرت الحكومة الهندية ، تشريعات تشدد بها الرقابة على الصحف ، وذلك بالغاء مجلس الصحافة ، وحظر نشر اية انباء معادية للحكومة ، والحد من التغطية الصحفية لجلسات البرلمان .

١١ : وصل الى نيودلهى عبد المطلب الكاظمى وزير البترول الكويتي في زيارة رسمية للهند تستغرق اسبوعا ، يجرى خلالها محادثات مع كل من وزير البترول ووزير المالية ووزير الخارجية .

١٣ : وقعت الهند والكويت اثناء زيارة عبد المطلب الكاظمى وزير البترول الكويتى للهند ، اتفاقية للتجارة ، تمنح الكويت بمقتضاها منتجات البترول ومواد الوقود مع تسهيلات في الدفع للهند ، وذلك مقابل استيراد الكويت للمزيد من المنتجات الهندية .

٢٠ : حقق حزب المؤتمر الحاكم في الهند ، انتصارا كبيرا في انتخابات المجالس المحلية في ولاية جوجارت . كما اجرت انديرا غاندى ثاني تعديل وزارى خلال شهر ، حيث تم تعيين بانسى لال وزيرا للدفاع ، وكانت تشغل هى هذا المنصب بعد اقالة سوران سنج .

٣٠ : اعلنت انديرا غاندى فى اليوم الثاني لانعقاد المؤتمر القومى العام لحزب المؤتمر الحاكم ، ان حالة الطوارىء المعلنة في البلاد منذ يوليو الماضي ستستمر طوال المدة اللازمة « لتطهير الامة » .

انظر ايضا : ايران ٢١ — جمهورية مصر العربية ٢ — السودان ٨ —

الولايات المتحدة الامريكية

١ : اعلن متحدث عسكري امريكي ، ان الولايات المتحدة بدأت في اغلاق اضخم قاعدة جوية لها في تايلاند ، كخطوة في مراحل انسحاب القوات الامريكية من تلك البلاد .

٢ : اعلنت الولايات المتحدة ، انها على استعداد لاجراء محادثات ثنائية مع الاتحاد السوفييتي قبل عقد الاجتماع التمهيدى لمؤتمر جنيف ، بهدف بحث وسائل اقرار السلام في الشرق الاوسط .

٢ : بعث الرئيس الامريكى فورد ، برسالة الى اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل يطالبه فيها بان « تبدى اسرائيل قدرا اكبر من التعاون في مجال تسوية المشكلة الفلسطينية » .

٥ : اعلنت وزارة الزراعة الامريكية ان الاتحاد السوفييتي اشترى ١٥ الف طن اخرى من الارز الامريكى في الموسم الزراعى ١٩٧٥/١٩٧٦ . كما اعلنت ان الانتاج الزراعى في الدول النامية ارتفع بنسبة ٥٪ لاول مرة منذ ٤ سنوات .

٦ : وافق مجلس الشيوخ على الخطة التى وضعها الرئيس فورد لانقاذ مدينة نيويورك من الافلاس ، بعد ان عجزت عن سداد ديونها . وتقضى الخطة بمنح المدينة ٢٫٣٠٠ مليون دولار .

٩ : استخدمت الولايات المتحدة ، حق الفيتو لرفض المشروع الذى تقدمت به خمس من دول عدم الانحياز الى مجلس الامن لادانة اسرائيل لعدوانها الجوى على مخيمات الفلسطينيين في لبنان .

١٠ : وافق مجلس النواب الامريكى ، على مشروع قانون يقضى بتخصيص ٣٫٠٦٤ مليون دولار للمعونة الغذائية والتنمية للدول الاجنبية .

١١ : اعلن زعيم رابطة الدفاع اليهودية في نيويورك ، ان الرابطة تشن حملة لمنع ومضايقة اعضاء الوفود الدبلوماسية لـ ٧٢ دولة

٤٤٨

صوتت لصالح قرار الامم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية .

١٧ : اصدرت محكمة سكرامنتو بولاية كاليفورنيا الامريكية ، حكمها بسجن لينيت فروم مدى الحياة بتهمة محاولة اغتيال الرئيس الامريكي فورد .

١٨ : رفع المؤتمر اليهودي الامريكي قضية امام محاكم واشنطن لاستصدار حكم بوقف تنفيذ الاتفاق الاقتصادي الموقع في سنة ١٩٧٤ بين الولايات المتحدة والسعودية .

١٩ : قرر مجلس النواب الامريكي منع الحكومة الامريكية من مواصلة التدخل في انجولا دون استئذان الكونجرس في ذلك .

٢٠ : بعثت مجموعة من الشخصيات الامريكية البارزة ، برسالة الى الرئيس فورد يحثونه فيها على البدء في اجراء « محادثات استطلاعية » مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الوضع اساس لاشتراك الفلسطينيين كطرف رئيسي في اية مفاوضات لاقرار السلام في الشرق الاوسط .

٢٢ : وقع الرئيس فورد قانونا يقضي برفع القيود تدريجيا عن تسعير البترول المنتج في الولايات المتحدة على مدى اربعين شهرا ، اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٧٦ .

٢٤ : وجه هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، تحذيرا شديد اللهجة الى الاتحاد السوفيتي وكوبا ، يطالبهما فيه بضرورة سحب قواتهما من انجولا ، او مواجهة مقاومة من جانب الولايات المتحدة قد تؤدي الى نهاية الوفاق بين القطبين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١٩ — ٢٥) — الاردن ١٨ — اندونيسيا ٥ — مصر ٦ — سوريا ١٧ الصين (١ — ٤) — فلسطين ٢٤ — الفلبين ٦ — كوبا ٢٣ — المملكة المتحدة ١٢ —

اليابان

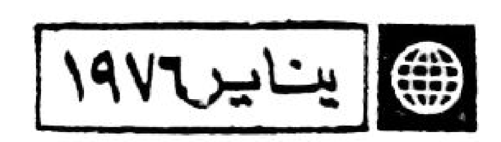
٣ : قرر الاتحاد الياباني للعاملين في القطاعات الحكومية ، انهاء اضراب العاملين في قطاع السكك الحديدية ووسائل النقل والاتصال الاخرى ، وذلك دون ان يتحقق الهدف من الاضراب ، وهو استعادة حق اعضاء الاتحاد في الاضراب .

٧ : اعلنت وزارة الخارجية اليابانية ، انها قررت السماح لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية بطلب تاشيرات دخول الى اليابان .

اليونان

٢٠ : قضت محكمة جنايات اثينا على جورج بابا دوبولوس رئيس الجمهورية السابق بالسجن ٢٠ عاما ، وبنفس العقوبة على ديمتريس ناجوريا القائد العام السابق للقوات المسلحة . كما اصدرت احدى المحاكم العسكرية في اثينا ، حكمها بسجن ٢٣ من ضباط الجيش بالسجن لمدد تتراوح بين ٤ شهور و ٧ سنوات ، بعد ادانتهم بتهمة تعذيب المسجونين السياسيين .

انظر ايضا : تركيا ٢٠ —



الاتحاد السوفيتي

١٠ : طالبت الحكومة السوفيتية في بيان رسمي ، عشية اجتماع مجلس الامن لمناقشة قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، باستئناف اعمال مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط . وجاء في البيان ان الحكومة السوفيتية [illegible] [illegible] الشرق الاوسط [illegible] [illegible] ١٩٦٧ [illegible] [illegible]

١٥ : قام الاتحاد السوفيتي ، لاول مرة ، بدعوة دولتين من الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلنطي هما اليونان وتركيا ، لارسال مراقبين لحضور مناورات حربية يقوم بها السوفيت قرب حدود تركيا .

٢٠ : وصل هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى موسكو ، في زيارة تستغرق ٣ ايام ، يجري خلالها مباحثات مع المسئولين السوفييت ، حول التوصل الى اتفاق جديد بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

٢١ : سمحت السلطات السوفيتية لعالم الرياضة السوفيتي الكسندر لوفنتي — والذي يعد من اكثر المثقفين اليهود نشاطا — بالهجرة الى اسرائيل .

٢٣ : صدر في موسكو بيان عن محادثات كيسنجر والمسئولين السوفييت ، أكد فقط أن الجانبين يعملان على تسهيل عملية التقدم في المفاوضات الجارية بينهما حول الحد من الاسلحة ، وقال أن المفاوضات تناولت المسائل ذات الاهمية المشتركة بين الدولتين والمشكلات الدولية .

انظر ايضا جمهورية مصر العربية ٦ — المملكة المتحده ١٢ — المملكه المغربية ٦ — ٢٥ — الولايات المتحده (٥ — ٧ — ٢٦) — اليابان (٩ — ٢٦)

الارجنتين

١٦ : عقدت ايزابيلا بيرون رئيسة الارجنتين ، اجتماعا عاجلا مع حكام المقاطعات ، لبحث وسائل السيطرة على الامن فى البلاد ، وذلك بعد أن أجرت تعديلات فى الوزارة ، بهدف تقوية قبضتها السياسية .

٢٧ : أعلن روبرت اريز وزير الداخلية الارجنتينية ، ان ايزابيلا بيرون رئيسة الجمهورية ، قررت تأجيل موعد الانتخابات العامة الى موعد لم تحدده بعد .

اسبانيا

٥ : نظمت حركة تحرير الباسك ، مظاهرات ضخمة فى مدينتى سان سباستيان وبلباو ، احتجاجا على استمرار اعتقال ١٥٠٠ مسجون سياسى .

٨ : اتسع نطاق الاضطرابات العمالية فى مدريد ، فقد أعلن آلاف العمال فى الشركات الصناعية اضرابهم عن العمل للمطالبة بزيادة اجورهم ، وتخفيض ساعات العمل .

١١ : ذكرت وكالة الانباء الاسبانية ، ان هناك معارك دائرة على مشارف مدينة فيلا سيسنيروس — ثانى اكبر المدن فى الصحراء المتنازع عليها — بين قوات نظامية مغربية ، وبعض قوات جبهة البوليزاريو المطالبة باستقلال الصحراء .

١٧ : أعلن جوزيه ماريادو اريلزا وزير خارجية أسبانيا ، أن بلاده غادرت الصحراء الاسبانية نهائيا ، وأنها نفذت سياسة تصفية الاستعمار ، نتيجة لاحساسها بالواجب .

١٩ : أصدر الملك الاسبانى جوان كارلوس ، قرارا بتجنيد عمال السكك الحديدية المضربين [٧٢ الف عامل] تجنيدا اجباريا فى الجيش الاسبانى ، واخضاعهم للمساءلة العسكرية ، فى محاولة لوقف موجة الاضرابات التى اجتاحت البلاد .

٢٤ : وقعت أسبانيا والولايات المتحدة ، على معاهدة ثنائية للصداقة ، تقضى باحتفاظ أمريكا بالقواعد الاربع التى تملكها منذ ١٩٥٣ فى الاراضى الاسبانية ، على ان تحصل اسبانيا فى مقابل ذلك على مساعدات عسكرية واقتصادية ، فى شكل منح وقروض قيمتها ١٫٢٢٢ مليون دولار ، وهو ضعف المبلغ الذى وعدت الولايات المتحدة بتقديمه قبل وفاة الجنرال فرانكو .

٢١ : اعترض مجلس المملكة الاسبانى الذى يسيطر عليه اليمينيون ، على مشروع قرار تقدم به الملك خوان كارلوس وحكومته ، بتأجيل الانتخابات البرلمانية ، بهدف توفير الوقت لتعديل القوانين الانتخابية ، وتوسيع نطاق التمثيل الشعبى داخل البرلمان .

٢٨ : اقترح ارياس نافارو رئيس الوزراء الاسبانى ، ادخال تعديل فورى على القانون الانتخابى ، وتشكيل مجلس نواب وشيوخ ، وذلك « للتمشى مع النماذج القائمة » فى معظم البلدان الاوربية .

اكوادور

١١ : أعلن الجنرال جويلرمو رودريجيز لارا رئيس أكوادور ، استقالته من منصبه بعد حملة طويلة تهدف الى الاطاحة به . وأعلن فى بيان رسمى ، ان المجلس الاعلى للقوات المسلحة تولى مهام منصب الرئيس ، وقرر فرض حظر التجول والاحكام العرفية فى البلاد .

المانيا الغربية

١٦ : أعلن متحدث باسم وزارة التعاون الاقتصادى الالمانية ، ان حكومة المانيا الغربية ستقدم لمصر قرضا قيمته ٥٠ مليون دولار امريكى ، لمساعدتها على التغلب على الصعوبات فى ميزان مدفوعاتها .

٢١ : وصل الامير سعود بن فيصل وزير الخارجية السعودى الى بون ، فى زيارة تستغرق ٣ أيام ، يجرى خلالها مباحثات مع المسئولين الالمان ، حول مستقبل التعاون الاقتصادى بين البلدين .

٢٢ : أجرى الامير سعود بن فيصل وزير الدولة السعودى للشئون الخارجية ، محادثات مع هانز ديتريش جنشر وزير خارجية المانيا الغربية ، تناولت المشاكل العربية .

اندونيسيا

٢ : أعلنت جبهة «الفرتلين» اليسارية [جبهة استقلال تيمور] أنها صدت هجوما عنيفا شنته قوات اندونيسيا على أراضى تيمور الشمالية .

١٧ : أكد ممثلو ٦ من دول الشرق الاوسط [مصر وايران والعراق وسوريا والعربية السعودية ودولة الامارات العربية] فى بيان مشترك صدر فى جاكرتا ، أنهم يؤيدون موقف أندونيسيا فى نزاع تيمور .

ايطاليا

٧ : قدمت الحكومة الايطالية ، برئاسة الدومورو ، استقالتها للرئيس الايطالى جيوفانى ليونى ، وذلك بعد ان أعلن الحزب الاشتراكى الايطالى ، سحب تأييده الائتلاف الحكومى الذى كان يضم كلا من الحزب الديموقراطى المسيحى والحزب الجمهورى .

٨ : أصيبت جميع المرافق العامة فى ايطاليا بالشلل التام ، للاضراب العام بناء على نداء من النقابات الكبرى هناك .

١٠ : رفض الحزب المسيحى الديموقراطى ، أى نوع من التعاون المباشر أو غير المباشر مع الحزب الشيوعى الايطالى ، كخطوة لحل الازمة السياسية التى تمر بها البلاد .

١٧ : توقفت المشاورات بين الاحزاب الايطالية لتشكيل الوزارة الجديدة .

٢١ : قررت الحكومة الايطالية اغلاق سوق الاوراق المالية فى روما ، ووقف عمليات المضاربة على النقد ، بعد أن أصبحت تلك العمليات تمثل تهديدا لمركز الليرة الايطالية فى الاسواق العالمية .

٢٤ : رفض الحزب الاشتراكى الايطالى ، الاقتراح المقدم من الدو مورو المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة للاشتراك فى حكومة

الثلاثية مكونة من الحزب الديمقراطي المسيحي ، والاشتراكيين ، والجمهوريين .

٢٦ : بدأ السيد مورو زعيم الحزب الديموقراطي المسيحي ، المكلف بتشكيل الحكومة الايطالية الجديدة ، في محاولة اخيرة للتغلب على الازمة الوزارية في ايطاليا ، وذلك بعد المشاورات التي اجراها مع الرئيس الايطالي جيوفاني ليوني .

انظر ايضا : فرنسا ٢٥ —

البحرين

٢٦ : وصل الى المنامة ، عبد الله ولد داية عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الحاكم في موريتانيا ، والمبعوث الشخصي للرئيس الموريتاني المختار ولد داده ، في زيارة للبحرين تستغرق بضعة ايام ، ضمن الجولة التي يقوم بها في دول الخليج العربي .

البرتغال

٢ : تجددت المظاهرات ، بصورة بالغة العنف، في لشبونة ، في اول ايام العام الجديد .

٣ : اصدر الجنرال انطونيو رامالو اينس رئيس اركان حرب الجيش البرتغالي ، امرا بتأليف لجنة للتحقيق في تعذيب المسجونين السياسيين في البرتغال .

٥ : بدأت في البرتغال ، مشاورات بين المجلس الثوري العسكري الحاكم ، وبين قيادة الاحزاب الرئيسية الثلاثة : الاشتراكي ، والشعبي الديموقراطي والشيوعي، للوصول الى اتفاق يحدد دور القوات المسلحة في الحياة السياسية للبلاد .

١٢ : تظاهر اكثر من ٢٠ الف مزارع في البرتغال في مدينة لشبونة، احتجاجا على قانون الاصلاح الزراعي الذي تقرر الحكومة تطبيقه في شهر فبراير ١٩٧٦ .

٢٣ : دعت وزارة الداخلية في البرتغال، جميع الاحزاب السياسية ، الى اجراء محادثات فيما بينها ، للاتفاق على الاسس التي تتبع في حملات الانتخابات التشريعية في البرتغال ، لاول مرة منذ ٥٠ عاما .

٢٦ : عقد المجلس العسكري الحاكم في البرتغال ، اجتماعا لمناقشة اعتراف البرتغال رسميا بالحركة الشعبية لتحرير انجولا ، على الرغم من معارضة الدول الغربية .

انظر ايضا : اسبانيا ١٠ — فرنسا ٢٥ —

تنزانيا

١٤ : اجتمع في دار السلام ، رؤساء افريقيين هم : جوليوس نيريري رئيس تنزانيا ، وسامورا ماشيل رئيس موزمبيق [وهما من مؤيدي الحركة الشعبية] ، وكينيث كاوندا رئيس زامبيا ، وسيرتسي خاما رئيس بتسوانا [وهما من مؤيدي الجبهتين الوطنيتين المعتدلتين] ، لمناقشة المشكلة الانجولية من جديد .

الجزائر

١٧ : شنت الجزائر هجوما عنيفا على الحكومة الفرنسية ، لانها سلمت طائرات الميراج للمغرب ، مما يعتبر مساعدة مباشرة ضد الثورة الجزائرية .

٢١ : اتهمت جبهة البوليزاريو ، سلاح الطيران المغربي ، بتصفية مخيمات اللاجئين من اهالي الصحراء بقنابل النابالم .

٢٧ : اعلنت وكالة الانباء الجزائرية ، ان القوات المغربية هاجمت وحدة عسكرية جزائرية داخل حدود الصحراء ، وقالت ان قتالا ضاريا يدور الان .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٨ — ٣١ —

جمهورية مصر العربية

١ : تحولت مدينة بور سعيد بالكامل الى منطقة حرة مالية .

٧ : وصلت الى القاهرة ، مارجريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين البريطاني في زيارة لمدة ٣ ايام .

٢١ : وصل الى القاهرة ، قسطنطين كرامنليس ، في زيارة رسمية لمدة يومين ، لاجراء مباحثات مع المسئولين المصريين ، حول علاقات التعاون بين البلدين ، واهم المشكلات الدولية .

٢٨ : وجه الرئيس السادات ، حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية ، في مهمة عاجلة الى رؤساء موريتانيا والجزائر والمملكة المغربية لنقل الجهود الرئيسية لاحتواء الموقف المتأزم الذي نجم من التطورات الاخيرة في منطقة الصحراء .

٣١ : طلب الرئيس السادات من حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية ، ان يبقى في منطقة المغرب — حسبما يحتاج تطور الامور — لمواصلة جهوده في تقريب شقة الخلاف بين الجزائر والمغرب .

انظر ايضا : المانيا الغربية ١٦ — اندونيسيا ١٧ — فلسطين ١٣ — ليبيا ٢٥ — ٣٠ — الولايات المتحدة ١٤

الدانمرك

٢ : تعرض كنود اندرسن وزير خارجية الدانمرك لنقد شديد من احزاب المعارضة ، بسبب تصريحاته التي هاجم فيها اسرائيل ، لعدم سماحها للفلسطينيين في الضفة الغربية لنهر الاردن ، بتشكيل احزاب سياسية تمثلهم .

٢٠ : اعلن المجلس الاشتراكي في نهاية اجتماعاته التي استمرت يومين في كوبنهاجن ، ان الاحزاب الاشتراكية في اوربا الغربية ، قررت عدم التعاون مع الاحزاب الشيوعية الغربية .

روديسيا

٧ : عقد ممثلو حكومة الاقلية العنصرية في روديسيا والوطنيون الافريقيون ، جلسة عمل ، تهدف الى محاولة التوصل الى تسوية للنزاع الدستوري القائم حول روديسيا ، منذ ان اعلنت حكومة الاقلية العنصرية فيها الاستقلال عن بريطانيا من جانب واحد .

انظر ايضا : زامبيا ٢٩ —

رومانيا

٢ : استقبل نيقولاي شاوشيسكو رئيس الحزب والدولة ... المستشار

السياسي لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . واكد الجانبان ضرورة وضع حد بالطرق الدبلوماسية للنزاع القائم ، واقرار سلام عادل ودائم في المنطقة .

زامبيا

٢٩ : اعلن الرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا ، حالة الطوارئ الشاملة في البلاد ، لمواجهة ما اسماه بعمليات التخريب التي تقوم بها العناصر الاجنبية في الداخل ، الى جانب تدهور حالة البلاد على حدود زامبيا وأنجولا ، واستمرار الاضطرابات في روديسيا .

انظر ايضا : تنزانيا ١٤ —

السودان

١ : اعلن الرئيس السوداني جعفر نميري ، اعتزام حكومته تنفيذ برنامج للاصلاحات الاقتصادية في السودان ، واتخاذ اجراءات لرفع مستوى المعيشة والمضي في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

٢ : بدأت المباحثات الرسمية بين الرئيس السوداني جعفر نميري والمقدم ابراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة في الجمهورية العربية اليمنية .

٧ : أكد الرئيس نميري في الجلسة الافتتاحية لندوة الخرطوم الافريقية العربية للتنمية والتحرر ، ان قضية النضال الافريقي هي الوجه المقابل للنضال العربي ضد التحديات .

٨ : استقبل الرئيس نميري ، وفدا من رجال الاعمال اليهود السودانيين الذين استجابوا لدعوته لهم بالعودة لوطنهم السودان .

٢٩ : اعلن منصور خالد وزير التربية والتعليم السوداني ، أن السوق الاوربية المشتركة ، قدمت للسودان قرضا بمبلغ ٤٢ مليون جنيه استرليني .

سوريا

٤ : وصل زيد الرفاعي رئيس الوزراء الاردني الى دمشق ، ومعه بهجت التلهوني رئيس مجلس الشيوخ .

١١ : أعلنت في دمشق مارجريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين المعارض في بريطانيا ، ان اية تسوية نهائية لقضية الشرق الاوسط ، يجب ان تعترف بالمشكلة الفلسطينية ، وتضمن حدودا آمنة لجميع الدول ، وتكفل انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة .

١١ : ظهر خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري في دمشق ، بعد أن كان قد خرج سرا منها لحضور المؤتمر الشيوعي الذي عقد في ألمانيا دون علم الحكومة السورية .

١٧ : وصلت الى دمشق من الكويت ، بعثة تجارية امريكية ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق ٤ أيام ، تجري خلالها مباحثات مع المسئولين السوريين لدعم التعاون التجاري بين البلدين .

٢١ : أنهى الملك حسين ملك الاردن ، زيارة مفاجئة لسوريا ، أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السوري حافظ الاسد ، تناولت مشكلة الشرق الاوسط ، والصراع الدائر في لبنان .

٣٠ : وافقت سوريا والاردن ، على أن يكون لهما تمثيل دبلوماسي مشترك في الدول التي لا تكون فيها لاحداهما بعثة دبلوماسية .

انظر أيضا : أندونيسيا ١٧ — ايران ١ —

السويد

١٤ : افتتحت منظمة التحرير الفلسطينية في ستوكهلم ، أول مكتب اعلامي لها في الدول الاسكندينافية .

شيلي

١٤ : وجه عشرة من أبرز جنرالات شيلي ، انذارا نهائيا الى الجنرال اوجستو بينوشي رئيس حكومة الانقلاب العسكري ، طالبوه فيه بالاستقالة ، على أساس ضرورة اجراء اصلاحات سياسية جذرية ، فورا .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ١ —

الصين

٢ : أشادت الصين الشعبية ، بالانتصارات التي حققتها دول العالم الثالث المنتجة للبترول ، ولاسيما استخدام بترولها كسلاح في المعركة ضد النظام الاقتصادي العالمي القديم .

٨ : تونى شوايين لاى رئيس وزراء الصين .

١٥ : اذاع راديو بكين ، أن الصينيين أخذوا على أنفسهم عهدا بالالتزام بسياسة الزعيم ماوتسي تونج ، وخطه الثوري ، وسياسته الخارجية . كما أكدوا التزامهم باستمرار سياسة الوفاق مع الغرب ، والولايات المتحدة بوجه خاص .

٢٢ : دعا لياو تشنج تشي رئيس رابطة الصداقة الصينية — اليابانية ، الى زيادة اليقظة من جانب الصين واليابان ، ضد ما وصفه بالتوسع السوفيتي في التسلح .

٢٤ : أعلنت وكالة أنباء الصين ، أن الصين أجرت بنجاح تجربة نووية .

انظر ايضا : اليابان ١٨ —

العراق

٤ : وصل عباس هويدا رئيس وزراء ايران الى بغداد . في زيارة ودية لمدة ٤ أيام .

٥ : أصدر الرئيس العراقي احمد حسن البكر ، قرارا بمنح صدام حسين نائب مجلس قيادة الثورة العراقي رتبة الفريق أول ، وذلك اعتبارا من ١ — ٧ — ١٩٧٣ .

١٠ : تم تحميل أول شحنة من بترول حقول الشمال العراقية من ميناء البكر بمدينة البصرة لاول مرة ، عبر خط أنابيب البترول العراقي الجديد ، الممتد من حديثة في الشمال ، والفاو في الجنوب .

٢٦ : وصل جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا الى بغداد قادما من نيودلهي في زيارة للعراق ، لاجراء مباحثات مع صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية ، حول العلاقات بين البلدين .

انظر ايضا : أندونيسيا ١٧ — ايران ١٠ —

فرنسا

٥ : بدأ في باريس ، ممثلو ١٩ دولة من العالم الثالث ، من بينهم ممثلون من الدول المصدرة للبترول

اجتماعاتهم لوضع استراتيجية مشتركة للحوار مع الدول الصناعية الكبرى ، فى اطار مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى .

١٢ : أعلن الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان ، تشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة ، بعد اجراء تعديل فيها ، تضمن خروج ٦ من الوزراء ، بعد أن استبدل بهم وزراء شبان .

٢٥ : اختتمت الاحزاب الاشتراكية ، فى كل من : فرنسا ، وبلجيكا وايطاليا ، واسبانيا ، والبرتغال ، مؤتمرا فى باريس ، برئاسة فرانسوا ميتران زعيم الحزب الاشتراكى الفرنسى . وقد اتسم المؤتمر ، بانقسام بين الحزب الاشتراكى الفرنسى من ناحية ، والحزبين الاشتراكيين البرتغالى والايطالى من ناحية أخرى .

انظر أيضا : الجزائر ١٧ — العراق ٢٦ — الهند ٢٣ —

فلسطين

١ : أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، أن الهجرة الى اسرائيل انخفضت بنسبة ٣٧٪ خلال سنة ١٩٧٥ ، وأن اجمالى الناتج القومى الاسرائيلى انخفض بنسبة ٢٪ ، وان العجز فى ميزان المدفوعات الاسرائيلى وصل الى ٤ آلاف مليون دولار .

١ : تقدم النائب الاسرائيلى يعقوب هازان بمشروع حول مستقبل مدينة القدس ، يقضى بمنح سكان القدس الشرقية الحكم الذاتى ، وحرية الاختيار بين الجنسيتين الاسرائيلية والاردنية ، وبمنح الاماكن المقدسة والقدس القديمة حصانة دبلوماسية .

٣ : قررت الحكومة الاسرائيلية ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بمقدار ٢٪ .

٤ : أعلنت اسرائيل مقاطعتها لمناقشات مجلس الامن حول أزمة الشرق الاوسط .

٦ : انتخب يوسف الموجى عمدة حيفا ، رئيسا للمجلس التنفيذى للمنظمة الصهيونية العالمية .

٧ : أصبح الاسقف فايق حداد ، أول [illegible] عربى للكنيسة الانجيلية فى اسرائيل .

١١ : وافق مجلس الوزراء الاسرائيلى ، على وضع ميزانية تكميلية للشهور الثلاثة الاولى من هذا العام ، قدرها ١٢٨٠ مليون دولار ، خصص منها ٧٠٠ مليون دولار للنفقات العسكرية .

١٢ : وافق مجلس مدينة القدس ، على اعتماد ٦٥٠ مليون ليرة اسرائيلية لتنفيذ مشروع تعمير المنطقة العربية الاسرائيلية بعد ضم القدس العربية .

١٣ : بدأت القوات الاسرائيلية فى سيناء الانسحاب من الشريط الموازى من خليج السويس وفقا للاتفاق المرحلى الثانى للفصل بين القوات فى سيناء .

١٩ : قررت الحكومة الاسرائيلية ، توسيع نطاق الرقابة الصحفية ، لتشمل الموضوعات الدبلوماسية والسياسية ، وذلك لمنع تسرب الاسرار الدبلوماسية الى وسائل الاعلام .

١٩ : أصدرت اسرائيل تحذيرا جديدا لسوريا من التدخل فى القتال بلبنان .

٢٢ : منعت السلطات الاسرائيلية ، الحاخام موشى هيرسن زعيم جماعة « ناتورا كارتا » من مغادرة اسرائيل ، للذهاب الى مجلس الامن أثناء مناقشة أزمة الشرق الاوسط فيه .

٢٥ : وصل الى تل أبيب ، سير جون أكين قائد القوات البريطانية فى الشرق الاوسط ، فى زيارة رسمية لاسرائيل ، ولاجراء مباحثات مع وزيرى الدفاع والخارجية الاسرائيلية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٢ — ١٠ — ٢١) الدانمرك ٢ — رومانيا ٢ — ١٤ — السويد ١٤ — لبنان ١٤ — المملكة المتحدة ١٢ — ١٦ — الولايات المتحدة ٣ — ٧ — ٢٠ — ٢٦ اليابان ٢٣

فنزويلا

١ : استعادت فنزويلا صناعتها البترولية وذلك بناء على قرار التأميم الذى أصدره الكونجرس الفنزويلى فى اغسطس الماضى ، والذى قضى بدفع ١٠١٨ر١ مليون دولار الى ٣١ شركة بترول أجنبية .

٢ : أعلن الرئيس الفنزويلى كارلوس بيريز ، ان فنزويلا لن تخفض اسعار بترولها ، حتى لو اضطرت الى تخفيض حجمه .

٣٠ : وصل الى كاراكاس بيير اليوت ترودو رئيس وزراء كندا ، فى زيارة رسمية لفنزويلا تستغرق ٤ ايام ، لاجراء مباحثات مع الرئيس الفنزويلى حول الطاقة والتجارة والقضايا السياسية الهامة .

فنلندا

١٤ : أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الفنلندية ، أن الجنرال انزيو سيلاسفو ، قد قدم استقالته الى قوات الدفاع الفنلندية ، حتى يتمكن من التركيز على واجباته كمنسق عام لقوات الامم المتحدة فى الشرق الاوسط

كمبوديا

٥ : أعلن راديو كمبوديا ، بدء سريان الدستور الجديد الذى صدق عليه مجلس الوزراء برئاسة الامير نوردوم سيهانوك ، الذى أعلن الراديو ، انه سيستمر فى منصبه كرئيس للدولة .

لبنان

٨ : تصاعدت الحرب الاهلية فى لبنان ، بعد احتدام المعارك الدائرة لفك الحصار عن مخيم تل زعتر الذى حاصره الكتائبيون ، فى الوقت الذى وجهت فيه الولايات المتحدة الامريكية تحذيرا الى كل من سوريا واسرائيل ، ضد اية محاولة للتدخل فى لبنان .

١٤ : أعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، أن ميليشيا الكتائب ، تساندها ميليشيا حزب الاحرار التابع لكميل شمعون ، قد تمكنتا بمساعدة مصفحات الجيش اللبنانى ، من اقتحام « ضبية » الفلسطينى .

١٨ : تقدم رشيد كرامى رئيس وزراء لبنان ، باستقالته الى رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ، فى أعقاب انهيار الاتفاق رقم ٢٤ لوقف القتال فى لبنان .

٢٠ : أصدر كميل شمعون وزير الداخلية اللبنانية ، بيانا يعلن فيه ان قوات الجيش السورى دخلت لبنان من وادى البقاع فى الشرق وعكار فى الشمال ، وطلب تدخل الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة

٢١ : أعلن متحدث باسم الجيش اللبنانى أن القوات الوطنية سيطرت على بلدة شتورا ، أحد معاقل الكتائب .

٢٢ : صدر بيان من رئاسة الجمهورية اللبنانية ، يعلن التوصل الى اتفاق بين جميع الاطراف حول أسس حل سياسى شامل للازمة اللبنانية . وقد شمل الاتفاق عددا من البنود أهمها : أولا : تشكيل لجنة عليا عسكرية لبنانية — سورية — فلسطينية ، مهمتها وضع ترتيبات وقف القتال واعادة الحياة الطبيعية الى لبنان . ثانيا : تشكيل عدد من لجان الاشراف الفرعية المنبثقة عن اللجنة العليا لمراجعة ومتابعة التنفيذ فى مختلف المناطق والمواقع . ثالثا : تحدد اللجنة العليا موعد وقف اطلاق النار ، واعلان ترتيباته ، والجدول الزمنى لتطبيقه .

٢٤ : عدل رشيد كرامى عن استقالته . اثر اجتماع عقده مع الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية .

٢٥ : تم التوصل الى اتفاق شامل بشأن انسحاب العناصر المسلحة من كافة المواقع ، واعادة فتح كافة طرق لبنان أمام حركة المرور العادية .

٣١ : أصدر الزعماء الموارنة بيانا أعلنوا فيه ، انشاء تكتل سياسى جديد باسم « جبهة الحرية والانسان فى لبنان » . ويضم هذا التكتل حزب الكتائب وحزب الاحرار الوطنيين .

ليبيا

١٦ : غادر جوزيه ادواردو سانتوس وزير خارجية انجولا ، طرابلس عائدا الى بلاده ، بعد انتهاء زيارته لليبيا ، التى اجتمع خلالها مع عبد السلام جلود وزير الخارجية الليبى .

ماليزيا

١٥ : تولى داتوك حسين آدن رياسة وزراء ماليزيا ، خلفا لتون عبد الرزاق رئيس الوزراء السابق الذى توفى فى احدى المستشفيات بلندن .

المملكة العربية السعودية

٤ : استقبل الملك خالد ملك السعودية أحمدو كريم جاى الامين العام الجديد للمؤتمر الاسلامى ، بمناسبة توليه مهام منصبه الجديد .

٢٢ : قام الملك حسين ملك الاردن ، بزيارة قصيرة للسعودية ، لاطلاع الملك خالد على نتائج المباحثات التى أجراها مع الرئيس السورى الاسد بشأن النزاع اللبنانى .

انظر أيضا : الاردن ٢ — المانيا الغربية ١٦ — ٢١ — ٢٢ — ايران ١٠ — الولايات المتحدة

المملكة المتحدة

٢ : أعلنت « منظمة الجيش السرى الارمنى » فى بيان لها لمكتب وكالة الانباء الفرنسية فى لندن أنها ستواصل كفاحها من أجل تحرير الارمن من السيطرة التركية .

٦ : حذر مرلين ريز وزير شئون ايرلندا الشمالية فى الحكومة البريطانية من تصعيد عمليات الاغتيال الطائفية فى ايرلندا الشمالية .

١٢ : وصل الى لندن ، ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ، فى زيارة لمدة يومين ، يجتمع خلالها مع هارولد ويلسون رئيس الوزراء ، وجيمس كالاهان وزير الخارجية .

١٣ : اجتمع جيريمى ثورب زعيم الاحرار البريطانى ، مع جيمس كالاهان وزير الخارجية البريطانية ، لمناقشة « عملية الافساد التى ارتكبها الاتحاد السوفيتى فى المشكلة الانجولية » .

١٦ : تحدثت جولدا مائير فى اجتماع بلندن ، حضرته نساء منظمات يهودية ، وأكدت ان الحل الحقيقى لمشاكل اسرائيل ، هو الهجرة المكثفة اليها .

٢٠ : أعلن جيمس كالاهان وزير الخارجية البريطانى ، أن حكومته قررت سحب قطع الاسطول البريطانى من مياه ايسلندا .

انظر ايضا : ايرلندا الشمالية ٧ — مصر ٧ — روديسيا ٧ — سوريا ١١ — فلسطين ٢٥ — ماليزيا ١٥ —

المملكة المغربية

٢٥ : أصدرت وزارة الاعلام المغربية ، بيانا ذكرت فيه أن طائرة مغربية من طراز « ف — ٥ » قد أسقطت ، بفعل صاروخ مضاد للطائرات سوفيتى الصنع . وقال البيان أن الطائرة كانت فى مهمة لتقديم المعونة الجوية لوحدات عسكرية موريتانية تقاتل جبهة البوليزاريو .

انظر أيضا : الجزائر (٥ — ٢١ — ٢٧ —) — مصر (٢٨ ، ٣١) — فرنسا ٨ —

الهند

٨ : أعلنت حكومة الهند ، مصادرة ما يسمى « بالحريات السبع » التى ينص عليها الدستور الهندى فى المادة ١٩ منه ، وهى حرية الرأى ، والاجتماع ، وتشكيل الاتحادات والنقابات ، وحرية الحركة داخل الهند ، وحرية الملكية ، ومزاولة المهن ، أو القيام بالاعمال الحرة والتجارة .

٢٣ : وصل الى نيودلهى جاك شيراك رئيس الوزراء الفرنسى ، فى زيارة رسمية تستغرق ٤ أيام ، يجرى فيها محادثات مع رئيسة الوزراء انديرا غاندى حول المشاكل العالمية .

٢٥ : أممت الهند فرع شركة شل ، الذى يعرف باسم « بورماشل » وهى اكبر شركة بترول اجنبية فى الهند . وبذلك سيطرت الهند على ٩٥٪ من عمليات تكرير البترول وتسويقه . وقد دفعت الحكومة الهندية تعويضا يبلغ ٩٢ر٥ مليون روبية (٥ر١ مليون جنيه استرلينى) .

الولايات المتحدة الامريكية

١ : وقعت وزارة الدفاع الامريكية عقدا

مع شركة « نورثروب » تبلغ قيمته ٨٠ مليون دولار لانتاج ٢٨ طائرة تدريب مقاتلة من طراز « ف - ٥ » لايران و ٢٠ طائرة للسعودية و ٣ طائرات لشيلي .

٣ : اصدرت جماعة « البحث عن العدالة والمساواة في فلسطين » بيانا دعت فيه اسرائيل الى احترام وثيقة « حقوق الانسان » بالنسبة للفلسطينيين والسماح لهم بالعودة الى وطنهم . وقد وقع هذا البيان ٢٠٠ من قادة رجال الدين في جميع انحاء الولايات المتحدة .

٥ : دعا الرئيس الامريكي فورد الى وقف اطلاق النار فورا في انجولا وحذر من أن الولايات المتحدة قد تتخذ اجراءات محدودة لعرقلة الانشطة السوفيتية في انحاء العالم الاخرى .

٦ : اعلنت الخارجية الامريكية أن الولايات المتحدة ستستخدم الفيتو ضد أي قرار يتخذه مجلس الامن ولا يساعد على اقرار السلام في الشرق الاوسط .

٧ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية أن الاتحاد السوفيتي يعزز وجوده العسكري في الصومال .

١٤ : قدم جون دانلوب وزير العمل الامريكي استقالته بعد أن اعترض الرئيس فورد على مشروع قانون خاص باعادة تنظيم قواعد العمل وكان الوزير يتبناه .

٢٠ : ارسلت الحكومة الامريكية الى الكونجرس مشروع قانون يحظر على جميع الشركات التي تعمل في الولايات المتحدة الاشتراك في مقاطعة اسرائيل .

٢٦ : وصل اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل الى واشنطن ، في زيارة رسمية لمدة ١١ يوما .

٢٦ : قررت الولايات المتحدة ، وقف انتاجها من الصواريخ العابرة للقارات « مينيوتمان » في عام ١٩٧٧ .

٢٦ : استؤنفت المباحثات الامريكية السوفيتية الخاصة بوضع اتفاقية تنص على شراء الولايات المتحدة حوالي ١٠ ملايين طن سنويا من البترول الخام ومنتجات البترول من الاتحاد السوفيتي .

٣٠ : اقرت لجنة الشئون الخارجية التابعة للكونجرس الامريكي ، مشروع قانون بمساعدات عسكرية واقتصادية قدرها ٢٨٠٠ مليون دولار منها ٢٢٠٠ مليون دولار لاسرائيل و ٧٠٠ مليون دولار معونة دعم اقتصادي لمصر ..

انظر ايضا ، الاتحاد السوفيتي ٢٠ — ٢٣ — اسبانيا ٢٤ — سوريا ١٧ — فرنسا ١٥ — لبنان — ٨ — ٢٠ — اليونان — ٢٦

اليابان

٩ : وصل الى طوكيو اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، في زيارة لليابان تستغرق خمسة أيام ، لاجراء مباحثات مع وزير الخارجية الياباني ، حول ابرام اتفاقية الصلح بين البلدين .

١٠ : رفض اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي ، طلب اليابان اعادة الجزر الاربع في المحيط الهادي التي استولى عليها الاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب العالمية الثانية .

١١ : عقد اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي ، اجتماعا مع السكرتير العام لحزب الاحرار الديمقراطي الحاكم في اليابان .

١٣ : اتفقت اليابان والاتحاد السوفيتي على ابرام معاهدة صلح في اقرب وقت ممكن . كما تعهدت الدولتان في البيان المشترك الذي صدر في طوكيو عقب انتهاء زيارة اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتي لليابان ، بتحسين وتوسيع تعاونهما الاقتصادي والثقافي .

١٨ : غادر طوكيو وفد من كبار رجال الاعمال ، في طريقه الى بكين لاجراء محادثات تهدف الى تعزيز العلاقات بين البلدين في مجال الصناعة والتجارة .

٢٢ : قدم وزير خارجية اليابان ، تقريرا للبرلمان عن السياسة الخارجية لليابان ، دعا فيه اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الى اجراء حوار من اجل ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط .

٢٦ : بدأت اليابان في التفاوض مع الاتحاد السوفيتي ، لتبيع له مفاعلات للطاقة النووية تبلغ قيمتها ١٣٠٠ مليون دولار .

انظر ايضا جمهورية مصر العربية ٩ — الصين ٢٢ —

فبراير ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

٢ : اعلن الزعيم السوفيتي شخصيا، تأييد موسكو للحركة الشعبية لتحرير انجولا . وقال ان هذا الموقف يتمشى مع قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الخاصة بتصفية الاستعمار .

٦ : شن الاتحاد السوفيتي ، هجوما شديدا على سياسة الحكومة البلجيكية ، بمناسبة ما نشر عن عقد مؤتمر صهيوني لليهود في بروكسل يوم ١٧ فبراير ١٩٧٦ لمناقشة «مشكلة اليهود السوفيت»

١١ : هاجم الاتحاد السوفيتي ، هنري

كيسنجر وزير الخارجية الامريكية بشأن انجولا ، واتهمه بانه لا يلتزم بالمنطق او الحقائق .

١٦ : هبطت سفينة الفضاء السوفيتية «سويوز ٢٠» فى اراضى الاتحاد السوفيتى ، بعد ان انفصلت من المحطة المدارية « ساليوت » .

١٧ : جرت تعديلات فى قيادات الحزب الشيوعى لجمهورية اوكرانيا ، اسفرت عن عزل ٤ من قياداته .

١٧ : اتهمت وكالة تاس السوفيتية ، ايرهارد هيكن الملحق الصحفى بسفارة المانيا الغربية ، بالتجسس .

٢٠ : نشرت صحيفة برافدا ، ان الفريد بلومنفيلد القنصل العام لالمانيا الغربية فى لينينجراد جاسوس ، وانه عضو سابق بمنظمة المخابرات العسكرية النازية .

٢٣ : وصل الى موسكو ، الزعيم الكوبى فيديل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، ليرأس وفد بلاده فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى .

٢٤ : اكد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى، فى خطابه الافتتاحى امام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب، حرص الاتحاد السوفيتى على تدعيم العلاقات مع مصر ، وقال اننا ننظر الى اتفاقية الصداقة والتعاون مع مصر باعتبارها اساسا طويل المدى لعلاقات تتفق مع مصالح دولتينا ومصالح الوطن العربى كله .

٢٥ : واصل مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى الخامس والعشرين اجتماعاته ، وقد حذر فلاديمير شير بيتسكى عضو المكتب السياسى للحزب من فكرة القومية وغيرها من « الافكار الغريبة » الاخرى التى تنتشر حاليا بين الحركات الشيوعية .

٢٨ : اعلن انريكو برلينجر فى خطابه امام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، ان الحزب الشيوعى الايطالى الذى يتزعمه برلينجر ، سيصبح بسياسته الخاصة بغض النظر عما تقوله موسكو .

انظر ايضا : بلجيكا ١٧ — فرنسا ٤ — ٢٧ — الولايات المتحدة ١٤ — ٢١ .

اثيوبيا

١٦ : اذاع راديو اثيوبيا، ان الجنرال كبدوركو القائد العام السابق للحرس الامبراطورى فى اثيوبيا، وماكونين واسن المحافظ السابق لاحد الاقاليم ، قد قتلا اثناء مقاومتهما لقرار القاء القبض عليهما .

١٨ : اعفت الحكومة العسكرية الاثيوبية ، البطريرك تاوفليس رئيس الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية من منصبه .

انظر ايضا : السودان ٢٩ —

الاردن

٣ : قرر مجلس الوزراء الاردنى فى اجتماع طارىء ، احياء البرلمان الاردنى الذى كان قد تم حله فى نوفمبر ١٩٧٤، عقب قرار مؤتمر القمة العربى ، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .

٤ : قرر الملك حسين ، دعوة مجلس الامة الاردنى [البرلمان] الى الانعقاد فى دورة استثنائية .

٥ : وافق مجلس الامة الاردنى على تعديل المادة ٧٣ من الدستور الاردنى ، بما يسمح للملك حسين بتأجيل اجراء الانتخابات العامة ، الى ان تتهيأ الظروف الملائمة لذلك .

٩ : أعلنت حكومة الاردن، فى مذكرة رسمية الى جامعة الدول العربية ، ان قرار الملك حسين بدعوة البرلمان للانعقاد ، انما اتخذ بعد موافقة مسبقة من منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ : نفى عبد المجيد شومان رئيس البنك العربى بالاردن ، حدوث اتصالات بين البنك واسرائيل بهدف فتح فروع للبنك فى القدس والضفة الغربية المحتلة .

١٢ : أعلن رسميا ان مجلس الوزراء الاردنى، وافق على مجموعة من القوانين واللوائح الخاصة بالجيش الاردنى، بهدف التنسيق بينها وبين القوانين واللوائح المعمول بها فى القوات المسلحة السورية .

١٢ : القت السلطات الاردنية القبض على مجموعة كبيرة من الطلبة الفلسطينيين والاردنيين فى مدينة معن الاردنية ، احتجاجا على قرار الملك حسين بدعوة البرلمان الاردنى .

١٦ : بدأت اللجنة العليا السورية الاردنية اعمالها فى عمان ، اثر وصول الوفد السورى الى عمان برئاسة محمود الايوبى رئيس الوزراء ، وذلك لاقرار توحيد بعض قوانين التمثيل الدبلوماسى وقوانين التجارة والجمارك .

١٨ : وافقت اللجنة العليا للتعاون الاردنى — السورى المشتركة ، على ايجاد تعاون اوثق بين كل من الدولتين فى مجال الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، وفى النقل الجوى والبحرى والتعليم والتمثيل الدبلوماسى .

١٩ : اعلن مجلس الوزراء الاردنى ، قرار حل الاتحاد الوطنى العربى [الاتحاد الوطنى الاردنى سابقا] وهو يعد التنظيم السياسى الوحيد فى الاردن .

٢١ : اكد زيد الرفاعى رئيس وزراء الاردن ، ان بلاده لن تتفاوض مع اسرائيل ، او مع اى طرف آخر بشأن القضية الفلسطينية ، لان الاردن ملتزم بقرارات مؤتمر الرباط ، التى نصت على ان منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين .

انظر : سوريا ٨ — ٢٧ — الفلبين ٢٩ — لبنان ٢٠ — السعودية ٢ — فلسطين ٦ — ٨ — ١٠ —

الارجنتين

٤ : أعلنت وزارة الخارجية الارجنتينية، ان مدمرة تابعة للاسطول الارجنتينى قامت باطلاق النار على سفينة بريطانية بالقرب من جزر فالكلاند .

١٤ : دعت الرئيسة الارجنتينية ايزابيلا بيرون ، الى انعقاد الجمعية

التأسيسية بصفة طارئة ، بهدف اجراء عدد من الاصلاحات الدستورية ، كما أمرت باغلاق صحيفة لا ابينيون لمدة ١٠ ايام ، وذلك فى اجتماع وزارى طارىء عقدته فى نهاية يوم من العنف السياسى ، وانباء حول حدوث انقلاب عسكرى وشيك ، وخلافات داخل الحركة البيرونية ، واتهامات فى الصحف الارجنتينية بفساد المسئولين .

١٦ : اشتركت اتحادات رجال الاعمال والصناعة والفلاحين فى الارجنتين ، فى اضراب عام لمدة ٢٤ ساعة ، احتجاجا على الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المتدهور فى البلاد .

١٧ : اتخذت ايزابيلا بيرون رئيسة الارجنتين ، قرارا حاسما فى محاولة لوقف جهود رجال الكونجرس الارجنتينى التى تهدف الى تقديمها للمساءلة الجنائية ، واعلان عدم صلاحيتها لحكم البلاد ، وذلك بتسحب جميع مشروعات القرارات التى كان من المقرر ان يدرسها الكونجرس خلال الدورة الحالية ، وهو الاجراء الذى يرغم مجلسى الشيوخ والنواب — بناء على نص الدستور — على القيام باجازة اجبارية حتى موعد الدورة العادية القادمة فى مايو القادم .

١٩ : أعلنت ايزابيلا بيرون ، أنها لن ترشح نفسها فى انتخابات الرئاسة القادمة ، وان كانت ستستمر فى تولى مهام منصبها حتى نهاية فترة الرئاسة الحالية .

٢١ : اعلن نجاة فى بيونس ايرس ، أنه تقرر اجراء انتخابات عامة فى الارجنتين يوم ١٢ ديسمبر القادم ، وذلك قبل نحو عام من موعد الانتخابات الرسمى ، لاختيار رئيس الجمهورية ونائبه واعضاء البرلمان والمحافظين واعضاء المجالس التشريعية الاقليمية والهيئات الحاكمة المحلية .

٢٦ : أعلن الحزب الاشتراكى الارجنتينى (اليسار الوسط) أنه اتخذ اجراء جديدا يهدف الى ابعاد الرئيسة ايزابيلا بيرون عن السلطة ، دون اللجوء الى اجراءات المساءلة الجنائية بعد ان انصرت الرئيسة على معارضيها الذين طالبوا الكونجرس الارجنتينى رسميا بتقديمها للمساءلة الجنائية .

اسبانيا

٢ : تجددت المظاهرات المعادية للحكومة الاسبانية فى اقليمى الباسك وكاتالونيا .

٨ : وقعت مصادمات دامية فى برشلونة عاصمة اقليم كاتالونيا ، بين آلاف المتظاهرين ضد الحكومة ، وبين قوات الامن ، وطالب المتظاهرون بالحكم الذاتى لقطالونيا والافراج عن المسجونين السياسيين .

٢٦ : أعلنت حكومة اسبانيا فى بيان رسمى اذاعته وزارة الخارجية الاسبانية ، انهاء الوجود الاسبانى فى الصحراء المغربية ، وذلك قبل يومين من الموعد الذى كان محددا من قبل ، وهو ٢٨ فبراير الحالى .

استراليا

٢٥ : أمر مالكولم فريزر رئيس وزراء استراليا ، باجراء تحقيق فى موضوع اثنين من المسئولين العراقيين زارا كانبيرا مؤخرا ، ويعتقد انهما وعدا جوف ويتلام زعيم حزب العمل ورئيس الوزراء السابق ، بتقديم ٥٠٠ الف دولار للحزب ، لمساعدته فى الانتخابات العامة التى أجريت فى شهر ديسمبر الماضى ، وفشل فيها .

انجولا

١٢ : اذاع راديو لواندا ، ان قوات الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، استولت على سيلفا بورتو ، المقر العسكرى وآخر معاقل الاتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا ، كما استولت قوات الحركة الشعبية على مدينة منكولا فى الشمال ، آخر معاقل الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا .

١٣ : اعلن كل من الاتحاد الوطنى للاستقلال التام لانجولا ، والجبهة الوطنية لتحرير انجولا ، انسحابهما من كافة مواقعهما ، وذلك بعد الانتصارات التى حققتها الحركة الشعبية لتحرير انجولا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٢ — اوغندا ١٠ — البرتغال ٢٢ — جنوب افريقيا ٤ — ٥ — ١٧ — زائير ٢٨ — ٢٩ — الكويت ٢٢ — المملكة المتحدة ١٩ —

اندونيسيا

١٣ : اعلن قائد مجموعة التحالف الموالى لاندونيسيا فى الحرب الاهلية الدائرة فى جزيرة تيمور الشرقية ، ان ضحايا الحرب الاهلية من الجانبين قد وصل خلال الشهور الستة الماضية الى ٦٠ الف قتيل .

اوغندا

١٠ : أعلن الرئيس عيدى أمين ، اعتراف بلاده بحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا .

انظر ايضا : كينيا ١٩ —

ايران

٩ : أقيل اثنان من وكلاء وزارة التجارة الايرانية من منصبيهما بتهمة « الاختلاس » من الاموال العامة فى الصفقات التى تعقدها ايران مع الدول الاجنبية .

١٥ : أعلن متحدث باسم الشركة الوطنية الايرانية للبترول ، ان الشركة قررت خفض سعر البرميل من بترولها الخام بمقدار ٩٫٥ سنت ، بحيث يصبح ١١٫٤٠ دولار .

ايسلندا

١٩ : قررت ايسلندا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، وذلك بسبب تفاقم الخلاف بينهما حول مصايد الاسماك .

٢٧ : قام الصيادون والعمال الايسلنديون ، باغلاق الطريق الى قاعدة كفلافيك الجوية الامريكية ، كما تجمهروا امام مركز الاتصالات الامريكي في جريندافيك ومحطة الرادار الامريكية في ساندجردي ، وذلك للاحتجاج على سلبية القوات الامريكية في الجزيرة عندما تعرضت ايسلندا لهجوم بحري بريطاني في المنطقة البحرية المتنازع عليها بين بريطانيا وايسلندا .

ايطاليا

١٨ : طلب أحد نواب الحزب المسيحي الديمقراطي في البرلمان الايطالي ، من الرئيس الايطالي جيوفاني ليوني ، ان يبرىء نفسه في بيان علني من الشكوك التي تحيطه بها الصحافة في قضية رشاوى شركة لوكهيد الامريكية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٢٨ — الولايات المتحدة ٧

باكستان

٢٥ : اعلن ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان ، ان فرنسا عقدت اتفاقا مع باكستان لتزويدها بمصنع لاجراء اختبارات نووية ، وهو مصنع لانتاج البلوتونيوم .

البحرين

٢١ : اعلنت السلطات الرسمية في البحرين ، ان الكويت والبحرين وافقتا على الغاء الرسوم الجمركية للسلع التي تنتجها كل منهما .

٢٧ : وصل الى البحرين ، الرئيس السادات في زيارة قصيرة وأجرى مباحثات مع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين حول الموقف الراهن في الشرق الاوسط ، والوضع الاقتصادي في مصر .

البرازيل

٢٠ : وصل هنري كيسنجر الى البرازيل ، ضمن جولة يقوم بها في أمريكا اللاتينية . وقد صرح عند وصوله أن الولايات المتحدة تتعامل مع البرازيل كدولة كبرى مثلها مثل اليابان .

البرتغال

٢٢ : اعلنت البرتغال اعترافها بحكومة الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، رغم معارضة الحزب الديمقراطي الشعبي المشترك في الائتلاف الحاكم في البرتغال .

٢٦ : أعلن المجلس العسكري الحاكم في البرتغال ، انه تم التوصل الى اتفاق مع الاحزاب الرئيسية الثلاثة [الاشتراكي ، والشيوعي ، والشعبي الديمقراطي] على انهاء الحكم العسكري في البلاد ، والعودة الى الديمقراطية البرلمانية ، مع اعطاء المجلس العسكري دورا سياسيا استشاريا لحماية الثورة البرتغالية من الانتكاس . وطبقا للاتفاق ، تجرى الانتخابات البرلمانية في ٢٥ ابريل ، كما يتم انتخاب رئيس جديد للبرتغال في ٢٧ يونيو .

٢٧ : وقعت الاحزاب السياسية الرئيسية الخمسة في البرتغال ، ميثاقا مع مجلس قيادة الثورة الحاكم ، يقضي بنقل البلاد تدريجيا من الحكم العسكري الى الحكم الديمقراطي البرلماني ، على ان ينسحب العسكريون شيئا فشيئا من الحكم ، في غضون السنوات الاربع القادمة .

بلجيكا

١٧ : اجتمع اكثر من ١٢٠٠ يهودي من ٣٢ دولة في المؤتمر الصهيوني الذي بدأ في بروكسل ، وذلك وسط موجة عنيفة من الانتقادات السوفيتية والعربية . و[illegible] المؤتمر عن املهم [illegible] الاتحاد السوفيتي [illegible] ٧٥ الف يهودي سوفيتي [illegible] من الهجرة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٦ — الكويت ٢ —

بولندا

٢٧ : لقي اندرية بينيتشي رئيس اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي البولندي مصرعه في حادث سيارة .

الجزائر

٢ : بدأ المؤتمر الاقتصادي الاول لدول عدم الانحياز اعماله في الجزائر ، لمناقشة تسمير اسعارها ، وتناول العلاقات الاقتصادية الدولية ، والجمود المحيط بعملية التنمية في العالم الثالث .

٣ : وصل الى الجزائر حسني مبارك نائب رئيس جمهورية مصر ، لاجراء مباحثات مع المسئولين الجزائريين حول تطويق الازمة بين الجزائر والمغرب .

٩ : استقبل الرئيس الجزائري هواري بومدين ، ويليام اتيكي السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذي وصل الى الجزائر لبحث التوتر القائم في شمال أفريقيا حول الصحراء .

١١ : بعثت حكومة الجزائر بمذكرة الى الامم المتحدة ، طالبت فيها الجمعية العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية .

١٦ : نفت الجزائر في بيان رسمي ، أن قواتها قد هاجمت القوات المغربية في واحة المغلا بالصحراء ، على نحو ماذكر الملك الحسن ملك المغرب في رسالته للرئيس بومدين وقالت أن القوات التي قامت بالهجوم هي قوات البوليساريو .

١٨ : أعلن الرئيس بومدين ، أن القتال في الصحراء قد عمق الازمة القائمة بشأنها ، على نحو يمكن أن تتحول معه الى حرب ضد الجزائر . وناشد بومدين زعماء العالم في رسائل بعث بها اليهم ، المشاركة في جهود الجزائر لتخفيف التوتر ودعم السلام .

٢٥ : حذر الرئيس بومدين من انه اذا حدثت مواجهة في شمال غربه

أفريقيا حول الصحراء ، فان العالم العربي كله سيتورط فيها».
وقال بومدين في خطابه بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، ان مسألة الصحراء تستهدف ضرب الثورة الجزائرية .

٢٧ : أعلنت وكالة الانباء الجزائرية ، ان جبهة البوليساريو قد أعلنت قيام جمهورية الصحراء العربية على الاراضي التي تسيطر عليها في اقليم الصحراء .

انظر ايضا : مصر ٧ — ليبيا ١٠ — ١٢ — المغرب ٦ — ٩ — ١٥ — ١٧

جمهورية افريقيا الوسطى

٣ : نجا المارشال جان بيديل بوكاسا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى من محاولة لاغتياله في مطار بانجي العاصمة .

الجمهورية العربية اليمنية

٧ : أعلنت الجمهورية العربية اليمنية، اقتراح تشكيل « قوة سلام عربية » ، وطلبت بحث هذا المشروع في مؤتمر قمة عربي ، وذلك اثر أحداث لبنان والاشتباكات الاخيرة في المغرب .

١٥ : اعلن المقدم ابراهيم الحمدى رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، أنه تم تشكيل لجنة مشتركة للتعاون السياسي بين المملكة العربية السعودية واليمن الشمالية في بعض المجالات التي تمثل خطوة اولى في سبيل تحقيق الوحدة.

جمهورية مصر العربية

٧ : طلبت مصر في رسائل عاجلة بعث بها الرئيس السادات الى الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك الحسن ملك المغرب ، ضرورة التزام الطرفين بالاتفاق الذي تم الوصول اليه خلال مهمة الوساطة التي قام بها حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية ، والذي يقضي بتجميد العمليات العسكرية بين الجانبين ، وعدم قيام أي منهما بأية عملية لانتهاك التراب الوطني لاية دولة .

٧ : وصل الى القاهرة ، عمر المحيشى عضو مجلس قيادة الثورة الليبي، وطلب اعتبار نفسه لاجئا سياسيا في مصر ، ووافقت السلطات المصرية على ذلك .

٧ : وصل الى القاهرة بيتر سيوفيلو وزير الدولة بمكتب الرئاسة التانزانية في دار السلام ، يحمل رسالة من الرئيس نيريري الى الرئيس السادات .

١٢ : وقعت مصر والمملكة العربية السعودية ، عقد تأسيس « بنك فيصل الاسلامي » برأسمال ٨ ملايين دولار ، تسهم فيه مصر بنسبة ٥١٪ والسعودية بنسبة ٤٩٪ .

الشمالى من سيناء ، ورفعت العلم

١٨ : دخلت القوات المصرية القطاع الشمالي من سيناء ، ورفعت العلم المصري فوقه .

٢٠ : غادر الرئيس السادات مصر ، مبتدئا جولة واسعة لمدة ٩ أيام يزور خلالها الدول العربية الخليجية .

٢١ : أعن المتحدث العسكري المصري ، انه تم الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من منطقة الممرات ، وتسلمتها قوات الطوارىء الدولية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٢٤ — البحرين ٢٧ — الجزائر ٣ — دولة الامارات ١ — السودان ١٠ — عمان ٢٧ — فلسطين ١٥ — الكويت ٢٨ — السعودية ٢١ — ٢٩ — الولايات المتحدة ١٩ — اليابان ٢ —

جنوب افريقيا

٤ : صرح بيتر بوتا وزير الدفاع في جنوب أفريقيا ، بأن عدد قوات جنوب افريقيا المشتركة في الحرب الانجولية يتراوح بين ٤ الاف و ٥ الاف جندي ، وانها تنتشر في منطقة يصل عمقها الى ٥٠ ميلا.

١٠ : أعلنت دراسة احصائية أجرتها جامعة جنوب أفريقيا ، أن عدد الوطنيين في جنوب أفريقيا أصبح في نهاية سنة ١٩٧٤ يعادل ستة أمثال عدد البيض ، اذ أصبح ١٧ مليونا و ٧٦١ الف نسمة ، من بين ٢٤ مليونا و ٩٣٦ الف نسمة، هم عدد سكان البلاد .

١٥ : بدأت حكومة جنوب افريقيا مفاوضات سلام سرية مع حكومة الجبهة الشعبية في أنجولا .

دولة الامارات العربية

٣ : بدأ البترول يتدفق من حقل البندق تجاه ساحل الخليج ، وهو حقل جديد تمتلكه أبو ظبي وقطر معا.

٢٧ : وصل ابو ظبي ، الرئيس السادات في زيارة لمدة ساعات اجرى خلالها مباحثات مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حول مشكلة الشرق الاوسط ، والوضع العربي عامة .

زائير

٢٨ : أعلنت زائير اعترافها بحكومة أنجولا الشعبية برئاسة اجوستينو نيتو .

٢٩ : أعلن البيان الرسمي الصادر عقب انتهاء المحادثات بين الجنرال موبوتو رئيس زائير وبين اجستينو نيتو رئيس جمهورية أنجولا ، اتفاق الدولتين على عدم السماح بتنظيم أي نشاط عسكري ضد الدولة الاخرى من أراضي كل منهما .

السودان

٣ : طالبت الحكومة السودانية ، بعقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب للتوصل الى تسوية للنزاع المسلح في الصحراء .

٢٩ : اتهمت حكومة السودان ، السلاح الجوي الاثيوبي بشن هجمات متكررة على حدود السودان ، وانتهاك المجال الجوي السوداني خلال العام الماضي .

سوريا

٢٧ : وصل الى دمشق الملك حسين ملك

الاردن ، فى ثانى زيارة لسوريا منذ حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

انظر ايضا : الاردن ١٢ – ١٦ – ١٨ – لبنان ٦ – ٢٠ – الولايات المتحدة ١٩ –

عمان

٢٧ : اذيع فى كل من مسقط والقاهرة ، البيان المشترك عن نتائج محادثات الرئيس السادات والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

الصومال

٥ : اذاعت وكالة الانباء الصومالية ، أن القوات الفرنسية هاجمت مدينة على الحدود الصومالية على بعد ١٢ كيلو مترا من جيبوتى .

: طلب المندوب الصومالى الدائم فى الامم المتحدة ، عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لبحث العدوان المسلح الذى قامت به فرنسا ضد الصومال .

انظر ايضا : فرنسا ٤ – الكويت ٩ –

الصين

٧ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ، أن مواكيو فينج وزير الامن العام ونائب رئيس الوزراء قد عين قائما بأعمال رئيس الوزراء وذلك على عكس التوقعات التى كانت ترشح تنج هسياو بنج النائب الاول لرئيس الوزراء لهذا المنصب .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢٠ –

فرنسا

٣ : قام عدد من المسلحين باختطاف اتوبيس مدرسى يقل ٣١ طفلا فرنسيا فى جيبوتى عاصمة اقليم عفار وعيسى ، مطالبين باستقلال الاقليم عن فرنسا .

٤ : تدخلت القوات الفرنسية فى جيبوتى واطلقت سراح الاطفال المحجوزين واعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن الحكومة الفرنسية طلبت عقد اجتماع لمجلس الامن ، لبحث شكوى فرنسا بشأن أعتداء القوات الصومالية على قواتها فى بولدا باقليم عفار وعيسى .

٤ : انتقد جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعى الفرنسى ، مؤتمر الحزب الثانى والعشرين ، بهجوم شديد شنه على الاتحاد السوفييتى ، بسبب ما يمارسه من قمع للحريات داخل الاتحاد السوفييتى .

٨ : وافق المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى الفرنسى ، على التخلى عن مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » التى تعد ركنا أساسيا فى النظرية الماركسية واعاد المؤتمر اختيار جورج مارشيه سكرتيرا عاما للحزب .

١١ : بدأت فى باريس اجتماعات مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى بين الشمال والجنوب ، وذلك باجتماع لجنتى الطاقة والتنمية .

١٣ : أعلن الرئيس الفرنسى ديستان ، بعد محادثاته مع هيلموت شميت مستشار المانيا الغربية التى استغرقت يومين ، انهما اتفقا على الاحتفاظ بالارتباط القائم بين المارك الالمانى والفرنك الفرنسى فى اطار التبادل النقدى الدولى .

١٦ : وصل الى باريس ، رئيس وزراء يوغسلافيا جمال بيدتشى ، فى زيارة رسمية لفرنسا تستغرق يومين ، لاجراء مباحثات مع رئيس الوزراء الفرنسى حول العلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٧ : أعلن جورج مارشيه السكرتير العام للحزب الشيوعى الفرنسى ، أنه لم يحضر اجتماعات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، لوجود خلافات فى وجهات النظر بين الحزبين حول موضوعات الديمقراطية والاشتراكية وتقويم السياسة الخارجية لفرنسا .

انظر ايضا : باكيستان ٢٥ – الصومال ٥ – ٦ – الكويت ٩ – الجزائر ٢١ –

الفلبين

٢ : دعا الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس ، فى افتتاح المؤتمر الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ الذى يشترك فيه أكثر من ٦٠٠ من الوزراء وأعضاء الوفود ، الى ضرورة ايجاد تعاون متزايد بين الدول النامية ، بما فى ذلك الدول المصدرة للبترول .

١١ : وضعت القوات الفلبينية فى حالة تأهب قصوى فى اقليم منداناو ، لمواجهة المتمردين المسلمين .

٢١ : أعلنت السلطات العسكرية فى مانيلا ، عن عملية عسكرية واسعة فى جنوب الفلبين ، بعد أن تزايد عنف الثوار المسلمين .

٢٩ : وصل الملك حسين ملك الاردن الى مانيلا ، فى زيارة رسمية للفلبين تستغرق ٣٦ ساعة ، ضمن جولة يزور خلالها الفلبين واستراليا واليابان .

فلسطين

٦ : أعلن اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل لدى وصوله الى مطار تل أبيب عائدا من زيارة استغرقت ١١ يوما للولايات المتحدة ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الامريكى ووزير خارجيته ، أن الخطوة التالية فى مبادرات السلام فى الشرق الاوسط ، ينبغى أن تكون تسوية شاملة مع جميع الدول العربية لا تقتصر على تسويات جزئية .

١٣ : دعا موشى ديان وزير الدفاع الاسرائيلى السابق ، الحكومة الاسرائيلية الى الاتجاه الى الاسلحة النووية والصواريخ أرض – أرض ، حتى لا تظل تعتمد على الولايات المتحدة فى شئون الدفاع .

١٤ : أعلن اهارون أوزان وزير الزراعة الاسرائيلى ، ان اسرائيل تعتزم اقامة ١٥٠ مستعمرة جنوب غزة .

١٥ : دخلت قوات الطوارىء الدولية القطاع الشمالى من المنطقة العازلة الجديدة بين القوات الاسرائيلية والمصرية ، التى تشمل الجزء الغربى من بحيرة بردويل ، ومعسكرى بالوظة ورمانة .

١٥ : أعلن يهوشوا رابينوفيتش وزير المالية الاسرائيلى ، أن ميزانية الدفاع الاسرائيلى تبلغ حاليا ٢٠٠٠ مليون دولار ، اى اكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل حرب اكتوبر .

١٧ : انسحبت القوات الاسرائيلية من حوالى ٢٥٠ كيلو مترا مربعا من سيناء ، تنفيذا لاتفاقية الفصل

١٧ : استمرت مظاهرات الطلبة فى مدن نابلس وبيت لحم واريحا ورام الله وبيرزيت فى الضفة الغربية المحتلة ، احتجاجا على قرار المحكمة الاسرائيلية بالسماح لليهود بالصلاة فى فناء المسجد الاقصى .

١٩ : بعثت منظمة التحرير الفلسطينية الى ملوك ورؤساء الدول العربية ، مذكرة طلبت منهم فيها : « تأييد عودة المهاجرين اليهود فى البلاد العربية الى بلادهم الاصلية » .

٢٢ : أعلن مجلس الوزراء الاسرائيلى ، ان اسرائيل طلبت من الامم المتحدة اجراء اتصالات مع الدول العربية ، لبحث توقيع اتفاق لانهاء حالة الحرب معها .

٢٩ : أعلن اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، اثناء اجتماع مجلس الوزراء ، ان بلاده تقبل ضمانات دولية ، بشرط ان تكون هذه الضمانات مكملة لاتفاقات تبرم مسبقا .

انظر ايضا : الاردن (٣ — ٢١) — مصر ٢١ — سوريا ٨ — فرنسا ٢٥ — لبنان ٦ — ٢٠ — اليابان ٢ —

فيتنام الشمالية

١٤ : اعلنت وكالة انباء فيتنام الشمالية ، ان قوات الامن فى سايجون تمعث « تمردا مسلحا » ضد الحكومة الثورية فى سايجون (مدينة هوشى منه) .

قطـر

٨ : قام الامير خليفة بن حمد آل ثانى حاكم قطر ، بتأجير اسطول من الطائرات التابعة لشركة خطوط الطيران البريطانية ، لنقل عمال ومواد البناء من بريطانيا الى قطر لانقاذ استاد كرة القدم الذى شيد حديثا ، والذى بلغت تكاليفه ٢٠ مليون جنيه استرلينى .

انظر ايضا : دولة الامارات العربية ٣ —

كمبوديا

٧ : اذاع راديو بنوم بنه ، بيانا

لوزارة الخارجية الكمبودية ، يتهم فيه الولايات المتحدة بالاعداد لحرب ذرية فى كوريا .

كوبا

٢١ : أعلن ايسحقيز رودريجيز وزير الصناعة الكوبى ، ان القوات الكوبية ستتدخل فى اى بلد تتعرض فيه حكومة ثورية لاعتداء امبريالى ، وتتقدم فيه الحكومة بطلب بهذا المعنى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٢٢ —

كوستاريكا

١٨ : أعلنت وزارة الخارجية فى كوستاريكا ، الغاء اجتماع القمة الذى اقترح هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية عقده فى كوستاريكا مع رؤساء ست دول من امريكا اللاتينية فى ٢٤ فبراير ١٩٧٦ ، وذلك بعد اعتذار رؤساء جواتيمالا وهندوراس والسلفادور عن الحضور .

كولومبيا

٢١ : أعلنت حكومة كولومبيا ، ان حالة الطوارىء ستستمر الى اجل غير مسمى ، بسبب أعمال الشغب ، ومشاكل الامن التى قامت فى البلاد ، احتجاجا على زيارة وزير الخارجية الامريكية

الكويت

٢ : طالب راشد الراشد الامين العام بوزارة الخارجية الكويتية ، بلجيكا بمنع تنظيم « المؤتمر العالمى للدفاع عن اليهود فى الدول غير الديمقراطية » .

٩ : اقترحت الكويت فى مذكرة بعثت بها الى الجامعة العربية حول الازمة بين الصومال وفرنسا ، دعوة سفراء الدول العربية الاربع التى تشكل لجنة الصومال الى الاجتماع فى باريس ، لاجراء اتصالات مع الحكومة الفرنسية ، واستطلاع الموقف بشأن استقلال اقليم عفار وعيسى .

٢٠ : طالبت اللجنة المالية والاقتصادية التابعة لمجلس الامة الكويتى ، الحكومة ، الغاء او خفض الخصم الذى تحصل عليه شركتا البترول « بريتش بتروليم » البريطانية و « جالف اويل » الامريكية على سعر البترول الذى يبلغ قدره ١٥ سنتا عن البرميل الواحد من البترول الخام الكويتى .

٢٢ : أعلنت الكويت اعترافها بحكومة الحركة الشعبية فى أنجولا .

٢٨ : وصل الى الكويت ، الرئيس السادات وأجرى مباحثات مع الامير صباح السالم ، والشيخ جابر الاحمد ولى العهد حول التعاون المصرى — الكويتى .

انظر ايضا : البحرين ٢١ —

كينيا

١٩ : اشترك الآف من مواطنى كينيا فى مظاهرات اجتاحت نيروبى وسائر أرجاء البلاد ، احتجاجا على تصريحات الرئيس الاوغندى عيدى أمين ، حول ان مساحات كبيرة من كينيا تعتبر جزءا من أوغندا .

لاوس

٢٣ : أعلنت حكومة لاوس ، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل مادامت مستمرة فى احتلال الاراضى العربية .

لبنـــان

٦ : اذيع رسميا ان الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية ، والرئيس السورى حافظ الاسد ، قد وافقا على تسوية شاملة لانهاء الحرب الاهلية فى لبنان ، وتنظيم التعاون الفلسطينى اللبنانى .

٨ : انتشرت موجة من الخطف والحرائق المتعمدة فى انحاء بيروت .

١٤ : أعلن الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية ، صيغة برنامج الاصلاح السياسى فى لبنان ، بعد ان تم الاتفاق على تأكيد العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث فى الدولة بين الموارنة والشيعة والسنيين ، كما تضمن البرنامج توزيع المقاعد النيابية بالتساوى بين المسلمين والمسيحيين ، وتعديل قانون الانتخاب بمايضمن تمثيلا افضل للمواطنين من كل طائفة ، وانتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابى بالاكثرية النسبية ، وضرورة توفر أغلبية

المشتغلين في البرلمان للموافقة على قضاياها المصيرية ، وتعزيز استقلال القضاء .

١٥ : قوبل الاعلان السياسي الذي اذاعه الرئيس اللبناني ، بمعارضة جانب كبير من القيادات المسلمة وبعض الطوائف المسيحية ، بسبب ماتحويه بنود الاتفاق من تكريس للاتجاهات الطائفية في اختيار الرئاسات اللبنانية الثلاث .

٣٠ : نفى رشيد كرامي رئيس وزراء لبنان ، أن يكون قد تم بحث قيام اتحاد كونفدرالي بين لبنان وسوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٢٥ : برزت عقبات في مشاورات تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، بعد الموقف المتشدد المفاجيء لكل من كميل شمعون وزير الداخلية، وبيير الجميل رئيس حزب الكتائب، اللذين أعلنا أنهما يفضلان ابقاء الحكومة الحالية برئاسة رشيد كرامي ، باعتبارها أفضل تعبير ممكن عن الاتحاد الوطني .

لوكسمبرج

١٦ : وصل جيرهارت فايس نائب رئيس وزراء المانيا الشرقية الى لوكسمبرج ، ليبحث مع جاستون ثورن رئيس وزراء لوكسمبرج ، والرئيس الحالي للمجلس الوزاري للسوق الاوربية المشتركة ، مقترحات دول « الكوميكون » ، لايجاد رابطة رسمية مع السوق الاوربية .

ليبيا

١٠ : صرح العقيد معمر القذافي للصحافة الفرنسية ، بأنه يجري محادثات مع الجزائر بشأن قيام وحدة بين الدولتين ، غير انه يتوقع ان تستغرق المباحثات التمهيدية وقتا طويلا .

١٢ : وصل الى ليبيا ، الرئيس الجزائري بومدين ، في زيارة مفاجئة لمناقشة تطورات مشكلة الصحراء والعلاقات بين الجزائر والمغرب .

انظر أيضا : مصر ٧ — فرنسا ١٠ —

المملكة العربية السعودية

٢ : غادر الرياض ، زيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن ، بعد زيارة مفاجئة لمدة ساعات اجرى خلالها محادثات مع الملك خالد والامير فهد ولي العهد .

١٤ : أعلن وزير المالية السعودي ، ان الدول المصدرة للبترول اقامت صندوقا برأسمال قدره ٨٠٠ مليون دولار لمساعدة دول العالم الثالث .

٢١ : وصل الى الرياض ، الرئيس السادات في زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع الملك خالد حول قضايا العالم العربي، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٢ : دعا الملك خالد ، الدول العربية لتقديم الدعم السريع لمصر جاء ذلك في البيان المشترك الصادر عن نتائج محادثات الرئيس السادات والملك خالد . واضاف البيان ان الملك خالد قرر تقديم عون مالي مباشر وفوري قدره ٢٠٠ مليون دولار لمواجهة المتطلبات العاجلة لمصر .

٢٩ : وجهت المملكة العربية السعودية، الدعوة الى كل وزراء مالية دول الخليج، لعقد اجتماع في الرياض لدراسة برنامج تمويل صندوق الدعم للاقتصاد المصري ، ووضع الاسس التي سيقام عليها .

انظر أيضا: الجمهورية العربية اليمنية ١٥ — مصر ١٢ — الولايات المتحدة ٢٦ —

المملكة المتحدة

٧ : أجرى هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني، محادثات مع هيلموت شميت مستشار الحكومة الالمانية الغربية ، تناولت مختلف المشاكل الاوربية والعالمية .

١٣ : عادت أعمال العنف الى ايرلندا، بعد وفاة فرانك ستاج أحد زعماء منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي في سجن واكفيلد بشمال انجلترا .

١٩ : أعلن جيمس كالاهان وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم ، ان بريطانيا ستتدخل في روديسيا في ظل ظروف معينة ، اذا ساهمت القوات الكوبية التي تقاتل في انجولا بحرب [illegible] روديسيا .

٢٠ : قررت الحكومة البريطانية ، اجراء تخفيضات هائلة في ميزانية العام بلغت قيمتها ٥ مليارات جنيه استرليني حتى عام ١٩٨٠ لانقاذ بريطانيا من أزمتها الاقتصادية .

انظر أيضا : الارجنتين ٤ — اسلندا ١٩ — قطر ١ —

المملكة المغربية

٦ : اعلنت وكالة الانباء المغربية ، ان القوات المغربية احتلت واحة « تيفاريطي » في الصحراء والتي تبعد ٢٥٠ كيلو مترا عن الحدود الجزائرية .

٩ : أعلن وزير الاعلام المغربي ، ان بلاده توافق على اقتراح مصر باجتماع وزيري خارجية الجزائر والمغرب، لبحث مشكلة الصحراء، اذا وافقت الجزائر مقدما على ان المنطقة مغربية .

١٥ : أعلن في الرباط ، ان القوات الجزائرية استولت على واحة المغلا في الصحراء. ودعا الملك في رسالة وجهها الى الرئيس بومدين الى « اعلانها حربا سافرة بين البلدين » .

١٧ : أعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية ، ان القوات المغربية دخلت واحة المغلا وسيطرت عليها ، بعد ان انسحبت منها القوات الجزائرية .

انظر أيضا : اسبانيا ٢٦ — الجزائر ١٦ — ٢٧ — مصر ٧ — ليبيا ١٢ —

نيجيريا

١٣ : فشلت بعد نحو ١٢ ساعة ، محاولة انقلاب في لاجوس ضد نظام الجنرال مرتضى محمد ، قامت بها مجموعة من سلاح المشاة ، اطلقت على نفسها اسم « الشبان الثوريين » .

١٤ : أعلن راديو لاجوس ، في بيان رسمي ، ان الجنرال مرتضى محمد رئيس المجلس العسكري الحاكم قد لقى مصرعه ، في محاولة الانقلاب ، كما تم تعيين الجنرال اولوسيجون اوباسنجو رئيس الاركان رئيسا للدولة .

١٥ : أعلن الجنرال أولو سيجو اوباسانجو رئيس نيجيريا الجديد،

انه لن يجرى اى تغيير فى سياسة الرئيس السابق .

١٨ : أعلنت حكومة نيجيريا ان هدف محاولة الانقلاب الفاشلة ، كانت اعادة الجنرال جوون الى السلطة .

الهند

١ — ٢ : أصدر الرئيس الهندى فخر الدين على احمد ، قرارا بحل حكومة ولاية تاميل نادو بجنوب الهند ، ووضعها تحت الحكم المباشر للحكومة الهندية، وبذلك لم يعد يبقى فى الهند سوى ولاية واحدة من الولايات الـ ٢٢ تحكمها احزاب المعارضة لحزب المؤتمر الهندى الحاكم وهى جوجارات وقد انسحب جميع الاعضاء من الاحزاب المعارضة فى مجلس البرلمان الهندى ، احتجاجا على هذا الاجراء .

٣ — ٤ : تقدمت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ، مشروع قانون الى البرلمان لتأجيل موعد انتخابات مجلس النواب لمدة سنة ، وذلك لاول مرة منذ استقلال الهند . ووافق مجلس النواب الهندى باغلبية ١٥٥ صوتا ضد ٢٠ صوتا على هذا المشروع .

هولندا

٨ : أعلن جوب من أويل رئيس وزراء هولندا ، ان الحكومة الهولندية قد تأكدت ان الامير الهولندى بارنارد هو المسئول الهولندى الكبير الذى قالت شركة لوكهيد الامريكية لصناعة الطائرات ، انها أعطته ١را مليون دولار .
انظر الولايات المتحدة ٧ —

الولايات المتحدة الامريكية

٢ : اعلن البيت الابيض ، ان دانييل باتريك موينهان رئيس وفد امريكا فى الولايات المتحدة ورئيس مجلس الامن فى دورته الحالية لشهر فبراير ، قد قدم استقالته من منصبه .

٧ : اعترف كارل كوتشيان رئيس شركة " لوكهيد ايركرافت الامريكية " بأن شركته دفعت ملايين الدولارات كرشاوى للمسئولين أو السياسيين فى كل من اليابان وهولندا وايطاليا ، لتضمن بيع طائراتها فى هذه الدول .

١٢ : نفى متحدث باسم وكالة المخابرات المركزية الامريكية ادعاءات جون ماركس مستشار وزارة الخارجية الامريكية السابق لشئون المخابرات ، ان الوكالة جندت ثلاثة اطقم لاغتيال الرئيس جمال عبد الناصر .

١٣ : استقال رئيس شركة لوكهيد الامريكية لصناعة الطائرات ونائب رئيس الشركة ، بسبب الفضيحة التى اثارتها الرشاوى التى قدمتها الشركة الى شخصيات اجنبية .

١٤ : طلب كبار قادة البحرية الامريكيين من وزارة الدفاع ، زيادة عدد سفن الاسطول الامريكى وكذلك الغواصات والصواريخ ،لمواجهة تزايد القوة البحرية للاتحاد السوفيتى .

١٨ : وافق مجلس الشيوخ الامريكى على مشروع قرار تقدم به السناتور ادوارد كيندى ، يقضى بوقف جميع امدادات الاسلحة الامريكية الى الحكومة العسكرية فى شيلى ، بسبب انتهاكاتها لحقوق الانسان الشيلى .

١٨ : اعلن الرئيس الامريكى فورد ، تفاصيل اول عملية شاملة تجرى منذ ٢٩ عاما لاعادة تنظيم اجهزة المخابرات الامريكية .

١٩ : وافق مجلس الشيوخ الامريكى ، على مشروع قانون المعونة الخارجية للعام المالى سنة ١٩٧٦

٢١ : اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ان على حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا ان تتفاوض مع الاغلبية الوطنية ، لانها لا يجب ان تأمل فى مساعدة الولايات المتحده او اى دولة اخرى ، اذا ما استخدمت الاغلبية السوداء القوة لاقامة حكومة وطنية .

٢٤ : تقدم جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الامريكية لشئون الشرق الاوسط ، استقالته من منصبه .

٢٤ : توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وخمس دول اخرى ، الى اتفاق سرى لوضع الاساليب اللازمة للسيطرة على عمليات تصدير التكنولوجيا النووية للخارج .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ١١ — ايسلندا ٢٧ — ايطاليا ١٨ — مصر ١١ — ٢١ — فلسطين ٦ — ١٣ — كمبوديا ٧ — كولومبيا ٢١ — الهند ١٣ — هولندا ٨ — اليابان ٥ — ١٢ — ٢٤ — اليونان ١٤ .

اليابان

٢ : قررت حكومة اليابان ، منح منظمة التحرير الفلسطينية ،وضعا شبه دبلوماسى ، نتيجة تدعيم مركز هذه المنظمة

٢ : وافقت اليابان على تقديم قرض قيمته ١٢ مليون جنيه استرلينى الى البنك الاهلى المصرى .

٥ : ثارت زوبعة سياسية فى اليابان اثر نشر تقرير اعدته احدى لجان الكونجرس الامريكى ، تضمنت ان شركة لوكهيد ايركرافت الامريكية دفعت ٧ ملايين دولار الى يوشيو كوداما زعيم حركة يمينية فى اليابان كرشوة .

١٢ : بعثت منظمة يابانية اسمها " كيكوسيوى " بتحذير للجنة مجلس الشيوخ الامريكى الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ، تهددها فيه بارتكاب اعمال انتقامية اذا لم توقف التحقيق فى فضيحة رشاوى شركة لوكهيد .

١٤ : وافق البرلمان اليابانى على قرار يقضى بمطالبة الحكومة الامريكية والكونجرس بتقديم جميع المعلومات والوثائق السرية المتعلقة بفضيحة شركة لوكهيد ، واسماء المسئولين فى الحكومة اليابانية المتورطين فى الفضيحة .

٢٩ : تظاهر اكثر من ٨٠٠ الف شخص من مختلف انحاء طوكيو بشأن فضيحة رشاوى شركة لوكهيد ، وكذلك فشل الحكومة اليابانية فى محاربة التضخم .

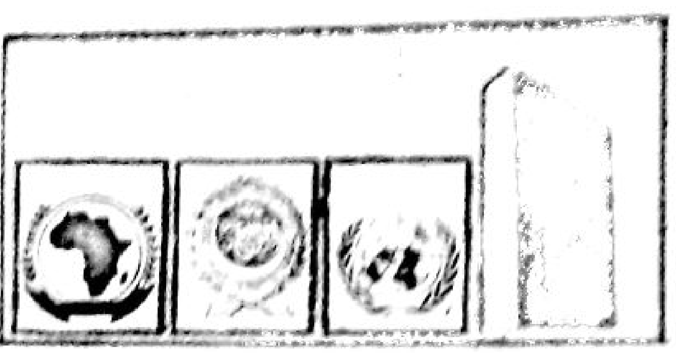
انظر ايضا : البرازيل ٢٠ — الولايات المتحدة ٧ —

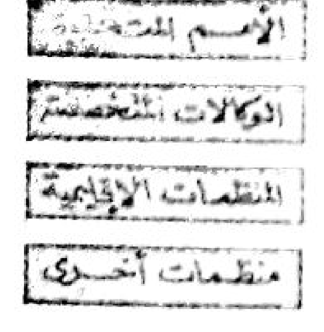
اليونان

١٤ : اعلنت الحكومة اليونانية ، ان الجولة الثالثة من المحادثات التى تجرى بينها وبين الولايات المتحدة قد فشلت فى التوصل الى اتفاق نهائى حول مستقبل القواعد الامريكية فى اليونان

انظر ايضا : فرنسا ١٦ —







لمنظمة الامم المتحدة ، تضم في عضويتها ١٤٤ دولة ، بعد ان وافقت الدورة الثلاثين للجمعية العامة على قبول كل من جزر الرأس الاخضر وموزمبيق وساوتومي برنسيب في ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ وبابوا غينيا في ١٠ اكتوبر ١٩٧٥ وجزر القمر في ١٢ نوفمبر ١٩٧٥ ، واخيرا سورينام في ٤ ديسمبر ١٩٧٥ — وقد اختتمت الجمعية العامة اعمال دورتها العادية الثلاثين في ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ ، بعد ان اعتمدت ميزانية الامم المتحدة لعامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ والتي بلغت ٧٤٥ر١ مليون دولار ، بزيادة ٢ر٣ في المائة عن الفترة السابقة .

وقد كانت الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، من اشق الدورات التي واجهتها الجمعية العامة ، من ناحية وجود عدد من المواضيع التي تسببت في انقسامات شديدة ، بل واصدار قرارات متعارضة . كذلك اصدرت الدورة بعض القرارات الخطيرة ، لعل اهمها قرار ادانة الصهيونية على انها شكل من اشكال التفرقة العنصرية . كما تبنت الجمعية العامة عددا من القرارات الهامة من ذلك مثلا قراران بادانة التعذيب بكافة اشكاله — وبالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط ، ناقشت الجمعية العامة جوانب المشكلة واتخذت قرارا معتدلا ، ولكن الجديد فيه ، انه يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية طرفا اساسيا معها في اية تسوية للمشكلة .

وفي مجلس الامن ، تمت ايضا مناقشة مستفيضة لمشكلة الشرق الاوسط ، ولكنها انتهت دون التمكن من اصدار قرار من المجلس بسبب الفيتو الامريكي — وقد اجتمع مجلس الامن لبحث عدد آخر من المشاكل الدولية الطارئة .

ولعل الغالب الكبير من كافة جوانب نشاط الامم المتحدة ، كان احداث انجولا . ورغم ان بعض مناقشات مجلس الامن والجمعية العامة قد اشارت الى المشكلة . الا انها لم تعرض امام الامم المتحدة ، وربما كان ذلك على اعتبار ان المشكلة ستحل في اطار منظمة الوحدة الافريقية ..

ولكن منظمة الوحدة الافريقية التي عقدت مؤتمرا غير عادى لرؤساء دولها وحكوماتها لبحث الوضع في انجولا ، فشلت في التوصل الى حل ، وانتهت الى الاخفاق في ايجاد مخرج — وقد شهد المؤتمر انقسامات حادة بين الدول الافريقية . مما يدل على ان منظمة الوحدة الافريقية تواجه ازمة خطيرة ، وانها في سبيلها الى فقدان القدرة على مواجهة الاوضاع الافريقية والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الا ان مشكلة انجولا في المنظمة ، وجدت حلا تلقائيا مع تطور الاحداث وتزايد اعتراف الدول الافريقية بالحركة الشعبية التي اشتركت في الدورة ٢٦ لمجلس منظمة الوحدة الافريقية ، بممثل عن جمهورية انجولا الشعبية .

ونقدم فيما يلي اهم جوانب انشطة المنظمات الدولية في شهور ديسمبر ١٩٧٥ ويناير وفبراير ١٩٧٦ :



الجمعية العامة:

الدورة ٣٠ : اختتمت الجمعية العامة اعمال دورتها الثلاثين في ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ ، بعد ثلاثة اشهر من العمل . وقد قدمنا في العدد السابق من السياسة الدولية ، اهم القرارات والاعمال التي انجزتها الجمعية العامة حتى الاسبوع الثالث من نوفمبر . ونقدم فيما يلي اهم القرارات والاعمال التي انجزتها الجمعية العامة من الاسبوع الرابع من نوفمبر وحتى نهاية الدورة . وضم جدول اعمال الدورة ١٢٦ بندا ، [illegible] ٢٣٦٣ الى ٣٥١٦ .

الشرق الاوسط : ناقشت الجمعية العامة في الفترة من اول الى ٥ ديسمبر ١٩٧٥ بند « الموقف في الشرق الاوسط » . وكان آخر مرة بحثت فيها الجمعية العامة هذا البند في دورتها ٢٧ عام ١٩٧٢ حين اصدرت في ٨ ديسمبر ١٩٧٢ قرارها رقم ٢٩٤٩ — ٢٧ الذي جاء فيه ان الاستحواذ على الاراضي بالقوة امر غير مقبول . وطالب بضرورة اعادة الاراضي التي احتلت بالقوة .

وفي ٤ ديسمبر ، تقدمت ٢٤ دولة من مجموعة عدم الانحياز ، بالاضافة الى [illegible] والمجر ، بمشروع قرار جرى التصويت عليه في ٥ ديسمبر ، واقرته الجمعية العامة بأغلبية ٨٤ صوتا ضد ١٧ صوتا ، مع امتناع ٢٧ دولة ، وعدم اشتراك اربع دول (الصين ، اليابان ، العراق وليبيا) في التصويت ، وغياب ١٢ دولة .

وينص القرار على ان الجمعية العامة :

تؤكد ان الاستحواذ على الاراضي بالقوة غير مقبول ، وان جميع الاراضي المحتلة يجب ان ترد ، وتدين اسرائيل لاستمرارها في احتلال الاراضي العربية ، خرقا لميثاق الامم المتحدة ، وتطالب مجلس الامن باتخاذ كل الاجراءات اللازمة للتطبيق السريع ، ووفقا لجدول زمني ، للقرارات المعنية بالموضوع والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن ، بهدف اقامة سلام دائم وعادل ، من خلال تسوية تشمل جميع الاطراف

المعنية ، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وتطالب الجمعية العامة السكرتير العام ، بابلاغ كل الاطراف المعنية ، بما فى ذلك رئيس مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الاوسط ، على ان يتابع تطبيق هذا القرار ، ويقدم تقريره الى مجلس الامن والى الجمعية العامة فى دورتها ٣١ — [قرار ٣٤١٤]

ومن الدول التى صوتت ضد القرار : بريطانيا والولايات المتحدة والنرويج وكندا والدانمارك والمانيا الاتحادية وهولندا واسرائيل . ومن الدول التى امتنعت عن التصويت : فرنسا واستراليا والنمسا وايطاليا وجابون وتوجو وسوازيلاند وكينيا وملاوى وجمهورية افريقيا الوسطى.

— وفيما يتعلق بمصاريف قوات حفظ السلام على جبهة سيناء فى الشرق الاوسط ، اعتمدت الجمعية العامة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ مبلغ ٩٤ مليون دولار ، لتغطية مصاريف القوات لفترة السنة التى بدأت فى ٢٥ اكتوبر ١٩٧٥ . وجاءت الموافقة باغلبية ٩٠ صوتا ضد ٣ اصوات ، وامتناع ١١ دولة عن التصويت — [قرار ٣٣٧٤ ب] .

— وفى ٢ ديسمبر ، وافقت الجمعية العامة باغلبية ٧٦ صوتا ضد صوتين مع امتناع ١٠ دول عن التصويت ، على القرار رقم ٣٣٧٤ ج باعتماد مبلغ ٧ر٧ ملايين دولار لقوات فك الاشتباك على جبهة الجولان فى الشرق الاوسط للشهور الستة التى تبدأ فى اول ديسمبر ١٩٧٥ ، مع السماح للسكرتير العام بالارتباط بمصاريف الفترة من اول يونيو الى ٣١ اكتوبر ١٩٧٦ بما لا يتعدى ٢ر١ مليون دولار .

— وفى ٨ ديسمبر ، تبنت الجمعية العامة اربعة قرارات ٣٤١٩ أ الى د] بشأن وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، وذلك بناء على تقرير اللجنة السياسية الخاصة [وثيقة جمعية عامة ١٠٤١١] وتشمل هذه القرارات استمرار الوكالة فى عملها وتوفير الموارد لها ، والتعبير عن أسف الجمعية العامة لعدم اتمام عملية اعادة اللاجئين الى وطنهم بالسرعة المرجوة ، وتؤكد الجمعية العامة فى القرار الثالث حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة الى ديارهم وتعبر عن أسفها لرفض اسرائيل تطبيق ذلك وتدين الاعتداءات الاسرائيلية على معسكرات اللاجئين ، والقرار الرابع بشكل مجموعة العمل المختصة بتوفير الموارد للوكالة ويطلب منها الاستمرار فى عملها .

وفى ١٧ ديسمبر ، قامت الجمعية العامة باختيار عشرين دولة فى عضوية لجنة حقوق شعب فلسطين التى كانت الجمعية العامة قد قررت تشكيلها بمقتضى القرار ٣٣٧٦ — ٣٠ الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ . واعلنت اسرائيل انها لن تتعاون باى شكل مع هذه اللجنة .

تصفية الاستعمار : وفى ٨ ديسمبر تبنت الجمعية العامة ١٨ قرارا بشأن مسائل تصفية الاستعمار ، بناء على توصية اللجنة الرابعة . وتناول القرارات ، الموافقة على عدد من التقارير الخاصة بتطبيق اعلان تصفية الاستعمار فى عدد من الاقاليم الخاضعة لنظام الوصاية الدولية . ومن هذه القرارات :

قرار باغلبية ٩٠ صوتا ضد لا شىء ، مع امتناع ١٢ دولة عن التصويت حول بروني قرار باغلبية ٨٩ صوتا ضد ٦ اصوات وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت ، حول ساموا وجوام وجزر العذراء . قرار باغلبية ١٢٤ صوتا ضد لا شىء ، وامتناع ٣ دول عن التصويت حول ضرورة تقديم الدول الوصية معلومات الى الجمعية العامة بشأن اوضاع الاقاليم تحت وصايتها .

قرار باغلبية ١٢٤ صوتا ضد لا شىء ، وامتناع ٤ دول عن التصويت، تؤكد فيه الجمعية العامة ضرورة تقديم كل العون للشعوب التى تكافح من اجل استقلالها ، وتطالب من الوكالات المتخصصة تقديم التاييد والعون المادى لهذه الشعوب ، وايضا للمنظمات التحررية فى افريقيا بالتنسيق مع منظمة الوحدة الافريقية . [٣٤٢١] قرار بدون تصويت حول توفير مائة الف دولار لبرنامج التعليم والتدريب لجنوب افريقيا .

وفى ١٠ ديسمبر ، وافقت الجمعية العامة على قرارين بخصوص الوضع فى الصحراء الاسبانية . [٣٤٥٨ أ و ب ٨٨ — صفر — ٤١ و ٥٦ — ٤٢ — ٣٤ صوتا] .

وفى ١٢ ديسمبر ، اتخذت الجمعية العامة باغلبية ٧٤ صوتا ضد ١٠ اصوات ، وامتناع ٤٣ دولة عن التصويت ، قرارا يطلب من اندونيسيا سحب قواتها من اقليم تيمور البرتغالى ، ويوصى مجلس الامن باتخاذ الاجراءات السريعة الكفيلة بالحفاظ على وحدة الاقليم وحق شعبه فى تقرير المصير .

وفى ١٢ ديسمبر . عقدت الجمعية العامة اجتماعا خاصا للاحتفال بذكرى اعلان منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة .

مؤتمر البيئة : وفى ٩ ديسمبر ، اتخذت الجمعية العامة ٩ قرارات بشأن برنامج الامم المتحدة للبيئة ، كما انتخبت مصطفى كمال طلبة [مصر] مديرا تنفيذيا للبرنامج لمدة عام يبدأ فى اول يناير ١٩٧٦ ، وانتخب عشرين عضوا لمجلس البرنامج .

التنمية الاقتصادية : وفى ٩ ديسمبر ، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت قرارا بشأن التعاون بين الدول النامية ، وتطلب الجمعية العامة من سكرتير الاونكتاد ومن الوكالات المتخصصة ، الاستمرار فى دعم وسائل التعاون الاقتصادى فى كافة المجالات ، لزيادة قدرة الدول المتخلفة على التقدم والنمو . [قرار ٣٤٤٢] وفى ١٢ ديسمبر ، اصدرت الجمعية العامة باغلبية ١١٤ صوتا ضد ٢ اصوات ، مع امتناع ١١ دولة عن التصويت ، قرارا بشأن ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، يطلب من السكرتير العام والمجلس الاقتصادى ، منح الميثاق اكبر قدر من الاعلام ، والعمل على تنفيذ مبادىء واسس الميثاق . وفى نفس اليوم ، اصدرت قرارا باغلبية ١١٢ صوتا ضد صوت واحد ، ومع امتناع ١٤ دولة عن التصويت ، يدعو لدراسة وسائل تعجيل انتقال الموارد الحقيقية الى الدول النامية، ويدعو الدول المتقدمة الى زيادة المعونة للدول النامية ، بما يصل الى نسبة ٧ر٠ فى المائة من اجمالى الناتج القومى . كما تقرر فى استراتيجية التنمية الدولية .

وفى ١١ ديسمبر ايضا ، اتخذت الجمعية العامة قرارا بدون تصويت بشأن دور القطاع العام فى النمو الاقتصادى فى الدول النامية [قرار ٣٤٨٨] وقرارا باغلبية ١٠٠ صوت ضد صوتين ، وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت . حول سيادة الدول العربية على الثروات الطبيعية فى الاراضى التى تحتلها اسرائيل [٣٥١٦ — ١٥ ديسمبر]

مؤتمر قانون البحار : قررت الجمعية العامة فى ١٢ ديسمبر ، الموافقة بدون تصويت على قرار يدعو لعقد الدورة التالية للمؤتمر الثالث لقانون البحار فى نيويورك من ١٥ مارس الى ٧ مايو ١٩٧٦ . على ان تعقد دورة خامسة للمؤتمر فى عام ١٩٧٦ ايضا . [قرار ٣٤٨٣]

نزع السلاح : اتخذت الجمعية العامة عددا كبيرا من القرارات حول نزع السلاح ، منها القرار رقم ٣٤٦٢ عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والضرر الشديد الناجم عن ذلك بالنسبة للسلام العالمي [بدون تصويت] ، والقرار رقم ٣٤٦٤ عن النابالم والاسلحة الحارقة [بدون تصويت] ، والقرار رقم ٣٤٦٥ عن الاسلحة الكيمائية والبكترولوجية [بدون تصويت] ، والقرار رقم ٣٤٦٦ بضرورة وقف كافة التجارب على الاسلحة النووية [التصويت ١٠٦ ضد ٢ وامتناع ٢٤] ، والقرار رقم ٣٤٦٩ عن مؤتمر نزع السلاح واستمرار لجنته فى العمل [بدون تصويت] ، والقرار رقم ٣٤٧١ باعتبار القارة الافريقية منطقة خالية من السلاح النووى [١٣١ صوتا ضد لا شىء] ، والقرار رقم ٣٤٧٤ باعتبار الشرق الاوسط منطقة خالية من السلاح النووى [١٢٥ صوتا ضد لا شىء ، مع امتناع صوتين] ، والقرار رقم ٣٤٨٤ عن نزع السلاح الشامل فهمى وزير الخارجية . كما اجرت والكامل ، وكل هذه القرارات وافقت عليها الجمعية العامة فى ١١ ديسمبر ١٩٧٥ .

الابرتهيد : فى ٢٩ نوفمبر ، اتخذت الجمعية ٦ قرارات [٣٤١١ المكون من سبع قرارات فرعية أ الى ج) بشان ادانة سياسة الابر تهيد . وفى ١٠ ديسمبر ، اتخذت القرار الفرعى الاخير (السابع) حول سياسة جنوب افريقيا .

حفظ السلام : فى ١٠ ديسمبر ، اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٤٥٧ حول المراجعة الشاملة لكافة عمليات حفظ السلام [بدون تصويت]

التفرقة العنصرية : القرارات من ٣٣٧٧ الى ٣٣٨١ من بين تلك التى اصدرتها الجمعية العامة فى نوفمبر ضد التفرقة العنصرية ، ولتدعيم مكافحتها .

حقوق الانسان : قرار فى ٩ ديسمبر باغلبية ٩٥ صوتا ضد ١١ صوتا وامتناع ٢٣ دولة عن التصويت ، بشان الوضع فى شيلى (٣٤٤٨) .

قرار فى ٩ ديسمبر بدون تصويت بدين عمليات التعذيب . ويتضمن اعلان عن حماية جميع الاشخاص من الخضوع للتعذيب او اى نوع آخر من المعاملة او العقاب المهين [٣٤٥٢] ، وقرار بدين تعذيب المساجين والمعتقلين [٣٤٥٣] بدون تصويت .

مكافحة المخدرات : اصدرت الجمعية العامة عددا من القرارات بشان مكافحة المخدرات ، منها القرارات من ٣٤٤٣ الى ٣٤٤٧ .

الشئون الادارية والمالية : وفيما يخص الميزانية والشئون الادارية ، فقد اتخذت الجمعية العامة فى ١٧ ديسمبر ، معظم القرارات المتعلقة بالميزانية ، وعددا آخر من المسائل الادارية والخاصة بمشاركة الدول الاعضاء المالية ومرتبات الموظفين

وكانت الجمعية العامة قد مدت الدورة يوما واحدا اضافيا بسبب كثرة اعمال اللجنة الخامسة ، وقد اختتمت الجمعية العامة الدورة فى مساء يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ بكلمة القاها جاستون ثورن رئيس الدورة ورئيس وزراء لكسمبورج ، استعرض فيها الخطوط العامة للانجازات التى حققتها الدورة والمصاعب التى واجهتها .

وقد بلغت الميزانية المعتمدة لعامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ مبلغ ٧٤٥ر٨١٢ر٨٠٠ دولار ، وتمت الموافقة على هذا المبلغ باغلبية ١١٦ صوتا ضد ٩ اصوات مع امتناع ٥ دول عن التصويت . وفى الميزانية الجديدة ، حظى نشاط تصفية الاستعمار بزيادة ٣٠ فى المائة بالنسبة الى المبالغ المعتمدة له ، وحقوق الانسان ٢٩ فى المائة ، والخدمات العادية ٢٨ فى المائة ، والنشاط الاقتصادى والاجتماعى ٢٧ فى المائة ، بينما انخفضت حصة الانشاءات الجديدة بنسبة ٣٦ فى المائة .

وكونت الجمعية العامة لجنة تفاوض من ٥٤ دولة ، لدراسة الازمة المالية للامم المتحدة ، مهمتها السعى الى تسوية موضوعية لتلك الازمة .

اللجان الخاصة العامة : –

لجنة مكافحة الابرتهيد : بدات دورتها الجديدة فى ١٥ يناير ١٩٧٦ برئاسة السيدة جان مارتين سيس من غينيا . وقد كرست اجتماعها الاول لتنظيم اعمالها ، ثم بدات منذ ٢١ يناير فى بحث مسالة اعتداء جنوب افريقيا على انجولا ، وكذلك الاعداد لليوم الدولى لمكافحة التمييز العنصرى المحدد له يوم ٢١ مارس ، وعقد ندوة دولية لمساندة مكافحة الابرتهيد .

وقد قامت رئيسة اللجنة ، بزيارة لكل من لندن والقاهرة واكرا وكوناكرى من ٢٧ فبراير . وفى القاهرة اجرت اتصالات مع المسئولين المصريين ، وعلى رأسهم اسماعيل فهمى وزير الخارجية . كما أجرت

محادثات مع منظمة التضامن الافرو اسيوى . وكان الهدف من الرحلة ، الاستماع الى وجهة نظر حركات التحرر الافريقية ، وتنظيم المعونة الانسانية لضحايا سياسة الابرتهيد .

لجنة مكافحة التفرقة العنصرية : عقدت الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لمكافحة التفرقة العنصرية اجتماعا فى ٨ يناير ، انتخبت فيه ٩ من اعضاء اللجنة الخاصة لمكافحة التفرقة العنصرية والتى تضم ١٨ عضوا . والاعضاء هم : يولى ماهنيف [بلغاريا] ، واجسور بليشنكو (الاتحاد السوفيتى) ، وبيدرو مارتنيز [بناما] ، وراجشوار دايال [الهند] ، واندريه ديشيسوزيل [فرنسا] ، وسيلفو دفنياك [يوغسلافيا] ، ومحى الدين نابافى [ايران] ، ووليبالد ماهر (النمسا) ، وارتورو سامباى [ارجنتين] ومدة العضوية اربع سنوات تبدأ فى ١٩ يناير ١٩٧٦

والجدير بالذكر ، ان عدد الدول الموقعة على الاتفاقية ٨٦ دولة .

لجنة حقوق شعب فلسطين :

اصدرت الجمعية العامة فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ قرارها رقم ٣٣٧٦ – [٣٠] بتشكيل لجنة متابعة تنفيذ ممارسة حقوق شعب فلسطين . والمفروض ان تقدم اللجنة تقريرها قبل اول يونيو ١٩٧٦ ، على ان يتولى مجلس الامن بحث المسالة فى اقرب وقت .

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ ، انتخبت الجمعية العامة الدول العشرين الاعضاء فى اللجنة ، التى عقدت اول اجتماع لها يوم ٢٦ فبراير ١٩٧٦ .

لجنة تصفية الاستعمار : بدات اللجنة اعمال دورتها الجديدة فى ٣٠ يناير ١٩٧٦ ، واعادت انتخاب سالم سالم [تانزانيا] رئيسا للجنة .

لجنة القانون التجارى الدولى :

انهت لجنة العمل الخاصة ببيع السلع فى ١٦ يناير دورتها السابعة التى استمرت اسبوعين ، كرستها لمشروع اتفاقية دولية عن بيع السلع دوليا .

نزع السلاح :

– عقدت لجنة مراجعة دور الامم المتحدة فى مجال نزع السلاح ، دورتها الاولى فى نيويورك من ٢٦ الى ٢٩ يناير ١٩٧٦ ، حيث حضرت لاعمال دورتها القادمة التى تعقد فى يونيو القادم . وقد شكلت هذه اللجنة بناء على قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٨٤ ب [٣٠] ، وكان قد تقرر عقد دورة تنظيمية قصيرة فى يناير ، على ان تعقد اللجنة دورتين

موضوعيتين في الصيف ثم في الخريف. ومهمة اللجنة بحث زيادة فعالية العمل في مجال نزع السلاح ، وامكانيات ادخال وسائل جديدة للاقتراب من المشكلة .

وترأس اللجنة السيدة انجا ثورسون من السويد .

— بدأت لجنة مؤتمر نزع السلاح اعمالها لعام ١٩٧٦ في اول مارس ١٩٧٦ برئاسة فريدون هويدا (ايران) ، وذلك بعد ان جددت الجمعية العامة اعمال اللجنة في قرارها رقم ٣٤٦٩ (٣٠) .

لجنة الميثاق :

عقدت لجنة ميثاق الامم المتحدة وتدعيم دور المنظمة ، دورتها في نيويورك من ١٧ فبراير الى ١٢ مارس ١٩٧٦ — وكانت الجمعية العامة قد قررت في ديسمبر الماضي [قرار ٣٤٩٩ — ٣٠) استمرار اللجنة في العمل ، مع اضافة ٥ دول الى عضويتها .

مجلس الامن :

عضوية سورينام : أوصى مجلس الامن في اول ديسمبر ١٩٧٥ بالاجماع بقبول عضوية سورينام في الامم المتحدة .

اسرائيل ولبنان : بدأ مجلس الامن في ٤ ديسمبر ، مناقشة الاعتداءات الاسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، والتي حدثت يوم ٩ ديسمبر ١٩٧٥ . وكانت كل من لبنان ومصر قد طلبت عقد اجتماع عاجل لبحث هذا العدوان الذي وقع بوساطة السلاح الجوي .

وقد وافق المجلس باغلبية ٩ اصوات ضد ٣ اصوات وامتناع ٣ اصوات ، على اشتراك ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في المناقشة .

وفي ٥ ديسمبر ، قدمت العراق وموريتانيا وجويانا وكامرون وتانزانيا ، مشروع يدين بشدة العدوان الاسرائيلي ، وينبه الى ان تكرار مثل هذه الاعمال سوف يؤدي الى اتخاذ اجراءات مناسبة من قبل المجلس .

وفي ٨ ديسمبر ، فشل مجلس الامن في اصدار القرار ، بسبب استخدام الولايات المتحدة حقها في الاعتراض [الفيتو] ، وجاءت نتيجة التصويت موافقة ١٣ دولة ، ومعارضة الولايات المتحدة ، وامتناع كوستاريكا عن التصويت .

وكانت الولايات المتحدة ، قد اقترحت اضافة فقرتين الى مشروع القرار ، يعني ادانة جميع اعمال العنف التي تؤدي الى فقدان ارواح مدنية ، وتطلب من جميع الاطراف الامتناع عن اية اعمال تعرض للخطر ، المفاوضات التي تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . ولكن التصويت جاء برفض التعديل .

قبرص : وافق مجلس الامن في ١٣ ديسمبر ١٩٧٥ ، على مد فترة بقاء قوات الامم المتحدة في قبرص ستة اشهر اخرى تنتهي في ١٥ يونيو ١٩٧٦ . وجاء التصويت في صالح تجديد الفترة باغلبية ١٤ دولة ، وامتنعت الصين الشعبية عن التصويت . وكانت القوة قد تكونت اصلا في ٤ مارس ١٩٦٤ ، وقرر المجلس ابقاءها ثلاثة اشهر ، وجار التجديد بصفة مستمرة منذ ذلك الحين . ويبلغ قوام القوة حوالي ثلاثة آلاف جندي .

اقليم تيمور : بدأ مجلس الامن في ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ بحث شكوى البرتغال من هجوم عسكري مسلح قامت به اندونيسيا ضد اقليم تيمور البرتغالي . وقد استمرت مناقشة هذه المسألة حتى يوم ٢٢ ديسمبر ، حين وافق مجلس الامن بالاجماع ، على قرار يطلب من اندونيسيا سحب قواتها من الاقليم بلا تأخير . وطلب القرار من البرتغال التعاون مع الامم المتحدة ، للسماح للاقليم بممارسة حقوق شعبه في تقرير مصيره بحرية تامة . وطلب المجلس من السكرتير العام متابعة تنفيذ هذا القرار وارسال مندوب عنه الى تيمور لتقييم الموقف فورا . [قرار رقم ٣٨٤ — ١٩٧٥]

الشرق الاوسط : بدأ مجلس الامن في ١٢ يناير ١٩٧٦ بحث « مسألة الشرق الاوسط بما في ذلك المسألة الفلسطينية » . وقد بدأ المجلس بذلك اعمال عام ١٩٧٦ وبعضوية كل من بنين وليبيا وباكستان وبنما ورومانيا ، بدلا من بيلوروسيا وكوستاريكا والعراق وموريتانيا والكامرون . وقد بدأ الاجتماع بتأبين شواين لاي رئيس وزراء الصين الشعبية .

وقد استمرت مناقشات مجلس الامن حول مسألة الشرق الاوسط ومسألة فلسطين من ١٢ يناير الى ٢٢ يناير ، حيث استمع المجلس لاراء ممثلي الدول الاعضاء ، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية فاروق قدومي .

وبعد انتهاء المناقشة في ٢٢ يناير ، جرت مشاورات بين الدول الاعضاء ، وعاد المجلس الى الاجتماع يوم ٢٦ يناير ١٩٧٦ لمناقشة مشروع قرار قدمته بنين وباكستان وبنما وتانزانيا ورومانيا في ٢٣ يناير .

وقد نص مشروع القرار ، على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير ، وفي اقامة دولة حرة في فلسطين وفقا لميثاق الامم المتحدة .

ونص المشروع على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ ، وطلب المشروع اتخاذ كافة الاجراءات لضمان امن وسلامة جميع دول المنطقة .

وقد فشل مجلس الامن في اصدار القرار ، بسبب استخدام الولايات المتحدة حق الاعتراض [الفيتو] . وحاولت بريطانيا ادخال تعديل في القرار باضافة فقرة تعيد تأكيد مبادىء قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ والنص على ان لا شىء في القرار الجديد يفوق او يلغي هذه المبادىء ولكن المجلس لم يوافق على هذا التعديل .

ناميبيا : استهل مجلس الامن في ٢٧ يناير ، بحث الموقف في اقليم جنوب غرب افريقيا [ناميبيا] . وكان المجلس قد بحث الموقف في ناميبيا قبل ذلك في يونيو ١٩٧٥ . واصدر في ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ قراره رقم ٣٦٦ الذي طالب جنوب افريقيا بسحب ادارتها غير الشرعية من ناميبيا . كذلك الجمعية العامة اصدرت في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥ قرارها رقم ٣٣٩٩ [٣٠] الذي طالب مجلس الامن بسرعة بحث هذه المسألة لتنفيذ القرار رقم ٣٦٦ .

وقد اشترك في مناقشات مجلس الامن ، السكرتير الاداري لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، وأيضا رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وعرض رئيس مجلس ناميبيا وجهة نظر المجلس ، والخطوات التي يعتبرها المجلس ضرورية من جانب مجلس الامن ، لتطبيق قرارات الامم المتحدة ، وانهاء السيطرة غير الشرعية لجنوب افريقيا على الاقليم ، ومنح شعبه كافة الحقوق تحت اشراف من جانب الامم المتحدة ، وفي اطار مبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

كما اشترك في مناقشات المجلس ، مقرر اللجنة الخاصة لمكافحة الابرتهيد ، وهي لجنة خاصة منبثقة من الجمعية العامة .

وفي ٢٨ يناير ، ارسلت هولندا الى المجلس مذكرة بشأن الاتصال الذي اجرته نيابة عن دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية مع حكومة جنوب افريقيا .

وفي ٢٩ يناير ، قدمت ليبيا وبنين وجويانا وباكستان وبنما ورومانيا وتنزانيا والسويد ، مشروع قرار يدين بمقتضاه مجلس الامن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، والتطبيق التعسفي للتفرقة العنصرية ومبادئ الاكراه الاخرى على شعب جنوب افريقيا ، ويدين البناء العسكري لجنوب افريقيا في ناميبيا ، ويطلب منها الوقف الفوري لكافة هذه السياسات والاعمال ، والتنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن رقم ٣٦٦ . كما نص المشروع على تمكين شعب جنوب غرب افريقيا من التعبير عن حقه في تقرير مستقبله بحرية تامة في انتخابات حرة ، تحت اشراف الامم المتحدة ، على ان تتاح للمجلس فترة كافية لوضع وتكوين الاجهزة اللازمة للاشراف على هذه الانتخابات .

وطلب المشروع من حكومة جنوب افريقيا ، اصدار بيان تعبر فيه عن قبولها لما جاء في هذا القرار .

وفي ٣٠ يناير ، اختتم مجلس الامن مناقشاته حول ناميبيا ، بالموافقة باجماع الاصوات على مشروع القرار المشار اليه آنفا [قرار رقم ٣٨٥ - ١٩٧٦] .

الكومور : بدأ مجلس الامن في ٤ فبراير ١٩٧٦ ، مناقشته الشكوى المقدمة من الكومور ضد فرنسا ، بشأن قرار الحكومة الفرنسية اجراء استفتاء في جزيرة مايوت ، احدى جزر مجموعة الكومور [وثيقة ١١٩٥٣ مجلس امن ٢٨ - ١ - ٧٦]

وقد شرح ممثل فرنسا وجهة نظر حكومته بالنسبة لاجراء الاستفتاء ، وتتلخص في ان الحكومة الفرنسية كانت قد اجرت استفتاء لجزر الكومور في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ أظهر تأييد الغالبية العظمى لسكان الجزر للاستقلال ، الا ان ثلثي اصوات سكان جزيرة مايوت كانت بالرفض . وحين اصدر البرلمان الفرنسي في ٣٠ يونيو ١٩٧٥ قانونا ينص على وضع دستور يحافظ على الشخصية الوطنية لجزر الكومور ، وتمت من الكومور من جانبها عملية اعلان الاستقلال في ٥ يوليو ١٩٧٥ قبل ان تتاح الفرصة لوضع الدستور او عرضه للاستفتاء ، رأت الحكومة الفرنسية الاعتراف بالوضع الجديد . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ اصدر البرلمان الفرنسي قانونا يعترف باستقلال ثلاثة جزر من مجموعة الكومور ، وهي : الكومور الكبرى وانجوان وموهيلي ، ونص القانون على ان يمنح سكان مايوت حق الاختيار بين البقاء جزءا من الجمهورية الفرنسية ، او الانضمام الى الدولة الجديدة ، وتقرر لهذا الاستفتاء يوم ٨ فبراير ١٩٧٦ . وعرض المندوب الفرنسي اقتراح حكومته بقبول حضور ممثلي الدول التي ترغب في حضور عملية الاستفتاء .

وقد وجه عدد من ممثلي الدول الاخرى ، نظر المجلس الى اهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية للكومور ، وانتقدوا اجراء فرنسا في سحب معونتها الفنية والادارية فجأة من الاقليم ، بما ترتب عليه الاضرار بالمصلحة العامة ، وخلق الصعوبات والاضطرابات في ادارة الجزر .

واكد هؤلاء ان قبول الجمعية العامة للامم المتحدة عضوية الكومور في الامم المتحدة ، نص على ان الدولة الجديدة تضم اربع جزر ، ومن ثم فان اجراء الاستفتاء في احدى الجزر الاربع ، يعتبر تدخلا في الشئون الخاصة للدولة الجديدة

وفي ٥ فبراير ، قدمت بنين وليبيا وبنما وتنزانيا مشروع قرار الى المجلس ، يطالب فرنسا باحترام استقلال وسيادة ووحدة اراضي جمهورية الكومور ، وعدم اتخاذ اي اجراء يؤدي الى تهديد استقلالها وسيادتها ووحدة اراضيها . ويطالب المشروع الحكومة الفرنسية ، بالدخول فورا في مفاوضات مع حكومة الكومور ، لاتخاذ افضل الاجراءات للمحافظة على وحدة اراضي الدولة التي تضم جزر الكومور الكبرى وانجوان وموهيلي ومايوت .

وفي ٦ فبراير ، اجرى مجلس الامن التصويت على مشروع القرار [وثيقة رقم ١١٩٦٧ مجلس امن] ، وجاءت نتيجة التصويت ١١ بالموافقة ، وصوت واحد معارض [فرنسا] و ٣ اصوات ممتنعة [ايطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة] . وبهذا فشل المجلس في اصدار القرار بسبب الفيتو الفرنسي .

الصومال الفرنسي : في ٤ فبراير ، طلبت فرنسا عقد اجتماع لمجلس الامن ، على اثر حادثة وقعت على الحدود بين الصومال واقليم الصومال الفرنسي . وقد جرت مشاورات بين اعضاء مجلس الامن ، ثم عقد المجلس اجتماعا لبحث المسألة في ١٨ فبراير .

مجلس ناميبيا : اشترك المجلس الذي يضم في عضويته ٢٥ دولة في مؤتمر الدولي لناميبيا وحقوق الانسان الذي انعقد في داكار ، عاصمة السنغال ، من ٥ الى ٨ يناير ١٩٧٦ .

كما عقد المجلس جلسة خاصة في داكار يوم ٩ يناير ، ناقش خلالها التقرير الختامي للمؤتمر ، وكذلك قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٩٩ [د ٣٠] الصادر في ٢٦ نوفمبر ، والذي طلبت فيه من مجلس الامن ضرورة العمل على تنفيذ قراره رقم ٣٦٦ [١٩٧٤] بشأن ناميبيا .

الدورة ٦٠ : عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ١٣ الى ١٥ يناير ١٩٧٦ دورة قصيرة لتنظيم العمل خلال العام الجديد ، ووضع جدول اعمال الدورة الستين للمجلس ، التي تعقد المرحلة الاولى منها في نيويورك من ١٣ ابريل الى ١٤ مايو ١٩٧٦ .

وقد انتخب المجلس سفير ساحل العاج سيميون اكي رئيسا ، وممثلي كل من تشيكوسلوفاكيا وكولومبيا وبلجيكا نوابا للرئيس .

الصندوق الخاص :

عقد مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة الخاص لصالح الدول الاكثر معاناة من الازمة الاقتصادية ، دورته في نيويورك من ٢٠ الى ٢٣ يناير ١٩٧٦ . وقرر تأجيل بحث طلب عقد مؤتمر دولي لتمويل الصندوق الى دورة مارس ١٩٧٦ .

مؤتمر الاسكان :

انهت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للاسكان اعمالها ، بعد ان عقدت دورتها الثانية في نيويورك من ١٢ الى ٢٣ يناير ١٩٧٦ . وكانت مهمة اللجنة التي تضم ٥٦ دولة ، التحضير للمؤتمر الذي يعقد في فانكوفر بكندا من ٣١ مايو الى ١١ يونيو ١٩٧٦ .

لجنة حقوق الانسان : عقدت دورتها العادية الثانية والثلاثين في جنيف من ٢ فبراير الى ٥ مارس ، برئاسة ليوبولد بنيتس . وقد تبنت اللجنة جدول اعمال يضم ٢٤ بندا ، منها خرق حقوق الانسان في الاراضي المحتلة بسبب الوضع في الشرق الاوسط ، وحقوق الانسان في شيلي ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتطبيقها ، ودور الشباب في حماية حقوق الانسان ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والتعذيب واساليب الارهاب .

وكانت لجنة العمل الخاصة بحقوق الانسان في شيلي ، قد عقدت اجتماعاتها من ١٢ الى ٣٠ يناير ١٩٧٦ في جنيف ، كما عقدت اللجنة الخاصة بجنوب افريقيا اجتماعاتها

فى جنيف ايضا من ١٣ الى ٢٣ يناير ١٩٧٦ .

لجنة العلوم والتكنولوجيا : عقدت دورتها الثالثة فى نيويورك من ٢ الى ٢٠ فبراير ١٩٧٦ . وهذه اللجنة التى تضم فى عضويتها ٥٤ دولة ، ومهمتها بحث دور العلوم والتكنولوجيا فى التنمية الاقتصادية ، اوصت فى هذه الدورة الثالثة ، بان يعقد فى عام ١٩٧٩ « مؤتمر للامم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية » . وقد تبنت اللجنة هذه التوصية بدون تصويت ، على ان ترفع التوصية الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

كذلك اصدرت اللجنة توصيتين بشأن اللجنة الاستشارية التى ستتولى التحضير لاعمال المؤتمر . كما بحثت اللجنة عددا من المسائل الخاصة باهداف استراتيجية التنمية الدولية ، وبتطبيق العلم والتكنولوجيا لحل مشاكل التنمية .

وكانت اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا فى التنمية ، قد عقدت دورتها ٢١ فى جنيف من ١٧ نوفمبر الى اول ديسمبر ١٩٧٥ .

مؤتمر المنظمات غير الحكومية :

انعقد فى نيويورك فى ٤ و ٥ مارس الماضى ، المؤتمر السنوى للمنظمات غير الحكومية ، باشتراك ٤٠٠ ممثل . وقد تناول المؤتمر بحث ثلاثة موضوعات عن نزع السلاح والبيئة والتنمية .

لجنة مكافحة المخدرات : عقدت لجنة مكافحة المخدرات دورتها الخاصة الرابعة فى جنيف من ١٦ الى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ . وبحثت اللجنة فى هذه الدورة ، نشاط الوكالات المتخصصة واجهزة الامم المتحدة ذات الصلة بالمخدرات . وتضم اللجنة ٣٠ عضوا . وتعقد دوراتها العادية كل عامين ، ولكن يجوز لها عقد دورات خاصة .

لجنة اعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة : عقدت دورتها الثانية فى نيويورك من ١١ فبراير الى ٣ مارس . وهذه اول دورة عمل تعقدها اللجنة ، بعد ان كانت قد عقدت دورة تنظيمية من ١٣ الى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ . وقد تم تكوين اللجنة من قبل الجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٧٥ [الدورة الخاصة السابعة ، قرار ٣٣٦٢ - خاصة ٧] .

لجنة الموارد الطبيعية : عقدت دورة خاصة فى نيويورك من ٢٣ الى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة للمياه المزمع عقده فى الارجنتين من ٧ الى ١٨ مارس ١٩٧٧ . وتضم اللجنة فى عضويتها ٥٤ دولة .

السكرتير العام :

عاد الدكتور كورت فالدهايم الى نيويورك فى ٢٧ نوفمبر ، بعد ان انهى رحلته الى دول الشرق الاوسط ، حيث اجرى محادثات حول تجديد فترة قوات فك الاشتباك فى الجولان . وقدم السكرتير العام تقريرا الى مجلس الامن ، عن نتائج مشاوراته . وفى ضوء ذلك ، اجتمع مجلس الامن واتخذ قراره بتجديد فترة تلك القوات فى الجولان .

فى يوم ١٠ ديسمبر ، اصدر السكرتير العام كورت فالدهايم ، بيانا خاصا بمناسبة يوم حقوق الانسان ، اكد فيه من جديد « ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » .

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ ، توجه الدكتور فالدهايم الى باريس ، حيث اشترك فى افتتاح المؤتمر الدولى للتعاون الاقتصادى فى ١٦ ديسمبر . وقد عاد الدكتور فالدهايم الى نيويورك فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٥ .

عين السكرتير العام فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٥ الجنرال امانويل الكسندر اركسين [غانا] رئيسا لاركان حرب قوات مراقبة الهدنة فى فلسطين .

ارسل كورت فالدهايم فى ٨ يناير ١٩٧٦ ، برقية عزاء الى حكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية بمناسبة وفاة رئيس وزراء الصين شواين لاى .

عقد كورت فالدهايم اول مؤتمر صحفى فى ١٩٧٦ فى نيويورك يوم ٩ يناير ١٩٧٦ . واجاب السكرتير العام فى المؤتمر ، عن اسئلة حول موقف الامم المتحدة من انجولا والوضع فى الشرق الاوسط والموقف المالى للامم المتحدة والموقف فى لبنان كما اجاب عن عدد آخر من المسائل الدولية .

اصدر السكرتير العام فى ١٨ يناير ١٩٧٦ ، نداء الى الاطراف المتنازعة فى لبنان بحقن الدماء ، وبذل الجهود لاعادة السلام .

فى ٣١ يناير ١٩٧٦ ، عين السكرتير العام ممثلا خاصا له بخصوص مسألة الصحراء الاسبانية ، هو السفير اولوف ريدبيك [السويد] .

بدأ السكرتير العام فى اول فبراير ، زيارة الى كل من جزر فيجى ونيوزيلندا واستراليا والفلبين وبعد زيارته لاسيا ، توجه السكرتير العام الى فيينا ، حيث افتتح فى ١٧ فبراير الدورة الخامسة للمباحثات بين ممثلى القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، وقد انتهت هذه الدورة فى ٢١ فبراير .

وفى ٢٦ فبراير ، وعلى اثر عودته الى نيويورك ، عقد السكرتير العام مؤتمرا صحفيا تناول فيه نتائج رحلته الى آسيا والمحيط الهادى والوضع الخاص بالصحراء الاسبانية واحتمالات السلام فى الشرق الاوسط .

وفى ٢٦ فبراير ، وجه السكرتير العام نداء الى المجتمع الدولى لتقديم العون الى لبنان ، لمساعدته على مواجهة الدمار الذى اصابه بسبب الحرب الاهلية .

وفى يوم ٢٧ فبراير ، تلقى السكرتير العام ردا من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الرسائل التى كان قد ارسلها الى كل منهما فى ٢٧ يناير ، بعد انتهاء مناقشة مجلس الامن للوضع فى الشرق الاوسط . وكانت رسالتا السكرتير العام استفسارا من رئيس مؤتمر جنيف عن الشرق الاوسط حول وسائل التقدم نحو تسوية المشكلة .

وجاء رد الولايات المتحدة من وزير الخارجية هنرى كيسنجر ، معبرا عن ان استئناف مؤتمر جنيف ممكن ، اذا تم اعداد دقيق للمؤتمر ، واقترح اجراء مشاورات ثنائية مع الاتحاد السوفيتى قبل دعوة المؤتمر .

اما وزير الخارجية السوفيتى ، فاعتبر ان استئناف المؤتمر مع تمثيل جميع الاطراف المعنية تمثيلا كاملا ، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، هو الاسلوب الوحيد لتحقيق تسوية فى الشرق الاوسط . واكد الوزير السوفيتى ، ان مؤتمر جنيف بدون الفلسطينيين لن يؤدى الى نتائج جادة .

برنامج الامم المتحدة للتنمية :

عقد مجلس ادارة برنامج التنمية دورته العادية ٢١ فى نيويورك من ١٥ يناير الى ٤ فبراير ١٩٧٦ . وخصص المجلس جزء كبيرا من اعماله للوضع المالى ونقص السيولة - ويبلغ العجز لعام ١٩٧٦ ٤٠ مليون دولار - بين الالتزامات والنقد المتوفر - ووضع المجلس الخطوط العامة التى تلتزم بها ادارة البرنامج فى مراجعة البرامج القائمة مع الدول المنتفعة بسبب عجز النقد .

[illegible]

والمنسوجات والالات [illegible] وصناعة [illegible] وجزر سليمان وتوماء . كما وافق المجلس على مشاركة [illegible] في ثلاثة مشروعات دولية للابحاث في مجال زيادة الانتاج [illegible] .

صندوق الامم المتحدة الخاص :

عقد مجلس المحافظين لصندوق الامم المتحدة الخاص لمعونة الدول الاكثر تضررا من الازمة الاقتصادية، دورته العادية في نيويورك من ١٩ الى ٢٢ يناير ١٩٧٦ .

وكانت الجمعية العامة قد قررت في دورتها الخاصة السادسة ، انشاء هذا الصندوق [قرار ٣٢٠٢ ع ٦] لتقديم المعونة العاجلة واغاثة الدول في حالات الازمات .

جامعة الامم المتحدة :

عقد مجلس جامعة الامم المتحدة دورته العادية السادسة في كاراكاس عاصمة فنزويلا من ٢٧ الى ٣٠ يناير ١٩٧٦ . وهذه اول دورة يعقدها المجلس منذ افتتحت الجامعة في سبتمبر ١٩٧٥ .

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

عقد في باريس في ديسمبر ١٩٧٥ مؤتمر [illegible] ٣٦ [illegible]

[illegible]

منظمة العمل الدولية :

في يوم [illegible] نوفمبر ١٩٧٥ ، [illegible]

تتعلق بفقدان التوازن الثلاثي بين العمال وارباب العمل والحكومات داخل المنظمة ، واتباع هذه الاخيرة، سياسات لا تتفق مع مبادىء التوازن والعدالة .

عقد مجلس ادارة مكتب العمل الدولي دورته العادية في جنيف من ١٨ الى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ . وقد تناولت الدورة بالبحث ، المسائل الخاصة بالوضع في شيلي ، وطلب من حكومة الشيلية تقديم تقرير حول حماية المعتقلين من المعاملة السيئة قبل اول ابريل ١٩٧٦ .

كذلك بحث المجلس ، الاوضاع النقابية في بوليفيا والتحضير للمؤتمر العالمي للعمل الذي ينعقد في يونيو ١٩٧٦ .

في يوم ١٢ يناير ١٩٧٦ ، انضمت المملكة العربية السعودية الى عضوية منظمة العمل الدولية . التي اصبحت بذلك تضم ١٢٧ دولة .

عقدت لجنة الصناعات الكيماوية التابعة للمنظمة ، اجتماعاتها في جنيف في الفترة من ٤ الى ١٢ فبراير ، وبحثت الوسائل الواجب اتخاذها في الصناعة لحماية العمال من الآثار الضارة والخطرة للمواد الكيماوية .

منظمة الصحة العالمية :

.. في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥ ، تعيين [illegible] في منصب مدير ادارة [illegible] لافات [illegible] وهي ادارة جديدة [illegible] . [illegible] يشغلون ١٥ [illegible] تحليل [illegible] الكيماوي

لمرض السرطان ، وعقدت الندوة من ١٧ الى ٢١ نوفمبر في ميلانو .

عقد المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية ، دورته ٥٧ في جنيف من ١٣ يناير حتى ٤ فبراير ١٩٧٦ للتحضير لاعمال المؤتمر العام للمنظمة الذي يبدأ دورته ٢٩ في ٣ مايو ١٩٧٦ . وقد اوصى المجلس بميزانية ١٤٦ مليون دولار لعام ١٩٧٧ .

تحتفل منظمة الصحة العالمية في يوم ٧ ابريل بيوم الصحة العالمي ، وقد قررت المنظمة اختيار شعار « بعد النظر يمنع فقدان النظر » . لعمل المنظمة خلال عام ١٩٧٦ ، على اساس ضرورة العمل على مكافحة اسباب امراض البصر والعيون ، بدلا من الاكتفاء بالعلاج .

منظمة الاغذية والزراعة :

اختتم مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة دورته ١٨ في روما في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ ، وكانت الدورة قد بدأت في ٨ نوفمبر . وقد وافق المؤتمر على انضمام اربع دول جديدة الى المنظمة [باهاما ، جرنادا ، بابوازيا غينيا الجديدة جزر الراس الاخضر] التي اصبحت بذلك تضم ١٣٥ دولة في عضويتها . كما وافق المؤتمر على منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب .

وانتخب المؤتمر ادوار صاوما [لبنان] مديرا جديدا للمنظمة لمدة ست سنوات ، تبدأ من اول يناير ١٩٧٦ .

وقد تناول المؤتمر ، بصفة اساسية، تعديل برامج المنظمة وفقا لاولويات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في مجال الاغذية والزراعة ، كما قررته

٢٧٠
الجمعية العامة للامم المتحدة ، وكذلك تكييف عمليات المنظمة على نطاق الاولويات التي حددها مؤتمر الغذاء الذي انعقد في روما في نوفمبر ١٩٧٤ .

كما استعرض المؤتمر ، موقف الغابات وصناعة الاخشاب ، وعددا آخر من المسائل المتعلقة ببرنامج الغذاء وغيرها من المسائل التي تخص نشاط المنظمة . ووافق المؤتمر على ميزانية قدرها ١٦٧ مليون دولار لعامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ في مقابل ١٠٦ ملايين دولار للفترة السابقة .

اصبحت سورينام في ديسمبر ، عضوا في منظمة الاغذية والزراعة التي تضم بذلك ١٣٦ دولة .

اجتمع في روما في المدة من ٢٨ يناير الى ٦ فبراير ممثلو ٧٣ دولة ، بحثوا الترتيبات الخاصة بانشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وقد انتهى الاجتماع الى وضع كافة التفاصيل ، والموافقة على مشروع اتفاقية انشاء الصندوق .

برنامج الغذاء العالمي : في يوم ٤ فبراير ، التزمت ٣٨ دولة بتقديم معونة نقدية وعينية قدرها ٥٢٣ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

عقدت الوكالة في ٣١ اكتوبر ١٩٧٥ ، اتفاقية مع حكومة كوريا الجنوبية ، تقوم الوكالة بمقتضاها باجراء رقابة على مفاعلات واجهزة نووية تحصل كوريا عليها من فرنسا وكندا .

وفي اول ديسمبر ١٩٧٥ ، عقدت الوكالة اتفاقية مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية للتعاون في مجال الرقابة على انتاج المواد النووية .

انعقد في فينا من ٨ الى ١٢ ديسمبر مؤتمر علمي خاص بتشخيص وعلاج امراض التلوث بالاشعاعات النووية .

اتحاد البريد العالمي :

عقد المجلس الاستشاري للدراسات التابع للاتحاد ، اجتماعاته في بيرن من ٤ الى ٧ نوفمبر ١٩٧٥ ، لبحث ميكنة وادخال النظم التلقائية بالنسبة لعمليات ارسال الحوادث بالبريد .

المنظمة الحكومية الاستشارية للملاحة البحرية :

في ٣ ديسمبر ، انضمت جمهورية فيتنا الى المنظمة التي اصبحت بذلك تضم ٩٣ دولة في عضويتها .

منظمة الطيران المدني الدولية :

تم انتخاب السيد اسعد كطيط من لبنان ، رئيسا لمجلس منظمة الطيران المدني الدولية ، خلفا لوالتر بيناجي من الارجنتين الذي بقي في هذا المنصب ١٨ عاما .

نشر في مونتريال في ٦ يناير ١٩٧٦ تقرير المنظمة عن حركة الطيران الدولية لعام ١٩٧٥ . وتشير الارقام الى ان الزيادة التي تحققت في هذه السنة ٢ في المائة فقط ، بالمقارنة بالسنة السابقة .

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية :

بانضمام موزمبيق ، اصبح اتحاد المواصلات يضم في عضويته ١٤٦ دولة .

اجتمع في جنيف في نوفمبر ، المؤتمر الاداري الاقليمي للارسال الاذاعي على الموجات الكيلو مترية والهكتومترية لاوروبا واسيا واستراليا . وتم وضع اتفاقية جديدة ، تحل ابتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩٧٨ محل اتفاقية كوبنهاجن لعام ١٩٤٨ واتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦ لاوروبا وافريقيا .

الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة « الجات » :

نشرت الجات في نوفمبر تقرير خبرائها عن التجارة الدولية في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، وقد اوضح التقرير ، ان الزيادة التي شهدتها هذه الفترة في حجم التجارة ، ترجع في الجزء الاكبر منها الى زيادة حجم الواردات للدول النامية ، وخاصة الدول المصدرة للبترول ، اذ زادت القيمة الاجمالية لمشتريات هذه الدول بنسبة ٦٥ في المائة بالمقارنة بسنة ١٩٧٣ ، الا ان الزيادة الكمية كانت بنسبة ٢٠ في المائة فقط .

اما الدول النامية المستوردة للبترول ، فقد زاد حجم عجزها التجاري من ١٨ مليار دولار ، الى ٤٠ مليار دولار .

عقد المؤتمر العام للدول الاعضاء في الاتفاقية ، دورته العادية ٣١ في جنيف في اواخر نوفمبر واوائل ديسمبر ١٩٧٥ في جو من التوتر والضغوط البالغة ، بسبب الصعوبات والعراقيل القائمة امام تحرير التجارة الدولية من القيود .

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

عقدت لجنة السياسة الاقتصادية اجتماعاتها في باريس يومي ١٨ و ١٩ نوفمبر ١٩٧٥ واستعرضت الوضع الاقتصادي العام في الدول الاعضاء . ومن استنتاجات اللجنة ، ان معدلات النمو ستكون بالنسبة للناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٦ بنسبة ٥ر٥ في المائة في الولايات المتحدة و ٣ في المائة في المانيا الاتحادية و ٣ في المائة في فرنسا ، واكثر قليلا من الصفر في بريطانيا . وهذه الارقام اقل كثيرا من التوقعات التي وضعتها الحكومات لهذه الدول .

ـ عقدت وكالة الطاقة ، اجتماع لجنتها الادارية في باريس يومي ٢٠ و ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

ـ عقدت اللجنة الدائمة لمنظمة التنمية الصناعية اعمال دورتها العادية السادسة في فيينا من ٦ الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٥ .

ـ عقدت لجنة وضع ميثاق لمنظمة التنمية الصناعية اول دورة لها من ٨ الى ١٦ يناير ١٩٧٦ ، للعمل على دراسة تحويل المنظمة من جهاز تابع مباشرة للامم المتحدة ، الى وكالة دولية متخصصة ، وذلك وفقا لما جاء بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٣٦٢ في الدورة الخاصة السابعة .

وستعقد اللجنة دورات اخرى من ٢٢ مارس الى ٢ ابريل ، ثم من ٢٨ يونيو الى ٩ يوليو .

ـ انعقدت في نيودلهي من ١٩ الى ٢٨ يناير ١٩٧٦ ندوة خاصة عن جهود منظمة التنمية الصناعية لمساعدة الدول الاقل نموا . واقيمت هذه الندوة بالتعاون بين المنظمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

اختتمت لجنة التكنولوجيا دورتها الاولى في جنيف يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٦ ، بعد ان تناولت موضوعي تدعيم القدرات التكنولوجية للدول النامية ودور ملكية الحقوق الصناعية في نقل التكنولوجيا .

عقدت لجنة السلع دورتها الثامنة في جنيف من ٨ الى ١٩ ديسمبر ١٩٧٥

عقدت لجنة التفضيلات دورتها السابعة في جنيف من ٥ الى ١٦ يناير ١٩٧٦ .

صندوق النقد الدولي :

وافق صندوق النقد الدولي في ٢٨ نوفمبر ، على شراء حكومة زامبيا

ما قيمته ١٩ مليون وحدة سحب خاصة ، وذلك لمقابلة صعوبات بالغة تواجهها هذه الدولة فى ميزان مدفوعاتها ، بسبب انخفاض أسعار النحاس .

كما وافق الصندوق على شراء حكومة سريلانكا ما قيمته ٨ر١٠ ملايين وحدة سحب خاصة ، وعلى شراء ساموا الغربية ما قيمته ٢٦٠ الف وحدة سحب خاصة .

فى يوم ١١ ديسمبر ، قامت اربع دول باستخدام نظام التسهيلات البترولى ، وقد سحبت كل من ملاوى ٣٧ر٢ مليون وحدة سحب خاصة وسريلانكا ٧٥ر٢١ مليون والسودان ١٨ر٣ مليون وزامبيا ٩٣ر١٨ مليون وحدة سحب خاصة . وفى ٢٢ ديسمبر ، حصلت الكاميرون على ٥١ر٧ ملايين وحدة سحب خاصة تحت نفس النظام .

وفى ١٩ ديسمبر ، حصلت لاوس على ٢٥ر٣ ملايين وحدة سحب خاصة ، وفى ٢٢ ديسمبر حصلت الارجنتين على ١١٠ ملايين وحدة سحب خاصة .

وحصلت كل من قبرص [١٤ مليون وحدة] وموريتانيا [٣٩ر٣ ملايين وحدة] على تسهيلات لاستخدام التسهيلات البترولية للصندوق بتاريخ ٧ يناير ١٩٧٦ .

— فى ٢١ يناير ، قرر الصندوق زيادة حصة الاقتراض لكل دولة الى ٤٥ فى المائة من حصة هذه الدولة فى الصندوق .

— حصلت جنوب افريقيا على تسهيلات قصيرة الاجل من الصندوق ، بما قيمته ٨٠ مليون وحدة سحب خاصة على ١٢ شهرا ، ابتداء من يناير ١٩٧٦ .

— وافق صندوق النقد الدولى فى ٢٣ يناير ١٩٧٦ ، على الاقتراض من ٨ دول باجمالى ٥ر٧٣٥ مليون وحدة سحب خاصة ، لتمويل تسهيلات الصندوق البترولية .

— وافق الصندوق فى ٣ فبراير على حصول افريقيا الوسطى على الحق فى شراء ١ر٥ ملايين وحدة سحب خاصة .

— انهت اللجنة للصندوق دورتها فى ٨ يناير ١٩٧٦ ، بعد ان وضعت أسسا جديدة لاصلاح النظام النقدى العالمى ، واقرت نظام تعويم العملات ، كما اقرت عددا اخر من الاجراءات التى حازت على رضاء جميع الاطراف .

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

قدم البنك الدولى فى الشهور الاخيرة ، عددا من القروض ، كما قدمت منظمة التنمية الدولية عددا آخر من تلك القروض . وفيما يلى أهم هذه القروض :

فى ١٧ ديسمبر ، قدم البنك الدولى بالاشتراك مع منظمة التنمية ٧ر٦٧ مليون دولار الى خمس دول : البرازيل ١٢ مليون ، غانا ١٠ ملايين ، مالى ١٠ ملايين ، النيجر ٧ر١٠ ملايين ، وسريلانكا ٢٥ مليون دولار .

وفى ١٧ ديسمبر ايضا ، اشترك البنك الدولى بمبلغ ٩٥ مليون دولار مع عدد من البنوك الخاصة فى تقديم قرض اجمالى مقداره ١٥٠ مليون دولار الى شركة الحديد والصلب الوطنية فى البرازيل .

وفى ١٩ ديسمبر ، قدم البنك الدولى الى الشركة الوطنية لمواد البناء فى الجزائر ، قرضا قيمته ٤٦ مليون دولار ، كما قدم ٧٥ مليون قرضا الى قطاع الاستثمار الصناعى فى الفلبين .

وفى نفس اليوم ، قدمت منظمة التنمية قرضا قيمته ١٠٥ ملايين دولار للهند ، لتدعيم برنامج انتاج السماد .

وفى ٢٢ ديسمبر ، قدم البنك الدولى قرضا قيمته ٤٠ مليون دولار للمكسيك وقرضا قيمته ١٠ ملايين دولار لكينيا ، وقرضا قيمته ٢٨ مليون دولار الى تونس .

وفى ٥ يناير ، حصلت كوستاريكا من البنك على قرض قيمته ٣٩ مليون دولار ، والهند على ٤ ملايين دولار وبيرو على ٥ر٧٦ مليون دولار ، كما قدمت منظمة التنمية الدولية ٤ ملايين دولار ، قرضا الى جامبيا .

وفى ٩ يناير ، قدم البنك الدولى قرضا قيمته ٣٠ مليون دولار الى بنك التنمية الاقتصادية التونسى .

وفى ٢٢ يناير ، وافقت منظمة التنمية على تقديم قرض قيمته ٢٢ مليون دولار الى بنجلاديش .

وفى ٣٠ يناير ، اشترك البنك مع منظمة التنمية فى تقديم قرض مقداره ٥٧ مليون دولار ، لثلاث دول : تحصل تايلاند من البنك الدولى على ٢٦ مليون دولار ، مخفض الفائدة [٤ فى المائة] وتحصل الهند من منظمة التنمية على ١٨ مليون دولار ، وتحصل اندونيسيا من البنك الدولى على ١٣ مليون دولار .

وفى ٥ فبراير ، اعلن البنك الدولى تقديم خمسة قروض الى : شيلى وتحصل على ٣٣ مليون دولار وكوريا الجنوبية ٩٠ مليون دولار ، والمكسيك ٥٠ مليون دولار ، والمغرب ٥١ مليون دولار ، وبنك التنمية لشرق افريقيا ١٥ مليون دولار .

ومما هو جدير بالذكر : ان قروض البنك الدولى تكون بفائدة سنوية قدرها ٥ر٨ فى المائة . اما قروض منظمة التنمية ، فلا تحمل سوى فائدة ٧٥ر٠ فى المائة لتغطية المصاريف الادارية .

اما مؤسسة التمويل الدولية ، فان من اهم الاستثمارات التى ارتبطت بها فى الشهور الاخيرة ، استثمار بمبلغ ٧ ملايين دولار لصناعة المبيدات الحشرية فى اسرائيل .

المنظمات الإقليمية

العالم العربى

جامعة الدول العربية :

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : لبنان : دعا لبنان فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ ، الى عقد مؤتمر قمة عربى فى أسرع وقت ، لبحث الموقف فى لبنان . وفى ٢٥ ديسمبر ، بعث الامين العام للجامعة برسائل الى وزراء خارجية الدول الاعضاء ، دعا فيها الى عمل عربى جماعى لانقاذ لبنان .

وقد اعلن الكويت فى ٣ يناير ١٩٧٦ تأييده لعقد دورة طارئة لمؤتمر القمة العربى ، لبحث ازمة لبنان .

هذا ، وقد تمكن لبنان من التوصل الى اتفاق فى ٢٥ يناير ١٩٧٦ مهد الطريق الى التسوية ، دون حاجة الى عقد مؤتمر قمة عربى خاص بأزمة لبنان .

مؤتمر القمة الثامن : ومن جانب اخر ، بعثت حكومة الصومال فى ٧ يناير ١٩٧٦ الى الجامعة العربية ،

٤٧٢

ستتوضح مصير مؤتمر القمة الثامن الذي كان قد تقرر عقده في مقديشيو.

ومن حيث [illegible] ، وافقت السعودية في ٨ يناير على عقد المؤتمر ، على ان تتفق الدول العربية على تحديد الزمان والمكان ، وقد اتخذت غالبية الدول العربية موقفا مماثلا .

وقد اقترحت الامانة العامة ، ان يعقد المؤتمر الثامن للقمة في يوم ١٩ ابريل ١٩٧٦ ، على ان يعقد في مقديشيو ، كما جاء في قرار مؤتمر القمة في نوفمبر ١٩٧٣ .

المجلس الاقتصادى العربى :

عقد المجلس الاقتصادى العربى ، دورته في دمشق من ٦ الى ٨ ديسمبر ١٩٧٥ ، بحضور وزراء الاقتصاد والمالية. وقد واجه المجلس صعوبات في التوصل الى نتائج ايجابية في المواضيع المعروضة عليه ، ولم يصدر اية قرارات او توصيات هامة

مجلس الدفاع العربى :

بحثت الجامعة العربيه في ١٨ ديسمبر ، اللائحة الداخلية لنظام اجتماع مجلس الدفاع العربى، للتوفيق بين موعد دورته وبين الاجتماعات الاخرى المقترحة لاجهزة الجامعة العربية ، لان المفروض ان يعقد المجلس دورته العادية في النصف الاول من شهر يناير من كل عام .

انعقد في القاهرة في الاسبوع الثالث من فبراير ١٩٧٦ ، المؤتمر الطبى العسكرى الاول لدول الجامعة العربيه ، واوصى المؤتمر بانشاء منظمة عربية للطب العسكرى ، تعترف بها المنظمة الدولية للطب العسكرى .

اللجنة الدائمة للاعلام :

عقد وزراء الاعلام العرب ، الدورة الجديدة للجنة الدائمة للاعلام العربى في القاهرة يومى ١٥ و ١٦ فبراير ١٩٧٦ .

وقد تضمنت ورقة عمل الدورة ٤٣ توصية تخص كافة جوانب التحرك الاعلامى العربى ، واجراءات دعم الجهاز الاعلامى العربى ، ومواجهة الدعاية الصهيونية .

وفى ختام اعمال الدورة ، اصدر الوزراء بيانا اعربوا فيه عن استيائهم الشديد من انعقاد المؤتمر الصهيونى في بروكسل في ١٧ فبراير ١٩٧٦ لما لذلك من اثر دعائى سيء على الرأى العام الاوروبى .

الامانة العامة :

– [illegible] منظمة التحرير الفلسطينية في ١١ ديسمبر ١٩٧٥ من الامانه العامه لجامعة الدول العربيــه ، تخصيص عام ١٩٧٧ عاما عالميا لادانة الصهيونية .

– تلقت الامانة العامه لجـامعة الدول العربية في ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ رسالة من المجلس الوطنى المؤقت للصحراء العربيه ، يطلب مساندة شعب الصحراء في حقه في تقرير مصيره .

– ابلغت الامانه العامه ، سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية في ١٨ ديسمبر ١٩٧٥ ، ان الجامعة العربيه تقترح تحديد يوم ٢٠ مارس موعـدا لعقد اجتماع مشترك لوزراء الخارجيه العرب والافارقة ، على ان يتم الاجتماع في القاهرة .

تمت في ١٨ ديسمبر جوله اخرى من المحادثات التمهيديه بشأن الحوار العربى الاوروبى . وقد جـــرت المحادثات بين الامين العام السيد محمود رياض ، ووفد من الجماعة الاوروبية الاقتصادية برئاسة وكيل وزارة الخارجية الايطـالية ورئيس الدورة الحــالية لمجلس الجماعــة الاوروبية .

– عقد الســفراء العرب لــدى الجامعة العربية ، اجتماعا طارئا في ٢٧ يناير ١٩٧٦ مع الامين العام ، لبحث تقديم العون الى لبنان .

– توجـه الامين العــام لجـامعة العربية في ١٩ فبراير ، الى كل من المغــرب والجــزائر وموريتانيـــا ، للاجتمـــاع برؤســاء هذه الـــدول ، لمناقشة الخلاف حول اقليم الصحراء الغربية .

– أبلغت فرنســا جــامعه الدول العربيه في ٢٣ فبراير ١٩٧٦ انهـا قررت اجراء استفتاء في دجيبوتى [الساحل الصومالى] في اقرب وقت ، لتقرير مصير شعب الاقليم ، ومنحه حق اختيار المصير الذى يريده لنفسه .

المؤتمر العــربى الثــانى للصحـــة النفســية :

انعقد في القاهرة من ٢٢ الى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٥ المؤتمر العربى الثانى للصحة النفسية . وقد ناقش المؤتمر الذى نظمته الجامعة العربية بالاشتراك مع وزارة الصحة المصرية والاتحاد العالمى للصحة النفسية ، ٤٠ بحثا في كافة جوانب ومشاكل الصحة النفسية .

اليونسكو العربية :

عقد المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو العربية ، دورته الجديدة في القاهره في الاسبوع الثالث من شهر ديسمبر ١٩٧٦ . واشتركت المغرب لاول مرة الى جانب كل من مصر والسعودية والكويت وقطر والاردن وليبيا وتونس وفلسطين ، ومراقب عن موريتانيا .

مؤتمر البرلمانيين العرب :

اختتم مؤتمر البرلمانيين العرب ، اعماله في ابو ظبى يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٥ بقرار اعرب فيه عن ضرورة جلاء اسرائيل عن الاراضى العربية المحتلة، واكد حق الشعب الفلسطينى في الكفاح المسلح من أجل العودة الى وطنه .

هذا وقد عقـد مجلس اتحـــاد البرلمانيين العرب اول دورة له في القاهرة في منتصف فبراير .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

انضمت فلسطين الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى اصبحت بذلك تضم ١٢ دولة عربية . وقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ بايداع وثيقة التصديق على الاتفاقية لدى الامانة العامة لمجلس الوحدة بالقاهرة .

[القارة الافريقيه]

منظمة الوحده الافريقية :

مؤتمر القمة غير العادى :

انعقد في اديس ابابا من ١٠ الى ١٣ يناير ١٩٧٦ مؤتمر غير عادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، لبحث الوضع المتدهور في انجولا .

وقد سبق انعقاد مؤتمر القمة ، اجتماع للوزراء في اطار مجلس المنظمة للتحضير للمؤتمر في ٨ و ٩ يناير ١٩٧٦ . وقد بدا واضحا منذ البداية ، ان هناك انقساما حادا بين الدول الافريقية ، فهناك فريق من الــدول يطــالب بضرورة الاعتــراف بالحركة الشعبية لتحرير انجولا ، وفريق آخــر يرى ضرورة تكوين

حكومةوحدة وطنية. ولم يفعلمجلس المنظمة سوى وضع عنوان البند الوحيد فى جدول اعمال مؤتمر القمة، وهو « دراسة الوضع فى انجولا ».

وفى يوم ١٠ يناير ، افتتح الرئيس الاوغندى عيدى امين مؤتمر القمة غير العادى ، بوصفه رئيس الدورة الحالية للمنظمة . وقد اشترك وفد جمهورية مصر العربية برئاسة السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية. وتكونت مجموعة من ٢٢ دولة ، ترى الاعتراف بالمنظمات الثلاث ووقف القتال وانسحاب القوات الاجنبية ، وقد اشتركت مصر فى هذه المجموعة. وقد عرض رئيس وفد مصر وجهة نظرها ، محددا اربع نقاط رئيسية هى :

اولا : تطويق الخلافات بين حركات التحرير الثلاث ، والسعى الى حلها فى اطار الحوار السلمى ، وليس فى ميدان القتال .

ثانيا : الوقوف بحزم ضد تدخل النظام العنصرى فى افريقيا ،وتصفية اثاره هناك بكل حزم .

ثالثا : شجب اى تدخل اجنبى فى شئون انجولا ، ايا كان مصدره .

رابعا : تقريب وجهات النظر بين الحركات الثلاث وتشكيل حكومة ائتلافية تعكس الوحدة الوطنية فى انجولا .

وقد تقدمت السنغال بمشروع قرار يعكس موقف المجموعة التى تطالب بحكومة ائتلافية ، بينما قدمت نيجيريا مشروع قانون باعلان الثقة فى الحركة الشعبية على انها الحكومة الشرعية .

الا ان انقسام الدول الافريقية بعدد متساو بين المشروعين ، أدى الى فشل المؤتمر فى اصدار أى من القرارين ، وانفض بذلك دون التوصل الى حل للمشكلة .

مجلس المنظمة :

عقد مجلس الوحدة الافريقية دورته العادية ٢٦ فى اديس ابابا من ٢٣ الى ٢٨ فبراير ١٩٧٦ . ورأس وفد مصر فى الدورة ، الوزير محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية . وقد اشتركت فى الاجتماع جمهورية انجولا الشعبية، ومثلها وفد رسمى من الحركة الشعبية لتحرير انجولا . وهكذا حلت الازمة التى واجهها مؤتمر القمة بالنسبة لمسالة انجولا . وقد قدمت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية تقريرا الى المجلس بشأن استمرار وجود قوات اجنبية تابعة لجنوب افريقيا فى انجولا .

القارة الاسيوية

الحلف المركزى :

اجتمع فى انقرة من ١٠ الى ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ خبراء من الدول الاعضاء فى منظمة الحلف المركزى ، لمراجعة نشاط المنظمة خلال عام ١٩٧٥ ، ووضع برنامج العمل لعام ١٩٧٦ فى المجال العلمى .

منظمة مشروع كولمبو :

عقدت اللجنة الاستشارية لمشروع كولمبو ، اجتماعاتها من ١ الى ٣ ديسمبر ١٩٧٥ ، لمراجعة ودراسة آثار المعونة الخارجية على الانتاج الزراعى والتموين الغذائى فى دول المنظمة .

لجنة جنوب المحيط الهادى :

تولى ماكوسالاتو من فيدجى فى يوم ٩ ديسمبر ١٩٧٥ مهامه كسكرتير عام للجنة جنوب المحيط الهادى، خلفا للسيد بيثام الذى شغل هذا المنصب لمدة اربع سنوات .

القارة الاوربية

الجماعة الاقتصادية الاوروبية :

مجلس وزراء الخارجية :

عقد وزراء خارجيه الدول التسع اجتماعاتهم فى بروكسيل فى ٦ و ٧ نوفمبر . وكان اهم ما وافقوا عليه ، عقد اتفاقية تصدير طويلة الاجل للمواد الغذائية الى مصر ، تشمل بصفة خاصة الحبوب ومنتجات الالبان . وهذه اول اتفاقية من هذا النوع تعقدها الجماعة الاوروبية .

وفى ٩ ديسمبر ، توصل وزراء الخارجية الى اتفاق حول تمثيل الجماعة الاوروبية فى مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب ، وكان الخلاف القائم بصفة اساسية مع بريطانيا حول البترول . وكانت بريطانيا تريد ان يتضمن موقف الجماعة ، تحديد حد ادنى لسعر البترول ، يضمن الحفاظ على ربحية بترول بحر الشمال .

وعقد وزراء الخارجية اجتماعا آخر فى ٢٠ يناير تناول العلاقات مع اسبانيا ونتائج مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب .

مؤتمر القمة :

انعقد فى روما ، فى بداية ديسمبر، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاوروبية ، وتناول بصفة اساسية ، موقف الجماعة من المؤتمر الدولى للتعاون الاقتصادى ، وانتخاب البرلمان الاوروبى بالاقتراع العام فى ١٩٧٨ . وقد استمر المؤتمر يومين (اول وثانى يوم من ديسمبر ١٩٧٥) .

وزراء المالية :

اجتمع وزراء المالية فى بروكسل فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ ، واعربوا عن رغبتهم فى ان يتضمن اصلاح نظام صندوق النقد الدولى ، تحرير التعامل فى الذهب بين البنوك المركزية ، وفقا لاتفاقية زيست لعام ١٩٧٤ .

وزراء الزراعة :

عقد وزراء زراعة الدول التسع، سلسلة من الاجتماعات فى ١١ نوفمبر و ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ و ٢٠ يناير ١٩٧٦ تناولوا فيها مراجعة السياسة الزراعية للجماعة ، وبحث المشاكل التى تتناول بصفة خاصة ، الاتفاق حول اسعار عدد من المواد والمنتجات الزراعية ، وعلى رأسها الالبان واللحوم .

تم فيما بين ٩ و ١٧ يناير ١٩٧٦ توقيع اتفاقيتين للتعاون بين الجماعة الاوروبية وكل من المغرب والجزائر .

مجلس اوروبا :

اصدرت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ، قرارها فى ٢٧ اكتوبر ١٩٧٥ فى النزاع بين نقابة الشرطة والحكومة البلجيكية .

اعربت اللجنة الوزارية لمجلس اوروبا فى ٢٧ نوفمبر ، عن مساندتها لجهود الحكومة البرتغالية ، لتدعيم الديمقراطية البرلمانية فى البرتغال .

اتحاد غرب اوروبا :

عقد مؤتمر اتحاد غرب اوروبا دورته ٢١ فى باريس من ١ الى ٥ ديسمبر ١٩٧٥ . ومن اهم البنود التى بحثها المؤتمر ، تقرير لجنة الدفاع والتسليح حول الاوضاع فى اسبانيا والبرتغال وتأثيرها على النظام الدفاعى لحلف الاطلنطى ، ونتائج

مؤتمر الامن الاوروبي ، وموقف دول شمال اوروبا من احتمالات الاتحاد السياسي الاوروبي .

مجلس الشمال :

قررت دول مجلس الشمال في ١٥ نوفمبر ١٩٧٥ تكسوين بنسك للاستثمار برأسمال ٢ مليار فرنك .

حلف وارسو :

عقد المجلس العسكري لحلف وارسو اجتماعاته في بوخارست من ٢٨ الى ٣٠ نوفمبر ، واستعرض القدرات الخاصة بقوات الحلف ، وبرنامج الحلف العسكري لعام ١٩٧٦ .

عقد وزراء خارجية الدول الاعضاء في حلف وارسو اجتماعات في موسكو يومي ١٥ و ١٦ ديسمبر ، حيث اكدوا ارادتهم في ترجمة المبادىء التي تم التوصل اليها في مؤتمر الامن الاوروبي الى أفعال ، كما تناولوا الوضع في الشرق الاوسط ، واوضحوا اهمية استئناف اعمال مؤتمر جنيف للسلام باشتراك كامل لجميع الاطراف ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

حلف الاطلنطي :

عقد وزراء دفاع المجموعة الاوروبية ، التي تضم جميع دول الحلف باستثناء البرتغال وايسلندا وفرنسا ، اجتماعا غير عادي في لاهاي يوم ٥ نوفمبر ، واقترحوا تكوين هيئة اوروبية للتسليح ، كما بحث الوزراء مبدأ تكوين سكرتارية اوروبية للحصول على معدات الدفاع .

اجتمع وزراء خارجية منظمة حلف شمال الاطلنطي في بروكسيل في ١١ و ١٢ ديسمبر ، وبحثوا المقترحات التي تقدم الى الاتحاد السوفيتي في اطار مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

عقدت لجنة الخطط النووية لحلف الاطلنطي اجتماعاتها في هامبورج في ٢١ و ٢٢ يناير ١٩٧٦ ، وقامت باستعراض توازن القوى النووية في اوروبا ، واعلن وزراء الدفاع عن قلقهم من الزيادة المستمرة في القدرة الاستراتيجية النووية للاتحاد السوفيتي .

في يوم ١٢ يناير ١٩٧٦ ، اجتمع مجلس حلف الاطلنطي في جلسة خاصة لبحث النزاع بين ايسلندا وبريطانيا حول المصائد ، واعلن ممثل ايسلندا ان حكومته قد تعيد النظر في موقفها من المشاركة في الحلف ، اذا لم تجل البحرية البريطانية من مناطق الصيد الواقعة تحت السيادة الايسلندية .

القارة الامريكية

منظمة الدول الدول الامريكية :

المجلس الدائم :

قرر المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية في ٥ نوفمبر ، تأجيل بدء أعمال الدورة السادسة للجمعية العامة للمنظمة الى ١٠ يونيو ١٩٧٦ ، والتي تقرر بعد ذلك في ١٧ ديسمبر ان يكون مقرها سانتياجو عاصمة شيلي .

هذا ، وقد بحث المجلس الدائم في موضوع مراجعة ميثاق المنظمة ابتداء من ٤ ديسمبر ، بدراسة تقرير لجنة المراجعة والموافقة او عدم الموافقة على ما جاء به من اقتراحات .

المجلس الاقتصادي :

عقدت اللجنة التنفيذية الدائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الامريكي . دورتها العادية السابعة في واشنطن في ٨ و ٩ ديسمبر ١٩٧٥ .

مجموعة الانديز :

عقدت لجنة اتفاقية كرتاجنة دورتها العادية ١٨ في ليما عاصمة بيرو من ٢٢ الى ٢٥ اكتوبر . وعقدت اللجنة دورتها ١٩ في ليما من ٩ الى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ .

عقد المجلس النقدي لمجموعة الانديز دورته الخامسة في ليما في ٢٠ و ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ، وبحث المشروع النهائي لاقامة صندوق مشترك للاحتياجات لدول المجموعة .

النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية :

تشكلت هذه المجموعة الجديدة في ١٧ اكتوبر ١٩٧٥ في بناما ، وتضم المنظمة الجديدة ثلاثة اجهزة : المجلس ، ولجان العمل ، والسكرتارية الدائمة . وقد عقد المجلس اول دورة غير عادية في ليما من ٩ الى ١٢ يناير ١٩٧٦ .

منظمات أخرى

الصليب الاحمر :

تقديم المعونة الى لبنان : تمكنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، من تقديم معونة قيمتها ٣٦٠ الف دولار ، الى ضحايا الحرب الاهلية في لبنان خلال شهر نوفمبر ١٩٧٥ . وقد اصدرت اللجنة نداء في ٢١ نوفمبر الى الدول لتقديم مزيد من التبرعات ، حتى تتمكن اللجنة من الاستمرار في عملها هناك ، وطلبت حوالي ٢ مليون دولار .

انجولا : قام ممثلو اللجنة الدولية للصليب الاحمر فيما بين ٢ اكتوبر و ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ بزيارة عدد كبير من المسجونين واسرى الحرب في انجولا ، واشرفوا على تبادل ٩٤٣ شخصا .

تيمور : بسبب الهجوم العسكري الاندونيسي على شرق جزيرة تيمور ، اضطرت بعثة لجنة الصليب الاحمر الى وقف اعمالها هناك في ٦ ديسمبر ١٩٧٥ .

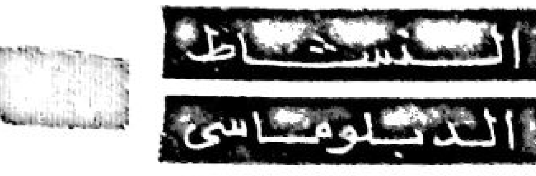
الصحراء الاسبانية : اصدرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر نداء في ٧ يناير ١٩٧٦ لصالح ضحايا الاحداث في الصحراء الاسبانية ،

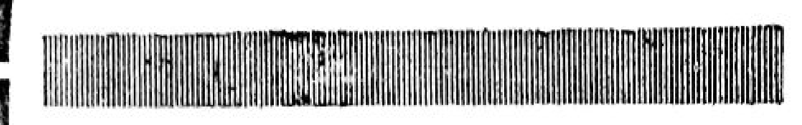
مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي

انعقد في باريس من ١٥ الى ١٨ ديسمبر ١٩٧٥ مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، باشتراك ٢٧ دولة ، تمثل الدول الصناعية والدول المصدرة للبترول والدول النامية .

وقرر المؤتمر ، بدء الحوار بين الدول الغنية والدول الفقيرة في باريس يوم ١١ فبراير ، كما شكل اربع لجان يجري في اطارها هذا الحوار ، وهي : لجنة المواد الخام ، ولجنة التنمية ، ولجنة الشئون المالية ، ولجنة الطاقة .

وتقرر عقد اجتماع تمهيدي لتنظيم اعمال اللجان يوم ٢٦ يناير .





السلك الدبلوماسى فى مصر

احتفل فى يوم ٧ فبراير ١٩٧٦ بتقديم اوراق اعتماد ثلاثة سفراء جدد الى الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية · والسفراء الجدد هم

السيد ميديب دومومو ، سفيرا لجرانيبلا ·

السيد لمرت شيبورا ، سفيرا لبوروندى

السيد بهرام بهرامى ، سفيرا لايران

رشحت الكويت فى ٣ يناير ١٩٧٦ السيد سليمان ماجد الشاهين سفيرا جديدا لها فى مصر ، خلفا للسفير حمد لرحيب الذى نقل سفيرا للكويت فى المغرب ·

وافقت مصر فى يناير ١٩٧٦ على ترشيح السفير اتشوكى سنشيب سفيرا جديدا للهند فى القاهرة ·

الأعياد الرسمية القادمة

٤ ابريل : عيد تحرير جمهورية المجر

٤ ابريل : عيد استقلال السنغال

١٦ ابريل : عيد ميلاد ملكة الدانمارك ·

١٧ ابريل : عيد الجلاء فى سوريا

٢٦ ابريل : عيد الوحدة فى تانزانيا

٢٧ ابريل : عيد استقلال سيراليون

٢٧ ابريل : عيد استقلال توجو

٢٩ ابريل : عيد ميلاد امبراطور اليابان ·

٣٠ ابريل : عيد ميلاد ملكة هولندا

٥ مايو : عيد استقلال اثيوبيا ·

٩ مايو : العيد الوطنى لتشيكوسلوفاكيا ·

١٥ مايو : عيد استقلال باراجوى

١٧ مايو : عيد الدستور فى النرويج ·

٢٥ مايو : عيد استقلال الارجنتين

٢٧ مايو : عيد استقلال افغانستان

اول يونيو : عيد النصر فى تونس ·

٢ يونيو : عيد الجمهورية الايطالية

٣ يونيو : عيد ميلاد ملكة بريطانيا

١٢ يونيو : عيد استقلال الفلبين

١٧ يونيو : عيد استقلال ايسلندا

٣٠ يونيو : عيد تنصيب البابا بولس السادس فى الفاتيكان ·

٣٠ يونيو : عيد استقلال زائير ·

الاجتماعات الدبلوماسية القادمة

- تعقد لجنة مراجعة دور الامم المتحدة فى مجال نزع السلاح ، اول دورة عمل لها فى نيويورك من ٢٨ يونيو الى ٩ يوليو ١٩٧٦ ·

- تنعقد فى هافانا عاصمة كوبا من ٢٤ الى ٢٨ مايو ١٩٧٦ الندوة الدولية لمكافحة الابرتهيد

- تعقد لجنة اعادة تنظيم الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة، دورتها الثالثة فى نيويورك من اول يونيو الى ١١ يونيو ١٩٧٦ · وهذه اللجنة مهمتها دراسة دور كل قطاع يهتم بشئون اقتصادية واجتماعية فى الامم المتحدة ، للتوصل الى نظام اكثر فاعلية ·

- يعقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة ، الجزء الاول من دورته ٦١ فى ابدجيان، عاصمة ساحل العاج ، من ١ الى ٩ يوليو ١٩٧٦ ·

- ينعقد مؤتمر الامم المتحدة للاسكان من ٣١ مايو الى ١١ يونيو ١٩٧٦ فى مدينة فانكوفر بكندا ·

- ينعقد فى نيروبى من ٥ الى ٢٨ مايو ١٩٧٦ مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية [الاونكتاد] والمهمة الاساسية امام المؤتمر الرابع ، هى التوصل الى اتفاق حول توسيع وتنويع صادرات الدول النامية من السلع المصنعة والنصف مصنعة ·

أهم الأحداث الدولية

- فى يوم ٦ يناير ١٩٧٦ ، صدقت الاكوادور على اتفاقية فيينا عن تمثيل الدول لدى المنظمات الدولية والمبرمة فى فيينا فى ١٤ مارس ١٩٧٥ · ولكى يبدأ سريان الاتفاقية ، يجب ان تقوم ٣٥ دولة على الاقل بالتصديق عليها ·

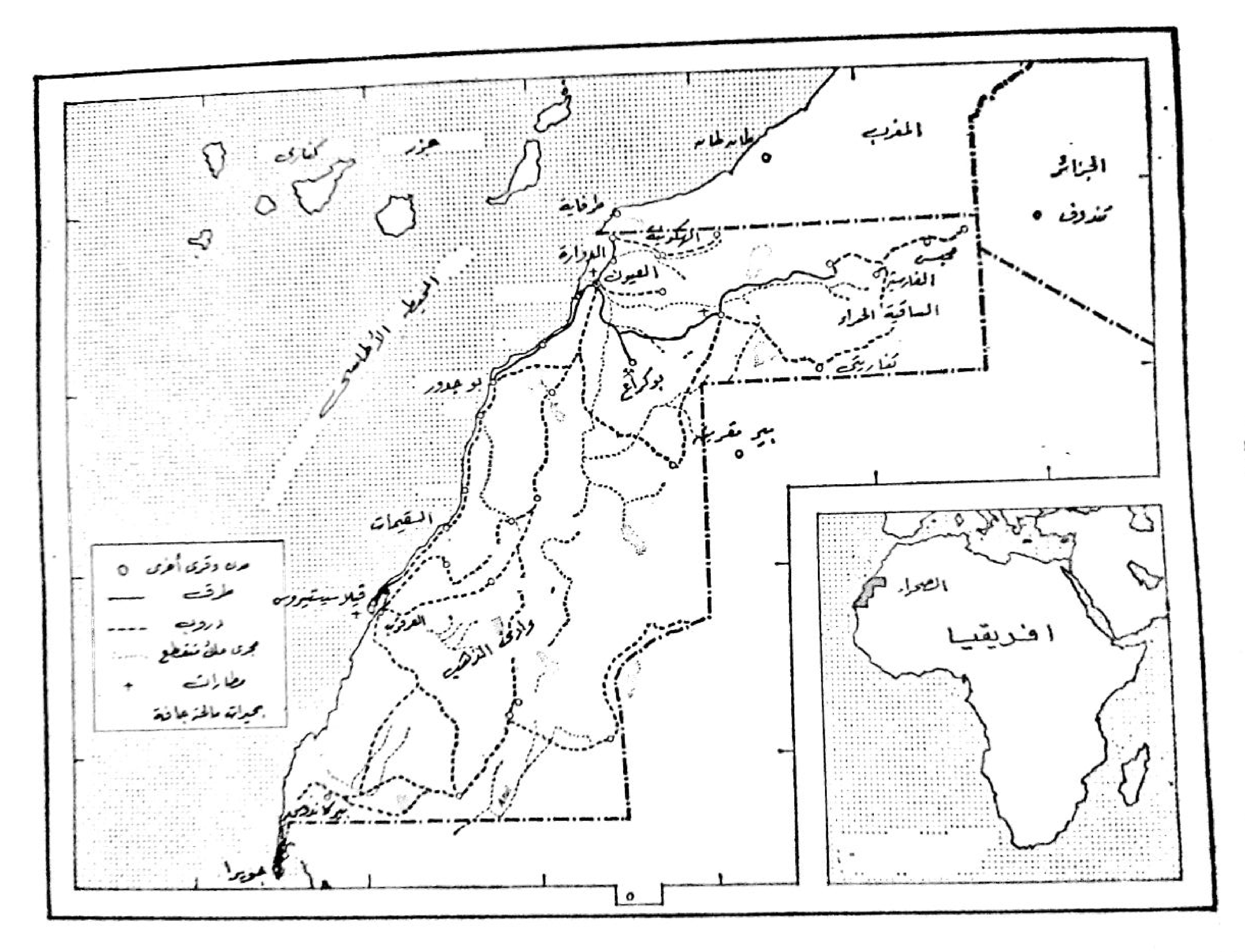
- انعقد فى لندن فى المدة من ١٩ الى ٢٢ يناير ١٩٧٦ المؤتمر الدستورى الخاص بجزر سيشيل التى تخضع للادارة البريطانية · وقد جاء فى البيان الختامى للمؤتمر · ان جزر سيشيل ستحصل على استقلالها فى يوم ٢٣ يونيو ١٩٧٦ ·

- اجتمع فى داكار فى الفترة من ٥ الى ٨ يناير ١٩٧٦ المؤتمر الدولى عن ناميبيا وحقوق الانسان · وقد كرس المؤتمر اعماله ، بشأن وضع اقليم جنوب غرب افريقيا ، واستمرار احتلاله بوساطة جمهورية جنوب افريقيا ·

- اجتمع فى لشبونة عاصمة البرتغال ، مؤتمر دبلوماسى من ٢ الى ١٢ فبراير ١٩٧٦ ضم ١٨ دولة تطل على البحر المتوسط ، بغرض بحث وسائل السيطرة على تلوث هذا البحر · وقد تبنى المؤتمر مشروع معاهدة دولية بهذا الشأن ، تنص على اجراءات تتبعها وتطبقها الدول الساحلية للسيطرة على احتمالات تلوث هذا البحر ·

- انعقد فى بالى باندونيسيا فى ٢٣ و ٢٤ فبراير ١٩٧٦ مؤتمر قمة لدول جنوب شرق آسيا ، ضم : اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين · وقد وقع وزراء خارجية الدول الخمس ، وثيقة لانشاء سكرتارية دائمة اسيوية

وقد وقع مؤتمر القمة اعلانا اسيويا ، وكذلك معاهدة تعاون وصداقة لدول جنوب شرق آسيا ·


المغرب
الجزائر
تندوف
جزر كناري
طرفاية
العيون
بوكراع
بو جدور
الساقية الحمراء
تفاريتي
فيلاسيسنيروس
وادي الذهب
مدن وقرى أخرى
طرق
دروب
مجرى ماء متقطع
مطارات
بحيرات مالحة جافة
افريقيا
الصحراء

حرب الصحراء فى المغرب العربى [ملف وثائقى]

□ تقـــديم الملفّ ٢١٤
□ الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصــحراء ٢١٥
□ قرارات الامم المتحـــدة ٢٢٦
□ وثائق جـــزائرية ٢٣٤
□ وثائق مغربيـــة ٢٣٩
□ وثائق موريتانيـــة ٢٤٣
□ وثائق جبهة بوليساريو ٢٤٦
□ قرارات المنظمات الاقليمية ٢٥٣
□ أهم مراجع قضية الصحراء ٢٥٤

اعــداد :

د. بطرس بطرس غالى
نيـــه الاصـــفهانى
احمـد يوسـف القرعى
نازلى معـــــوض
عبد العـزيز العجـيزى



تقـديم الملف

بعد انسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية في ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، تحولت القضية من كونها قضية تصفية استعمار تقليدي ، الى نزاع مسلح بين ثلاث دول شقيقة هي المغرب وموريتانيا من جهة ، والجزائر من ناحية اخرى ، الى جانب طرف رابع في النزاع ، وهو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) .

وعلى الرغم من المساعي الديبلوماسية المكثفة التي بذلت والتي تبذل على الصعيد الثنائي او الجماعي ، من اجل تسوية النزاع تسوية سلمية ، فان الدماء العربية قد سالت على الارض العربية بأيد عربية . وهذه المأساة التي اصابت المغرب العربي ، لا تقل خطورة عن المأساة التي يعيشها المشرق العربي في صورة الحرب الاهلية اللبنانية التي مزقت هذا البلد الشقيق .

وقد انعكست كل من مأساة لبنان ومأساة الصحراء الغربية ، على ان تنعكس على الوطن العربي كله ، قضية مصيرية حقيقية في توجهه ، وهي تحدي الصهيونية المعتدية ، وتحدي التجزئة القطرية .

ولهذا السبب ، ونحن نقدم هذا الملف الوثائقي لقراء المغرب العربي ، لا نقصد [illegible] من اجل [illegible] في الصحراء الغربية ، وانما [illegible] هذه [illegible] في [illegible] عربية وتنمية شعبية . ولا [illegible] هذه [illegible] ، [illegible] دراسة [illegible] النزاع ، [illegible] على [illegible] تخص القضية محللا موضوعيا ، بعيدا عن الحساسية والعاطفة والارتجال والتحيز . وهذا التحليل سيكون خطوة اولى على طريق الاسهام في صياغة [illegible] العربي [illegible] في مشرقه ومغربه .

وقد قررت مجلة السياسة الدولية ان تقدم هذا الملف ، لتعرض فيه آراء الاطراف المتنازعة ، [illegible] قرارات الامم المتحدة ، لانها تشكل الاساس القانوني [illegible] . [illegible] كانت الدول المتنازعة قد اتفقت على ضرورة حل القضية وفقا لحق تقرير المصير ، ثم اختلفت حول طريقة واسلوب ممارسة هذا الحق . ثم عرضت وثائق الجزائر والمغرب وموريتانيا ، ووثائق البوليساريو ، [illegible] الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية كما قدمت مجموعة من الخرائط التي توضح هذه القضية .

هذا وقد [illegible] القضية السياسية التي [illegible] الدولية والاقليمية [illegible] التاريخية [illegible] منذ ظهورها حتى منتصف فبراير ١٩٧٦ . وهي الفترة التي [illegible] . ووضعت هذه [illegible] في صورة [illegible] [illegible] في [illegible] النزاع ، ثم [illegible] . [illegible] من الموضوعية العلمية والحيادية [illegible] النزاع [illegible] . [illegible] في [illegible] من [illegible] [illegible] . [illegible] من [illegible] مستقبلا

د. بطرس بطرس غالي



الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء

قسمت هذه التسجيلات الى خمسة أقسام :

القسم الاول ، يتناول الخلفية التاريخية لوضع الصحراء « الاسبانية » ، وهو يبدأ من عهد التقسيم الاستعماري الاسباني الفرنسي الذي جرى في المنطقة وقد سبق نشوء النزاعات المتعلقة بالنزاع « المغرب - موريتانيا - الجزائر » . ينتهي عند حصول المغرب على استقلاله في ١٩٥٦ .

اما القسم الثاني ، فانه مخصص بالمطالب الاقليمية المغربية والحجج التاريخية التي قدمها حزب الاستقلال لما يسمى « باستكمال التراب المغربي » وهي مطالب قد شملت « الصحراء » الاسبانية . وينتهي هذا القسم عند حصول الجزائر على استقلالها في ١٩٦٢ .

ويسرد القسم الثالث ، احداث اول نزاع مسلح قام بين المغرب والجزائر حول الحدود الصحراوية ، الى حين نجاح الوساطة الافريقية في ايقافه ، وفصل القوات على جانبين من الحدود وذلك في ٣٠ اكتوبر ١٩٦٣ بمقتضى اتفاقية باماكو . وقد ترك هذا النزاع رواسب قد تفسر تطور الاحداث الحالية في المنطقة .

ويبين القسم الرابع ، تطورات الخلاف الذي قام حول حق تقرير المصير في الصحراء الغربية ، وفقا لما نص عليه القرار رقم ١٥١٤ المعتمد من الجمعية العامة للامم المتحدة ، بتطبيق هذا الحق على جميع الشعوب .

واخيرا يتناول القسم الخامس والاخير ، مراحل التصاعد في النزاع المسلح بين جميع الاطراف المعنية بعد ان قررت اسبانيا الانسحاب من الاقليم بمقتضى اتفاقية مدريد ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ ليصل الى حالة التأزم الخطيرة التي يبدو عليها اليوم .

القســم الاول

الخلفية التاريخية لوضع الصحراء الاسبانية

٢٧ يونيو ١٩٠٠

وقعت فرنسا واسبانيا معاهدة أولى في باريس ، تحدد الممتلكات الفرنسية الاسبانية على ساحل الصحراء وخليج غينيا . ولكن المعاهدة لم توضح الحدود الشرقية والغربية لما كان يسمى « بافريقيا الغربية الفرنسية » .

٣ اكتوبر ١٩٠٤

وقعت فرنسا واسبانيا معاهدة ثانية في باريس ، كان الهدف منها الحصول على تأييد اسبانيا للاعلان الفرنسي البريطاني الصادر في ٤ ابريل من نفس العام وذلك مقابل اعتراف فرنسا لاسبانيا بمنطقة نفوذ في شمال مراكش « المغرب » . وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على استكمال رسم الحدود الشمالية للصحراء الاسبانية . وبهذا ادمجت « الساقية الحمراء » داخل دائرة نفوذ اسبانيا . كما اقرت المادة السادسة من المعاهدة ، حق اسبانيا في الاقامة في اي وقت في « افني » ولكن شريطة ان يتم الاتفاق على ذلك مع السلطان . وتقر المعاهدة ان كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء فانه اقليم تابع المغرب .

٢٧ نوفمبر ١٩١٢

وقعت فرنسا واسبانيا معاهدة في مدريد تؤكد حدود مناطق نفوذ كل من الدولتين .

٧ ابريل ١٩٣٤

احتلت اسبانيا « افني » بالفعل .

Scanned with CamScanner

٢٩ يوليـــو ١٩٤٦

أصـدرت الحـكومـة الاسـبانيـة مرسـومـا يحدد ما يسمى بمستعمرة ، افريقيا الغربية الاسبانية . ويضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء · وتضم هذه المستعمرة اقليم ، ايفني ، الذي كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع « البرازيوس ، سبته ومليليه ·

١٩٥٢ ·

قامت لجنة مشتركة فرنسية اسبانية برسم حدود ساحل الذهب وموريتانيا ·

القسـم الثاني

المطالب الاقليمية المغربية

١٩٥٥

نشر الزعيم المغربي محمد علال الفـاسي ، حزب الاستقلال ، وكان منفيا في القاهرة ، خريطة لـمـا سماه ، بالمغرب الكبير ، التي جعلها أساسا للمطالب الاقليمية المغربية ·

مارس ١٩٥٦

حصل المغرب على استقلاله الوطني بعد مفاوضات أجراها حزب الاستقلال مع فرنسا ، وعاد الملك محمد الخامس من منفاه في مدغشقر ·

٢ ابريل ١٩٥٦

جرت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا ، أسفرت عن اعلان الاخيرة ، التخلي عن ، حقوقها ، في ، المنطقة الشمالية ، من المغرب ، ولكن بـاستثناء « سبته ومليليه ، ، كما رفضت مدريد التخلي عن ، المنطقة الجنوبية ، « الصحراء الاسبانية ، التي تواجه جزر كناري ·

يوليو ١٩٥٧

نشرت صحيفة ، العلم ، المغربية ، وهي تابعة لحزب الاستقلال ، مقالا للزعيم ، علال الفاسي ، يوضح فيه الحجج التاريخية التي اقام عليها مطالبة المغرب باعادة النظر في حدوده الراهنة ·

يناير ١٩٥٧

– قام ، جيش التحرير المغربي ، بعدة عمليـــات عسكرية ضد القوات الاسبانية في الصحراء ، أدت الى اجبار هذه الاخيرة على التراجع علـى ، طرفايه ، و ، العيون ، و ، فيللاسيسنيروس ، داخله ·

وحدثت في ١٢ ـ ١٣ يناير اشتباكات عنيفة بين الاثنين بالقرب من مدينة ، العيون ، ، نتج عنها التجاء العديد من سكان الصحراء الى ، طرفاية ، ، خاصة من قبائل النقتا ، والى اقليم ، اجادير ، والى موريتانيا ، قبائل الرقيبات ، ·

نوفمبر ١٩٥٧

قام جيش التحرير المغربي بهجوم جديد على الاسبان في اقليم ، ايفني ، والجنوب ، فاضطر الاسبان الى التقهقر حتى مدينة ، سيدي ايفني ، عاصمة الاقليم ·

١٠ يناير ١٩٥٨

– صدر قانون أسباني بانشاء « اقليم الصحراء ، وهو منفصل عن ، ايفني ، · ويتولى ادارته ، المقيم العام التابع لرئاسة الحكومة ، ، كما أصبح الاقليم ممثلا في البرلمان الاسباني ، الكورتيس ، من قبل ٣ نواب · وبهذا القانون ، أدمجت أسبانيا الصحراء ضمن اقاليمها ، فاصبح هذا الاقليم جزءا منها

٢٥ يناير ١٩٥٨

القى الملك الراحـل محمـد الخـامس خطـابا في « محميد ، ، بوادي دراع ، على بعد كيلو مترات من الحدود الجزائرية ، طلب فيه من القبائل الصحراوية تجديد ولائها له ، كما أكد رغبته في مواصلة الجهود لاستعادة الصحراء · وقد جاء الخطاب الملكي بمثابة تحذير مغربي موجه لفرنسا ، التي كانت قد شرعت في انشـاء ما سـمـي « المنظمـة المشـتركة للاقـاليم الصحراوية ، ·

مارس ١٩٥٨

أنهى القتال في الصحراء بين المغرب وأسبانيا بتوقيع الطرفين معاهدة ، سينترا ، ·

أول ابريل ١٩٥٨

– قررت أسبانيا التخلي عن اقليم ، طرفايه ، وسلمته للمغرب ·

٢٠ سبتمبر ١٩٦٠

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، خلال دورتها الخامسة عشرة ، القرار رقم ١٥١٤ الذي يتضمن ، الاعلان عن منح الاستقلال للبـلاد والشعوب المستعمرة ، ·

١٩ أبريل ١٩٦١

أصدرت الحكومة الاسبانية قانونا ينص على أن مدينة ، العيون ، اقليم الساقية الحمراء قد أصبحت ، العاصمة لاقليم الصحراء ! ، كما أقامت في العاصمة الجديدة « مجلسا اقليميا ، يمثل السكان ·

٦ يوليو ١٩٦١

وقعت الحكومة المغربية و « الحكـومة المؤقتـة للجمهورية الجزائرية ، بروتوكولا سريا ينص على ان تتم تسوية مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من خلال ، مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكـومة الجزائر المستقلة ، ·

٢٩ نوفمبر ١٩٦٢

اصدر رئيس المجلس الاسبانى مرسوما ينص على انشاء « ادارة خاصة باقليم الصحراء » يتولى بمقتضاه المجلس البلدى فى الاقليم الشئون الادارية • أما فيما يخص الكيانات المحلية « القبائل » ، فقد تركت ادارتها « للجماعة » وهو مجلس محلى • ويقف على قمة ادارة الاقليم « المحافظ الاقليمى » الاسبانى •

٦ يناير ١٩٦٣

جرى لقاء فى مدريد بين الملك الحسن والجنرال فرانكو ، تناول فيه الجانبان مشكلة « ايفنى » •

٢٦ مايو ١٩٦٣

أصدرت منظمة الوحدة الافريقية ميثاقها الذى نص على مبدأ « احترام الوحـدة الاقليميـة لجميـع الدول الاعضاء فى المنظمة ، وعلى تسوية النزاعات بين هذه الدول بالوسائل السلمية » •

القســم الثالث

النزاع المسلح المغربى الجزائرى

٥ يوليو ١٩٦٣ ••

حصلت الجزائر على استقلالها الوطنى بعد اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، أسفرت عن اتفاقيات « ايفيان » •

سبتمبر ١٩٦٣

وقع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ولكنه أبدى تحفظات حول مشكلة حدوده مبديا أن « توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على انه اعترافـ علنيأو ضمنى ـ بالامر الواقع الذى يرفضهالمغر ب ، او انه تخلى عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التى يملكها » •

٨ أكتوبر ١٩٦٣

قام نزاع مسلح بين المغرب والجزائر فى منطقة « حسى بيضه » و « تنجوب » ثم فى « فيجيج » •

٣٠ أكتوبر ١٩٦٣

تم التوقيع فى باماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب • تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الافريقية » لتحديد مسئوليات الاطراف فـى النزاع • وعلى انسحاب القوات على الجانبين ، مع تولى عسكريين اثيوبيين وماليين ، المحافظة على الامن والحياد داخل المنطقة الفاصلة •

القســم الرابع

الخلاف حول حق تقرير المصير فــى الصحــراء المغربيـــة

١٩٦٤

شرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة « الامم المتحدة » فى تطبيق مبادىء القرار رقم ١٥١٤ « ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ » على « الصحراء الاسبانية » •

١٦ ديسمبر ١٩٦٥

اعتمدت الجمعية العامة « الامم المتحدة » بالاجماع ـ مع استثناء اسبانيا والبرتغال ـ القرار رقم ٢٠٧٢ الذى يطالب الحكومة الاسبانية « بصفتها الدولة الحاكمة » باتخاذ الاجراءات اللازمة فورا لتحرر اقليمي « ايفنى » و « الصحراء الاسبانية » من السيطـــرة الاستعمارية ، وبالبدء فى اجراء مفاوضات حول المسائل التى تتعلق بالسيادة لهذين الاقليمين •

٢٠ ديسمبر ١٩٦٦

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، القرار رقم ٢٢٢٩ الذى أشار الى ان اسبانيا لم تطبق المبادىء التى تضمنها القرار رقم ١٥١٤ « ديسمبر ١٩٦٠ » فيما يخص الصحراء الاسبانية وايفنى • وطالب القرار « الحكومة الاسبانية » بالتشاور مع « حكومتى المغرب وموريتانيا واى طرف معنى » بوضع الترتيبات اللازمة لاجراء استفتاء يجرى تحت اشرافالامم المتحدة ،لاتاحة ـرصة للسكان فى الصحراء الاسبانية بممارسة حقهم فى تقرير المصير •

١١ مايو ١٩٦٧

أصدرت أسبانيا مرسوما بانشاء « الجمعية العامة للصحراء » وهى تضم رؤساء القبائل وفخذات القبائل « لتولى » الشئون الخاصة بالاقليم » •

١٩ ديسمبر ١٩٦٧

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، القرار رقم ٢٣٥٤ الذى يلح على الحكومة الاسبانية بتطبيق مبادىء حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الاسبانية » •

١٨ ديسمبر ١٩٦٨

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى دورتها ٢٣ القرار رقم ٢٤٢٨ الذى يكرر مطالبة الحكـــومة

الاسبانية بتطبيق مبادىء حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الاسبانية » .

٤ يناير ١٩٦٩

وقعت اسبانيا والمغرب معاهدة « فاس » التي تنص على تخلي اسبانيا عن « ايفني » للمغرب الذي تسلم رسميا الاقليم في ٣٠ يونيو من نفس العام .

١٠ يناير ١٩٦٩

تم توقيع معاهدة « ايفران » بين المغرب والجزائر . وقد نصت المعاهدة على « علاقات الاخوة والصداقة وحسن الجوار » بن الدولتين .

٨ يونيو ١٩٦٩

عقد لقاء في الدار البيضاء « المغرب » بين الملك الحسن الثاني والرئيس ولد داده وقد اسفرهذااللقاءعن ابرام معاهدة بين الرئيسين مماثلة لمعاهدة « ايفران » المغربية الجزائرية : سلوك سياسة موحدة من اجل الاسراع بتحرير الصحراءالواقعة تحت السيطرة الاسبانية .

١٦ ديسمبر ١٩٦٩

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة في الدورة ٢٤ القرار رقم ٢٥٩١ الذي يكرر مرة أخرى مطالبة اسبانيا بتطبيق مبادىء تقرير المصير على سكان الصحراء الاسبانية .

٢٠ ديسمبر ١٩٦٩

انشات الحكومة الاسبانية في مدريد « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » لتحل محل «ادارة الممتلكات واقاليم افريقيا » الاسبانية .

٢٧ مايو ١٩٧٠

جرى لقاء في « تلمسان » بين الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني ، ونص البيان المشترك

« فيما يخص الاراضي المحتلة من طرف الاسبان ، قرر الطرفان ، بناء على قرار الامم المتحدة المتعلق بها والمتضمن مبدأ تقرير المصير لسكانها ، العمل المنسق بينهما لتحرير هذه الاراضي وتصفية الاستعمار الاجنبي منها » .

٨ - يونيو ١٩٧٠

وقع كل من المغرب وموريتانيا معاهدة في الدار البيضاء « المغرب » نصت على تخلي المغرب عن مطالبه الخاصة باقامة « المغرب الكبير » الذي تمتد حدوده حتى السنغال . وبهذا انتهى الخلاف القديم بين الدولتين .

١٧ يونيو ١٩٧٠

حدثت اضطرابات في مدينة « العيون » قام بها السكان احتجاجا على بقاء النظام الاستعماري الاسباني في « الصحراء » . وقد ردت السلطات الاسبانية على ذلك بعمليات قمع واعتقالات وطرد السكان .

١٤ سبتمبر ١٩٧٠

انعقد لقاء ثلاثي للقمة في نواديبو « موريتانيا » بين الرئيس مختار ولد داده والملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين أدى الى بيان ثلاثي أكد « نية الرؤساء الثلاثة » على تنمية التعاون الوثيق بين الدول الثلاث للتعجيل بتصفية الاستعمار في الصحراء الاسبانية وفقا لقرارات الامم المتحدة كذلك أدى هذا اللقاء الى اعتراف جديد للمغرب باستقلال موريتانيا .

٢٠ سبتمبر ١٩٧٠

صدر بيان جزائري موريتاني جاء فيه « فيما يتعلق بمسالة تحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية ، اعرب الرئيسان عن ارتياحهما العميق للنتائج الايجابية لندوة نواديبو الثلاثية ..والتي تقرر اثناءها تدعيم التعاون الوثيق بين البلدان الثلاثة من اجل التعجيل بتحرير هذه الاراضي من الاستعمار ، وذلك وفقا لقرار منظمة الامم المتحدة ... » .

ديسمبر ١٩٧٠

تكونت في الجزائر « حركة مقاومة للرجال الزرق » « مورحوب » يتزعمها ادوار موصى «اسم حركي» الذي ينتمي الى قبائل « الرقيبات » ، وهي حركة تطالب باقامة دولة مستقلةفي الصحراءالغربية كما ترفض أي تعاون مع اسبانيا ، وأي صيغة للتقارب مع المغرب أو موريتانيا . كذلك تنادي الحركة باقامة نظام ديموقراطي شعبي في « الصحراء » الاسبانية . وأشيع أن لهذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعي الاسباني ومع « الحركة لتقديرمصير واستقلال جزر كاناري التي مقرها في الجزائر .

١٤ ديسمبر ١٩٧٠

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة في دورتها ٢٥ القرار رقم ٢٧١١ الذي يطالب اسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الاسبانية وفقا للقرار ١٥١٤ « ١٢ ديسمبر ١٩٦٠

٧ مارس ١٩٧٢

أعلنت السلطات الاسبانية حالة الطوارىء في « الصحراء » على اثر مظاهرات عنيفة قامت في فيلاسنسيروس « داخله » والعيون .

١٥ يونيو ١٩٧٢

تم توقيع اتفاقيات في الرباط بين المغرب والجزائر وقد تخلى المغرب بمقتضاها عن المطالبة بالصحراء الجزائرية ، وخاصة « تندوف » موضع النزاع المسلح الذي قام في اكتوبر ١٩٦٣ ، كما اعترف بان « وادي

نزاع ، يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ·
أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها باشراك المغرب فى عملية استغلال الحديد المستخرج من « كاره جبيلات » تندوف ، وكذا بالمساندة الدبلوماسية للمغرب فى مطالبته بالصحراء الاسبانية ·

والمعروف أن هذه الاتفاقات قد تم التصديق عليها من طرف الجزائر ، ولكن الملك الحسن الثانى لم يصدق عليها ·

١٤ ديسمبر ١٩٧٢

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، القرار رقم ٢٩٨٣ الذى يكرر مطالبة اسبانيا بتطبيق القرار رقم ١٥١٤ (ديسمبر ١٩٦٠) الخاص بمنح سكان الصحراء الاسبانية حق تقرير المصير

١٩٧٣

تكونت « الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب » المعروفة ببوليزاريو ، وهى حركة تؤيد ضم الصحراء الغربية الى المغرب ·

٢٦ فبراير ١٩٧٣

قام الرئيس الموريتانى المختار ولد داده بزيارة للجزائر ، أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى موريتانى جاء فيه أن الطرفين « يجددان تضامنهما للقرارات التى اتخذتها منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز ، فيما يخص الوضع فى الصحراء المسماة بالاسبانية · كما قرر الطرفان الاستمرار فى النظر فى هذه القضية ، وفى تنسيق جهودهما للاسراع بحركة اقتلاع الاستعمار من هذه الارض ، ومن أجل نصرة حق تقرير المصير » ·

١ ـ ٤ يوليو ١٩٧٣

قام وزير الخارجية الجزائرى بزيارة للرباط ، أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى مغربى جاء فيه : أن الجانبين المغربى والجزائرى « قد أعربا عن اقتناعهما بضرورة احكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للاحتلال الاسبانى ، ولمحاولات الحكومة الاسبانية للابقاء بصورة أو باخرى على نفوذها فى الصحراء ··· » ·

٢٣ يوليو ١٩٧٣

جرى لقاء جديد بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا فى « اجادير » (المغرب) وقد التقى الرؤساء الثلاثة بتاكيد ضرورة « تصفية الاستعمار فى الصحراء الاسبانية » ، دون ذكر اى شىء عن مستقبل الاقليم ·

٢١ سبتمبر ١٩٧٣

وجه الجنرال فرانكو خطابا الى « الجمعية العامة للصحراء » اكد فيه تعهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء لحقه فى تقرير مصيره ، كما عرض على سكان

الاقليم وضعا جديدا يقوم الى الوصول فى المستقبل الى الاستقلال الذاتى ثم بعدها يتم اجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى ·

وقد أدت هذه التصريحات ، الى قيام مظاهرات فى « العيون » والى عمليات قمع شديدة من جانب السلطات الاسبانية ·

١٤ ديسمبر ١٩٧٣

اعتمدت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة الدورة ٢٨ القرار رقم ٣١٦٢ الذى أقر القرارات السابقة الخاصة « بالصحراء المسماة بالاسبانية » ويعلن بان الابقاء على الوضع الاستعمارى فى الاقليم ، يهدد الاستقرار فى منطقة شمال غرب افريقيا ، ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشعوب المستعمرة ، كما يعبر عن تضامنه التام مع سكان الصحراء الخاضعة للسيطرة الاسبانية ·

القسم الخامس

الانسحاب الاسبانى وتصاعد النزاع المسلح

١٨ يونيو ١٩٧٤

تلقى الامين العام للامم المتحدة ، تقريرا من الحكومة الاسبانية تناول الوضع الراهن فى الصحراء الغربية · وقد جاء فى التقرير أن الشعب الصحراوى هوصاحب الثروات والخيرات التى تحتوى عليها أرضه ، وانه ستكون « للصحراويين » جميع الحقوق التى يتمتع بها المواطن الاسبانى ، وان اسبانيا ستعمل على تامين وحدة تراب الصحراء الغربية ، كما ستمثله فى العلاقات الدولية · وجاء أيضا فى التقرير أن هذا الوضع الجديد لن يمس بشىء حق تقرير المصير الذى يملكه السكان وانه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية لحين ممارسة هذا الحق ·

٢ ـ ٣ يوليو ١٩٧٤

ابلغ وزير الخارجية الاسبانى ، سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد ، بقرب الاعلان عن « وضع الصحراء الاسبانية الجديد » الذى يهدف الى « تحقيق تقرير المصير » ·

٤ يوليو ١٩٧٤

رد الملك الحسن الثانى برسالة بعث بها الى الجنرال فرانكو ، ذكر فيها « التدهور الشديد فى العلاقات بين المغرب واسبانيا نتيجة المبادرة من طرف واحد التى قامت بها اسبانيا فى الاقليم الصحراوى · والتى تضع المغرب ، أمام الضرورة فى الدفاع عن حقوقه الشرعية » ·

٨ يوليو ١٩٧٤

القى الملك الحسن الثانى خطابا بمناسبة احتفالات الشباب فى مدينة ، فاس ، تناول فيه التطورات الجاريه فى الصحراء الغربية ، كما اوضح موقفه من الاستفتاء الذى تريد أن تجريه اسبانيا قائلا : « ان السؤال الذى يجب ان يستفتى عليه السكان هو :هل ترغبون فى البقاء تحت وصاية الدولة التى تحتلكم ، ام العـودة الى الوطن ـ الام ؟ » ٠

واضاف الملك الحسن الثانى ان مصالح اسبانيا الاستراتيجية ، يمكن ان يضمنها لها المغرب ، بمنحه اسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة ، وذلك مقابل الاعتراف الاسبانى بالسيادة المغربية على الاقليم ٠ كذلك إعرب الملك الحسن الثانى ، عن ستعداده لتوقيع اتفاقية اسبانية مغربية ، تنص على الاستغلال المشترك بيـن البلدين للثروات المائية والبرية التى يحتوى عليها الاقليم

اغسطس ١٩٧٤

ـ قامت حملة صحفية مغربية لتهـاجم ، نوايا الجزائر ، من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الاقليم الصحراوى ٠ وقد اثارت حملة مضادة جزائرية شديدة اللهجة تؤكد وقوف هذه الدولة ، بجانب تحرير الصحراء المسماة بالاسبانية ٠

٢٠ اغسطس ١٩٧٤

اعلن الملك الحسن الثانى ان حكومته قد شرعت فى حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء الاسبانية ٠ كما صرح عن عدم تردده فى اثارة حرب اذا اقتضى الامر ذلك ، لانتـــزاع هــذا الاعتراف ٠ وفيما يخص الاستفتاء الاسبانى ، طالب الملك الحسن ، بان يتم هذا الاستفتاء ، بضمانات داخلية وتحت اشراف دولى ، وبعد انسحاب القوات والادارة الاسبانية من الاقليم ، ٠

وفى نفس اليوم ، سلمت الحكومة الموريتانية مذكرة الى الامم المتحدة ، تؤكد فيها أن الصحراء الخاضعة للادارة الاسبانية ، جزء لايتجزأ من موريتانيـــا ، وان « الحكومة الموريتانية لن تكلف اى احد مهمةالتفاوض نيـابة عنهـا مـع الدولة التى تدير الاقليـم لتقـرير مستقبله ، ٠ لهذا طالبت المذكرة الموريتانية ، باضافة سؤال آخر فى الاستفتاء الذى سينظم فى الاقليم ، وهو سؤال يتعلق بضم الاقليم الى الجمهورية الاســـــلامية الموريتانية ٠

٢١ اغسطس ١٩٧٤

ـ ابلغت الحكومة الاسبانية ، الامين العام للامم المتحدة ، عن نيتها فى الشروع فى اجراء استفتاء لتقرير المصير فى الصحراء خلال النصف الاول من عام ١٩٧٥ ، وذلك بضمان من المنظمة الدولية ٠

٢ سبتمبر ١٩٧٤

ـ القى الملك الحسن كلمة فى مدينة ، اجادير ، اعلن فيها عن مشروعه فى تنفيذ ، خطة عاجلة على الصعيد القومى والاقليمى خلال عام ١٩٧٤ لتنمية اقليم طرفاية ، نظرا لان هذا الاقليم قادر على القيام بدور الرابطة بين الوطن ـ الام والصحراء بعد استعادتها وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادى الذهب بكسر العزلة التى تحيط بهم ، والتى فرضت عليهم ، واقصتهم عن اخوانهم فى المغرب » ٠

• سبتمبر ١٩٧٤

فشلت الاتصالات التى اجرتها الحكومة الاسبانية مع الدول المجاورة للاقليم الصحراوى فى الوصـول الـى اتفاق ٠ وصرحت ، الادارة العامة للنهوض بالصحراء فى بيان لها ، بان السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم ، ٠

١٧ سبتمبر ١٩٧٤

عقد الملك الحسن مؤتمرا صحفيا ، أكد فيه ان الصحراء الاسبانية ارض مغربية ، وانها يجب ان تعود الى المملكة المغربية ٠ ولكنه اضاف انه يامل فى ان يتحقق ذلك عن طريق التفاوض ٠ كما ان المغرب ، سيطلب راى محكمة العدل الدولية ، لمعرفة ما اذا كانت للمغرب حقوق تاريخية على الاقليم ، اما موريتانيا ، فان المحكمة الدولية ستحدد لها اذا كانت معنية بالامر ايضا ، ولكن باى حال من الاحوال ، ان الجزائر لم تكن ابدا معنية بالصحراء ٠ وقد اعلنت ذلك رسميا ، ٠

٢٧ سبتمبر ١٩٧٤

شرعت السلطات الاسبانية فى اجـراء تعـداد لسكان ، الاقليم الصحراوى ، ، وذلك بدون الســماح بعودة « المنفيين السياسيين » ، واكتفت باعتبار الـ ٦٠ الف شخص الذين بقوا فى الاقليم ، هم الشــعب الصحراوى

٣٠ سبتمبر ١٩٧٤ ٠٠

عند عقد الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، طرح الوفد المغربى المســألة الاتية : هل الاقليمين الصحراويين كانا فى الاصل ، وكما تدعى ذلك الحكومة الاسبانية ، خاليين من السكان واقاليم دون صاحب ، أم هل كانا وقت ان احتلتهما اسبانيا ، تابعين لسيادة وادارة الحكومة المغربية ، ٠

ودعا الممثل المغربى ، الحكومة الموريتانية الشقيقة ، الى المطالبة مع المغرب بالرأى الاستشارى الذى ستدلى به محكمة العدل الدولية ٠ وقد قامت موريتانيا بذلك

اما الوفد الاسبانى ، فقد ابدى احترامه لقرارات الجمعية العامة ، واعرب عن رغبة بلاده فى تطبيق أخر قرار ، ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ ، باجراء استفتاء يتفق مع ما نص عليه هذا القرار ،

وقد وافق الممثل الجزائرى ايضا على عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة ، وان اضاف ان ، رأى السكان المعنين مباشرة ، سيشكل دائما العنصر الاســاسى والحاسم فى اية تسوية ، ٠

وعلى هذا ، شرعت ٣٥ دولة افريقية وعربية ـ بما فيها المغرب وموريتانيا ـ في وضع مشروع قرار يطلب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية .

٣٠ أكتوبر ١٩٧٣

ادلى الملك الحسن الثاني بتصريح جاء فيه ان « المغرب وموريتانيا قد اتفقا على عدم اتاحة الفرصة لاى احد في القول باننا غير متفقين » حول الصحراء الاسبانية.

نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٧٣

توالت الاشتباكات بين الجنود الاسبان و « المناضلين الوطنيين » في « جديره » ثم بالقرب من« تيفاريتي » .

١٠ ـ١١ ديسمبر ١٩٧٤

اعتمدت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة بالامم المتحدة ، مشروع القرار الذى تقدمت به ٣٥ دولة ، الى الجمعية العامة ، والذى يطرح على محكمة العدل الدولية لابداء رأى استشارى ، السؤالين الاتيين :

١ ـ هل كانت الصحراء الغربية « وادى الذهب والساقية الحمراء » ارضا دون صاحب عندما احتلتها اسبانيا ؟ فاذا كان الرد على ذلك بالنفى ياتى السؤال الثاني .

٢ ـ ماذا كانت العلاقات القانونية القائمة بين هذا الاقليم من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا ؟

وقد حصل المشروع على ٨٠ صوتا ضد لا شيء وامتنعت ٤٣ دولة عن التصويت .

١٣ ديسمبر ١٩٧٤

اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة ، القرار رقم ٣٢٩٢ الذى وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار باغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٣ دولة امتنعت عن التصويت و٧ دول « لم تحضر » من بينها الصين . ومن بين الدول التى ايدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ومعظم دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية . اما الدول التى امتنعت عن التصويت فنجد من بينها : اسبانيا والمانيا الفيدرالية وبلجيكا وفنلندة وهولاندة ومعظم دول امريكا اللاتينية الناطقة بالاسبانية ..

٩ ديسمبر ١٩٧٤

التقى الرئيس الموريتاني السيد مختار ولد داده بالملك الحسن في « فاس » لتاكيد اتفاق الدولتين حول الصحراء الغربية .

٢٥ ديسمبر ١٩٧٤

دعا الملك الحسن « اسبانيا » في كلمة القاها امام شخصيات السلك الدبلوماسى بمناسبة « العيد الكبير » الى ان تلتزم بالطريق الذى رسمته الامم المتحدة ،كما اشار الى ان « الاحتكام القانوني لايترك اى مجال للحقد بين

الاطراف المعنية : لما يتسم به بعدم التحيز ، ولان المحكمة تقرر الحق ، ولا شيء غير الحق » .

يناير ١٩٧٥

اعلنت حركة « مور حوب » انها تنضم الى وجهة النظر المغربية الخاصة بضم الصحراء الغربية الى المغرب وبعثت بمذكرة في هذا الشان الى محكمة العدل الدولية.

٢ مايو ١٩٧٥

قدمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » مذكرة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة ، تطالب فيها بانهاء الوجود الاجنبي في الصحراء .

٢٣مايو ١٩٧٥

اعلنت اسبانيا استعدادها لانهاء وجودها في الصحراء ، اذ « تاخر تطبيق عملية تقرير المصير القومي » لاسباب خارجة عن ارادتها » .

٤ يوليو ١٩٧٥

قام السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرى بزيارة للرباط ، حيث اعلن ان بلاده ليس لها « اى ادعاءات تتعلق بالصحراء الاسبانية» .

١٤ اكتوبر ١٩٧٥

اوصت لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة بتطبيق مبدا تقرير المصير على الصحراء

اكتوبر ١٩٧٥

قدمت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » مذكرة الى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثلاثين ١٩٧٥ ، تطالب فيها المنظمة الدولية . ١ ـ بتاكيد الحق الثابت للشعب الصحراوى في الاستقلال ٢ ـ الزام الدولة المستعمرة بانهاء وجودها في الصحراء ، وتسليم السيادة والسلطة الى الجبهة بوليزاريو التى تمثل الشعب الصحراوى ٣ ـ تحذير الدول المجاورة من اية محاولة غير شرعية للتدخل في الشئون الداخلية للشعب الصحراوى ٤ ـ اعلان المنظمة الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن وحدة اعترافها بحق الشعب الصحراوى في اتخاذ كافة ترابه .

١٦ اكتوبر ١٩٧٥

ادلت محكمة العدل الدولية برأيها الاستشارى بشان الصحراء الاسبانية كالاتي : فيما يخص السؤال الاول ان الصحراء الغربية لم تكن ارضا بلا صاحب Terra nullius عندما احتلتها اسبانيا . فيما يخص السؤال الثاني ، كانت هناك علاقات قانونية تربط بينها وبين المغرب من جهة وموريتانيا من جهة اخرى .

واضافت المحكمة ان ماتوفر لديها من معلومات ، لايقر بوجود اى علاقة سيادة اقليمية بين الاقليم الصحراوى الغربي من جهة ، والمملكة المغربية او موريتانيا من جهة اخرى . وبالتالى ، فان اقرار المحكمة بوجود علاقات قانونية لا يؤدى الى اى تعديل فى تطبيق حق تقرير وتصفية لاستعمار فى الصحراء الغربية وفقا للقرار رقم ١٥١٤ المعتمد من الجمعية العامة فى دورتها الخامسة عشرة

اعلن الملك الحسن الثانى اقامة « مسيرة خضراء » تضم ٥٠ الف شخص ، وبدء سيرها فى اتجاه مدينة « العيون » عاصمة الصحراء .

٢٤ اكتوبر ١٩٧٥

وصل وزير الخارجية المغربى الى مدريد ، لاجراء مفاوضات مع السلطات الاسبانية .

٢٩ ـ ٣٠ اكتوبر ١٩٧٥

وصل وفد جزائرى الى مدريد لمتابعة المفاوضات الاسبانية المغربية الموريتانية . وقد تأجلت المباحثات الثلاثية الى أجل غير مسمى .

٢ نوفمبر ١٩٧٥

اعلن الامير خوان كارلوس اثناء زيارة قام بها لمدينة « العيون » ان أسبانيا ستعارض بالقوة « المسيرة الخضراء » اذا اقتضى الامر ذلك .

٣ ـ ٥ نوفمبر

استؤنفت المفاوضات المغربية الاسبانية فى مدريد ولكن دون التوصل الى نتيجة .

٦ نوفمبر ١٩٧٥

عبرت « المسيرة الخضراء » حدود الصحراء « الاسبانية » وتعمقت داخل الاقليم على مسافة ١٥ كيلومترا من الحدود .

٩ نوفمبر ١٩٧٥

صرح الملك الحسن الثانى بان « المسيرة قد حققت أهدافها » واصدر امره الى افراد المسيرة بالانسحاب .

١١ ـ ١٤ نوفمبر ١٩٧٥

استؤنفت المفاوضات بين المغرب واسبانيا وموريتانيا ، وادت الى اتفاق ثلاثى ينتهى بمقتضاه الوجود العسكرى الاسبانى فى ميعاد غايته ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، على ان يوضع الاقليم حتى هذا التاريخ تحت ادارة ثلاثية .

ادانت الجزائر سياسة «الامر الواقع» بشأن الصحراء

١٩ نوفمبر ١٩٧٥

تسلم كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة مذكرة جزائرية تضمنت عدم اعتراف الحكومة الجزائرية بالاتفاق الذى ابرم فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

٢٧ نوفمبر ١٩٧٥

دخلت القوات المغربية الصحراء الغربية ، واحتلت مدينة سمارة .

٢٨ نوفمبر ١٩٧٥

قررت « الجماعة » العامة الاقليمية فى الصحراء حل نفسها وانضمام اعضائها الى جبهة « بوليزاريو » .

١١ ديسمبر ١٩٧٥

احتلت القوات المغربية مدينة « العيون » .

٩ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٧٥

جرت معارك عنيفة فى مدينة « لاجويرا » بين القوات الموريتانية واعضاء جبهة بوليزاريو . انتهت باحتلال القوات الموريتانية المدينة . كما اقامت الجبهة فى ١٩ ديسمبر مظاهرات ومسيرات فى « بيرلحلو » و « انفاريتى » ، سرعان ما عمت كل المناطق المحررة

وفى الرباط اعلنت الصحافة المغربية بان السلطات الجزائرية قد شرعت فى طرد الرعايا المغاربة المقيمين فى الجزائر .

٢٨ ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٧٥

التقى العقيد معمر القذافى بالرئيس هوارى بوميدين فى حاسى مسعود « الجزائر » واصدرا الرئيسان بيانا مشتركا جاء فيه ان « اى مساس باحدى الثورتين سيعتبر مساسا بالاخرى » .

قامت الجزائر بحشد قواتها على الحدود المغربية .

٣١ ديسمبر ١٩٧٥

قام الرئيس الموريتانى مختار ولد داده بزيارة قصيرة للرباط ، ثم لطرابلس وتونس .

٦ يناير ١٩٧٦

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب « بوليزاريو » بيانا يتهم المسئولين الموريتانيين بالتواطؤ مع الحكومة المغربية لغزو الصحراء ..

١١ يناير ١٩٧٦

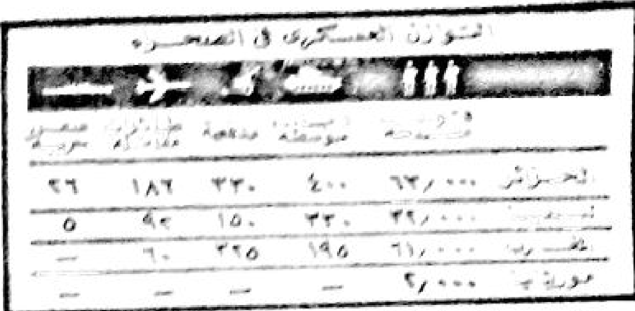
احتلت القوات الموريتانية مدينة « داخلة « فيلاسيسنيروس » .

١٣ يناير ١٩٧٦

اعلن الرئيس الليبى معمر القذافى ان ليبيا لن تظل مكتوفة الايدى اذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول ، او اذا وجد شعب الصحرء نفسه بلا أرض .

٢١ يناير ١٩٧٦

اعلنت جبهة « بوليزاريو » عن اطلاقها صاروخ



التوازن العسكري في الصحراء

	القوات المسلحة	دبابات متوسطة	مدفعية	طائرات مقاتلة	سفن حربية
الجزائر	٦٣,٠٠٠	٤٠٠	٣٣٠	١٨٦	٢٦
[illegible]	٣٩,٠٠٠	٣٣٠	١٥٠	٩٣	٥
المغرب	٦١,٠٠٠	١٩٥	٣٢٥	٦٠	—
موريتانيا	٢,٠٠٠	—	—	—	—

المصدر : [illegible] – ١٧ فبراير ١٩٧٦

سام – ٦ على طائرة مقاتلة ف ٥٠ تابعة للقوات المغربية واسقاطها .

٢٥ يناير ١٩٧٦

اضطرت القوات الموريتانية الى الانسحاب من مركز « بئين بن تيلي » بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة « بوليزاريو » .

٢٨ يناير ١٩٧٦

اجرى الرئيس هوارى بومدين اتصالات تليفونية مع الرئيس الحبيب بورقيبة ، وتلتها اتصالات اخرى من الملك الحسن الثانى ، اعلنت رئاسة الحكومة التونسية على اثرها ، حياد موقف تونس واعتداله ازاء الصراع القائم حول اقليم الصحراء الغربية .

وفى نفس اليوم ، وصل الى الجزائر مبعوثون من الحكومتين السورية والعراقية لعرض وساطتهما بين الاطراف المعنية بالنزاع .

٢٦ يناير ١٩٧٦

اتهم وزير الخارجية الموريتانى السيد اولد مكناس « الجزائر » دون ذكر اسمها « بمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين الموريتانية والمغربية » . واضاف أن بلاده ستقف فى وجه أى استغلال للتناقضات الداخلية فى الدول الافريقية « لاغراض خفية » .

٢٧ يناير ١٩٧٦

اجرى الملك الحسن الثانى اتصالات بالرئيس المصرى انور السادات .

٢٧ – ٢٨ يناير ١٩٧٦

جرت اشتباكات مسلحة فى « امغالا » التى تقع فى الصحراء الغربية على بعد ٣ كيلو مترات من حدود الجزائر ، بين وحدة عسكرية جزائرية والقوات المغربية ، ادت الى احتلال القوات المغربية لامغالا ، كما تم أسر ٢٩ جزائريا ينتمون الى الفرقة رقم ٤١ التابعة « للجيش الوطنى الشعبى الجزائرى » والمعروف ان امغالا تقع ايضا على الطريق المؤدى الى « بئر موغرين » فى موريتانيا .

٢٩ يناير ١٩٧٦

قام السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية بجولة فى الجزائر والرباط ونواكشط ، للوساطة بين الاطراف المعنية بنزاع الصحراء .

٢ فبراير ١٩٧٦

اعلن سفير المغرب فى بلغراد ، ان حكومته ستحدد دول عدم الانحياز . وان هذه المحاولة من الجزائر تهدف موقفها من النداء الذى وجهه الرئيس هوارى بومدين الى الى توريط دول عدم الانحياز فى مسألة لايجب ان تكون موضع نزاع .

٣ فبراير ١٩٧٦

توقف القتال بين القوات المغربية والقوات الجزائرية فى الصحراء .

٣ فبراير ١٩٧٦

يصدر بيان مشترك عن « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » وجبهة « بوليزاريو » لتحرير الساقية الحمراء ، جاء فيه ذكر « الموقف الناجم عن العدوان الامبريالى الغاشم الذى تتعرض له المنطقة . وفقا لمخطط يبدأ فى عمان ولبنان ، ويكتمل فى انجولا ، مرورا بارض الصحراء الغربية » كما اشار البيان ، الى ضرورة اقامة وحدة كفاح تضم القوى التقدمية ، وتستطيع اتخاذ عنصر المبادأة والتحدى للمخططات والمناورات الامبريالية . وقد أكد البيان ، عزم الجبهتين على مواصلة الكفاح الشعبى المسلح ، وتكثيف النضال فى فلسطين والصحراء الغربية ، حتى يتم النصر والتحرير .

٥ فبراير ١٩٧٦

قدم السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية ، تقريرا شاملا الى الرئيس انور السادات حول مهمته فى الوساطة بين المغرب والجزائر .

٥ فبراير ١٩٧٦

اوضحت صحيفة « المجاهد » الرسمية الجزائرية الخطوط العريضة لموقف الجزائر من قضية الصحراء : ١ – الهدف الوحيد من تحركها ، ينطلق من سياستها فى مساندة حركات التحرير . ٢ – النضال الجارى فى الصحراء ، هو نضال بين التقدمية والاقطاع ، بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار ، وشعب عربى يناضل من أجل بقائه . ٣ – أن أى مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة « بوليزاريو » الممثلة لشعب الصحراوى ، وكل من المغرب وموريتانيا . ٤ – ان اية وساطة فى قضية الصحراء لا يكون لها أى معنى ، ما لم يكن هدفها التوصل الى انقاذ الشعب الصحراوى وصيانة وجوده .

٧ فبراير ١٩٧٦ .

وصف رئيس وزراء المغرب السيد احمد عثمان فى حديث مع صحيفة « فيجارو » الفرنسية ما قامت به الجزائر بطرد ٢٠ الف مواطن مغربى من اراضى

٤٨٨
الجزائر ، بانه طعنة موجهة للمغرب العربي ، وفى ظهر شعوب دول المغرب الاكبر ، لان هذه التصرفات انما تستهدف قطع الجسور ، وخلق جو عدائى بين الشعبين . كذلك وصف رئيس الوزراء مسدا تقرير المصر بانه « ذكرة مهملة وقد بدا المجتمع الدولى ودول العالم الثالث بوجه خاص ، تكتشف الاعيب تلابيقها بطريقة اليه وعمياء » .

١١ فبراير ١٩٧٦

صرح ممثل جبهة « بوليزاريو » خلال اجتماع تم فى الجزائر بينه وبين « ويليم اتكين » الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، بضرورة توافر الشروط التالية لعودة السلام الى الصحراء الغربية : الجلاء التام والفورى للقوات الاجنبية ، وعودة السكان المغاربة الذين اقاموا بالقوة فى الصحراء ، الى بلدهم الاصلى ، وعودة شعب الصحراء الى دياره .

١٣ فبراير ١٩٧٦

عاد الرئيس بومدين من طرابلس ، حيث اجرى محادثات مع العقيد القذافى . وقد اصدر الرئيسان بيانا مشتركا تضمن دعم « العلاقات العضوية بين الدولتين » .

١٤ فبراير ١٩٧٦

أدلى العقيد القذافى بتصريحات للصحفيين ، يستدل منها على احتمال قيام تنسيق عسكرى بين الجزائر وليبيا فى مواجهة المغرب وموريتانيا ، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع الى الهجوم .

١٥ فبراير ١٩٧٦

اعلن الملك الحسن فى رسالة بعث بها الى الرئيس بومدين ، قيام القوات الجزائرية بهجوم على واحة المغلا ، اسفر عن وقوعها فى أيدى الجزائريين . ودعا فى الرسالة ، الرئيس الى « اعلانها حربا سافرة بين البلدين » .

١٦ فبراير ١٩٧٦

اصدرت الجزائر بيانا نفت فيه وجود اية علاقة لها بالقتال فى الصحراء ، وقالت أن قوات بوليزاريو هى التي قامت بالهجوم فى الصحراء .

١٦ فبراير ١٩٧٦

نقل مستر اولوف ريدبيك المبعوث من قبل الامين العام للامم المتحدة فى رحلة إستعلامية فى الصحراءالغربية اول تقرير شفوى الى كورت فالدهايم .

١٦ فبراير ١٩٧٦

وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى « كورتفالدهايم» تندد فيه بالاتفاقية الثلاثية التى عقدت فى مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

١٧ فبراير ١٩٧٦

وجهت الجزائر نداءين : الاول من الرئيس بومدين الى رؤساء دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية ، والثانى من السيد بوتفليقة الى كورت فالدهايم . تضمنا الاشارة الى الوضع الخطير الراهن فى الصحراء .

١٧ فبراير ١٩٧٦

اعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية ، ان القوات المغربية قد دخلت واحة « المغلا » وسيطرت عليها ، بعد ان انسحبت القوات الجزائرية منها .

١٩ فبراير ١٩٧٦

وصل السيد محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية الى الجزائر فى بداية جولته فى كل من المغرب والجزائر وموريتانيا ، للتوسط فى انهاء النزاع القائم حول الصحراء .

٢٤ فبراير ١٩٧٦

طلبت حكومة السودان ، عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب ، لبحث مشكلة الصحراء ، وذلك ، نظرا لان الوجود الاسبانى سينتهى من الصحراء فى آخر الشهر الحالى .

نقلت وكالات الانباء من الرباط ، تصريحات عن المسئولين الحكوميين ، تفيد بأن المغرب سينسحب من منظمة الوحدة الافريقية ، اذا اعترفت المنظمة رسميا بجبهة « بوليزاريو » .

٢٥ فبراير ١٩٧٦

صرح مسئول بالجامعة العربية ، بان السيد محمود رياض الامين العام للجامعة ، سيقوم بزيارة تونس وليبيا ، قبل عودته الى القاهرة ، وانه عقب عودته الى القاهرة ، سيقوم بجولة أخرى فى عدد من العواصم العربية ، بهدف دعم العمل العربى المشترك فى المرحلة الراهنة وسيقدم الامين العام تقريرا بذلك الى مجلس الجامعة فى دورته المقبلة « ١٥ مارس ١٩٧٦ » .

٢٦ فبراير ١٩٧٦

اتمت أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية ، طبقا للاتفاق الثلاثى الذى وقعته مع المغرب وموريتانيا فى مدريد « نوفمبر ١٩٧٥ » .

لفت المغرب نظر المبعوث الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة ، الى القرار الذى اتخذه مجلس « الجماعة » فى الصحراء ، بالموافقة على انتقال المنطقة الى المغرب وموريتانيا .

٢٧ فبرير ١٩٧٦

اعلنت جبهة « بوليزاريو » قيام « جمهورية الصحراء العربية الديموقراطية » على الاراضى التى تسيطر عليها . وقد هدد المغرب بقطع علاقاته الدبلوماسية مع اية دولة تعترف بالجمهورية التى اعلنتها جبهة « بوليزاريو » .

وفى اديس ابابا ، حيث تعقد اجتماعات وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الافريقية ، هدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة ، اذا ما وافقت على انضمام جبهة « بوليزاريو » بين صفوفها كما هددتا بعزمهما على الاعتراف بدورهما ، بكل الحركات الانفصالية القائمة فى مختلف البلاد الافريقية اذا ما اعترفت المنظمة بوجود ، بوليزاريو .

هذا ، وقد ذكرت وكالات الانباء الجزائرية فى يوم ٢٨ فبراير ، أن ٢١ من ٤٧ دولة الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، اعربت عن تأييدها للاعتراف بجبهة « بوليزاريو

١ مارس ١٩٧٦

وجه الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، دعوة الى الرئيس الليبى معمر القذافى لزيارة الصحراء المغربية ، ليتعرف بنفسه على رغبة سكان الاقليم فى الانضمام للمغرب .

١ مارس ١٩٧٦

اعلن الفريد اثرتون وكيل وزارة الخارجية الامريكية لشئون الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا فى الجزائر العاصمة ، أن الولايات المتحدة لا تسعى لان تلعب دور الوسيط ، وانه لا يحمل أى مقترحات بشأن الصحراء الغربية .

١ مارس ١٩٧٦

دعت صحيفة المجاهد الجزائرية ، الجامعة العربية الى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

١ مارس ١٩٧٦

اعترفت بورندى بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية التى أعلنتها جبهة البوليساريو .

٢ مارس ١٩٧٦

وصل الفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الامريكية لشئون الشرق الاوسط الى الدار البيضاء ، واعلن ان زيارته تدخل فى نطاق تبادل وجهات النظر الدولية بين الولايات المتحدة والمغرب فى المسائل التى تهم البلدين .

٣ مارس ١٩٧٦

صرح محمود رياض الامين العام للجامعة العربية ، بان مشكلة الصحراء معقدة ، وان ايجاد مخرج سياسى للاتفاق بين اطرافها ، يحتاج الى وقت . وقد أدلى محمود رياض بهذا التصريح ، بعد ١٢ يوما قضاها فى مساعى التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا فى ازمة الصحراء . واشار الامين العام الى أن كل طرف يتمسك بموقفه ، ولا يريد ان يتزحزح عنه .

٣ مارس ١٩٧٦

حذر الملك الحسن ملك المغرب ، الجزائر ، فيما وصفته وكالات الانباء ، بأنه أعنف لهجة استخدمها الملك منذ بدء التوتر حول مشكلة الصحراء ـ بان المغرب ستحتفظ بالصحراء باى ثمن ، وانها ستحطم اى احتمال لهجوم عسكرى قد تقوم به الجزائر . واتهم الملك فى خطابه



بمناسبة عيد الجلوس ، الجزائر بانها خلقت موقفا خطيرا بتدخلها فى الصحراء ، وان هذا التدخل لا يعنى سوى أن الجزائر تضيع وقتها وطاقاتها دون ان تصل الى شىء .

٦ مارس ١٩٧٦

اعلنت جبهة البوليزاريو ، تشكيل حكومة صحراوية برئاسة محمد الامين احمد أحد مساعدى سيد العوالى السكرتير العام للجبهة . وتضم الحكومة ثلاثة وزراء للدفاع والشئون الخارجية والداخلية ، بالاضافة الى ٤ وزراء بدون وزارة . واعلن متحدث باسم الجبهة ، ان جمهورية الصحراء ستطلب الانضمام الى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

٦ مارس ١٩٧٦

اعترفت الجزائر بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية .

٧ مارس ١٩٧٦

اعلنت كل من المغرب وموريتانيا ، قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر ، بسبب اعتراف هذه الاخيرة بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية .

٨ مارس ١٩٧٦

اعلن متحدث باسم الحكومة الجزائرية ، ان قطع المغرب وموريتانيا علاقاتهما مع الجزائر ، ليست له أهمية ، لان الجزائر تتصرف على أساس الحق والعدالة والشرعية .

١١ مارس سنة ١٩٧٦

وجه عدد من المسئولين الجزائريين السابقين نداء الى الشعب الجزائرى يندد بالنزاع مع الشعب المغربى وبالسلطة الفردية وطالب النداء بوقف الحرب بين الجزائر والمغرب وبانتخاب جمعية وطنية تأسيسية وبانهاء نظام الحكم المطلق الحالى . ووقع على النداء فرحات عباس

رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ويوسف بن حدة رئيس الحكومة الجزائرية السابق وحسين الاحول الامين العام السابق للحزب الشعبي الجزائري وحركة التحرير والشيخ محمد خير الدين العضو السابق في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ٠

١٧ مارس ١٩٧٦

اجرى الشيخ صباح الاحمد وزير خارجية الكويت مباحثات في الجزائر مع احمد الابراهيمي وزير الاعلام والثقافة بالجزائر ورئيس وفدها بمجلس جامعة الدول العربية بشان ازمة الصحراء الغربية ٠ وكان وزير خارجيةالكويت قد عقد اجتماعا مماثلا مع كل من الدكتور احمد العراقي وزير خارجية المغرب وحمدى ولدمكناس وزير خارجية موريتانيا ٠

١٨ مارس ١٩٧٦

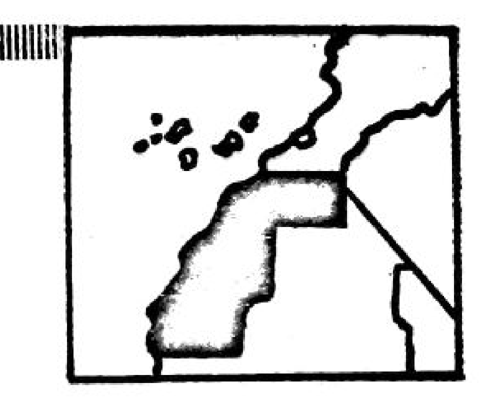
نشرت صحيفة « السياسة » الكويتية ان اتفاقا سريا وقع بين موريتانيا والمغرب ينص على ان ثلثى الاقليم الصحراوى سيكون من نصيب المغرب والثلث الباقى من نصيب موريتانيا ٠

١٨ مارس ١٩٧٦

وصل الى مونتريال ممثلان لجبهة البوليزاريو بناء على دعوة من «الهيئة الجامعية الكندية لما وراء البحار» واعلنا ان جبهة البوليزاريو بدات فعلا عمليات حرب عصابات في المغرب وموريتانيا ضد اهداف عسكرية بحتة

٢١ مارس ١٩٧٦

اعلن الدكتور احمد العراقي وزير خارجية المغرب بان مسئولين من السعودية ومصر وسوريا والعراق والسودان وتونس قد قاموا بمساع حميدة لحصر الخلاف بين الجزائر والمغرب ٠ وقال وزير خارجية المغرب ان الحوار يجب ان يكون لاعادة المياه الى مجاريها مع الجزائر ولا نقبل النقاش في سيادتنا الوطنية واستكمال وحدة التراب المغربى ٠



قرارات الأمم المتحدة

[١] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة [١٩٦٥ — ١٩٧٤]

[٢] قرارات مجلس الامن [١٩٧٥]

[٣] الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية [١٩٧٥]

① قرارات الجمعيــة العامة للامم المتحدة [١٩٦٥ — ١٩٧٤]

□ القرار ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) — ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ — مسألة افنى والصحراء الاسبانية

ان الجمعية العامة

وقد نظرت في الفصلين المتعلقين بافني والصحراء الاسبانية من تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

واذ تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها ١٥١٤ « الدورة ١٥ » المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠

واذ تذكر ان الاعلان مستوحى من رغبة المجتمع الدولى القوية في انهاء الاستعمار بكافة صوره وحيثما وجد

١ — تقرر احكام القرار المتعلقة بافنى والصحراء الاسبانية والمتخذ في ١٦ اكتوبر ١٩٦٤ من اللجنة

الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٢ – وترجو بالحاح من حكومة اسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، القيام فورا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير اقليمي افنى والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية ، والدخول ، لهذا الغرض ، في مفاوضات بشان مشاكل السيادة التي يثيرها هذان الاقليمان .

٣ – وتدعو اللجنة الخاصة الى اعلام الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين بشان تنفيذ هذا القرار

٤ – وترجو من الامين العام انهاء هذا القرار الى الدولة القائمة بالادارة .

☐ القرار ٢٢٢٩ (الدورة ٢١) – ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ – مسألة افنى والصحراء الاسبانية

ان الجمعية العامة

وقد بحثت الفصل المتعلق باقليمي افنى والصحراء الاسبانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

وقد احاطت علما بالبيانات الشفوية والكتابية التي ادلى بها الملتمسون من الصحراء الاسبانيـــة

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

واذ تشير كذلك الى القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصة في ١٦ اكتوبر ١٩٦٤ .

واذ تؤكد من جديد قرارها ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

واذ تلاحظ ان الحكومة الاسبانية لم تقم بعد ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بتطبيق احكام الاعلان

واذ تاخذ بعين الاعتبار القرار الذى اتخذه مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، في دورته العادية الثالثة المعقودة في اديس ابابا في الفترة ما بين ٥ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، بشان الاقاليم الواقعة تحت الادارة الاسبانية

واذ تحيط علما بقرار الدولة القائمة بالادارة القاضي بالتطبيق التـام لاحكام قـرار الجمعيـة العـامة ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) .

واذ تحيط علما كذلك ببيان الدولة القائمة بالادارة في ٧ ديسمبر سنه ١٩٦٦ بشان الصحراء الاسبانية ، ولاسيما فيما يتعلق بايفاد بعثة خاصة للامم المتحدة الى الاقليم وعودة المنفيين ، وحرية استعمال السكان الاهليين لحقهم في تقرير المصير

١ – تؤكد من جديد ، حق شعبى افنى والصحراء الاسبانية ، غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) .

٢ – وتقر الفصل المتعلق باقليمي افنى والصحراء الاسبانية من تقرير اللجنة الخاصة بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصه في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

٣ – وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة ، ان تتخذ فورا الخطوات اللازمة للتعجيل بانهاء الاستعمار في افنى ، وان تقرر مع حكومة المغرب ، ومع مراعاة اماني السكان الاهليين ، الاجراءات اللازمة لنقل السلطات وفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) .

٤ – وتدعو الدولة القائمة بالادارة الى الاضطلاع في اقرب موعد ممكن ، ووفقا لاماني سكان الصحراء الاسبانية الاهليين ، وبالتشاور مع حكومتي موريتانيا والمغرب واى طرف معنى اخر ، بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الامم المتحدة ، بغية تمكين سكان الاقليم الاهليين من استعمال حقهم في تقرير المصير بحرية ، والى القيام تحقيقا لذلك ، بما يلى :

ا – تهيئة الجو الملائم لاجراء الاستفتاء ، على اساس حر ديمقراطي نزيه تماما ، بالسماح ، خاصة ، بعودة المنفيين الى الاقليم .

ب – اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان قصر الاشتراك في الاستفتاء على سكان الاقليم الاهليين وحدهم .

جـ – عدم اتيان اى عمل من شانه تاخير عملية انهاء الاستعمار في الصحراء الاسبانية .

د – توفير كل التسهيلات اللازمة لبعثة تابعة للامم المتحدة ، لتمكينها من الاشتراك الايجـابى في تنظيم الاستفتاء واجرائه .

٥ – وترجو من الامين العام ، ان يعمد فورا بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة واللجنة الخاصة الى تعيين بعثة خاصة توفد الى الصحراء الاسبانية للتوصية بالخطوات العملية اللازمة لتحقيق التنفيذ التام للقرارات المختصة التي اتخذتها الجمعية العامة ، وللقيام خاصة بتعيين مدى اشتراك الامم المتحدة في الاعداد للاستفتاء والاشراف عليه ، وبتقديم تقرير اليه في اقرب وقت ممكن لاحالته الى اللجنة الخاصة .

٦ – وترجو من اللجنة الخاصة ، مواصلة نظرها في الحالة القائمة في اقليمى افنى والصحراء الاسبانية ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها الثـانية والعشرين .

☐ القرار ٢٤٢٨ (الدورة ٢٣) – ١٨ ديسمبر ١٩٦٨ – مسألة افنى والصحراء الاسبانية

ان الجمعية العامة .

وقد بحثت الفصل المتعلق باقليم الصحراء الاسبانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ الدورة ١٥ المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في الخاصه في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ .

واذ تؤكد من جديد قرارها ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وقرارها ٢٢٢٩ (الدورة ٢١) المتخذ في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

واذ تسجل أن الحكومة الاسبانية ، وهي الدولة القائمة

١٩٢
بالادارة ، لم تطبق بعد الاحكام التى تضمنها القرار ١٥١٤ .

واذ تشير الى القرار الذى اتخذه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورته العادية الثالثة ، المنعقد فى اديس ابابا من ٥ الى ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، بشان الاقاليم الخاضعة للادارة الاسبانية .

واذ تؤكد من جديد قرارها ٢٣٥٤ « الدورة ٢٢ » المتخذ فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، واذ تسجل الاعلان الصادر من الدولة القائمة بالادارة فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بشان الصحراء الاسبانية ، وخاصة فيما يتعلق بارسال بعثة خاصة تابعة للامم المتحدة الى الاقليم وعودة المنفيين ، والممارسة الحرة للاهالى الاصليين لحقهم فى تقرير المصير . واذ تسجل من جهة اخرى الاعلان الصادر من المندوب الدائم للدولة القائمة بالادارة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، عن سفر وفد اسبانى رسمى الى الرباط فى المستقبل القريب ، من اجل توقيع معاهدة مع الحكومة المغربية حول النقل الفورى لاقليم افنى الى المغرب ، واذ تشير الى اختلاف طبيعة المركز القانونى لكل من الاقليمين ، واجراءات تصفية الاستعمار وفقا لقرار ٢٣٥٤ « الدورة ٢٢ » الصادر من الجمعية العامة بشان هذين الاقليمين .

١ ـ تؤكد من جديد حق شعب الصحراء الاسبانية غير القابل للتصرف ، فى تقرير المصير ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ « الدورة ١٥ » .

٢ ـ وتقر الفصل المتعلق بتطبيق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فيما يتعلق باقليم الصحراء الاسبانية ، من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الموقف .

٣ ـ وتاسف لان المشاورات المزمعة بين الدولة القائمة بالادارة والحكومات المعنية بموضوع تنظيم الاستفتاء فى الاقليم ، لم تتم بعد .

٤ ـ وتعلن أن استمرار قيام حالة استعمارية فى الاقليم ، يعرض الاستقرار والوئام فى افريقيا الشمالية الغربية للخطر ..

٥ ـ وتاسف للاحداث الدموية التى وقعت فى الاقليم فى يونيو سنة ١٩٧٠ ، وتطلب من الحكومة الاسبانية ، طبقا لالتزاماتها ومسئولياتها بصفتها الدولة القائمة بالادارة فى الاقليم ، اتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بخلق جو من الوفاق الضرورى لحسن سير عمليات الاستفتاء ، كما حددتها القرارات الاصلية للجمعية العامة .

٦ ـ وتكرر دعوة الدولة القائمة بالادارة الى الاضطلاع ، بالتشاور مع حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف اخر معنى بالامر ، بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الامم المتحدة بغية تمكين اهالى الصحراء الاسبانية من ممارسة حقهم فى تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة . وتدعو الحكومة الاسبانية ، تحقيقا لهذه الغاية ، الى القيام بما يلى :

أ ـ تهيئة جو سياسى ملائم لاجراء الاستفتاء على اساس حر وديمقراطى ومتجرد تماما ، وخاصة بالسماح بعودة جميع المنضمين الى الاقليم .

ب ـ اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتامين قصر ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال على اهالى الاقليم وحدهم ، بغية انهاء الاستعمار فى الاقليم .

ج ـ احترام قرارات الجمعية العامة بشان نشاطات المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية ، وغيرها العاملة فى البلدان والاقاليم المستعمرة ، والامتناع عن أى عمل من شانه تاخير عملية تصفية الاستعمار فى الاقاليم .

د ـ استقبال بعثة تابعة للامم المتحدة ، وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لها ، لتمكينها من الاشتراك الايجابى فى تنظيم وتنفيذ تدابير الاستفتاء وفقا للقرار ٢٥٩١ « الدورة ٢٤ » للجمعية العامة .

٧ ـ وتدعو جميع الدول الى الامتناع عن اقامة أى استثمارات فى الاقليم من اجل الاسراع بتحقيق تقرير المصير لاهالى الصحراء .

٨ ـ وتؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب المستعمرة ، وتضامنها مع شعب الصحراء ومساندتها له فى الكفاح الذى يخوضه من اجل ممارسة حقه فى تقرير المصير والاستقلال ، وترجو من جميع الدول منحه كل مساعدة فى هذا الكفاح .

٩ ـ وتدعو الدولة القائمة بالادارة ، فورا ، الى احترام وتنفيذ احكام القرارات الصادرة من الجمعية العامة والمتعلقة بالاستشارة الحرة للاهالى برعاية الامم المتحدة وكفالتها ، وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة التى تحدد شروط الاستشارة الحرة للشعوب من اجل تقرير مصيرها .

١٠ ـ وترجو الامين العام أن يعمد فورا ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الى تعيين البعثة الخاصة المنصوص عليها فى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢٩ « الدورة ٢١ » ، وان يسرع بايفادها الى اقليم الصحراء للتوصية بالخطوات العملية اللازمة لتحقيق التنفيذ التام للقرارات المتصلة بالموضوع ، وللقيام خاصة بتاكيد اشتراك الامم المتحدة فى اعداد الاستفتاء والاشراف عليه ، وتقديم تقرير الى الامين العام لاحالته الى الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والعشرين .

١١ ـ وترجو اللجنة الخاصة مواصلة نظرها فى الحالة القائمة فى الاقليم ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك فى دورتها الرابعة والعشرين .

□ القرار ٢٧١١ (الدورة ٢٠) ـ ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ ـ مسألة الصحراء الاسبانية

ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت الفصل المتعلق باقليم الصحراء الاسبانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ ، الدورة ١٥ ، المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واذ تشير أيضا الى الاحكام المتصلة بالموضوع من قرارها ٢٦٢١ ، الدورة ٢٥ ، المتخذ في ١٢ اكتوبرسنة ١٩٧٠ ، والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار ، القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية في دورته السابعة ، المنعقد في اديس ابابا من ١ الى ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، والمؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في لوساكا من ٨ الى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ،

واذ تؤكد من جديد قرارها ٢٠٧٢ ، الدورة ٢٠ ، المتخذ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وقرارها ٢٢٢٩ ، الدورة ٢١ ، المتخذ في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وقرارها ٢٣٥٣ ، الدورة ٢٢ ، المتخذ في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، وقرارها ٢٤٢٨ ، الدورة ٢٣ ، المتخذ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، وقرارها ٢٥٩١ ، الدورة٢٤، المتخذ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

١ ـ تؤكد من جديد ، حق شعب الصحراء الاسبانية ، غير القابل للتصرف : في تقرير المصير ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ، الدورة ١٥ .

٢ ـ وتقر الفصل المتعلق بتطبيق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق باقليم الصحراء الاسبانية ، من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الموقف .

٣ ـ وتاسف لان المشاورات المزمعة بين الدولة القائمة بالادارة والحكومات المعنية بموضوع تنظيم الاستفتاء في الاقليم ، لم تتم بعد ،

٤ ـ وتعلن ان استمرار قيام حالة استعمارية في الاقليم يعرض الاستقرار والوئام في افريقيا الشمالية الغربية للخطر .

٥ ـ وتاسف للاحداث الدموية التي وقعت في الاقليم في يونيو سنة ١٩٧٠ وتطلب ، من الحكومة الاسبانية ، وفقا لالتزاماتها ومسئوليتها ، بصفتها الدولة القائمة بالادارة في الاقليم ، اتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بخلق جو من الوفاق الضروري لحسن سير عمليات الاستفتاء ، كما حددتها القرارات الاصلية للجمعية العامة .

٦ ـ وتكرر دعوة الدولة القائمة بالادارة الى الاضطلاع ، بالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف اخر معني بالامر ، بتقرير الاجراءات اللازمة لاجراء استفتاء برعاية الامم المتحدة ، بغية تمكين اهالي الصحراء الاسبانية من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة . وتدعو الحكومة الاسبانية تحقيقا لهذه الغاية ، الى القيام بما يلي :

أ تهيئة جو سياسي ملائم لاجراء الاستفتاء على أساس ديموقراطي ومتجرد تماما ، وخاصة بالسماح بعودة جميع المنفيين الى الاقليم ،

ب اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان قصر ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال على اهالي الاقليم وحدهم ، بغية انهاء الاستعمار في الاقليم ،

ج احترام قرارات الجمعية العامة بشان نشاطات المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، العاملة في البلدان والاقاليم المستعمرة ، والامتناع عن اي عمل من شانه تاخير عملية تصفية الاستعمار في الاقليم .

د استقبال بعثة تابعة للامم المتحدة ، وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لها لتمكينها من الاشتراك الايجابي في تنظيم وتنفيذ تدابير الاستفتاء وفقا للقرار ٢٥٩١ ، الدورة ٢٤ ، للجمعية العامة .

٧ ـ وتدعو جميع الدول الى الامتناع عن اقامة اي استثمارات في الاقليم من أجل الاسراع بتحقيق تقرير المصير لاهالي الصحراء .

٨ ـ وتؤكد من جديد ، شرعية كفاح الشعوب المستعمرة ، وتضامنها مع شعب الصحراء ومساندتها له في الكفاح الذي يخوضه من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وترجو من جميع الدول منحه كل مساعدة معنوية ومادية ممكنة في هذا الكفاح .

٩ ـ وتدعو الدولة القائمة بالادارة ، فورا ، الى احترام وتنفيذ احكام القرارات المعقولة الصادرة من الجمعية العامة والمتعلقة بالاستشارة الحرة للاهالي برعاية الامم المتحدة وكفالتها ، ووفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة التي تحدد شروط الاستشارة الحرة للشعوب من أجل تقرير المصير .

١٠ ـ وترجو الامين العام أن يعمد فورا ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى تعيين البعثة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢٩ ، الدورة ٢١ ، وان يسرع بايفادها الى اقليم الصحراء ، للتوصية بالخطوات العملية اللازمة لتحقيق التنفيذ التام للقرارات المتصلة بالموضوع ، وللقيام خاصة بتاكيد اشتراك الامم المتحدة في اعداد الاستفتاء والاشراف عليه ، وتقديم تقرير الى الامين العام لاحالته الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين .

١١ ـ وترجو اللجنة الخاصة مواصلة نظرها في الحالة القائمة في الاقليم ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها السادسة والعشرين .

الجلسة العامة ١٩٢٩

□ القرار ٢٩٨٣ (الدورة ٢٧) ـ ١٤ ديسمبر ١٩٧٢ ـ مسألة الصحراء الاسبانية

ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت الفصل المتعلق باقليم الصحراء الاسبانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ ، الدورة ١٥ ، المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تشير ايضا الى الاحكام المتصلة بالموضوع من قرارها ٢٦٢١ ، الدورة ٢٥ ، المتخذ فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٠ ،

والمتضمن برنامج العمل من اجل التنفيذ التام للاعلان ،

واذ تاخذ بعين الاعتبار ، القرارات المتصلة بالموضوع التى اتخذها المؤتمر التاسع لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد فى الرباط ، المغرب ، من ١٢ الى ١٥ يونيو ١٩٧٢ ومؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المنعقد فى جورج تاون ، غيانا ، من ٨ الى ١٢ اغسطس سنة ١٩٧٢ ،

ومراعاة لقرار رؤساء دول البلدان المعنية المتخذ فى المؤتمر المنعقد فى نواذيبو ، موريتانيا ، فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، بمضاعفة جهودهم التعاونية على نحو ايجابى ، بغية التعجيل فى تحرير ما يسمى بالصحراء الاسبانية

واذ تؤكد من جديد ، قرارها ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) المتخذ فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وقرارها ٢٢٢٩ (الدورة ٢١) المتخذ فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وقرارها ٢٣٥٤ (الدورة ٢٢) المتخذ فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، وقرارها ٢٤٢٨ (الدورة ٢٣) المتخذ فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، وقرارها ٢٥٩١ (الدورة ٢٤) المتخذ فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، وقرارها ٢٧١١ (الدورة ٢٥) المتخذ فى ١٤ دسمبر سنة ١٩٧٠ .

واذ تاسف جدا لان الدولة القائمة بالادارةلم توفر معلومات كافية الوضوح عما تعتزم تطبيقه من شروط وجدول زمنى لتحقيق انهاء استعمار الاقليم انهاء تاما ،

١ - تؤكد من جديد ، حق شعب الصحراء الاسبانية غير القابل للتصرف ، فى تقرير المصير ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ،

٢ - وتؤكد من جديد ، شرعية كفاح الشعوب المستعمرة ، وتضامنها مع شعب الصحراء ومساندتها له فى الكفاح الذى يخوضه من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وترجو من جميع الدول منحه كل مساعدة معنوية ومادية ممكنة فى هذا الكفاح

٣ - وتعلن ان استمرار قيام حالة استعمارية فى الاقليم، يعرض الاستقرار والوئام فى افريقيا الشمالية الغربية للخطر .

٤ - وتعرب عن دعمها لشعب الصحراء وتضامنها معه تطلب الى الحكومة الاسبانية ، تمشيا مع واجباتها ومسئولياتها ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ان تتخذ تدابير فعالة من اجل خلق الظروف اللازمة حتى يمارس هذا الشعب حقه فى تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة ،

٥ - وتكرر دعوة الدولة القائمة بالادارة الى الاضطلاع : بالتشاور مع حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف آخر معنى بالامر ، بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الامم المتحدة ، بغية تمكين اهالى الصحراء الاسبانية من ممارسة حقهم فى تقرير المصير والاستقلال ممارسة حرة ، وتدعو الحكومة الاسبانية طلبا لهذه الغاية ، الى القيام بما يلى :

أ - تهيئة جو سياسى ملائم لاجراء الاستفتاء على اساس حر وديمقراطى ومتجرد تماما ، وخاصة بالسماح بعودة جميع المنفيين الى الاقليم ،

ب - اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتامين قصر ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال على اهالى الاقليم وحدهم ، بغية انهاء الاستعمار فى الاقليم ،

ج - استقبال بعثة تابعة للامم المتحدة ، وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لها ، لتمكينها من الاشتراك الايجابى فى تنفيذ التدابير التى تجعل من المستطاع انهاء الحالة الاستعمارية فى الاقليم

٦ - وتدعو جميع الدول الى الامتثال لقرارات الجمعية العامة بشان نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية، والى الامتناع عن المساعدة على استمرار الحالة الاستعمارية فى الاقليم بواسطة الاستثمار فيه .

٧ - وتؤكد من جديد ، مسئولية الامم المتحدة فى جميع الاستشارات المقصود منها ان تؤدى الى التعبير الحر عن رغبات الشعب .

٨ - وتحث الدولة القائمة بالادارة على احترام احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع والتى تتعلق بانهاء الاستعمار فيما يسمى الصحراء الاسبانية وتنفيذ هذه الاحكام برعاية الامم المتحدة وكفالتها .

٩ - وترجو الامين العام ان يعمد فورا ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الى تعيين البعثة الخاصة المنصوص عليها فى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢٩ (الدورة ٢١) ، وان يسرع بايفادها الى اقليم الصحراء ، للتوصية بالخطوات العملية اللازمة لتحقيق التنفيذ التام للقرارات المتصلة بالموضوع ، وللقيام خاصة بتاكيد اشتراك الامم المتحدة فى اعداد الاستفتاء والاشراف عليه ، وتقديم تقرير الى الامين العام لاحالته الى الجمعية العامة فى دورتها الثامنة والعشرين ،

١٠ - وترجو اللجنة الخاصة مواصلة نظرها فى الحالة القائمة فى الاقليم ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك فى دورتها الثامنة والعشرين .

□ القرار ٣١٦٢ (الدورة ٢٨) — ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ — مسألة الصحراء الاسبانية

ان الجمعية العامة ،

وقد بحثت الفصول المتعلقة باقليم الصحراء الخاضعة للسيطرة الاسبانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تشير ايضا الى الاحكام المتصلة بالموضوع من قرارها ٢٦٢١ (الدورة ٢٥) المتخذ فى ٢٥ اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان :

وإذ تأخذ بعين الاعتبار : القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذها المؤتمر العاشر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في اديس ابابا من ٢٧ الى ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣ ، والمؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، المنعقد في الجزائر من ٥ الى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٣ ،

ومراعاة لقرارات مؤتمري القمة لرؤساء دول البلدان المعنية بالصحراء الخاضعة للادارة الاسبانية ،

واذ سجل بيان ممثل اسبانيا في اللجنة الرابعة حيث اعاد تاكيد التزام حكومته باحترام حق شعب الصحراء في تقرير المصير ،

واذ تاسف لان اللجنة الخاصة المشكلة وفقا للقرارات السابقة بشان ما يسمى بالصحراء الاسبانية ، لم تتمكن بعد من زيارة الاقليم من اجل تنفيذ المهمة الموكولة اليها ،

و اذ تؤكد من جديد قراراتها السابقة بشان مايسمى بالصحراء الاسبانية ،

١ - تعلن أن استمرار قيام حالة استعمارية في الاقليم ، يعرض الاستقرار والوئام في افريقيا الشمالية الغربية للخطر ،

٢ - وتؤكد من جديد ، شرعية كفاح الشعوب المستعمرة ، وتضامنها مع شعب الصحراء الخاضعة للادارة الاسبانية ،

٣ - وتؤكد من جديد ، تمسكها بمبدا حق تقرير المصير ، واهتمامها بان يطبق هذا المبدأ في اطار يكفل لاهالي الصحراء تحت السيطرة الاسبانية ، التعبير الحر والحقيقي عن امانيهم ، بما يتفق مع قرارات الامم المتحدة المعنية بهذا الموضوع :

٤ - وتكرر دعـوة الدولة القـائمـة بالادارة الى الاضطلاع ، بالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف آخر معني بالامر : بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الامم المتحدة ، بغية تمكين اهالي الصحراء من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال ، ممارسة حرة ، وتدعو الحكومة الاسبانية : تحقيقا لهذه الغاية ، الى القيام بما يلي :

أ تهيئة جو سياسي ملائم لاجراء الاستفتاء على اساس حر وديمقراطي ومتجرد تماما ، خاصة بالسماح بعودة جميع المنفيين الى الاقليم ،

ب - اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتامين قصر ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال على اهالي الاقليم وحدهم ، بغية انهاء الاستعمار في الاقليم ٠

ج استقبال بعثة تابعة للامم المتحدة ، وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لها ، لتمكينها من الاشتراك الايجابي في تنفيذ التدابير التي تجعل من المستطاع انهاء الحالة الاستعمارية في الاقليم ٠

٥ - وتدعو جميع الدول الى الامتثال لقرارات الجمعية العامة بشان نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية ، والى الامتناع عن المساعدة على استمرار الحالة الاستعمارية في الاقليم بوساطة الاستثمار فيه ٠

٦ - وتؤكد من جديد مسئولية الامم المتحدة في جميع الاستشارات المقصود منها ان تؤدي الى التعبير الحر عن رغبات الشعب :

٧ - وتحث الدولة القائمة بالادارة ، على احترام احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، والتي تتعلق بانهاء الاستعمار فيما يسمى بالصحراء الاسبانية ، وتنفيذ هذه الاحكام تحت اشراف الامم المتحدة وبكفالتها ،

٨ - وترجو الامين العام ان يعمد فورا ، وبالتشاور مع الدول القائمة بالادارة ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الى تعيين البعثة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢٩ (الدورة ٢١) وان يسرع بايفادها الى اقليم الصحراء للتوصية بالخطوات اللازمة لتحقيق التنفيذ التام للقرارات المتصلة بالموضوع ، وللقيام خاصة بتاكيد اشتراك الامم المتحدة في اعداد الاستفتاء والاشراف عليه وتقديم تقرير الى الامين العام لاحالته الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين

٩ - وترجو اللجنة الخاصة مواصلة نظرها في الحالة القائمة في الاقليم واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين ٠

الجلسة العامة ٢٢٠٢

□ القرار ٣٢٩٢ (الدورة ٢٩) — ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ — مسألة الصحراء الاسبانية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ٠

واذ تشير ايضا الى قرارها ٢٠٧٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، وقرارها ٢٢٢٩ (الدورة ٢١) المتخذ في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وقرارها ٢٣٥٤ (الدورة ٢٢) المتخذ في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ، وقرارها ٢٤٢٨ (الدورة ٢٣) المتخذ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، وقرارها ٢٥٩١ (الدورة ٢٤) المتخذ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، وقرارها ٢٧١١ (الدورة ٢٥) المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، وقرارها ٢٩٨٣ (الدورة ٢٧) المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وقرارها ٣١٦٢ (الدورة ٢٨) المتخذ في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، واذ تؤكد من جديد حق اهالي الصحراء الاسبانية في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥)

واذ تعتبر ان استمرار قيام حالة استعمارية في الاقليم ، يعرض الاستقرار والوئام في افريقيا الشمالية الغربية للخطر ،

واذ تاخذ بعين الاعتبار ، البيانات الصادرة امام الجمعية العامة يومي ٣٠ سبتمبر و ٢ اكتوبر سنة ١٩٧٤ ، من قبل وزراء خارجية كل من المملكة المغربية وجمهورية موريتانيا الاسلامية ،

واذ تسجل البيانات الصادرة أمام اللجنة الرابعة من قبل مندوبي المغرب وموريتانيا والتي بمقتضاها عترف كل منهما بالاهتمام المتبادل بينهما بشأن مستقبل الاقليم ،
وقد استمعت الى بيانات مندوب الجزائر ،

وقد استمعت الى بيانات مندوب اسبانيا ،

واذ تبينت ان خلافا قانونيا قد برز من خلال المناقشات بشـــان المركز القانوني للاقليم محل البحث وقت استعمار اسبانيا له ،

واذ تعتبر ، والحال هذه ، ان من المرجو بشدة ، ان تحصل الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ومن اجل مواصلة دراسة هذه المسالة ، على راى استشارى حول بعض الجوانب القانونية المهمة للمشكلة ،

واذ تشير الى المادة ٩٦ من ميثاق الامم المتحدة والمادة ٦٥ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ،

١ ـ تقرر تقديم طلب الى محكمة العدل الدولية ، بدون التقيد المسبق بتطبيق المبادىء المتضمنة فى القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) للجمعية العامة ، لتقدم رايها الاستشارى فى ميعاد قريب ، بشان السؤالين التاليين :

١ ـ هل كانت الصحراء الغربية (ريودورو والساقيه الحمراء) وقت استعمار اسبانيا لها ارضا بلا صاحب ؟

واذا كانت الاجابة على هذا السؤال الاول بالنفى ،

٢ ـ ماذا كانت الروابط القانونية بين هذا الاقليم وكل من مملكة المغرب والكيان الموريتاني

٣ ـ وتطلب من اسبانيا ، بصفتها الدولة القائمة بالادارة بصفة خاصة ، والى المغرب وموريتانيا بصفتها طرفين معنيين : بان تقدم للمحكمة كل المعلومات والوثائق التى يمكن ان توضح الاجابة على السؤالين :

٤ ـ وتدعو الدولة القائمة بالادارة ، على الفور ، الى تاجيل الاستفتاء الذى ازمعت اجراءه فى الصحراء الغربية ، حتى تقرر الجمعية العامة السياسة الواجب اتباعها من اجل الاسراع بعملية تصفية الاستعمار فى الاقليم ، وفقا لقرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، وفي ظل افضل الظروف الممكنة ، وعلى ضوء الرأى الاستشارى المطلوب من محكمة العدل الدولية

٥ ـ وتكرر دعوتها الى جميع الدول ، باحترام قرارات الجمعية العامة بشان نشاطات المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية ، فى الاقليم ، والامتناع عن المساعدة على الحفاظ على الحالة الاستعمارية فى الاقليم ، سواء بالاستثمارات او بسياسة الهجرة الداخلية الى الاقليم ،

٦ ـ وترجو من اللجنة الخاصه المعنيه بدراسة الموقف المتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال الى البلدان والشعوب المستعمرة ، ان تتابع الحالة فى الاقليم ، بما فى ذلك ارسال بعثة لزيارة الاقليم ، وان تعد تقريرا عن هذا الموضوع الى الجمعية العامه خلال الدورة الثلاثين لها ،

② قرارات مجلس الامن [١٩٧٥]

□ القرار رقم ٣٧٧ الصادر فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٥

« ان مجلس الامن ، وقد بحث الموقف المتعلـق بالصحراء الغربية والخطاب المؤرخ ١٨ اكتوبر ١٩٧٥ من ممثل اسبانيا الى رئيس مجلس الامن « وثيقة م ١٠ ، ١١٨٥١ » ويعيد تاكيد مبادىء قرار الجمعية العامة ١٥١٤ ، ١٥ ، وكافة قرارات الجمعية العامة بشان الاقليم ،

١ ـ اعمالا بنص المادة ٣٤ من الميثاق وبدون مساس لاى اجراء ترى الجمعية العامة اتخاذه وفقا لقرارها ٣٢٩٢ ، ٢٩ ، او المساس باية مفاوضات قد تجريها الاطراف المعنية وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق ،
يطلب من السكرتير العام الدخول فى مشاورات فورية مع الاطراف المعنية والمهتمة : وان يقدم تقريرا الى مجلس الامن فى اقرب وقت ممكن عن نتائج مشاورات ليمكن المجلس من اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الموقف الحالى الخاص بالصحراء الغربية ،
٢ ـ يطالب الاطراف المعنية والمهتمة بممارسة الاعتدال وضبط النفس وان تمكن مهمة السكرتير العام من القيام فى ظروف ملائمة » .

□ القرار رقم ٣٧٩ الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩٧٥

« ان مجلس الامن ، وقد بحث تقرير السكرتير العام المقدم وفقا لقرار المجلس ٣٧٧ ، ٧٥ ، بشأن الوضع فى الصحراء الغربية ، وثيقة م ١٠ ، ١١٨٦٣ » ،
وقد بحث ايضا الخطاب المؤرخ اول نوفمبر ١٩٧٥ من القائم بأعمال ممثل اسبانيا لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن « وثيقة م ١٠ ، ١١٨٦٤ » ،
مؤكدا قراره رقم ٣٧٧ ، ٧٥ ، الصادر فى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٥ ،
وقد لاحظ بقلق ان الموقف فى المنطقة لا يزال خطير ،
ومعبرا عن تقديره لجهود السكرتير العام فى تطبيق قرار المجلس رقم ٣٧٧ ،
ومؤكدا مبادىء قرار الجمعية العامة رقم ١٥١ ، ١٥ ، وكافة قراراتها الاخرى بشان اقليم ،

وقد اخذ فى الاعتبار ان مسالة الصحراء الغربية معروضة على الدورة ٣٠ للجمعية العامة :
١ ـ يحث جميع الاطراف المعنية والمهتمة تجنب اى عمل منفرد اواجراء اخر قد يؤدى الى مزيد من التصعيد للتوتر فى المنطقة ،



٢ ـ يطالب السكرتير العام بالاستمرار فى مشاوراته وتكثيف هذه المشاورات مع الاطراف المعنية والمهتمة ، وان يقدم تقرير الى مجلس الامن فى اقرب وقت حول نتائج تلك المشاورات لتمكين المجلس من اتخاذ اى اجراءات اخرى يراها ضرورية ٠

□ القرار رقم ٣٨٠ الصادر فى ٦ نوفمبر ١٩٧٥

، ان مجلس الامن ، وقد لاحظ بقلق بالغ ان الوضع الخاص بالصحراء الغربية قد تدهور بشكل خطير

ولاحظ باسف انه رغم القرارين ٣٧٧ و ٣٧٩ والنداء الذى وجهه رئيس مجلس الامن ، بموافقة المجلس ، الى ملك المغرب متضمنا طلبا عاجلا بانهاء فورى للمسيرة نحو الصحراء الغربية ، فان المسيرة قد تمت ٠

ومتخذ القرارات المذكورة اعلاه اساسا
١ ـ يستنكر اقامة المسيرة
٢ ـ ينادى المغرب لكى تسحب كل المشتركين فى المسيرة من اقليم الصحراء الغربية
٣ ـ ينادى المغرب وكل الاطراف المعنية والمهتمة ، وبدون مساس لاى اجراء قد ترى الجمعية العامة اتخاذه وفقا لقرارها رقم ، ٣٢٩٢ ٢٩ ، واية مفاوضات قد تجريها الاطراف المعنية والمهتمة وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق ، لكى تتعاون بشكل كامل مع السكرتير العام فى اتمام المهمة المفوض بها من جانب قرارى مجلس الامن رقم ٣٧٧ ، ٧٥ ، ورقم ٣٧٩ «٧٥»

③ الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية [١٦ أكتوبر ١٩٧٥]

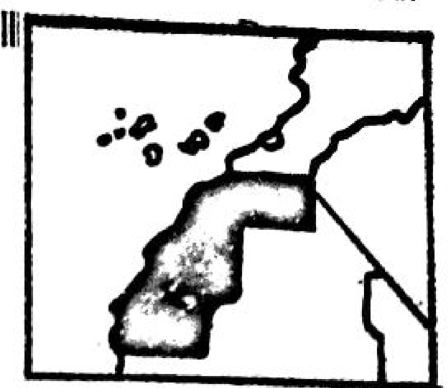
قررت المحكمة
فيما يتعلق بالسؤال رقم ١
وبثلاثة عشر صوتا ضد ثلاثة اصوات ،
وفيما يتعلق بالسؤال رقم ٢
وبأربعة عشر صوتا ضد صوتين ،
الاستجابة الى طلب رأيها الاستشارى ،
وترى المحكمة ،
فيما يتعلق بالسؤال رقم ١
وبالاجماع ٠
ان الصحراء الغربية (ريودورو والساقية الحمراء) لم تكن ارضا بلا صاحب وقت استعمار اسبانيا لها
وفيما يتعلق بالسؤال رقم ٢
وبأربعة عشر صوتا ضد صوتين ،
انه كانت هناك روابط قانونية بين الاقليم ومملكة مراكش ،تتميز بالخصائص المذكورة فى الفقرة ١٦٢ من حيثيات هذا الرأى الاستشارى ،
وبخمسة عشر صوتا ضد صوت واحد ٠
انه كانت هناك روابط قانونية بين الاقليم والكيان الموريتانى ، تتميز بالخصائص المذكورة فى الفقرة ١٦٢ من حيثيات هذا الرأى الاستشارى ،
كتب هذا الرأى الاستشارى باللغتين الفرنسية والانجليزية ، بقصر السلام ، بلاهاى ، فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٧٥ رئيس المحكمة مانفريد لاخس ٠

نص الفقرة ١٦٢ من حيثيات الرأى الاستشارى

ان المعلومات والاعتبارات التى أبلغت الى المحكمة تبين أنه فى وقت بدء الاستعمار الاسبانى للصحراء الغربية ، كانت هناك روابط تبعية قانونية بين سلطان مراكش وبعض القبائل التى تعيش فى هذا الاقليم ٠

كذلك توضح هذه المعلومات ، وجود بعض الحقوق المتعلقة بالارض ، والتى كانت تمثل روابط قانونية بين الكيان الموريتانى ، وفقا لمفهوم المحكمة ، وبين الاقليم الغربى ٠ الا أن المحكمة تخلص الى أن المعلومات التى ابلغت اليها لا تكفى لاقامة اى رابطة سيادة اقليمية بين اقليم الصحراء الغربية من جهة ، ومملكة مراكش أو الكيان الموريتانى من جهة أخرى ٠

فالمحكمة اذن ، لم تتحقق من وجود روابط قانونية ، يمكن ان تعدل من تنفيذ قرار ٢٥١٤ (الدورة) فيما يتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية . وبصفة خاصة تنفيذ مبدأ حق تقرير المصير بالتعبير الحر والحقيقى عن رغبة اهالى الاقليم ٠



وثائــق جــزائرية

١) كلمة المندوب الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة امام اللجنة الرابعة [١٩نوفمبر١٩٧٥]

في الوقت الذى تبدأ فيه اللجنة الرابعة مناقشة قضية الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية ، يسر الوفد الجزائرى ان يعبر لك عن امتنانه لرئاستك اعمال هذه اللجنة ، بصفتك بنت افريقيا المطلعة جديا على جميع مشاكل ازالة الاستعمار التى صادفت القارة الافريقية ، ومكانة الطليعةالتى تحتلها بلدكفى المعارك التى خاضتها الشعوب الافريقية ، تضمن لنا الاهتمام الذى ستولينه لمحادثاتنا واليقظة التى تسيرين بها المناقشة ·

سلفا نقدم لك امتناننا مؤكدين في نفس الوقت ، ارادة وفدنا في مشاركتك الكلية والتامة في مهمتك هـــذه الحساسة ·

ان اللجنة الرابعة تعلم تماما ان مشكلة الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية التى تنافس منذ عشر سنوات ، دخلت منذ بضع اسابيع فى مرحلة حادة بالغة الخطورة ، ان المبادرات الفردية قد اتخذت ، خالقةبذلك جوا من التوتر فى المنطقة وهادفة لوضع المجموعةالدولية امام الامر الواقع ، وهى فى الحقيقة غير مقبولة تماما ، وتساهم على ادخال عنصر اضافى معقد فى مشكلة حساسة من البداية ، والكل يعلم ان هذا الموقف ارغم مجلس الامن ان يعقد عدة اجتماعات معترفا خــلالها بخطورة التهديدات الموجهة ضد السلام والامن في هذا الجزء من العالم ·

وقد تبنى المجلس عدة قرارات طالبا نهاية قاطعة للاجراءات الفردية التى سببت ذلك فى الاصل ، ولكن مجلس الامن سواء فى مناقشاته او فى قراراته ، لم يتمكن باى حال منالاحوال ان يعالج لب مشكلةالصحراء الغربية التى كانت وماتزال من اختصاص الجمعيـــة العمومية فقط ، وبالتالى فى سلطة اللجنة الرابعة ·

وقد اوضح ذلك مجلس الامن فى جميع قراراته التى اتخذها فى هذا الموضوع متفاديا أى التباس مقصود او غير مقصود فى قرارات الجهازين الرئيسيين لتنظمكم

حول هذا الموضوعالحساس وفى جو من التوتر السائد فى المنطقة بدأت اللجنة الرابعة دراسة مشكلة الصحراء

لا اعتقد انه من الضرورى على ان الجا الى تفاصيل طويلة لعرض العناصر المختلفة لهذا المشكل وتوضيح الموقف الثابت الذى تبنته الجزائر فيما يختص بالحل ·

انه يكفى لى ان اقول انه منذ عشر سنوات والجمعية العمومية قد اتخذت فى جميع قرارتها المصوت عليها مسئولية ضمان حق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره ، وبالاشارة الى حقتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، مثل الطلب الموجه الى السلطة الحاكمة وهى اسبانيا ، ان تنظم فى اقرب الاجال استفتاء فى تقرير المصير وذلك بالمشاورة مع كل من المغرب وموريتانيا والجزائر المشار اليهما بـ « الاطراف المعنية » ·

ان وجهة نظر الجمعية العمومية فيما يخص الصحراء الغربية واضحة وقد تكرر ذكرها من سنة الى سنة تقريبا بنفس العبارات ·

ان الصحراء الغربية بما انها ارض غير مستقلة ــ كما ذكر فى الجزء الحادى عشر من الميثاق ــ وبالتالى تضمن الجمعية العمومية حقوق شعبها ·

ان السلطة الحاكمة مسئولة امام الجمعية العمومية فى توجيه الشعب الى الاستقلال : وذلك بممارسة حقه فى تقرير المصير ·

ان مستقبل هذه الارض ، يجب على الشعب ان يقرر بحرية تامة فى اطار حقه فى تقرير المصير ·

على الشعب ان يقرر مستقبله عن طريق استـفتاء تنظمة السلطة الحاكمة بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا والجزائر ، ويتم هذا الاستفتاء تحت مراقبة وضمان هيئة الامم المتحدة ·

خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية ، ظهرت بعض الاحداث :

اخطرت الحكومه الاسبانية الجمعية العمومية ، انها قررت اجراء استفتاء لتقرير المصير خلال الاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٧٥ ·

ان حكومتي المغرب وموريتانيا بدون المساس بالمسئولية الاولى للجمعية العمومية في تحقيق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية اوضحتا رغبتهما بالمطالبة في التراب الصحراوي . وبالتالي طلبتا من الجمعية العمومية اخذ راي استشاري من محكمة العدل الدولية . ان عديد من الوفود اوضحت خلال المناقشة قلقها بان تعرقل هذه الطريقة . وذلك بدون جدوى حل هذه المشكلة . بينما كان من الممكن السماح لشعب الصحراء الغربية في ممارسة حقه في تقرير المصير

ومع ذلك ، لبت الجمعية العمومية رغبة طلب المغرب وموريتانيا . اخذة بالاعتبار ازالة الاستعمار عن تراب الصحراء الغربية بوضوح وامن

مع طلب الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية . ان القرار رقم ٣٢٩٢ للدورة التاسعة والعشرين . يؤكد من جديد حق تقرير المصير لشعوب الصحراء المسماة بالاسبانية مطابقا للقرار رقم ١٥١٤ . انها تحدد ان الالتجاء للمحكمة يتم دون تبرير تطبيق مبادئ القرار رقم ١٥١٤ . كما انها تطلب اخيرا من لجنة الـ ٢٤ الخاصة بارسال بعثة للزيارة الى الاراضي ثم تقدم تقريرها الى الجمعية العمومية في دورتها الثلاثين . وبهذا يمكن القول ان الجمعية العمومية رغم تعديلها المؤقت لموقفها التقليدي ، اكدت من جديد بالكيفية الاكثر دقة موقفها فيما يتعلق بطريقة ازالة الاستعمار من الصحراء .

ان الجمعية العمومية كي تتمكن من مواصلة هذه الطريقة الى اخرها تجد نفسها اليوم مسلحة اكثر من اي وقت مضى . لانها تملك وثائق ذات قيمة عالية تنير الطريق لاي اعتراض قد يكون سببا في تاخير تنفيذ القرارات السابقة . وهذه الوثائق هي :

تقرير البعثة الزائرة والراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية . وكل منهما يعطي الحق لاي طلب استرداد يتناقض من حرية تقرير المصير لشعب الصحراء ولا يترك مجالا للشك فيما يخص الطريق المتبع لازالة الاستعمار عن هذه الارض

في رايها الاستشاري انهت المحكمة ان المعلومات التي لديها لا تبرر وجود اي رابط سيادة بين تراب الصحراء الغربية من ناحية والمملكة المغربية او المجموعة الموريتانية

من ناحية اخرى . ولم تقف اذن المحكمة على وجود روابط قضائية تعدل تطبيق القرار رقم ١٥١٤/١٥ - الخاصة بازالة الاستعمار عن الصحراء الغربية وبالاخص تطبيق مبدا تقرير المصير : وذلك بفضل التعبير الحر والحقيقي عن ارادة شعوب هذا التراب) الفقرة ١٦٣ .

ومن جهة اخرى يمكن قراءة تقرير البعثة الزائرة التي وجدت ان الشعب كله في الارض المعنية او على الاقل اغلب الافراد التي قابلتهم ابدوا تاييد حديد في الاستقلال وضد مطالب المغرب وموريتانيا .

كما ابدوا سكان الصحراء رغبتهم بان تسعى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في مساعدتهم للحصول على استقلالهم وحماياتها ومن

خلال مظاهراتهم وتصريحاتهم اظهروا انهم يساندون اهداف جبهة البوليزاريو . وبنفس اللذين تطالبان باستقلال هذه الارض (فقرة ٤١٠)

وبناء على ذلك نجد ان التقارير الدولية لمحكمة العدل الدولية وبعثة الزيارة اكدوا من جديد صحة الموقف المتبع دائما من طرف الجمعية العمومية فيما يخص ازالة الاستعمار عن الصحراء وحقوق شعبها .

ان مطالبي مختلف الحركات السياسية وتحرير الصحراء نالوا حق التعبير امام اللجنة الرابعة . مهما كانت تصريحاتهم .

فان الاراء التي يعرضونها ستساهم في اثبات ان الشعب الصحراوي قادر سياسيا رغم موقعه ان يضع اماله ويحدد سياسته . هذا الشعب ان قادر على ممارسة حقه في تقرير المصير ويعلم جيدا الاختيارات المقدمة اليه . انه قادر اكثر من غيره ان يحدد مصيره بشرط ان تضمن حريته في التعبير .

في الوقت الذي بدت فيه كل العناصر متجمعة لتمكين الجمعية العمومية تحل مشكلة الصحراء على اساس المبادئ التي كانت قد نصت عليها او اكدتها عدة مرات فاننا حضرنا محاولة الهجوم من طرف المغرب لاراضي الصحراء . وكما ثبت فيما قبل ان مجلس الامن كان قد انشغل بهذه المبادرة الشديدة الخطورة على السلام والامن في كل المنطقة .

منذ بضعة ايام تم اتفاق بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا . ووجود هذا الاتفاق اكده لنا مندوب اسبانيا الذي ابلغنا الترتيبات الرئيسية بالرغم من ان العبارات النهائية لم تعلن رسميا بعد . ومن الواضح ان هذا الاتفاق ما هو الا تسليم ، في الصحراء من اسبانيا الى كل من المغرب وموريتانيا مع وجود بعض الترتيبات وبالذات في النواحي الاقتصادية والاستراتيجية مخصصة للمصالح الاسبانية جزء بجانب المصالح المغربية والموريتانية .

وباسم الحكومة الجزائرية اريد ان الفت نظر اللجنة الرابعة تجاه اي موقف سيتخذ خارج هيئة الامم المتحدة مخالفا قراراتها وبالاخص اذا كان هذا الحل يسمح لاسبانيا المساومة بسيادة لا تملكها وتلبي مطالب المغرب وموريتانيا التي كانت عارضتها اسبانيا ورفضتها محكمة العدل الدولية .

وستتاح لي بلا ريب الفرصة لبحث هذا الاتفاق الذي عرضه علينا مندوب اسبانيا بصفة اكثر تعمقا . غير اني اود ان اشير من الان بان الخطوة الثلاثية التي وصلت الى هذا الحل تعد انكارا للالتزامات الرسمية من قبل الحكومة الاسبانية تجاه شعب الصحراء . كما انها تعد من طرف المغرب وموريتانيا خرق للارتباطات التي وقعتا عليها بصفة حرة وبانضمامها الى جميع القرارات المتبناه من عشرة سنوات من قبل الجمعية العمومية .

كما هو واضح ان الترتيبات المتفق عليها من قبل الحكومات الثلاثة والتي تخص لمصالحهما القومية حتى اتسعت جدا متناسية تماما وجود شعب في هذه الاراضي

ولا يفوت احدا ان التفسيرات المعلنة في تصريحات مندوب اسبانيا والتي تهدف بطريقة واضحة ان تجعل

من حق تقرير المصير مهزلة غير مقبولة في مفهوما ومحكوم عليها بالفشل في اتجاهها . ان الجمعية العمومية لايمكن ان تنسى انها هي الضمان لمصالح وحقوق شعب الصحراء ، ولا يمكن لها ان تعدل موقفها السابق منذ عشرة سنوات تجاه الشعوب التى تقع تحت السيطرة الاستعمارية .

واخيرا لا يمكنها ان تتخلى عن مسئولياتها تجاه البلاد والشعوب التى تحملت مسئولية مصيرها .

ان مشكلة الصحراء الغربية مقيدة في جدول اعمال هذه الدورة ، وعلى الجمعية العمومية ان تجد لها حلا وذلك بان تحدد وتراقب وتضمن طريقة السير بممارسة الصحراويين لحقهم في تقرير المصير .

ان نشاط الحكومة الجزائرية كان دائما ضمن اطار الامم المتحده ، كما ان الحكومة الجزائرية شاركت في جميع قرارات الجمعية العمومية . ولهذا فانه لا يمكنها ان تقبل باى حل كان قد تقرر خارج منظمتنا ، وسترفض الجزائر كل اتفاق ثنائي او ثلاثي يبرم مخالفا لقرارات الامم المتحدة .

اراد وفد الجزائر ان يوضح من الان موقف حكومته تجاه مشكلة الصحراء ولكنه يحتفظ بحقه في التدخل من جديد اثناء النقاش اذا اقتضت الضرورة ، وبالاخص اذا عرضت مقترحات تهدف الى ان تحيد الجمعية العمومية عن الطريق الذى اختارته لازالة الاستعمار من الصحراء الغربية .

(٢) مذكرة الحكومة الجزائرية بشأن قضية الصحراء الغربية [١٢ فبراير ١٩٧٦]

١ ـ تطورت قضية الصحراء الغربية ، الساقيه الحمراء ووادى الذهب اثر الاتفاق الثلاثى المبرم في مدريد ، تطورات تنذر بعواقب خطيرة سواء فيما يتعلق بمصير الشعب الصحراوى ووحدته القومية وسلامة ترابه الوطنى ، او بمصير السلام والامن والاستقرار في هذه المنطقة من العالم . وقد كان من اثر هذا الاتفاق الذى ادى اليه تحالف المصالح الخاصة ،والضغوط الرسمية المختلفة وتخلى الدولة الحاكمة عن مسئولياتها، ان عكر وحول المجرى العادى الذى رسمته الامم المتحدة لتصفية الاستعمار وفقا للقرار رقم ١٥١٤/١٥ وللقرارات الاخرى المتعلقة بالقضية .

ان التدخل المسلح من طرف المغرب وموريتانيا اللتين كانتا حتى الامس متنافستين في مطالبهما الترابية : قد دفع الشعب الصحراوى صاحب الحقوق الشرعيه الوحيد في السيادة على هذه البلاد الى مقاومة عنيفة لفرض حقه في حياة كريمة حرة ان المساعى التى جرت لاقتسام التراب الصحراوى وثرواته ، ولاسيما المعارضة المسلحة التى واجه بها الشعب الصحراوى الغزاة ،تدل على ان تسوية هذه القضية ، لا يمكن ان تكون هى التسوية المغربيةاو الموريتانية ،ولا هى التسوية الاسبانية، فقضية الصحراء الغربية لاتزال على هذا مطروحة .

٢ ـ ان الحق في تقرير المصير مبدأ اساسى . وعدم الاعتراف به من شانه ان يمس بتراث البشرية التى لاتقبل اى تدخل اجنبى في اختيار اى شعب حر اولايزال محكوما ليتولى تقرير مصيره بنفسه .

وقد كانت مساعى الجزائر فيما يتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، مطابقة دائما لموقف الاسرة الدولية كما اعربت عنه في المناسبات العديده ، منظمة الامم المتحدة ،ومنظمة الوحدة الافريقية ،ومجموعة بلدان عدم الانحياز . فمنذ العشرين ديسمبر ١٩٦٦ طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة في القرار ٢٢٢٩/٢٠ من الدولة الحاكمة ان تحدد في اقرب وقت وفقا لتطلعات السكان الاهالى بالصحراء ، الاسبانية ، بالتشاور مع الحكومتين المغربية والموريتانية ، واى طرف اخر معنى بالقضية ، كيفية تنظيم استفتاء تحت اشراف منظمة الامم المتحدة ، يتيح لسكان هذه البلاد ، ممارسة حقهم في تقرير المصير . وقد بقيت منظمة الامم المتحدة من سنه ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٤ ، وفية بهذا المسعى ، ووافقت على قرارات اكدت باستمرار حق الشعب الصحراوى في تقرير المصير القرار ٢٣٥٤/٢٢ ، القرار ٢٤٢٨/٢٣، القرار ٢٥٩١/٢٤ ، القرار ٢٧١١/٢٥ القرار ٢٩٨٤/٢٧، والقرار ٣١٦٢/٢٨ . ومما يعزز هذه الطريقة في معالجة القضية ، قرارات منظمة الوحدة الافريقية وتوصيات حركة بلدان عدم الانحياز ، كما اكدتها فتوى محكمة العدل الدولية ومستنتجات تقرير بعثة الامم المتحدة التى قامت بزيارة الصحراء الغربية .

٣ ـ اما في مستوى المنطقة ، فان البلدان المجاورة الثلاثة للصحراء العربيه وهى المغرب وموريتانيا والجزائر، قد قررت بالاتفاق منذ ١٩٦٩ ، عناية منها بتصفية السيطره الاستعمارية الاسبانية عن هذه البلاد ، وحفظا للسلام والامن في المنطقة ان تضم جهودها ، وان تتشاور لتنفيذ حل مطابق للقرارات المتعلقة بالقضية الصادرة من الامم المتحدة .

وقد اجتمع رؤساء الدول الثلاث يوم ١٤ سبتمبر ١٩٧٠ في نواديبو ، واصدروا بلاغا مشتركا في اليوم نفسه ، التزموا فيه « بتعزيز تعاونهم المتين للتعجيل بتصفية الاستعمار من الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية، وفقا للقرارات المناسبة الصادرة من الامم المتحدة ، واسسوا لجنة تنسيق ثلاثيه مكلفة بتتبع مسار تصفية الاستعمار في هذه البلاد ، سواء في الميدان السياسى او الدبلوماسى » .

وفى ٢٤ يوليو ١٩٧٣ اكد من جديد الرئيس هوارى بومدين والرئيس مختار ولد داده والملك الحسن الثانى ، تمسكهم الوثيق بمبدأ تقرير المصير وحرصهم على السهر لتطبيقه في اطار يضمن لسكان الصحراء التعبير عن مرادهم الحقيقى بكل حرية ، وفقا لقرارات الامم المتحدة في هذا الميدان » .

وقد اجتمعت من جهتها لجنة التنسيق الثلاثية المؤلفة من وزراء الشئون الخارجية في البلدان الثلاثة ، يوم ٥ يناير ١٩٧٢ بالجزائر ، ثم في نواكشوط يوم التاسع

من مايو ١٩٧٣ واكدت اثر الاجتماعين بمبدأ قرارات نواديبو كما اكدت العزم على السعي بالاشتراك لدى منظمة الامم المتحدة . لتنهض بمسئولياتها التى عبرت عنها القرارات العديدة بوضوح . وايدتها منظمة الوحدة الافريقية وبلدان عدم الانحياز .

٤ ـ وبينما تحددت طريقة التسوية بوضوح في مستوى الامم المتحده ومنظمه الوحدة الافريقية . ومجموعة بلدان عدم الانحياز وفى مستوى المنطقه بتصفيه الاستعمار فى الصحراء الغربيه . على اساس ممارسة حق تقرير المصير . وبينما التزمت اسبانيا بان تنظم فى النصف الاول من سنه ١٩٧٥ استفتاء بشراف وتحت رقابة الامم المتحدة . تنكرت الحكومة المغربية لالتزاماتها وعدلت فى سنة ١٩٧٤ عن الخطه المرسومه بالقرارات التالاديه وسنت حملة واسعه . للمطالبه بتراب الصحراء الغربيه

وقد طلبت الحكومة المغربيه . لمعارضة المضي في مسار تصفية الاستعمار كما حدد القرار ١٥١٤/١٥ وغيرها من القرارات الخاصة بالقيمة . فتوى من محكمة العدل الدولية . تتعلق بالمسالتين التاليتين :

١ ـ هل كانت الصحراء الغربيه . بلادا لا سيادة عليها حين احتلها الاستعمار الاسباني ؟

٢ ـ اذا كان الجواب بالنفي . فما هى العلاقات القانونية التى تربط هذه البلاد بمملكة المغرب من جهة وبموريتانيا ككل ، من جهة اخرى .

وبالاضافة الى هذا المسعي . التزمت الحكومة المغربية . على لسان الملك الحسن الثاني . باحترام فتوى محكمة العدل الدولية . اما موريتانيا فقد ناصرت مسعى المغرب . بعد ان طالبت بكل تراب الصحراء الغربية . مؤكدة . علنا . من جديد . ان مستقبل هذه البلاد . لايمكن ان يتقرر بدون استشارة السكان المعنيين .

وبالرغم من ان هذا المسعي . اخر تنفيذ مسار تصفية الاستعمار ، فان الجزائر لم تعارض المغرب وموريتانيا في مسعاهما لدى محكمة العدل الدولية ، وذلك رغبة منها في عدم تفكيك الجبهة المشكلة سنة ١٩٦٩ فى نواديبو لمناوءة الاستعمار . وايمانا منها بانها تعمل على تحقيق حل سلمى للقضية بناء على هذه العناصر الجديدة التى رفعت اليها . صادقت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها التاسعة والعشرين على قرار رقم ٣٢٩٢ لطلب فتوى فى القضية . بين محكمة العدل الدولية . دون المساس بتطبيق المبادىء الواردة في القرار ١٥/٥١٤ وقررت فى الوقت نفسه ، ايفاد بعثة زيارة الى الصحراء الغربية . مكلفة بتقديم تقرير للجمعية العامة المنعقدة فى دورتها الثلاثين .

٥ ـ فى ١٦ اكتوبر ١٩٧٥ اصدرت محكمة العدل الدولية فتوى فحواها « ان العناصر والمعلومات التى انتهت الى علمها لا تثبت وجود أى رابطة من روابط السياده الترابية ، بين بلاد الصحراء الغربية من جهة وبين مملكة المغرب او موريتانيا ككل من جهة اخرى . وعلى هذا فان المحكمة لم تلاحظ وجود روابط قانونية من شانها ان تغير تطبيق القرار ١٥١٤/١٥ ، بخصوص تصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية ، ولاسيما تطبيق مبدأ تقرير المصير . بتمكين سكانها من التعبير عن مرادهم الحقيقي بكل حرية » .

وعلى هذا ، فان محكمة العدل الدولية التى استفتاها المغرب نفسه ، قد رفضت مزاعمه ،ومن الجدير بالملاحظة، ان القاضي المختص مع انه عينه المغرب ، قد حكم بوضوح للشعب الصحراوى بحقه فى تقرير المصير .

وترى البعثة الاممية التى زارت الصحراء الغربيه فى مستنتجاتها ان « اى تسوية للوضعية ، يجب أن تمر بموافقة ومشاركة جميع الاطراف المعنية والمهتمة . اى الدوله الحاكمة . والحكومات المجاورة وممثلى الصحراويين . وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى ان الحكومات المعنية والمهتمة فى البلدان المجاورة للصحراء الاسبانيه . والحركات السياسية بها . والناطقين بلسان المبعدين السياسيين واللاجئين الصحراويين . فى البلدان المجاورة . اعلنوا عن الشروط التالية لاجراء استفتاء فى البلاد :

(ا) سحب القوات المسلحة والادارة الاسبانيه .

(ب) رجوع المبعدين السياسيين واللاجئين الى البلاد .

(ج) تحديد فترة انتقال ، تقوم فيها منظمة الامم المتحدة بحضورها فى البلاد . بمسئولية الادارة وحفظ السلام والنظام .

٦ ـ ان فتوى محكمة العدل الدوليه وتقرير اللجنة الزائرة متفقان على النقطة الاساسية الا وهى الرجوع الى استفتاء تقرير المصير . مؤكدتين بذلك قرارات الامم المتحدة السابقة . وفى هذه المرحله . وبينما كانت الجمعية العامة الثلاثون للامم المتحده تناقش القضية مرة اخرى . استهانت الحكومة المغربية بالراى العام الدولى وضربت عرض الحائط بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالموضوع . فقررت من طرف واحد . وباتفاق مع الحكومة الموريتانية ، غزو التراب الصحراوى تحت قناع «المسيرة الخضراء» . وامام التهديد الذى تشكله هذه المبادرة على السلم والامن فى هذه المنطقة . عرضت القضية على مجلس الامن بناء على طلب من اسبانيا .

وقد اكد لنا تطور الاحداث ان ما سمى بالمسيرة الخضراء التى اصر عليها بالرغم من قرارات مجلس الامن . لم تكن الا حيلة لتغطية تسلسل القوات المغربية النظامية . وتحويل الانظار عن المناورات التى بدأت بين حكومتي المغرب وموريتانيا من جهة ، والدولة الحاكمة للبلاد من جهة ثانية . وقد ادت تلك المناورات الى اتفاق مدريد الثلاثي الذى يقصي الشعب الصحراوى بوصفه الطرف المعنى بالدرجة الاولى ويهدف الى اقتسام ترابه بين مملكة المغرب وجمهورية موريتانية الاسلامية .

٧ ـ ويجدر ان نشير الى ان المغرب وموريتانيا بمجرد اقدامهما على تحمل المسئولية الخطيرة بغزو التراب الصحراوى قد اصبحتا دولتين معتديتين بكل ما يترتب عن مثل هذا الوصف من اثار قانونية . ووفقا لتدابير الميثاق المتعلقة بالموضوع . ولقرار عام ١٩٧٠ المتضمن الاعلان الخاص بمبادىء القانون الدولى بشان العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وكذا القرار ٢٩/٣٣١٤ الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مفهوم العدوان .

وينص هذا القرار الاخير بالحل هى حيثيته السادسة على ان اخلال « الدول بواجبها في عدم استعمال القوة المسلحة لحرمان الشعوب من حقها فى تقرير المصير ، وفى الحرية والاستقلال ، حالة عدوان سافر » .

ويؤكد نفس القرار المتضمن تحديد العدوان فى مادته السابعة شرعية التاييد المبذول للشعوب المكافحة مثل

٥٠٤
الشعب الصحراوي من اجل الحصول على حقها في تقرير المصير لمواجهة جيوش الغزو : فليس في هذا التحديد .. – كما جاء في القرار نفسه – ما يمكن بحال من الاحوال – حسب ما يفهم من الميثاق – ان يمس حق الشعوب المحرومة بالقوة من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، ذلك الحق الذي يشير اليه الاعلان الخاص بمبادىء القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول : طبقا لميثاق الامم المتحدة ، ولاسيما الشعوب الخاضعة للانظمة الاستعمارية .. وكذا لحق هذه الشعوب نفسها في الكفاح من اجل هذه الغاية ، والسعي الى الحصول او تلقي دعم ما ، وفقا لمبادىء الميثاق ، وطبقا للاعلان المذكور اعلاه .

٨ – ويمكن ان يستنتج من مناقشات مجلس الامن ومن القرارات التي اتخذت في الفترة ما بين ٢٠ اكتوبر و ٦ نوفمبر ١٩٧٥ .

(١) ان مجلس الامن اقتصر على بحث الوضع الناجم عن قرار المغرب ، بتنظيم مسيرة الى تراب الصحراء الغربية ، على اعتبار ان المشكل الاساسي المتمثل في تصفية الاستعمار من الصحراء ، هو من اختصاص الجمعية العامة وحدها ، وذلك طبقا لميثاق الامم المتحدة وللاعلان الخاص بمنح البلدان والشعوب المستعمرة استقلالها . قرار ١٥١٤ .

(٢) ان مجلس الامن :

(أ) – يطلب بالحاح من كل الاطراف المعنية والمهتمة وهي ، علاوة على اسبانيا بوصفها الدولة الحاكمة ، الجزائر والمغرب وموريتانيا – تفادي كل عمل انفرادي او غيره من شانه ان يزيد في خطورة التوتر في المنطقة

(ب) ويكلف الامين العام باجراء مشاورات مع الاطراف المعنية والمهتمة حتى يتمكن مجلس الامن من اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة الوضع الراهن في الصحراء الغربية .

وفي هذا السياق بالذات ، تحدثت حكومة مدريد في ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ عن اعلان مبدئي توصلت اليه مع المغرب وموريتانيا ، وعمدت بموجبه الى تحويل السلطات الى المغرب وموريتانيا .

وهذا الاعلان المبدئي كان يشكل في الواقع انتهاكا مبينا لقرارات مجلس الامن ، وعائقا اضافيا في طريق الجهود المبذولة من قبل الامين العام بالتعاون مع كافة الاطراف المعنية والمهتمة .

والواقع ان اعلان مدريد الذي تم خارج الامم المتحدة يشكل عرقلة حقيقية للجهود المبذولة في نطاق الامم المتحدة لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، تصفية « منسجمة » سليمة . تقوم على المعطيات الاساسية التالية :

(١) ان المسار لتصفية الاستعمار بالصحراء الغربية كما حددته الجمعية العامة منذ عشرة اعوام واكدته فتوى محكمة العدل الدولية ، وتقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة للمنطقة قد اثبت صحة هذا المسار .

(٢) وبما ان الصحراء الغربية بلد غير مستقل برسم الباب الحادي عشر (١١) من الميثاق ، فان اسبانيا وهي الدولة الحاكمة ، المسئولة امام الامم المتحدة . لا يحق لها ان تحيل مسئولياتها لغير شعب هذا البلد الذي هو وحده صاحب السيادة ، وان الامم المتحدة هي الكفيلة بكيفيات سلام هذه السيادة .

(٣) وحيث ان ما ذكر معترف به اعترافا عاما ، فان الحكومة الجزائرية لا تقر باية شرعية لاعلان مدريد بل تعتبره باطلا . غير معقول باعتبار ان حكومات اسبانيا والمغرب وموريتانيا لا يحق لها التصرف اطلاقا في التراب الصحراوي وفي مستقبل شعبه .

(٤) ويتضح من ذلك ان الحكومة الاسبانية كدولة حاكمة مازالت تتحمل مسئولياتها الاساسية امام الامم المتحدة والمجموعة الدولية ، ولاسيما فيما يتعلق بالتزاماتها المترتبة عن البند ١٠٣ من الميثاق اما الجمعية العامة فيما يخصها فلاتزال مناقشة الصحراء الغربية معروضة على نظرها . ومن واجبها في هذه الحالة بالذات من تصفية الاستعمار . ان تتخذ القرارات المناسبة لضمان حق الشعب الصحراوي الثابت في تقرير المصير ، وفي ممارسته الفعلية لهذا الحق .

٦ – وفي ١٠ ديسمبر صادقت الجمعية العامة باغلبية ساحقة ، وبعد نقاش مستفيض ، على القرار ٣٤٥٨ – أ – الذي اكد من جديد حق شعب الصحراء الغربية الثابت في تقرير المصير . وطالب باتخاذ تدابير تمكين هذا الشعب ممارسة حقه هذا ممارسة حرة كاملة تحت اشراف منظمة الامم المتحدة .

وبمقتضى هذا القرار لاتزال اسبانيا تتحمل مسئولياتها كدولة حاكمة .

وحيث ان المسألة تتعلق ببلد غير مستقل تنطبق عليه الاحكام المطابقة لميثاق الامم المتحدة وقراراتها . فان اسبانيا يجوز لها ان تتخلى عن هذا التفويض الا لمنظمة الامم المتحدة او للشعب الصحراوي دون اية دولة اخرى

وعلى ذلك فان الاتفاق المبرم بمدريد في ١٤ نوفمبر ١٦٧٥ بين ممثلي الحكومات الاسبانية والمغربية والموريتانية لا ينطوي على اية شرعية لانه يتنافى تماما مع ميثاق الامم المتحدة ومع كل القرارات المصدق عليها – منذ ١٠ سنوات ، وخاصة منها القرار الاخير – قرار ٣٤٥٨ – أ – ٣١ الصادر في ١٠ ديسمبر ٧٥ ، ويقصد هذا القرار في الواقع نقل سيادة صاحبها هو الشعب الصحراوي دون غيره .

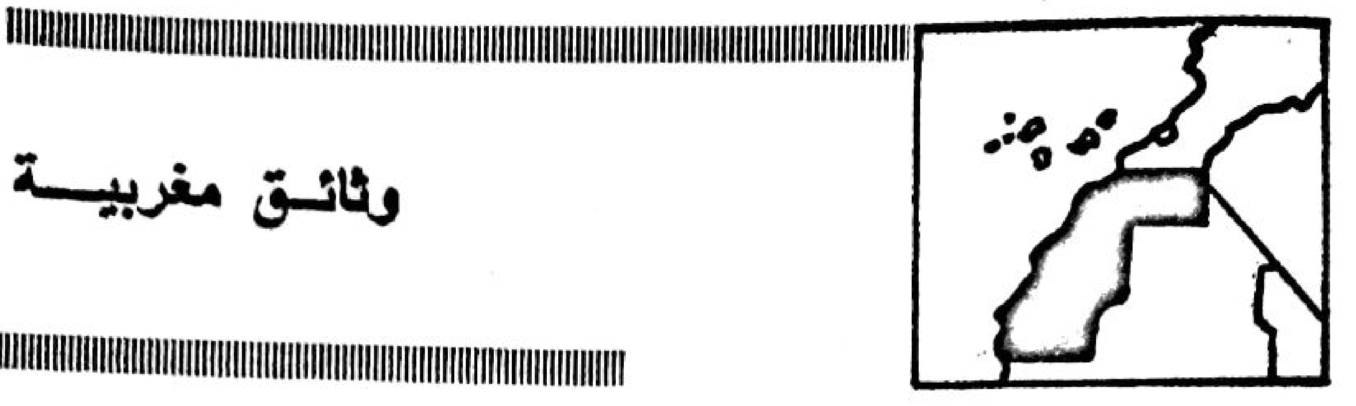
١٠ – وحاصل الامر ان احدى المطوقات الاساسية من اتفاق مدريد الذي ينص على استشارة شعب الصحراء الغربية ، بواسطة الجماعة قد اصبح معطلا ذلك لان هذه الجماعة قد حلت نفسها بنفسها في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ ساحبة بذلك كل ذريعة للاطراف الموقعة على الاتفاق .

ويتجلى والحالة هذه ان دعوى مشروعية استشارة الشعب الصحراوي بواسطة الجماعة باطلة حقا .

وختاما فان فشل المحاولات الرامية الى افراغ قرارات هيئات الامم المتحدة المختصة من محتواها جلي للعيان .
وقد ادى هذا الفشل بالبلدان الموقعة على اتفاق مدريد الثلاثي الى شن عدوان سافر على الشعب الصحراوي . وقد بلغ هذا العدوان حاليا مدى حرب ابادة حقيقية . ولا يمكن لهذا الوضع الجديد الا ان يعكر السلام والاستقرار في المنطقة كلها .

وعليه . فقد اصبح واجبا اكيدا ايقاف هذا المسار الخطير في تدهور الامور .

ان الحل الواضح . لا يمكن ان يكون الا بالرجوع المحمود العواقب الى الشرعية الدولية التي تضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير عن طريق استفتاء حر حقيقي . ■



وثائق مغربية

① فقرات من خطاب الملك الحسن الثاني بشأن الصحراء المغربية [بمناسبة عيد الشباب]

شعبي العزيز :

تعلم اننا غداة الاستقلال كنا قد وقعنا على وثيقة مع الحكومة الاسبانية يوم ١٢ أبريل ١٩٥٦ تضمن للمغرب اولا استقلاله ووحدته الترابية ولكن مع الاسف ورغم المطالبات العديدة ورغم ما اظهره المغرب من مرونة وتشبث بالطريقة السلمية والمنطقية لحل المشاكل لم يستجب لرغبة المغرب ولم يجد المغرب مخاطبا في مستواه وفي مستوى حسن نيته . واستمرت بعد ذلك المداولات والمشاورات والمناقشات الى حد اننا في سنة ١٩٦٥ حينما احتفلنا بالسنة العاشرة لاستقلال المغرب يوم ٢ مارس في مدينة فاس استقبلنا وزيرا أسبانيا جاء يمثل حكومته وقلنا له بالحرف اننا نطالبكم بارجاع الارض المغتصبة والصحراء التي تديرونها ولكننا لا نريد أن نقع في مثل الاغلاط التي وقعنا فيها مع بعض الدول الافريقية . ولذا فاذا لم ترد اسبانيا ان ترد الينا حقنا فسنطالبها بذلك أمام هيئة الامم المتحدة .

وكان بالنسبة الينا حق تقرير المصير هو في الحقيقة طرح السؤال بكيفية واضحة هل تريدون البقاء مع الدولة التي تحتلكم ام هل تريدون الرجوع الى حظيرة الوطن ؟

وطالبنا بان يجري الاستفتاء على هذا الاساس في اطار هذا السؤال المحدود بضمان من هيئة الامم المتحدة ومن مجموعة دولية .

وكنا دئما ننبه اسبانيا وحكومتها على خطورة اقدامها فيما اذا هي اقدمت على عمل انفرادي مثل اعطاء الاستقلال او استقلال داخلي .

وعندما سافرنا الى اسبانيا سنه ١٩٧٠ ودارت بيننا وبين الجنرال فرانكو محادثة خاصة كان غرضنا لهذه المشكلة اعمق وكان موقفنا اكثر مرونة وسياستي ليس فيها ما يخفى . لانها واضحة كالشمس في وسط النهار واذ ذاك طرحنا على الحكومة الاسبانية الاختيارات التالية :

اننا نعلم الموقع الاستراتيجي لمدينة العيون ومدينة سيسنيروس بالنسبة لجزر الكناري . واننا نعلم انكم تولون هذه الجزر اهمية بالغة من الناحية العسكرية فنحن مستعدون اذا انتم ارجعتم للمغرب سيادته على ترابه مستعدون لان نضع رهن اشارتكم قواعد عسكرية لمدة ما ، نتفق عليها ، تجعلكم تطمئنون عليها . علما منا ان القواعد العسكرية في الاخير لا ينتفع بها الا البلد التي هي على ارضه . وعلما ما ان التطورات الاستراتيجية وتطورات الاسلحة ستجعل دائما من القواعد العسكرية امرا يتطور شيئا فشيئا .

وزودنا وقلنا اما اذا كانت خيرات الصحراء سواء التي على ارض او التي في قاع البحار تهمكم كذلك فان المغرب على استعداد ليوقع معكم اتفاقية ويشترك معكم في استخراج وتسويق كلما من شانه ان يستخرج ويسوق وكنا نعتقد ان تفتحا مثل هذا لا يكون من شانه الا ان يرجع الاسبانيين عن غيهم وينظروا الى مصالحهم العليا ويعلموا انه لا محل ولا موضع لبلد أجنبي في افريقيا وهذه القاعدة تزيد وضوحا يوما بعد يوم . اما الان وقد احسنا ان اي مطالب لم يستجب له وان اسبانيا ماضية الى اقرار نظام الاستقلال الداخلي ونحن نعلم ما معنى الاستقلال الداخلي ، فالسياسة الخارجية والدفاع تبقى في يد الدولة الحامية .

فاذا اتجهت حقيقة اسبانيا هذا الاتجاه فانا شخصيا كمسئول عن وحدة البلاد من جهة وعلى صيانتها من الاخطار في المستقبل ، اترك هذا وصية لكل مغربي انه لا يمكن ان يعقل ان يتم تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها في جنوب ترابنا لانه من الناحية الاستراتيجية ومن الناحية الهيدرولوجية ومن ناحية المنافذ على البحر على المحيط الاطلسي : لا يعقل مثل هذا لانه سيشكل خطرا مستمرا على سلامة البلاد وعلى حرمة البلاد وعلينا وعلى اولادنا وعلى احفادنا والاجيال القادمة فهذه ليست مسالة عاطفية فحسب بل مسالة حيوية لكل مغربي مدنيا كان او عسكريا موظفا او رجل اعمال او عاملا . ولذا اقول

٥٠٢

للاجانب الذين سيعلقون على خطابي هذا خاصة وأنتم تعلمون عطف بعض المعلقين الاجانب على المغرب وما ذلك الا حسدا وخاصة بعض المعلقين الذين عاشوا حقبة الاستعمار في المغرب والذين لم يستسيغوا ابدا حصول المغرب على استقلاله وما جر ذلك من استقلال لعدد من الدول الافريقية وان استقلال المغرب حصل في عهد الدولة العلوية على يد محمد الخامس وأسرته ذلك اننا نعرف العطف الابدي لبعض المعلقين السياسيين على المغرب والذين سيؤولون ذلك الى كون المغرب يريد من وراء هذه الوثبة التي اراد القيام بها أن يسدل غطاء على مشاكله وانا اقول انه ليست لنا مشاكل ولله الحمد ولذلك اشرت في مدخل خطابي هذا الى اننا انجزنا اكثر مما قررناه وظهرنا بمظهر عال في الداخل والخارج ·

كنا أول من دخل معركة تحرير الاراضي في الجولان وسيناء وآخر من غادر ميدان المعركة عندما تم فك الارتباط بين القوات وظهر الجندي المغربي والممرض والطبيب والمهندس والاخصائي بمظهر رائع وتبرع الشعب المغربي أكثر من أي شعب آخر وهكذا نجد في الحقيقة انه ليس لنا أي مشكل يستحق ان نخفيه سواء على الصعيد الخارجي أو من حيث سياستنا وحرمتنا في الخارج وعلى المستوى الداخلي ليست لنا مشاكل ايضا ذلك أن خزينتنا ممتلئة أكثر من اللازم ونتوفر على أكثر مما نحتاجه من العملة الصعبة وانتاجنا من الفوسفات في نمو مضطرد ومحصولنا الزراعي جيد بالشكل الذي كنا نتمناه ومن حيث التخطيط لم يسبق ان صرفنا في مخطط قبل هذا أكثر من ٤٠ مليار خلال الاشهر الاربعة الاولى من بداية التصميم ذلك اذا تمكنا من صرف هذا المبلغ في شهر ماي الشيء الذي يعتبر رقما قياسيا · وبطبيعة الحال فان لنا مشاكل مثل سائر الدول كمشاكل الاطر والتعليم وانخفاض المستوى ومشاكل الملفات غير الجاهزة والتي تحتاج الى دراسات وكذا مشكل مراجعة الادارة والسلم الاداري والمطرة الادارية

كل هذا ليس بالمشاكل التي ينبغي اخفاؤها وتغطيتها بخلق مشاكل اخرى · لذا اقول للجميع انصحكم الا تصطدموا بالمغاربة في هذا الميدان ذلك انه يمكن للمغاربة ان يختلفوا حول منهج التعليم او اصلاح قضائي او نظام اقتصادي اما ليبيرالي او نظام موجه وهذه أشياء داخلية تهمنا نحن مهما اختلفنا حولها · لكن عند ما يتعلق الامر بقضية التراب الوطني والوحدة الترابية وبالاخص (اؤكد ذلك لضمان بمستقبل المغرب)

اني احذر الجميع ان المغاربة يقفون وقفة رجل واحد في هذه القضية مهما كانت مشاربهم السياسية ومستواهم الاجتماعي · وهنا اتوجه الى رعايانا في الصحراء واقول لهم حذاري ثم حذاري من أن يؤدي بكم الغرور والغرور وتركبوا حطة تندمون عليها في المستقبل · فنا نعرف حيل الاستعمار وحاربناه منذ زمن ، وسياتي يوم يكون فيه اعضاء الجماعة الصحراوية الذين هم من أسر محترمة نحترمهم · سياتي يوم يصحون من نومهم ويجدون اسمائهم تلك الاسماء المعروفة بعروبتها ووطنيتها وغيرتها على الاسلام سيجدون هذه الاسماء تحت وثائق ليست في مستوى وطنية الصحراويين ولا اسلامهم ولا عروبتهم فلنجعل اذن من هذه النقطة نقطة تجنيد في الداخل والخارج لنسترجع اراضينا · ولا يجب علينا أن نيأس من الحوار من جهة أخرى ، فلم نيأس ولن نيأس من الحوار اعتقادا منا انه نظرا لتطورات الظروف والاحوال وكون الغد ليس هو اليوم واليوم هو الامس واذا لم يكن الحوار مجديا اليوم فسيكون مجديا غدا ولكن الحوار وحده لايكفي اذ لابد للمخاطب الاسباني ان يعلم ان امامه ارادة موحدة وعليه ان يعلم ان اصدقاء المغرب من عرب ومسلمين وافارقة وغيرهم سيقفون الى جانبه كما يتعين على المستعمر ان يعلم كما على المغرب ان يعلم اكثر من هذا ان هذه هي الفرصة التي سنعرف فيها من بين جميع أولئك الذين ذكرت الصديق من العدو · ■

(٣) كلمة وزير الخارجية المغربية أمام المجموعة الافريقية بالامم المتحدة [١٩ نوفمبر ٧٥]

سيدي الرئيس

قبل كل شيء ، اود توجيه الشكر باسم مملكة المغرب ، الى جميع الدول الافريقية الشقيقة ، والى جميع المنظمات الدولية : للمشاركة والمساندة التي أبدتها للمسيرة الخضراء ، التي بادر بها الشعب المغربي · معبرا بذلك أمام العالم عن ارادته الجماعية ، وعن عزمه التام على تحقيق وحدته الوطنية ووحدة ترابه ·

ان المغرب قد اثبت مرة اخرى ، انه عازم على الالتجاء الى كل وسيلة سلمية لايجاد تسوية عادلة ومنصفة للخلاف الاستعماري الذي قام منذ أكثر من ٢٠ عاما بينه وبين اسبانيا ·

فمنذ استقلاله الجزئي في ١٩٥٦ كان المغرب قد داوم الاقتراح على اسبانيا · بشأن الشروع في المفاوضات

بهدف تسوية للمشاكل المطروحة في اطار تصفية الاستعمار على نحو نهائي في الصحراء الغربية ·

ومنذ عام ١٩٦٣ طرح المغرب المشكلة أمام منظمة الامم المتحدة طالبا منها اعتماد الاجراءات التي قد تضمن له وحدته الوطنية ووحدة ترابه · · فبالنسبة للمغرب ، كان الامر يتعلق بتطبيق القرار رقم ١٥١٤ على نحو كامل ، وخاصة تحقيق احترام الفقرة السادسة منه ، التي تنص على أن ، أية محاولة تستهدف القضاء جزئيا أو على نحو كامل ، على الوحدة الوطنية والوحدة الاقليمية لأي دولة ، هي أمر لا يتوافق مع أهداف ومبادىء الامم المتحدة ·

ان الجمعية العامة باعتمادها في ٦ ديسمبر ١٩٦٥ القرار رقم ٢٠٧٢ في دورتها العشرين ـ وهو أول قرار

يتعلق بهذه المشكلة ـ قد قررت تلبية المطلب المغربي بالشروع في مفاوضات لتسوية الخلاف المتعلق بايفني والصحراء المغربية ·

ومن خلال دراسة هذا القرار الاول ، تستخلص ثلاث نتائج تشكل العناصر الاساسية في مسالة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية · قبل كل شيء ان المعنى الذى تضمنه الاعلان رقم ١٥١٤ قد طرح بشكل واضح جدا ، وهو « انهاء الاستعمار في كل مكان وبكافة صوره » · ان القرار اذن يدين بصفة نهائية السيطرة الاستعمارية ·

وكان القرار رقم ٢٢٢٩ ، مع حفاظه على مبدأ المفاوضات فيما يخص مشكلة ايفني ، يتضمن الالتجاء الى حق تقرير المصير ، فيما يخص الصحراء الغربية ، ولكنه كان ايضا ، محدد الظروف المسبقة لمثل هذا الاجراء · وقد تمت تصفية الاستعمار في ايفني ، عن طريق المفاوضات وفقا للقرار رقم ١٥١٤ « ولما نص عليه القرار رقم ٢٢٢٩ · ولكن تصفية الاستعمار في الصحراء قد تاجلت اكثر من ١٠ سنوات ، لعدم توافر الشروط التى ينص عليها القرار رقم ٢٢٢٩ · وهذا ما ذكرناه في العام الماضي امام اللجنة الرابعة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧٤ عندما رفضنا تنظيم الاستفتاء المقترح من قبل اسبانيا ·

وحتى هذا التاريخ ، مازالت الشروط التى حددها القرار رقم ٢٢٢٩ وجميع الشروط الاخرى التى تلت هذا القرارغير متوفرة · واننا قد ذكرنا من جهة أخرى ان المغرب كان في كل مناسبة يكرر تاكيد حقه في وحدته الوطنية : وفي وحدته الاقليمية · كما اننا كررنا ضرورة ايجاد نوع من التسوية السلمية لهذه القضية الاستعمارية ، التى قامت منذ حوالى عقدين بين المغرب وموريتانيا من جهة ، واسبانيا من جهة أخرى ·

وكما أشرنا الى ذلك ، فان التسوية يمكن أن تكون كما هي الحال بالنسبة « لايفني » ، بمعنى الالتجاء الى مفاوضات بين الدولة الحاكمة والاطراف المعنية · وان هذه الاخيرة بممارستها حقها على اقليم الصحراء الغربية ، قد يكون هذا الاختيار متوافقا مع مضمون القرار رقم ١٥١٤ » ·

« ومن جهة اخرى ، فان القرار رقم ٢٠٧٢ يربط تصفية الاستعمار في اقليم ايفني ، بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية على نحو وثيق ، نظرا لان المسائل المطروحة والتى تتعلق بالسيادة على الاقليم ، تخص المغرب واسبانيا ·

« واخيرا فان الجمعية العامة قد حثت هاتين الدولتين ـ المغرب واسبانيا ـ على الشروع في مفاوضات ، وهو أمر تعتبره ـ ذو أهمية رئيسية ـ الطريق الوحيد الذى يمكن ان يؤدى الى تحرير اقليمي ايفني والصحراء الغربية من السيطرة الاستعمارية · وعندما لم ينفذ هذا القرار ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها التالية ، القرار رقم ٢٢٢٩ الذى يكرر مضمون القرار رقم ٢٠٧٢ ويقترح اجراءين مختلفين لتصفية الاستعمار في ايفني من جهة ، وفي الصحراء الغربية من جهة اخرى ·

واننا ، بهدف اقرار وجود حقوق للمغرب وموريتانيا بالذات ، قد اقترحنا على اللجنة الرابعة ، ما اعلنا عنه سابقا من الالتجاء الى محكمة العدل الدولية لابداء رأيها الاستشارى في الجوانب القانونية التى تكيف عملية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، والتى تسمح باستخلاص ، فيما بين الاجراءات الممكنة ، الاجراء الذى يجب أن يطبق · وقد اعتمدت اللجنة الرابعة وبعدها الجمعية العامة ، طلب المغربوموريتانيا · وبناء على اعترافها بالاسس الوطيدة التى قام عليها هذا المطلب ، صدر القرار رقم ٣٢٩٢ الذى من المهم اعادة وضعه في اطاره ، حتى يمكننا تقديم كل ما تضمنه من دقة وأهمية ·

سيدى الرئيس ،

ان المحكمة قد أبدت رأيها ، وأقرت على نحو واضح ، وجود علاقات قانونية للبنية الشخصية بين سكان الصحراء الغربية ومملكة المغرب ، وكذلك بوجود علاقات قانونيه اكدتها المحكمة ، وهي تبرر الى حد كبير ، التجاء كل من المغرب وموريتانيا الى اجراء مفاوضات مع الدولة الحاكمة ، لان الفقرة ٩٤ من رأى المحكمة وكما أقرت به ، ينص على الاتى :

« ترى المحكمة ، انه لا توجد قاعدة في القانون الدولى تلزم دولة أن يكون لهابنية محددة ، كما يثبت ذلك تنوع البنيات في الدول الموجودة حاليا في العالم · وبالتالى فان مطلب المغرب مطلب شرعي » ·

ان المعطيات التاريخية والعلاقات بين سكان الصحراء الغربية والمغرب ، قد تاكدت بشتى الطرق على نحو دائم · فغداة حصول المغرب على استقلاله الجزئى ، تمرد السكان المغاربة في الصحراء الغربية ضد بقاء السيطرة الاستعمارية الاسبانية ، وطلبوا العودة الى الوطن الام · ان هذا العمل قد أتاح تحرير الجزء الاكبر من الصحراء الغربية ، مما أوجب تحالفا أجنبيا واسع النطاق للقضاء على هذا العمل · ان المشاعر الوطنية للسكان الصحراويين قد بدت اذن واضحة تماما ، فان رئيس الجماعة الصحراوية السيد « خاطرى أولد جمانى ، قد جاء ليكرر هذه المشاعر من جديد ، وامال سكان الصحراء في شكل الاعلان الذى صرح به في اجادير امام صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى ، والذى كرر فيه بقوة عزم ، هؤلاء السكان ، مساندة وجهة نظر المغرب وترجمتها الى وقائع ·

هذا الاعلان يكتسب كل مغزاه ، عندما ندرك ما هي وظيفة الجماعة التى وصفها تقرير الوفد الذى قام بزيارة الاقليم ، بانها الجهاز الممثل الاعلى للسكان الصحراويين ·

ان السيد ، خاطرى اولد جومانى ، هو رئيس الجماعة المنتخب من قبل ١٠٣، أعضاء الذين يشكلون هذه

الجماعة ، وهؤلاء منتخبون من قبل الجماعات المحلية والمجالس البلدية . وبهذا يبدو تمثيل الرئيس ، خاطري اولد جوماني ! واضحا . فهو المكلف بالتعبير عن الارادة الحقيقية للسكان الصحراويين المنظمين داخل مؤسساتهم التقليدية التي تضم ممثلي جميع القبائل . وسواء ينتمي هؤلاء السكان الى المغرب أو الى موريتانيا ، فانهم يطالبون بالانتماء الاقليمي الى الدولتين .

سيدى الرئيس ،

ان رأى محكمة العدل الدولية ، وما أبداه الممثلون عن السكان من التعبير عن ارتباطهم بالوطن الام ، يؤكدان ويثبتان ما كنا ندافع عنه دائما أمام اللجنة الرابعة وأمام الجمعية العامة .

اننا بهذا الشكل ، نجد أنفسنا في نفس الوضع الذى الهم ما نص عليه القرار ٢٢٢٩ فيما يخص « ايفني » ، وبالتالي أن نفس التسوية التي طبقت في مشكلة ايفني ، يجب أن تطبق على الصحراء الغربية ، وهي الالتجاء الى المفاوضات .

وقد استخلص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في ١٦ اكتوبر ١٩٧٥ النتائج التي أسفر عنها الوضع الجديد ، وكرر ارادة المغرب في الالتجاء الى كافة الوسائل السلمية لايجاد تسوية للمشكلة . هذا هو المعنى الذى اعطاه صاحب الجلالة الملك « للمسيرة الخضراء » التي قام بها الشعب المغربي .

ولكن فيما بعد ، قرر صاحب الجلالة الملك ، وفقا لقراري مجلس الامة رقمي ٣٧٧ و ٣٨٠ ، انسحاب المسيرة الخضراء من جهة ، والشروع في المفاوضات الثلاثية التي جرت في مدريد بالاتفاق مع أسبانيا وموريتانيا من جهة أخرى .

وفي الواقع ، ان قرارات مجلس الامن المذكورة ، وان كانت قد راعت عدم ادانة « المسيرة الخضراء » ، قد تركت للاطراف مهمة اجراء مفاوضات حول مجموع مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الاسبانية ، وفقا لما نصت عليه المادة رقم ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة . وفي مثل هذا النطاق ، كان للتفاوض الاولوية على الاستشارات التي كان على الامين العام أن يقوم بها .

فان المادة رقم ٣٣ من الميثاق ، تنص على انه « على الاطراف المعنية باى خلاف يمكن ان يؤدى امتداده الى تهديد السلام والامن الدوليين ، أن تلجأ قبل كل شيء الى طريق المفاوضات للبحث عن تسوية ما » .

وبالتالي فان المفاوضات التي جرت في مدريد ، كانت متوافقة تماما مع قرارات مجلس الامن ، وكذا مـــع نصوص المادة رقم ٣٣ من ميثاقنا .

سيدى الرئيس ،

ان مجلس الامن قد استخلص النتائج من المعطيات الجديدة في الوضع ، عندما أوصى بالالتجاء الى التفاوض الذى يشكل الزاما بالنسبة للاطراف التي عليها ان تلجأ من نفسها الى هذا الطريق ، بمجرد ان ترى ان وجود خلاف بينها ، كفيل بان يهدد السلام والامن الدوليين .

وعندئذ يصبح على الجمعية العامة ، لكي تكون منطقية في سياستها الخاصة بتصفية الاستعمار ، ولكي تطبق ما نص عليه القرار رقم ٣٢٩٢ ، أن تعلن بالمفاوضات التي جرت وبنتائجها ، تطلب من الاطراف بان تكون على علم بالاجراءات التي ستتخذ لتصفية الاستعمار ، ولاجراء استشارة السكان المحليين في الاقليم . أن القرار رقم ٣٢٩٢ كان قد جعل اختيار السياسة التي ستتبع للتعجيل بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، خاضعا لما سيسفر عنه الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية . وبما أن هذه الاخيرة قد اعترفت بوجود علاقات قانونية بين الصحراء من جهة ، والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى فانه قد أصبح لزاما الالتجاء الى المفاوضات وفقا لما نص عليه القررا رقم ١٥١٤ .

وكان هذا الاجراء هو الذى لجأت اليه المغـرب وموريتانيا ، بالاتفاق مع الدولة الحاكمة في الاقليم . وقد توصل الجميع الى اتفاق ينص على مرحلة انتقالية تنتهي قبل ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، تكون ادارة الاقليم خلالها من اختصاص الدولة الحاكمة ، مع مشاركة المغـــرب وموريتانيا واسهام « الجماعة » الصحراوية .

وخلال تلك المرحلة ، سيكون على هذه الادارة أن تحترم الرأى الصحراوى الذى ستعبر عنه بنيات الاقليم الخاصة .

سيدى الرئيس ،

ان الاستمرارية قد أصبحت مضمونة . على هذا النحو بين القرار الاول رقم ٢٠٧٢ المعتمد في ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ من الجمعية العامة ، والذى نادى بالتفاوض في نطاق تطبيق ميثاق تصفية الاستعمار ، وبين القرار رقم ١٥١٤ . ان الاجراء الذى اتخذ كان السبيل الوحيد التي يكفل الاحترام التام لجميع مبادىء ميثاقنا . وهذا الطريق يتوافق مع روح واطار وشكل القرار رقم ١٥١٤ كما يتفادى من جهة أخرى ، الالتواء والتعمية فيما يخص حق تصفية الاستعمار .

ان هذا الحق لم يكن في أى وقت ذريعة لاقامة دول ممسوخة في خدمة مصالح خاصة ، او بعض الاطمـــاع الامبريالية .

ان هذا الحق لم يكن في أى وقت سلاحا موجها ضد الكيانات الوطنية التي تشكل الحقيقة الملموسة في عالمنا المعاصر . ان هذا الحق على عكس ذلك ، هو الذى يؤسس ويحمي كيانات جميع الدول الكبيرة والصغيرة ضد خطر التشتيت .

سيدى الرئيس اخواني الاعزاء

انه لشرف ان نكرر لمجموعتنا جميع هذه الحقائق من جديد . ■



وثائــق موريتانية

(١) من خطاب السيد مختار ولد داده بمدينة عطــار [أول يوليو ١٩٥٧]

« .... انني هنا أوجه كلامي بصفة خاصة الى اخواننا في الصحراء الاسبانية فلا يسعني الا ذكر الروابط العديدة التي توحد بيننا : اننا نحمل نفس الاسماء ، نتكلم نفس اللغة ونحتفظ بنفس التقاليد النبيلة كما أننا نرعى أغنامنا في نفس المراعي ونرويهم في نفس الابار .

« انني ادعو اذن اخواننا في الصحراء الاسبانية الى التكامل في موريتانيا الكبرى هذه الاقتصادية والروحية انني أوجه اليهم النداء الى الوفاق بين جميع الموريين من الاطلنطي حتى «الازواد» ومن الرداع حتى ســواحل السنغال انني أدعو اخواننا في تيريس والاورار سوتوف والزمور وخاط (وهي مناطق في الصحراء تحت ادارة اسبانية) الى التوجه معا نحو مستقبل مشترك والى مشاركتنا في تطلعاتنا السعيدة التي سيحققها الاستغلال الجيد لبلادنا ... »

(٢) خطاب الرئيس مختار ولد داده امام المجلس الوطني لحزب الشعب [١٨ فبراير ١٩٧٦]

« لقد كنا ولا نزال ـ كما أكدت ذلك في أول خطاب علني ألقيته داخل البلاد في اطار في فاتح شهر يولية سنة ١٩٥٧ ، نعتبر مشكلة الصحراء على أساس انها مشكلة موريتانية محضة ، لان الامر يتعلق بجزء لا يتجزأ من موريتانيا .

ومنذ ذلك العهد . وموقف موريتانيا لم يتغير أبدا والواقع اننا عملنا خلال السنوات التي مضت على تكييف مواقفنا مع السياق غير الثابت الذي تفرضه علينا الظروف الدولية . ولكننا لم نتنازل ابدا عن المطالبة بهذا الجزء من أراضينا كما أكدنا دائما أن استقلالنا سيظل ناقصا مادام هذا الجزء من أراضينا لم يحرر وينضم الى باقي البلاد . وقد ظلت مشكلة توحيد وطننا تحتل الصدارة في كافة تصريحاتنا سواء داخل البلاد أم خارجها .

وقد كانت المشكلة الاساسية بالنسبة لنا في الفترة الواقعة ماقبل سنة ١٩٧٠ تنحصر في أن نعرض على الصعيد الدولي وجود الجزء المحرر من أراضينا عبر أننا كنا دائما نذكر باننا نعتبر بلادنا مقسمة الى جزئين جزء مستقل ، وجزء لايزال تحت السيطرة الاستعمارية .

لقد خضنا كفاحا ديلوماسيا على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ، منذ تاسيسها ١٩٦٣ وعلى مستوى منظمة الامم المتحدة ، منذ قبولنا فيها سنة ١٩٦١ وكذلك على مستوى الهيئات الدولية الاخرى .

لقد فرضنا صوتنا رغم ضعفه في ذلك الوقت ، على مستوى الهيئات مدعمين في ذلك من طرف الاصدقاء الذين كانوا يرغبون في مساعدتنا . وهكذا ومنذ سنة ١٩٦٥ ظلت هذه المشكلة محور الدراسة في كافة الدورات التي عقدتها منظمة الامم المتحدة ، باستثناء دورة واحدة وقد ظلت هذه المنظمة تطالب بايجاد حل للمشكلة عن طريق استفتاء حول تقرير المصير تنظمه الدولة المستعمرة بالاتفاق مع موريتانيا . والمغرب ، وأي طرف معنى اخر .

وقد كنا خلال كفاحنا الدبلوماسي من أجل توحيد وطننا نتكلم عن ضرورة انضمام جزء لا يتجزأ من اراضينا الى الجزء المستقل ، ولكننا لم نحدد أبدا الطريقة التي سيتم بها هذا التوحيد . لاننا لم نكن نملك معطيات المشكلة بكاملها .

لقد رضينا بمبدء تقرير المصير الذي طرح على مستوى منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٥ لاننا كنا مقتنعين من

٥٠٨

ان كافة الصحراويين سيطالبون لاسباب عديدة بالوحدة معنا اذا مانظم هذا الاستفتاء بنزاهة ٠

وخلال هذه الفترة الممتدة مابين سنتي ١٩٦٥ ١٩٧٠ عرفت القوة المستعمرة كيف تستغل النزاع المؤقت الذي كان قائما بيننا وبين اخوتنا المغاربة لتتحدث الى كل واحد منا بلهجة مختلفة ولتفهمه بانها ستتفاوض معه عندما يحين الوقت بشان نقل وصاية هذه الاراضي ولم تكن اسبانيا في حاجة الى مبدء ، فرق تسد ، لان هذه التفرقة ، كانت قائمة مع الاسف ، لقد كانت بيننا اتصالات كثيرة ، وكان الاسبانيون يصرحون لنا على مستوى عال ، بان الصحراء موريتانية ولا يمكنها أن تسير الا مع موريتانيا ،

المشاورات الثلاثية

وقد ادى تحسين علاقاتنا مع المغرب منذ سنة ١٩٧٠ الى تقارب في وجهات النظر بصدد المشكلة ٠

ومنذ ذلك الوقت لاحظنا تغييرا في موقف اسبانيا وادركنا اذاك ان اسبانيا كانت تحسب على فرقتنا ، ومنذ هذا التاريخ قررنا مع بلدين شقيقين هما الجزائر والمغرب ٠ بحث هذه المشكلة في اطار اقليمي ٠ وكان المغرب الشقيق يقول لنا ، نحن اعترفنا بموريتانيا وعلى موريتانيا مقابل ذلك أن تتنازل عن مطالبها بشان الصحراء لصالح المغرب ، ٠

وقد اوضحنا اننا نعتبر الصحراء كجزء لا يتجزا من اراضينا وانه من غير الممكن ان تتاجر الدولة الموريتانية بها ، او ان تتنازل عنها ٠ وبعد لقاءات ومباحثات عديدة ، ادرك المغرب الشقيق شرعية قضيتنا ٠

وهكذا أعلن البلدان المغرب وموريتانيا » انهما معنيان بالقضية بينما أعلنت الجزائر بانها لا تطالب باى شبر من الصحراء ٠

غير ان موريتانيا عملت كل ما في وسعها لاشراك الجزائر في سياسة المشاورات الاقليمية التى بدات في نواذيبو وتمت مواصلتها في الرباط واغادير ٠

وكان البلدان الثلاثة متفقين على اعتبار طرد الاستعمار من الصحراء خطوة ضرورية ٠ ولكن كل واحد من البلدان الثلاثة كان يعطي مضمونا مختلفا لتقرير المصير ، الذي سيعقب تحرير الصحراء ٠

وفي سنة ١٩٧٢ طرا عامل جديد على الوضع بمناسبة انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية ، في الرباط : فقد اتفقت موريتانيا والمغرب ، أخذا بعين الاعتبار ، الى الوضع الحقيقي في الصحراء على حل ثنائي للمشكلة يكمن في تحديد منطقتي نفوذ احداهما جنوب الصحراء لموريتانيا ، والاخرى شمالها للمغرب ٠

وقد اشترك الرئيس بومدين الذي كان حاضرا في العاصمة المغربية ، في هذا الاتفاق واعرب عن موافقته عليه وعن تاييده له ٠

وعندما طلب وزير خارجيتنا في يوليو سنة ١٩٧٤ ، بعقد مؤتمر في نواكشوط لوزراء خارجية البلدان الثلاثة ، أعطت الجزائر موافقتها ولكنها لم تحضر في التاريخ المقترح بينما جاءت المغرب التى كانت قد رفضت مسبقا لاطلاعنا على ان الجزائر قد انسحبت من المشاورات الثلاثية ٠

وقد اكد لي الرئيس بومدين بعد ذلك هذا النبا واطلعني على انه انسحب لان ملك المغرب قد الح عليه في المطالبة بذلك ٠

وبعد انسحاب الجزائر تواصلت المشاورات بيننا و بين المغرب لايجاد الحل الذي يقتضيه تحرير الصحراء ٠ وهكذا وفي شهر اغسطس ١٩٧٤ ، اعترف المغرب لاول مرة بحقوقنا في بلاغ مشترك ٠

وقد حققت خطوة اخرى في اطار هذه المشاورات الثلاثية ابان انعقاد دورة منظمة الامم المتحدة ، في شهر سبتمبر سنة ١٩٧٤ فقد اعترف كلا البلدين بحقوق البلد الاخر امام الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ٠

وقد استقبلت الكتلة العربية ، والافريقية داخل م ٠ ا ٠ م هذا القرار بحرارة بالغة ، وبناء على اقتراح من البلدين طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية في لاهاى ، اعطاء راى استشارى حول الوضع القضائي لهذا الاقليم ، ابان الاستعمار الاسباني له ٠

وقد صادق بالاجماع مؤتمر قمة جامعة الدول العربية بدوره ، في الاجتماع المنعقد في شهر أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، في الرباط ، على توصية تجعل من مشكلة الصحراء مشكلة موريتانية ـ مغربية ، وتطالب كافة الدول الاعضاء في الجامعة بمطالبة أسبانيا بالاسراع في عملية تحرير هذا الاقليم ٠

لقد التقيت في شهر ديسمبر بملك المغرب في فاس بناء على طلبه ٠ وقد رسمنا الحدود لما كنا نسميه سنة ١٩٧٢ بمنطقتي النفوذ واتفقنا على أسس التعاون الاقتصادي في المنطقة ٠

ومنذ ذلك العهد تمت اقامة روابط وثيقة وعادلة بين بلدينا ٠

أما فيما يتعلق بالجزائر فقد لاحظنا منذ مستهل سنة ١٩٧٥ برودافي علاقاتنا ٠

غير ان سلسلة الاتصالات ، التى قمنا بها مع رئيس الدولة الجزائرية في الجزائر ، في شهر مارس ، وفي بشار في شهر يونيو ، ومع صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني في الرباط ، قد جعلتنا نتوهم باننا قد ازلنا سوء التفاهم الذى كان قائما بيننا وبين اخوتنا الجزائريين وباننا أسهمنا في تخفيف حالة التوتر ، التى ظهرت في المنطقة ٠

على الجهود الدبلوماسية ، التى قمنا بها مع المغرب عندما أرسلنا وزيرى خارجيتنا ، لتوضيح الموقف الموريتاني ـ المغربي ، للعواصم الافريقية ٠

ولكن مندوب الجزائر في اجتماع مجلس الوزراء الذى سبق مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد في كامبالا سنة ١٩٧٥ ، قد هاجم بلادنا بشدة لاول مرة كما رفض الحزب الجزائرى الاستجابة للدعوة التى وجهناها اليه لحضور المؤتمر الرابع لحزبنا المنعقد في شهر اغسطس سنة ١٩٧٥ ٠

غير ان كل هذا لم يؤثر في ارادتنا للمحافظة على علاقات طيبة مع هذا البلد الشقيق وهكذا توجهت الى بشار في الـ ١٠ من نوفمبر ، سنة ١٩٧٥ بناء على دعوة من الرئيس الجزائري .

لقد كانت مشكلة الصحراء ، محور مباحثاتنا في هذا اللقاء وقد أوضحت للرئيس بومدين أن المشكلة لا تعني بالنسبة لنا الاختيار بين المغرب والجزائر ، ولكنه توجد مشكلة محدودة اتفقت فيها مصالحنا ومصالح المغرب وليس مع مصالح الجزائر التي كانت دائما تعلن بأنها ليست معنية .

وقد أطلعت الرئيس بودمين على انني لا استطيع الاستجابة لما يطلبه مني لانني بذلك اكون قد ضحيت بالمصلحة الوطنية .

وذكرته بان موريتانيا لا تتاجر بشرفها ولا بكرامتها او استقلالها واطلعته على أننا نعترف للجزائر بكل ما عملت من أجلنا ولكننا نحن الاخرين ،قد عملنا من أجل الجزائر كل ما في وسعنا في فترات مختلفة من تاريخها المعاصر .

وعرضت على الرئيس الجزائري رأينا حول ما يعتبره جبهة لتحرير الصحراء ، وذكرته بأن اثنين على الاقل من قادتها يملكان جنسية موريتانية . ويوجد من بين اعضائها أفراد من جنوب المغرب ومن موريتانيا .

لذلك يكون وصفها بانها جبهة لتحرير الصحراء باطلا ، ومشوها للحقيقة على الاقل .

لقد ساعدنا هذه الحركة في الوقت الذي كانت فيه محاولة من طرف الصحراويين الاصليين ، للتخلص من السيطرة ، الاستعمارية . وقبل أن تنقلب لتصبح حفنة من العصابات المرتزقة .

وجدير بالذكر أن أول العمليات التي شنتها هذه الحركة ضد الوجود الاسباني قد انطلقت من الارض الموريتانية وهددت آنذاك المدن الشمالية الموريتانية من طرف الطيران الاسباني .

وقد أوضحت للرئيس بومدين ، انه لو لم تكن هذه الحركة مسلحة مدربة ، ومؤطرة من طرف الجزائر لما رفضت الدخول في مفاوضات قد تكفي لعودتها الى الحق .

لكن هذه الحركة أصبحت بعد حين تعمل ضد المصالح السامية لابناء شعبنا الصحراوي ، نفسه .

وقد تحدثت مع الرئيس بومدين ، كذلك بشأن حق تقرير المصير .

واكدت له اننا نساند بدون تحفظ هذا المبدأ لكننا نعتبر أن تطبيقه لا يعني الا الصحراويين الاصليين ونحن اليوم نعرف مدى صعوبة تنظيم استفتاء يقتصر على الصحراويين وحدهم .

وشرحت بهذا الصدد للرئيس الجزائري ان العزيزة الصحراوية ليست شبئا وهميا واننا نعرف عن كثب تلك الحقائق لنفرق بين الصحراوي الحقيقي والصحراوي المزيف .

وعلاوة على ذلك فتحركات السكان المجاورين التي نظمت نحو الصحراء تجعل من المستحيل تنظيم استفتاء مشروع وصادق يسمح للصحراويين الحقيقيين ، وحدهم بالتعبير عن رأيهم .

وبعد لقاء بشار هذا ، غيرت الجزائر بصورة جذرية موقفها وقامت وسائلها الاعلامية بهجمات مركزة ضدنا في الوقت الذي سلحت فيه الجزائر العصابات المرتزقة التي اعتدت علينا داخل حدودنا المصطنعة ، لسنة ١٩٦٠ .

نظرا الى أن اعادة توحيد الوطن مطلب جماهيري وأمام هذا الوضع لم يكن لدى بلادنا سوى الاختيار الذي فضلت ، وهو التحضير بصورة بطيئة ، وتدريجية لكن مضمونه لاعادة توحيد الوطن بجميع ما لدينا من وسائل .

ولم يكن علينا فحسب الدفاع عن وحدتنا الترابية بل الحفاظ على كرامتنا وحق شعبنا في الحياة موحدا مستقلا وسيدا على ارضه .

وقد تحدثت يوم ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٧٥ عن الحلول الممكنة لتحقيق وحدتنا وجعلت الى جانب حلول القوة والعنف التي لم تكن على استعداد لها لا نظريا ولا ماديا .وكانت مواقفنا يسودها دائما في هذه القضية بالذات ، كما هو الحال في القضايا الاخرى البحث عن الطرق السلمية التي تمكننا من تجنب العنف وسفك الدماء ، وهذا ما يبرر توجيه كل الوسائل المتواضعة التي كانت في حوزتنا الى مجهود التنمية الوطنية .

وكان لدينا ومازال لدينا الكثير والكثير ، من المشاكل في كفاحنا ضد التخلف حيث لم يكن باستطاعتنا ان نخصص مجموع ثرواتنا لقطاع واحد من حياتنا الوطنية .

ولم نفكر قط أننا سندخل حربا ليس فقط لتوحيد وطننا الذي كنا نرجو توحيده ، بالطرق السلمية . بل حتى الحفاظ على وحدة ترابنا الوطني في حدود ١٩٦٠ ومع كامل الاسف كنا مفرطين في حسن الظن بالاخرين ولم نعتقد قط أننا سنجد انفسنا يوما من الايام في موقف دفاع ضد دولة شقيقة ، وبالامس القريب صديقة .

ولو لم تخصص الجزائر كل امكانياتها أو جزءا مهما من امكانياتها لتهاجمنا بواسطة العصابات المرتزقة ، لما تاسفنا على الوضع الذي كنا وما زلنا الى حد ما نعيشه .

ومرة أخرى ، لو كانت هناك فعلا حركة أصيلة صحراوية لما كنا في احتياج للدخول في حرب من أجل التفاهم مع أعضاء هذه الحركة . وقد عملنا كل شيء من أجل تجنب هذه الحرب قبل أن تفرض علينا .

وكنا على علم بوجود العصابات المسلحة العاملة ضدنا .

لكننا حرصنا على أن لا تسيل قطرة دم ، واحدة قبل الاعتداء السافر الذي وقع في آن واحد على نقاط متعددة من وطننا .

وقد استهدفت الهجمات الاولى المواقع التالية : عين بنتيلي يوم ٧ ديسمبر . بير ام غرين . واينال ليلة التاسع من ديسمبر ١٩٧٥ ، ولم نصدر الاوامر بالرد الا بعد هذه الاعتداءات المتكررة .

ومن الواضح أن عدم الرد في هذه الحالة ليس فقط خيانة للقضية الوطنية ، بل اكثر من ذلك جريمة لا تغتفر لاننا نعرض جماهيرنا السلمية ، للفتك والقتل ، دون دفاع .

٥١٠

ولست أعرف شعبا من الشعوب يسلم نفسه للابادة بلا تحرك . ونحن لم نطلق رصاصة واحدة قبل الهجوم المذكور على ارضنا .

ان الوضع على الساحة في الوقت الذى اتكلم فيه هو كما يلي : في الجزء المستقل منذ سنة ١٩٦٠ لقد كنا مرغمين على الانسحاب من مركز عسكرى في أقصى الشمال الشرقي للبلاد قرب حدود الجزائر . عين بنتيلي التي لم نتمكن من الدفاع عنها نظرا لموقعها الجغرافي ونظرا لجميع الجهود التي بذلها المعتدون .

وعلى العكس مما ذكرته بعض المصادر الصحفية لم تتعرض سكتنا الحديدية التي يبلغ طولها ٦٥٠ كم لاى انقطاع

وقد فقدنا بطبيعة الحال شهداء وتارة براء مثل تلك الاسرة التي تتكون من شيخ وصبيين والتي ابادتها طلقات عيارية في مركز التواجيل عندما كانوا ينامون في عمق بيتهم المتواضع . وباستثناء المركز العسكرى لعين بنتيلي الذى انسحبنا منه لنسترجعه في الوقت المناسب من سيطر المعتدون على اى نقطة أخرى من ترابنا الوطني في اى حين .

أما فيما يتعلق بالجزء الذ ى يعود لنا من الصحراء التي كانت خاضعة للسيطرة الاسبانية . ورغم التأخر الارادى . لاسترجاعه فقد حررناه اليوم بصورة تكاد تكون كاملة .

وتشرف ادارتنا الوطنية في الوقت الحاضر على جميع المراكز الرئيسية ، وتتابع قواتنا مهمة تحرير المنطقة ويمكننا القول بأن العمليات العسكرية نفسها توشك على النهاية .

وقد قتلنا وسجبنا الكثير من المعتدين - ان هذه مع الاسف هي العقبات الحتمية للحرب - ونحن لا نفتخر لذلك بل ناسف لهذه الضحايا لاننا نحترم بعمق الحياة البشرية .

ومرة اخرى هذه حرب فرضت علينا ونتمنى من صميم قلوبنا ان نكون قد اقتربنا من نهايتها لكننا يجب ان نقدر على متابعة هذه الحرب بشكل او باخر . اذا ما أرغمنا المعتدون على ذلك .

اننا نتمنى ان نرى السلام يعود من جديد الى جميع ربوع لتراب الوطني من الداخلة الى باسكنو . وأرجو ان لانجد انفسنا في حالة تفرض علينا اطلاق النار لكننا لسنا وجدنا واذا أصبحنا في حالة دفاع شرعي فلا نستطيع أن ندافع عن انفسنا .

يجب أن لا نفرط في المسالة الي درجه اللاشعور . نحن مسالمون - لم نهاجم ولن نهاجم ابدا . . ى حد . ومع الاسف علمتنا التجارب على حسابنا ان الاخرين ليسوا على مستوى نزاهتنا وأمانتنا وأن المبادىء التي يتغنون بها ما هي الا درع واق . ■

وثـــائق جبهـــــة بوليســـــاريو

① مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب الى الامم المتحدة [أكتـــوبر ١٩٧٥]

ان الشعب الصحراوى وهو على وشك تحرير بلاده بالكفاح المسلح . وبانواع النضال الاخرى في جو من التعبئة والاجماع الوطني المنقطع النظير حول حركة التحرير التي أصاغ لنفسه الجبهة الشعبية لتحريـــر الساقية الحمراء ووادى الذهب في هذا الوقت بالذات حيث يعطي شعبنا أجل التضحيات ، في الوقت الذى اصبح يرى جزاء مجهوداته يقترب ، نرى آخرين يحاولون مصادرة نتائج كفاحه لصالحهم .

كيف ؟ انهم بكل بساطة يحاولون فرض اصدار حكم الموت على هذا الشعب المظلوم . من طرف المنظمة التى أعطت لنفسها مهمة الدفاع عن الشعوب المظلومة يحاولون أن يفرضوا على جمعيتكم الموقرة هتك أقدس

لحقوق : المبدأ الذى يشرفها حيث جعلت منه حجر لزاوية فى العلاقات الدولية المعاصرة [illegible] حق كل شعب [illegible] يكون سيد مصيره ، واعطاء [illegible] والحق فى تقرير المصير والاستقلال ٠

سيدى الرئيس ٠
السادة أعضاء الوفود ٠

منذ عشر سنوات ، وفى هذه الجمعية نفسها عرفتم للشعب الصحراوى بحق تقرير مصيره بحرية [illegible] اسبانيا بتطبيق ما جاء فى ميثاق الامم المتحدة وتوصيـــــة (١٥١٤) (١٥) ، ومنذ عشر سنـــوات ، والجمعية العامة لم تنقطع عن تأكيد هذا الحق [illegible] جوهرة [illegible] تطبيقه منذ ١٩٦٦ وهدف [illegible] على اجراء استفتاء يمكن شعب الصحراء من التعبير عن رايه بحرية فى جو من الامن والسلام بمراقبة من الامم المتحدة ٠

طوال عشر سنوات والقوة الاستعمارية [illegible] عما الزمتها به الامم المتحدة ، بل اكثر من ذلك [illegible] حاولت أن تحول بلادنا الى ولاية اسبانية تضم نهائيا الى ترابها ، مشجعة بالاخص هجرة الاوربيين والتمازج واسبنة الصحراويين الذين تم بفرض عليهم اللجوء ٠ هذه المحاولة قد افشلت بفضل صمود شعبنا بما فى ذلك من وضعتهم اسبانيا فى المقدمة من اجل خلق كيان مصطنع خاضع لاوامرها ٠

لقد عانى شعبنا كثيرا فى أواخر الخمسينات من القمع والتهجير الذى تبع الانتفاضة الكبرى لجماهيرنا سنة ١٩٥٨ ، والتى اوشكت على طرد المستعمر نهائيا ٠ زيادة على ذلك كانت الصورة غير واضحة نظرا للسياســـة الاندماجية للاستعمار والتى لا تخلو من غموض ٠

ولكن ، الانطلاقة الجديدة لن تتأخر كثيرا : فمنذ ٦٧ ـ ١٩٦٨ ، اصبحت الحركة المناهضة للاستعمار تتقوى ، وفى سنة ١٩٧٠ كانت الانتفاضة الكبرى بالعيون يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٧٠ ، حيث قامت جماهير شعبنا بمظاهرات صاخبة وعنيفة منددة بسياسة ادماج وطننا فى التراب الاسبانى ٠

هذه المظاهرات استقبلت رغم طابعها السلمى بسلاح جحافل الجيش الاستعمارى الذى اطلق رصاصه ٠٠ دون تمييز ٠٠ على النساء والاطفال والرجال والعـزل سقطت على اثرها عشرات الضحايا ، واعتقلت مئات المواطنين الابرياء ، الذين سجنوا فى ظروف لا انسانية وتعرضوا للتعذيب وحشى ، وبعضهم لم يسمع عنه اى خبر حتى الان ٠ وعلى الخصوص الوطنى الكبير البطل محمد بصير الذى يبقى مصيره من المجهولات ٠

وقد استنكرت الجمعية العامة نفسها هذه العملية الوحشية حيث جاء [illegible] ديسمبر ١٩٧[illegible] بأنها ، تتأسف للاحداث الدامية التى جرت فى [illegible] ١٩٧٠ ٠

ان قسوة القمع لم تكن الا عاملا لزيادة [illegible] الوطنيين الذين اصبحوا [illegible] يهيئون [illegible] الشعبى المسلح للتحرير الوطنى ٠٠

١٠ مايو ١٩٧٣ [illegible] الجبهة الشعبية لتحرير [illegible] ووادى الذهب ، كردة [illegible] [illegible] طوال سنين وسنين [illegible] [illegible] بعد عشرة ايام [illegible] عملية عسكرية ، والتى كانت اول [illegible] ثورة الـ ٢٠ مايو المجيدة ٠

ومنذ [illegible] المستعمر بنفس التجربة ، والتى [illegible] عن السكان [illegible] عزيمته فى البلاد ٠

ولم [illegible] بقيادة الجبهة [illegible] ووادى الذهب ، معززة [illegible] مزيد و [illegible] فى الارواح و [illegible] ، ونوصى [illegible] الذى [illegible] غير عادية ، و [illegible] الشعبية الذى كان يتواصل فى [illegible] انه كان [illegible] اصبح يتحول الى كفاح [illegible] معززا بموجة عارمة من التظاهرات الشعبية متحدية كل الاخطار : القمع ، الاعتقالات الجماعية ، والتعذيب الوحشى والذى يصل فى بعض الاحيان الى حد الموت ٠

ومنذ السنة الثانية لحرب التحرير بدات اسبانيا تلمس القوة الحقيقية لكفاح شعبنا وعزيمته المشروعة لانتزاع حقه الذى سلب منه قرن من الزمن ، وحتمية انتصار هذا الشعب الجريح ، ولكن ذلك حافز دون شك لاعلانها فى الاخيرة (اخر سنة ١٩٧٤) عن نيتها فى تنظيم استفتاء تقرير المصير فى النصف الاول من سنة ١٩٧٥ وها نحن فى اواخر اكتوبر ١٩٧٥ واى شىء من ذلك لم يتم ، وان كانت الدول التوسعية قد منحت لمريد حجة وفرصة ذهبية لتعطل تصفية الاستعمار [illegible] على الاقل وشعبنا سيواصل هذا الكفاح من اجل انتزاع استقلاله اللا مشروط

والشعب الصحراوى عرف عبر تاريخه تجارب عديدة وقاسية احيانا : [illegible] قرون متواصلة محاولات الغزو لقارتنا ، وفرض على الغزاة البحث عن مناطق اخرى ٠ ان شعبنا هو اخر من القى السلاح فى شمال غرب افريقيا وهو اخر من يجثم الاستعمار المباشر على ارضه ٠

ولكن امتحانا جديدا كان ينتظره : ضربة خنجر فى الخلف من طرف بعض الاشقاء ، كان من حقنا ونحن محاطين بثلاث بلاد شقيقة نالت استقلالها قبلنا بسنين كان من حقنا ان نضع فى الحسبان مساندة فعالة من جانبهم ٠

ولكن بدل واجب الدعم والمساندة المنتظرة من اشقائنا المجاورين كان العكس من جانب كل من المغـرب وموريتانيا ٠

فاذا كانت الحكومة الموريتانية تحرمنا الى امد قريب مسـاندتها (والتى لم يبخل بها الشعب الموريتانى الشقيق) ، فان المغرب ذهب الى ابعد من ذلك ، فاحتم

٥١٢

الضغوط من كل شكل : أولا بالضغط على مواطنينا اللاجئين عنده لاسباب سياسية أو غيرها ليفرض عليهم أن يكونوا الة سياسته التوسعية ، وبعد ذلك احتل القمع مكان الضغوط ضد كل فرد او عائلة تحمل اى نزوع وطنى تجاه وطنها الصحراوى • ثم خيم القمع الاعمى أخيرا فكل صحراوى لا يقبل أن يكون خديما او عميلا يصبح ضمن لائحة الاعداء •••

ولكن الذى اضطرنا الى توجيه نداء الى الضمير العالمى ليس فقط احترام اللجوء لمواضنينا اللاجئين ولكن لان المغرب يهدد صراحة وحدة ترابنا ، معلنا على الملا ارادته فى احتلاله وضمه بالقوة متجاوزا كل الاعراف الدولية والمبادىء التى بنيت عليها العلاقات بين البلدان ، بين الشعوب ، متحديا ذلك رأى المجتمع الدولى •

ان هذا التهديد جاء على لسان ملك المغرب فى خطاب ٢٠ غشت ١٩٧٥ حيث جاء فيه :

ـ الحرب هى المعركة الاخيرة التى يمكن أن يركبها الانسان اذا فشلت المعارك الدبلوماسية كلها •• ولكن اذا هى لم تنجح فلم يبق لنا الا أن نخوض غمار المعركة •

ـ ساخاطبك لا ببذلتى هاته ولكن بالبذلة العسكرية ، بقى امامنا شهران او شهران ونصف ريثما تقول محكمة العدل الدولية كلمتها وهيئة الامم المتحدة ••• سندخلها حربا أو سلما ، ولكن كيفما كان الحال سندخلها •

ان التهديد ورغبة التحدى للراى العام الدولى هنا مكشوف وصريح • ورغم انطلاء الخدعة على بعض زعماء الاحزاب ، الان أن العملية كلها تجاوز لكل المبادىء الانسانية والاعراف الدولية ، وكذلك للقرارات الاممية بما فيها تقرير بعثة الامم المتحدة لتقصى الحقائق • ورغم ذلك يوجد فى المغرب سياسيون يعطون نزوعا وحشيا يظهر فى بعض الاحيان كما هو الشأن بالنسبة للفاشية والنازية •

ان تدخلات وحدات الجيش المغربى ضد الشعب الصحراوى تتكاثر عبر الحدود ، وقد صدر الامر لجيش التحرير الشعبى التابع للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب تجنب الاصطدام معهم ما دمنا نكافح ضد استعمار مباشر ولا نريد اسالة دم عربى افريقى شقيق وما زال هذا الامر سارى المفعول • الا أن رجالات العقيد احمد الدليمى (والذى يعرف دوره فى قضية بن بركة) قائد آلة الابادة الموجهة ضد شعبنا قد تجاوزت الحدود : النهب ، الاغتيال ، الاختطافات هتك الحرمات عبر الحدود والغريب أن السلطات الاستعمارية لم تقوم بأى رد فعل !

وليس هذا ما يعطى للمطامع المغربية الجشعة قاعدة شعبية فى الصحراء حتى ولو اطلقت الرباط على جيشها ـ وحدات القوات المسلحة الملكية ـ اسم « جبهة التحرير والوحدة » ولو انهم جندوا فى المقدمة بعض العناصر من أصل صحراوى مستعدة للمتاجرة بأى شىء حتى ولو بضمائرها وشعبها •

ان قادة الرباط يبررون جرائمهم ضد شعبنا بطريقة غريبة يقولون : الصحراويين من شعبنا •• وهل هكذا يعامل المواطنون وحتى الرعايا ؟! • ولماذا يخشى رأيهم ؟ واذا كان الصحراويون مغاربة لماذا لا يقولونها فى أول مناسبة ؟ الرباط تهتم فى الحقيقة بالارض وما فى باطن الارض وليس بشعب هذه الارض الذى يعانى من البطش الاستعمارى ، اضف الى ذلك أن مشكل الصحراء • اصبح محل مزايدة فى السياسة الداخلية المغربية •

ان الصحراويين لم يكونوافى يوممن الايام مغاربة ، لم يكن وليس لهم اى تطلع لانيصبحوا رعايا أية جلالة •

يقولون الصحراء مغربيه • لانها عربية ومسلمة بحجة ان بعض القوافل العربية مرت بها ـ كسحابة صيف ـ (بحثا عن الذهب السودانى) فى عصور غابرة • والصحراء « موريتانيه » لان قبائل صحراوية تنتمى الى نفس العنصر البشرى او نفس الجنسية ـ انها قضية اصطلاح ـ كأغلبية الموريتانيين انها « مغربية أو « موريتانية » لان سكانها أقل من أن يكونوا دولتهم وحدهم •

انه من غير الصحيح ان الصحراء قد احتلت فى يوم من الايام من طرف المغرب (وهذا ما اكدته محكمة العدل الدولية بانه لا وجود لاية علاقات سيادة للمغرب على وطننا) ، وغير صحيح أيضا ان الصحراويين عاجزين عن تكوين دولتهم وحدهم ، والارقام التى يتقدم بها التوسعيون لا أساس لها من الصحة •

صحيح ان الصحراويين عربا ومسلمين كعشرين بلدا اعضاء فى الامم المتحدة •• هذا يخلق علاقات بيننا • ولكن بيننا وبينهم فوارق هى أكبر ما يمكن أن تكون بين شعبين عربيين مسلمين ، المغاربة أقرب الى الجزائريين والتونسيين من الصحراويين الذين هم أقرب الى المشرق العربى وخصوصا الجزيرة •

الاعتزاز بالنفس والتعالى على الشعوب الاخرى هى الطريقة النازية وكل شعب يفتخر بمئاثره وبطولاته ولكن الفوارق تظهر جلية بينه وبين غيره ، وحتى حكام بعض المناطق يقرون بذلك اذا رأو هذه الفوارق • فاحد اجداد صاحب الجلالة الحسن الثانى كان يسمى بلطف اجدادنا (المجموعة المتوحشة والتى لا مأوى لها) ، فنرى كيف ان المغاربة يشعرون بفوارقهم مع الصحراويين ، وقد جاءت هذه العبارة فى وثيقة مغربية ، وهى لها أهمية أخرى انها تظهر ان هذا السلطان وهو من اعظم وأطمح السلاطين العلويين كان يعرف جيدا وواضح الحدود الحقيقية للمملكة ، ونقصد هنا المعاهدة الموقعة بين السلطان محمد بن عبد الله وكارلوس الثالث ملك اسبانيا بمراكش بتاريخ ٢٨ ـ مايو ١٧٦٧ ، والتى ينص بندها الثامن عشر على ما يلى (مترجمة من اللغة الاسبانية لعدم العثور على النص العربى للمعاهدة)

« جلالته تكف عن التحدث فى موضوع المؤسسة التى ارادت جلالة الملك الكاثوليكى بناءها فى جنوب وادنون لانه لا يمكن ان يكون مسئولا عن الحوادث والالام التى يمكن ان تقع : نظرا لان سيادته لا تمتد الى هناك : ولان

المجموعات المتوحشة والمفترسة سكان ذلك البلد قد سببوا دائما في الخسائر لسكان جزر كناريا بل استعبدوهم ..

صحيح ان الصحراويين من « البيظان » او ما اصطلح على تسميته « بالمور » وهذا قد يخلق بينهم وبين الموريتانيين علاقات ليست مع اى شعب اخر ، ولكن هناك فوارق مع ان الاهم هو ان الصحراويين والموريتانيين لم يكونوا في يوم تحت نفس السلطة السياسية ، اولائك كان لهم امراء بينما خلق الصحراويون نوعا من الديموقراطية القبلية سموها « مجلس الاربعين » . هذه العلاقات تخلق في نظرنا واجبات التضامن وامكانية الالتقاء وليس هو الاغتصاب .

وحتى لو افترضنا جدلا ان بيننا وبين مجاورينا احقاب احتلال – رغم انها لم تقع – وان شعبنا اقل عددا من غيره وانه عبر الحدود كان هناك نوع من التعاون الثقافي والديني الخ .. ماذا يثبت كل هذا ؟!
في الـ ١٤٠ دولة الممثلة هنا ابكم ليست له علاقات ، عرقية ، او ثقافية مع جيرانه الكومغوليون ، الزانيريون ، الانكوليون السويسريون ، الايطاليون ، الفرنسيون ، الامان ، الطوكوليون · الشعوب الناطقة بالاسبانية ، وانتم اخوتنا العرب ايكم ليس امتداد طبيعيا لجاره ؟ ! ! ..

جيراننا حاولوا ان يفرضوا على محكمة العدل الدولية ان تقول انه منذ قرن كانت للصحراء علاقات سيادة معهم مستغلين ذلك لتبرير مطامعهم التوسعية لكن هذه المحكمة الموقرة لا تحتاج للبحث لتفنيد هذه المزاعم التى تستتر وراءها مطامع جشعة ولا تحتاج للكثير لتعلن مثلا انه في اوائل القرن كانت كل من سوريا والبانيا اقليميتين عثمانيين والسودان تابع لمصر – وهنغاريا جزء من الدولة النمساوية والهنغارية ، وايرلندا جزء من بريطانيا وهكذا قالت هذه المحكمة كلمتها الفصل في هذا الموضوع وان الصحراء لم تكن عليها اية سيادة من طرف اى من التوسعيين المجاورين للصحراء ، ونحن نكن لهذه المحكمة اكبر تقدير على الروح العالية التى عالجت بها هنا المشكل رغم غيبة شعبنا التى فرضتها عليه ظروفه الخاصة ، وها هم يتمادون اليوم فى مخططهم الاجرامى مع الاسف

نتهم اخيرا باننا شعب قليل نعم هذا ياخذ عند اخواننا طابع اتهام حقيقى ، بلدنا اوسع واغنى ، ومؤهل اكثر من الناحية الاقتصادية وبشريا من عشرات البلدان المستقلة وذات السيادة لم تترددوا فى منحها كامل العضوية فى الامم المتحدة .

وشعبنا فخور بتاريخه الحافل بالمجد اذ له تقاليد كفاح سمحت له بان يقف امام القوى العظيمة ، وبان يكون ذا مطامع ، ولكنه لا يريد الا ان يعيش في سلام وتعاون مع الجميع .

اخوتنا فى موريتانيا ينكرون حقنا فى الوجود المستقل وقد كانوا هم انفسهم منذ زمن غير بعيد موضوع نفس المطالب وبنفس العبارات ، فكيف يقومون بتاييد نفس المطالب التوسعية وتكرار نفس الحجج التى دافعوا عنها بالامس القريب ، بل ذهبوا حد الانضمام الى المخططات المشتركة فاصبحوا فى نفس الدرجة .

ان الشعب الصحراوى جد وجد متشبث بحقوقه فى الحرية والاستقلال كى يقبل ان يكون هناك وزنين ومعيارين .

اما ان يقرر ان الشعوب الصغيرة ليس لها حق الوجود ، واى بلد اقل من مليون او مليونين او عشرين .. اليس كل بلد صغير بالنسبة للاخرين ؟ ماذا سيكون المعيار .

اذن كل البلدان الصغيرة هى ارض خالية : اى بلدان بدون مالك . سخرة لاول محتل . وهكذا ستزول كامبيا الامنة والصغيرة والتى لها تقارب مع السنغال ، وغينيا بيساو التى انتزعت استقلالها بشجاعة لكن حسب المقاييس المغربية الموريتانية تصلح لتقسم بين السنغال وجمهورية غينيا . شعبكم الشجاع سيدتى رئيسة الجمعية : الكويت التى تساهم منذ عشرات السنين وبنضج كبير فى حل مشاكل منطقتها وفى تقدم الامة العربية ، ولها روابط ثابتة مع جاريها الكبيرين . باناما ، ابو ظبى ، سنغافورة ... دون التكلم عن عشرات الدول الامنة الاخرى ..

واما ان تؤكدوا مبدأ المساواة فى الحقوق وفى السيادة بين الشعوب الكبيرة والصغيرة ، اذا كان الامر كذلك فالشعب الصحراوى كغيره له الحق فى الوجود وفى بناء سيادته الوطنية .

طبعا نحن واعون بأن مصلحة البلدان الصغيرة (وحتى الاخرى) تقتضى خلق كيانات اكبر .نحن واعون بالمصلحة العليا للامة العربية بان تتوحد ولافريقيا بان تعالج محاولات بلقنتها بخلق تجمعات جبهوية ان لم تكن وحدتها القارية .

نحن ننادى بكل امانينا بتحقيق المغرب العربى نحو وحدة أشمل فى القريب العاجل ، ونود ان نساهم فى هذه الوحدة كأى أحد آخر ..

ولكن هل تملك المجموعة الدولية حق فرض طرق ووسائل هذه الوحدة ؟ ولم تجاه شعب واحد دون غيره ؟ انه مجال سيادة يمارس فيه كل شعب حقه فى الاختيار وفى القرار . ان الطريق الوحيد للوصول الى هذا الهدف هو التشاور بين الشعوب .

الشعب الصحراوى سيسهل بدوره هذه الوحدة الضرورية ما أمكنه ذلك ولكن انتظارا لذلك يريد ان يؤكد حقه فى الوجود ، وفى ممارسة حقوق ضحى بالكثير من أجل انتزاعها : انه مصمم على بناء دولة مؤسسة على اسس ديمقراطية مستقاة من التقاليد العربية والافريقية ومحترما كل القيم الانسانية ، والتى تشكل الاساس لمنظمة الاممالمتحدة : محترما ميثاقها وكذلكميثاق منظمة الوحدة الافريقية والجامعةالعربية وذا رغبة فى الانضمام لها ، وسيكون فى هذه المجموعة عنصر سلام واستقرار وتعاون سلمى .

ان الشعب الصحراوى لن يترك التوسعيين المعتدين يصادرون حقوقه المشروعة فى الحرية والاستقلال ، وهو

الذى لا يزال يضحى من أجلها • ان الحرب عندما تعلن لا يستطاع السيطرة على دائرتها وربما تشغل كل شمال غرب افريقيا وربما أبعد من ذلك •

والسؤال الذى يطرح بعد اعلان حرب عدوانية ضد شعبنا الصغير من طرف قوات ضخمة وتوسعية ماذا سيكون موقف الدول الاخرى ؟ والتى تحترم حقوق الشعوب والقوانين والاعراف الدولية ؟ ان واجب كل القوى والهيئات الانسانية القيام باسعاف شعب سقط ضحية غزو ظالم ، والشعب الصحراوى لن يهمل حقه فى طلب المساعدة من كل الشعوب المحبة للسلام والعدل ضد الغزاة •

ان الدول التوسعية تراهن على المضى فى خطتها الابادية ، وكيف نؤمن انها ستتراجع عن معاهداتها السرية لتقسيم وطننا ؟

هذه الانفجارات المنتظرة للاسف تظهر مرة أخرى كم كان قادة افريقيا المستقلة فى منظمة الوحدة الافريقية حكماء لما وضعوا حدا للمحاولات التوسعية والتى كانت تتستر تحت ذريعة « تعديل » الحدود « أجناس » متشعبة ، والتى من شأنها ـ لو ترك لها المجال ـ أن تحول القارة الى خراب ونار ملتهبة • ان أمامكم اليوم مثال حى لتهديد الامن والسلام فى المنطقة والتى لن تلبث أن تهدد القارة على الاقل بل ، وربما فى العالم •

لكى تتفادوا هذه الكوارث التى تهدد العالم ، ومن أجل الحيلولة دون وقوع سابقة خطيرة لن يبق بعدها أى شعب مطمئن على امنه وأرضه • يكفى فقط الا تنكثوا عهودكم وأن تحترم مبادىء منظمتكم ، وتمثل قراراتها مع الحفاظ عليها • نعم ان الشعب الصحراوى يطلب منكم شيئا واحدا : تاكيد حقه مرة أخرى فى تقرير المصير والاستقلال ولسنا بحاجة الى التذكير بان هذا الحق قد اعترف له به مرارا : وأنه حق طبيعى ثابت لا قدرة لاى سلطة كانت أن تبطله •

نقول قد اعترف له به من طرف كل الهيئات الدولية : هيئة الامم المتحدة أولا ، ومنظمة الوحدة الافريقية : ومجموعة دول عدم الانحياز وغيرها ••• اعترف به وأكد كل مرة بوضوح اكثر منذ عشر سنوات متتالية •

وللتذكير فقط باهم هذه القرارات يوجد ملحق خاص مع هذه المذكرة ونكتفى هنا بمقتطفات قصيرة منها :

اولا : نجد فى القرار الصادر بتاريخ ١٤ـ١٢ـ١٩٧٢ عن الجمعية العامة :

١ ـ تؤكد الحق الثابت لسكان الصحراء فى تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار ١٥١٤ (١٥) للجمعية العامة •

٢ ـ تؤكد مشروعية كفاح الشعوب المستعمرة وتضامنها ومساندتها لسكان الصحراء فى كفاحهم من اجل حق التمتع بحق تقرير المصير والاستقلال وتطالب كل الدول بتقديم العون المادى والمعنوى الضرورى لهذا الكفاح •

ثانيا : وفى القرار الصادر بيونيو ١٩٧٢ فى الرباط نفسها من طرف مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية نجد :

١ ـ يعبر عن تضامنه مع سكان الصحراء الخاضعة للنفوذ الاسبانى •

٢ ـ يطالب أسبانيا مرة ثانية بان تخلق جوا من الحرية والديمقراطية يمكن شعب هذا البلد الممتنع بحقه فى تقرير المصير والاستقلال فى اقرب الاجال وطبقا لميثاق منظمة الامم المتحدة •

ثالثا : وفى عاصمة أخرى من عواصم المغرب العربى : الجزائر اتخذ مؤتمر القمة لبلدان عدم الانحياز فى سبتمبر ١٩٧٣ ، أى بعد خمسة أشهر من اندلاع الكفاح المسلح فى الصحراء توصية نجد منها على الخصوص :

النقطة الثانية : « تعبر عن تضامنها مع سكان الصحراء الخاضعين للنفوذ الاسبانى •

النقطة الثالثة : « تؤكد تشبثها الدائم بمبدأ تقرير المصير ورغبتها بان يطبق هذا المبدأ فى اطار يضمن لسكان الصحراء الخاضعين للنفوذ الاسبانى التعبير الحر والحقيقى عن ارادتهم طبقا للتوصيات المناسبة للامم المتحدة الخاصة بهذه المنظمة » •

التوسعيون أنفسهم صوتوا مرارا على هذه التوصيات وتبنوها فى بيانات عديدة خلال اللقاءات التى تمت بين دول المنطقة ففى سنة ١٩٧٣ ـ كآخر لقاء قمة ـ وقعت البلدان الثلاث المجاورة للصحراء فى اغادير ٢٢ يوليو ١٩٧٣ على تصريح جاء فيه « تشبث الزعماء الثلاث الثابت بمبدأ تقرير المصير والعمل على تصفية الاستعمار من الصحراء » • فهل يتصور العقل ويقبل المنطق أن يتراجع المجتمع الدولى عن الاعتراف بهذا الحق ، وذلك بالذات بعد أن وصل كفاح شعبنا من اجل انتزاع استقلاله الى أرقى مستوى ، وبعد أن أصبح اجماعه ووحدته الوطنية حقائق لا نزاع فيها ؟

هذه الوضعية الجديدة لشعبنا شاهدتها بعثتكم مايو ١٩٧٥ والتى استقبلها شعبنا بحماس انطلاقا من ثقته فى المنظومة الدولية ومنحها ثقة غير محدودة • ربما كان طبيعيا الا تنعكس فى تقريرها الحقائق الصحراوية فقط • ولكن بعض الظروف الدولية بنقلها الدبلوماسى الخاص • ومع هذا لم يخلو تقريرها من اعطاء ... عن ارادة الاستقلال لدى هذا الشعب الكافح • ونحن واثقون بان الحقيقة هى التى برهنت عنها طيلة زيارة البعثة لوطننا والالتقاء مع لاجئينا الذين يحنون الى الرجوع الى وطنهم بعد سنين التشريد الطويلة • وهو اليوم تقريرها يؤكد حق شعبنا الثابت فى تقرير المصير والاستقلال •

هذه الوضعية الجديدة بالعكس كان بالامكان ان تسهل تعجيل تصفية الاستعمار وانتصار المبادىء الدولية والاعراف الانسانية فى انهاء الاوضاع الاستعمارية التى خلقتها عصور البشرية السوداء ، وانماء مرحلة اصبحت منبوذة من طرف الرأى العام •

ولما يصبح شعب يكافح من اجل الاستقلال – كشعبنا – ويضع لنفسه ممثلا شرعيا ووحيدا – الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب – هو قائد كفاحه ، لا نسأله عما يريد ، اذ لم يبق خاف على احد ، بل يلزم اذ ذاك التفاوض مع هذا الممثل سرعى حول ظروف تحويل السيادة ، وهذا ما كان على اسبانيا أن تفعل ، والذي نطلب من الامم المتحدة أن تلزمها به . والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب في وضعيه الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا ، هذه الوضعية الحقيقية والملموسة .

اننا نعرف رغم ذلك بانه كانت مناسبات قليلة قرر فيها تنظيم استفتاء بسبب ظروف استثنائية ، ولكن اذا كنتم مقتنعين بان الوضع عندنا يبرر اجراءا استثنائيا مثل هذا ، فان الجبهة الشعبية لن تعارض رأيكم . اذ لا داعي لتخوفها تجاه رأي شعب ليس الا انعكاسا لطامحه وارادته ، وليس لنا اي تحفظ لا شرطا واحدا هو ان يكون الاستفتاء المنتظر في ظروف تضمن نزاهته واستحالة الغش فيه ، وان البند الوارد في حق اللاجئين يركز عليه الان من طرف التوسعيين لتغطية الارادة الحقيقية لشعبنا ، ونحن على استعداد منذ الان للتفاوض مع الدولة المستعمرة حول الضمانات اللازمة في هذا المضمار .

ان قبول شعبنا باجراء استفتاء ، بمجاوزته الاحداث أقوى دليل على حسن نيته واستعداده للتعاون مع المجتمع الدولي ، فالدولتان ونعتهما اتفاقا بلغ من الخطورة واللاشرعية حدا منعهما من الاعلان عن ردود فعل المجتمع الدولي ، والرأي العام الانساني اتفقا على الضرب بكل الاعراف والقوانين الدولية عرض الحائط . ويمثل تراجعا من موقعيه عن التزاماتهما المحدودة . قررا أن يمنعا بكل الوسائل الشعب الصحراوي من أن يتمتع بحقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه واستقلاله مع محاولة الحيلولة بينه وبين حتى المنظومة الدوليه . قررا أن يقتسما ترابه وثرواته وحتى الشعب نفسه كقطيع من الغنم

هذا الاتفاق المشين والذي يستحق ادانه والذي تم منذ سنة هو الذي يفسر التراجع المفاجيء أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ويفسر حقيقة ، الانقلاب الدبلوماسي الذي نجحوا بفضله وبتأثير المفاجئة في اخضاع الجمعية العامة جزئيا الى مناورة كان هدفها تأخير تصفية الاستعمار من الصحراء بحجة ، استشارة قانونية اكتشف العالم فجأة انها ضروريه ومستعجلة .

لقد حاولوا وضع محكمة العدل الدولية في فخ لدفعها الى مساندة قضية دنيئة واعطاء الشرعية لجريمة بيتها لها في الخفاء . الا أن المحكمة الموقرة والعادلة ، وبفضل حنكة قضاتها الذين نكن ونرفع لهم تقدير شعبنا . لم تنطل عليهم الخدعة واصدروا قرارهم الذي اثبت سيادة شعبنا على وطنه وحقه في تقرير المصير والاستقلال .
وقد سبق للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي – الذهب ان اعلنت عدة مرات على أنه ليس هناك أي مشكل قانوني وان قضية الصحراء مشكل سياسي يحدد

اليوم على أرض الواقع . وهذا ما اكدته المحكمة الدولية ولجنة تقصي الحقائق الانفة الذكر . فالصحراء أرض لشعب عاش مستقلا طيلة قرون وقرون وهو مصمم على اعادة سيادته وصيانة وحدته في هذه الارض . وقد ثبتت للمحكمة هذه الحقيقة التي حاول التوسعيون تزيفها أمام القضاة المحترمين .

وهنا نضع امامكم حقائق واضحة عن نية رذيلة تريد اغتصاب حقوق شعبنا المشروعة في الحرية والاستقلال . نيه التوسعيين الواضحة في استعدادهم لتعريض الامن والسلام للخطر ، وها هو التحدي السافر لقرار المحكمة التي كانوا اصحاب المبادرة في رفع القضية اليها وتدبير البعثة الاممية التي زوروا لها ما شاء لهم التزوير – الحقائق والتي اظهرت ذلك من خلال تقريرها النهائي . وهاهم اليوم يكررون هذا التحدي .

وكل طموحنا هوان نوفر مرة واحدة على الاقل لممثلي الضمير الانساني فرصة يسمعون فيها الحقيقة ، دون تزوير ولا تحريف ، يستمعون فيها مباشرة الى أهل القضية أنفسهم

كم نكون سعداء لو اننا لم نجد في طريقنا الا عدوا واحدا ؟ عدونا الطبيعي أي الاستعمار ، كما هو الشأن بالنسبة لحركات التحرير عادة وكما كان شأن الكثيرين منكم قبل استقلالهم . الا أنه اذا كانت هناك شتائم متبادلة فان المسئولية تقع على عاتق نظام لم يتوقف ولو لمرة واحدة منذ سبعة عشر سنة عن اشعال الخصام والفتن وحتى الحرب . ساخنة أو باردة مع هذا أو ذاك من جيرانه .

قبل خمسة عشر سنة بالضبط كان نظام الرباط يحاول بنفس الحجج المستعملة ضدنا اليوم اغتصاب موريتانيا وثلاث سنوات بعد ذلك حاول احتلال بلد شقيق آخر هو الجزائر . بينما كان شعبها الباسل يضمد جراحه بعد حرب مدمرة دمويه تركته منهك القوى . وبينما كانت دوائر الرباط تتابع مناوراتها في نفس الوقت ضد استقلال موريتانيا . بدأت تركز اطماعها اكثر فأكثر تجاه الصحراء .

هذه الروح العدوانيه والتوسعيه في كل الاتجاهات – ولله الحمد – حالة فريدة في افريقيا ونادرة في العالم اذا استثنينا البلدان العنصرية صراحة .

انها حالة نادرة وشاذة فعلا : دولة لا يرحم جشعها التوسعي اي جار من جيرانها قريبا أو بعيدا . فموريتانيا مثلا ليست لها حدود مشتركة مع المغرب ، حتى مالي والنيجر وليبيا أشير لها في بعض الوثائق التوسعية .. الخ ..

دولة تبني فلسفتها السياسية بشيء أشبه ما يكون بفكرة « المجال الحيوي » مبرر ب « نزاع أسطوري » .
دولة تغذي حولها منذ نشأتها محيطا من التأزم والقلق والنزاعات المختلفة : والتهديد بالحرب ; وتهديد السلم مما يعيد للاذهان سوابق مخيفة لم يزل العالم يعيش بعض مخلفاتها الوخيمة ، يشكل مثالا جد قليل في عالم اليوم . اذا استثنينا معاقل العنصرية انها سياسة دائمة

٥١٦
ومقصودة ، فالمغرب مثلا هو البلد الوحيد الذى عارض الى آخر نفس منظمة الوحدة الافريقية ، لما اصبح عقيدة لافريقيا كلها فيما يخص الخلافات الترابية وهو الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار ، واحترام سيادة الشعوب داخل هذه الحدود ·

ليس هناك لهذا الاعتراض الا النية العدوانية فليس المغرب البلد الوحيد الذى يستطيع ان يجد فى تاريخه حججا يتذرع بها فى محاولته التوسع ضد جيرانه فمن الصين الى السنغال ومن المكسيك الى ساحل العاج ومن اليونان الى اثيوبيا · · ليس هناك اى بلد كان مستعمرا او شبه مستعمر فى افريقيا او غير افريقيا : لا يمكنه ان يجد من تاريخه ما يؤيد ـ اذا اراد ـ مطالبات ارضية تتعدى حدوده التى لم تكن فى غالب الاحيان محددة قبل الاستعمار ·

ان تجميد الحدود التى غالبا ما تكون محددة جورا فى شكلها الذى حددت فيه من طرف اجانب لا يعباون بمصالح الشعوب حيث تركوها تمزق احيانا قوميات عديدة ، ان هذا التجميد لا يمكن بالطبع من حل مرضى ، لكن عدم تجميدها كان من شانه ان يثير سيلا عارما من النزاعات والصراعات والحروب الدموية ، وان يمزق القارة اكثر مما كانت ويتركها خرابا · هذه الاخطار بدون شك ، هى التى جعلت افريقيا تظهر فى هذا المجال بسرعة فى رد الفعل وحكمة متناهية ، وقد اتبعت اوربا هذا المثال بعد عشر سنوات ، وابرزت حكمته ، اذ اجمعت على اتخاذ تدابير مشابهة (ملائمة طبعا لمحيطها الخاص) ·

اننا قبل النهاية نود توجيه كلمة الى اخواننا المغاربة والموريتانيين نقول لهم ، لا تكونوا مثل ذلك الاخ 'البخيل الذى جاء فى القرآن كمثال للجشع « ان هذا اخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة فقال وعزنى فى الخطاب لا تشتموا المستقبل ،لا تضعوا انفسكم فى مناهضة عملية طبيعية لا مفر منها ، ستوفرون لمنطقتنا وامتنا آلاما : ولانفسكم الفشل الذريع ، نبنى معا المغرب العربى والامة العربية ، انظروا مواقف البلدان الشقيقة الاخرى موقف الجزائر مثال الكرامة قياسا ، ولكن فى الشجاعة ايضا ، فى مساندتها اللامشروطة ، وبدون تدخل موقف الجمهورية العربية الليبية ، والتى كانت مساندتها منذ البداية ، رغم المسافة تشجيعا غاليا لن ينساه شعبنا ·

اشقاء افارقة آخرون ، رغم البعد ، لم يدخروا المجهودات للمساندة فى حل مطابق لمبادىء ومصالح شعوب القارة · ورغم كل التهجمات تبقى قلوبنا مفتوحة ·

وفى الخلاصة نطالب من الامم المتحدة نظرا لخطورة الوضع اتخاذ قرار استثنائى ومستعجل يتضمن النقاط التالية :

ـ ان تؤكدوا مرة اخرى الحق الثابت للشعب الصحراوى فى الاستقلال ·

ـ ان تلزم الدولة المستعمرة بان تضع حدا وبدون انتظار للحالة الاستعمارية وذلك بتحويل السيادة والسلطة الى الممثلين الحقيقيين لشعب الصحراوى (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب) وان تتوقف فورا عن محاولاتها السابقة لخلق كيان مصطنع لا يمثل الشعب الصحراوى · وانما يكون لعبة فى يدها هى ، وعن القيام باية مناورة تستهدف تعطيل تصفية الاستعمار ·

ـ تحذير جيران الصحراء من اية محاولة لا شرعية للتدخل فى شؤون شعبنا الداخلية ، والتى تعتبر تهديدا خطيرا للسلم وانتهاكا لحرمة ميثاق الامم المتحدة ومبادئها ، ويتحملون كامل مسئوليتهم فى كل ما من شانه ان يساهم فى تدهور الوضع ·

ـ تعلن اعترافها بحق الشعب الصحراوى فى اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته ، والدفاع عن وحدة ترابه ، بما فى ذلك طلب وتلقى الدعم من طرف البلدان المحبة للسلام ، ومن المجتمع الدولى ·

وأملنا فى منظمتكم كبير ، وشكرا ·· والسلام عليكم ورحمة الله ··

البعثة الخارجية

٢ أعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية [بير لحلو ـ ٢٧ فبراير ١٩٧٦]

ان الشعب العربى الصحراوى وهو يذكر شعوب العالم انها قد اعلنت فى ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان وفى قرار الجمعية العامة رقم ١٥٤١ فى دورتها الخامسة عشر الذى جاء به ما يلى :

« ان شعوب العالم قد عقدت العزم على ان تؤكد من جديد ايمانها بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الشخص الانسانى وقيمته وبتساوى حقوق الرجال والنساء وحقوق الامم كبيرها وصغيرها وان تعزز الرقى الاجتماعى وترفع مستوى الحياة فى جو من الحرية افسح ، ·

وادراكا منه للمنازعات المتزايدة الناجمة عن انكار الحرية على تلك الشعوب او اقامة العقبات فى طريقها مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمى ·

واقتناعا منه بان لجميع الشعوب حقا غير قابل للتصرف فى الحرية التامة وممارسة سيادتها وفى سلامة وحدة ترابها ·

وعملا بوضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار

بجميع صوره ومظاهره وذلك لتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعي والثقافي للشعوب المناضلة ·

يعلن للعالم أجمع على أساس من الارادة الشعبية الحرة القائمة على دعائم الاختيار الديمقراطي عن قيام دولة حرة مستقلة ذات سيادة وحكم وطني ديمقراطي عربي وحدوى الاتجاه ، اسلامي العقيدة تقدمي المنهج تسمي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ·

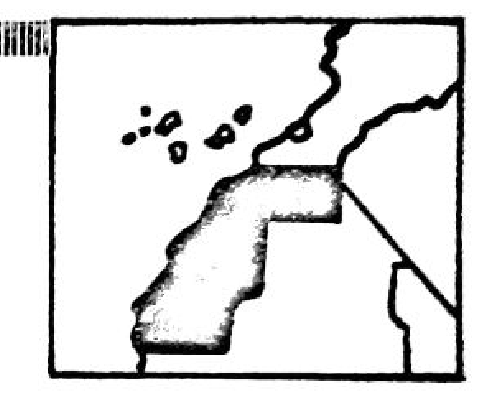
وانسجاما مع عقيدتها واتجاهها ومنهجها تعلن هذه الدولة العربية الافريقية غير المنحازة احترامها للمواثيق والمعاهدات الدولية وتمسكها بميثاق الامم المتحدة وارتباطها بميثاق جامعة الدول العربية وتقيدها بميثاق منظمة الوحدة الافريقية مؤكدة التزامها بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ·

ان الشعب العربي في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وقد عقد العزم على حماية استقلاله ووحدة ترابه والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية يجاهد مع كل الشعوب المحبة للسلام للعمل على تدعيم السلم وترسيخ الامن في العالم أجمع ومناصرته لجميع حركات تحرير الشعوب للتخلص من السيطرة الاستعمارية ·

وفي هذه اللحظات التاريخية التي تعلن فيها قيام هذه الدولة الجديدة تناشد اشقاءها ودول العالم قاطبة الاعتراف بها كما تعرب عن رغبتها الصادقة في تبادل العلاقات معها ، المبنية على اسس من الصداقة والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ·

ان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تناشد المجتمع الدولي الذى يهدف الى اقامة الحق والعدل ويسعى لتوطيد دعائم السلام والامن ان يساهم في بناء وتنمية الدولة الجديدة من أجل كرامة ورفاهية وطموحات الانسان ·

المجلس الوطني المؤقت ممثلا لارادة الشعب
الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية



قرارات المنظمات الاقليمية

(١) قرار مؤتمر القمة العربى السابع بشأن قضية الصحراء [٢٩ أكتوبر ١٩٧٤]

نظر مؤتمر القمة العربى السابع قضية الصحراء الغربية ، وان المؤتمر اذ يبدى ارتياحه الكامل لما توصلت اليه الدولتان الشقيقتان جمهورية موريتانيا الاسلامية والمملكة المغربية من اتفاق بينهما باعتبارهما الطرفين المعنيين بمستقبل الصحراء يعلن مساندته التامة وتاييده الكامل لموقف هاتين الدولتين المعلن عنها مؤخرا بالجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الحالية ·

وتعتبر الدول العربية قضية الصحراء الغربية وتصفية الاستعمار منها قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية وتطالب اسبانيا باعتبارها صديقة للعرب التقليدية ان تسرع بقبولها لطلب المغرب وموريتانيا ·

(٢) قرار لجنة التحرير الافريقية بشأن الصحراء – الرباط – ١٤ يونيو ١٩٧٥

اخذت لجنة التحرير علما بالموقف الحالي المتعلق بالصحراء الخاضعة للسيطرة الاسبانية ، كما اخذت علما بالعناصر التي تضمنها تقرير السكرتير التنفيذى لتجنة التحرير بشأن هذا الاقليم ·

وتندد اللجنة بمناورات اسبانيا . السلطة الحاكمة – لعدم التزامها بالقرارات العديدة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وخاصة القرار رقم ٢٢١٢ ونصه ما يلي ·

١ – قرر مطالبة محكمة العدل الدولية – دون المساس بتطبيق المبادىء الواردة في القرار رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) للجمعية العامة – ان تعطى في وقت قريب رأيا استشاريا حول الموضوعات التالية :

– هل كانت الصحراء الغربية (ريودى اورو والساقية الحمراء) اثناء الاستعمار الاسباني اقليما بدون حاكم ؟

- واذا كانت الاجابة بالنفي على السؤال الاول ، فماذا كانت الروابط القانونية التي تربط هذا الاقليم بمملكة المغرب ومجموعة الاراضي الموريتانية

٢ ـ يطالب اسبانيا ، وخاصة السلطة الحاكمة وكذلك المغرب وموريتانيا بوصفهما اطرافا معنية ، بتزويد محكمة العدل الدولية بكل المعلومات أو الوثائق التي من شانها يمكن ان تساعد على توضيح هذه النقاط .

٣ ـ تدعو فورا السلطة الحاكمة بتطبيق الاستفتاء الذي اقترحت اجراؤه في الصحراء الغربية ، مادامت الجمعية العامة لن تستطيع الافصاح عن السياسة التي ستنتهجها للاسراع في عملية تصفية الاستعمار في هذا الاقليم . وفقا للقرار رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) وذلك في افضل الظروف وعلى ضوء الرأي الاستشاري الذي ستوافينا به محكمة العدل الدولية

٤ ـ تجدد دعوتها لكل الدول واحترام قرارات الجمعية العامة بشان اوجه النشاط المختلفه للمصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية في هذا الاقليم والامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع الاستعماري لهذا الاقليم سواء عن طريق الاستثمارات او تطبيق سياسة الهجرة .

٥ ـ ترجو اللجنة الخاصة المكلفه بدراسة الوضع وذلك فيما يتعلق بتطبيق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة : بمتابعة الموقف عن كثب في هذا الاقليم ، وكذلك ايفاد بعثة للموقف على اخر التطورات فيه ، ثم تقديم تقرير في هذا الصدد للجمعية العامة خلال انعقاد الدورة (٣٠) .

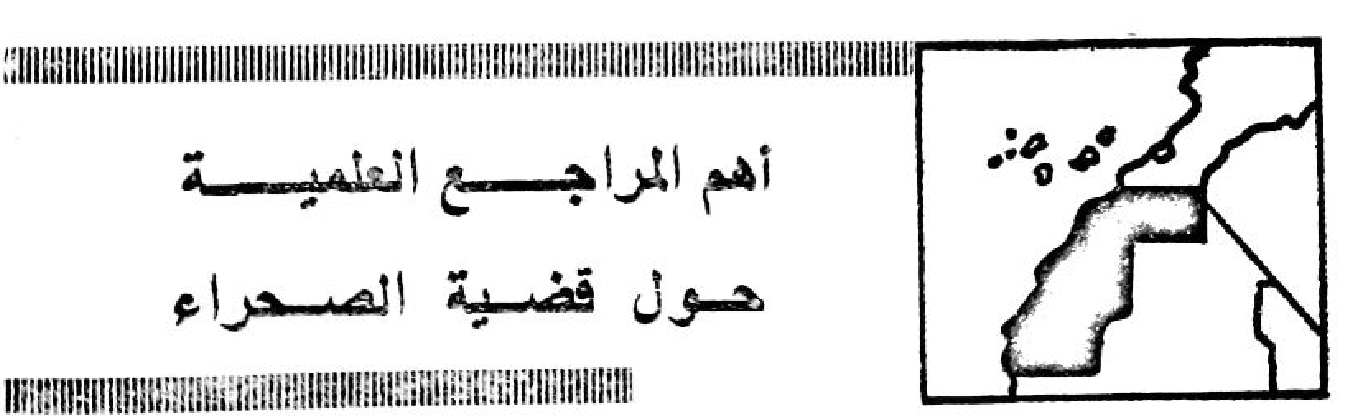
تطالب اللجنة السلطة الحاكمة بالامتناع عن القيام باي عمل منفرد لحين انعقاد الدورة القادمة للامم المتحدة ■

٣ رسالة السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى الامين العام لجامعة الدول العربية بشأن تسوية النزاع حول الصحراء [٢ فبراير ١٩٧٦]

بالاشارة الى الموقف الخطير القائم الان بين الجزائر من ناحية وبين المغرب وموريتانيا من ناحية اخرى بشان ما يسمى بالصحراء « الاسبانية » ارى ان تتخذ جامعة الدول العربية بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية مبادرة مشتركة لضمان تجنب الطرفين طريق الحرب وحسم الخلافات الناشبة بينهما طبقا للفقرة ٤ من المادة ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والتي تنص على : « تسوية المنازعات سلميا عن طريق التفارض والوساطة والتوفيق والتحكيم » . وحيث ان الدول الثلاثة المعنية هي دول اعضاء في جامعة الدول العربية وفي منظمة الوحدة الافريقية فانني اقترح على سيادتكم تشكيل بعثة مشتركة برياسة سيادتكم وسيادتي تقوم بزيارة الدول الثلاث في اقرب فرصة ممكنة وذلك لاجراء مشاورات واكون شاكرا لو تفضلتم باخطاري باسرع ما يمكن على مدى استجابتكم لاقتراحي هذا .

مع فائق الاحترام وتمنياتي الاخوية .

وليم اينكم




أهم المراجع العلمية حول قضية الصحراء



BOOKS :

BONJEAN Jacques : L'Unité de l'Empre Chérifien (Institut des Hautes Etudes Marocaines. Collection des Centres d'Etudes Juridiques) t. XLIV Paris. Librairie Générale de Droit & de Jurisprudence

CHAFFARD G. : Les Carnets Secrets de la Decolonisation. Paris. Calman-Lévy 1965.

CROCE-SPINELLI Michel & LAMBERT Georges : S.O.S. Sahara; Flammarion, Paris 1961.

EL FASSI Allal : La vérité sur les Frontières Marocaines. Edition Peretti. Tanger. 1961.

EL FASSI Allal : Le Livre Rouge avec Documentaires — Ed, Peretti. Tanger 1961 (340 pages).

EL ALAMI Mohamed : Allal el-Fassi, Patriarche du nationalisme marocain Rabat, Ed Arrissala, 1972.

GAUDIO Attilio : Allal el-Fassi ou l'Histoire de l'Instiqlal. Paris. 1972.

LAZRAK Rachid : Le Contentieux Territorial entre le Maroc & L'Espagne. Casablanca. Dar Il Kitab — 1974.

FRANK E. TROUT Morocco's Saharian Frontiers. Ed. Droz. Geneve. 1969 (424 pages).

YATA Ali : Le Sahara Occidental Marocain. Casablanca 1972.

YATA Ali : Le Sahara Occidental Marocain Ed. El Bayane. Rabat 1973.

REZETTE Robert : Le Sahara Occidental & les Frontières Marocaines. Nouvelles Editions Latines. Paris. 1975.

ARTICLES & ETUDES :

A.N.S.A. Le Sahara & L'Espagne. Paris 25 Octobre 1970.

ABOUKARIM Ahmed : Sahara Le Sommet des Trois. Africasia Octobre 1970

ABOUKARIM Ahmed : Face à l'Espagne. L'axe Alger-Rabat-Nouakchott Africasia Septembre 1970

BEAUCHENE GUY (de) En Mission au Sahara Occidental. Familial Digest No 25, Fevrier 1952 pp. 86-96.

BENNIS Ahmed : Le probleme de l'unite s'est pose avec le début des Temps Modernes. Revue l'UNITE. Mauritanie No 9 Année 1966.

BIARNES Pierre : Mauritanie, Nouakchott se préoccupe de l'avenir du Sahara Espagnol et de l'amélioration de ses relations avec Dakar. Journal «Le Monde» 4 déc. 1969

BOYER : Le Rio de Oro, un territoire saharien. CHEAM No. 2843. 1958.

GENERAL CATROUX : Le Maroc & le Sahara. Journal le Monde. 7 Mars 1957.

CHASSANG Pierre : Rio de Oro. La bataille du Phosphate. Revue : Jeune Afrique Nov. 1969.

CUBILLO Antonio : Après le Sommet Algéro-Marocain : Quel sera l'avenir du Sahara Espagnol ? Revue : Africasia. Paris Juin 1970.

DAOUD Zakia : Maroc-Mauritanie : La rencontre de Casablanca. Revue : Jeune Afrique. 23 Juin 1970.

GROS Lt. : Les Relations Franco-Espagnoles au Sahara Occidental. CHEAM No. 3651. Janvier 1962.

GAUDIO Attilio Le Sahara Espagnol Futur Angola ? Revue Africa 5ème année Dakar. 1963 pp. 17-21.

GUENNOUN Abdallah : Comment les cadres d'Ifni & du Sahara prétendu «Espagnol» devinrent indépendants de la Justice Marocaine Revue: l'Unité. Mauritanie. No. 7 Année 1966.

HUSSON Philippe : La question des Frontières Terrestres du Maroc. Monographie No. 35bis. Secr. Général du Gvt Direction de la Documentation 1960.

J. P. Notes sur la frontière Meridionale du Maroc. Cahiers d'Afrique & d'Asie. 1963.

JACQUIER B. auto determination du Sahara Espagnol. Rev. Générale de Droit International. VII-IX 1974. No. 3 Paris Pedone. 1974.

MADANI Y. : L'Avenir du Sahara Espagnol Revue Africasia. Dec. 1969.

MALLEY Simon : Maghreb : Les desseins de l'Espagne. Africasia No. 18 22/6 5/7/1970.

OULD CHEIKH Ahmed Nouakchott Volonté de conciliation Rev. Jeune Afrique

SAFE Khaled : Au Sommet de Tlemcen. Rev. Africasia. Paris Juin 1970.

SPANISH ECONOMIC NEWS SERVICES . Les Activités de Krupp au Sahara Espagnol inquiètent particulièrement le Maroc Madrid 22dec. 1970

— Notes & Etudes Documentaires (Documentation française) Paris No. 2570.15 Sept 1959; Le Sahara Espagnol No 2951.5 Janv 1963 ; Les Territoires Espagnols de l'Afrique.